

محتاج السنة النبويه

(الجزء الثاني)

شيخ احمد بن عبد الحليم ابو شيمه

١٤٢١ هـ

مصر

A0117

(فهرست)

الجزء الثاني من منهاج السعنة للإمام ابن تيمية

صفحة	صفحة
الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالا متناقضة الخ	٢ فصل قال الرافضى ومنها الخام الانبياء الخ والرد عليه من وجوه
٤٠ فصل قال الامامى القدرى ومنها أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا به واجب الخ وجوابه من وجوه	١٢ فصل قال ومنها أنه لا يمكن أحد من تصديق أحد من الانبياء الخ وجوابه من وجوه
٤٢ فصل قال ومنها أنه يلزم أن نستعبد بابليس الخ وجوابه من وجوه	١٤ فصل قال ومنها أنه لا يصح أن يوصف الله بأنه غفور رحيم الخ وجوابه من وجوه
٤٣ فصل قال ومنها أن لا يبقى وثوق بعد الله ووعده الخ وجوابه من وجوه	١٥ فصل قال ومنها أنه يلزم تكليف مالا يطاق الخ وجوابه من وجوه
٤٦ فصل قال ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواج الخ وجوابه من وجوه	١٦ فصل قال ومنها أنه يلزم أن تكون أفعالنا الاختيارية الخ وجوابه
٤٨ فصل قال ومنها أنه يلزم مخالفة المعقول والمنقول الخ وجوابه من وجوه	٢٢ فصل قال الامامى القدرى ومنها أنه يلزم أنه لا يبقى عندنا فرق بين من أحسن لنا ومن أساء لنا الخ وبطلانه من وجوه
٥٣ فصل قال الامامى وأما المنقول الخ وجوابه	٢٤ فصل قال ومنها التقسيم الذى ذكره مولانا الامام موسى بن جعفر الكاظم الخ
٥٦ فصل قال الامامى قال الخصم الخ وجوابه من وجوه	٢٨ فصل قال ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعا بكنهه الخ وجوابه من وجوه
٥٩ فصل وأما قوله أى شركة هنا الخ	٣٤ فصل قال الرافضى الامامى ومنها أنه يلزم نسبة السقعة الى الله تعالى الخ وجوابه
٧٥ فصل قال الرافضى وذهب الاشاعرة الى أن الله يرى بالعين مع أنه مجرد عن الجهات الخ والكلام على هذامن وجوه	٣٨ فصل وفي الجملة من نفي قيام الامور
٧٨ فصل قال الرافضى وذهب الاشاعرة أيضا الى أن الله أمرنا ونهانا فى الازل الخ وجوابه من وجوه	
٨٢ فصل قال الرافضى وذهب جمع ما عدا	

- الامامية والاسماعيلية الخ والكلام
على هذا من وجوه
٨٥ فصل وأما قوله ولم يجمعوا الاثمة
محمودين في عدد معين الخ
٨٦ فصل وأما قوله عنهم كل من يابغ
قرشيا الخ فجوابه من وجوه
٨٩ فصل قال الرافضي وذهب الجميع
منهم الى القول بالقياس والاخذ
بالرأى الخ وجوابه من وجوه
٩٢ فصل قال الرافضي وذهبوا بسبب
ذلك الى امور شنيعة الخ وجوابه من
وجوه
٩٩ فصل قال الرافضي الوجه الثاني في
الدلالة على وجوب اتباع مذهب
الامامية الخ وجوابه من وجوه
١٠٨ فصل قال الرافضي الوجه الثالث
ان الامامية جازمون بحصول النجاة
لهم وبحصول ضدها لغيرهم الخ
وجوابه من وجوه
١١٣ فصل قال الرافضي الوجه الرابع ان
الامامية أخذوا مذهبهم عن الاثمة
المعصومين الخ
١١٦ والجواب من وجوه
١٢٣ فصل وأما علي بن الحسين فن كبار
التابعين الخ
١٢٤ فصل وأما من بعد جعفر قوسي بن
جعفر الخ
١٢٥ فصل قال وكان ولده على الرضى
أزهده أهل زمانه الخ
١٢٧ فصل قال الرافضي وكان محمد بن علي
الجواد على منهاج أبيه الخ وجوابه

- ١٢٩ فصل قال الرافضي وكان ولده على
الهادي ويقال له العسكري الخ
١٣١ فصل قال الرافضي ولده مولانا
المهدي محمد الخ
١٣٢ فصل قال روى ابن الجوزي الخ
وجواب من وجوه
١٣٤ فصل قال الرافضي فهؤلاء الاثمة
الفضلاء المعصومون الخ وجوابه
من وجوه
١٤١ فصل قال الرافضي وما أظن أحدا
من المحصلين الخ
١٤٢ فصل قال الرافضي وكثيرا ما رأينا
من يتدين في الباطن بدين الامامية
الخ وجوابه
١٤٣ فصل قال الرافضي الوجه الخامس
في بيان وجوب اتباع مذهب
الامامية الخ والجواب من طريقين
١٤٧ فصل قال الرافضي مع أنهم ابتدعوا
أشياء الخ وجوابه من وجوه
١٥١ فصل قال الرافضي وكذب الرجلين
الخ وجوابه
١٥٣ فصل قال الرافضي وكل المتعتين اللتين
ورد بهما القرآن الخ وجوابه
١٥٧ فصل قال الرافضي ومنع أبو بكر
فاطمة أرثها الخ وجوابه من وجوه
١٦٥ فصل قال الرافضي ولما ذكرت
فاطمة أن أباه صلى الله عليه وسلم
وهبها فذكر الخ وجوابه من وجوه
١٧٤ فصل قال الرافضي وقد روى عن
الجماعة كلهم الخ وجوابه
١٧٥ فصل قال الرافضي وسموه خليفة

رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ
وجوابه من وجوه

١٧٩ فصل قال الرافضى وسموا عمر فاروقا

ولم يسموا عليا الخ وجوابه

١٨٢ فصل قال الرافضى وأعظموا أمر

عائشة الخ وجوابه

١٨٣ فصل قال الرافضى وأذاعت سر

رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ

وجوابه

١٩٨ فصل قال الرافضى وسموها أم

المؤمنين ولم يسموا غيرها الخ

وجوابه

٢٠١ فصل قال الرافضى مع أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم لعن معاوية الخ

وجوابه

٢١٤ فصل وأما قول الرافضى وسموه

كاتب الوحى الخ وجوابه

٢١٥ فصل قال الرافضى وكان باليمن يوم

الفتح الخ وجوابه

٢٢٠ فصل وما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع

فيها أمور بالتأويل الخ

٢٢٢ فصل اذاتين هذا فيقال قول

الرافضة من أفد الاقوال الخ

٢٢٦ فصل قال الرافضى وسموا خالد بن

الوليد سيف الله عنا الخ وجوابه

٢٢٩ فصل قال الرافضى ولما قبض النبي

صلى الله عليه وسلم وأنفذه أبو بكر

لقتال أهل اليمامة الخ وجوابه

٢٣٣ واعلم أن طائفة من الفقهاء من

أحباب أبي حنيفة الخ

٢٣٤ فصل قال الرافضى وقد أحسن

بعض الفضلاء في قوله شر من ابليس

من لم يسبقه في سالف طاعته الخ

وجوابه

٢٣٧ فصل قال الرافضى وعمادى بعضهم

في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد

الخ وجوابه

٢٤٦ فصل اذاتين هذا فتقول الناس في

يزيد طرقة ووسط الخ

٢٤٧ فصل وصار الناس في قتل الحسين

رضى الله عنه ثلاثة أصناف الخ

٢٤٨ فصل وصار الشيطان بسبب قتل

الحسين رضى الله عنه يحدث للناس

بدعتين بدعة الحزن والتوجع يوم

عاشوراء الخ

٢٥١ فصل قال الرافضى وتوقف جماعة

من لا يقول بإمامته في اعتنه الخ

وجوابه

٢٥٦ فصل قال الرافضى فليستظر العاقل

أى الفر يقين أحق بالامن الخ

وجوابه

(فهرست)

کتاب موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول الذي
بهما مش منهاج السنة لابن تيمية

صفحة	صفحة
فصل وقد استدلل بعضهم على النفي بدليل آخر الخ ١١٥	فصل ونحن ننبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى الخ ٢
فصل وقد عارض بعضهم الرازي فيما ذكره الخ ١١٩	فصل وقد ذكر أبو عبد الله الرازي والآمدى الخ ٨٠
فصل وأما قول عبد العزيز حجج الامام الرازي على حدوث الاجسام وكلام الارموى معه ١٢٨	قال الرازي وعلى أن الصفة اما حقيقة عارية عن الاضافة أو حقيقة يلزمها اضافة الخ ١٠٧

(تمت)

الجزء الثاني

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقدرية

تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة

المجتهدين وسيف السنة المسلول على المبتدعين

شيخ الاسلام ابي العباس تقي الدين احمد بن

عبد الحلیم الشهير بابن تيمية الحراني

الدمشقي الحنبلي المتوفى

سنة ٧٢٨ هـ

الله به آمين

(وبهامشه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول)
للمؤلف المذكور

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية بيوتلاق مصر المحمية

سنة ١٣٢١ هجرية

(بالقسم الادب)

بسم الله الرحمن الرحيم
(فصل) ونحن ننبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى التي به تنقطع الفلاسفة الدهرية ويتبين به مطابقة العقل للشرع ولأرب أن دلالة ظاهر السمع ليس فيها نزاع لكن الذين يخالفون دلالة يدعون أنها دلالة ظاهرة لا فاطعة والدلالة العقلية الناطقة خالفتها فافصل الدلالة متفق عليه فنقول معلوم بالسمع أوصاف الله تعالى بالأفعال الاختيارية القائمة كالاستواء إلى السماء والاستواء على العرش والقبض والطي والانباء والمحيى والنزول ونحو ذلك بل والخلق والاحياء والامانة فان الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة كالاستواء والأفعال المتعدية كالخلق والفعل المتعدى مستلزم للفعل اللازم فان الفعل لابد له من فاعل سواء كان متعديا إلى المفعول أو لم يكن والفاعل لابد له من فعل سواء كان فعلا مقتصرا عليه أو متعديا إلى غيره والفعل المتعدى إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفعله إذ كان لابد من الفاعل وهذا معلوم سمعا وعقلا أما السمع فان أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن بل وغيرهم من اللغات متفقون على أن الانسان إذا قال قام فلان وقعد وقال أكل فلان الطعام وشرب الشراب فانه لابد أن يكون في الفعل المتعدى إلى المفعول به ماقى الفعل اللازم وز باده اذ كلنا الجلسين فعليه وكلاهما فعل وفاعل والثالثة

(فصل) قال الرافضي ومنها إخم الانبياء وانقطاع حججهم لان النبي اذا قال للكافر آمين وصديقي يقول قل للذي يبتلى بخلق في الايمان والقدرة المؤثرة فيه حتى يتمكن من الايمان وأمين بك والاكف تكفي في الايمان ولا بد من قل على بل خلق في الكفر والانا لا يمكن من مقاهرة الله تعالى فينقطع النبي ولا يتمكن من جوابه • فيقال هذا مقام بكت خوض النفوس فيه فان كثيرا من الناس اذا امر بما يحب عليه تعال بالقدر وقال حتى يقدر الله ذلك أو يقدرني الله على ذلك أو حتى يقضى الله ذلك وكذلك اذا نهى عن فعل ما حرم الله قال الله قضى على بذلك أي خبلي ونحو هذا الكلام والاحتجاج بالقدر محجة باطلة داحضة باتفاق كل ذي عقل ودين من جميع العالمين والمحجة لا يقبل من غيره مثل هذه المحجة اذا احتج بها في ظلم ظالم اياه وترك ما يجب عليه من حقوقه بل يطلب منه ماله عليه وعباده على عدوانه عليه وانما هو من جنس شبه السوفسطائية التي تعرض في العلوم فكذلك تعلم سادها بالضرورة وان كانت تعرض كثيرا لكثير من الناس حتى يظن انها شبه في اسقاط الصدق والعدل الواجب وغير ذلك هذا يعرض في الاعمال حتى يظن انها شبه في اسقاط الصدق والعدل الواجب وغير ذلك واباحة الكذب والظلم وغير ذلك ولكن تعلم القلوب بالضرورة ان هذه شبهة باطلة ولهذا ايسلها أحد عند التصديق ولا يحتاج بها أحد الا مع عدم علمه بالمحجة بما يفعله فاذا كان معه علم بان مفعله هو المحللة وهو المأمور وهو الذي ينبغي فعله بالتحقيق والقدر وكذلك اذا كان معه علم بان الذي لم يفعله ليس عليه أن يفعله أو ليس بمصلحة أو ليس هو مأمور به بل يحتاج بالقدر بل اذا كان متعيا لهواه بغير علمه احتج بالقدر ولهذا المال المشركون لواء الله ما شركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من

استأزرت بزيادة المفعول فكأن في الفعل اللازم مضافا لفعل وفاعل في الجملة المتعدية معناه مضافا لفعل وفاعل وزادته مفعول شيء به ولو قال قائل الجملة الثانية ليس فيها فعل قائم بالفاعل أو لا كان كلامه معلوم الفساد بل يقال هذا الفعل تعلق بالفاعل أو لا تعلق تام

وقد تم تعدى الى المفعول ففهم ما في الفعل اللازم وزائدة التعدى وهذا واضح لا يحتاج الى بيان ع فيه انسان من اهل اللسان فقوله تعالى هو الذى خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش فمنه (٣) فعلم ان اولها متعذالى المفعول به والثاني مقترصر

لا يتعدى فاذا كان الثاني وهو قوله تعالى ثم استوى فعلمنا متعلقا

بالفاعل فقوله خلق كذلك بلا نزاع بين اهل العربية ولو قال قائل خلق لم يتعلق بالفاعل بل نصب المفعول

به ابتداء كان جاهلا بل في خلق ضمير يعود الى الفاعل كما في استوى وامان جهة العقل فن جوز ان

يقوم بذات الله تعالى فعل لازم كالحيي والاستواء ونحو ذلك لم يمكنه ان يمنع قيام فعل يتعلق

بالمخلق كالخلق والبعث والامانة والاحياء كائن من جوز ان تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياة

يمكنه ان يمنع قيام الصفات المتعلقة بالغير كالعلم والقدرة والسمع والبصر ولهذا لم يقل احد من

العقلاء بانساب احد الضرب دون الاخر بل قد ثبتت الافعال المتعدية القائمة بذات المخلق من

ينازع في الافعال اللازمة كالحيي والاتيان واما العكس فما علت به قائلا واذا كان كذلك كان

حدوث ما يحدثه الله تعالى من الخلقات تابعا لما يفعله من افعاله الاختيارية القائمة بنفسه وهذه

سبب الحدوث والله تعالى حي قويم لم يزل موصوفاً بأنه يتكلم بما يشاء فقال لما يشاء وهذا اذ قال العلماء

الا كار من اهل السنة والحديث ونقلوا عن السلف والائمة وهو قول لطوائف كثيرة من اهل

الكلام والفلسفة المتقدمين والمتأخرين بل هو قول جمهور المتقدمين من الفلاسفة وعلى هذا

فيقول الاشكال ويكون اثبات خلق السموات انما يتم عما به الشرع ولا يمكن القول بحدوث العالم على اصل نفاذ الافعال الذين يزعمون ان العقل قد قبل على نفيها

وقد قدمون هذا الذي هو عندهم دليل على ما جاء به الكتب والسنة والعقل عند التحقيق

سئ قال الله تعالى هل عندكم من علم فتخرجوه انان تتبعون الا الظن وان اتمم الاخرصون قل فقلنا الحق بالحق فلو شاء لهداكم اجمعين فان هؤلاء المشركين يعلمون بغيرهم وعقوا لهم ان هذه الحجة واضحة وباطلة فان احدهم لو نزل الاخر او خرج في ماله او فرج امرأته او قتل ولده او كان مقصرا على الظلم فهاهنا الناس عن ذلك فقال لو شاء الله لم يفعل هذا لم يشاؤه هذه الحجة ولا هو يشاؤون غيره وانما يحججه الحق دفع الوم بلا وجه فقال الله لهم هل عندكم من علم فتخرجوه لتايبان هذا الشرك والتخريم من امر الله وانه مصلحة ينبغي فعله ان تتبعون الا الظن فانه لا علم عندكم بذلك ان تتنظرون ذلك الاظنا وان اتمم الاخرصون وتفترون فعدتكم في نفس الامر نلتكم وخرصكم ليس في عدتكم في نفس الامر كون الله شاع ذلك وقدره فان مجرد المشيئة والقدرة لا تكون عمدة لاحد في الفصل ولا حجة وعنده لم يحصل فرق بين العادل والنظام والصادق والكاذب والعالم والجاهل والبر والفاجر ولم يحصل فرق بين ما يصلح الناس من الاعمال وما يفسدهم وما ينفعهم وما يضرهم وهؤلاء المشركون المحججون بالقدرة على ترك ما ارسل الله به رسوله من توحيد والاعيان به واخرج به بعضهم على بعض في سقوط حقوقه ومخالفة امره لم يقبل منه بل كان هؤلاء المشركون يذم بعضهم بعضا ويغادي بعضهم بعضا يقال بعضهم بعضا على فعل من ير بذرك خلفهم وانما لما جاءهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يدعوهم الى الحق الله على عباده وطاعة امره اوجبوا بالقدرة فصاروا محججون بالقدرة على ترك حق ربهم ومخالفة امره بما لا يقبلونه ممن ترك حقهم ومخالفة امرهم وفي الصحاح عن معاذ بن جبل رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معاذ بن جبل ان تدري ما حق الله على عباده حقه على عباده ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئا تدري ما حق العباد على الله اذا اذعوا ذلك حقه عليه ان لا يعذبهم فالا حجاج بالقدرة حال اهل الجاهلية الذين لا علم عندهم بما يفعلون ويتكلمون ان يتبعون الا الظن وان هم الاخرصون وهم انما يحججون به في ترك حق ربهم ومخالفة امره لا في ترك ما يرونه حقاهم ولا في مخالفة امرهم ولهذا تجد المحججين والمستندين اليه من النسا والصوفية والفقهاء والعامة والجنود والفضهاء وغيرهم يفترون اليه عند اتباع الظن وما تهوى الانفس فولكان معهم علم وهدي لم يحججوا بالقدرة أصلا بل يعتمدون عليه لعدم الهدى والعلم وهذا أصل شريف من اعتق به علم منشا الضلال والتي لكثير من الناس ولهذا تجد المشايخ والصالحين المتبعين لآمر والهي كثيرا ما يوصون اتباعهم العلم بالشرع فان كثيرا ما يعرض لهم ارادات في اشياء موجبة لها فيجبون فيها اوهامهم ظانين انها دين الله تعالى وليس معهم الا الظن والذوق والوجدان الذي رجح الى محبة النفس وارادتها فصحتون تارة بالقدرة وتارة بالظن واخرص وهم يتبعون اوهامهم في الحقيقة فاذا اتبعوا العلم وهو ما جاء به الشرع صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخرجوا عن الظن وما تهوى الانفس واتبعوا ما جاءهم من بهم وهو الهدى كما قال تعالى فاما يا ايها الذين آمنوا فليستوا على ما يفترون وقد ذكر الله تعالى هذا المعنى عن المشركين في سورة الانعام والنحل والزخرف كما قال تعالى وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم انهم الا يخرصون فتبين انهم لا علم لهم بذلك انهم الا يخرصون

يطلب هذا القول ويوافق الشرع فانه اذا تبين ان القول بنفيها يتج مع القول بحدوث شيء من الحوادث لا العالم ولا غيره والحوادث مشهورة كان العقل قد دل على صحة ما جاء به الشرع (٤) في ذلك والله سبحانه موصوف بصفات الكمال منزعه عن النقائص وكل كمال

وصفه المخلوق من غير استازامه لنقص فالتالي أحق به وكل نقص زعمه المخلوق فالتالي أحق بان يزه عنه والفعل صفة كمال لا صفة نقص كالإلام والقدر موعدهم الفعل صفة نقص كعدم الكلام وعدم القدرة فدل العقل على صحة ما دل عليه الشرع وهو المطلوب وكان الناس قبل أبي محمد من كلاب صنفين فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقرون بالله تعالى من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكروا هذه فافتتحت إن كلاب قيام الصفات اللازمة به ونفي أن يقوم ما يتعلق بعشئته وقد برهن من الأفعال وغيرها ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري وغيرهما وأما الحارثي المحاسبي فكان ينسب إلى قول ابن كلاب ولهذا أمراً جديهم وكان أحد يحد عن ابن كلاب وأتباعه ثم قيل عن الحارثي أنه رجع عن قوله وقد ذكر الحارثي في كتاب فهم القرآن عن أهل السنة في هذه المسئلة قولين ورجع قول ابن كلاب وذكر ذلك في قول الله تعالى وقل اعلموا فسوى الله علمكم ورسوله والمؤمنون وأمثال ذلك وأتمه السنة والحديث على إثبات التوحيين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم كعرب الكرماني وعثمان ابن سعيد الدارمي وغيرهما بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة وان

وقال في سورة الانعام قل فلهما حجة البالغة أي بإرسال الرسل وانزال الكتب كما قال تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ثم أثبت القدر بقوله فلو شاء له كما جعت فانت حجة الشريعة وبين المشيئة القدرية وكلاهما حق وقال في الفصل وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء ونحن لا بأقوال ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم فدل على الرسل الإلزام المبين فينب سبحانه وتعالى أن هذا الكلام تكذيب للرسل فيما جاءهم بليس حجة لهم فلو كان حجة لاحتج به على تكذيب كل صدق وفعل كل ظلم ففي فطرته نبي آدم أنه ليس حجة صحة بل من احتج به احتج لعدم العلم واتباع الظن ففعل الذين كذبوا الرسل بهذه المدافعة بل الحجة البالغة لله بإرسال الرسل وانزال الكتب كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ولا أحد أحب إليه المدح من الله من أجل ذلك مدح نفسه ولا أحد أعز من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن فينب الله سبحانه بحسب المدح وأن يعذر ويبغض الفواحش فيحب أن يمدح بالعدل والاحسان وأن لا يوصف بالتلوم ومن المعلوم أنه من قدم إلى أتباعه أن يفعلوا كذا ولا يفعلوا وبين لهم وأزاح عنهم ثم تعدوا واحد وواحد أو أموره هم كأنه أن يعذبهم وينقم منهم فلما قالوا اليس الله قد عذبنا هذا لو شاء ما فطنا هذا قيل لهم أتمم لاجحة لكم ولا عندكم ما تعذبون به بين أن ما فقلعوه كان حسناً أو كنتم معذورين فيه فهذا الكلام غير مقبول منكم وقد قامت الحجة عليكم بما تقدم من البيان والاعذار ولأن ولي أمر أعطى قوماً ما لا يوصلونه إلى بلد فافروا به وركبوه في البرية ليس عنده أحد وبأوفى مكان بعد منه وسكان في الأمر قد أرسل جنداً فيزبون بعض الأعداء فاجتازوا تلك الطريق فرأوا ذلك المال فظنوه لقطه ليس له أحد فأخذوه وذهبوا إلى مكان يحسن منه أن يعاقب الأولين لتفريطهم وتضييعهم حفظ ما أمرهم به وقلوا والله أنتم تعلمنا أن ذلك نعم بعدنا نحن أحق بحجز المال منهم قال هذا لا يجب على ولو فعلته لكان زانياً فإنه لكم لكن كان عليكم أن تحفظوا ذلك كما تحفظون الودائع والأمانات وكانت حجة عليهم قائمة ولم يكن يدي فيهم ظالموا وان كان لم يعذبهم بالاعلام بذلك الحسد لكن عمل المصلحة في إرسال الأولين والآخرين والله سبحانه وتعالى وله المثل الأعلى حكم عدل في كل ما جعله ولا يخرج شيء عن مشيئته وقدرته فأنما أمر الناس بحفظ الحدود وإقامة الفرائض لمصلحة كان ذلك من أحسانهم وتعميرهم ما ينفعهم وإذا خلق أمورا أخرى فآذا فطرها واعتدوا بسبب خلقه الأمور الأخرى كان عادلاً حكيماً خلق هذا وأخلق هذا الأمر بهذا والأمر بهذا وإن كان لم يعد الأولين زيادة بحسرتهم من التفرط والعدوان لا سيما علمه بأن تلك الزيادة لو خلقها لزم منها تغوير مصلته فأرجح فإن الضدين لا يجتمعان (والقصد دها) أنه لا ينجح أحد بالتقدير الإجماع لتبطل لعدم اتباع الحق الذي بينه العلم فإن الإنسان حي حساس متحرك بالإرادة ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أصدق الاسماء الحارث وهمام فالخارث الكاسب العامل والهمام الكثير الهم والهم مبدأ الإرادة والفسد فكل إنسان حارث وهمام وهو المتحرك بالإرادة وذلك لا يكون إلا بعد الحس والشعور فإن الإرادة مسبقة بالشعور بالمراد فلا تصور إرادة

ذلك وهو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين وذكر حرب الكرماني أنه قول من لقى من أئمة السنة ولا كاجدين حنبلي وأصحق بن داوديه وعبد الله بن الزبير الجدي وسعيد بن منصور وقال عثمان بن سعيد وغيره ان الحركة من لوازم الحياة

فكل من محسرك وجعلوا في هذا من أقوال الجهمية ثمة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم وطائفة أخرى من السلفية تكعيب بن حاد الخراحي والبضاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن (٥) خرجوا غيرهم كابي عمر بن عبد البر وأمثاله يثبتون

الحق الذي يشته هؤلاء ويسعون ذلك فعلا ونحوه ولكن يتعنون عن إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور وأصحاب أجد منهم من وافق هؤلاء كابي بكر بن عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطنة وأمثالهما ومنهم من وافق الأولين كابي عبد الله بن حامد وأمثاله ومنهم طائفة ثالثة كالتميمي وابن عسبل وابن الراغزي وغيرهم ووافقون النفاة من أصحاب ابن كلاب وأمثالهم ولما كان الأثبات هو المعروف عند أهل السنة والحديث كالضاري وأبي زرعة وأبي حامد ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم من العلماء الذين أدرجهم الإمام محمد بن اسحق بن خزيمة كان المستقر عنده ما نقله عن أئمة من أن الله تعالى لم يرزل تكلموا إذا شاء وأنه يتكلم بالكلام الواحد مرة بعد مرة وكان له أصحاب كابي على الثقفي وغيره تلقوا طريقة ابن كلاب فقام بعض المعتزلة وألقى إلى ابن خزيمة سرفول هؤلاء هو أن الله لا يوصف بأنه يقدر على الكلام إذا شاء ولا تعلق ذلك عنشته فوقه يعني ابن خزيمة وغيره وبينهم في ذلك نزاع حتى أظهر وأما فقتهم له فما لازع فيه وأمر ولادة الأخر بتأديهم لخالفهم له وصار الناس خربين فالجمهور من أهل السنة وأهل الحديث تبعه ومن وافق ابن كلاب معه حتى صار بعده علماء تيسابور وغيرهم خربين فالخامس أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن السلي وأبو

ولاحب ولا شوق ولا اختيار ولا طلب إلا بعد الشعور وما هو من جنسه كالحس والعلم والسمع والبصر والشم والذوق واللمس ونحو هذه الأمور فهذا الإدراك والشعور هو مقدمة الإرادة والحب والطلب والحق مغطور على حبها بغيره ويلازمه وبغض ما يكرهه ويضربه فإذا انصهر الشيء اللامتناهي النافع أراد ما أحبه وان تصور الشيء الشار بأبعضه ونفرت عنه لكن ذلك التصور قد يكون علما وقد يكون ظنا أو خرافا إذا كان عالما بأن مراده هو النافع وهو المصلحة وهو الذي يلائمه كان على الهدى والحق وإذا لم يكن معه علم بذلك كان متعاطلا لمن ماتهوى نفسه فإذا جاء العلم والبيان بأن هذا ليس مصلحة أخذ بحجبه بالقدر حتى لا يفتريج لاجحة اعتماد على الحق والعلم فلا يتحجج أحدهم بباطنه أو ظاهره بالقدر إلا لعدم العلم بما هو عليه الحق وإذا كان كذلك كان من أخيه بالتقدير على الرسل مقرا بأن ما هو عليه ليس معه علم وإنما تكلم بغير علم ومن تكلم بغير علم كان مطلقا كلامه من أخيه بغير علم كانت محتمة داحضة فاما أن يكون جاهلا فعليه أن يتبع العلم وأما أن يكون قد عرف الحق واتبع هو ما فعله أن يتبع الحق ويدع هواه فتبين أن الحق بالتقدير متبع لهوا بغير علم ومن أضل ممن اتبع هو ما بغير هدى من الله (وحيثما الجواب) في هذا المقام من وجوه (أحدها) أن هذا إنما يكون انشطاء لو كان الاحتجاج بالتقدير سائغا فاما إذا كان الاحتجاج بالتقدير مبالا لإطلانا ضروريا مستقرا في جميع النظم والعقول لم يكن هذا السؤال متوجها وذلك لم يكن له أن يتحجج بعل هذا ومن طلب دينه على آخر لم يكن له أن يقول ما أعطيك حتى يخلق الله في العطاء ومن أمر عبد مني لم يكن له أن يقول لا أفعله حتى يخلق الله في نفسه ومن ابتاع شيئا وطلب منه الشيء لم يكن له أن يقول لا أفعله حتى يخلق الله في القضاء أو القدر على القضاء (وهذا) أمر جليل عليه الناس كلهم مسلمهم وكافرهم مفرهم بالقدر ومسكرهم ولا يتخطر ببال أحد منهم الاعتراض بعل هذا مع اعترافهم بالقدر وإذا كان هذا الاعتراض معروف الفساد بدابة العقول لم يكن لأحد أن يتحجج به على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم (الثاني) أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يقول أنا نذيركم أن فعلت ما أمرتكم به بنحو وسعدت وإن لم تفعله عوقبت كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما صعد على الصفا ونادى يا أصحابا فاجابوه فقال أرايتم لو أخبرتكم أن عدوا مصيكم أكنتم مصدق قالوا جاز بناعلكم كذبا قال فاني نذير لكم بين يدي عذاب شديد وقال أنا النذير العريان ومن المعلوم أن من أنذر بعدد يقصده لم يقل لنذيره قل لله يخلق في قدر على الفرار حتى أفر بل يجتهد في الفرار والله تعالى هو الذي يستعصم على الفرار فهذا الكلام لا يقوله إلا المكذب للرسل الذين في الفطرة مع تصديق النذير الاعتدال بعل هذا وإذا كان هذا تكذبا باحاط به ما حاق بالمكذبين (الوجه الثالث) أن يقول له أنالسري أن أقول لري هذا الكلام بل على أن أبلغ رسالاته وإنما على ما جلت وعلمت ما جلت وليس على إلا البلاغ المبين وقد دعت به (الرابع) أن يقول ليس لي ولا نصير أن يقول له لم يتجمل في هذا كذا وفي هذا كذا فان الناس على قولين منهم من يقول انه لا حكمة إلا المحض المشيئة يقول انه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ومنهم من يقول انه له حكمة يقول لم يفعل شيئا إلا بحكمة ولم يتركه إلا لاتقاضي الحكمة فيه وإذا كان كذلك لم يكن للعبد أن يقول مثل ذلك ولهذا قال تعالى لا يستل عما يفعل وهم يشعرون

عنه النبأ أو يرى يحيى بن عمار السجستاني وأبو عبد الله بن منعم وأبو نصر السجستاني وشيخ الاسلام الانصاري وسعد بن الزنجاني وغيرهم معه وأما أبو ذر الهروي وأبو بكر البجلي وطائفة أخرى فهم مع ابن كلاب وهذه المسئلة كانت المعترضة لتفسيح الجاهل لحلول الحوادث

وكانت المعتزلة تقول ان الله منزعه عن الاعراض والاياعاض والحوادث والحدود ومقصودهم نفي الصفات ونفي الافعال ونفي مباينته للخلق وعلاوه على العرش وكما يعبرون عن مذهب (٦) أهل الابطال أهل السنة بالعبارات الجملة التي تشعر الناس بفساد المذهب

فانهم اذا قالوا ان الله منزعه عن الاعراض لم يكن في ظاهر هذه العبارة ما ينكر لان الناس يفهمون من ذلك أنه منزعه عن الاستحالة والفساد كالأعراض التي تعرض لبني آدم من الأمراض والاسقام ولا ريب ان الله منزعه عن ذلك ولكن مقصودهم أنه ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا كلام قائمه ولا غير ذلك من الصفات التي يسمونها هم أعراضا وذلك اذا قالوا ان الله منزعه عن الحدود والاحياز والجهات وأهملوا الناس أن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره الخلوقات ولا تحوزه المسموعات وهذا المعنى صحيح ومقصودهم أنه ليس مباينا للخلق ولا منفصلا عنه وأنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش الله وان محمدا لم يرجع إليه ولم ينزل منه شيء ولا بسعد البشئ ولا يتقرب البشئ ولا يتقرب إلى شيء ولا يرفع إليه الأيدي في الدعاء ولا غيره ونحو ذلك من معاني الجمجمة وإذا قالوا انه ليس بجسم أو هموا الناس أنه ليس من جنس الخلوقات ولا مثل أبدان الخلق وهذا المعنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه لا يرى ولا يتكلم بنفسه ولا يقوم به صفة ولا هو مبين للخلق وأمثال ذلك وإذا قالوا لا تتحله الحوادث أو هموا الناس أن مرادهم أنه لا يكون محالاً لغیرات والاستحالات ونحو ذلك من الاحداث التي تحدث للخلقون فيعلمون وتفسدهم وهذا

(الوجه الخامس) أن يقول اعانتك على الفعل هو من أفعاله هو فاعله فلحكمه وما لم يضعه فلا تنفاه الحكمه وأما نفس الطاعة فن أفعال التي تعود مصطنعها البك فان اعانتك كان فضلا منه وان خذلك كان عدلا منه فتكفل ليس لحاجة الي ذلك إحتياج الى اعانتك كما يأمر السيد عبده بحملته فإذا كان العبد غير قادر أعانه حتى يحصل مراد الأمر الذي يعود إليه نفعه بل التكليف ارشاد وهدي وتوفيق للعباد ما ينفعهم في المعاش والمعادوس عرف أن هذا الفعل ينفعه وهذا الفعل يضره وانه محتاج إلى ذلك الذي ينفعه لم يمكنه أن يقول لا أقبل الذي أنا محتاج اليه وهو ينفعه حتى يخلق في الفعل بل مثل هذا يتخضع ويذل لله حتى يعينه على فعل ما ينفعه كما لو قيل هذا العبد قد قصداً أو هذا السبع أو هذا السيل المتعدرة فانه لا يقول لا أهرب وأخلص حتى يخلق الله في الهرب بل يحرص على الهرب ويسأل الله الاعانة على ذلك ويفترسه اذا عجز وكذلك اذا كان محتاجا إلى طعام أو شراب أو لباس فانه لا يقول لا آكل ولا أشرب ولا ألبس حتى يخلق في ذلك بل يريد أن يرضى فيه ويسأل الله تسريعه عليه فالفطرة مجبولة على حب ما يحتاج اليه ودفع ما يضرها وانها تسعين بالله على ذلك وهذا موجب الفطرة التي فطر الله عليها عباده وإحبابها ذلك ولهذا أمر الله العباد أن يسألوا الله أن يعينهم على فعل ما أمر (الوجه السادس) أن يقال مثل هذا الكلام أما أن يقول من يريد الطاعة ويعلم أنها تنفعه أو من لا يريد بها ولا يعلم أنها تنفعه وكلاهما يتبع منه أن يقول مثل هذا الكلام أما الاول فن أراد الطاعة وعلم أنها تنفعه أطاع قطعاً اذا لم يكن عاجزاً فان نفس الارادة الجازمة للطاعة مع القدرة فحب الطاعة فانها مع وجود القدرة توحي التام وتوجب وجود المقدور فإذا كانت الطاعة بالتكلم بالشدائين فن أراد ذلك ارادة جازمة فله قطعاً لوجود القدرة والداعي التام ومن لم يفعله علم أنه لا يريد فان كان لا يريد الطاعة فبمتنع أن يكون يطلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه فانه اذا طلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه كان مرادها فلا يتصور أن يقول مثل ذلك الامر يد ولا يكون مراد الطاعة المقدور الا ويفعلها وهذا يظهر (الوجه السابع) وهو أن يقال أنت متمكن من الايمان قادر عليه فلأردته فعلته وانما لم تؤمن لعدم ارادته لا لغيره وعدم قدرته عليه وقد بينا أن القدرة التي هي شرط في الامر تكون موجودة قبل الفعل في الطبع والعاصي وتكون موجودة مع الامر في الطبع بخلاف المختصة بالطبع فانها لا توجد الا مع الفعل وقد بينا أن من جعل القدرة نوعاً واحداً مافارق للفعل وأما سابقا عليه أخطأ هذا اذا عني بأحد النوعين فمجموع ما يستلزم الفعل كالأوصاف كشر من انتظار وأما اذا مراد بالقدرة الا المصحح فهي نوع واحد فان الناس في القدرة هل هي مع الفعل أو قبله أقالوا أحدها أنها لا تكون الامع الفعل وهذا بناء على أنها المستزمنة للفعل وتلك لا تكون الامعة وقد سبق أيضاً أن القدرة عرض والعرض لا يبق زمانين والثاني لا تكون الا قبله بناء على أنها المصحصة فقط وأنها لا تكون مقارنة الثالث أنها تكون قبله ومعها وهذا أصح الأقوال فمن هو الامع يقول القدرة نوعان مصحصة ومستزمنة فالصحصة قبله والمستزمنة معه ومنهم من يقول بل القدرة هي المصحصة فقط وهي تكون معه وقبله وأما الاستزامة فانه يحصل بوجود الارادة مع

معنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه ولأله كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بعيشته القدرة وقدرته وأما لا يقدرة على استواء وزول وأتيان وأجيء وأن الخلوقات التي خلقها لم يكن منه عند خلقها فعل أصلاً بل عين الخلوقات

هي الفعل ليس هناك فعل ومفعول وخلق ومخلق بل المخلق عين المخلق والفعل عين الفعل ونحو ذلك وابن كلاب ومن اتبعه وافقهم على هذا وانفوخهم في اثبات الصفات وكان ابن كلاب والحارث الحماسي وأبو (٧) العباس القلانسي وغيرهم يشنون بيانية الخلق

للمخلق وعلوه نفسه فوق المخلوقات وكان ابن كلاب وأتباعه يقولون ان العلو على المخلوقات صفة عقلية تعلم بالعقل وأما استواؤه على العرش فهو من الصفات السمعية الخبرية التي لا تعلم الا بالخبر وكذلك الاشعري ثبت الصفات بالشرع تارة وبالعقل أخرى ولهذا ثبت العلو ونحوه مما تنسبه المعتزلة وثبت الاستواء على العرش ويزعى من تأوله بالاسنلاء ونحوه مما لا يخص بالعرش بخلاف ائنا صاحب الارشاد فانهم سلخوا رتبة العزلة فلم يثبتوا الصفات الا بالعقل وكان الاشعري وأئمة أصحابه يقولون انهم يحضون بالعقل ما عرف ثبوته بالسمع فالشرع هو الذي يعتمد عليه في أصول الدين والعقل عاشد له معاون فصار هؤلاء يسلكون ماسلكه أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم فيقولون ان الشرع لا يعتمد عليه فيما وصف الله وبما وصف وأئنا يعتمد في ذلك عندهم على عقلهم ثم ما يثبت ما ان نفوه واما ان يقولوا ومن هنا طمع فهم المعتزلة وطعت الفلاسفة في الطائفتين باعراض قلوبهم عما جاءه الرسول وطلب الهدى من جهة وجعل هؤلاء يعارضون بين العقل والشرع كفعل المعتزلة والفلاسفة ولم يكن الاشعري وأئمة أصحابه على هذا بل كانوا موافقين لسائر أهل السنة في وجوب تصديق ما جاء به الشرع مطلقا والقدرح فيما عارضه ولم يكونوا يقولون انه لا يرجع الى السمع في الصفات ولا يقولون الادلة السمعية لا تفيد اليقين بل كل هذا ما أحدثه المتأخرون الذين حالوا الى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم وذلك لان الاشعري صرح بان تصديقي الرسول صلى الله عليه وسلم

القدرة لانفس ما يسي قدرة والارادة ليست جزا من مسمى القدرة وهو القول الموافق للنسخة القرآن بل ولغات سائر الامم وهو اصح الاقوال (وحسنه فنقول) أنت قادر متمكن خلق فيك القدرة على الايمان ولكن أنت لا تريد الايمان فان قال قله يجعلني مريدا للايمان قله ان كنت تطلب منه ذلك فانت مريد للايمان وان لم تطلب ذلك فانت كاذب في قولك قله يجعلني مريد للايمان فان قال فكيف بأمرني بما لم يجعلني مريدا له لم يكن هذا طلبا للارادة بل كان هذا اختصاصا وهذا ليس على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولا في ترك جوابه انقطاع فان القدرة ليس لاحد ان يحتاجه (الوجه الثامن) أن يقال كل من شاء غيره الى الفعل وأمره به فلا يخلو أن يكون مقرا بان الله خالق أفعال العباد وارا دتهم وأنهم لا يفعلون الا ما شاءه وأهم يحضون ارادة انفسهم بل ارادته فان كل من القسم الاول فهو يقربان كل ظالم له وألغيره قد خلقت ارادته الظلم ظلما وهو لا يذو الظالم في ذلك فيقال له أنت مقرب بل مثل هذا ليس بجواب لمن خالف ما أمره به كائنا ما كان فلا يسوغ ذلك الاحتجاج وان كان منكرا للقدرة امتنع أن يحتاج هذا فثبت أن الاحتجاج بالقدرة لا خام الرسل لا يجوز لاعلى قول هؤلاء ولا على قول هؤلاء فان قال قائل المدعى ليس له مذهب يعتقده بل هو ساذج قيل له هب ان الامر كذلك ففي نفس الامر اما ان يكون قول هؤلاء واما ان يكون قول هؤلاء وعلى التدبرين فلا احتجاج بالقدرة باطل فثبت بطلان الاحتجاج به باتفاق الطائفتين المثبتة والنسخة (الوجه التاسع) أن يقال مقصود الرسالة هو الاخبار بالعدا بل كن كذب وعصى كما قال موسى وهرون عليهما السلام لافرعون إذ أقاد أوصى النسان العذاب على من كذب وتولى وحسنه فاذا قال هو خلق في الكفر ولم يخلق في ارادة الايمان قيل له هنا لا يناقض وقوع العذاب عن كذب وتولى فان كل من يخلق فيك الايمان فانت من يعاقبه وان جعله ثمنا فانت ممن أسعده ونحن رسل مبلغون لا ننزروك لك فقد حصل مقصود الرسالة وبلغ البلاغ المبين وانما المكاف يخاصم ربه حيث أمر بما يفرضه عليه وهذا لا يتعلق بالرسول ولا يضره والله سبحانه وتعالى لا يسل عما يفعل وهم يسألون (الوجه العاشر) أن يقال هذا السؤال واراد على المصنف وعلى غيره من محقق المعتزلة والرافضة الذين اتبعوا أبا الحسن البصري حيث قال انه مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود المقتدر وذلك ان الله خلق الداعي في العبد وقول ابي الحسن ومستمعه في القدرة هو قول حنفي أهل السنة الذين يقولون ان الله خلق قدرة العبد وارا دته وذلك مستلزم لحقيقة فصل العبد ويقولون ان العبد فاعل لفعله حقيقة والله سبحانه جعله فاعلا له بحذائه وهذا قول جماهير أهل السنة من جميع الطوائف وهو قول كثير من أصحاب الاشعري كابى اسحق الاسفرائيني وأبي المعالي الجويني المتكلمين بامام الحرمين وغيرهم وإذا كان هذا القول محققا للمعتزلة والشيعه وهو قول جمهور أهل السنة وأئمتهم في الخلاف بين القدرة الذين يقولون ان الداعي يحصل في قلب العبد بلا مشيئة من الله ولا قدرة وبين الجملة المجردة الذين يقولون ان قدرة العبد لا تأثر لها في فعله وجه من الوجوه وان العبد ليس فاعلا لفعله كما يقول ذلك الجهم صفوان امام المجير ومن اتبعه وان أثبت أحدهم كسلا بعقل كما أثبت الاشعري ومن وافقه وان كان هذا النزاع في هذا الاصل بين القدرة النسخة لكون الله يعين المؤمنين

مطلقا والقدرح فيما عارضه ولم يكونوا يقولون انه لا يرجع الى السمع في الصفات ولا يقولون الادلة السمعية لا تفيد اليقين بل كل هذا ما أحدثه المتأخرون الذين حالوا الى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم وذلك لان الاشعري صرح بان تصديقي الرسول صلى الله عليه وسلم

ليس موقوف على دليل الاعراض وان الاستدلال به على حدوث العالم من البدع المحرمة في دين الرسل وكذلك غيره من موافقة على نفي الافعال القائمة به قديرون ان هذا الدليل دليل الاعراض (أ) صحيح لكن الاستدلال به بدعة ولا حاجة اليه فهو لا يقولون ان دلالة

على الطاعة ويحصل فهم دعا إليها ويخصهم بذلك دون الكافرين وبين الجمعية القلة الذين يقولون ان الصادق يفعلون شأنا ولا قدرة لهم على شيء أو لهم قدرة لا يفعلون بها شأنا ولا تأملها في شيء فكل القلوب باطل مع أن كثير من الشيعة يقولون يقول المجبرة وأما السلف والأئمة القائلون بما عايناهم الخلفاء الثلاثة فلا يقولون لا بهذا ولا بهذا فبين أن قول أهل السنة القائلين بخلافة الثلاثة هو الصواب وأن من أخطأ من أتباعهم في شيء فخطأ الشيعة أعظم من خطئهم (وهذا السؤال) انما توجهه على من يسوغ الاحتجاج بالقدرة ويقدم عذر نفسه وأغربه اذا عسى بأن هذا مقتدر على ويرى أن شهود هذا هو شهود الحقيقة أي الحقيقة الكونية وهؤلاء كثيرون في الناس وفيهم من يدعي أنهم الخاصة العارفين أهل التوحيد الذين فنوا في توحيد الربوبية ويقولون ان العارف في شهود توحيد الربوبية لم يتحسن حسنة ولم يستقيم صفة ويقول بعضهم من شهد الارادة سقط عنه الامر ويقول بعضهم المنع عليه السلام انما سقط عنه التكليف لانه شهد الارادة وهذا الضرب كثر في متأخري الشيوع السالك والصوفية والفراء بل في الفقهاء والامراء والعامة ولا ريب أن هؤلاء من المعتزلة والشيعة الذين يقولون بالامر والهي ويتكرون القدر وبمثل هؤلاء محل لسان المعتزلة والشيعة في المنتسبين الى السنة فان من أقرب الامر والهي والوعد والوعيد وفعل الواجبات وزل المحرمات ولم يقل ان الله خلق افعال العباد ولا يقدر على ذلك ولأنه المعاصي هو قصد تعظيم الامر وتزني الله تعالى عن الظل واقامة محبة الله على نفسه لكن ضائق عطنه في بحسن الجمع بين قدرته التامة وبين مشيئته العارضة وخلقه الشامل وبين عذله وحكمته وأمره ونهييه ووعدمه ووعدده فجعل الله الحمد لم يجعله تمام الملك والذين ائتموا قدرته ومشئته وخلقه وعارضوا بذلك أمره ونهييه ووعدمه ووعدده وشرمن اليهود والنصارى كما قال هذا المصنف فان قولهم يقتضي إلزام الرسل ونحن انما نرد من أقوال هذا وغيره ما كان باطلا وأما الحق فطينا أن نقبله من كل قائل وليس لاحداث رد بدعة بدعة ولا يقابل باطلا بباطل والمنكرون القدر وان كانوا بدعة فالحججهم على الامر أعظم بدعة وان كان أولئك يشهدون المحسوس فهؤلاء يشهدون المشركين المكذبين للرسل الذين قالوا لولاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا أولادنا من دونه من شيء وقد كان في وأخر عصر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين جماعة من هؤلاء القديريه وأما المحضون بالقدر على الامر فلا يعرف لهم طائفة من طوائف السلف المعروفة وانما كثر في المتأخرين وهو ما هذا حقيقة وجعلوا الحقيقة تعارض الشريعة ولم يعزوا بين الحقيقة الدينية الشريعة التي تضمن تحقيق أحوال القلوب كالاخلاص والصبر والشكر والتوكل والمحبة لله وبين الحقيقة الكونية القديرية التي يؤمن بها ولا يتحقق بها على المعاصي لكن بسم الله عند المصائب فالعارف يشهد القدر في المصائب فيرضى وبسمل ويستغفر ويتوب من الذنوب والمعاصي كما قال تعالى فاصبر ان وعد الله حق واستغفر لذنبك فالعبد ما مور بان يصبر على المصائب ويستغفر من المعاصي ومن هذا الباب حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام قداما خرجا من الصعيين وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه وروى بسناد جيد عن عررضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال احتج آدم وموسى وقتي ان موسى قال يا رب ارنى آدم التي أخر جنات الجنة بخطيئة فقال

السمع موقوفة عليه لكن المعتزلة القائلون بان دلالة السمع موقوفة على محبة صرحوا به لا يستدل بأقوال الرسول على ما يجب ويتبع من الصفات بل ولا الافعال وصرحوا بأنه لا يجوز الاحتجاج على ذلك بالكتاب والسنة وان وافق العقل فكيف اذا خافه وهذه الطريقة هي التي ملكها من وافق المعتزلة في ذلك كما صاحب الارشاد واتباعه وهؤلاء مردون دلالة الكتاب والسنة تارة يصرحون بانها وان علمنا ما دار الرسول فليس قوله مما يجوز أن يتحجج به في مسائل الصفات لان قوله انما يدل بعد ثبوت صدقه الموقوفة على مسائل الصفات وتارة يقولون انما يدل لاننا لا نعلم من ادعى بطرق الاحتمالات الى الدلالة السجدة وتارة يطعنون في الاخبار بهذه الطرق الثلاث التي وافقوا فيها الجهمية ونحوهم من المتدعة أسطوطاها حرمه الكتاب والرسول عندهم وحرمه الصحابة والتابعين لهم بإحسان حتى يقولوا انهم لم يحققوا أصول الدين كما حققها اورعنا واعتدوا عنهم بأنهم كانوا مستغنيين بل جاهدوا لهم من جنس هذا الكلام الذي وافقون به الرافضة وضوهم من أهل البدع ويخالفونهم الكتاب والسنة والاجماع مما ليس هذا موضع بسطه وانما نثبت ما على أصول دينهم وحقائق أقوالهم وغاياتهم وانهم يدعون في أصول الدين الخلقية للكتاب والسنة المعقول والكلام

وكلامهم فيه من التناقض والفساد ما صار عوام أهل الالحاد فهم من جنس الرافضة لا عقل صريح ولا عقل صحيح موسى بل منهم اهل العقيدة والفرقة في السعيا وهذا انتهى كل مبتدع خالف شيئا من الكتاب والسنة حتى في المسائل العلمية

والقضا بالفقهاء ومع ذلك فهم يحتاجون من العقليات في أصول الدين الى ما يحتاج اليه المعتزلة فان المعتزلة يزعمون أن الذنوب لا تتم الا بقولهم في التوحيد والعدل فيجب علون التكذيب بالقدريين أصولهم العقلية (٩) وكذلك في الصفات وأما هؤلاء فالفلسفة ورعدهم

أنه اذا رويت المجردة المستبشرة علم بالضرورة أنها تصديق للرسول واثبات الصانع أيضا معلوم بالضرورة وأبطلت ضرورية فالنقدان التي يعلمها صحة السمع مقدمات قليلة ضرورية بخلاف المعتزلة فانهم طعنوا المقدمات وجعلوها نظرية فهم خيرين المعتزلة في أصول الدين من وجوه كثيرة وان كان المعتزلة خير منهم من بعض الوجوه وأبو الحسن المعتزلة سلك طريقة ابن كلاب ومال الى أهل السنة والحديث وانسب الى الامام أحمد كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها كالآثار والموجز والمقالات وغيرها وكان مختلفا بأهل السنة والحديث واختلاف التكلم بهم عزلة ابن عقيل عند متأخريهم لكن الأشعري وأئمة أصحابه أتبع لأصول الامام أحمد وأمثلة من أئمة السنة من مثل ابن عقيل في كثير من أحواله ومن أتبع ابن عقيل كابي الفرج ابن الجوزي في كثير من كتبه وكان القدماء من أصحاب أحمد كابي بكر عبد العزيز وأبي الحسن التيمي وأئمة لما يذكرونه في كتبهم على طريق ذكر الموافق للسنة في الجملة ويذكرون ما ذكره من تناقض المعتزلة وكان بين التبيين وبين القاضي أي بكر وأمثلة من الائتلاف والاتصال ما هو معروف وكان القاضي أبو بكر يكتب أحيانا في أجوبة في المسائل

موسى أن أبا البشر خلق الله يدم ونفخ فيه من روحه وأصطفى ملائكته لماذا أخرجنا ونفسل من الجنة فقال له أنته وبي الذي اصطفاك الله بكلامه وكتبك التوراة بيده (١) فكلم بجد في ما كتبوا بعضي آدم به ففوى قال قبل أن يخلقك بأربعين سنة قال فخرج آدم موسى فخرج آدم موسى فهذا الحديث ظن طوائف أن آدم احتج بالقدر على الذنب وأنه حج موسى بذلك فطائفة من هؤلاء يدعون التصديق والعرفان يحتجون بالقدر على الذنب مستدلين بهذا الحديث وطائفة يقولون الاستدلال به سائغ في الآخرة لا في الدنيا وطائفة يقولون هو حجة القاصدة للمشاهدين للقدريين العالمة وطائفة كذبت هذا الحديث كالحقاي وغيره وطائفة تأولت أنه لا يلا فسد مثل قول بعضهم أنها حجة لانه كان قد تاب والقول الآخر انه كان أباه والابن لا يلوم أباه وقال الآخرون الذنب كان في شر يعترفون في أخرى وهذا كله تعريض عن مقصود الحديث فان الحديث إنما تضمن التسليم للقدريين المصابين فان موسى لم يلزم آدم لحق الله الذي في الذنب وانما لاسمه لاجل ما خلق الزينة من المصيبة ولهذا قال أنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة وقال لماذا أخرجنا ونفسل من الجنة هكذا يرى في بعض طرق الحديث وان لم يكن في جميعها وهو حق فان آدم كان قد تاب من الذنب وموسى أعلم بالله من أن يلوم تابيا وهو أيضا قد تاب حيث قال رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وقال سبحانه تبت اليك وأنا أول المؤمنين وقال فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة أنا هدنا إليك وأيضا فان المؤمنين من الآدميين كثير فخصيص آدم بالقوم دون الناس لاجل حبه وأيضا فآدم وموسى أعلم بالله من أن يحتج أحدهما على الذنب بالقدري وقبيله الآخر فان هذا لو كان مقبولا لكان لا لبس الجملة بذلك وأيضا ليقوم نوح وعاد وحمود وفرعون وان كان من احتج على موسى بالقدري لرب كوب الذنب قد حجه فزعمون أيضا بحجه وان كان آدم إنما حج موسى لانه دفع القوم عن الذنب لاجل القدر فيحج بذلك عليه ابليس من امتناعه من السجود لآدم وفي الحقيقة إنما احتج على الله هؤلاءهم خصماء الله القدريه الذين يجزون يوم القيامة الى النار جميعهم احضه عند ربهم وعلمهم غيب ولهم عذاب شديد والأكابر المروية في ذم القدرية تتناول هؤلاء أعظم من تناولها المتكبرين القدرية تغلبا لا امر وتز به عن الظلم ولهذا يعرفون القدرية بالمرجئة بضعف أمر الإيمان والوعود وكثافت هؤلاء القدرية بضعف أمرها بالإيمان والتقوى ووعودهم من فعل هذا كانت ملغاة في كل شريعة كإبراهيم وإسماعيل والقدرية يقولون المرجئة على لسان سبعين نبيا والخائفون في القدر بالباطل ثلاثة أصناف المكذوبين والدافعون الامر والنهي والطاعون على الرب عز وجل يجمعهم بين الامر والقدري وهو لا يشر الطوائف وحكي في ذلك مناظرة عن ابليس والدافعون للامر به

(١) قوله فكلم بجد فيها الخ الذي في مسلم فكلم وجدته الله كتب التوراة قبل أن أخلق قال موسى بأربعين عاما قال آدم فهل وجدت فيها وعسى آدم به ففوى قال نعم قال فأتلويني على أن عملت علما كتبه الله على أن عمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج آدم موسى اه كتمه صحيحه

(٢ - منهاج نافي) محمد بن الطبيب الحنبلي ويكتب أيضا الأشعري ولهذا توجد أقوال التبيين مقارنة لأقواله وأقوال أمثاله المتبعين لطريقة ابن كلاب وعلى العقيدة التي صنفها أبو الفضل التيمي اعتمدا أبو بكر البيهقي في الكتاب الذي صنفه في مناقب الامام

أحسب أن أرا ذلك كعقيدته وهذا بخلاف أبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطلة وأبي عبد الله بن حامد وأمثالهم فانهم يخافون لأصل قول السكلبية والاشعري وأئمة أصحابه كآبي (١٠) الحسن الطبري وأبي عبد الله بن مجاهد البايلي والقاضي أبي بكر متفقون

بعدمهم في الشر والمكذوبين به بعدهم ولا عاوت إذا رأيت تغلط السلف على المكذبين بالقدر فأعنا ذلك لأن الدافعين للأمر لم يكونوا يتظاهرون بذلك ولم يكونوا موجودين كثيرين والأفهم شرمهم كأن الرافض شرم الخوارج في الاعتقاد لكن الخوارج أجزأ على السيف والقتال منهم فلان تهازل القول ومقاتلة المخالفين جاء فيهم ما لم يجز فيهم من جنس المخالفين الذين يقولون بالسنة هم ليس في قلوبهم فتبين أن آدم أخحج على موسى بالقدر من جهة المصيبة التي لحقتهم ولحقت الذرية والمصيبة تورث نوعا من الجزع يقتضي لوهم من كان سببا فتبين أنه أن هذه المصيبة وسببها كان مقدور لآدم وبالعباد ما هو أن يصبر على قدر الله ويسلم لآمره الله فان هدفهم من جهة ما أمر الله به كآل تعالى ما أصاب من مصيبة إلا باذن الله ومن يؤمن بالله يهبط قلبه قالت طائفة من السلف كان مسعود هو الرجل تصيبه المصيبة فيعمل أنها من عند الله فيرضى ويسلم فهذا الكلام الذي قاله هذا المصنف وأمثال هذا الكلام يقال لمن أخحج بالقدر على المعاصي ثم يعلم أن هذه الحجة باطلة نصريح العقل عند كل أحد مع الإيمان بالقدر ويطعن هذه الحجة لا يقتضي التكذيب بالقدر وذلك أن بني آدم مبطورون على احتياجهم إلى جلب المنفعة ودفع الضرر ولا يثبتون ولا يبلغ لهم دين ولا دنيا إلا بذلك فلا بد أن يتأمر وأمعافه يحصل منافعهم ودفع مضارهم سواء بعث الله رسول أو لم يعث لكن علمهم بالمنافع والمضار بحسب عقولهم وقصورهم فالرسل صلوات الله تعالى عليهم بهتوا بتحصل المصالح وتكسبها وتعتل المفاسد وتغفلها فاتباع الرسل أكمل الناس في ذلك والمكذوبون للرسل العكس الأمر في فهمهم فصاروا يتبعون المفاسد ويعطلون المصالح فهم شر الناس ولا بد لهم مع ذلك من أمور يحتجبونها أو أمور يحتجبونها وأن يتدافعوا جميعا من شرهم من الظلم والفساد ونحو ذلك فلونظلم بعضهم بعضا في دماءهم وأموالهم وأحرمه قطب المظالم الاقتصاد والعقوبة لم يقبل أحد من ذوي العقول أحد أحبه بالقدر ولوقال أعذر ولى فان هذا كان مقدرا على أن قالوا وأنت لو فصل بذلك فاتح عليك طائل بالقدر ثم قيل منه وقول هذه الحجة يوجب الفساد الذي لا صلاح معه وإذا كان الاحتياج بالقدر ضروريا فطر جميع الناس وعقولهم مع أن جاهد الناس مقرون بالقدر علم أن الأقرار بالقدر لا ينافي دفع الاحتياج بل لا بد من الإيمان به ولا بد من رد الاحتياج ولما كان الجدل ينقسم إلى حق وباطل والكلام ينقسم إلى حق وباطل وكل من لغة العرب أن الجنس إذا انقسم إلى نوعين أحدهما أشرف من الآخر خصوصاً الأشرف بالاسم الخاص وعبروا عن الآخر بالاسم العام كلفظ الجائر العام والخاص والمباح العام والخاص وذوى الأرقام العام والخاص ولفظ الجواز العام والخاص ويطبقون لفظ الحيوان على غير الناطق لاختصاص الناطق باسم الإنسان غلوا في لفظ الكلام والجدل فلذلك يقولون فلان صاحب كلام ومثلك إذا كان قد تكلم بالعلم ولهذا ذم السلف أهل الكلام والجدل فإذا لم يكن الكلام محجة موصلة بل لا أحد لا لمحاضاة الاحتياج بالقدر من هذا الباب كافي الصحيح عن علي رضي الله عنه قال طرقتني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاطمة فقال ألا تفرمان تصليان فقلت يا رسول الله أنا أنسا نبي الله أن شاعنا بعثنا بعثنا قال فولى وهو يقول وكان الإنسان أكثر شئ جدلا فأنما أمرهم بقيام الليل فاعتل

على أنساب الصفات الخيرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه والبدن وإطال تأويلها ليس في ذلك قولان أصلا ولم يذكر أحد من الأشعري في ذلك قولين أصلا بل جميع من يحكي المسائل من أتباعه وغيرهم يذكر أن ذلك قوله ولكن لا يتبعه في ذلك قولان وأول من اشتهر عنه نفها والمعالى الجوبى فله نفي الصفات الخيرية وله في تأويلها قولان في الإرشاد وأنها في الرسالة النظامية رجع عن ذلك وحرر التأويل وبين إجماع السلف على تحرير التأويل واستدل بذلك على أن التأويل محرم ليس واجب ولا حارضا لغيره من سلك طريقته ينسب الصفات الخيرية ولهم في التأويل قولان وأما الأشعري وأئمة أصحابه فانهم منبتون لها بزود على من ينضم أو ينفق فيها فتلاعن بتأويلها وأما مسئلة قيام الافعال الاختيارية فإنا ابن كلاب والاشعري وغيرهما ينفضونها وعلى ذلك ينسبوا قولهم في مسئلة القرآن وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس فيهم في هذا الباب بما هو معروف في كتب أهل العلم ونسبهم إلى البدع وبما بعض الاعتزال فيهم وشاع النزاع في ذلك بين طائفة المنسبين إلى السنة من أصحاب أحمد وغيرهم وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز في كتاب الشافعي عن أصحاب أحمد في معنى أن القرآن غير مخلوق قولين مبينين

على هذا الأصل أحدهما أنه قد لا يتعلق بعشيتة وقدرته والثاني أنه لم يزل متكلمها إذا شاء وكذا ذكر أبو عبد الله بن حامد قولين وعن كان يوافق على نفي ما يقوم به من الأمور المتعلقة بعشيتة وقدرته كقول ابن كلاب القاضي أبو يعلى وأتباعه كان عقيل

وأي الحسن بن الرافعي وأمثالهم وإن كان في كلام القاضي ما وافق هذا آثاره وهذا تاريخه كان مخالفاً لهم في ذلك أبو عبد الله بن حامد وأبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن طبرستان وأبو عبد الله بن منده وأبو نصر (١١) السجزي وبني عمار السجستاني وأبو اسمعيل

الاندلسي وأبو عمر بن عبد البر وأمثالهم والتزاع في هذا الأصل بين أصحاب مالك وبين أصحاب الشافعي وبين أصحاب أبي حنيفة وبين أهل الظاهر أئمة فادون على صاحب المذهب وأتبعهم على اثبات ذلك وأبو محمد بن حزم على الموافقة في انكار ذلك وكذلك أهل الكلام فآله شامة والكرامة على اثبات ذلك والمعتزلة على نفي ذلك وقد ذكر الأشعري في مقالاته عن أبي معاذ الترمذي وزهير الأري وغيرهما اثبات ذلك وكذلك المتسلفية فحكوا عن أساطينهم الذين كانوا قبل ارسطو أنهم كانوا يشبّون ذلك وهو قول أبي البركات صاحب المعبر وغيره من متأخريهم وأما ارسطو وأتباعه كالفارابي وابن سينا فنفي ذلك وقد ذكر أبو عبد الله الرازي عن بعضهم أن اثبات ذلك يلزم جميع الطوائف وإن أنكره وقر ذلك وكلام السلف والأئمة ومن نقل مذهبهم في هذا الأصل كثير يوجد في كتب التفسير والأصول قال الحسن بن زاهد حديثنا بشر إن عمر سمعت غير واحد من المفسرين يقول الرحمن على العرش استوى أي ارتفع وقال الضاري في مصنفه قال أبو العاتكة استوى إلى السماء ارتفع قال وقال مجاهد استوى علا على العرش وقال الحسين بن سعد القوي في تفسيره المشهور قال ابن عباس وأكرم قسري السلف

على رضي الله عنه القدر وأنه لو شاء الله لا يقطن العالم إلى الله تعالى عليه وسلم إن هذا ليس فيه الجور والجدل الذي ليس يحق فقال وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً (فصل) قال ومنها تجوز أن يعذب الله سيد المرسلين على طاعته ونيب أبيس على معصيته لانه يفعل لا لقرض فيكون فاعل الطاعة سفيهاً لانه يجعل بالعصيان الاجتهاد في العبادة وإخراج ماله في عمارة المساجد وإبط والصدقات من غير نفع يحصل له لانه قد يعاقبه على ذلك ولو فعل عوض ذلك ما يلزمه وبشبهه من أنواع المعاصي قد يشبهه فاختار الأول ليكون سفيهاً عند كل عاقل والمصير إلى هذا المذهب يؤدي إلى خراب العالم واضطراب الامور والشرعة الحميدة وغيرها (والجواب) أن هذا الذي قاله باطل باتفاق المسلمين فلم يقل أحد منهم الله يعذب نبيا ولا أنه قد يقع منه عذاب أنبياء بل هم متفقون على أن الله يشيهم لمخالفة لا يقع منه غير ذلك لانه وعد بذلك وأخبر به وهو صادق الميعاد وعلم ذلك بالضرورة أن من مكلمة أهل السنة المنتهين للقدر من يقول انما علم ذلك بمجرد خبره الصادق وهي الدلالة السبعة المجردة ومنهم من يقول بل قد يعلم ذلك بمجرد الخبر ويعلم بادلته عقلية وإن كان الشارع قد دونه علم أو ارشاد لهما كما إذا علمت حكمته ورجحه وعده علم أن ذلك يستلزم إكرام من هو متصف بالصفات المناسبة لذلك كما قالت خديجة رضي الله عنها قبل أن تعلم أنه نبي والله لا يخزيك الله إنما تلتصق بالرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق وقد قال تعالى أم حسب الذين أخرجوا البشائر أن يجعلهم كلهم كفّين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون وهذا استهزام انكاره يقتضي انكاره على من يحس ذلك بنظره وانما ينكر على من ظن وحسب ما هو خطأ باطل يعلم بطلانه لا من ظن ظن ليس بخطأ ولا باطل فعمله أن التسوية بين أهل الطاعة وبين أهل المعصية مما يعلم بطلانه وأن ذلك من أظلم الشئ الذي ينزه الله عنه ومثله قوله تعالى أم يجعلهم كلهم كفّين آمنوا وعملوا الصالحات كالفسدين في الأرض أم يجعل المتقين كالنجار وقوله تعالى أم يجعل المؤمنين وأهل الطاعة وأهل المعصية محكم باطل يجب تنزيه الله عنه فإنه ينافي عدله وحكمته وهو سبحانه كما ينكر التسوية بين المخلوقات فهو يسوّي بين المتماثلات كقوله سبحانه أكتاركم خسر من أولئك أم لكم براع في الزر وقوله كذاب آل فرعون والذين من قبلهم الآية وقوله لقد كان في قصصهم عبرة لأولئك الآية وقوله فاعتبروا بأولي الأَبصار وقوله ولقد آتينا آيات مبينات مثل الذين خلوا من قبلكم الآية وقوله وتلك الأمثال نضربها للناس (الوجه الثاني) أن قوله ومنها تجوز تعذيب الانبياء وأئمة الساطين إن أراد ما أنهم يقولون إن الله قادر على ذلك فهو لا يتنازع في القدرة وإن أراد أن لا يشأ هل يفعله أو لا يفعله فعلوم أن لا تشأ في ذلك بل فعله انتفاء وعلمنا انتفاء مستلزم لا انتفاء وأنه لو فعل ذلك لم يكن ظالماً وإن أراد أن من قال أنه يفعل لا لحكمة يلزمه تجوز وقوع ذلك منه وأنه لو فعل ذلك لم يكن ظالماً فلا ريب أن هذا قول هؤلاء وهو لا يصحون بذلك لكن أكرأهل السنة لا يقولون بذلك بل عندهم أن الله متبرع عن ذلك ومقدس عنه ولكن على هذا يلزم أن تكون الطاعة سفيهاً فأنها انما تكون سفيهاً إذا كان وجودها

استوى إلى السماء ارتفع إلى السماء وكذلك قال النخيل بن أحمد وروى البيهقي في كتاب الصفات قال الفراء ثم استوى أي صعد فله ابن عباس وهو كقول الرجل كان قاعداً فاستوى قائماً وروى الشافعي في مسنده عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

عن يوم الجمعة وهو اليوم الذي استوى فيه ربكم على العرش والتفسير المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين مثل
تفسير محمد بن جرير الطبري وتفسير عبد الرحمن (١٢) بن ابراهيم المعروف بدحي وتفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم وتفسير ابن المنذر

وتفسير أبي بكر عبد العزيز
وتفسير أبي الشيخ الاصبهاني
وتفسير أبي بكر بن مردويه وما قبل
هو لا من التفسير مثل تفسير
أحمد بن حنبل وسحق بن ابراهيم
وبقي بن مخلد وغيرهم ومن قبلهم
مثل تفسير عبد بن جدي وتفسير
عبد الرزاق ووكيع بن الجراح فيها
من هذا الباب الموافق لقول
المشني ما لا يكاد يحصى وكذلك
الكتب المنقطة في السنة التي فيها
آثار النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه والتابعين وقال أبو محمد
حرب بن اسمعيل الكرماني في
مسائله المعروفة التي نقلها عن
أجدواحق وغيرهما وذكر
معها من الآثار عن النبي صلى الله
عليه وسلم والصحابه وغيرهم ما ذكر
وهو كتاب كبير صنفه على طريقة
الموطأ ونحوه من المصنفات قال في
آخره في الجامع باب القدول في
المذهب هذا المذهب أئمة العلم
وأصحاب الأثر وأهل السنة
المعروفين بها المتقدمين بهم فيها
وأدركت من أدركت من علماء
أهل العراق والحجاز والشام
 وغيرهم عليها فن خلف شيئا من
 هذه المذاهب وأطلع فيها أبواب
 فاتها فهو مبتدع خارج من الجماعة
 زائل عن منهج السنة وسبيل الحق
 وهو مذهب أحمد وحق بن
 ابراهيم بن مخلد وعبد الله بن الزبير
 الجدي وسعد بن منصور وغيرهم
 ممن سالتنا وأخذنا عنهم العلم
 وذكر الكلام في الاعيان والقدر

(فصل) قال ومنها أنه لا يمكن أحسن تصديق أحد من الانبياء لان التوصل الى ذلك
والدليل عليه انما يتم عقده من احدهما ان الله فعل المعجزة على يد النبي لاجل التصديق
والثانية أن كل من صدقه الله فهو صادق وكلا المتقدمين لاتفق على قولهم لانه اذا استحال أن
يفعل لغرض استحال أن يظهر المعجزة لاجل التصديق وإذا كان فاعلا فليصح والاول
الضلال والعاصي والكذب وغير ذلك جاز أن يصدق الكذاب فلا يصح الاستدلال على صدق
أحد من الانبياء ولا المنذرين بشئ من الشرائع والاديان (والجواب من وجوه) أحدها
أن يقال انه تقدم أن أكثر القائلين بخلافه الخلفاء الثلاثة يقولون ان الله يفعل لحكمة بل
أكثر أهل السنة المتيقن للتقدم يقولون بذلك أيضا وحينئذ فان كان هذا القول هو الصواب
فهو من أقوال أهل السنة وان كان نفيه هو الصواب كان من أقوال أهل السنة أيضا فعلى
التقدمين لا يخرج الحق عن قولهم بل قد يوجد في كل مذهب من المذاهب الاربعة النزاع
بين أصحابه في هذا الاصل مع اتفاقهم على اثبات خلاقه الخلفاء الثلاثة وعلى اثبات التقدير
وأن الله خالق افعال العباد ونزاع أصحاب أحد في هذا الاصل معروف وغير واحد من أصحاب
أحد وغيرهم كان عقيل والقاضي أبي حازم وغيرهما يتنون المعجزات بان الرب حكيم لا يجوز
في حكمه اظهار المعجزات على يد الكذاب وكذلك قال أبو الخطاب وغيره وكذلك أصحاب مالك
والشافعي وأهل أكثر أصحاب أبي حنيفة يقولون باثبات الحكمة في افعاله أيضا (الوجه
الثاني أن يقال) لا نسلم أن تصديق الرسول لا يمكن الا بطريق الاستدلال بالمعجزات بل
طريق الدلالة على صدقه متعددة غير طريق المعجزات كما قد بسط في غيره هذا الموضوع ومن
قال انه لا طريق الا ذلك كان عليه الدليل وهو يذ كر دليلا على النقي (الوجه الثالث أن يقال)
لا نسلم أن دلالة المعجزة على الصدق موقوفة على أنه لا يجوز أن يفعل ما ذكر بل دلالة المعجزة
على الصدق دالة ضرورية لا تحتاج الى نظر فان اقتران المعجزة بدعوى النبوة يوجب علما

والوعد والامامة وما أخبره الرسول من اشراط الساعة وأهمل البرزخ والقائمة وغير ذلك إلى أن قال وهو صباه باق من ضروريا
خلق لا يخلون علمه مكان الله عرش والعرش حله يخلونه وله حد الله أعلم بحمد الله على عرشه كره دونه الجسد والله غيره والله

تعالى سمع لا يشك بصير لا يرباب علم لا يجعل جواد لا يفعل حلم لا يجعل حفظ لا ينسى يقظان لا يسهر وقيب لا يغفل يشكرو ويحرم ويعفو وسمع ويعبر وينظر ويقض ويسقط ويرفع ويحب ويكره (١٣) ويبغض ويرضى ويسخط وينقبض ويرحم ويعفو

ويغفرو ويعطى وينعم وينزل كل
لله الى السماء الدنيا كيف يشاء
وكتابه ليس كمثلته شئ وهو السميع
البصير الى ان قال ولا يرسل الله
مشكلا عالما فتبارك الله احسن
الخالقين وقال الفقيه الحافظ أبو
بكر الأثرم في كتاب السنة وقد نقله
عنه الخلال في السنة ثنا ابراهيم
ابن الحارث يعني العبادي حدثني
الثبت بن يحيى سمعت ابراهيم بن
الاشعث قال أبو بكر هو صاحب
الفضيل سمعت الفضيل بن عياض
يقول ليس لنا ان نتوهم في الله
كيف وكيف لان الله وصف نفسه
فابخل فقال قل هو الله أحد الله
الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له
أحد فلا صفة أبغ محاسن فيه
نفسه وكل هذا التزول والضحك
وهذه الماهية وهذا الاطلاع كإشاء
أن ينزل وكتابه أن يباهى وكتابه
أن يطلع وكتابه أن يسهل فليس
لنأن نتوهم فيه كيف وكيف وإذا
قال كذا الجهمي أنا ككفر برب زول
عن مكانه فقل أنت أنا أو من رب
يفعل ما يشاء وقد كره هذا الكلام
الاخير عن الفضيل بن عياض
البخاري في كتاب خلق الأفعال هو
وعنه من أئمة السنة وتلفوه
بالقول قال البخاري وقال الفضيل
ابن عياض إذا قال كذا الجهمي أنا
ككفر برب زول عن مكانه فقل أنا
أو من رب يفعل ما يشاء قال
البخاري وحدث يزيد بن هارون عن
الجمعة فقال من زعم أن الرحمن
على العرش استوى على خلاف

ضرور بيان انه أظهره الصدقة كأن من قال الملك من الملوذ ان كنت أرسلتني الى هؤلاء
فانقض عاتلكم واقعد ثلاث مرات ففعل ذلك الملك علم بالضرورة انه فعل ذلك لاجل تصديقه
(الوجه الرابع) قول من يقول لو لم يزل المجتر على الصدق لزم عجز الباري عن تصديق رسوله
والمجتر متع عليه لانه لا طريق الى التصديق الا بالمجتر وهذه طريقة كثير من أصحاب الاشعري
ومن وافقهم وهي طريقة القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما الاولى طريقة كثير
منهم أيضا وهي طريقة أبي المعالي ومن اتبعه وكلاهما طريقة الاشعري وعلى هذا فانظار المجتر
على يد الكذاب المذموم لا يجوز عمل هو ممكن مقدور ما لا على القولين (الوجه الخامس) أن
يقال قوله انهما موقوف على أن كل من صدقه الله فهو صادق انما يصح لو كانت المجتر بمنزلة
التصديق بالقول وهذا فيه نزاع فمن الناس من يقول بل هي بمنزلة انشاء الرسالة والاسنان
لا يجعل التصديق والتكذيب فقول القائل لتسيرة أرسلتك أو وكلك أو نحو ذلك انشاء وإذا
كانت دلالة المجتر على الانشاء بالرسالة لم يكن ذلك موقفا على أنه لا يفعل الا لفرض ولا على أنه
لا يفعل القبائح كالانشاء بالامه والتبى ونحو ذلك (الوجه السادس) أن يقال قوله
لانه اذا استحال أن يفعل لفرض استحال أن يظهر المجتر لاجل التصديق يجب عنه من
يقول انه لا يفعل شيئا لاجل شئ بانه قد يفعل المتلازمين كما يفعل سائر الادلة المستزمنة لمذلولها
ففعل المتخلفات الدالة على وجوده وقدرته وعلمه وشيئته وهو قد أراد خلقها وأراد أن تكون
مستزمنة لمذلولها الدالة عليه لمن نظرها كذلك هنا خلق المجتر وأراد خلقها وأراد أن تكون
مستزمنة لمذلولها الذي هو صدق الرسول الدالة على ذلك لمن نظر وإذا أراد خلقها وأراد هذا
التلازم حصل المقصود من دلالة تعالي الصدق وان لم يجعل أحد المرادين لاجل الآخر
المقصود يحصل بإرادتهما مجعاً فان قبل المجتر لا يدل بنفسه وانما يدل العلم بان فاعله أراد به
التصديق قبل هذا موضع النزاع ونحن ليس مقصودنا من قول من يقول انه يفعل للحكمة
بل هذا القول مخرج عن مدنا والمقصود أن نبين حجة القائلين بالقول الآخر وأرباب هذا
القول خبيرين بالمعزلة والشبهة وأما فاذ كان فاعله قبيح جاز أن يصدق الكذاب هذه
الحجة ثانية (وجواب ذلك أن يقال) ليس في المسلمين من يقول ان الله تعالى يفعل ما هو
قبيح منه ومن قال انه خالق أفعال العباد يقول ان ذلك الفعل القبيح منهم لانه كما انه صار لهم
لاله ثم منهم من يقول انه فاعل ذلك الفعل والا كرون يقولون ان ذلك الفعل مفعوله وهو فعل
للعبد وأما من عرق العادة فليست فعلا للعباد حتى يقال انها نتيجة منهم فلو فعل ذلك كان
قبيحاً منه لامن العبد والرب بمنزلة فعل القبيح فمن قال اذا خلق الله ما هو صار للعباد جاز أن
يفعل ما هو صار كان قوله باملا كذلك اذا جاز أن يخلق فعل العبد الذي هو قبيح من العبد ليس
خلقته قبيحاً منه لم يستزم أن يخلق ما هو قبيح منه لافعل للعبد فيه وتصديق الكذاب انما يكون
باخباره صادق سواء كان ذلك يقول أو فعل مجرى مجرى القول وذلك متع منه لانه صفة نقص
والله منزعه عن النقائص بالنقل وبتوافق العلماء ومن قال انه لا يتصور منه فعل قبيح بل كل ما يمكن
فعله فهو حسن اذا فعله يقول ان ما يستزم سلب صفات الكمال واثبات النقص فهو متع
عليه كالجهل والجهل ونحو ذلك والكذب صفة نقص بالضرورة والصدق صفة كمال وتصديق

ما تقرر في قلوب العامة فهو جهمي وقال الخلال في كتاب السنة أخبرني جعفر بن محمد القريابي حدثنا أحمد بن محمد القدي حدثنا سليمان
ابن حرب قال قال بشر بن السري حماد بن زيد فقال يا أبا سميع الحديث الذي جاءه ينزل الله الى السماء الدنيا يتحول من مكان الى

سبب من يرميهم هو في سببهم من خلفه كيف يشاء وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب الغالات لماذا كرمنا
أهل السنة وأهل الحديث فقال ويصدقون بالأحاديث (١٤) التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله ينزل إلى السماء الدنيا

فيقول هل من مستغفر كما
الحديث عن النبي صلى الله عليه
وسلم وأخذون بالكتاب والسنة كما
قال تعالى فإن تنازعتم في شئ فردوه
إلى الله والرسول وودون اتباع من
سلف من أمّة الذين وأن لا يحدثوا
في دينهم مالم يآذن به الله ويعزون
أن الله يحييهم يوم القيامة كإفلال وجام
ربك والملك صفاء وان الله يقرب
من خلفه كيف يشاء كما قال ونحن
أقرب إليه من حبل الوريد قال
الأشعري وبكل ما ذكرنا من
أقوالهم فنقول والله يذهب وقال
أبو عثمان سمعت الصادق في الملقب
شيخ الإسلام في رسالته
المشهورة في السنة وقد ذكر ذلك
أبو القاسم القبيسي في كتاب الحجة في
بيان الحجة قال وبيت أصحاب
الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى
كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير
تسليمه ونزول المخلوقين ولا تحيل
ولا تكيف بل يشنون ما أبتنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويستون فيه الله ويجرون الخبر
الصحيح الوارد ذكره على ظاهره
ويكون عمله إلى الله تعالى وكذلك
يشنون ما أنزل الله في كتابه من ذكر
الحجى والأتان في ظل من القمام
والسلافة وقوله عز وجل وباء
ربك والملك صفاء وقال سمعت
الحاكم أباعده الله الحافظ يقول
سمعت أبا راهيم بن أبي طالب يقول
سمعت أحمد بن سعيد بن إبراهيم
أباعده الله الرباطي يقول حضرت
مجلس الأمير عبد الله بن طاهر ذات

الكاذب نوع من الكذب كأن تكذيب الصادق نوع من الكذب وإذا كان الكذب صفة نقص
امتنع من الله ما هو نقص (وهذا المقام) له بسط مذكور في غير هذا الموضع ونحن لا نقصد
تصويب قول كل من انتسب إلى السنة بل نبين الحق والحق أن أهل السنة لا يتفادوا على
خطا ولم تنفرد الشيعة عنهم قط بصواب بل كل ما خالف فيه الشيعة جميع أهل السنة فالشيعة
فيه عظمون كأن ما خالف فيه اليهود والنصارى لجميع المسلمين فهم فيه شاكرون وإن كان كثير
من المسلمين قد يخطئ ونحن واقفهم جميعهم من صفوان من المشتبه القدر على أن الله لا يفعل شيا
لحكمة والسبب وأنه لا فرق بالنسبة إلى الله بين المأمور والمختار ولا يجب بعض الأفعال
وبعض بعضها فقولهم فالسبب مخالف الكتاب والسنة وانفاق السلف وهو لا يقدح فيهم عن
بيان امتناع كثير من النقص عليه لاسيما إذا قال من قال منهم من أن تزبهم عن النص لم يعلم
بالعقل بل بالسمع فإذا قيل لهم لم قلتم أن الكذب تمتع عليه قالوا لأنه نقص والنقص عليه محال
فقال لهم عندكم أن تزبهم عن النص لم يعلم إلا بالاجماع ومعلوم أن الاجماع لا ينعقد على
تزبهم عن الكذب فإن صرح الاحتجاج على هذا بالاجماع فلا حاجة إلى هذا التذلل وأيضا
فالكلام انما هو في العبارة الدالة على المعنى وهذا كإفاله بعضهم أنه لا يجوز أن يتكلم بكلام
ولا يعني به شيا وقال خلا في المشوية ومعلوم أن هذا القول لم يقبله أحد من المسلمين وإنما
التراع في هل يجوز أن يزل كلاما لا يعلم العباد معناه لأنه هو في نفسه لا يعني به شيا ثم يتعذر
أن يكون في هذا نزاع فله احتج على ذلك بأن هذا عيب والعيب على الله تمتع وهذا المحج
يجوز على الله فصل كل شئ لا يترفع عن فعل هذا وأمثاله من تناقض المواقف لقول الجمجمة
الجبرية في القدر كثير لكن ليس هذا قول أمّة السنة ولا جمهورهم

(فصل) قال ومنه أنه لا يسع أن يوصف الله أنه غفور رحيم فعولان الوصف بهذه
ينبت لو كان الله مستحقا للعقاب في حق الناس بحيث إذا أسقط عنهم كان غفورا عفو أرحما
وانما يستحق العقاب لو كان العصيان من العبد لا من الله (فيقال الجواب من وجوه أحدها)
أن كثيرا من أهل السنة يقولون لا تسلم أن الوصف بهذا انما ينبت لو كان مستحقا للوصف
بهذا ينبت إذا كان قادرا على العقاب مع قطع النظر عن الاستحقاق فإن تخصص الاستحقاق
بهذه الأمور يقتضي أنه يستحق شيئا دون شئ وهذا ممنوع عند هؤلاء بل أنه أن يفعل ما يشاء
ويحكم ما يريد إذا كان قادرا على أن يعذب العصاة وهو يفعل ما يشاء مع منه مغفرة وحله
وعفوه (الثاني أن يقال) أن قول القائل يستحق العقاب يعني به أن عقابه العصاة عدل منه
أو يعني به احتياج إلى ذلك أما الأول فهو متفق عليه فإن عفوته العصاة عدل منه وانفاق المسلمين
وإذا كان كذلك كان عفوهم ومغفرة احسانا منه فضلا وهذا يقول به من يقول أنه خالق
أفعالهم فالقائلون بأنهم أفعال الله مخلوقة والقائلون بأنهم أفعالهم لا كسب لهم متفقون على أن
العقاب عدل منه (الثالث أن يقال) المغفرة والرحمة والعفو ما أن يوصف به أوان كان
العقاب فيصاح على قول القائلين بذلك وأما أن لا يوصف بها إلا إذا كان العقاب سائغا غير
قيح فإن كان الأول لازم أن لا يكون غفارا إلى تاب وأمن وعمل صالحا ثم اهتدى لأن عقاب هؤلاء
قيح والمغفرة لهم واجبة عند أهل هذا القول ولزم أن لا يكون رحيمًا بل يستحق الرحمة من

يوم وحضره صاحب بن إبراهيم يعني ابن راهبه فمثل عن حديث التزول صرح به فقال نعم فقال بعض قوادع الله الانبياء
يا أيها القريب أترغم أن الله ينزل كل ليلة قال نعم قال كيف ينزل قال احق أن ينسبه فوق حتى أصفك التزول فقال الرجل أن ينسبه فوق

فقال اصحى قال الله عز وجل وما ينزل الملائكة خلفه ما فقال له الامير عبد الله يا ابا يعقوب هذا يوم القيامة فقال اصحى اعز الله الامير ومن يحيى يوم القيامة من ينفعه اليوم وروى باسناده عن اصحى بن ابراهيم قال (١٥) قال الامير عبد الله بن طاهر يا ابا يعقوب هذا

الحديث الذي ترويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل بنا كل ليلة الى السماء الدنيا كيف ينزل قال قلت اعز الله الامير لا يقال لاهي الرب كيف اغايزل بلا كيف وباسناده عن عبد الله بن المبارك انما سائل عن النزول ليلة النصف من شعبان فقال عبد الله

يا جعفر ليلة النصف ينزل في كل ليلة فقال الرجل يا ابا عبد الرحمن كيف ينزل ليس يخلو ذلك المكان فقال عبد الله بن المبارك ينزل كيف شاء وقال ابو عثمان الصوفي فلياصح خير الزول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقر به اهل السنة وقلوا الخير وايتوا النزول على ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعتقدوا تشبيهه بنزول خلقه وعلموا وعرفوا وتحققوا واعتقدوا ان صفات الرب تبارك وتعالى لا تشبه صفات الخلق كما ان ذاته لا تشبه ذوات الخلق تعالى الله عما يقول المشبهة والمعطلة علوا كبيرا ولعنهم لعنا كثيرا وروى الحافظ ابو بكر البيهقي في كتاب الاسماء والصفات حدثنا ابو عبد الله الحافظ سمعت ابا زكريا العنبري سمعت ابا العباس يعنى السراج سمعت اصحق بن ابراهيم يقول دخلت وبما على طاهر بن عبد الله بن طاهر وعنده منصور بن طلحة فقال لي يا ابا يعقوب ان الله ينزل كل ليلة فقلت له نعمين به فقال له طاهر الم انهم

الانبياء والمؤمنين ويلزم ان لا يكون غفورا رحيم الى ظلم ثم يدل حسنا بعد سوء ولما كان القرآن قد اثبت انهم انما ينجون بحسب ما يؤمنون علم انه موصوف بالمغفرة والرحمة وان كان العقاب منه مستعاقبا تدبرا ان يكون مستحقا للعقاب فلا يمنع ان يوصف بالمغفرة والرحمة كما في مغفرته ورحمته لمن لا يحسن عقابه عندهم (الرابع) ان العصفان من العبد يعنى انه فاعله عند الجمهور ويعنى انه كاسه لافاعله عند بعضهم وهذا القدر يستحق الانسان ان يعاقب الظالم فاستحقاق الله عقاب الظالم اولى بذلك واما كونه خالفا لذلك اعمى يعود اليه وله في ذلك حكمة عند الجمهور القائلين بالحكمة وذلك لا يصدر بالخص الميثية عن من لا يعقل بالحكمة

(فصل) قال ومنه ان يلزم تكليف ما لا يطاق لاه كلف الكافر بالايمن ولا قدرته عليه وهو قبيح عقلا والسبع فمنع منه قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها (والجواب) من وجوه (أحدها) ان المتيقن القدر لهم في قدرة العبد قولان أحدهما ان قدرته لا تكون الا مع الفعل وعلى هذا الكافر الذي يسقى في علم الله انه لا يؤمن لا يقدر على الايمان ابدوما ذكره واراد على هؤلاء والثاني ان القدرة نوعان فالقدرة المشروطة في التكليف تكون قبل الفعل وبدون الفعل وقد تبيق الى حين الفعل "والقدرة المستزمنة للفعل لا بد ان تكون موجودة عند وجوده واصل قولهم ان الله خص المؤمنين بنعمة يتهدون بها لم يعطها للكافر وان العبد لا بد ان يكون قادرا حين الفعل خلافا لى زعم انه لا يكون قادرا الا قبل الفعل وان النعمة على الكافر والمؤمن سواء واما ان لا بد من قدرة حال الفعل فاذا كان قادرا قبل الفعل وبقيت القدرة الى حين الفعل لم ينقض هذا اصلهم لكن بمجرد القدرة الصالحة فلو انهم يشترك فيها المؤمن والكافر فلا بد للمؤمن ما يخصه الله به من الاسباب التي بها يكون مؤمنا وهذا يدخل فيه ارادة الايمان وهذه الارادة بدخولها في جهة القدرة المقارنة للفعل وهو نزاع لفظي وقد سبق هذا في غير هذا الموضع كما تقدم وحينئذ فصل قول الجمهور من اهل السنة الذين يقولون ان الكافر يقدر على الايمان يبطل هذا الاراد وعلى قول الاخرين فانهم يلزمونه وائى القولين كان هو الصواب فهو غير خارج عن اقوال اهل السنة والله الحمد (الوجه الثاني) ان يقال تكليف ما لا يطاق على وجهين الاول ما لا يطاق له عزه عن تكليف الزمان المتى وتكليف الانسان الطوان وتحويلات فهذا غير واقع في الشر بقاء عند جواهر اهل السنة المتبين بقدر وليس فيما ذكره ما يقتضى لزوم وقوع هذا والثاني ما لا يطاق للاستغفال بضده كاستغفال الكافر بالكفر فانه هو الذي صده عن الايمان وكالعهاد في حال فعوده فان استغفاله بالقعود عنه ان يكون قائما والارادة الجارئة لاحد الضدين تنافي ارادة الضد الآخر وتكليف الكافر الايمان من هذا الباب ومثل هذا ليس بجمع عقلا عند احد من العقلاء بل العقلاء متفقون على امر الانسان ونبيه بما لا يقدر عليه حال الامر والنهي لاستغفاله بضده اذا امكن ان يترك ذلك الضد ويقبل الضد المأمور به وانما التراجع هل يسمى هذا تكليف ما لا يطاق لكونه تكلفا عما انتفضحه القدرة المقارنة للفعل فن المتبين للقدرة من يدخل هذا في تكليف ما لا يطاق كما يقوله القاضي ابو بكر والقاضي ابو يعلى وغيرهما

عن هذا الشيخ عاذا الى ان تساله عن مثل هذا قال اصحى فقلت له اذا انت لم تؤمن ان الله لا يفعل ما يشاء ليس يحتاج ان تسالني فقال البيهقي حدثنا ابو عبد الله الحافظ سمعت ابا جعفر محمد بن صالح بن هاني سمعت اجد بن سلة يقول سمعت اصحق بن ابراهيم المحتطلي

يقول بمعنى وهذا المتبدع يعني ابراهيم بن ابي صالح مجلس الامير عبد الله بن طاهر فسانى الامير عن اخبار الزول فسردتها فقال ابراهيم كبرت برب ينزل من السماء الى السماء فقلت امنت (١٦) برب يفعل ما يشاء فرضى عبد الله كلاً وبأنكر على ابراهيم قال هذا معنى

الحكاية • وروى أبو اسعيل
الانصارى بسنده عن حرب
الكرماني قال اسحق بن ابراهيم
لا يجوز الخوض في أمر الله تعالى
كما يجوز الخوض في فعل الخلقين
أقوله تعالى لا تسئل عما يفعل وهم
يسألون ولا يجوز لاحد أن يتوهم
على الله تعالى بسفاته وأفعاله
يعنى كأن توهم فهمهم وانما يجوز
النظر والتفكر في أمر الخلقين
وذكر أنه يمكن أن يكون الله
موصوفاً بالتزول كل ليلة اذا مضى
نورها الى السماء الدنيا كما يشاء
ولا يسئل كيف نزوله لان الخلق
يستعجب ما شاء كما يشاء وعن حرب
قال قال اسحق بن ابراهيم ليس
في النزول وصف وقال أبو بكر
الخلخال في كتاب السنة اخبرني
يوسف بن موسى أن ابا عبد الله
يعنى اجد بن حنبل قيل له أهل
الجنة ينظرون الى ربهم عز وجل
ويكلمونه ويكلمهم قال نعم ينظرون
اليهم وينظرون اليه ويكلمهم
ويكلمونه كيف شاء واذا شاء قال
واخبرني عبد الله بن حنبل قال
أخبرني أبي حنبل بن اسحق قال
قال عيسى بن عيسى نؤمن بان الله على
العرش كيف شاء وكما شاء لا بد ولا
صفة يلقها واصفاً ولا محداً أحد
فصفاته الله ومنه وهو كما وصف
نفسه لا تدركه الابصار بخدول اغابة
وهو يدركه الابصار وهو عالم
الغيب والشهادة وعلام الغيوب
ولا يدركه وصف واصف وهو كما
وصف نفسه وليس من الله شئ

ويقولون ما لا يطاق على وجهين منه ما لا يطاق للجهنم عنه وما لا يطاق للاشتغال بضده ومنهم من
يقول هذا لا يدخل فيما لا يطاق وهذا هو الاشبه بما في الكتاب والسنة وكلام السلف فانه لا يطاق
للمستطيع المأمور بالمعنى اذ لم يحجج انه كلف ما لا يطاق ولا يقال لن أمر بالظهور والصلاة قتل
ذلك كسلاته كلف ما لا يطاق وقوله تعالى وكلا الاستطاعتين معاً يريد به هذا فان جميع
الناس قبل الفعل ليس معهم القدرة الموجبة للفعل فلا يتخصص بذلك العصاة بل المراد أنهم
يكرهون جميع الحق كراهة شديدة لا يستطيع انفسهم بمعصيتهم لذلك للجهنم عنه كأن
الحاسد لا يستطيع الاحسان الى المحسود بل يفسد له القدرة لا للجهنم عنه وعدم هذه الاستطاعة لا تمنع الامر
والنهي فان الله يأمر الانسان بما يكرهه وينهاه عما يحبه كما قال تعالى كتب عليكم القتال
وهو كره لكم وقال وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى وهو قادر على فعل ذلك اذا
أراد وعلى ترك ما نهى عنه وليس من شرط الماء موره أن يكون العبد مريداً ولا من شرط
المنهى عنه أن يكون العبد كارهاً فان الفعل يتوقف على القدرة والارادة والمنسوط في
التكليف أن يكون العبد قادراً على الفعل لأن يكون مريداً لكنه لا يوجد الا اذا كان مريداً
له والارادة شرط في وجوده لا في وجوبه (الوجه الثالث) ان تكليف ما لا يطاق اذا فسر بأنه
الفعل الذي ليس له قدرة عليه تفارق مقدورها كان معنى امتناعه بهذا التفسير مورد
التزاع فصارت فيه الى دليل (الوجه الرابع) أن من أهل الانبياء لقدر من يجوز تكليف
ما لا يطاق للجهنم عنه بل من غالبهم من يجوز تكليف المستمع لذاته وبعضهم يدعى أن ذلك
واقف في الشريعة كتكليف أبي لهب الايمان مع تكليف تصديق خبر الله أنه لا يؤمن وهذا
القول وان كان مرجوحاً لكن هذا القدرى لم يذكر دليلاً على ابطال ذلك ولا على جواب
معارضته بل اكتفى بمجرد قوله وهو قبيح عقله وهؤلاء يقولون لا مجال للعقل في تحسين ولا
تقبيح فان لم يكمل البصيرة في هذه الموازن لم يكن ما ذكره حجة عليهم فضلاً عن أن يكون حجة على
غيرهم من أهل الانبياء القدر اوعلى المثبتين لخلافة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما

(فصل) قال ومنها أنه يلزم أن تكون أفعالنا الاختيارية الواقعة بحسب قصدنا ودواعينا
مثل حركتنا بغير وسوسة وحركة البطش باليد والرجل في الصنائع المطلوبة لنا كالافعال
الاضطرابية بمثل حركة النبض والوقوع من شاطئ باسواق غيره ولكن الضرورة قاضية بالفرق
بينهما فان كل عقل يحكم بانا قادر ون على الحركة الاختيارية وغير قادرين على الحركة الى السماء
من الطيران وغير ذلك قال أبو الهذيل العلاف جاز بشر عقل من بشران جاز بشر لو أنبت به
الى جدول صغره وضربه ليعوده فانه بطفره ولو أنبت به الى جدول كبير لم بطفره لا بفرق بين
ما يقدر على طفره وما لا يقدر عليه وبشر لا بفرق بين القدر ورغله وغير المقدور (والجواب)
ان هذا التعليل يلزم من يقول ان العبد لا قدرته على أفعاله الاختيارية يقول ليس هذا اقول امام
معروف ولا طائفة معروف ومن الطوائف من أهل السنة قبل ولا من طوائف المثبتين للقدر الا
ما يحكى عن الجهم بن صفوان وغلاة المثبتة أنهم سلبوا العبد قدرته وقالوا ان حركته كحركة
الاشجار بالرياح مع التقدير وأشد الطوائف آخر بل من هؤلاء الاشعرى ومن وافقه
من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو مع هذا ثابت للعبد قدرة محدثة واختياراً

محدود ولا يبلغ علم قدرته أحد غلب الاشياء كلها بعله وقدرته وسلطانه ليس كشيء وهو السميع البصير وكان الله قبل
أن يكون شئ والله هو الأول وهو الآخر ولا يبلغ أحد حصفاته • قال واخبرني علي بن عيسى أن خبيلاً حدثهم قال سألت أبا عبد الله

عن الاحاديث التي تروى ان الله تبارك وتعالى ينزل الى السماء الدنيا وان الله يرى وان الله يضع قدمه وما أشبه هذه الاحاديث فقال أبو عبد الله المؤمنين بها ونصدق بها ولا كيف ولا ماعنى أى لا نيكفها ولا نحرفها (١٧) بالتأويل فنقول معناها كذا ولا نرميها اشتاوا فنعلم ان

ما جاء به الرسول حتى اذا كان بأسانيد صحاح ولا ترد على الله قوله ولا يوصف الله كما يوصف به نفسه بلا حد ولا غاية ليس كمثل شئ وقال حنبل في موضع آخر عن أحد قائل ليس كمثل شئ في ذاته كما يوصف به نفسه قد أجل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه فخذ لنفسه صفة ليس بشئ شئ فبعد الله بصفاته غير محدودة ولا معلومة الا بما يوصف به نفسه قال فهو مسموع بصير بلا حد ولا تقدير ولا يبلغ الواسفون صفته وصفاته منسوبة ولا تعدى القرآن والحديث فنقول كما قال ونصفه كما يوصف نفسه ولا تعدى ذلك ولا تنقصه صفة الواصفين المؤمنين بالقرآن كله بحكمه ومشيابه ولا نزيل عنه صفته صفاته لشاعة شتت وما يوصف به نفسه من كلام وزول وخلافه بعد يوم القيامة ووضع كشفه عليه هذا كله يدل على أن الله تبارك وتعالى يرى في الآخرة والتعدي في هذا كله بدعة والتسليم لله بأمره بغير صفة ولا حد الا ما يوصف به نفسه مسموع بصير لم يزل ملكا على العالمين عاينهم القلوب في هذه الصفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى ثم استوى على العرش كيف شاء الشئ الموعز وجل والاستطاعة ليس كمثل شئ وهو خالق كل شئ وهو كما يوصف نفسه مسموع بصير بلا حد ولا تقدير قال ابراهيم لا يب يا أبا عبد الله

ويقول ان الفعل كسب العبد لكنه يقول لا تأثير لقدرة العبد على ما كان المقدور فلهذا قال من قال ان هذا الكسب الذي أثبتته الاثرى غير معقول وجهور أهل الابتداع على أن العبد فاعل لفعله حقيقة وله قدرة واخبر وقدرة مؤثرة في مقدورها كما تؤثر القوى الطابع وغير ذلك من الشروط والاسباب فذكره بالجمهور أهل السنة وقد قلنا غير مرة نحن لا ننكر ان يكون في بعض أهل السنة من يقول الخطأ لكن لا يتفقون على خطأ كما تتفق الامامية على خطأ بل كل مسألة خالفت فيها الامامية أهل السنة فالصواب فيها مع أهل السنة واما ما تنازع فيه أهل السنة وتنازع فيه الامامية فذلك الاختصاص بأهل السنة والامامية وبالجملة فجمهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون ان العبد له قدرة واراد ففعل وهو فاعل حقيقة والله خالق ذلك كله كما هو خالق كل شئ كما دل على ذلك الكتاب والسنة قال تعالى عن ابراهيم ربنا واجنا مسلمين لك ومن ذرئتنا لأمم مسلمة لك وقال تعالى عن ابراهيم رب اعطني مقم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلناهم أممهم يهود من اهلنا قال صبروا وقال تعالى وجعلناهم أممهم يهود من اهلنا وأوحينا اليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وقال ان الانسان خلق هلوعا انما ناسه الشمر جزوعا وانما ناسه اخيره نوعا فخير ان الله يجعل المسلم مسلما والقيم الصلاة وتقيم الصلاة والامام الهادي اماما هاديا وقال عن المسيح صلى الله تعالى عليه وسلم جعلني مباركا فيما كنت اتي قوله وبرا والحق ولم يجعلني جبارا شقيا فين ان الله هو الذي جعله رابوا الله ولم يجعله جبارا شقيا وهذا صريح قول أهل السنة في أن الله خالق أفعال العباد وقال تعالى عن فرعون وقومه وجعلناهم أممهم يدعون الى النار وقال تعالى لمن شاء منكم ان يستقيم وما تشاؤون الا ان يشاء الله ان الله كان عليا حكما وهذا ذكره في شأنه اتخذ الى رب سبيلا وما تشاؤون الا ان يشاء الله ان الله كان عليا حكما وقال ان هذه مذكرة فمن شاء ذكره فأثبت شئمة العبد وأخبارها ان تكون الاممية في الرب تعالى وقد أخبر ان العباد يفعلون ويصنعون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويتقون ويفسقون ويصدقون ويكذبون ويحذون في مواضع وأخبار انهم استطاعة وقوة في غير موضع وأما أهل السنة وجهورهم يقولون ان الله خلق هذا كله والخلق عندهم ليس هو المخلوق فيفرون بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعولة للرب وبين أن تكون نفس فعله الذي هو مصدر وفعل يفعل فعلا فانها فعل العبد بمعنى المصدر وليست فعلا للرب تعالى بهذا الاعتبار بل هي مفعولة للرب تعالى لا يتصف بمفعولاته ولكن هذه الشائعات لم تمنع لا يفرق بين فعل الرب ومفعوله ويقول مع ذلك ان أفعال العباد فعل الله كما يقول ذلك الجمهور من صفوان وموافقه والاشعري وأتباعهم ومن وافقه من أتباع الائمة ولهذا ما انهم ولا اله في هذا الموضوع كما يندب في موضعه وكذلك ايضا لم تمنع لا يثبت في المخلوقات اسبابا وقوى وطابع ويقولون ان الله يفعل عند الهالاه فيؤمن ان لا يكون فرق بين القادر والعاجز وان أثبت قدرة وقال انهم مقترون بالكسب قيل له لم تثبت فرقاً مفعولاين ما تثبت من الكسب وتنسبه من الفعل ولا بين القادر والعاجز كذا لا يخرج الاقران لا اختصاص له بالقدرة فان فعل العبد بقرار حياته وعلمه وادارته وغير ذلك من صفاته فاذا لم يكن القدرة تانيا لا يخرج

(٣ - منهاج ثاني) ما لا يسمع ولا يبصر فثبت ان الله سمع بصرف صفاته منه لا تعدى القرآن والحديث والخبر بفضل الله ولانهم كيف ذلك الا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وبتثبيت القرآن لا يصفه الواسفون ولا يحد أحد تعالى الله عما يقول

الجهيمة والمشبهة فثأله والمشبهة يقولون قال من قال بصر كصرى ويد كيدى وقدم كقدى فقد شبه الله بخلقه وهذا الجحد وهذا
 كلامه وهذا المحدود والكلام في هذا الأوجه (١٨) وقال محمد بن مخلد قال أجد نصف الله بما وصف به نفسه وما

وصفه به رسوله وقال يوسف بن موسى أن أبا عبد الله قيل له ولا يشبه بنائين من خلقه ولا يشبه شيء من خلقه قال نعم ليس كذلك شيء فقال أجد أنه ينظر إليهم ويكلهم كيف شاء وإذا شاء وقوله هو على العرش كيف شاء وكناؤه وقوله هو على العرش بلا حد كما قال ثم استوى على العرش كيف شاء المخلصة السه والاستطاعة ليس كذلك شيء بين أن تفسره وتكلمه وعلاه على العرش واستواءه على العرش مما يتعلق بعيشته واستطاعته وقوله بلا حد ولا صفة يلحقها وصف أو يحده أحد في شيء عاظمة على الخلق به وأن يحدها أو يصغوه على ما هو عليه ألبما أخبر عن نفسه لتبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاة كما قال الشافعي في خطبة الرسالة الحمد لله الذي هو كما وصفه نفسه وفوق ما وصف به خلقه ولهذا قال أجد لا تدركه الأبصار محدولاً غاية فني أن يدرك له حداً وغاية فهذا أصح القولين في تفسير الانزال وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضع وما في هذا الكلام من نفى تحديد الخلق وتقديرهم لهم بل هو بلوغهم مقصده لا ينافي ما نص عليه أحد وغيره من الأئمة كذا كره التخلل أيضاً قال حدثنا أبو بكر المروزي قال سمعت أبا عبد الله لما قيل له روى عن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له كيف تعرف الله عز وجل قال على العرش محد قال فقلني ذلك عنه وأجبه ثم قال أبو عبد الله هل ينظرون الآن بأنهم الله في ظلم من العظام محد ثم قال وجاء ربك والملائكة صفافاً قال الخلاخل وإبنا محمد بن علي الوراق ثناء أبو بكر الأثرم حدثني محمد بن إبراهيم القيسي قال قلت

الاقتران فلا فرق بين القدرة وغيرها وكذلك قول من قال القدرة مؤثرة في صفة الفعل لا في أصله كما يقول القاضي أبو بكر ومن وافقه فانه أثبت تأثيراً بدون خلق الرب فلازم أن يكون بعض الحوادث لم يخلق الله تعالى وإن جعل ذلك معلقاً بخلق الرب فلا فرق بين الأصل والصفة وأما أئمة السنة وجهوهم فيقولون ما دل عليه الشرع والفعل قال تعالى فسفاه إلى بلده ميت فازلناه الماء فانثر جثاه من كل الثمرات وقال وما أنزل الله من السماء من ماء فأجابه الأرض بعد موتها وقال تعالى بعد هذه الله من اتبع رضوانه سبيل السلام وقال تعالى بضل به كثيراً ويهدي به كثيراً ومثل هذا كثيراً في الكتاب والسنة يخبر الله تعالى أنه يحدث الحوادث بالأسباب وكذلك دل الكتاب والسنة على أناب القوى والطبائع التي جعلها الله في الحيوان وغيره كما قال تعالى فانقوا الله ما استطعتم وقال تعالى ألوهم وإن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وقال تعالى الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة يخلق ما يشاء وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا شيء عبد القيس إن قيل خصتني بحمد الله الحلم والأناة فقال أخلقني تخلفت بهما أم خلقني جبلت عليهما فقال بل خلقني جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جعلني على خلقني بحمد الله ومثل هذا كثيراً ليس هذا موضع بسطه وهؤلاء يشنون العبد قدره ويقولون إن تأثيرها في مقدورها كثيراً ليس الأشياء في مسياتها والسبب ليس مستقلاً بالسبب بل يشترط في ما يعاونه فكذلك قدرة العبد ليست مستقلة بالقدرة وأيضاً فالسبب ما يعينه ويعوقه وكذلك قدرة العبد والله تعالى خالق السبب وما يعينه وما يعرضه ويعوقه وكذلك قدرة العبد وحيداً فذا ذكره هذا الأماح من الفرق الضروري بين الأفعال الاختيارية الواقعة بحسب تصورنا ودواعينا وبين الأفعال الاضطرارية مثل حركة النض وحركة الواقع من شاقق باقاع غيره حتى يقوله جميع أهل السنة وجاعة أنباعهم ليزنار في ذلك أحد من أئمة المسلمين الذين لهم في الأمة لسان صدق من الصباغة والتابعين لهم بإحسان والفقهاء المشهورين كالأشعري وأبي حنيفة والنوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأصحابي ومثل هؤلاء الذين لهم اجتهاد في الدين وخلف الرسلين وإذا كان في المتن للقدرة من يلزمه بطلان الفرق كان قوله بالطلاوع هذا قول نفاة القدرة أبطل منه فهذا القدرى رد بالطلاوع أبطل منه وأهل الشيعة لا وافقوه لاعلى هذا ولا على هذا ولكن يقولون الحق ويعلمون أن قوله باطل وذلك أن أفعال العباد سادته كانه بعد أن لم تكن حكمها حكم سائر الحوادث وهي ممكنة من الممكنات فكذلك حكم سائر الممكنات فقام دليل يستدل به على أن بعض الحوادث والممكنات مخلوقة لله الأوهو يدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله فانه قد علم أن المحدث لابد منه محدث وهذه المقدمة ضرورية عند جماهير العقلاء وكذلك الممكن لابد منه من مرجع تام فإذا كان فعل العباد حاداً بعد أن لم يكن فإذا قيل المحدث هو العبد فيكون العبد صار محدثاً بعد أن لم يكن فهو أيضاً امر حادث فلا بد منه من محدث إذ لو كان العبد لم يزل محدثاً لزم واما ذلك الفعل الحادث وإذا كان اعادته له حادثاً فلا بد منه من محدث وإذا قيل المحدث ارادة العبد قبل ارادته أيضاً حادث فلا بد له من محدث وإن قيل حدثت ارادة من العبد قبل تلك الإرادة أيضاً لا بد له من محدث فأي

قال على العرش محد قال فقلني ذلك عنه وأجبه ثم قال أبو عبد الله هل ينظرون الآن بأنهم الله في ظلم من العظام محد ثم قال وجاء ربك والملائكة صفافاً قال الخلاخل وإبنا محمد بن علي الوراق ثناء أبو بكر الأثرم حدثني محمد بن إبراهيم القيسي قال قلت

لاحد بن حنبل يحكى عن ابن المبارك وقيل له كيف تعرف ربنا قال في السماء السابعة على عرشه محمد فقال اجد هكذا هو عندنا
 * واخبرني حرب بن اسمعيل قال قلت لاسحق يعني ابن راهويه هو على (١٩) العرش محمد قال نعم محدود كرعن ابن المبارك

قال هو على عرشه بائن من خلقه
 محمد قال واخبرنا المروزي قال قال
 انس بن ابراهيم بن راهويه قال
 الله تبارك وتعالى الرحمن على
 العرش استوى اجماع اهل العلم
 انه فوق العرش استوى و يعلم كل
 شئ في اسفل الارض السابعة وفي
 قعر البحار ورؤس الامم وبطون
 الاديء وفي كل موضع كما يعلم علم
 ما في السموات السبع وما فوق
 العرش احاط بكل شئ علما فلا
 تسقط من ورقه الا يعلمها واجبة
 في طلبات البر والبحر الا قد عرف
 ذلك كله واصحابه فلا تهمز معرفة
 شئ عن معرفة غيره فهذا وامثاله
 مما نقل عن الائمة كما قد بسط في
 غير هذا الموضع ينشأون ما ينتهون
 له من الحد لا يعلمه غيره كما قال مالك
 وربيعة وغيرهما الاستواء معلوم
 والكيف مجهول فين ان كيشه
 استوائه مجهول للعباد فربنغوا
 ثبوت ذلك في نفس الامر ولكن
 نفوا علم الخلق به وكذلك مثل هذا
 في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن
 الماجشون وغير واحد من
 السلف والائمة يتفقون علم الخلق
 بقدره وكيفية ونحو ذلك قال عبد
 العزيز بن عبد الله بن ابي سلمة
 الماجشون في كلامه المعروف
 وقد ذكره ابن بطي في الابانة و ابو
 عمر الطلي في كتابه في الاصول
 ورواه ابو بكر الاثرم قال حدثنا
 عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن
 عبد الله بن ابي سلمة انه قال ما بعد
 فقد فهمت ما سأل عنه فيما

محدث فرضته في العباد ان كان حادثا قال القول فيه كقول في الحادث الاول وان جعلته قديما
 ازلما كان هذا اعتناء لان ما يقوم بالعبد لا يكون قديما ازلما وان قلت هو وصف العدد وفي
 قدرته الخلق فيه مثلا ما يتفعل هذا الوجه (أحدها) أن يقال اذا كانت القدرة الخلقية فيه
 موجودة قبل حدوث الفعل وحين حدوثه فلا يثبت من سبب آخر حادث ينضم اليها الا لم ترجع
 أحد المتأخرين بالامر من حدوث الحادث بلا سبب حادث فانه اذا كان حال العبد قبل أن يفعل
 وحاله حين الفعل سواء لامر به لاحد الحالين على الآخر كان تخصيص هذه الحال بكونه فاعلا
 فيها دون الاخرى ترجيحاً لاحد المتأخرين بدون مرجع وهكذا اذا قيل فعله يمكن أن يكون وأن
 لا يكون والممكن لا يترجم وجوده على عدمه الا بمرجع تام والمرجع اذا كان من العبد قال القول فيه
 كالتقول في الفعل فلا بد أن يكون المرجع التام من الله تعالى وأن يستلزم وجوده وجود الفعل والا
 لم يكن تاما ولأجل هذا اتفق أهل السنة المتأخرون على أن الله خص المؤمنين بنعمة دون
 الكافرين بأن هداهم للايمان ولو كانت نعمته على المؤمنين مثل نعمته على الكافرين لم يكن
 المؤمن مؤمنا كما قال تعالى ولكن الله يحب اليكم الايمان وزين في قلوبكم وكنز اليكم الكفر
 والفسق والعصيان أولئك هم الراشدون وقال تعالى عتقوا عليا أن أسلوا قبل لا تغنوا على
 إسلامكم بل الله عن عليكم أن هذا كمال ايمان ان كنتم صادقين وقال تعالى فهدى الله الذين
 آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وقال تعالى
 أولئك كتبنا قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه وقال تعالى في رب الله ان هديه يشرح
 صدره للاسلام ومن يرد أن يضل يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء والقدرية
 جعلوا نعمته على الشقيين سواء قالوا ان العبد يعطى قدرته تصلح للايمان والكفر ثم انه يصدر
 عنه أحد هاتين سبب حادث يصلح لترجيح وزعموا أن القادر المختار يرجع أحد مقتدره
 على الآخر بلا مرجع وادعوا هذا في قدرة الرب تعالى وقدرة العبد وقد وافقهم على هذا في
 قدرة الرب كثر من المتأخرين القدرية الذين بان الرب لا يقوم به ما يتفعل بعيشته وقدرة بل
 ووافقهم فيها كثير من المتأخرين القدرية وصاروا الرافضين وامثاله من يحتج على القدرية بتألق الجدة
 يتناقضون فاذا اطردهم في مسأله خلق الافعال احتجوا عليهم بذلك وقالوا ان الممكن لا يرجع
 وجوده على عدمه الا بمرجع تام سواء صدر عن قادر مختار أو غيره واذا تكلموا في مسأله حدوث
 العالم وقيل لهم الحادث لابد من سبب حادث أو اجابوا بالقدرية فقالوا القادر المختار يرجع
 أحد مقتدره بوجه بلا مرجع وفروا بين القادر وغيره كما قالت القدرية وفروا بين فعل الرب وفعل
 العبد بان الرب تعالى يرجع بعيشته القديمة التي هي من لوازم ذاته بخلاف العبد فان ارادته
 حادثة من غيره ولكن قال أكثر الناس هؤلاء الذين يقولون ان الارادة القديمة الزائدة هي
 المرجحة من غير تجديد شئ قولهم من جنس قولهم فان الارادة نسبتها الى جميع ما يصدر وقتنا
 للحوادث نسبة واحدة ونسبتها الى جميع المكات نسبة واحدة فترجع أحد المتأخرين على
 الآخر ترجيح بلا مرجع واذا قدر حال الفاعل قبل الفعل وحين الفعل سواء تم قدر اختصاص
 أحد الحالين بالفعل لم ترجح بلا مرجع وهذا منتهى نظره هؤلاء الطوائف ولهذا كان من لم
 يعرف الا الكلام الرازي وامثاله مترددين على الدهرية وقادرية ومريد الكلاسية

تناهت فيه الهجمة ومن غلبته في صفه الرب العظيم الذي قامت عظمتها الوصف والتقدير وكلمة اللسان عن نفسه صفته وانحسرت
 القول عن معرفة قدره الى ان قال فله لا يعلم كيف هو الا هو وكيف يعرف قدر من لا يعلم ولا يبلى وكيف يكون لصفته شئ منه حدة

أولهم يعرفه عارف أو يحده قدره واصل الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته عزها عن تحقيق صفته أصغر خلقه إلى أن قال اعرف خلق الله عساك عن تكلفه (٣٠) مالم يصف الرب من نفسه بهرك عن معرفة قدر ما وصف منها الذالم

تعرف قدر ما وصف فإنا كلفنا علم مالم يصف هل تستدل بذلك على شيء من طاعته أو تنجز به عن شيء من معصيته وذلك كلاما طويلا إلى أن قال فاما الذي يجد ما وصف الرب من نفسه فحقا وكلفا فاستوفيه الشياطين في الأرض حيران فصار يستدل بزعمه على عجز ما وصف الرب وصي من نفسه بأن قال لا بد أن كانه كذا من أن يكون له كذا فمعي عن البين بالفي يحده ما صي الرب من نفسه ويصف الرب بعالم يستمر في عمل الشيطان حتى يحد قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة للرب بها ناضرة فقال لا يراه أحد يوم القيامة فحد والله أفضل كرامة الله التي أكرم بها أوليائه يوم القيامة من الظرفي وجهه في مقعد صدق عند مليك مقتدر قد قضى أنهم لا يعوتون فهم بالنظر إليه ينصرون وذلك كلاما طويلا كتب في غيره هذا الموضع وقال الخلال في السنة أخبرني على ابن عيسى أن حنبلًا حدثهم قال سمعت أبا عبد الله يقول من زعم أن الله لم يكلم موسى فقد كفر بالله وكذب القرآن ورد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره يتدب من هذه المقالة فإنا تاب والا ضربت منقه قال وسمعت أبا عبد الله قال وكلام الله موسى فأثبت الكلام لموسى كرامته لموسى ثم قال تعالى يؤذونكم تكليما قلت لا يا عبد الله الله عز وجل

لا يحصلون الرب قادرا في الازل على الفعل والكلام بعيشته وقدرته ولما كانت الجهمية والقدرية بهذه الحال جعلت الفلاسفة الدهرية كأن ينشأ أمثاله هذه عندهم في امتناع حدوث العالم ووجوب قدمه ولكن لا حاجة لهم على ذلك على مذهبهم فإن غاية هذا أن يستلزم دوام فاعلية الرب ولا بد على قدم الفلك ولا غيرهم من أعيان العالم ولكن هؤلاء قالوا هذا يستلزم التسلسل والتسلسل محال ومرادهم التسلسل في تمام التأثير كما تقدم وأما التسلسل في الأثر فهو قولهم وقد ذكرنا أن التسلسل منتهى فانه اذا قيل لا يفعل هذا الحادث حتى يحدث ما به يرفاعله ويكون ذلك حادثا مع حدوثه وكذلك الثاني صار هذا تسلسلا في تمام التأثير واذا قيل لا يحدث شيء حتى يحدث شيء كان هذا دورا مبتعنا فهو تسلسل اذا أطلق الكلام في الحوادث ودور اذا عين الحادث وهي جهة الزامة لا لولا ذلك المنكسر من الجهمية والقدرية ومن تبعهم من الأشعر يقولون العزلة والكرامة ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم ودوامها عند من جعل أنه لم يكن يحكمه من أن يتكلم ولا يفعل بعيشته وقدرته ثم صار ذلك ممكنا يستلزم الترجيح بلا مرجح أو التسلسل المتفق على امتناعه والدور المتنع وكل ذلك منتهى التسلسل المتفق على امتناعه هو التسلسل في المؤثرات وفي تمام التأثير فاما التسلسل في الأكار فهو مورد النزاع وأولئك يسلطون القسمين بناء على أن ما لا ينشأه ينتج فيه التفاوت وجواهر الفلاسفة مع أئمة أهل الملل فاتهم لا ينكرون القسم الثاني وحديث فقال هؤلاء المتطفة ان كان التسلسل معتابا فلو كنتم واذا بطل القول بطلت جهة بالضرورة لأن القول الباطل لا تقوم عليه جهة مخصصة وان كان ممكنا بطلت محتمكم فالجهة باطلة على التقديرين فإنه اذا كان تسلسل الآثار ممكنا أمكن حدوث الافلاك بسبب قبلها حادثه والرسا صلات الله تعالى عليهم أجمعين أخبرني أن الله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وأن عرشه كان على الماء قبل ذلك وهذا مما علم بالاضطرار والنقل المتواتر من دين الاسلام وأدلتكم ليس فيها ما هو بحسب قدم السموات فقولكم بقصدها ليس فيه جهة عقليته وتكذيب الرسول بالانبيأ وأيضا فالعقل الصريح يسل قولكم فان الافلاك وغيرها من العالم مستزمنة للحوادث فلو كان قد عدا لزم أن يكون صادرا عن موجب به قد عديم فحينئذ يكون موجب مستلزما لموجب ومقتضا لا يتأخر عنه اذ لو جاز تأخره موجب عنه لم يكن له تامة لاستلزام العلة التامة معلولها واذا لم يكن له تامة امتنع أن يقارنه موجب لا امتناع قدم المعلول بدون علة تامة وأيضا فلو جاز تأخر موجب مع جواز مقارنته في الازل لا يفرخصه لاسكان أن تكون كماله لانهاية لها وان لم يزل متكاما بعيشته أو فاعلا بعيشته ففلا بد فعل (٧) غير قدم في نفسه من الأفعال والمفعولات لمحددها إلى مرجح غير الواجب بذاته وليس هناك مرجح غيره فامتنع وجود الافلاك وغيرها وهذا باطل فاتهم موجوده مشهورة عما هو يعلمون هذا ويقولون انهم معلول علة تدعى وهو موجب بالذات لا يتأخر عنه موجب واذا كان هذا معلوما بالعقل الصريح وهم يوافقون عليه بل هو أصل قولهم قبل لهم فاستلزم الحوادث بمتنع أن يصدر عن موجب بالذات لان الحوادث تحدث شيئا بعد شيء وما يحدث شيئا فاشيئا لا تكون أجزاؤه قدعية أزلية فلا تكون صادرة عن موجب بالذات فامتنع أن تكون الحوادث صادرة عن موجب بالذات

يكلم عبده يوم القيامة قال نعم في يقضي بين الخلق لا الله عز وجل يكلم عبده ويأباه الله متكلم لم يزل الله بأمرهما وامتنع بناء ويحكم وليس له عدل ولا مثل في شأنا وفي شأنا قال الخلال أخبرنا محمد بن علي بن جهم أن يعقوب بن بختان حدثهم أن أبا عبد الله

سئل عن زعم أن الله لم يتكلم قال بلى تكلم بصوت وهذه الاحاديث كما جاءت نروى بها كل حديث وجهر يردون أن عو هو اهل الناس
من زعم أن الله لم يكلم موسى فهو كافر • حدثنا عبد الرحمن (٢١) بن محمد الهاربي عن الاعشى عن مسلم عن

مسروق عن عبد الله يعني ابن مسعود قال اذا تكلم الله بالوحي سمع صوته اهل السماء فيصرون صدحا حتى اذا فرغ عن قلوبهم قال سكن عن قلوبهم نادى اهل السماء اما انا قال ربكم قالوا الحق قال كذا وكذا • قال الخلال وانا نأوي بكر المروزي قال سمعت ابا عبد الله وقيل له ان عبد الوهاب قد تكلم وقال من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي عدو الله وعدو الاسلام فنبى أبو عبد الله وقال ما أحسن ما قال عافا الله وقال عبد الله بن أحمد سألت أبا عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت فقال أي بلى يتكلم تبارك وتعالى بصوت وهذه الاحاديث نروى بها كما جاءت وحديث ابن مسعود اذا تكلم الله بالوحي سمع صوته كبحر السلطة على الصقوان قال أي والجمجمة تنكسر قال أي وهؤلاء ككفار يردون أن عو هو على الناس من زعم أن الله لم يكلم فهو كافر اغاروى هذه الاحاديث كما جاءت قلت وهذا الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من العبد بل ذلك صوته كما هو معلوم لعامة الناس وقد نص على ذلك الاعشى أحمد وغيره قال كلام المسموع منه هو كلام الله لا كلام غيره كما قال تعالى وان أحسن من المشركن استصارك فأجر حتى يسمع كلام الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا رجل يحلفني في قومه لا يطلع كلام

وامتنع صدور شئ من العالم بدون الحوادث اللازمة لان وجود المزموم بدون اللازم متعسف فبيناهم يتعسف أن يكون الفاعل قد عاينوا زليا ولا يمكن أن يقال كان خاليا عن الحوادث في الازل ثم حدثت فيه لانه يقال حيث فلا بد تلك الحوادث من سبب فاقول فيها كاقول في غيرها فان جاز أن يحدث بدون سبب حادث أمكن ذلك في الفاعل وبطلت حجته وزعم من ذلك ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح وان كان لا بد له من سبب كالمسلسل ودوام الحوادث وأن الفاعل وكل ما سوى الله لم يلزم مقارنا للحوادث وكل يمكن قارن الحوادث امتنع أن يكون صادرا عن موجب بالذات فامتنع أن يكون قد عاين (والناس) قد تنازعوا فيما يستلزم الحوادث وهو ما لا يتخلو عن الحوادث وما لا بد أن يقارنه الحوادث هل يجب أن يكون حادثا أو لا يجب حدوثه بل يجوز قدمه سواء كان هو الواجب النفسي عامسا أو كان ممكنا أو بشرق بين الواجب بنفسه النفسي عامسا وبين الممكن الفعري الى غيره على ثلاثة أقوال فالاول قول من يقول من طوائف النظار وأهل الكلام ما امتنع دوامها عليه وامتناع فعل الرب وتكلمه بمشيئته وقدرته في الازل وان ذلك غير ممكن وهو لا يستأذن في إمكان دوام فاعليته في المستقبل على قولين والقول الثاني قول الفلاسفة الذين يقولون بقدوم ما سوى الله اما الافلاك واما العقول واما غير ذلك ويجهلون الرب سبحانه موجبا بذاته لا يمكنه احداث شئ ولا تغيير شئ من العالم بل حقيقة قولهم أن الحوادث لم تعدر عنه بل صدرت وحدثت بلا محدث والقول الثالث قول أئمة أهل الملل الذين يقولون ان الله خالق كل شئ وكل ما سوى الله كائن بعد ان لم يكن مع دوام قدرته الله وانه لم يلزم تسكنا اذا ساءل لم يلزم فاعلا افعالا تقوم بنفسه وأقوال أئمة أهل الفلاسفة وأساطينهم الذين كانوا قبل ارسطو وافقون قول هؤلاء بخلاف ارسطو وأتباعه الذين قالوا بقدوم الافلاك فان قول هؤلاء معلوم الفساد بصريح المنقول وصرح المقول وائسافان كون المفعول المعين لازما للفاعل قد عاين بقدمه كائنا بدوامه متعسف لذاته وان قدر أن التفاعل غير مختار فكيف اذا ثبت أنه يفعل بمشيئته وقدرته وما يدكرونه من تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان لا وجه لاجل احدى اقسامها يكون شرطان الشرط قد يقارن المشروط أما العلة التي هي فعل فاعل المعلول فهي لا يعقل فيها مقارنتها للمعلول في الزمان وهم يقولون تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان بتقدم حركة الداعي حركة الخاتم وتقدم حركة الصوت وغير ذلك وجميع ما عاينوه ما أمكن أن يكون شرط لا فاعلا وما أمكن أن يكون متقدما بالزمان وأما فاعل غير متقدم فلا يعقل قط وليس هذا موضع بسط هذا الامر فانها أصول مقالات أهل الارض والمقصود هنا التيسير على أصل القدرية فان حقيقة قولهم ان افعال الحيوان تحدث بلا فاعل كما أن أصل قول الفلاسفة ان حركة الفاعل وجوب الحوادث محدثة بلا سبب حادث وكذلك قول من وافق القدرية من أهل الاثبات على أن الرب تعالى لا تقوم به الافعال وقال ان الفعل هو المفعول والخلق هو المخلق كما يقوله الاسعري ومن وافقه فله يلزمه في فعل القدم ملازم القدرية ولهذا عامة شتاعات هذا القدرى الرافضى هي على هؤلاء وهؤلاء اعطائهم من المثبتين خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقد وافقهم في ذلك كثير من الشيعة الزيدية والامامية وغيرهم وقولهم على كل حال أقل خطا من قول القدرية بل أصل خطتهم موافقتهم

ربى فان قرئنا سمعنا أن بلغ كلامهم بروا ما أبو داود وغيره وقال صلى الله عليه وسلم زينا القرآن أصواتكم وقال ليس مناسن لم يتفق بالقرآن • ذكر الخلال عن اسحق بن ابراهيم قال قال أبو عبد الله ع وما كنتم سألته عنه تدري ما معنى من يفتن بالقرآن قلت لا حال

هو الرجل يرفع صوته فهذا معناه اذا رفع صوته فقط تقى به وعن صالح بن أحمد انه قال لا يميزوا القرآن بأصواتكم فقال التزيين
أن يحسنه وعن الفضل بن زياد قال سألت (٢٢) أباعبد الله عن القراءة فقال يحسنه بصوته من غير تكلف وقال

الترمذ سألت أباعبد الله عن
القراءة بالخان فقال كل شيء
محدث فانه لا يهين إلا أن يكون
صوت الرجل لا يتكلفه وقال
القاضي أبو يعلى هذا يدل من
كلامه على أن صوت القارئ ليس
هو الصوت الذي تكلم الله به لانه
أضافه إلى القارئ الذي هو طبعه
من غير أن يشك بالالخان وقال أبو
عبد الله البخاري صاحب الصحيح
في كتاب خلق الأفعال يذكر عن
النبي صلى الله عليه وسلم أن الله
ينادي بصوت يسمعه من بعد كما
يسمعه من قرب وليس هذا لغير
الله عز وجل قال أبو عبد الله
البخاري وفي هذا دليل على أن
صوت الله يشبه أصوات الخلق
لان صوت الله يسمع من بعد كما
يسمع من قرب وأن الملائكة
يسمعون من صوته فإذا نادى
الملائكة ثم يسمعون قال ولا تخفوا
لأنه أنادى فليس لصفة الله تد
مثل ولا يوجد شيء من صفاته في
الخلقين ثم روي بأسانده حديث
عبد الله بن أنيس الذي استشهد
به في غير موضع من الصحيح تارة
بجزءه وتارة يقول يذكر عن عبد
الله بن أنيس قال سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقول يقول يخبر الله
العباد فناديهم بصوت يسمعه
من بعد كما يسمعه من قرب أنا المثل
أنا الذين لا ينبغي لأحد من أهل
الجنة أن يدخل الجنة وأحد من
أهل النار يطلبه عذابة وذكر
الحديث الذي رواه في صحبه

(فصل) قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم أنه لا يبق عندنا فرق بين من أحسن النفاة
الاحسان طول عمره ومن أساء النفاة الاساءة طول عمره ولم يحسن متاشكر الاول وذم الثاني
لان الفعلين صادران من الله عندهم • فقال هذا باطل فان اشتراك الفعلين في كون الرب
خلفهما لا يستلزم اشتراكهما في سائر الأحكام فله من المعلوم يصرح العقل أن الأمور
المتعلقة يشترك فيها أمور كثيرة لا سيما في مثل هذا المقام فان جيع ما سوى الله مشترك في أن
الله خلقه وأنه ربه ومملكه فمن المعلوم أن الخلق فاق بينهم في الافتراق ما لا يحصى إلا الخلق
فانه تعالى جعل الظلمات والنور وقال وما يستوى إلا هي والبصير ولا انظلمات ولا النور والله
خالق الجنة والنار ولا تستوى الجنة والنار والله خالق الطل والحمرور ولا يستوى الظل والحرور
والحرور والله خالق الامي والبصير ولا يستوى الامي والبصير والله خالق الحي والميت
والقادر والعاجز والعالم والجاهل ولا يستوى هذا وهذا والله خالق ما ينفع وما يضر وما
يرجى وما يؤمر ولا يستوى هذا وهذا فإذا كان الله خالق الأطعمة الطيبة
والخبيثة ثم ان الطبيب يحب ويشتهي ويمدح ويتنقح والخبث يذم ويفض ويحتب والله
خالق هذا وهذا والله خالق الملائكة والانباء وخالق الشياطين والحيات والعقارب وغيرها من
الفواسق فهذا هو مجموعهم وهذا فاسق يقتل في الجحيم والحرم وهو صانع وتعالى خالق في هذا
طبيعة كريمة تقتضي الخير والاحسان وفي هذا الطبيعة خبيثة تجلب الشر والعوان مع
ما ينه من الفرق في الحب والبغض والمدح والذم فإذا كان الشرع والعقل متطابقين على
أن ما جعل الله فيه منفعة للناس ومصلحة لهم يحب ويمدح ويطلب وان كان جارا أو حيوانا
بما فكيف لا يكون من جعله محبة الناس يحصل لهم منافع ومصلح أحق بان يحب
ويعمدح ويتنقح عليه وكذلك في باب الشر والقدرى يقول لا يكون العبد محمودا وشكورا
على احسانه ومنمو ما على اسائه الا بشرط أن لا يكون الله جعله محسنا الشا ولا من جعلنا
اذا فعل الخير ولا ابتلائنا به اذا فعل الشر (وهذا حقيقة ما قاله هذا الرافضى القدرى) ومعلوم
فساد هذا القول شرعا وعقلا فان حقيقة انه حيث يشكر العبد لا يشكر الرب وحيث

عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله يوم القيامة يا آدم فيقول ليك وسعدك فينادى
بصوت أن الله بأمره أن يخرج من ذرئتك إلى النار قال يا رب ما نبت النار قال من كل ألف أراء قال تسعائة وتسعة وتسعين

فحينئذ نضع الحمل عليها وتزى الناس سكارى وما هم سكارى ولكن عذاب الله شديد وذكر حديث ابن مسعود الذي استشهد به أحمد
 وذكر الحديث الثوري وافي صحيحه عن عكرمة سمعت أبا هريرة (٢٣) يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا

قضى الله الأمر في السماء ضربت
 الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله
 كأنه سلسلة على صفوان فإذا فرغ
 عن قولهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا
 الحق وهو العلي الكبير • وذكر
 حديث ابن عباس المعروف من
 حديث الزهري عن عبيد بن الحسن
 عن ابن عباس عن نجر من الأنصار
 وقد رواه أحمد ومسلم في صحيحه
 وغيرهما وساقه الضاري من طريق
 ابن اسحق عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لهم ما تقولون في
 هذا النجم الذي يرى به قالوا كنا
 يا رسول الله نقول حين رأينا هاربي
 بهامات ملك ولهمول دمان مولود
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليس ذلك كذلك ولكن الله إذا قضى
 في خلقه أمرا يسمعه أهل العرش
 فيسبحون فيسبح من تحتهم بشبههم
 فيسبح من تحت ذلك فلم يزل التسبيح
 يهبط حتى ينتهي إلى السماء الدنيا
 حتى يقول بعضهم لبعض لم يسمعه
 فيقولون سمع من فوقنا فسمعا
 بنسبهم فيقولون فلا تسألون من
 فوقكم سمعوا فيسألونهم
 فيقولون ففسي الخافه كذا
 وكذا الأمر الذي كان فيبط الخبر
 من معاد إلى معاد حتى ينتهي
 إلى السماء الدنيا فيخشدون به
 فتعرفه الشياطين بالبع على
 قلوبهم واختلاف ثيابهم به
 الكهان من أهل الأرض
 فيصدونهم فيضطرون ويصدون
 فعدته الكهان ثم إن الله حجب
 الشياطين عن السماء هذه النجوم

بشكر الرب لا يشكر العبد وحقيقته أنه لا يكون لله عناية في تعليم الرسول وتبليغه النبا
 رساله به وقد قال تعالى لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته
 ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وعلى قول القدرى يكون إرسال الله من جنس إرسال
 مخلوق إلى مخلوق فذلك بفضل نفس الإرسال لا بان جعل الرسل تنالوا وقيل وتزكى بل هذه
 الأفعال منسبة عندهم فيها الرسل التي خلقها عندهم دون الرسل التي لم يحدث شيئا منها
 والقدرى يقول الرسول نطق بنفسه لم ينطقه الله ولا نطق الله شيئا بل جعل فيه قدرة على أن
 ينطق وأن لا ينطق وهو يحدث أحدهما مع استواء الحال قبل الأحداث وبعده دون معونة
 الله على أحداث النطق وتيسيره وعلى قول القدرى لا يكون لله نعمة على عباده باستغفار
 الملائكة لهم وتعليم العلماء لهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وعمل ولا الأمر وعلمهم
 ولا يكون الله مبتليهم إذا ظلمهم ولا المأمور وفي الأثر يقول الله عز وجل أنا الله عالم الغيوب
 قلوب الملوأ وفواصم يمدى من أطاعني جعلتهم عليه رحمة ومن عصاني جعلتهم عليه نعمة فلا
 تستغلوا بسب الملوأ وأطعوني أعطف قلوبهم عليكم وعند القدرى لا يقدر الله أن يجعل
 الملوأ عادلين ولا حارين ولا محبين ولا مبغضين ولا يقدر أن يجعل أحدا محسنا إلى أحدا ولا
 مسيئا إلى أحد ولا يقدر أن يعظم على أحد من عباده ولا يكرم ولا يقدر على أن يتلبه من
 يعذبه ويهينه وقد قال بعضهم أنه على قول القدرى لا يسحق الله أن يشكر بحال فإن
 الشكر إنما يكون على التمام والتمامانية وما دونية وأما أخرى فالنعم النسيوية هي عنده
 واجبة على الله وكذلك ما بعد عليه من البرية كالإرسال وخلق القدرة وأما نفس الإيمان
 والعمل الصالح فهو عنده لا يقدر أن يجعل أحدا مؤمنا ولا هتدبا ولا صالحا ولا بارا ولا متقلا
 يستحق أن يشكر على شيء من هذه الأمور التي لم يفعلها ولم يقدر عليها عبده وأما التعم
 الأخروية فالجزء واجب عليه عنده كما يجب على المستأجر أن يوفي الأجير أجره فالجزء واجب عليه
 ومعلوم عنده أن هذا من باب العدل المستحق لأن باب الفضل والأحسن بمنزلة من قضى دينه
 كان عليه فلا يستحق الشكر على فضل ولا إحسان ومن هذا حقيقة قوله يعيب أهل الإيمان
 الذين يشكرون الله على كل حال ونعمة ويشكرون من أجرى الله الخير على يديه فإن من
 لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن أساء إليهم فقد دون جواز مقابله بالعدل وأن العفو عنه
 أفضل إذا لم يكن في عقوبته حق لله ويرى أحدهم أن الله أنعم عليه بإحسان الأول لا يشكره
 عليه وأنه ابتلاه بإساءة هذا إليه كما يتلبه بأواع البلا ليعبر ويستغفر من ذنوبه ويرضى بقضائه
 كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقضى الله لمؤمن قضاء إلا كان خيرا
 له أن أصابه خير فمشكر كان خيرا له وأن أصابه شر فصبور كان خيرا له وليس ذلك لأحد إلا لمؤمنين
 وقد قال تعالى أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا وقال تعالى فإذا جاء وعد
 أولاهما نبأنا عليكم عبادنا أولي بأس شديد فاقسو خلال الديار وكان وعدنا مفعولا فأرسله
 الشياطين وبعثه لهم ولا المعتدين على بني إسرائيل أهوا أمر شرعى أمرهم به كما أمره به بالبنات
 والهدى وكما ثبت في الأئمة رسولا منهم يتلو عليهم آياته وهم تقدر وتسلط وإن كان المملط
 ظالما شديد باعصا الدين الله وشرعه ثم إن العلوم أن عامة أهل الأرض مقرون بالقدر ومع

فانقطعت الكهانة اليوم فلا كهانة • وقال الضاري أيضا ولقد بعين نعم بن جاد أن كلام الرب ليس مخلوق وأن العرب لا تعرف الحي من
 الميت إلا بالفضل فمن كان له فعل فهو حي ومن لم يكن له فعل فهو ميت وإن أفعال العباد مخلوقة فميت على حيي لميت وتوحد

أهل العلم لما تزلّمه قال وفي انشاق المسلمين دليل على أن نعيما ومن نجاهوه ليس بعارق ولا مبتدع والترؤس بالجهل لغيرهم أولى إذ
يفتنون بالأراء المختلفة بما لم يأن به الله وقال (٣٤) الحارث بن أسد الهاشمي في كتاب فهم القرآن لما تكلّم على ما يدخل فيه

هذا عبد جود الحسن وينمون المسمى مع انشاقهم على أن الله خالق الفعلين يقولهم أنه
يلزمهم أن لا يفرقوا بين هذا وهذا الزوم ما لا يلزم وغاية الأمر أن الله جعل هذا مستحقا للمدح
والثواب وهذا مستحقا للذم والعقاب فإذا كان قد جعل هذا مستحقا وهذا مستحقا لم يتعنى أن
يعد هذا أو يميز هذا لكن خلقه لهذين الزوجين كخلق لهذين وهذا يتعلق بالحكمة الكلية
في حق المخلوقات كما قد كثر في غير هذا الموضع وعلى رأي القدرى لا يستحق المدح والثناء
والشكر إلا من لم يجعله الله محمدا ولا يستحق الذم إلا من لم يجعله مبيثا بل من لا يقدر الله أن
يجعله محسنا ولا مبيثا فغندهم لا مدح ولا ذم إلا بشرط عجز الله تعالى وقصور رميئته ومخلقه
وحدوث الحوادث بدون محدث

(فصل) قال وسها التقسيم الذي ذكره مسدنا مولانا الامام موسى بن جعفر الكاظم
وقد سألناه أوحيفة وهو مسمى فقال المعصية عن فقال الكاظم المعصية ما امن العبد أو من الله
أو منهما فان كانت من الله فهو أعدل وأنصف من أن يظلم عبده ويؤاخذ به بما لم يفعل وإن
كانت المعصية منهما فهو شر بكم والقوى أولى بانصاف عبده الضعيف وإن كانت المعصية
من العبد وحده فعليه وقع الامر واليه يتوجه المدح والذم وهو أحق بالثواب والعقاب
ووجبت له الجنة أو النار فقال أوحيفة ذرية بعضهما من بعض • فقال أولا هذه الحكاية
لم يذكر لها اسنادا فلا تعرف معنا فالتقولات انما تعرف معنا بالاسناد النابتة لا سماع
كثرة الكذب في هذا الباب كيف والكذب عليها ظاهر فان أبا حنيفة من القترين بالقدر
بإتفاق أهل العرفية وبمذهب وكلامه في الرد على القدرية معروف في الفقه الأكبر وبسط
الجميع في الرد عليهم بما لم يسطه على غيرهم في هذا الكتاب وأتباعه متفقون على أن هذا
مذهبهم وهو مذهب الحنفية المتبعين له ومن انتسب إليه في الفروع يخرج بهذا من المسترزة
وتحومهم فلا يمكن أن يحكى هذا القول عنه بل هم عند آفة الحنفية الذين يفتي بقولهم مذمومون
معدودون من أهل البدع والضلال فكيف يحكى عن أبي حنيفة أنه استصوب قول من يقول
إن الله لم يخلق أفعال العباد وأضاف موسى بن جعفر وآراء علماء أهل البيت متفقون على
اثبات القدر والتقل عنهم بذلك ظاهر معروف وقدماء الشيعة كانوا متفقين على اثبات القدر
والصفات وانما انتاع فهم رد القدرين حين اتصافوا بالمعترزة في دولة بني بويه (وأينضا) فهذا
الكلام المحكى عن موسى بن جعفر بقوله أصغر القدرية وصياتهم وهو معروف من حين حدثت
القدرية قبل أن يولد موسى بن جعفر فان موسى بن جعفر ولد بالدين سنة ثمان وأربع وعشرين
وما قبل الدولة العباسية بنحو ثلاثين وثلاثين سنة وقوف بغداد سنة ثلاث وعشرين ومائة قال أبو حاتم
نقله صدوق ما من أئمة المسلمين والقدرية محدثوا قبل هذا التاريخ بل حدثوا في أثناء المائة
الأولى من زمن الزبير وعبد الملك (وهذا) مما بين أن هذه الحكاية كذب فان أبا حنيفة انما
اجتمع بجعفر بن محمد وأما موسى بن جعفر فلم يكن عن سأل أوحيفة ولا اجتماعه وبجعفر بن
محمد هو من أقران أبي حنيفة ولم يكن أوحيفة يأخذ عنهم مع شهرته بالعلم فكيف يتعلم من
موسى بن جعفر انتهى وما ذكره في هذه الحكاية من قول القائل هو أعدل من أن يظلم عبده
ويؤاخذ به بما لم يفعل هو أصل كلام القدرية الذي يعرف علمتهم وخاصتهم وهو أساس مذهبهم

النسخ وما لا يدخل فيه النسخ وما
يظن أنه متعارض من الآيات وذكر
عن أهل السنة في الإرادة والسمع
والبصر قولين في مثل قوله لا تدخلن
المسجد الحرام إن شاء الله آمين
وقوله وإذا أردنا أن نهلك قرية
وقوله انما أمره إذا أراد شيئا أن
يقوله كن فيكون وكذلك قوله
أما كنتم مستمعون وقوله وقيل
اعمالوا فبصر الله عليكم ورسوله
والمؤمنون ونحو ذلك فقال قد
ذهب قوم من أهل السنة إلى أن
الله استماعا حادثا في ذاته وذكر
أن هؤلاء وبعض أهل البدع
تأولوا ذلك في الإرادة على الحوادث
قال فاما من ادعى السنة فأراد
اثبات القدر فقال إرادة الله تحدث
من تقدير سابق الإرادة وأما بعض
أهل البدع فزعموا أن الإرادة انما
هي خلق حادث وليست بخالفة
ولكن بها تكون الله المخلوقين قال
وزعموا أن الخلق غير المخلوق وإن
الخلق هو الإرادة وانهم ليستصفا
لله من نفسه قال وذلك قال
بعضهم ان رؤيته تحدث واختار
الهاشمي القول الآخر وتأول
النصوص على أن الحادث هو وقت
المراد انشأ الإرادة قال وكذلك
قوله انما كنتم مستمعون وقوله في
الله عليكم تأوله على أن المراد
حدوث السمع والبصر كما تأول
قوله تعالى حتى نعلم حتى يكون
المعلوم تغير حادث في علم الله ولا
بصر ولا سمع ولا معنى حدث في
ذات الله تعالى عن الحوادث في

نفسه وقال محمد بن الهيثمي كتاب جل الكلام لما ذكر جل الكلام في القرآن وأما مبنى على خمسة فصول وشعارهم
أحدها أن القرآن كلام الله فقد سعى عن جهنم من صفوا أن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة انما هو كلام خلقه الله فذهب إليه

فصل سماء الله وأرض الله وكما قبلت آتته وشرفه وأما المعزة فانهم أطلقوا القول بأنه كلام الله على الحقيقة ثم وافقوا جميعاً في المعنى حيث قالوا كلام خلقه فانما هو وقال عامة المسلمين ان القرآن (٢٥) كلام الله على الحقيقة وأنه تكلم به والفصل

الثاني في ان القرآن غير قديم فان الكلاية وأصحاب الاشعري زعموا أن الله لم يزل يتكلم بالقرآن وقال أهل الجماعة بل اغتاتكم بالقرآن حيث خاطب مجبريل وكذلك سائر الكتب والفصل الثالث ان القرآن غير مخلوق فان الجهمية والظاهرية والمعتزلة زعموا أنه مخلوق وقال أهل الجماعة غير مخلوق والفصل الرابع انه غير بائن من الله فان الجهمية وأصحابهم من المعتزلة قالوا ان القرآن بائن من الله وكذلك سائر كلامه وزعموا ان الله خلق كلاماً في السجدة فسمعه موسى وخلق كلاماً في الهواء فسمعه جبريل ولا يصح عندهم ان يوحى من الله كلام يقوم به في الحقيقة وقال أهل الجماعة بل القرآن غير بائن من الله وانما هو موجود منه وقامه وذكر محمد بن الهيثمي في مسألة الارادة والخلق والمخلوق وغير ذلك ماوافق ما ذكره هاتان اثبات الصفات الفعلية القائمة بالله التي ليست قديمة ولا مخلوقة وقال عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه المعروف بنقض عثمان بن سعيد على الرعي الجهمي العنيد فياقرى على الله في التوحيد قال وادعى المعارض أيضاً ان قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ينزل الى السماء الدنيا حين ينزل الليل فيقول هل من مستغفر هل من تائب هل من داع قال فادعى ان الله لا ينزل بنفسه انما ينزل امره

وشعارهم ولهذا سمو أنفسهم العبدية فاضافة هذا الى موسى بن جعفر لو كان حادساً في فضيلة له ولا مدح اذا كان صلياً القدريه يعزونه فكيف اذا كان كذاباً محتالاً عليه (و يقال تأييد الجواب عن هذا التقسيم ان يقال) هذا التقسيم ليس بمختصر وذلك ان قول القائل المعصية ممن لفظ مجمل فان المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغير فلا بد من محل يقوم به وهي قائمة بالعبد لا بمخلقة وليست قائمة بالله تبارك وتعالى بل لا ريب ومعلوم ان كل مخلوق يقال هو من الله بمعنى أنه خلقه فبأنعنه لا بمعنى أنه قام به وانفسه كما في قوله تعالى وسخرزل كرماني السموات وما في الارض جمعاً له وقوله تعالى وما يسكن من نعمة من الله والله تعالى وان كان خالق لكل شيء فانه خلق الخمر والنمر له في ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسناً متقناً كما قال تعالى الذي احسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الانسان من طين وقال صنع الله الذي اتقن كل شيء فهذا الايضاف اليه التسمي مفرداً بل اما ان يدخل في الجهم واما ان يضاف الى السبب واما ان يحذف فاعله فالاول كقول الله تعالى الله خالق كل شيء والثاني كقوله قل اعوذ برب الفلق من شر ما خلق والثالث كقوله فيسألك عن الجن والانس الذي اشرأب في الارض أم اراءهم بهم يرشدنا وقد قال في أم القرآن اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فذكر أنه فاعل النعمة وحذف فاعل الغضب واضاف الضلال اليهم وقال الخليل اذا امرضت فهو يشقى ولهذا كان لله الاسماء الحسنى فسمى نفسه بالاسماء الحسنى المختصة بغيره وانما يذكر الشرف في المفعولات كقوله تعالى اعلموا ان الله شديد العقاب وان الله غفور رحيم وقوله في آخر الانعام ان ربنا سريع العقاب وانه لغفور رحيم وقوله تعالى نبى عبادى انا انفقوا الرحيم وان عذابى هو العذاب الاليم وقوله حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وهذا لان ما خلقه من الامور التي فيها شر بالنسبة الى بعض الناس في فيها حكمة هو يخلقها لها جسد في الملك له الحمد فليست بالاضافة اليه بل بالاضافة الى ما يضاف اليه ما يشرى بتقصير ذلك كما أنه صانع خالق الامراض والابواب والارواح الكريمة والصور المستقيمة والاجسام الخبيثة كالحيات والعذرات لانه في ذلك من الحكمة البالغة فاذا قبل هذه العذرة وهذه الارواح الخبيثة من الله وهم ذلك أنها خرجت منه والله منزوع ذلك وكذلك اذا قبل الضايغ من الله او المعاصي من الله فقد يوحى ذلك أنها خلقت من ذاته كما يخرج من ذات العبد وكما يخرج الكلام من التكلم والله منزوع ذلك او يوحى ذلك أنها من قبيحة وشيئة والله منزوع ذلك بل جمع خلقه خلقه حسن على قوى التقوى وبض والتعليل وكذلك اذا قبل للظلم والارواح والارواح ونحوها من الاعراض هذا العلم الحلو والمر من الله أو من هذا النبات وهذه الارواح الطيبة أو الخبيثة من الله أو من هذه العين وامثال ذلك وقد يوحى اذا قبل انها من الله أمه امرها والله لا يأمر بالفسق ولا يوجب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وهذا مثل قول ابن مسعود لما سئل عن الفريضة اقول فيها رأي فان يكن صواباً من الله وان يكن خطأ فاني ومن الشيطان والله ورسوله برئان منه وكذلك قال ابو بكر في الكلاله وقال عمر في ذلك ومراهم ان الصواب قد امر الله به وشرعه ووجب مرضيه والخطأ لم يأمر به ولم يوجب بشرعه بل هو مما رزقته

(٤ - منهاج ثاني) ورحمته وهو على العرش وبكل مكان من غير زوال لانه الحي القيوم والقيوم يزعم من لا يزول قال فيقول لهذا المخلوق وهذا بعض من حجج المسلمين واليهان من ليس عليه دليل الا للكلية بل ان الله امر الله ورحمته ينزل في كل

ساعة ووقت وأوان غابال التي صلى الله عليه وسلم بحداثته الليل دون النهار وثبوت من الليل شطرها أو الاحصار أفا مره ورجته بدعوان العباد الى الاستغفار أو بقدر الامر (٣٦) والرحمة أن تكلمادونه فيقولاهل من داع فاجبه هل من مستغفر

فأغفره هل من سأل فأعطيه فان قررت مذهبك لم يكن أن تدعي أن الرحمة والامر هما الاذان بدعوان الى الاجابة والاستغفار بكلامهما دون الله وهذا محال عند السهاء فكيف عند الفقهاء قد علمت ذلك ولكن تكسارون وما بال رجته وأمره يتزلان من عند شطر الليل ثم لا يمكن الا ان طلع الفجر ثم يرفعان لان رفاعته راو به يقول في حديثه حتى يغير الفجر قد علم ان شاء الله ان هذا التأويل باطل واطل ولا يشبه الاكل جاهل وأما دعوائه أن تفسير القيوم الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرك فلا يقبل مثله هذا التفسير الا باثر صحيح ماور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن بعض أصحابه أو أتباعه لان الحلي القيوم يفعل ما يشاء ويحرك اذا شاء ويهبط ويرفع اذا شاء ويقض ويبسط ويقوم ويحس اذا شاء لان أمارته ما بين الحلي والميت التحرك كل شيء متحرك لا لمحالة وكل ميت غير متحرك لا لمحالة ومن يلتفت الى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبي الرحمة ورسول رب العزة اذ قصر نزوله مشروعا منصوصا ووقت نزوله وقتا مخصوصا لم يدع لك ولا لأصحابك فيه لبا ولا لغيرها قال ثم أجعل المعارض جميع ما تنكره المهمة من صفات الله تعالى وذاته المعاني في كتابه وفي آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فعدمها بضعا وثلاثين صفة نسا

الشیطان لنفسه ففعله بأمر الشیطان فهو منی ومن الشیطان (وحید) فالجواب من وجوه أحدها أن يقال الاعمال والاقوال والطاعات والمعاصي من العبد بمعنى أنها قائمه وحاصلة بعينه وقدرته وهو المتصف بها المتحرك بها الذي يعود حكمها عليه فانه قد يقال لما انصف به المحل وخرج هذا منه وان لم يكن له اختيار كما يقال هذا الرج من هذا الموضوع وهذه الثمرة من هذه الشجرة وهذا الزرع من هذه الارض فلان يقال لما صدر مني باختياره هذا منه بطريق الاولى وهي من الله بمعنى أنه خلقها قائمه بغيره وجعلها معلوله وكساها خلقها بعينه نفسه وقدرته نفسه واسطة خلقه بعينه العبد وقدرته كما يختلج المسبات بأسبابها يختلج السحاب بالريح والمطر بالسحاب والنبات بالطور والحوادث تصاف الى خالقها باعتبارها الى أسبابها باعتبار في من الله بمعنى لوقفه في غيره كأن جميع حركات المخلوقات وصفاتها منه وهي من العبد صفة قائمه كما ان الحركة من المتحرك المتصف بها وان كان جادا فكيف اذا كان حيوانا وحيد فلا شركة بين العبد وبين الرب لا اختلاف وجهه الاضافة كما اذا قلنا هذا الولد من المرأة بمعنى أنها ولدت ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض واذا قلنا هذه القرية من الشجرة وهذا الزرع من الارض معنى أنه خلقها ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض وقد قال تعالى أم خلقوا من غيري أم هم الخالقون فالشهور أم خلقوا من غيري وقيل أم خلقوا من غيري عن عمر وكذلك قال موسى لما قاتل القبطي هذا من عمل الشيطان وقال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك مع قوله فيما تقدم كل من عند الله فالحسنات والسيئات المراد بها النعم والمصائب ولهذا قال ما أصابك ولم يقل ما أصبت كما في قوله ان تحسب حسنة تؤثم وان تصيب حسنة يفرحوا بها وقوله ان تصيب حسنة تؤثم وان تصيب مصيبة يقولوا قاذبا خذنا أمرنا من قبل ونقولوا هم فرحون فبين أن النعم والمصائب من عند الله فالنعم من الله ابتداء والمصيبة بسب من نفس الانسان وهي معاقبة كما قال في الآية ولما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم ان هذا لافلح هو من عند أنفسكم وهذا لان الله يحسن عدل كل نعمته فضل وكل نقمته عدل فهو يحسن الى العبد بلا سبب منه تفضلا واحسانا ولا يعاقبه الا بذنبه وان كان قد خلق الافعال كلها الحكمة في ذلك فانه حكيم عادل يرضع الاشياء واضعها ولا ينظربك أحدا واذا كان غير الله يعاقب عبده على ظلمه وان كان مقرا بأن الله خالق افعال العباد وليس ذلك ظلمانه فانه سبحانه أولى أن لا يكون ذلك ظلمانه واذا كان الانسان يفعل مصلحة اقتضت حكمته ولا تحصل الابتعاد حيوانا ولا يكون ذلك ظلمه فانه تعالى أولى أن لا يكون ذلك ظلمانه (الوجه الثاني أن يقال) هي من الله خلقا لها في غيره وجعلها لغيره وهي من العبد فعله قائمه وكساها بغيره منفعته اليه أو دفع عنه به مضرة وكون العبد هو الذي قام به الفعل والله يعود حكمه انفاص انتفاعه أو تضراره وجهه لا تصح لله فان الله لا تقوم به افعال العباد ولا يتصف بها ولا تعود اليه أحكامها التي تعود الى موصوفاتها وكون الرب تبارك وتعالى هو الذي خلقها وجعلها لغيره فخلق قدرة العبد ومشيئته وفعله جهة لا تصح للعبد ولا يسد على ذلك الا الله تعالى ولهذا قال أكثر المثبتين لقدرة افعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي فعل العبد واذا قيل هي فعل الله فالمراد

واحد احكم عليها ويقررهما بحكم المرسى وفسرها وتاويلها فخر فخر لا يخالف ما عني الله وخلاف ما تاولها أنها الفقهاء الصالحون لا يعتمد في أكثرها الاعلى المرسى فبدأ منها بالوجه ثم بالعم والبصر والغضب والرضا والحب والبغض والفرح

والكره والضلع والجبر والسخط والارادة والمشيئة والاصابع والكف والقلمين وقوله كل شيء هالك الا وجهه وبنيان اولادهم وجه الله وهو السميع البصير وخلفت يدي وقال اليهود يد الله مغلولة (٢٧) ويد الله فوق أيديهم والسجود مطوعات بينه

وقوله فانك يا عتنا وهل ينظرون الا ان يأتهم الله في ظلل من الغمام والملائكة ويأمر بك والملائكة صفاء ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والرحن على العرش استوى والذين يحملون العرش ومن حوله وقوله ويحذركم الله نفسه ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم وكتب ربك على نفسه الرحمة وتعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك والله يحب التوابين ويحب المتطهرين قال عبد المعارض اني هذه الصفات والآيات فسحقها وتعلم بعض التي بعض كأنه هاشيا بعد شيء فترتها أو باني كتابه وتلف ردها بالتأويل كلف الجهمية معتمد فيها على تفسير الزائف الجهمي بشرن غيبيات المريبين دون من سواه فتراعد المبال بالتنسيع بها على قوم يؤمنون بها ويصدقون انوار سوره فيها بغير تكليف ولا تحمل فزعم ان هؤلاء المؤمنين بها يكفونها ويشبهونها بذوات أنفسهم وأن العلماء زعموا فالزاد في شيء منها اجتهدوا في ليدرك كفيه ذلك أو يشي شيء منها بشي مما هو في الخلق وجود قال وهذا خطأ لأن الله ليس كله شيء فكذلك ليس بكفيه شيء قال أبو سعد فقلنا لهذا المعارض المدلس بالتنسيع أما قولك ان كفيه هذه الصفات وتشبهها بما هو في الخلق خطأ فالتأويل أنه خطأ كلف بل هو عندنا كفر ونحن لكيفية تواتر تشبهها بما هو في الخلق

أنهم صفة ولا أنماهي الفعل الذي هو مسمى الصدر وهو لأهمهم الذين يعززون بين الخلق والمخلوق وهم كثر الأئمة وهو آخر قول القاضى أبي يعلى وأقول كثر أصحاب أحد وهو قول القاضى أبي حازم والقاضى أبي الحسين وغيرهما (الوجه الثالث) ان قول القائل الله أعدل من أن يظلم عبدا ويؤاخذ به بما لم يفعل فحقن يقول لمعجبه فان الله لم يظلم عبدا ولم يؤاخذ به بما لم يفعل العبد بأخياره وقوته لا يفعل غيرهم من المخلوقين وأما كون الرب خالق كل شيء فذلك لا يمنع كون العبد هو المولود على ذلك كما أن غيرهم من المخلوقين يلوم على ظلمه وعدوانه مع أفرادهم فان الله خالق أفعال العباد وجاهلهم الا بمقره بالقدر وأن الله خالق كل شيء وهم مع هذا يبنون الظلمة ويعاقبونهم لدفع ظلمهم وعدوانهم كما يعتقدون أن الله خلق الحيوانات المفترسة والنباتات المفترسة وهم مع هذا يسعون في دفع ضررها وشراهم وهم أيضا متفقون على أن الكاذب والطالم مذموم بكنهه وظلمه وأن ذلك وصف قسسي فيه وأن نفسه المتسفة بذلك خبيثة ظالمة لا تستحق الاكرام الذي يناسب أهل الصدق والعدل وان كانوا مقرين بأن كل ذلك مخلوق وليس في فطر الناس أن يحاكموا لماله الظالم على ظلمه ظالمه وان كانوا مقرين بالقدر والله تعالى أولى أن لا ينسب الى الظلمة ذلك وهذا على طريقة أهل الحكمة والتعليل من أهل السنة وأما على طريقة أهل المشيئة والتشويض فالتظلم مجتمع منه لذاته لانه تصرف في ملك الغير وتعدى ماحذله وهما مجتمعان في حق الله بكل حال فالرب تعالى لا يشغل بالخلق لافي ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله بل له المثل الاعلى فآبته من الكمال فهو أحق به وما تنزه عنه من النقص فهو أحق بتزجيره وما كان سائغا للقادر التي فهو أولى أن يكون سائغا له وليس كل ما يقع من يتصرف منه يكون في حياضه (١) فان العباد ليس يملكون ما يملكونه ولا يملكونه في نفسه (الوجه الرابع) أن يقال لا نزاع بين المسلمين أن الله عادل ليس ظالما لكن ليس كل ما كان ظالما من العبد يكون ظالما من الرب ولا ما كان في حياض العبد يكون في حياض الرب فان الله ليس كذلك شيء لافي ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله تحقيق ذلك أم لو كان الأمر كذلك كما يفعله من يقوله من القدرية لزم أن يقع منه أمور فعلها فان الواحد من العباد اذا أمر غيره بأمر لا يتفق به الآخر وتوعد عليه بالعقاب وهو يعلم أن الأمور لا يفعل بل بعصه وأنه يخشى العقاب كان ذلك منه عبثا وفيه العدم القاطن في ذلك لا أمر ولا أمور وكذلك لو قال مرادى مسلمة المأمور وهو يعلم أن لا يترتب عليه مصلحة بل مفسدة لكان ذلك في حياضه وكذلك اذا فعل فعلا لم يرد وهو يعلم أن ذلك المراد لا يحصل كان ذلك في حياضه والقدرية يقولون ان الله خالق الكفار لا ينفقهم ويكرمهم وأراد ذلك يخلقهم وأمرهم على أنهم يتصرفون لا يتصرفون وكذلك الواحد من العباد لو رأى عبده أو أمة أو زونا يظلمون وهو قادر على منعهم ولم يمنعهم لكان مذموما مينا والله تعالى عز عن أن يكون مذموما مينا والقدرية يقول هو أراد يخلقهم لهم أن يطعموه ويشبههم ففعلوا هم لا يتفق مع علمه أنهم لا يتصرفون ومعلوم أن مثل هذا قبيح من الخلق ولا يبيح من الخلق ومن المعلوم أن المخلوق اذا كان قادرا على منع عبده من الصالح ففعله لهم

(١) قوله فان العباد الخ هذا التعليل غير مطابق لما قبله ففعل هنا سقاطا فخره اه مصححه

موجودا عند افتاء عنكم غير أن كمال كفيها ولا تشبهها ولا تكذبها ولا تظلمها بنا بل الضلال لا يظلمها ما ملك المريب في أما كن من كتابك سنيها في غفل عنا من حواليلك من الأعمار وأما ما ذكرت من اجتهد الرأي في تكليف صفات الله فالتأويل اجتهد

الراى فى كثير من الفرائض والاحكام التى زاهابا عنا ونسجها با ذنا فكيف فى صفات الله التى لم ترها العيون وقصرت عنها الظنون غير انما نقول فيها كما قال امامنا المرسى (٢٨) ان هذه الصفات كلها كنى واحد وليس السمع منه غير البصر ولا الوجه منه غير

البند ولا الاله منه غير النفس وان الرحمن ليس يعرف بغيركم بنفسه سمعنا بصر ولا بصرا من سمع ولا وجهنا من بين ولا يدين من وجهه هو كله بغيركم سمع وبصر ووجهه واعلى واسفل ويد ونفس وعلم ومشفة واراد ان يخلق الارض والسماء والجبال والتلال والهواء التى لا يعرف لشي منها شي من هذه الصفات والذوات ولا يوقف لها منها على شي قاله تعالى عندنا ان يكون كذلك فقد مر الله فى كتابه السمع من البصر فقال اني معكم اجمع واى وانا معكم مستمعون وقال لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ففرق بين الكلام والتفكر بين السمع فقال عند السماع والصوت قد سمع الله قول الذى يجادل فى زوجها وقال فى موضع الرؤى انه مراد حين تقوم وتقبل فى الساجدين وقال تعالى وقل اعلموا فيرى الله عملكم ورسوله ولم يقل يسمع الله تقبلكم ويسمع الله عملكم فلم يذكر الرؤى فيما يسمع ولا السماع فيما يرى لانهما عند مخالف ما عندكم وكذلك قال الله تعالى ودرى تجرى باعينا واصبر لحكم ربك فانك باعينا ولتضع على عني ولم يقل لشي من ذلك على محسب فكيف نحن لانكشف هذه الصفات لانكذب بها تنكذبكم ولا تفسرهما كباطل تفسيركم * ثم قال باب الخدو العرش قال اوسع مدوا دعي المعارض ايضا انه ليس لله حدود

خبر من ان يعرفهم للثواب مع علمه انه لا يحصل لهم الا العقاب لاجل كل الذى يعطى ولله اوسع غلما لا يرع فيه وهو يعلم انه يشترى شيأا كاله ففعله من المال خير من ان يعطيه اياهم مع علمه انه يتفرد به وكذلك اذا اعطى غيره سيقال له الكفار وهو يعلم انه لا يشترى به الا ابتداء والمؤمنين لكان ذلك فيجاء به وان قال قصدت تعرف هذا الثواب والله لا يشترى منه ذلك وهذا حال قدرة العبد عند القدرة والقدرة شبهة الافعال قالوا افعال الله على افعال خلقه وعده على عدلهم وهم من افسد القياس (الخامس ان يقال) المعصية من العبد كما ان الطاعة من العبد ومعلوم انه اذا كانت الطاعة منه عني انه فعلها بقدرته ومشتبه لم يتعني ان يكون الله هو الذى جعله فاعلا لها بقدرته ومشتبه بل هذا هو الذى يدل عليه الشرع والعقل كما قال الخليل واجعلنا مسلمين لله ومن ذرية انا مسلمة لك وقال رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلناهم امة يهدون بامرنا ولان كونه فاعلا بعد ان لم يكن امر حادث فلا بد له من محدث والعبد متعني ان يكون هو الفاعل لكونه فاعلا لان كونه فاعلا ان كان حدث بنفس كونه فاعلا لزم ان يكون الشيء حدث بنفسه من غير احداث وهو متعني وان كان بفاعلية اخرى فان كانت هذه حدثت بالاولى لزم الدور القلي وان كانت حدثت بغيرها لزم التسلسل فى الامور المتناهية وكلاهما باطل فعلم ان كون الطاعة والمعصية من العبد يفتحق عليها المدح والذم والثواب والعقاب لانهم ان يكون العبد فقرا الى الله فى كل شي لا يستغنى عن الله فى شي فقل وان يكون الله خالق جميع اموره وان يكون نفس فعله من الحيوان والمكانات المستندة الى قدرة الله ومشتبه

(فصل قال) ومنها انه يلزم ان يكون الكافر مطيعا بكفره لانه قد فعل ما هو امر الله تعالى لانه اراد منه الكفر وقد فعله ولم يفعل الايمان الذى كرهه الله تعالى منه فيكون قد اطاعه لانه فعل ما امره بيفعل ما كرهه ويكون الذى عاصى لانه باهر بالايان الذى بكراهه الله منه ونهاه عن الكفر الذى يريده الله منه (الجواب من وجوه الاول) انه هذا مبني على ان الطاعة هل هي موافقة الامر او موافقة الارادة وهي مبني على ان الامر هل يستلزم الارادة ام لا وان نفس الطلب والاستدعاء هل هو الارادة او مستلزم لارادة وليس واحدا منهما ومن المعلوم ان كثيرا من نظائر الانبياء القدر يطلقون القول بان الطاعة موافقة الامر لا موافقة الارادة وان الامر لا يستلزم الارادة والكلام فى ذلك مشهور وازا كان كذلك فهذا القدرى لم يبين صحة قوله ولا فساد قول منازعيه بل اخذ ذلك دعوى مجردة بناء على ان الطاعة موافقة الارادة فاذا قال له منازعوا لان ذلك كفى فى هذا المقام لعدم الدليل (الثاني) انهم يستدلون على ان الامر لا يستلزم الارادة بما قدم من ان الله خالق افعال العباد وانما خلقها بارادته وهو لم يامر بالكفر والفسوق والعصيان فعمل ما خلق بارادته ما لم يامر به واضاف قد ثبت بالكتاب والسنة واجماع العلماء لو حلف له لقتلته حقه فى غدا شاء الله فخرج القدرى بقرينه مع قدرته على القضاء من غير عذر وطالبه بالسحق لم يبحث ولو كانت المشيئة بمعنى الامر بحثت لانه ما مور بذلك وكذلك الحلف على فعل ما مور اذا علقه بالمشيئة وايضا قل قد قال تعالى ولو شاء ربك لآمن من فى الارض كلهم جميعا علم انه قد امرهم بالايان فعلم انه قد امرهم بالايان

غاية ولانهاية قال وهذا هو الاصل الذى بين عليه جميع ضلالاته واشتقاق جميع اغلوطاته وهي كلمة لم يلفظها سبق جهما لهما احدين العالمين فقال له قائل من يحاوره قد علمت مرادك ايها الاجمعي تعني ان الله لا شي لان الخلق كلهم قد

علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء الأوله حدودا بة وصفة وأن لا شيء ليس له حدود ولا غاية ولا صفة فالتى أبدا موصوف بالجملة ولا شيء موصوف بالاحد ولا غاية وتقولوا لاجل هذه نعتي انه لا شيء قال أو سعيد والله تعالى حد لا يعلو له أحد غيره ولا يجوز (٢٩)

لأحد أن يتوهم لحدته غاية في نفسه ولكن يؤمن بالحد ويكمل علم

ذَٰلِكَ إِلَى اللَّهِ وَلِلْكَأَمْرِ أَشَدُّ
عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ فَهَٰذَا
حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الْمَدَنِيُّ بِمَعْنَى عَمْرِو بْنِ
عَرْشَةَ بِأَنَّ مِنْ خَلْقِهِ قَبْلَ حَبْدَالِ
بِحَدِّ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّاحِ
الْبَزْزَارِيُّ عَلَى بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَيْخِ
عَنْ ابْنِ الْمُبَرِّكِ أَنَّ أَدَى الْفَلَسِ
لَهُ حَبْدٌ قَدَّرَ الْقُرْآنَ وَادَى أَنَّهُ
لَا نَبِيَّ إِلَّا اللَّهُ وَصَفَ حَبْدَ كَاهِ
فَقَالَ الرَّجُلُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى
أَنْتُمْ فِي السَّمَاءِ تَخَافُونَ بِهِمْ
مِنْ قُوَّتِهِمْ أَلَيْسَ بِمُتَوَكِّلٍ وَرَفَعَهُ إِلَى
الْبَيْتِ يَسْعِدُ الْكُلَّ الْطَلِبَ فَهَٰذَا
كَلِمَةٌ وَأَمَّا شَيْخُنَا هَذَا فَلَا يَتَعَرَّى
الْحَدِيثَ وَمِنْ يَتَعَرَّى بِمَقْدَرِ
يَتَرَبَّلُ اللَّهُ بِحَدِّ آيَاتِ اللَّهِ وَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ
اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ وَقَالَ
لِلْأَمَةِ السُّودَاءُ إِنَّ اللَّهَ قَالَتْ فِي
السَّمَاءِ قَالَ أَعْتَمَقَهَا فَأَمَّا مُؤْمِنَةُ
فَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهَُا مُؤْمِنَةٌ لِلَّذِينَ فِي أَهْلِهَا وَمِنْ
بَانَ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ كَقَالَ اللَّهُ رَسُولَهُ
لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنَةً حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِعٍ
حَدَّثَنَا أَبُو مَعْوَةَ عَنْ شَيْبٍ عَنْ
الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَبْهِي بِأَحْسَنِ
كَمْ يَعْبُدُ الْيَوْمَ الْهَاقَالَ سَبْعَةَ فِي
الْأَرْضِ وَاحِدًا فِي السَّمَاءِ قَالَ
فَأَبْهَمَ تَعَدَّلَ وَغَلَبَ وَرَهَبْتَ قَالَ
الَّذِي فِي السَّمَاءِ فَنَسَكَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْكَافِرِ أَنْزَلَ
أَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِينَ فِي السَّمَاءِ كَقَالَ

ولم يشأ . وكذلك قوله تعالى ومن رد أن ينفيه يجعل صدره ضيقا حرا دليل على أنه أراد ضلالة
وهو لم يأمر بالضلال (الوجه الثالث) طريقة الاعتناء الفقهاء وأهل الحديث وكثير من
أهل النظر وغيرهم أن الإرادة في كتاب الله نون ۞ إرادة تتعلق بالامر وإرادة
تتعلق بالخلق فالإرادة المتعلقة بالامر أن يرسم العبد فعل ما أمره . وأما إرادة الخلق فإن ير
ما يفعله هو فإرادة الامر هي المتضمنة للعبه والرضا هي الإرادة الدينية . والإرادة المتعلقة
بالخلق هي المشتهة وهي الإرادة الكونية القدرية فالاولى كقوله تعالى ير الله بكم اليسر
ولار يدبكم العسر وقوله تعالى ير الله ليسين لكم ويهد بكم سنن الذين من قبلكم ويوب
عليكم الي قوله ير الله أن يخفف عنكم وقوله ما ير الله جعل عليكم حرج ولكن ير
يطهركم ولبتم نعمته عليكم وقوله انما ير الله ليهب عنكم الرجز أهل البيت وبطهركم
تطهرا والثانية كقوله تعالى فمن ردائه أن يهديه بشر صدره لسلام ومن رد أن ينفيه
يجعل صدره ضيقا حرا وقول فوح ولا ينفعكم نصي أن أردت أن أتبع لكم أن كان الله ير
أن ينويكم ومن هذا النوع قول الحسين لما قال الله كان وما لم يكن أيكم . ومن النوع الاول
قوله لم ينفع الضائع هذا يشعل ما لا ير الله فاذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان
ليس مراد الله بعز وجل بالاغتصاب الاول والطاعة موافقة تلك الإرادة أو موافقة الامر
المستلزم لتلك الإرادة فالاموافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطعها وحجتنا الثاني بقول
له ان الله يفيض الكفر ولا يجبه ولا ير الله أن تنفعه ولا ير الله بهذا الاعتبار والتي يامر
بالايمان الذي يجبه الله ورضاه وير به هذا الاعتبار (الوجه الرابع) أن يقال هذه
المسئلة متبينة على أصل هو أن الحب الراضع هو الإرادة وهو صفة متعارفة للإرادة فكثير من
أهل النظر من المعتزلة والاشعرية يؤمن اتبعهم من الفقهاء أصحاب أحد والشافعية وغيرهما
بمحصولها اجناسا واحدا ثم القصد به يقولون هو لا يجب الكفر والفسوق والعصيان فلا ير
والمتبينة يقولون بل هو ير بذلك فيكون قد أحقره ورضيه . وأولئك يتأولون الا لا يت المتبينة للإرادة
هذه الحوادث كقوله تعالى ومن رد أن ينفيه يجعل صدره ضيقا حرا وقوله أن كان الله ير
أن يقولكم وهو لا يتأول الا لا يت النافعة لمحبة الله ورضاه لما كقوله تعالى والله لا يجب الفساد
ولا ير في لعباده الكفر وقوله اذ يبينون ما لا ير من القول . وأما جاهر النسخ من أهل
الكلام والفقهاء والحديث والتصوف فيفترقون بين التوعين وهو قول الله الفقهاء من أصحاب أبي
حنيفة ومالك والشافعية وأحمد وغيرهم . وهو قول المتبين بقدر مثل الاشعرية كما ذكره أبو المعالي
الجويني قال تنصوص قد صرح بان الله لا ير في الكفر والفسوق والعصيان ولا يجب ذلك
مع كون الحوادث كلها بمنحة الله تعالى . وتأويل ذلك لا ير ضاهلهم المؤمنين . ولا ير ضاهلوا لا يجب
ديناعني لا ير بها يقتضي أن يقال رضى الايمان أي من الكافة . ولا ير بدغيره من الله تعالى
فقد أخبر أنه يكره المعاصي بقوله تعالى كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها وقال النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا نكاح الرقاب وذكره السؤال واضاعة المال والامة
متفق على أن الله يكره المنيات دون المأمورات . ويجب التوازين ويجب المتطهرين ويرضى عن الذين آمنوا

السما وحده ذلك الامر بسى النزال وأصله حتى الصبان الذين لم يلقوا الخشت قد عرفوا ذلك اذا حزن الصبي حتى رفع يده الى ربه يدعوه في السماء مدون ماسواها وكل احدا بانه (٣٠) وعلمانه اعلم من الجهمية ثم انتدب المعارض لتلك الصفات

التي ألفها وعددها في كتابه من الوجه والسمع والبصر وغير ذلك يتأولها ويحكم على الله وعلى رسوله فيها حرفا بعد حرف وشيئا بعد شيء حتى يشرن غشايت المرمى لا يعتمد فيها على اقدم منه ولا أرشدته عنده فاعتنق ذلك كله منه اذ صرح بجميعه وسلم فيها لحكمه لما ان الكلمة قد اجتمعت من عامة الفقهاء في كفره وهتك ستره وانفضاحه في مصره وفي سائر الامصار الذين سمعوا ذلك كره ثم ذكر الكلام على ابطال تأويلات الجهمية للصفات الواردة في الكتاب والسنة وقال عثمان بن سعيد في كتاب الرد على الجهمية باب الامعان بكلام الله تعالى قال ابو سعيد فانه المستكمل اولاً وآخراً لم يزل به الكلام اذ لا متكلم غيره ولا يزال به الكلام اذ لا يسبق متكلم غيره فيقول لمن الملك اليوم انما الملك انا الذين املوا في الارض فلا ينكر كلام الله الامن يريد ابطال ما ازل الله عز وجل كيف يعجز عن الكلام من علم العباد الكلام وانطق الامم قال الله تعالى في كتابه وكلم الله موسى تكليمها هذا لا يجتمعت تأويلات غير نفس الكلام وقال لموسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي وقال الله تعالى وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون وقال يريدون ان يبدلوا كلام الله وقال لا تبدلوا لكلمات الله وقال وعنت كلتم بك صدقوا ولا لبديل لكلماته وذكر آيات اخرى ان قال وقال تعالى تقوم موسى حين اتخذوا الجمل فقال افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ولا يعلل لهم ضرا ولا تنفعا وقال جل جلاله اخوارا ولم يروا انه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا اتخذوه

وعلوا الصالحات وانعتت الكافرين وبغضب عليهم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما احدا حب اليه للدخ من الله وما احدا حب اليه المذمر من الله وقال ما احدا غيبر من الله ان يرى عبيد بني بانه وقال ان الله وريح الورد ان الله جعل حب الجبال وقال ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما توفى عزائه وقال ان الله يحب العبد التقي النقي الحق ان الله يرضى لكم ثلاثا ان تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وان تعصوا ما يحيل الله جعلا ولا تفرقوا وان تاتوا حواما من وراء الله امركم وقال الله أشد فرحاً بتوابعه من المؤمنين من رجل أضل راحلته بارض دقبة مهلكة عليها طامعه وشرا به فطلبها فلم يجدها فاضطجع بنظر الموت فلما افاق فاذا ابنته عليها طامعه وشرا به فالتفت أشد فرحاً بتوابعه من المؤمنين من رجل أضل راحلته بارض دقبة من وجوه متعددة وهو مستفيض عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم متفق على صحته وثبوته وكذلك أمثاله واذا كان كذلك فالطاعات يرد بها من العباد الارادة التشبه بحبها ورضا بها اذا وقعت وان لم يفعلها والمعاصي يبغضها ويحتملها ويكره من العباد من يفعلها وان شاء ان يخلفها هو لحكمة اقتضت ذلك ولا يلزم اذا كرهها ما بعد لكونها تضر العبد ويبغضها ايضا ان يكره ان يخلفها هو لما فيه من الحكمة فان العقل قد يحسن من أحد المخلوقين ويقع من الآخر لاختلاف حال الناعل فكيف يلزم ان ما في من العبد يقع من الرابح انه لاسبب للمخلوق مع الخالق واذا كان المخلوق يريد ما لا يحب كإرادة المريض لشرب الدواء الذي يبغضه ويحب ما لا يريد كحب المريض الطعام الذي يضره ومحبة الصائم الطعام والشراب الذي لا يريد ان يأكله ومحبة الانسان الشهوات التي يكرهها بغيره ودينه فقد عقل نبوت أحد هذه ادون الآخر وان أحد ههنا ليس بمثلزم لآخر فكيف لا يمكن نبوت أحد هذه ادون الآخر حتى ان الخالق تعالى وقد يقال كل هذه الامور مرادة لكن فيها ما راد لنفسه فهو مراد بالذات محبوب لله مرضى له وفيها ما راد لغيره وهو مراد بالعرض لكونه وسيلة الى المراد المحبوب بذاته فالانسان يريد العافية لنفسه او يريد شرب الدواء لكونه وسيلة اليها فهو يريد ذلك من هذه الجهة وان لم يكن محبوبا في نفسه واذا كان المراد ينقسم الى مراد لنفسه وهو المحبوب لنفسه والى مراد لغيره لكونه وسيلة الى غيره وهذا اقل لا يحب لنفسه امكن ان يجعل الفرق بين المحبة والمشيئة من هذا الباب والارادة نوعان فما كان محبوبا فهو مراد لنفسه وما كان في نفسه غير محبوب فهو مراد لغيره وعلى هذا ينبغي مسئلة محبة الرب عز وجل نفسه ومحبة لعباده فان الذين جعلوا المحبة والرضا هو المشيئة العامة قالوا ان الرب لا يحب الحقيقة ولا يحب ونأولوا محبة تعالى لعباده بارادتهم ومحبتهم له بارادة طاعتهم والتقرب اليه ومنهم طائفة كثيرة قالوا هو محبوب يستحق ان يحب ولكن محبة لغيره بمعنى مشيئة وأما السلف والائمة وأمة الحديث وأمة التصوف وكثير من أهل الكلام والنظر فافقوا والله محبوب لذاته بل لا يستحق ان يحب لذاته الا هو وهذا حقيقة الالهية وهو حقيقة مله ابراهيم ومن لم يشر بذلك لم يفرق بين الربوبية والالهية ولم يجعل الله معبودا لذاته ولأبنت التلذذ بالنظر اليه ولا أنه أحب الى أهل الجنة من كل شيء وهذا القول في الحقيقة هو من أقوال الخارجين عن مله ابراهيم من المتكبرين لكون الله هو المعبود دون ماسواه ولهذا المظاهر هذا القول في أوائل الاسلام قتل من أنظره وهو

المجد

وكاذا الظالم قال أبو سعيد غفر لي ما ذكرنا تحقيق كلام الله وثبت نصا بلانا ويل فتعيا بل تعالى به الجبل في حجر عن القول والكلام بيان بين أن الله غير عاجز عنه وأنه مستكبر وقائل لأنه لم يكن يعيب (٣١) الجبل شيء هو موجود فيه وقال إبراهيم عليه السلام بل

فعله كبيرهم هذا فاسألوهم ان كانوا ينطقون الى قوله أفلا تعقلون فلم يعيب إبراهيم أسماهم وأهاتهم التي يعبدون بالجبر عن الكلام الا وأن الله مستكبر فاقبل وبسط الكلام في ذلك اني قال أرايت قولكم انه مخلوق فما بدخلقه أقال الله كن فكان كلاما فاعا نفسه بلا مستكبر فقد علم الناس الامضاء الله منهم أن الله لم يخلق كلاما يرى ويسمع بلا مستكبره فلا بد من أن تقولوا في دعواكم الله المستكبر بالقرآن فاستقموا الى الله فهذا أجور الحوروا كذب الكذب ان تفسوا كلام المخلوق الى الخلق ولولم يكن كسر الكان كذا بلا سلف فيه فكيف وهو كافر لاشد فيه لا يجوز مخلوق يؤمن بالله واليوم الآخر أن يدعي الربوبية ويدعو الخلق الى عبادته فيقول اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدني واني انا ربك وانا اخترت واصطفتك لنفسي اذهب أنت وأهلك ما يأتي ولا تباذكري اتني معك اسمع وأرى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ألم اعهد اليكم بانني آدم ان لا تعبدوا الشيطان انه ليكم عدو مبين وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم قد علم الخلق الامن أضله الله انه لا يجوز لاحد ان يقول هذا وما أشبهه ويدعيه غير الخلق بل القائل به والداعي الى عبادة غير الله كافر كفر عن الذي قال انا ربكم الاعلى والمحبة والمؤمن

الجعد بن درهم يوم الاضي قلته خالدين عبدالله القسرى رضاعا الاسلام وقال ضحوا أيما الناس تقبل الله ضحاياكم فاني مضع بالجعد بن درهم انه زعم أن الله لم يمتد ابراهيم خليل اولم يكلم موسى تكليماتعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا ثم نزل فذبحه وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد يا أهل الجنة ان لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه فيقولون ما هو ألم بيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويجزنا من النار قال فيكشف المجاد فينظرون اليها أعطاهم شيئا أحب اليهم من النظر اليه وهو الزيادة وقد روي في السنن من غير وجهه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقول في دعائه وأسأله الله النظر الى وجهك والشوق الى لقاك وروى الامام أحمد والنسائي وغيرهما عن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في دعائه وأسأله الله النظر الى وجهك والشوق الى لقاك من غير ضرامضمر ولا فتنه مضلة وأما الذين أنبتوا أنه محبوب وأن يحبته لغره بمعنى مشيئة فهو لا غلظوا أن كل ما خلقه فقد أحبه وهؤلاء قديحون الى مذاهب الاباحية فيقولون انه يجب الكفر والسوق والعصيان ورضي ذلك وأن العارف اذا شهد هذا المقام لم يتحسن حسنة ولم يستفج بسنة لشهود القبومة العامة وخلق الرب لكل شيء وقد وقع في هذا طائفة من الشيوخ الغالطين من شيوخ الصوفية والنظار وهو غلط عظيم والكتاب والسنة وسلف الامة يبين أن الله يحب أنبياءه وأولياءه ويحب ما أمر به ولا يحب الشياطين ولا ما نهى عنه وان كان كل ذلك عبثه وهذه المسئلة وقع النزاع فيها بين الجندين محمود وطائفة من أصحابه فدعاهم الى الفرق الشافى وهوان يفرقوا في المخلوقات بين ما يحبه وما لا يحبه فاشكل هذا عليهم لمارأوا أن كل مخلوق فهو مخلوق عبثه ولم يعرفوا أنه قد يكون فيما خلقه عبثه ما لا يحبه ولا يرضاه وكان ما قاله الجند وأمثاله هو الصواب (الوجه الخامس أن يقال) الارادة نوعان أحدها بمعنى المشيئة وهوان يريد الفعل أن يفعل فعلا فهذه الارادة المتعلقة بفعله والثاني أن يريد من غيره أن يفعل فهذه الارادة لفعل الغير وكلا النوعين مفعول في الناس لكن الذين قالوا ان الامر يتفهم الارادة لم يثبتوا الا النوع الاول من الارادة والذين قالوا ان الله لم يخلق افعال العباد لم يثبتوا الا النوع الثاني فهؤلاء القدرية يمتنع عندهم أن يريد الله خلق افعال العباد بل معنى الاول لانه لا يخلقها عندهم وأولئك القائلون لهم يمتنع عندهم الارادة من الله الابغى ارادة أن يخلق فإلم رد أن يخلق لا وصف به مراده فنعدهم هو مرد لكل ما خلق وان كان كراما ولم يخلق وان كان ايمانا وهؤلاء وان كانوا أقرب الى الحق لكن التفتي اثبات التوعين كما ثبت ذلك السلف والائمة ولهذا قال جعفر أرادهم وأراد منهم فالواحد من الناس بأمر غيره وينهاه من بد النصح ويبالغا يشفعه وان كان مع ذلك لا يريد أن يبعثه على ذلك الفعل ان ليس كل ما يكون مصلتي في أن أمره بغيري وأنهم يكون مصلتي في أن اعوانا على بل قد تكون مصلتي ارادة ما يزيده كالرجل الذي يستنير غيره في خطبة امرأة يأمره أن يتزوجها لان ذلك مصلته المأمور والافه ويرى أن مصلته في أن يتزوجها هو دون مصلته أمره بغيره نعمها غيره فله لنفسه واذا أمكن الفرق في حق المخلوقين فهو في حق الله وأولى بالامكان فهو سبحانه أمر الخلق على السن

بدعوا ما كفروا كذب وان قلتم تكلم به مخلوق فاضناه الى الله لان الخلق كلهم بدعاتهم وكلامهم الله فهذا الحال الذي ليس وراء محال فضلا عن ان يكون كفر الان الله عز وجل لم ينسب شيئا من الكلام كله الى نفسه انه كلامه غير القرآن وما أنزل على رسوله فان

كلامكم ولم يسمو بكم أن تسوا الشجر وجميع الغناء والنوح وكلام السباع والبهائم والطير كلام الله فهذا مما لا يختلف المصلون في بطوله واستحالة فافضل القرآن اذا عُدكم (٣٣) على الغناء والنوح والشعر اذ كان كله في دعواكم كلام الله فكيف

خص القرآن به كلام الله ونسب كل كلام الى قائله فكيف يقوم ضلالا ان يدعو اقول لا يشك الموحدون في بطوله واستحالة وما عجز ندعواكم تكديبا واستحالة ويريد المؤمن بكلام الله اعانا وتصديقا ان الله قد ميز بين كلم من رسوله في الدنيا وبين من لم يكلم ومن يكلم من خلقه في الآخرة ومن لا يكلم فقال تلك الرسل فضلا لبعضهم على بعض منهم كلم الله ورفع بعضهم درجات فميز بين من اختصه الله بكلامه وبين من لم يكلمه ثم سمي عن كلم الله موسى فقال وكلم الله موسى تكليما فالولم يكلمه بنفسه الاعلى تأويل ما ادعستم فافضل من ذكر الله في تكلمه ايا على غيره عن لم يكلمه اذ كل الرسل في تكلم الله اياهم مثل موسى وكل عندكم كلام الله وقد قال تعالى اولئك الا خلق الله في الآخرة ولا يكلمهم الله في هذا بيان انه يعاقب قوما يوم القيامة بصرف كلامه عنهم وانه يثيب بتكليمه قوما آخرين وقال ايضا في بيان كفر الجهمية اخبر الله ان القرآن كلامه وادعت الجهمية انه خلقه واخبر الله تبارك وتعالى انه كلم موسى تكليما وقال هؤلاء لم يكلمه الله بنفسه ولم يسمع موسى نفس كلام الله وانما سمع كلاما نرج السهم من مخلوق في دعواهم دعا مخلوق موسى الذي بينه فقال له اني انا ربك فاطعك تعليك فقال له موسى في دعواهم صدقت ثم

رسله بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم ولكن منهم من اراد ان يخلق فعله فاراد هو سبحانه ان يخلق ذلك الفعل ويحمله فاعل الله ومنهم من لم يدان يخلق فعله فجعله خلقه سبحانه لافعال العباد وغيرهم من المخلوقات غير جهة امر بل على وجه بيان ظاهر مصلحة للعبد او مفيدة وهو سبحانه اذا امر فرعون وبالهيب وغيرهما بالاعيان كان قد نبين لهم ما ينفعهم ويصلحهم اذا فعلوه ولا يضرهم اذا امرهم ان يعصم بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل واغاثهم عليه وسهضه من حيث هو ففعله فله خلق ما يخلق الحكمة ولا يلزم اذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور اذا فعله ان يكون مصلحة لا امر اذا فعله هو او جعل المأمور فاعل اذ كان جهة الخلق من جهة الامر والقدرية تضرب مثلا فبين امر غير بما يفلا بد ان يفعل ما يكون المأمورا قرب الى فعله كالشعر والطلاقة وتيممة القاعد والسائد ونحو ذلك فيقال لهم هذا يكون على وجهين احدهما ان يكون الامر امر غير بمصلحة تعود اليه كامر الملائكة بحجبه بما يؤيد ملكه وامر السديع بما يصلح ماله وامر الانسان شربا بما يصلح الامر المشترك بينهما ونحو ذلك والثاني ان يكون الامر يرى الاعانة للمأمور بمصلحة كالامر بالمعروف اذا اعان المأمور على البر والتقوى فله قد فعل ان الله يشبه على اعانته على الطاعة وان الله في عون العبد ما كان العبد في عون اخيه فاذا كان الامر انما امر المأمور بمصلحة المأمور لا ينفع يعود عليه من فعله كالناصح للشير وقد رآه اعانه لم يكن ذلك مصلحة لان في حصول مصلحة المأمور مضرة على الامر كن يا امر متظوما ان يهرب من ظلاله وهو لواله حصل بذلك ضرر لهما او لاحدهما مثل الذي جاء من اقصى المدينة يسمى قال لموسى ان الملائكة يأتون بك لتكلموا فان خرج اليك من الناهمين فهذا مصلحة في ان يا امر موسى بالخروج لاني ان يعينه على ذلك اذ لو اعانه لضره قومه ومثل هذا كثير كالذي يا امر غيره بتزويج امره او بدان بتزويجها وشرا مسلعة بزيدها او استنصار مكان بزيادته او مصالحة قوم ينتفع بهم وهم اعداء الامر يتقون بمصلحته ونحو ذلك فله في مثل هذه الامور لا يفعل ما يعين المأمور وان كان ناصحا بالامر مرده الذك في الجملة امر المأمور بالفعل لكون الفعل مصلحة لغيره كونه الامر يصنع عليه ان كان من اهل الاعانة فاذا قيل ان الله امر العباد بما يصلحهم بالامر يلزم من ذلك ان يعينهم هو على ما امرهم به لاسباب وعند القدرة لا يقدر ان يعين احدا على ما يصير فاعل الله ان لم يعط افعاله بالحكمة فله يفعل ما يشاء من غير عزم مراد عن مراد ويمتنع على هذا ان يكون لفعله لمصلحة فلا عن ان يطلب الفرق وان علت افعاله بالحكمة وقيل ان الله ثابتة في نفس الامر وان كانت لا تفعلها فلا يلزم اذا كان في نفس الامر له حكمة في الامر ان يكون في الاعانة على المأمور حكمة بل قد تكون الحكمة تقتضي ان لا يعينه على ذلك فله اذا امكن في المخلوق ان تكون الحكمة والمصلحة ان يا امر غيره بما يصلح المأمور وان تكون الحكمة والمصلحة لا امر ان لا يعينه على ذلك فاما كان ذلك في حق الرب اولى وامرى فانه تعالى امر الكفار بما هو مصلحة لهم لو فعلوه وهم يعينهم على ذلك ولم يخلق ذلك كالم يخلق غير من الامور التي يكون من تمام الحكمة والمصلحة ان لا يخلقها والمخلوق اذا رآى ان مصلحة بعض رعيته ان تعلم الرى واسبب الملك لئلا يمالأ ورأى هو ان مصلحة ولده ان لا يتقوى ذلك الشخص لئلا يأخذ الملك

آتي فرعون يدعو الى ربوبية مخلوق كآل جاسوس في دعواهم فافرق بين موسى وفرعون في اكثر اذ اقامي من كفر او شيع من هذا وقال تبارك وتعالى اعاقوا نلتني اذا اردناه ان نقوله كن فيكون وقال هؤلاء ما قال النبي قط قولا وكلاما كن

فكان ولا يقوله أبدا ولم يخرج منه كلام قط ولا يخرج جولا هو بقدر على الكلام في دعواهم فالصنف في دعواهم والرحن بمنزلة واحدة في الكلام وقال أيضا في كتابه النقض على المرسى وأدعت أبا (٣٣) المرسى في قول الله عز وجل هل ينظرون إلا أن

من ولده أو بعدد عليه أمر ذلك الشخص بما هو مصلحته ويفعل هو ما هو مصلحته ولده وزعته والمصالح والمفاسد بحسب ما يلائم النفس وينافقها فاللائم للأمر وما أمر به الناصح والملائم لا أمر أن لا يحصل لذلك مراده لما في ذلك من تفويت مصالح الأمر ومرداته (وهذا نظر شريف) وإنما يتحقق من علم جهة حكمة الله في خلقه وأمره وإضافته سبحانه بالجهة والفرح ببعض الأمور دون بعض وأنه قد لا يحصل الأبدفع ضده ووجود لازم لا متناع اجتماع الضدين وامتناع وجود اللزوم بدون اللازم ولهذا كان الله سبحانه محمودا على كل حاله الملائم له الحد في الدنيا والآخرة وله الحكم وأنه ترجعون نكلا ما في الوجود فهو محمود عليه الحمد على خلقه وأمره فكل ما خلقه فهو محمود وعده وإن كان في ذلك نوع ضرر لبعض الناس لما في ذلك من الحكمة وكل ما أمر به فله الحمد على ما في ذلك من الهداية والبيان ولهذا كان له الحد ملء السموات وملء الأرض ومل ما بينهما ومل ما شاع من شيء بعد فإن هذا كله مخلوق له وله الحمد على كل ما خلقه والامثلة التي تذكر في المخلوقين وإن لم يمكن ذكر تطليها في حق الرب فالله صودها أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن أمر غيره بأمر ولا يئنه عليه فالخالق أولى لا يمكن ذلك في حقه مع حكمته فمن أمره وأعانه على فعل الأمور كان ذلك المأمور به تعلق به خلقه وأمره فساهم خلقا وهو فكان مراداً لجهة الخلق ومراداً لجهة الأمر ومن لم يصنع على فعل الأمور كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره دون خلقه لعدم الحكمة المتعينة لتعلق الخلق به ولحصول الحكمة المتعلقة بخلق ضده وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر فإن خلق المرض الذي يحصل بذل العبد له ودعاؤه به وتوهمه بذنوبه وتكفير خطاياه ويرقيه قلبه ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان يضاد خلق الصحة التي لا يحصل معها هذه المصالح وكذلك خلق ظلم الظالم الذي يحصل له للظلم من جنس ما يحصل بالمرض يضاد خلق عمله الذي لا يحصل به هذه المصالح وإن كانت مصلحته هو في أن يعدل وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره يجز عن معرفتها عقول البشر (والقدرة) دخلا في التعليل على طريقة فاسدة مثلاً الله فيها لخلقها ولم يبتوا حكمة تعود إليه فسلوه قدرته وحكمته ومحبة وغفر ذلك من صفات كماله فقابلهم خصومهم الجهمية المجرية بطلان التعليل في نفس الأمر كما تنازعوا في مثله الحسن والقبح فأولئك أثبتوا على طريقة سؤا فبين الله خلقه وأثبتوا حناوتها لا يتضمن محبوا ولا مكرها وهذا لاحقة كما أثبتوا تعللا لا يعود إلى الفاعل حكمه وخصومهم سؤا وبين جميع الأفعال ولم يثبتوا محبوا ولا مكرها وزعموا أن الحسن لو كان صفة ذاتية لفعل لم يختلف حاله وغلطوا فإن الصفة الذاتية للموصوف قد راد بها اللازم والمناطقون يسمون اللازم إلى الذاتي وعرضي وإن كان هذا التخصيص خطأ وقد راد بالصفة الذاتية ما تكون نبوتية قائمة بالموصوف احترازاً عن الأمور النسبية الإضافية ومن هذا الباب اضطررنا في الأحكام الشرعية وزعم نفاة الحسن والقبح العقليين أنها ليست صفة نبوتية للأفعال ولا مستزمنة صفة نبوتية للأفعال بل هي من الصفات النسبية الإضافية فالحسن هو القول فيه فعله أو لأبأس بفعله والقبح هو القول فيه لا تفعله قالوا وليس لتعلق القول من القول صفة نبوتية وقد كروا عن منازعهم أنهم قالوا الأحكام صفات أزلية للأفعال

(٥ - منهاج ثاني) نخر عليهم السقف من فوقهم فنفسر هذا الاتيان خور السقف عليهم من فوقهم وقوله فأناهم الله من حيث لم يحتسبوا مكرهم فنقف في خلوهم الرب يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وهم سوا الضيف فنفسر الاتيان بقرون

الآية يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات قال بيده اللهم القامة بأرض من فضة لم تعمل عليها الخطايا ينزل عليها الجبار ثم قال ومن يلتفت أيها المرسي الى تفسيره الحال في آيات الله يوم القامة (٣٥) ويدع تفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأصحابه الأكل جاهل بجنتون خامس
مقبون لما أنتم مقبون في الدين
مأفون وعلى تفسير كتاب الله غير
مأمون وبالله آيات الله القامة
ويتعجب هو بنفسه من يحتاج
الناس يومئذ خشت على من
ذهب بعد هذا أنه لا يؤمن
بسوم الخسل وادعت أيها
المرسي في قول الله الله الأهل
الحق القوم أن تفسير القوم
عندك الذي لا يزال تفتي الذي
لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا
يسقط وأسندت ذلك عن بعض
أصحابك غير مسمى عن الكلي عن
أي صالح عن ابن عباس أنه قال
القوم الذي لا يزال ومع روايتك
هذه عن ابن عباس دلالات وشواهد
أنها باطلة أحدها أنزلونها وأنت
التم في وحده الله والثانية أنزلونها
عن بعض أصحابك غير مسمى
وأصحابك مثلك في الفتنة والتهمة
والثالثة أنه عن الكلي وقد أجمع
أهل العلم بالآثار على أن لا يتحركوا
بالكلي في حلال ولا حرام فكيف
في تفسير وجود الله وتفسير كتابه
وكذلك أبو صالح ولهم روايتك
عن ابن عباس أنه قال القوم الذي
لا يزال لم تستنكره وكان معناه
منهم ما وأصفا عند العلماء وعند
أهل البصر بالعربية أن معنى لا يزال
لا يفتي ولا يبدل لأنه لا يتحرك ولا
يزول من مكان الى مكان أذا شاء
كما كان يقال في الشيء الصافي هو
زائل كما قاله

الأكل شيء ما خلا الله باطل

وكل نصيب لأخلاقه زائل

بعض فان لا ته متحرك فان أمان ما بين الحى والميت التحرك ولا يتحرك فهو ميت لا يوصف بحياة كالأوصاف الامتناع المنة قال الله تعالى ان الذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون بأني بعثون فأنه الحق القيوم الغابض

بالنص واجماع الفقهاء فلا يزال يشاؤها وقال هؤلاء المنته هوشاء ذلك بالنص واجماع
السلف فيكون قد أحبه ورضوه وأرادوا ما جهور الناس فيضرون بين المشقة وبين المحبة
والرضا كما جرد الفرق بينهما في الناس فان الانسان قد ير بشرب الدواء ونحوه من الانبياء
الكرهية التي يبغضها ولا يحبها ويحبها كل الاشياء التي يشتهيها كمن يشتهي الماء اذا جاع
عنه واشتبه الصائم الماء البارد مع عطشه ولا يريد دفعه فقد تبين أنه يحب ما لا يريد ويريد
ما لا يحب وذلك أن المراد قد يراد لغيره غير بالاشياء المكرهه والى في عاقبتهم من الاشياء المحبوبة
وبكرهه فعل بعض ما يحبه لانه يقضي الى ما يبغضه والله له الى الحكمة فيما خلقه وهو سبحانه
يحب التقى والمحسنين والتوابين ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويرضى بتوبة التائب
أعظم من فرح الفائز لرحلته التي علم طعامه وشرا به في مهلكة اذا وجدها بعد الامان منها
كما استفاضت بذلك الاحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في العصمين وغيرهم من غير
وجه كقوله الله أشد فرحنا بوجه أحدكم من رجل أضل راحلته بأرض مهلكة عليها طعامه
وشرا به فطلبها فلم يجدها فقام ينتظر الموت فلما استيقظ اذا بابته عليها طعامه وشرا به فأنه أشد
فرحنا بوجه عبيد من هذا راحلته والمتفلسفة يعبرون بلفظ اللذة والعشق ويتخذون ذلك
عن الفسح والمحبة وما يتبع ذلك واذا كان كذلك فهو سبحانه يرد وجود بعض الاشياء
لاضائها الى ما يحبه ورضاه وهو سبحانه قد لا يفعل بعض ما يحبه لكونه يتلزم وجود ما يكرهه
وبغضه فهو سبحانه قادر على أن يتخلل من كل نطفة رجلا يجعله مؤمنا بحبه ويحب ايمانه لكنه
لم يفعل ذلك لما فيه من الحكمة وقد علم أن ذلك يقضي الى ما يبغضه وبكرهه واذا قيل فلما
يفعل هذا او يمنع ما يبغضه قيل من الاشياء ما يكون معتقدا انه ومنها ما يكون معتقدا لغيره فأنه
الحاصلة بالكل لا تحصل هي وانواعها بالشرع والسمع والشعر وانما تحصل لفتا أخرى ووجود
لذة الاكل في الضم تناق حصول لذة الشرب في ذلك الحلال وتلذذ العبد بسماع بعض الاصوات
يمنع تلذذ بسماع صوت آخر في تلك الحال فليس كل ما هو محبوب للعبد ولذته يمكن اجتماعه
في أن واحد بل لا يمكن أحد الضدين المتضادين الآخر وما من مخلوق الا له اوزار واضداد
فلا يوجد الا بوجود لوائمه ومع عدم اضداده والرب سبحانه وتعالى اذا كان يحب من عبده
أن يسافر للرحم ويسافر للجهاد فاجابها فعل كل ما يحبه بالله لكن لا يمكن في أن واحد أن يسافر العبد
الى الشرق وإلى الغرب بل لا يمكن حصول هذين المحبوبين جميعا في وقت واحد فلا يحصل أحدهما
الابتغوى الآخر فان كان الحنج فرضا علينا والجهاد تطوعا كان الحنج أحب اليه
تعالى وان كان كلاهما تطوعا وفرضا فالجهاد أحب اليه فهو سبحانه يحب هذا المحبوب
المتضمن تقوى بهذا المحبوب وذلك أنه لو قدر وجوده بدون تقوى بهذا المحبوب لكان
أيضا محبوبا ولو قدر وجوده بتقوى ما هو أحب اليه منه لكان محبوبا بأم وجه
مكرهه واهم من وجه أعلى منه وهو سبحانه اذا لم يقدر طاعة بعض الناس كان له في ذلك حكمة كأنه
اذا لم يأمر هذا بأحد المحبوبين كان له في ذلك حكمة والله تعالى على كل شيء قدير لكن اجتماع
الضدين لا يخل في عموم الاشياء فانه محال لذاته وهذا معتزلة أن يقال هلا أقدر هذا العبد
على أن يسافر في هذه الساعة الى الغرب للرحم والى الشرق للجهاد فيقال كون الجسم الواحد

الباطل بحرك اذائه وينزل اذائه ويفعل ما يشاء بخلاف الاصنام الميتة التي لا تزول حتى تزال واحتج بها المرسي في نقى التحرك عن الله والازوال بحجج الصبان (٣٦) وزعم أن ابراهيم صلى الله عليه وسلم رأى كوكبا وسما وقرأ قال

هـذا ربي فلما أفل قال لأحب
الآفلين ثم قلت فنفى ابراهيم الهية
عن كل اله زائل يعنى أن الله اذا
زول سن سبحانه الى سماء أو زول يوم
القائمة لمحاسبة العباد فقد أفل
وزال كما أفل الشمس والقمر فتصل
من روى بينهما ابراهيم فلو قاس هذا
القاسر تركى طعما فى أو روى
بعمى ما زاد على ما نسب قصا
ومباحة وبلغ ما قال من خلق
الله ان الله اذا زل أو تحرك أو زل
ليوم الحساب أفل فى شئ كما نأفل
الشمس فى عين جنة ان الله لا يأنل
فى شئ سواء اذا نزل أو ارتفع كما
نأفل الشمس والقمر والكواكب
بل هو الصالح على كل شئ المخطط
بكل شئ فى جميع أحواله من نزوله
وارتفاعه وهو الفعل الماريد
لا يأنل فى شئ بل الاشياء كلها
تخضع له وتتواضع والشمس
والقمر والكواكب خلقت مخلوقة
اذا أفلت أفلت فى مخلوق فى عين
جنة كما قال تعالى والله أعلى وأجل
لا يحيط به شئ ولا يحصى عليه شئ
(وقال أبو بكر) عبد العزيز جعفر
صاحب النبال فى أول كتابه
الكبير المسمى بالمعنى وقد كرت
عنه القاضي أبو يعلى فى كتاب
ابصار البان فى مثله القرآن قال
أبو بكر لما سأله انكم اذا قلتم لم يزل
مشكلا ما ذلك عينا فقال
لا يصحنا قولنا أحد هاهنا لم
يزل مشكلا كالم لا من ضد الكلام
انلرس كما أن ضد العلم الجهل قال
ومن أصحابنا من قال قد أثبت

لنفسه ما خلق ولا يحصى أن يكون خالق كل حال بل قلنا انه خلق فى وقت ارادته أن يخلق وان لم يكن خالقا كبيرا
كل حال ولم يبطل أن يكون خالقا كذلك ان لم يكن مشكلا فى حال لم يبطل أن يكون مشكلا بل هو متكامل خالق وان لم يكن خالقا على

حال ولا متكلم في كل حال • وذكر القاضي أبو يعلى في كتابه المسمى بإيضاح البيان هذا السؤال فقال نقول انه لم ير متكلماً وليس
عكهم ولا مخاطب ولا أمر ولا نهى عليه أحد في رواية حنبل فقال لم ير الله (٣٧) متكلماً لما غفروا • قال وقال في رواية عبد

الله لم ير متكلماً إذا شاء وقال
حنبل في موضع آخر سمعت أبا
عبد الله يقول لم ير الله متكلماً
والقرآن كلام الله غير مخلوق قال
القاضي أبو يعلى وقال أحدث
الجزء الذي فيه الرد على الجمهور
والزيادة وكذا قال الله يتكلم كيف
شاء من غير أن يقول جوف ولا من
ولا شفتان وقال بعد ذلك بل نقول
ان الله لم ير متكلماً إذا شاء
ولا نقول انه كان ولا يتكلم حتى
خلق • وقال أبو عبد الله بن حاتم في
كتابه في أصول الدين وما يجب
الإيمان به والتصديق أن الله متكلم
وان كلامه قديم غير محدث كلام
والقدرة قال وقد يعجبني على
المنع أن يكون الكلام صفة
المتكلم لم ير موصوفاً بذلك
ومتكلماً كشأنه وإذا شاء لا يقول
انه ساكت في حال أو متكلم في
حال من حيث حدوث الكلام قال
ولا خلاف عن أبي عبد الله أن الله
كان متكلماً قبل أن يخلق الخلق وقبل
كل الكائنات وان الله كان قدام
يرك متكلماً كيف شاء وكأنه وإذا
شاء لمزل كلامه وإذا شاء لم يزل
(قلت) قول ابن حاتم لا نقول انه
ساكت في حال أو متكلم في حال
من حيث حدوث الكلام يريد
به أن لا نقول ان جنس كلامه
حادث في ذاته كبقوة الكرامة
من أنه كان ولا يتكلم ثم صار يتكلم
بعد أن لم يكن متكلماً في الازل
ولا كان تكلمه ممكن • وقال أبو
إسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري

كثير من الناس يهتدون من يصحونه عن فعل أشياء وقد يلبثون فعلها منهم لمصلحة لكن
المثل المطابق لفعل الرب من كل وجه لا يمكن في حق المخلوق فان الله ليس كمثل شيء لا في ذاته
ولا في صفاته ولا في أفعاله وقد سئل بعض الشيوخ عن مثل هذه المسائل فأنتد
ويجيب من سأل الفعل عندي • فتعفه فيصن مثل هذا كما
لكن المقصود انه يمكن في المخلوق أمر الإنسان على أمر بدو أن يعين عليه المأمور ومنه عمار يد
الناهي أن يفعله هو لمصلحة فتبين أن هذا القدر وأمثاله تكلموا لفظاً مجمل فإذا قالوا من
أمر على أمر كان ضيقاً وهو الناس أنه أمر على الأمر بدو لم يأمر أن يفعله وأنه لم يأمر بأمر العباد
بما لم يرش لهم أن يفعلوه ولم يرده لهم أن يفعلوه بهذا المعنى وإنما أمر بعضهم بما لم يردهم أن
يفعلوه لهم عيشته ولم يجعلهم فاعلين • ومن المعلوم أن الأمر ليس عليه أن يجعل الأمور
فاعلاً للأمر به بل هو متع عند القدرة وعند غيرهم هو قادر عليه لكن أن يفعله وله
أن لا يفعله فعلى قول من ثبت المشيئة دون الحكمة الغائية يقول هذا كسائر الممكنات
إن شاء فعله وإن شاء لم يفعله ومن أثبت الحكمة قوله في أن لا يحدث هذه الحكمة كماله في سائر
ما لم يحدثه وقد يكون في أحداث هذا مقصد لتفسير هذا المأمور أعظم من المصلحة الحاصلة له
وقد يكون في فعل هذا المأمور تفويت مصلحة أعظم من المصلحة الحاصلة له والحكيم هو
الذي يقدم أعلى المصلحتين ويبلغ أعظم المصدين وليس على العباد أن يعلوا أنفسهم
حكمة الله تعالى بل يتكلم العلم العام والأمان التام ومن جعل الإرادة نوعاً واحداً وان
كان قوة مرجوحاً فهو خير من قول نفعه التقدير الذين يجعلون الإرادة والمشيئة والمصلحة شيئاً
واحداً وزعموا أنه لا يكون إلا شيئاً واحداً لا يكون • وذلك لأنه يقول السفة إنما يجوز على
من يجوز عليه الأغراض والأغراض مستتزمة للمصلحة إلى الغير ولتقص بدونها وذلك على
الله متع وهو في حق الله مستتزمة لتسلسل وقام الحوادث به وهو متع عنده هذا التلصص
فإذا كانت المستتزمة والنسبة الموافقة لهم يسلمون هذه الأصول انقطعوا • وذلك أنهم إذا
قالوا بفعل لغرض قيل لهم نسبة وجود الغرض وعدمه إليه على السواء أو وجود الغرض
أوليه فان قالوا هو على السواء امتنع مع هذا أن يفعل لما وجد وعنده بالنسبة إليه سواء
وهذا معدود من السوء فبنا وهذا هو العتبنا فان قالوا بفعل لنفع العباد قيل
الواحد من الناس إنما يتبع غير مصلحة في ذلك من المصلحة في الدين أو الدنيا أما التذات بالاحسان
كما يوجد في النفوس التي إنما تتذ وتبته بالاحسان إلى غير هذا وهذا مصلحة ومنفعة لها وما
دفع ألم الرقة عن نفسه فان الواحد إذا رأى جاعاً يردان تأله فيعطيه فيقول اللهم عن نفسه
وزوال ألم منفعته ومصلحة • دع ما سوى هذا من رجا المدح والثناء والكفاة أو الأجر من
الله تعالى فكل مطلب منفصل ولكن هذا أن أمران موجودان في نفس الفاعل • فمن نفع
غيره وكان وجود النفع وعدمه بالنسبة إليه سواء من كل وجه كان هذا من أسفه الناس إذا وجد
فكيف إذا كان متعاً فإنه متع أن يفعل المحتال شيئاً حتى يرجع عنده فيكون أن يفعله أحب
إليه من أن لا يفعله • ورجع الاحتمال من منفعة فهو لاء القدرة الذين يعلون بالقرض
الذين يذكرون ما يتع أن يكون غرضاً ولا يكون الامتناعاً وسفهاً أن يتبوا غرضاً فاعلم

المقرب شيخ الإسلام في اعتقاد أهل السنن ما وقع عليه إجماع أهل الحق من الامة اعلم أن الله متكلم قائل مادح نفسه وهو متكلم كلما
شاء ومتكلم بكلام لا مانع ولا مكره القرآن كلامه هو تكليمه • وقال أيضاً في كتاب مناقب أحد بن حنبل في باب الإنارة إلى طريقته

في الاصول لما ذكر كلامه في مسائل القرآن وتزيف البدع التي ظهرت فيه وانهم ظالوا أو لا هو مخلوق وجرت الحجة المشهورة ثم مسئلة
القفلية بسبب حين الكرايسى الى أن قال (٣٨) وجاءت طائفة فقهاء لا يتكلم بعد ما تكلم فيكون كلاما حادما

قال وهذه جملة أخرى تعذري
الذين غرعن واحدة فاقبته لها أو
بكرن خزيمة وكانت حينئذ
تيسر ودار الاستماع لها الدانات
وتسد إليها الكاتب ويحبسها
العلم وما تملك مجالس يحبس عنها
التقى والضبي مع ما جعسان
الحديث والفقهاء والمدق والورع
واللسان (١) والسب والقدر لا يست
لوث بالكلام واستقام لاهله) فإن
خزيمة في بيت ومحمد بن اسحق في
بيت وأبو جهم (٧) العرش في
في بيت قال فطار تلك الفتنة ذلك
الامام أبو بكر فلم يزل يصيح
بشويها ولو يصف في ردها كانه
من حرجي حتى دون في الدفاتر
وغيكس في السراير ولقسن في
الكاتب ونقش في المحارب ان
الله تكلم ان شاء الله تكلم وان
شادكت بمصرى الله ذلك الامام
وأولئك النفر العز من نصرته دينه
وتزويبه خيرا قلت هذه القصة
التي أشار اليها عن ابن خزيمة
مشهوره ذكرها غير واحد من
المصنفين كالشيخ أبي عبد الله في
تاريخه تيسر وغيره ذكره رفع
الى الامام أنه قد نفع طائفة من
أصحابه بتحقيقه وهو لا يدري
وانهم على مذهب الكلاسة أو
بكر الامام شديد على الكلاسة
قال لحدثني أبو بكر أحمد بن يحيى
التكلم قال اجتمع اليه عند بعض
أهل العلم وجرى ذكر كلام الله
أحمد لم يزل أو يثبت عند اختياره
تعالى أن يتكلمه فوقع يستأني

لزم أن يكون محلا للحوادث وهم يحلون ذلك ثم الغرض ان كان لغرض آخر لم التسلسل
وهم يحلون في الماضي ولهم في المستقبل قولان وان لم يكن لغرض آخر جاز أن يحدث
لا لغرض فهذه الاصول التي اتفقوا عليها والمتشون للقدره محلا وأولئك عليهم والله أعلم
(فصل) وفي الجملة من نفي قيام الامور الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالا
متناقضة فاسد ولذا كانت الجهمية المجبرة والقدرية المعقولة قد استتر كواقي أنه لا يقوم بذاته
شي من ذلك ثم تنازعوا بعد ذلك في تعليل أفعاله وآخر أمره كان كل واحد من القولين يستلزم
ما بين فساد وتناقضه فثبتة التعليل تقول من فعل لغرض حكمه كان سفيها وهذا انما يعلم من
فعل لغرض حكمه تعود اليه وهم يزعمون أن الباري فعل لا حكمه تعود اليه فان كان منه فصل
لا حكمه لزم اثبات السفه وان لم يكن سفيها تناقضوا فان ما ينتمون من فعله لحكمة لا تعود اليه
لا يعقل فضلان أن يكون حكما وهذا نظيره قولهم سفيها وكلامه فانهم قالوا لا يتكلم
الاجمته وقدرته ومنتع أن يكون القرآن قد عيى الما فيه من الامور المنافية لقدرته وقالوا
لا يعقل متكلم الامن تكلم عيشته وقدرته ودون من يكون الكلام لا ما فاداه لا يحصل بقدرته
ومشبهه فقال لهم وكذلك لا يعقل متكلم الامن يقوم به الكلام أو ما متكلم لا يقوم به الكلام
أو حرم لا يقوم به الارادة أو عالم لا يقوم به العلم فهذا لا يعقل بل هو خلاف المعقول بل قولهم
في الكلام يتضم أن من قام به الكلام لا يكون متكلما والتكلم هو الذي أحدث في غيره
الكلام وهذا خلاف المعقول وكذلك قولهم في رضاه وغضبه ومحبته وارادته وغير ذلك انها
لا تقوم بذاته وانما هي أمور منفصلة عنه فعمله موصوفا بأمو لا تقوم به بل هي منفصلة وهذا
خلاف المعقول ثم هو تناقض وأنه يلزمهم أن يوصف بكل ما يحدث من المخلوقات حتى يوصف
بكل كلام خلقه فيكون ذلك كلامه فاذا نطق ما ينطقه من مخلوقاته كان ذلك كلامه لا كلام
من ينطق وهذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا أن كلامهم أنه يفعل لحكمة يستلزم أن
يكون وجود الحكمة أرجح عندهم من عدمها وانما تقوم به وغير ذلك من القوازم التي لا يعقل
من يفعل لحكمة الامن يتصف بها والا فلا قدر أن نسبة جميع الحوادث اليه سواء امتنع أن
يكون بعضها أرجح عندهم من بعض وامتنع أن يفعل بعضها لاجل بعض ثم الجهمية المجبرة
لما رأنا فساد قول هؤلاء القدرية وقد شار كوه في ذلك الاصل قالوا تمتع أن يفعل شيئا لاجل
شي أو لا ومنتع أن يكون بعض الاشياء أحب اليه من بعض ومنتع أن يحب شيئا من مخلوقاته
دون بعض أو يريدها شيئا دون شي بل كل ما أحدث فهو ارادة محبوب مرضى سواء كان
كفرا أو ايمانا أو حسنا أو شيا أو نيبا أو سطانا وكل ما لم يحدث فهو ليس محبوبا له
ولا مريض ولا مرادا كانه لم يشأ فعندهم يشاء الله كان واجب ورضيه وأراده وامان يشأ لم يكن
ولا يحب ولا يرضى ولا يريد وأولئك القدرية يقولون كل ما أمر به فهو يشأ ويريد كانه يجب
ورضاه وامان يأمره لا يشأ ولا يريد كانه لا يحب ولا يرضاه بل يكون في ملكه ما لا يشأ ويشأ
ما لا يكون ثم ان الجهمية المجبرة اذا نفي عنهم قوله تعالى والله لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده
الكفر قالوا معنا لا يحب ولا يريد ولا يشأ ومن لم يوجد معناه أو لا يحب ولا يشأ ولا يريد ينشأ
عني أنه لا يشأ أن يثيب صاحبه وأما ما وقع من الكفر والفسق والعصيان فعندهم أنه

(١) قوله في الهامش والسب والقدر الى آخره هكذا في الاصل وفيها كلمات غير منقولة ولا تتخلو من تحريف فارجع
الى اصل صحيح وحرره فان الاصل الذي بينا نسقم كتبه صحيحه

ذلك خوض قال جماعة من ان كلام الباري قد تم لم يزل وقال جماعة ان كلامه قديم غير انه لا يثبت الا بالخيار لكلامه ففكرت انا الى ابي على التفتي واخبرته بما جرى فقال من انكر انه لم يزل فقد اعتقد (٣٩) انه محدث وانتشرت هذه المسئلة في البلد

ونذهب منصور الطوسي في جماعة معه الى ابي بكر محمد بن ابيحق واخبروه بذلك حتى قال منصور الم اقل الشيخ ان هؤلاء بهتقدون مذهب الكلابية وهذا مذموم فجمع ابي بكر اصحابه وقال الم انكم غير صرمة عن الخوض في الكلام ولم يزد هم على هذا في ذلك اليوم وذكر انه بعد ذلك خرج على اصحابه وانه صنف في الرد عليهم وانهم ناقضوه ونسبوه الى القول بقول جهم في ان القرآن محدث وجهلهم هو كلابية قال الحارث كم سمعت ابا عبد الرحمن ابن ابي احد القرى يقول سمعت ابا

يحيى ورضاه كاشاؤه لكن لا يحب ان يثبت صاحبه كلابية ان يشبهه عندهم بل يشتم اقواما ويصذب آخرين لاسبب ولا بحكمة وليس في بعض المخلوقات قوى ولا طبائع كان بها الحادث ولا تم احكامها كلها كان الحادث ولا امر شئ لعنى ولا تنهى عنه لعنى ولا اصطفى احدا من الملائكة والنبين لعنى ولا اناح الالهيات وحرم ان يثبت لعنى اوجب كون هذا طبائعا وهذا خيالا ولا امر يقطع به الدارق لحفظ اموال الناس ولا امر يعقوبه قطاع الطرق المعتدين لدفع ظلم العباد بعضهم عن بعض ولا انزل المطر لشرب الحيوان وانبات النبات وهكذا يقولون في سائر ما خلقه لكن يقولون انه اذا وجد جمع شئ شفعته او مضرة فانه خلق هذا مع هذا لا لجله ولا به وكذلك وجد الامور مقارنا له لا به ولا لاجله والاقتران اجري به العادتم غير بحكمة ولا سبب ولهذا لم تكن الاعمال عندهم الا مجرد علامات محضة وامارات لاجل ما جرت به العادتم من الاقتران بالحكمة ولا سبب وفي كل من القولين من الناقض ما لا يكتاد بحصى ولكن هذا الامام القديري لما اخذ يذكر تناقض اقوال اهل السنة مطلقا تبين له ان القدرة كلها يجهزون عن اقامة الحجية على مقابلتهم من المجرة كما يجهز الرافضي عن اقامة الحجية على مقابلتهم من انوار ج والنواب فضلا عن ان يقيموا الحجية على اهل الاستقامة والاعتدال المتبعين للكتاب والسنة ولهذا ثبتنا على بعض ما في اقوالهم من الفساد الذي لا يكتاد بيسيط والاشعري وغيرهم من متكاملة الانبيات انتدوا اليان تناقضهم في اصلهم واوعوا في بيان تناقض الاقوال وحكاية الاشعري مع الجبائي في الاخوة الثلاثة مشهورة فانهم يوجبون على الله ان يفعل بكل عبدا ما هو الاصل في دينه واما في الدنيا فالعداؤون من المعنة يوجبونه ايضا والبصريون لا يوجبونه فقال له اخذ خلق الله ثلاثة اخوة فبأحدهم صغيرا وبلغ الاخران احدهما آمن والاخر كفر فادخل المؤمن الجنة ورفع درجته وادخل الصغير الجنة وجعل منزلته تحته قاله الصغير يارب ارفعني الى درجة اخي قال انك لست مثله انه آمن وعمل صالحا وانت صغير لم تعمل عمله قال يارب انت امتي فلو كنت اقبلتني كنت اعمل مثله فقال علت مصليتك لاني عملت انك لو بلغت لكفرت فلهذا اخترت مثلك فصاح الثالث من الهياك النار وقال يارب لم اخترتني قبل البلوغ كما اخترت اخي الصغير فان هذا كان مصلحة في حق ايضا فقال له انا لو اردت له هذا انقطع وذلك انهم يوجبون عليه العدل بين المتماثلين وان يفعل لكل منهما الاصلح وهنا قد فعل باحدهما ما هو الاصلح عنده ودنا الاخر وليس هذا موضع يسط ذلك واذا كان الامر كذلك بطل تشبيههم لله خلقه وقال لهم هؤلاء نحن وانتم قد اتفقتا على ان تفعل الله لا ينقاس بفعل خلقه واما اياكم فثبت فاعلا بيه شيئا فمضوا عن نفسه بدون شئ حادث في نفسه وهذا غير معقول في المشاهدة وانتم تثبتون من القرض ما ثبت فاعلا لم يزل غير فاعل حتى فعل من غير محدثي وهذا غير معقول في الشاهد وانتم تثبتون من القرض ما لا يعقل في الشاهد وتدعون بذلك انكم تتفون السفة المعقول في الشاهد الخالف للحكمة واذا كان كذلك فقلتم ان كل عاقل ينسب من يا عمر بالاريد وبنى عمار يده الى السفة تعالى الله عن ذلك قبل لكم ان كان هذا الفاعل من المخلوقين فلم قلتم ان المخلوق كذلك مع ما اتفقنا عليه من الفرق بينهما والمخلوق يحتاج الى جلب المنفعة ودفع المضرة والله تعالى منزعه عن

(مطلب حكاية الاشعري مع الجبائي)

بكر محمد بن ابيحق يقول القدي اقول له ان القرآن كلام الله ووجهه وتزييله غير مخلوق ومن قال ان القرآن او شأنته ومن وجهه وتزييله مخلوق او يقول ان الله لا يتكلم بعد ما كان تكلم به في الازل او يقول ان افعال الله مخلوقة او يقول ان القرآن محدث او يقول ان شيئا من صفات الله صفات الذات واسماء الله صفات الذات فهو عندي جهلي يستتاب فان تاب والا ضربت عنقه هذا مذهبي ومذهب من رايت من اهل الشرق والغرب من اهل العلم ومن حكى عنى خلاف هذا فهو كاذب باهت ومن تطرف في كسبي المصنعة ظهره وبان ان الكلابية كذبه فيما يحكون عنى عمار

خلاف اصلي ودياتي وذكر عن ابن خزيمة انه قال زعم بعض جهلة هؤلاء الذين ينفوا عن الله ان يكون له كلام فهم لا يفهمون كتاب الله فان الله قد اخبر في نص الكتاب في مواضع انه خلق آدم وانه امر الملائكة بالسجود ففكر وهذا الذي ذكر في غير موضع

وكرر ذكر كلامه مع موسى مرة بعد المرة وكرد كرمي من مريم في مواضع وجد نفسه في مواضع فقال الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب والحمد لله الذي خلق السموات (٤٠) والارض والحمد لله الذي مافي السموات وما في الارض وكرر زيادة

ذلك والحمد للمؤمنين والله منزه عن ذلك فهذا القضية ان اخذتوها كلية يدخل فيها الخالق منضاج الاجاع الحكيم عن العقلاء وان اخذتوها في الخلق تقسوا به اتفاق كان هذا قياسا فسد افلا يصح معكم هذا القياس لاعلى انه قياس شمول ولا على انه قياس تمثيل (وقد أجابهم الانسعى بجواب فقال) لانتم ان امر الانسان بما لا يرى يصحها لمظالم قد يكون حكمة اذا كان مقصوده امتحان المأمولين عنده عند الناس في عقابه مثل من يكون له عبد يعصيه فبعاقبه فلام على عقوبته فعتذر بان هذا يعصني فطلب منه تحقيق ذلك فأمره امر امتحان وهو هنا لا يريد أن يفعل المأمور به بل يريد أن يعصيه لظهر عنده في عقابه وأثبت به هذا ايضا كلام النفس الذي يشته وأن الطلب القائم بالنفس ليس هو الارادة ولا مستزما لها كما ثبت معنى الخبر انه ليس هو العلم بالخبر الكاذب فاعتمد على امر المؤمن وخبر الكاذب لكن جمهور اهل السنة لم يرضوا بهذا الجواب فان هذا في الحقيقة ليس هو امر او ما غاها وانها امر وكذا خبر الكاذب هو قال بشت انه ليس في قلبه خبر الكاذب ليس خبرا عما في نفسه بل هو انما ظهر ان خبر عما في نفسه وصار امر المؤمن كامر الهزل وتنازل ذلك ولهذا اذا عرف المأمور حقيقة امر المؤمن وان لم يراده الا ان يعصيه فانه يطعمه في هذه الحال والمؤمن فوعان نوع قصد ان يعصيه المأمور لعاقبه مثل هذا المثال ونوع مراده طاعة المأمور وانما مراده لا مره لان النفس الفعل المأمور به كامر بصاحبه وتعالى لتفصيل صلى الله تعالى عليه وسلم يذبح ابنه وكان المراد طاعة ابراهيم ونذبح ابنه في حجة الله تعالى وان تكون طاعة الله محبوبة مراده أحب اليه من الان فلما حصل هذا المراد فداء الله بالذبح العظيم كما قال تعالى وتله ليعبين وادناهم ان ابراهيم قدمه ذقت الرقونا كذبح نحرى المحسنين ان هذا هو الاسلامين وفيه ديناهم ذبح عظيم ونصروه هذه المعاني فافع جاد في هذا الباب الذي كثر فيه الاضطراب والله أعلم

(فصل قال الامام القنري) ومنها انه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا بقضائه وفدوره واجب فلو كان الكفر بقضاء الله وجب عليه الرضا لكن لا يجوز الرضا بالكفر (والجواب) عن هذا من وجوه (أحدها) جواب كثير من اهل الاتيان بان الانسليم بان الرضا واجب لكل المقضات ولادليل على وجوب ذلك وقد تنازع الناس في الرضا بالفقر والمرض والذل ونحوها هل هو مستحب او واجب على قولين في ذهب أحد وغيره وأكثر العلماء على أن الرضا بذلك مستحب وليس واجب لان الله تعالى على اهل الرضا بقوله تعالى رضى الله عنهم ورضوا عنه وانما اوجب الصبر فانه امر به في غير اية ولا يامر بالرضا بالفقر والمرض ولكن امر بالرضا بالشرع فلما لم يوجب الرضا على كافي قوله تعالى ولوا أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبا الله سخطنا الله من فضله ورسوله انما الى الله راغبون والقول الثاني انه واجب لان ذلك من تمام رضائه بالله وبالاسلام ديننا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبينا ولما روى من لم يؤمن بقضائه ولم يصبر على لوائى فلا تخذروا سوائى لكن هذا الاقووم به الحق لان هذا لا يعرف نبوته عن الله عز وجل وأما الرضا بالله وبالاسلام ديننا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبينا فهو واجب وهذا هو الرضا الذي دل عليه الكتاب والسنة وأما الرضا بكل ما يخافه الله تعالى

على ثلاثين مرة بعد المرة وكرد كرمي من مريم في مواضع وجد نفسه في مواضع فقال الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب والحمد لله الذي خلق السموات (٤٠) والارض والحمد لله الذي مافي السموات وما في الارض وكرر زيادة ذلك والحمد للمؤمنين والله منزه عن ذلك فهذا القضية ان اخذتوها كلية يدخل فيها الخالق منضاج الاجاع الحكيم عن العقلاء وان اخذتوها في الخلق تقسوا به اتفاق كان هذا قياسا فسد افلا يصح معكم هذا القياس لاعلى انه قياس شمول ولا على انه قياس تمثيل (وقد أجابهم الانسعى بجواب فقال) لانتم ان امر الانسان بما لا يرى يصحها لمظالم قد يكون حكمة اذا كان مقصوده امتحان المأمولين عنده عند الناس في عقابه مثل من يكون له عبد يعصيه فبعاقبه فلام على عقوبته فعتذر بان هذا يعصني فطلب منه تحقيق ذلك فأمره امر امتحان وهو هنا لا يريد أن يفعل المأمور به بل يريد أن يعصيه لظهر عنده في عقابه وأثبت به هذا ايضا كلام النفس الذي يشته وأن الطلب القائم بالنفس ليس هو الارادة ولا مستزما لها كما ثبت معنى الخبر انه ليس هو العلم بالخبر الكاذب فاعتمد على امر المؤمن وخبر الكاذب لكن جمهور اهل السنة لم يرضوا بهذا الجواب فان هذا في الحقيقة ليس هو امر او ما غاها وانها امر وكذا خبر الكاذب هو قال بشت انه ليس في قلبه خبر الكاذب ليس خبرا عما في نفسه بل هو انما ظهر ان خبر عما في نفسه وصار امر المؤمن كامر الهزل وتنازل ذلك ولهذا اذا عرف المأمور حقيقة امر المؤمن وان لم يراده الا ان يعصيه فانه يطعمه في هذه الحال والمؤمن فوعان نوع قصد ان يعصيه المأمور لعاقبه مثل هذا المثال ونوع مراده طاعة المأمور وانما مراده لا مره لان النفس الفعل المأمور به كامر بصاحبه وتعالى لتفصيل صلى الله تعالى عليه وسلم يذبح ابنه وكان المراد طاعة ابراهيم ونذبح ابنه في حجة الله تعالى وان تكون طاعة الله محبوبة مراده أحب اليه من الان فلما حصل هذا المراد فداء الله بالذبح العظيم كما قال تعالى وتله ليعبين وادناهم ان ابراهيم قدمه ذقت الرقونا كذبح نحرى المحسنين ان هذا هو الاسلامين وفيه ديناهم ذبح عظيم ونصروه هذه المعاني فافع جاد في هذا الباب الذي كثر فيه الاضطراب والله أعلم

(مطلب في الرضا)

فقر علقوق وكل شيء أضيف الى الله مائن عنه دونه مخلوق وذكر ان ابا العباس الغلاتسي وغيره وافقوا من خائف ابا بكر وأنه كتب الى جماعة من العلماء بتلك المسائل وانهم كانوا يرفعون من خائف ابا بكر الى السلطان وان أمير نيسابور أمر ان يعتل أمر ابي بكر فمهم من النبي والضرب والمحبس وأن عبد

الله من جناد قال طوق لهم ان كان ما يقال عنهم مكذوب عليهم وان عبد الله من جناد من عندك اليوم قال رأيت البارحة في المنام كأن جادين السرى راها هدا المرونى لى كفى برجله ثم قال كأنك في مثل من أمور هؤلاء الكلابية قال ثم نظر الى محمد بن

اصحى فقال هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا أعمالهم واحدة وليذكر اولو الالباب وهذه القصة مبسطة في موضع آخر واكثر
 اهل العلم والدين كانوا مع ابن خزيمة على الكلاسية (٤١) ذكر ابو اسعيل الانصارى المعروف بشيخ الاسلام في كتاب

ذم الكلام سمعت ابا نصر بن ابي
 سعيد الرزاز سمعت ابا رهم بن
 اسعيل الخليل يقول اني ذهبت
 بكتاب ابن خزيمة في الضبي والتقي
 الى امير المؤمنين فكتب بصلهم
 فقال ابن خزيمة لا قد علم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم النفاق من
 اقوام قبل بصلهم قال ابو اسعيل
 سمعت اسعيل بن عبد الرحمن
 الصاوي يقول استبنت الضبي
 والتقي على قبر ابن خزيمة وقال
 سمعت احمد بن ابي نصر يقول
 رأيتنا محمد بن الحسين السلي يعني
 ابا عبد الرحمن صاحب التصانيف
 المعروفة في طريقة الصوفية يلحن
 الكلاسية قال وسمعت محمد بن
 العباس بن محمد يقول كان ابو علي
 الدقاق يقول لعن الله الكلاسية
 ومن الموافقين لابن خزيمة ابو حامد
 التارقي وابو سعيد الزاهد وبجي
 ابن عمار وابو عثمان النيسابوري
 الملقب بشيخ الاسلام قال وسعت
 عبد الواحد بن ياسين يقول رأيت
 بابن قلعمان مدرسة ابي الطيب
 يعني الصعلوكي بأمر من بني
 شاسن حضرا ابا بكر بن فورل
 وسمعت الطيب بن محمد سمعت ابا
 عبد الرحمن النخعي يقول وجدت
 ابا حامد الاسفرايني واما الطيب
 الصعلوكي واما بكر الفصالح المروزي
 واما منصور الحاكم على الانكار
 على الكلام واهله وقال الحافظ
 ابو نصر السجزي في رسالته
 المعروفة الى اهل زبد في الواجب
 من القول في القرآن علوا ارشدنا

ويغفره فلم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا قاله احد من السلف بل قد اخبر الله تعالى أنه لا رضى
 بامورع أنها مخلوقة كقوله تعالى ولا رضى لعباده الكفر وقوله اذ يثبتون ما الارضى من القول
 وقد بسطنا الكلام على هذا في مصنف مفرد في الرضا للقضاء وكيف تحزن الناس فيه احزابا
 وزعموا أنهم يرضون بحاكم الله لأنهم من القضاء وحزب ينكرون قضاء الله وقد علموا ان لا يرضونهم
 الرضا به وكلا الطائفتين ينتحلان على أن الرضا بكل ما خلقه الله ما موره وليس الامر كذلك
 بل هو سبحانه يكره ويبغض ويغف ويتوب كثيرا من الخواص وقد أمرنا الله أن نكرها ونبغضها
 (الوجه الثاني أن يقال) الرضا يشترع بما رضى الله به والله قد أخبر أنه لا يجب الفساد
 ولا رضى لعباده الكفر وقد قال اذ يثبتون ما الارضى من القول وهذا أمر موجود من أقوال
 العباد وقد أخبر الله أنه لا رضى فاذالم يرضه كيف بأمر العبد أن الرضا بل الواجب أن العبد
 يسخط ما يسخطه الله ويبغض ما يبغضه الله ويرضى بما رضى الله عنه قال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا
 ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فاحبط أعمالهم وقد ضمن اتباع ما أسخطه الله كره ما رضى الله ولم
 يضمن كره ما أسخطه واتباع ما رضى الله فاذ قال كيف يكون الله أسخطا لما لا يكرهه وقضاء
 نعم على ما تقدم أما على طريقة الأكثرين فلان المقتضى شيء كونه وعندهم البغض مغاير
 للارادة وأما على طريقة الأقلين فانهم يقولون سخطه وبغضه هو الارادة العقوبة فاعله
 فقد أراد أن يكون سبب العقوبة فاعله وأما نحن فأمرورين بأن نكره ما نهي عنه لكن الجواب
 على هذا القول به ودال الجواب الاول فان نفس ما اراده الله وأجبه ورضى عنه هو لا قد أمر
 الله أن نكرهه ونبغضه ونسخطه فهو لا يقولون ليس كل مقدور مقتضى رضى (الوجه
 الثالث) أن يقال قد تقدم أن الله يفعل ما يفعل له الماله في ذلك من الحكمة والانسان قد
 يفعل ما يكرهه كشره الدواء الكريه لما فيه من الحكمة التي يجبا كالصحة والعافية فتدبر
 الدواء مكرهه ومن جهة محبوب من وجه فالحمد موافق به فكبره الذنوب ويغفها ويبغضها
 لان الله يبغضها ويغفها ويرضى بالحكمة التي خلقها الله لاجلها فهي من جهة فصل العبد لها
 مكرهه مسخوطة ومن جهة خلق الرب لها محبوبه مرضية لان الله خلقه للماله في ذلك من
 الحكمة والعبد فعلها وهي ضارقة موجبة العذاب فمن نكرها ونكرها ونهى عنها كما أمرها
 الله بذلك اذن هو سبحانه يسخطها ويبغضها ونعلم أن الله أحسنها للماله في ذلك من الحكمة
 فترضى بقضائه وقدرة تقي لحظنا أن الله قضاه وقد رهاضنا عن الله وسلمنا لحكمته وأما
 من جهة كون العبد يفعلها فلا بد أن نذكر ذلك ونهى عنه ونعتبه في ذلك بحسب امكاننا فان
 هذا هو الذي يحبه الله منا والله تعالى اذا ارسل الكافرين على المسلمين فعلنا أن نرضى بقضائه الله
 في ارسالهم وعلينا أن نتخذ في دفعهم وقتالهم وأحد الامر من لانا في الآخر وهو سبحانه خلق
 الفأرة والحية والكلب والعقور وأمرنا بقتل ذلك فمن رضى عن الله اذ خلق ذلك ونعلم أن
 له في ذلك حكمة ونفعلها كما أمرنا فان الله يحب ذلك ويرضى عنه وقد أجاب بعضهم بحجوب آخر وهو
 أن الرضى بالقضاء لا بالمقتضى وقد أجاب بعضهم بحجوب آخر أن الرضى بها من جهة كونها حقا
 ونسخطها من جهة كونها كسبا وهذا يرجع الى الجواب الثالث لكن اثبت الكسب
 انما يجعل العبد فاعلا فيه كلام قد ذكر في غير هذا الموضع فاذن جعلوا العبد كسبا غير

(٦ - منهاج ثاني) الله واما كم تعلم يكن خلا بين الخلق على اختلاف محلهم من اول الزمان الى الوقت الذي ظهر فيه
 ابن كلاب والقلانسى والاشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم بل أحسن حالهم في الباطن من أن الكلام

لا يكون الاحراق وصوتا ذا ألف واساق وان اختلفت هذه الحركات وعبر عن هذا المعنى الاوائل الذين تكلموا في العقليات وقالوا الكلام
حرف منسقة واصوات مقطعة وقالت بعض علماء (٤٣) العربية الكلام اسم وفعل وحرف به المعنى فالاسم مثل زيد

ومعرو والفعل مثل جاء وذهب
والحرف الذي يحيى المعنى مثل هل
وبل وقدموا مثل كل ذلك فلا جاع
منعقد بين العلاء على كون الكلام
حرفا وصوتا فلما تبع من كلام
وأضرابه وما ولوا الرد على المعتزلة
من طريق العقل وهم لا يخبرون
أصول السنة ولما كان عليه
السلف ولا ينجحون بالخبر
الوارد في ذلك زعمهم أنها أخبار
أحاد وهي لا توجب علما وزعمهم
المعتزلة بالاتفاق على أن الاتفاق
حاصل على أن الكلام حرف
وصوت ويدخله التعاقب والتألف
وذلك لا يوجب في الشاهد الإجماع
وسكون ولا يلهي من أن يكون ذا
أجزاء أو بعض وما كان بهذه
المتابة لا يجوز أن يكون من صفات
الله تعالى لأن ذات الحق لا توصف
بالاجتماع والافتراق والكل
والبعض والحركة والسكون وحكم
الصفة الذاتية حكم الذات قالوا
فعل بهذا الجملة أن الكلام المضاف
إلى الله تعالى خلق له أحده
وأضافه إلى نفسه كما يقول خلق الله
وعبد الله وفعل الله قال فضايق بابن
كلام وأضرابه النفس عنده هذا
اللزام لقلة معرفتهم بالسقوت وركم
قبولها وتسليمهم العنان إلى مجرد
العقل فالتزموا ما قالته المعتزلة
وركبوا مكاره البيان وخرقوا
الإجماع المنعقد بين الكافة المسلم
والكافر وقالوا للمعتزلة الذي ذكرتموه
ليس بحقيقة الكلام وانما هي ذلك

فاعلم من أتباع الجهم من حقوان وحسين الخبار كافي الحسن وغيره كلامهم متناقض ولهذا لم
يكنهم أن يذكروا في بيان هذا الكسب والفرق بينه وبين الفعل كلاما معقولا بل تارة يقولون
هو المقدور بالمقدرة الحادثة وتارة يقولون ما قام عمل القدرة الحادثة وأذا قيل لهم ما القدرة
الحادثة قالوا ما قامت بعمل الكسب ونحو ذلك من العبارات التي تستلزم الدور ثم يقولون معلوم
بالاضطرار الفرق بين حركة المختار وحركة المرتضى وهذا كلام صحيح لكنه بحجة عليهم لانهم قالوا
هذا الفرق يتبع أن يعود إلى كون أحدهما مرادا دون الآخر إذ يمكن الإنسان أن يرد بفعل
غيره فرفع الفرق إلى أن يعود على أحدهما فنرى تحصل بها الفعل دون الآخر والفعل هو
الكسب ولا يفعل شيئا في المحل أحدهما فعل والآخر كسب
(فصل قال) ومنها أنه يلزمه أن يستعذ بالله ليس من الله ولا يحسن قوله تعالى فاستعذ بالله
من الشيطان الرجيم لانهم زعموا إبليس والكافر من المعاصي وأما هؤلاء الله تعالى فيكون
الله تعالى على المكشفين شرما ليس عليهم تعالى الله عن ذلك (فقال) هذا كلام متناقض
وذلك من وجوه (أحدها) إما أن يكون لا يبليس فعل وإما أن لا يكون لا يبليس فعل فإن لم يكن
له فعل امتنع أن يستعذ بالله حيث لا يستعذ بأحد ولا يفعل شيئا وإن كان له فعل بطل تزجيحه
عن المعاصي فعلم أن هذا الاعتراض ساقط على قول معتزلة القدرة ونفاؤه وهو إراد من غفل عن
حقيقة المولىين وذلك بتقدير أن لا يكون لا يبليس فعل فلا يكون له شر حتى يقال غير مشروطة
فضلا عن أن يقال إن الله تعالى شره فدعوى هؤلاء أن يكون الله شر عليهم ليس دعوى
باطلة إذ غاية ما يقوله القائل هو الجبر المضاف كالحكي عن الجهم وشيعته وغاية ذلك أن لا يكون
لا يبليس ولا قدرة ولا فعل بل تكون حركته كحركة الهوى وعلى هذا التقدير أن
بعض مخلوقاته شره (الثاني) أن يقال انما تحسن الاستعانة بإبليس لو كان يمكنه أن يستعذ
من الله سواء كان الله خالق الأفعال العباد أو لم يكن وهو لا القدرة كالمصنف وأما أنه مع قولهم
إن إبليس يفعل ما لا يقدره الله ويفعل بدون مشيئة الله ويكون في ملك الله ما لا يشاؤون الله
لا يقدر على أن يحررك إبليس ولا غير من الأحياء ولا ينقلهم من عمل إلى عمل لامن خير إلى شر ولا
من شر إلى خير فهم مسلمون مع هذا القول والفعل والتسلط الذي أثبتوه لإبليس من دون الله
أن إبليس لا يقدر أن يجري الله ولا يستعذ منه فاستمع على هذا أن يستعذ به ولو قدر والعباد
بأنه أئرومن كون غير إبليس شرما منه على الخلق لكنه مع هذا عاجز عن دفع قضاء الله وقدره
فكان المستعذ به ليسا الخلق فينحذروا لا كما قال تعالى لا تدع مع الله الها آخر فتعذر مدعوما
منحذروا وقال تعالى قل من يدينمك كل شيء وهو يحير ولا يجار عليه أن كثر تعلمون سيقولون
تفعل فأتى تسحرون وقال تعالى مثل الذين اتخذوا من دون الله آلهة كمثل العنكبوت اتخذت
بيتاوان أو من البيوت ليت العنكبوت لو كانوا يعلمون (الوجه الثالث) أنه قد ثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقول في صمودة اللهم إني أعوذ برضاك من مفضل
وبعاقاك من عقوبتك وبن منك لأحصى شاء عليك أنت كما أثبت على نفسك وروى أنه
كان يقول هذا في الزور أيضا فإذا كان صلى الله تعالى عليه وسلم قد استعذ ببعض صفاته وأفعاله
من بعض حتى استعذ به منه فأى امتناع أن يستعذ به من بعض مخلوقاته (الوجه الرابع)

كلاما على المحار لكونه حكماية أو عبارة عن موصفة الكلام بمعنى قائم بذات المتكلم فهم من اقتصر على هذا القدر
ومنهم من احتز زعماء دخلوه على هذا الحد فزاد فيه تنافي السكون والخرس والأكلت المانع فيمن الكلام ثم خرجوا من هذا إلى

أن اثبات الحرف والصوت في كلام الله تحميم واثبات اللغة فيه تشيع وتطغوا بشي من القول الاخل

ان البيان من القوادغما جعل اللسان على القواددليا (٤٣) فغيره وقالوا ان الكلام من القواد وزعوا

أن لهم حجة على مقاتلهم في قول الله تعالى ويقولون في أنفسهم لم لا يعذبنا الله عما نقول وفي قول الله عز وجل ما نشرها يوسف في نفسه ولم يبدعها لهم وأحدوا يقول العرب أرى في نفسك كلاما وفي وجهك كلاما فالجأهم الضيق مما دخل عليهم في مقاتلتهم إلى أن قالوا الآخرس متكلم وكذلك الآخرس والتأم ولهم في حال الآخرس والسكر والذم كلامهم متكلمون به ثم انفسوا بأن الآخرس والسكر والآخرس المنعتمين النطق ليست بضداد الكلام وهذه مقالة تبين فضيحة قائلها في ظاهرها من غير رد عليه ومن علم منه خرق اجاع الكفاة ومخالفة كل عقلي وسعي قبله لم ينشأ لم ينجب ويجمع وقال اؤنصر العبري في كلمة المسي بالآية في مثله القرآن لما قيل ان القرآن على والعمل لا يكون مصفة لله والليل على أنه عمل أنك تقول قرأ فلان بقرأ وما حسن فيه ذكر المستقبل فهو عند العرب على فقال هذا لا ينم لأنك تقول قال الله عز وجل ويقول الله عز وجل والله تعالى قال وقتنا آدم سكن أنت وزوجنا الجنة وقال تعالى يوم تقول لمن هم هل اتلات وتقول هل من عز يد فقد حسن في القول ذكر المستقبل فان ارتكبوا اعظمى وقالوا كلام الله شئ واحد على أملانا بعز وليس بلفة والله سبحانه من الازل الى

أن يقال أهل السنة لا يشكرون أن يكون دعاء العبد له واستعاذته به سبائيل المطلوب ودفع المهرور كالاعمال الصالحة التي أمر بها فهم إذا استعاذوا بالله من الشيطان كان نفس استعاذتهم لأن يعذبهم من الشيطان وقدر جدي الخلوقة من الطلقة العادر من بن بأمر ضرر غير ظلم وعدوانا فإذا استجار به مستجير وذلك دفع عن ذلك الظالم الذي أمر هو بظلمه والله المثل الأعلى وهو المنة عن الظلم وهو أرحم الراحمين وهو أرحم بعباده من الوالد ولو كان فكيف يمنع أن يستعاذ به من شر أسباب الشر التي قضاهما بحكمته (الوجه الخامس) أن يقال هذا الاعتراض باطل على طريقة الطائفتين أمان لا يقول بالحكمة والعلية قاه يقول ان الله خلق ابليس الضار لبياده وجعل استعاذته العائذ به منه طريقا إلى دفع ضرره كجعله لطفاء النار طريقا إلى دفع حريقها وكجعله التريق طريقا إلى دفع ضرر السم وهو سبحانه خلق النافع والضرر وأمر العباد أن يستأوا ما ينفعهم ويدفعوا ما يضرهم ثم إن أعانهم على فعل ما أمرهم به كان بحسن البهم والأفله أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا مآل ما فقهولا أمره ولم تصرف في ذلك غيره ولم يبعص أمر مطاعا وما على الطريقة الثانية المثبتة للحكمة فانهم يقولون خلق الله ابليس لخلق الحيات والعقارب والنار وغير ذلك لما في خلقه ذلك من الحكمة وقدمنا أن ندفع الضرر عن ابليس ما نقدر عليه ومن أعظم الأسباب استعاذتنا به فهو الحكيم في خلق ابليس وغيره وهو الحكيم في أمرنا بالاستعاذته به وهو الحكيم ان جعلنا استعاذته به وهو الحكيم في اعادتنا منه وهو الرحيم بما في ذلك كله الحسن البناء المنفصل علينا اذ هو أرحم من الوالد بولدها وهو الخالق لتلك الرحمة فخلق الرحمة أولى بالرحمة من الرجاء (الوجه السادس) قوله لأنهم زعموا ابليس والكفار من المعاصي وأضافوا إلى الله إلى آخره بعبادتهم فأنهم متفقون على أن المعاصي هو المنصف بالمعصية المذموم عليها العاقب عليها الأفعال تنصف بهما قامت به لامن خلقها وإذا كان ما لا يتعلق بالأداة كالطعم والالوان يوصف بها أعمالها لاخالقة في عملها فكيف تكون الأفعال الاختيارية والله تعالى إذا خلق الفواسق كالحية والعقرب والكلب العقور وجعل هذه الفواسق فواسق هل يكون هو سبحانه وتعالى موصوفا بذلك وإذا خلق الخبيث كالعدو والدم والنمر وجعل الخبيث خبيثا هل يكون متصف بذلك وأين إضافة الصفة إلى الموصوف بها التي قامت به من إضافة الخلق إلى خالقه فمن لم يفهم هذين الفرقين فقد سلب خاصية الإنسان (الوجه السابع) أن الله تعالى قد أمرنا أن نستعين عذاب جهنم وعذاب القبر وغير ذلك من مخلوقاته باتفاق المسلمين فلم يمنع ذلك أن نستعين بما خلقه من البشر كما قال تعالى قل أعوذ بخلق الله ولا فرق بين ذلك بين ابليس وغيره (فصل قال) ومنها أن لا يبي وتوق وعذاته وعبيد لانهم اذا جوزوا الاستناد الكذب في العالم المبحر أن يكذب في اخباراته كلفه انتقن فائدة البعثة للإنباء وجاز منه ارسال الكذاب فلا يبي لنا طريق إلى غير الصادق من الانبياء والكذاب (والجواب عن هذا) من وجوه (الاول) أنه قد تقدم غير مرة بفرق بين ما خلقه صفة لغيره وبين ما اتصف هو به في نفسه وفرق بين إضافة الخلق إلى خالقه وإضافة الصفة إلى الموصوف بها وهذا افرق معلوم باتفاق العقلاء قاه اذ خلق لغيره حركة لم يكن هو المتحرك واذا خلق الرعد صوته لم يكن هو المنصف بذلك الصوت وذا

الابنتكم بكلام واحد لا أوله ولا آخر فقال ويقول انما يرجع الى العبارة لا الى المعبر عنه قيل لهم قد بينا امر اكره أن تقول لكم في هذا الباب فاسدوا به مخالف للمعتدين والشرعين جميعا وان نص الكتاب والتاب من الأثر قد نطقا بساده قال الله تعالى انما قولنا لشي إذا

أردناه أن نقوله كن فيكون فبين سبحانه أنه يقول كن إذا أراد كونه فعمل بذلك أنه لم يقل للشيء بعد كوني وقال أيضا في موضع آخر أنبي صلى الله عليه وسلم قال نبأ عباد الله به (٤٤) ثم قرأ الصفا والمرقمين شعائر الله والله تعالى قال ان

مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون وقال انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون فمن جل جلاله أنه قال لا دم بعد أن خلقه من تراب كن وأنه اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ولم يقتض ذلك حدوثا ولا خلقا بعد في حدوث نوع الكلام لمقام من الدليل على انتفاء الخلق عن كلام الله تعالى وقال أبو نصر الحصري أيضا فاما الله تعالى فانه . تكلم فيما لم يزل ولا يزال متكلما عاشا من الكلام يسمع من يشاء من خلقه ماشا من كلامه اذا شاء ذلك ويكلم من شاء بكلامه بما يعرفه لا بحججه وهو سبحانه حي علم متكلم لا يشه شيئا ولا يشبهه شيء لا يوصف إلا بما وصف به نفسه وما وصفه برسوله ليس بحجم ولا في معنى جسم ولا يوصف بأداة ولا جارية وآله وكلامه أحسن الكلام وفيه سور وأى وكمات وكل ذلك حروف وهو مسموع معنى الحقيقة سمعا يعقله الخلق ولا كيفية لتكلمه وتكليمه وجاز وجود أعداد من المتكلمين يكلمهم سبحانه في حال واحد معيار يسمع كل واحد منهم من غير أن يشغل تكلم هذا عن تكلم هذا ومع كثير من أهل العلم إطلاق السكوت عليه ومن أهل الان من جوز إطلاق السكوت عليه لو روده في الحديث وقال معناه تركه التوبيخ والتفريروا الخامسة

خلق الألوان في النباتات والحيوانات والمعادن لم يكن هو المتصف بتلك الألوان واذا خلق في غيره علما وقد توحى له تكن تلك المخلوقات في غيره صفاته واذا خلق في غيره هي وصفها وبكلام يكن هو الموصوف بالهي والكلم والصمم واذا خلق في غيره سمعا أو قسوا فإلم يكن هو المتصف بذلك الخشب والفسوق واذا خلق في غيره كذا أو كذا لم يكن هو المتصف بذلك الكذب وبذلك الكفر كما أنه اذا خلق فيه طوا فإر سعا ويرى جارا وصيا ما وركوا وجسودا لم يكن هو الطائف الساعي الراكع الساجد الراي بتلك الحجارة وقوة تعالى وما ريت ان ريت ولكن الله يرى معناه ما أصبت ان حذف ولكن الله هو الذي أصاب فالمضائق اليه الخلف باليد والمضائق الى الله تعالى الا يصل الى العدو واصابتهم به وليس المراد بذلك ما يظن بعض الناس أنه لما خلق الراي والري كان هو الراي في الحقيقة فان ذلك لو كان محصا لكونه خالقا لم يزل في سائر الأفعال فكان يقول وما مشيت ولكن الله مشى وما لمطمت ولكن الله لمطم وما طعنت ولكن الله طعن وما ضربت بالسيف ولكن الله ضرب وما ركبت الفرس ولكن الله ركب وما سجت وما صليت وما جمعت ولكن الله صام وصلى وحج ومن المعلوم بطلان هذا كله من غلو المتن القدر ولهمذا يرى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان ابرمونه بالحجارة فلما حصر فقال لهم لماذا ترموني وتخطونني فقالوا ما رميناك ولكن الله رماك فقال لو ان الله رماني لاصابني ولكن انتم ترموني وتخطونني وهذا بما احتج به القدرة النفاة على أن الصفة لم يكنوا يقولون ان الله خالق أفعال العباد كما احتج المنيته بقوة تعالى ولكن الله رمى وكلاهما خاطا فان الله اذا خلق في عبده ففصل لم يجب أن يكون ذلك المخلوق صوابا من العبد كما أنه اذا خلق في الجسم طمها أو ربحا لم يجب أن يكون ذلك طميا واذا خلق العبد عسجين ولسانا لم يجب أن يكون بصيرا ناطقا فاستناد الكذب الذي في الناس كاستناد جيع ما يكون في المخلوقات من الصفات القبيحة والاحوال المذمومة وذلك لا يقتضي أنه في نفسه مذموم ولا أنه موصوف بتلك الصفات ولكن لفظ الاستناد لفظ مجمل أراد أنه اذا استند اليه العجز المخلوق في الناس لكونه خالقه يكون هو عاجزا فهذا ما يبين فساد هذه الحجة والله أعلم (الوجه الثاني) أنهم يجوزون أنه يخلق القدرة على الكذب مع علمه أن صاحبا يكذب ويخلق القدرة على الظلم والفاوش مع علمه أن صاحبا يظلم ويرفخس ومعلوم أن الواحد يجري عكسهما من القاطع واعانته عليها يجري فقله لها في أعان غير على الكذب يعطى أمور يستعين بها على الكذب كان غيرة الكذب في القبح فلا يجوز لنا أن نعين على أن لا وعدوان كانهى الله عن ذلك فان كان ما قبح منه قبح متغاير ما أن يجوز واعليه اذا أعان على الكذب أن يكذب ويلزمهم المخذور فان قالوا انما أعطاه القدرة لطبع لا يصح قبل اذا كان عالما بأنه بعضى كل غيرة من يعطى الرجل سيفا لقاتله بالكفر مع علمه بأنه يقتل به نبيا وهذا لا يجوز في حقنا فان من فعل فعلا لغيره لا يحصل به كان مضيا فإنا والله تعالى منز عن ذلك فعلم أن حكمه في أفعاله بخلاف لأفعال عباده وان علوا ذلك بغيره يمكن استقانتها قبل لهم وكذلك ما يخلفه في غيره حكمه كما لا اعان عليه بالقدرة حكمه (الوجه الثالث) أن يقال ليس كل ما كان قادرا عليه وهو يمكن تشل في وقوعه بل نحن نعلم بالضرورة أنه لا يفعل أشياع أن قادر عليها هي ممكنة فعلم أنه لا يقبل البصار ادها ولا الجبال واقية ولا يصح

اليوم وسيأتي يوم يقر فيه ويحاسب ويخفف ذلك التره معنى السكوت قال والاصل الذي يجب أن اتفاق جميع التسميات لا يجب اتفاق التسمين بها فمن اذا قلنا ان الله موجود دون واحد حي علم سميع بصير متكلم وقلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم

كان موجودا حيا عالما بجميع ما صيرتمكم اهل من ذلك تشيها ولا خالفنا به أحد من السلف والائمة بل الله موجود لم يزل واحدا حتى قدم
عالم جميع بصيرتمكم في اهل يزل ولا يجوز أن يوصف باضداد هذه (٤٥) الصفات والموجود منا انما وجد عن عدم وحى بمعنى

نصير مبتاز وال ذلك المعنى
وعلم بعد أن يعلم وقد ندى عالم
وسع وأبصر وتكلم بحوار ح قد
تلقها الا فأن لم يكن فيما اطلق
الخلق تشيها بما اطلق الخالق
سبحانه وتعالى وان اتفقت
سميات هذه الصفات وقال ابو
نصر طائفي بعض الاشعرية يوما
في هذا الفصل وقال التجزؤ على
القديم غير جائز فقلته أنقر بان
الله أسمم موسى كلامه على
الحقيقة بلا ترجح فقال نعم وهم
باطلون ذلك ويجزؤون على من
لا يخفى مذهبهم وحقيقة سماع
كلام الله من ذاته على أصل
الاشعرية بحال لان سماع الخلق
على ما حياوا عليه من النية
وأحوار عليه من العادة لا يكون
النية الاما هو صوت أو في معنى
الصوت واذا لم يكن كذلك كان
الواصل الى معرفته من العلم
والفهم وهما يقومان في وقت
مقام السماع لحصول العلم بهما كما
يحصل بالسمع ورماسى ذلك
سماعا على التجوز لقره من معناه
فاما حقيقة السماع المتخالف
الصوت فلا يتأتى للخلق في العرف
الجاري قال فقلت لخامسي
الاشعرية قد علمنا جعنا حقيقة
السمع لكلام الله سمع على أصلكم
بحال وليس ههنا من تقيده ونقضى
تشبهه وانما هذا لأن الله يفهم
من شاء كلامه بلفظة منه حتى
يصير عالما متقنا بان الذي يفهمه

جميع العالمين تعال ولا يجعل الشمس والقمر عروى ويحان وأمثال هذه الامور التي
لا تخصي وعلما أن الله تعالى منزوع عن الكذب وأنه عتس على أعظم من علمنا بهذا (الوجه
الرابع انما نقول) نحن نعلم أن الله وصف بصفات الكمال وأن كل كمال مستلوج وجود فهو أحق
به وكل نقص ينزعه عن وجود فهو أحق بالتره عنه ونحن نعلم أن الحياة والعلم والقدرة
صفات كمال فالرب تعالى أحق أن يتصف بهما من العباد وكذلك الصدق هو صفة كمال فهو
أحق بالانصاف به من كل من اقصف به كما قال تعالى الله لا اله الا هو ليعلم عنكم في يوم القيامة
لا ريب فيه ومن اصدق من الله حديثا وكان الذي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في خطبته
ان اصدق الكلام كلام الله (الوجه الخامس أن يقال) قد اتفق السلف وأتباعهم على أن
كلام الله غير مخلوق بل قائم به ثم تنازعوا هل يتكلم بعينه وقدرته على قولين معروفين فالاول
قول السلف والجمهور والثاني قول ابن كلاب ومن تبعه ثم تنازع أتباع ابن كلاب هل السلف القديم
الذي لا يتعلق بعينه وقدرته معنى قائم بذاته أو حروف وأصوات أزيلت على قولين كما بسط في
موضعنا واذا كان كذلك فن قال انه لا يتعلق بعينه امتنع أن يقوم به غيرا انصف به والصدق
عندهم هو العلم أو معنى يستلزمه معلوم أن علمه من لوازم ذاته فيمتنع انصافه بنقيضه فان لازم
الذات القديمة الواجبة بنفسها تمتنع علمه كما تمتنع عدمها فان عدم اللازم يقتضى عدم المزوم
وأضافا للصدق والكذب حيث تمثل البصر والهي والسمع والصمم والكلام والغرس
فوجب أن يتصف بالصدق دون الكذب وأما من قال الكلام يتعلق بعينه وقدرته فهو لا
عائتهم يقولون انه شكل لحكمة وبفضل لحكمة وأنه سبحانه منزوع عن فعل الفعيل وأدله هؤلاء
على نزجهم عن القضاة أعظم من أدلة المعتزلة وأقوى فان كل دليل يدل على نزجهم عن فعل
فعيل منفصل عنه فانه يدل على نزجهم عن فعل فعيل يقوم بطريق الاولى والاخرى فان كون
ما يقوم به من القضاة نقضا هو أظهر من كون فعل المستحقات المنفصلة نقضا فاذا امتنع
هذا فالذات الاولى بالامتناع (الوجه السادس أن يقال) الأدلة العقلية دللت على امتناع
انصافه سبحانه بالانصاف والقضاة وانما يتصف بما يقوم به منها والكلام قائم بالتكلم فيمتنع أن
يتكلم بكذب لان كلامه قائم به فيمتنع أن يقوم به الفعيل الذي اختاره وهذا طريق يختص به
أهل الاثبات لنزجهم عن الكذب والمعتزلة لا يمكنهم ذلك لان كلامه منفصل عنه عندهم
فاذا قال لهم هؤلاء البينة الجليل انما يدل على نزجهم عن الانصاف في نفسه بالقضاة وعن فعله
لها والفعل ما قام بالفعل وأما المنفصل فهو مفعول له لا فعل له وانتم تكرروا دليلا على
امتناع وقوع ذلك في مفعولاته وهو محال الزاع كان حجة هؤلاء حجة ظاهرة على القدرة (الوجه
السابع) ان كلامه القائم بذاته غير مخلوق عند أهل السنة فان الكلام صفة كمال فلا بد أن
يتصف بها سواء قال انه لا يتعلق بعينه وقدرته وهو معنى قائم بنفس أو حروف
وأصوات قديمة أو قال انه يتعلق بعينه وقدرته أو أنه متكلم بعد أن لم يكن متكلما أو أنه لم
يزل متكلما اذا شاء فعلى الاقوال كلها هو قائم بذاته والكذب صفة نقص كالصمم والكم والله
منزوع عن النقصان به مع أنه مخلق خلقه متصفين بالانصاف فيخلق الهي والصمم والكم
ولا يقوم بذلك فلذلك يخلق الكذب في الكاذب ولا يقوم به الكاذب (الوجه الثامن أن يقال)

كلام الله والذى أريد أن يزل وأرد على الفهم وروده على السماع فذبح القموة ودع المصانعة ما تقول في موسى عليه السلام حيث كلمه الله
أفهم كلام الله مسطحا أم مقيدا فقلنا قال ما ربه هذا فقلنا دع ارادني وأجب بما عندك فاني وقال ما ربه هذا فقلت أريد أن نل

ان قلت انه عليه السلام فهم كلام الله مطلقا تقتضى أن لا يكون لله كلام من الازل الى الابد الا وقد فهم موسى وهذا يؤيد الى الكفر فان الله تعالى يقول ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء (٤٦) ولو جاز ذلك لصار من فهم كلام الله عالما بالقيوم وبما في نفس

الله تعالى وقد نرى الله تعالى ذلك كما أخبر به عن عيسى عليه السلام انه يقول تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك انك انت علام الغيوب واذا لم يجز الحلاوة والجلت الى أن تقول أفهمه الله ما شاء الله من كلامه دخلت في التعيض الذي هرب منه وكسرت من قال به ويكون مخالفاً لمعنى ما شاء الله من قال بما اقتضاه النص الوارد من قبل الله عز وجل ومن قبل رسول الله وأنت أثبت أن تفعل ذلك واذا عبت أن الواجب المصداق حكم العقل في هذا الباب وقد ردك العقل الى موافقة النص خلت فقال هذا يحتاج الى تأمل وقطع الكلام • وقال أبو نصر لم يرل الله متكلم لان الكلام من صفات المدح للشي الفاعل وضد من التناقض والله منزعه عنها وذكر كلاما كثيرا الى أن قال وقد ثبت بما ذكرناه كون القرآن مفسرنا مفصلا أجزاء وأبواب وأى وكللت وحروف وان ما كان بخلاف ذلك لم يكن القرآن المنزل الذي آمن به المسلمون وبجده الكذابين وأن المقر وسور وأى وكللت وحروف وكذلك المحفوظ والمكتوب والمتلو وأنه عري من نازل بله ان العرب ولسان قرش والمراد بالسان في هذا الباب الحق لا الشان الذي هو لهم دم وعرف تعالى الله عن ذلك وجل عن أن يوصف الالها وصف به نفسه وتنزه عن الاشياء قال ونحن نذكر عقب هذا الفصل فصلا في ذكر حروف القرآن وفصلا بعد ذلك في الصوت الله وما ورد فيه من القرآن والحديث وكل نخلب صحيح يعرف بالحس والمشاهدة قبل الاستدلال أن القرآن العربي حروف ولا فرق بين منكر

هذا السؤال وادركهم فاتهم يقولون ان الله مخلوق في غيره كلاما ما يكون هو كلامه مع كونه قائما بغيره وهو محدث مخلوق والكلام الذي يتكلم به العباد هو عندهم ليس بخلق ولا هو كلامه فاذا كان هذا صدقا وهذا صفا فلا بد ان يعرفوا أن هذا كلامه وليس هذا كلامه • وأما قوله وما زنه ارسال الكذاب فجوابه من وجوه (أحدها) انه لا بد أن الله يرسل الكذاب كارسال الشياطين في قوله ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ويعتهم كافي قوله تعالى بعثنا عليكم عادنا أولي بأس شديد ولكن هذا لا يكون الا مقرونا بما سبق كذبهم كافي مسيلة الكذاب والاسود العنسي وليس في مجرد ارسال الكذاب ما يمنع التميز بينه وبين الصادق كآله يرسل الظالم وليس في ارساله ما يمنع التميز بينه وبين العادل ويرسل العاجز والاعمى والاصم وليس في ارساله ما يمنع التميز بينهم وبين غيرهم ولفظ ارسال يتناول ارسال الريح وارسال الشياطين وغير ذلك (الثاني أن يقال) هم يجوزون أن يخلق من يعلم أنه كاذب واعطاه القدرة على الكذب لم يخلق مسيلة الكذاب والعنسي فان كان خلقه لهذا لما زعم أنه مميّز بينه وبين الصادق كذلك خلق الكاذب (الثالث) أنه اذا خلق من يدعى النبوة وهو كاذب فان قالوا يجوز اظهر اعلام الصدق عليه كان هذا ممنوعا وهو باطل بالاتفاق وان قالوا لم يجوز ذلك لم يكن مجرد دعوى النبوة بلا علم على الصدق ضارا فان النقص لو ادعى أنه طبيب أو صانع بلا دليل يدل على صدقه لم يفتت اليه فكيف يدعى النبوة واذا قبل اذ يجوز علمه أن يخلق الكذب في الكذاب فجوزوا عليه أن يظهر على يديه اعلام الصدق قبل هذا تمتع لأن ألة الصدق تستزم الصدق لان الدليل مستلزم للدليل فاعلم اظهر اعلام الصدق على يد الكذاب تمتع فانه فلا يمكن بحال وان قالوا يجوز أن يظهر على يديه خارق قلنا نعم فمن يجوز أن يظهر الخارق على يديه من يدعى الالهية كالمحال فان ذلك لا يدل على صدقه مع ظهور كذبه في دعوى الالهية والمتنع ظهور دليل الصدق على الكذاب فان قالوا فجوزوا ظهور الخوارق على يديه مدعى النبوة مع كذبه قلنا نعم ويجوز ذلك على وجه لا يدل على صدقه مثل ما تظهر السحرة والكهان من الخوارق المقرونة بما يمنع صدقهم والكلام على هذا مبسوط في مواضعه والله أعلم (الوجه الرابع) ان دليل النبوة واعلامها وما يعرف صدق النبي ليست محصورة في الخوارق بل طرق معرفة الصدق متنوعة كما أن طرق معرفة الكذب متنوعة كما قد بسط في موضعه والله أعلم

(فصل قال) ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن المعاصي فان الزنا اذا كان واقعا براءة الله تعالى والسرقة اذا صدرت عن الله وارادته هي المؤثرة ليجزى السلطان المؤاخذه عليها لانه يصد السارق عن مراد الله ويضعه على ما يكرهه الله ولو صدقوا احسن اغني عن مراده وجعله على ما يكرهه استحق منه اللوم ويلزم أن يكون الله مراد التقضي لان المصيبة مراد الله والزجر عنها مراده أيضا (فقال) فيما قدمنا ما بين الجواب عن هذا الكذب فوضع جواب هذا ان شاء الله تعالى من وجوه (أحدها) ان الذي قدروه وقضاهم ذلك هو ما وقع دون ما لم يكن بعد وواقع لا بعد احد ان رده وانما رد ذلك الحدود والزواجر ما يقع بعد فشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن بقوله لانه يصد السارق عن مراد الله كذب لانه لا تخافه عمال يقع بعد وما لم يقع لم يرد

نفسه وتنزه عن الاشياء قال ونحن نذكر عقب هذا الفصل فصلا في ذكر حروف القرآن وفصلا بعد ذلك في الصوت الله وما ورد فيه من القرآن والحديث وكل نخلب صحيح يعرف بالحس والمشاهدة قبل الاستدلال أن القرآن العربي حروف ولا فرق بين منكر

ذلك ومنكر الحواس وأهل من مبادئ العلم وأسباب المدارك قال وقد بين الله في كتابه ما لا أشكال بعد في هذا الفصل لما قال واذ نادى ربك موسى والعرب لا تعرف نداء الأصوات وقد جاء عن موسى (٤٧) تحقّق ذلك فإن أنكره اظنّ كبروا وان

قالوا ان النداء غير صوت خالفوا لغات العرب وان قالوا نادى الامير اذا امر غيره بالنداء دفعوا فضيلة موسى عليه السلام المختصة من تكليم الله اياه بذاته من غير واسطة ولا ترجمان وليس في وجود الصوت من الله تعالى تشبيه عن وجود الصوت منه من الخلق كما لم يكن في انبات الكلام له تشبيه بن له كلام من خلقه وكيف وكلامه وكلام خلقه معاً عند الاشعري معنى قائم بذات المتكلم لا يختلف فهو المشبه لا يحل له ان يختلف فنقول كلام الله حرف وصوت يحكم النص قال وليس ذلك عن حارثة ولا آلة ولا من حروف وأصوات لا يوجد ذلك من الآلات والله تعالى يتكلم بعاشاه لا يشغله شيء عن شيء والمتكلم منا لا يتأني منه أداء حرفين إلا بان يسرع من أحدهما ويتأني في الآخر واقتصر لنا كان كلام الله كان مجزاً وكلام الخلق غير مجزى وفي كلام الله بيان ما كان وما سيكون وما لا يكون بأدلو كان كيف كان يكون والخلق لا يسلمون الى هذه الاشياء الا بتعريف وقال أبو القاسم اسمعيل بن محمد بن الفضل التيمي الاصبهاني الشافعي في تنبيه المعروف بالجهل على تارك الحجّة أجمع المسألون على أن القصر أن كلام الله واذا صرح أنه كلام الله صرح أنه حقيقة الله تعالى وأنه موصوف به وهذه الصفة لازمة لذاته تقول

الله ولهذا الخلف ليس في هذا المال ان شاء الله ولم يسرقه لم يحتج باثباته لاني لان الله لم يسرقه ولكن التقدير الادراة عندهم لا تكون الا بمعنى الامر فيزعمون أن السرقة اذا كانت مرادة كانت مأموراً بها وقد اجع السلون وعلم بالاضطرار من دينهم أن الله لم يأمر بالسرقة ومن قال ان ما وقع منها امر اذ يقول انه مراد غير مأمور به فلا يقول انه مأمور به الا كفر لكن هذا يقال للباحث للتحسين بالقدر على المعاصي فان منهم من لا يرى أن يعارض الانسان فيها بظنه مقدراً عليه من المعاصي ومنهم من يرى أن يعاونه على ذلك معاونة لما طن أنه مراد بهذا الفعل وان كان محرمًا وموصفاً فلهم لصدور عن مراد الله فتبين أن الصدع مراد الله ليس واقعا على كل تقدير (الوجه الثاني أن يقال) قد تقدم أن تنهى الناس عن المعاصي والقبايح والتزم دفع الظالم وأخذ حق المظلوم منه ورد احتياج من احتج على ذلك بالقدر امر مستقر في فطر جميع الناس وعقولهم مع اقرار جميعهم بالقدر وأنه لا يمكن صلاح حالهم ولا بقاؤهم في الدنيا اذا أمكنوا كل أحد أن يفعل ما يشاء من مفاسدهم ويحج بالقدر وقد بينا أن المحسين بالقدر على المعاصي اذا طردوا فقولهم كانوا أكثر من اليهود والنصارى وهم شر من المكذّبين بالقدر والله أعلم (الوجه الثالث) ان الامور المقدرة بالاتفاق اذا كان فيها فساد يحسن رده وازالته بعد وقوعه كالمريض ونحوه فانه من فعل الله بالاتفاق مراد الله ومع هذا يحسن من الانسان أن يمنع وجوده بالاغتناء واحتجاب أسبابه ويحسن منه السعي في ازالته بعد حصوله وفي هذه ازالة مراد الله وان قيل ان قطع السارق يمنع مراد الله كان شرب الدواء لزوال المرض مانعاً لمراد الله وكذلك دفع السيل الا في من سبب والبار التي تريد ان تحرق الدور واقامة الجدار الذي يريد ان ينقض كما أقام الخضر ذلك الجدار وكذلك ازالة الجوع الحاصل بالاكل وازالة البرد الحاصل بالاستدفاء وازالة الحر بالظل وقد قيل لتبي على الله تعالى عليه وسلم يرسل الله أرباب أدوية تشدواي بها وربي تسرق بها وثقة تنصهل ترد من قدر الله شأ قال هي من قدر الله فيمن صلى الله تعالى عليه وسلم أنه برز قدر الله بقدر الله امدافعا واما رفعاً امدافعا لان عقاب سبب لوجوده واما رفعاً لما وجد كرفع المرض ودفعه ومن هذا قوله تعالى معقات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله وقيل يحفظونه من أمر الله الذي ورد ولم يحصل يحفظونه أن يصل اليه وحفظهم بأمر الله (الوجه الرابع) قوله ويلزم أن يكون الله مراداً للتفضيل لان المعصية مراد الله والزرع منها مراد الله كلام ساقط فان التفضيل مالا يتبعان ولا يرتفعان وأما لا يتبعان وهما المتضادان والزرع ليس بما وقع وأريد بل هو عقوبة على الماضي وزرع المستقبل والزرع الواقع بارادته ان حصل مقصوده لم يحصل الزرع عن فعل برده فيكون المراد ان جرقه وان لم يحصل مقصوده لم يكن زرعاً تاماً بل يكون المراد فعل هذا الزرع فعل ذاته كما جاز ضرب هذا هذا هذا السيف وحياة هذا وكما جاز المراد المرض الخوف الذي قد يكون سبب الموت ويراد منه الحياة وازالة السبب ليست موجبة لازمة للسبب الا اذا كان السبب تاماً موجوداً والزرع سبب لا زرع والامتناع كسائر الاسباب كما ان المرض الخوف سبب الموت وكما ان الامر بالفعل والترغيب سبب لوقوعه ثم قد يقع السبب وقد لا يقع فان وقع كما مرادين والا كان المراد ما وقع خاصة (الوجه الخامس) انه قد تقدم أن

العرب يسمون كلامهم مصفحة لا تعرف الا ان حقيقة هذه الصفة الكلام واذا كان كذلك كان القرآن كلام الله وكانت هذه الصفة لازمة له ازالة والدليل على أن الكلام لا ينفك عن التكلم أنه لو كان محفوقاً لم يكن التكلم الا كلمة واحدة فلا يتكلم بها بل يتكلم بكلاماً كان التكلم

قادر على كلمات كثيرة كلمة بعد كلمة على أن تلك الكلمات فروغ كلامه الذي هو صفة ملازمة قال والليل على أن القرآن غير مخلوق أنه كلام الله وكلام الله سبب إلى خلق الأشياء قال (٤٨) الله تعالى أعاقولن شي إذا أردناه أن نقول له كن فيكون

أى أردنا خلقه وإيجاده وأظهاره فقله كن كلام الله وصفته والصفة التي منها تفرع الخلق والفصل وبها يتكون المخلوق لا تكون مخلوقة ولا يكون مثلها للمخلوق والدليل على أن كلام لا يشبه كلام المخلوقين أنه كلام مجهز وكلام المخلوقين غير مجهز لواجب الخلق على أن يأوا بجمل سور من سورة أو آية من آياته مجزوع ذلك ولم يقدر وأعليه وقال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي في كتابه الذي سمى الفصول في الأصول عن الأئمة للقول وذكر أني عرضت أماما الشافعي ومالك والثوري وأحمد وابن عينة وابن المبارك والأوزاعي والليث بن سعد وأصحق ابن راهويه والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم قال فسمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول سمعت الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول سمعت الشيخ أبا حامد الأسفراييني يقول مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر والقرآن جملة جبريل مسموع من الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم سمعه من جبريل والعصاة سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي يتلوهم نحن بالسنن وفيما بين الفتيين وما في صدورهم سمعوا ومكثوا ويعفون ما منقولوا

الأرادة نوعان نوع بمعنى المشيئة لما خلق فهذا استأول لكل حادث ومن لا يحدث نوع بمعنى المحبة لما أمر به فهذا انما يتعلق بالمطاعات وإذا كان كذلك فواقع من المعاصي فهو مراد بالعلمي الأول فإنه ما شاء الله كان وما لم يأمركم فكل ما وقع فقتضاه كونه والزجر عنها مراد بالعيني الثاني فإنه يحب التوب عن التكرير ومما يشبه فاعله بخلاف المتكرن نفسه فإنه لا يحب ولا يرضاه ولا يبيح فاعله ثم الزجر انما يكون عمال يقع والعقوبة تكون على ما وقع فإذا وقعت سرقة بالقضاء والقدر وقد أمر الله سبحانه وتعالى بأقامة الحد فيها فأقامة الحد ما أمر به محبة وبإمراده ورده أراد أمره لا أراد خلقه فإن أعان عليه كان قد أراد خلقه وكان حينئذ إقامة الحد مرادة شرعا وقد أراد خلقه وأمره وأقدناه أو أجبنا وإن لم يقع كان ما وقع من المعصية قد شاءه خلقا ولم يرد ولم يحبه شرعا وبذلك أن رجلا سرق فقال له سرت بقتضائه الله وقد قدره فقال له وأنا أقطع بذلك بقتضائه الله وقد قدره وهكذا يقال لمن تعدى حدود الله وأعان العباد على عقوبته الشرعية كإيعان المسلمين على جهاد الكفار مع أن الجمع واقع بقتضائه الله وقد مر لكن ما أمر به يحبه ويرضاه ويريد شرعا ودنيا كلها مخلقا وكونا بخلاف ما نهى عنه

(فصل قال) ومنها أنه يلزم مخالفة المعقول والمنقول أما المعقول فلما تقدم من العلم الضروري باستناد أفعالنا الضرورية الاختيارية البناء ووقعها بحسب ارادتنا فإذا أردنا الحركة عينة لم تقع بسرعة وبالعكس والشك في ذلك عن السفسطة (يقال) الجواب من وجوه (أحدها) أن جمهور أهل السنة قالون بهذا أن أفعال الإنسان الاختيارية مستندة إليه وأنه فاعل لها ومحدث لها وأما تنازع في هذا من يقول أنها ليست فعلا للعبد ولا قدرته تأثير فيها ولا أحدتها العبد وهو لا ما تنفع من متكلمي أهل الأثبات والجمهور من أهل السنة يقولون بذلك كاجابته النصوص بأن الله ورسوله وصف العبد بأنه يعمل ويقعل (الوجه الثاني أن يقال) بل النفاذ خالفوا العلم الضروري فإن كون العبد مريد فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا أمرا حدث بعد أن لم يكن فاعلا أمرا أن يكون له محدث وأما أن لا يكون له محدث فإن لم يكن له محدث لم تحدث الحوادث بلا محدث وإن كان له محدث فاما أن يكون هو العبد أو الرب تعالى وغيرهما فإن كان العبد فاقول في أحداه تلك الفاعلة كالقول في أحداث أحدنا هو يلزم التسلسل وهو هنا باطل بالاتفاق لأن العبد كائن بعد أن لم يكن فمتبع أن تقوم به حوادث لا أول لها وإن كان غير الله فاقول فيه كالقول في العبد فمتبع أن يكون الله هو الخالق لكون العبد مريد فاعلا وهو المطلوب وأهل السنة يقولون بهذا العلم الضروري فيقولون إن العبد فاعل والله سائق فعله والعبد مريد بمختار والله جعله مريد بمختار قال الله تعالى إن هذا من ذكري فني ما اتخذ الله من عبدا ميلًا ومائتة وإن الله تعالى لي شامكم أن يستقيم ومائتة وإن الله تعالى لي شامكم أن يستقيم ومائتة وإن الله تعالى لي شامكم أن يستقيم ومائتة وإن الله تعالى لي شامكم أن يستقيم ومائتة

حرق منه كالباه والتا كلمة كلام الله غير مخلوق ومن قال بمخلوق فهو كافر على الله والملائكة والناس أجمعين الدليل قال الشيخ أبو الحسن وكان الشيخ أبو حامد شديد الانكار على الباطلي وأصحاب الكلام قال ولم تزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستكفون

ان ينسبوا الى الاشعري ويتركون عما في الاشعري من مذهبه عليه وينؤمنون بمذهبهم وأصحابهم عن الحوارج واليه على ما سمعت عن عتق من المشايخ والائمة منهم الحافظ المؤمن بن أحمد بن علي الساجي يقول (٤٩) سمعنا جماعة من المشايخ الثقات قالوا كان

الشيخ أبو حامد جديدي في طاهر الاسفرايني امام الائمة الذي طبق الارض علما وأصحابا اذا سأل الى الجمعة من قطعته الى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالزوري أمهاني العام ويقبل على من حضروا يقول اشهدوا على بأن القرآن كلام الله غير مخلوق كما قال ابن حنبل لا يقوله الباقلاني وتكرر ذلك منه جمعا فقبل في ذلك فقال حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلاح ويشيع ان يعرف أهل الإسلا في يرى أمهات عليه يعني الاشعري في يرى من مذهب أبي بكر الباقلاني فان جماعة من المتفهمة الفراء يدخلون على الباقلاني خفية ويقولون عليه فيفتنون بمذهبه فاذا رجعوا الى بلادهم أظهر وأبدعهم لعلهم يظنون ظان أنهم مني تعلموه وأما فاته وأما يرى من مذهب الباقلاني وعقيدته قال الشيخ أبو الحسن وسمعت شيخي الامام المنصور الفقيه الاصمغاني يقول سمعت شيخنا الامام أبي بكر الزائفاني يقول كنت في درس الشيخ أبي حامد الاسفرايني وكان ينهي أصحابه عن الكلام وعن الدخول على الباقلاني فلفه أن نغرامن أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام فظن أني معهم ومنهم من كرمه قال في آخرها ان الشيخ أبو حامد قال لي يا بني قد بلغني أنك تدخل على هذا

الليل اقتضى أن هذا المنة والاختيار حصلت عبثة الرب وكلا الأمرين حتى في قال ان العبد لا مشيئة ولا اختيار أو قال انه لا قدرة ذلك الفعل أو لا أن قدرته فيه ولم تحدث تصرفا فيه فقد أنكر موجب الضرورة الاولى ومن قال ان ارادته وفعله حدثت بغير سبب اقتضى حدوث ذلك وان العبد أحدث ذلك وحاله عند حدوثه كما كان قبل حدوثه بل خص أحد الزمانين بالأحداث من غير سبب اقتضى تخصيصه وأنه صار مبدأ فاما ما بعد أن لا يمكن من غير شي جعله كذلك فقد قال بحدوث الحوادث بلا فاعل وإذا قالوا الإرادة لا تعمل كان هذا كلاما لاحقة فانه فان الإرادة أمر حادث فلا بد له من محدث وهذا كما قالوا ان الباري يحدث ارادة لا على سبب بل لا سبب اقتضى حدوثها ولارادة فان تكبروا ثلاث محالات حدوث حوادث بلا ارادة فمن الله وحدوث حادث بلا سبب حادث وقيام الصفة بنفسها لا في محل وان شئت قلت كونه مبدأ أمر ممكن لا يترج وجوده على عدمه ولا يترج أحد طرفيه على الآخر الا بمرجح تام وهذا مما يخبر به الرازي عليهم وهو صحيح في نفسه ناقض لمثله حدوث العالم والحكمة التي ذكرها هذا الامام مذكورة عن أبي الحسن البصري وهي مصححة كما أن الاخرى مصححة فيجب القول بها جميعا مع أن جمهور القدرية يقولون العلم يكون العبد محدثا لافعاله نظري لا ضروري وهو لا يتحققون بأبي الحسن وأبو الحسن يقول مع ذلك ان الفعل يتوقف على الداعي والقدرة وعند هذا يجب الفعل وهو حقيقة قول أهل الأئمة ولهذا يعبر غير واحد منهم بوضوئك كآبي المعالي والرازي وغيرهم لكن اذا قيل مع ذلك ان الله خالق أفعال العباد أمكن الجمع بينهما عند من يقول ان الله خلق الاشياء بالاسباب ومن لم يقل ذلك يقول خلق الفعل عند هذه الامور لا بها وهو قول من لم يجعل للقدرة أثر في مقدورها كالاشعري وغيره (فان قيل) كيف يكون الله محدثا لها والعبد محدثا لها (قيل) احداث الله لها يعني أنه خلفها منفصلة عنه فانه بالعبد جعل العبد فاعلا لها بقدرته ومشيئته التي خلفها الله تعالى واحداث العبد لها يعني أنه حدث منه هذا الفعل القائم بالقدرة والمشيئة التي خلفها الله فيه وكل من الاحداثين مستلزم للآخر وجهه الاضافة مختلفة بما أحدثه الرب فهو مبدأ في قائم بالخلق وفعل العبد الذي أحدثه قائم فلا يكون العبد فاعلا لفعله عبثته وقدرة حتى يجعله الله كذلك فيصير قدرته ومشيئته والفعل الذي كان بذلك وإذا جعله الفاعل وجب وجود ذلك فخلق الرب بالفعل العبد يستلزم وجود الفعل وكون العبد فاعلا له بعد أن لم يكن يستلزم كون الرب خالقا له بل جميع الحوادث ساجية لها من هذا الباب (فان قيل) هذا أقول من يقول هي فعل الرب وفعل العبد (قيل) من قال هي فعل لهما معنى الشبهة فقد أخطأ ومن قال ان فعل الرب هو ما انفصل عنه وقال انه فاعل لهما كما قاله أبو اسحق الاسفرايني فلا بد أن يفسر كلامه شي يعقل وأما على قول جمهور أهل السنة الذين يقولون انهم مفعولة الرب لا فاعل له إذ فعله ما قام به والفعل عندهم غير المفعول فيقولون انهم مفعولة الرب لا فاعل له وانهم فاعل العبد كما يقولون في قدرة العبد انهم فاعل لغيره مقدور للرب لأنهم انفس قدرة الرب وكذلك ارادة العبد هي ارادة العبد مرادة للرب وكذلك سائر صفات العبد هي صفات له وهي مفعولة للرب مخلوقة له ليست بصفات له وبما بين ذلك ان الله سبحانه وتعالى قد أضاف

(٧ - من باب ثاني) الرجل يعني الباقلاني فاباك والمذلة متدع يدعو الناس الى الضلالة والافلا تخبرني بحسبي فقلت أنا

عائذ بالله مما قيل وتائب اليه واشهدوا على أني لا أدخل اليه قال أبو الحسن وسمعت الفقيه الامام المنصور سعد بن علي الجعفي يقول

سعت عظمى المشايخ والائمة ببغداد اعلن الشيخ ابو اسحق الشيرازى اُحدهم قالوا كان ابو بكر الباقلا فى يخرج الى الحمام فيرفع عنقها
من الشيخ أبى حامد الاسفرائينى • قال أبو (٥٠) الحسن ومعروف شدة الشيخ أبى حامد على أهل الكلام حتى ميز

أصول فقه الشافعى من أصول
فقه الأشعرى وعلقه عنه أبو
بكر الزاذقانى وهو على ربه
اقتدى الشيخ أبو اسحق فى كتابه
اللع والتبصرة حتى لو وافق قول
الأشعرى وجهها لأصحبنا بغيره
وقال هو قول بعض أصحابنا وبه
قالت الأشعرية ولم يصد منهم
أصحاب الشافعى استنكفوا منهم
ومن مذهبهم فى أصول الفقه فضلا
عن أصول الدين قل هذا
المنقول عن الشيخ أبى حامد
وأما له من أئمة أصحاب الشافعى
أصحاب الوجوه معروف فى كتبهم
المستفيدة فى أصول الفقه وغيرها
وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حامد
والقاضى أبو الطيب وأبو اسحق
الشيرازى وغير واحد بنوا مخالفة
الشافعى وغيره من الأئمة لقول ابن
كلاب والأشعرى فى مسألة
الكلام التى امتاز بها ابن كلاب
والأشعرى عن غيرها والافسائر
المائل ليس لابن كلاب والأشعرى
بها اختصاص بل ما قاله قاله
غيرهما المامن أهل السنة وأما من
غيرهم بخلاف ما قاله ابن كلاب فى
مسألة الكلام واتبعه عليه
الأشعرى فله لم يسبق ابن كلاب
الى ذلك أحد ولا وافقه عليه أحد
من رؤس الطوائف وأصله فى ذلك
هى مسألة الصفات الاختيارية
ونحوها من الأمور المتعلقة بعشته
وقدرته هل تقوم بذاته أم لا وكان
السلف والأئمة يثبتون ما يقوم
بذاته من الصفات والأفعال مطلقا

كثيرا من الحوادث اليه وأضافه الى بعض مخلوقاته اما أن يصف عنه أو نظيره كقوله تعالى
الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت فى منامها فيمسك التى قضى عليها الموت ويرسل
الآخرى الى أجل مسمى وقال تعالى وهو الذى يتوفىكم بالليل ويعلم ما جرحتم النهار مع قوله
تعالى قبل يتوفىكم ملك الموت الذى وكل بكم وقوله وتوفىهم ربنا وهم لا يعزطون وكذلك
قوله تعالى الى الرب ترجع ندمكم أى بامر ربنا وقال ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا
يعلمون وقال تعالى ان هذا القرآن يهدى الى هى أقوم وقال يهديه الله من اتبع
رضوانه سبل السلام وقال نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا لك هذا القرآن
وقال ان هذا القرآن نقص على بنى اسرائيل أكثر الذى هم فيه يختلفون وقال ويستفتونك
فى التساءل الله يفتيك فيهن وما ينبتى عليك فى الكتاب أى ما ينبتى عليكم فى الكتاب يفتيك فيهن
وقال فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج هيج فأضاف الإنبات اليها وقال
تعالى والارض مددناها وألقينا فيها الراسى وأنبتنا فيها من كل زوج هيج وقال تعالى هو
الذى أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنته تخرج فيه شجر من ينبت لكم به الزرع والزيتون
والنخيل والاعناب ومن كل الثمرات وقال تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها وأنبتت وقلن
أهلها انهم قادرون عليها وقال انا جعلنا ماء على الارض زينة لها وقال تعالى انا زينا السماء
الدنيا بنية الكواكب وقال تعالى يعلم ما بين يدي الارض وما يخرج منها وما ينزل من
السماء وما يهرج فيها وقال تعالى ينزلنا الملائكة بالروح من أمره على من يشاء وقال زلزاله
الروح الامين وقال وما لى أنزلنا وما لى خلق زل وقال و أنزلنا من السماء ماء وقال تعالى
وقالوا الجلودهم شهيدهم علينا قالوا أنطقنا الله الذى أنطق كل شئ وقال سليمان عليه الصلاة
والسلام يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأنتم ائمن كل شئ وقال تعالى فغور السماء
والارض لمنطق مثل ما أنتم تنطقون فهم نطقوا وهو أنطقهم وهو الذى أنطق كل شئ
فاذا كان تبارك وتعالى قد جعل فى الجمادات قوى تفعل وقد أضاف الفعل اليها ولم يمنع ذلك
أن يكون خالفا لفعالها فلا ن لا يمنع اضافة الفعل الى الحيوان وان كان الله خالقهم بطريق
الاولى فان القدرية لا تنزع فى أن الله خالق ما فى الجمادات من القوى والحركات وقد
أخبر الله أن الارض تثبت وأن السحاب يحمل الماء كما قال تعالى فالخاملات وقرا والريح
تنقل السحاب كما قال تعالى وهو الذى يرسل الريح بشرايين بدي رحته حتى اذا قلت صهايا
نقال إسقنا المطر صب و أخبرنا الريح تدمر كل شئ وأخبرنا الماء لطى بقوله تعالى انا لما
طلى الماء جعلناكم فى الجارية بل قد أخبر بها ما هو لم يمنع ذلك من سجود هذه الاشياء وتسبيحها
كما فى قوله تعالى ألم تر ان الله يجعله من فى السموات ومن فى الارض والشمس والقمر والنجوم
والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب وهذا التفصيل يمنع حل
ذلك على أن المراد كونها مخلوقة قد اعل على الخلق وأن المراد انها لها لسان الحال فان هذا عام
لجميع الناس وقد قال تعالى ليجبال أوزى معه والطير وأتانه الحديد وقال انا خضرا للجبال
معه يسبحن بالحق والاشراق والطير محشورة كله آواب فأخبر أن الجبال تؤب مع
والطير وأخبر أنه مضرها تسبح وقال ألم تر ان الله يسبح له من فى السموات والارض والطير

والجبهة من المعتزة وغيرهم تنكر ذلك مطلقا فوافق ابن كلاب السلف والائمة فى اثبات الصفات ووافق الجمعية فى صفات
فى قيام الأفعال به وما يتعلق بعشته وقدرته ولهذا وغيره تكلم الناس فى اتباعه كالفلاسى والأشعرى ونحوهما بأن فى أقوالهم

بقا من الاعتزال وهذه البقايا أصلها الاستدلال على حدوث العالم بطريقة الحركات فان هذا الأصل هو الذي أوقع المعتزلة في نقي الصفات والأفعال وقد ذكر الأشعري في رسالته إلى أهل الثغريب (٥١) الإجاب أنه طريق متدفع في دين الرسل محرم

عندهم وكذلك غير الأشعري كلخطائي وأمثاله يذكرون ذلك لكن مع هذا قوافي ابن كلاب فياضاه وهذا الذي نقول من انكار أبي حامد وغيره على القاضي أي بكر بن الباقلاني هو بسبب هذا الأصل وجري به بسبب ذلك أمور أخرى وقام عليه الشيخ أبو حامد والشيخ أبو عبد الله بن حامد وغيرهما من العلماء من أهل العراق وخراسان والشام وأهل الطائفة ومصر مع ما كان فيه من الفضائل العظيمة والمحاسن الكثيرة والرد على الزائفة والمحدثين وأهل البدع حتى أنه لم يكن في المنتسبين إلى ابن كلاب والأشعري أهل علم ولا أحسن تصنيفا وبسبب انتشار هذا القول وكان منتسبا إلى الإمام أحمد وأهل السنة حتى كان يكتب بعض أحوته بسمحمد بن الطيب الحنبلي وكان بينه وبين أبي الحسن التيمي وأهل بيته من التبيين من الموالاة والمصافاة ما هو معروف كأنه قد ذكر ذلك ولهذا غلب على التبيين موافقته في أصوله ولما صنف أبو بكر الباقلي كتابه في مناقب الإمام أحمد وأبو بكر الباقلي موافق لابن الباقلاني في أصوله ذكر أبو بكر اعتقاد أحمد الذي صنفه أبو الفضل عبد الواحد ابن أبي الحسن التيمي وهو مشاهير لأصول القاضي أي بكر وقد حكي عنه أنه كان إذا درس مسألة الكلام على أصول ابن كلاب والأشعري

صافات كل قد علم صلاته وتبجيحه وقال تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم وقال الله سبحانه في السموات والأرض طوعا وكرها وقال ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة وإن من الحجارة لمانيتجمرهنه الانهار وإن من المانيتشق فخرج منه الماء وإن من المانيتسبح على وجهه هذه الأشياء وتسبيحها كور في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن هذا كله محال والله لا يتناقض مع جعل ذلك فعلا لهذه الأعيان في القرآن فعلم أن ذلك لا ينافي كون الرب تعالى خالق لكل شيء (فإن قيل) قوليكم إذا جعلنا الله فاعلا لا يجب وجود ذلك الفعل وخلق الفعل يستلزم وجوده ونحو ذلك من الأقوال يقتضي الجبر وهو قول باطل (قيل) لفظ الجبر لم يرد في كتاب ولا سنة لا ينافي ولا يثبت والقول انما يكون له حصة إذا ثبت عن المعصوم وهي ألقاها النصوص فذلك علينا أن نتبع معانيها وأما الألفاظ المحمودة مثل لفظ الجبر فيقول لفظ الجهة والجبر ونحو ذلك ولهذا كان المنصوص عن أئمة الإسلام مثل الأوزاعي والثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم أن هذا اللفظ لا يثبت ولا ينافي مطلقا فلا يقال مطلقا جبر ولا يقال لا يجبر فانه لفظ مجمل ومن علماء السلف من أطلق فيه كالأبي بندي صاحب الزهري وهذا انظر إلى المعنى المشهور من معناه في اللغة فإن المشهور إطلاق لفظ الجبر والأجبار على ما يفعل بدون إرادة الجبور بل مع كراهته كما يجبر الأب ابنته على التكاح وهذا المعنى منتف في حق الله تعالى فانه سبحانه لا يخفى فعل العبد الاختياري بدون اختياره بل هو الذي جعله مريدا مختارا وهذا لا يقدر عليه أحد الا الله ولهذا قال من قال من السلف الله أعظم وأجل من أن يجبرنا ما يجبر غير من لا يقدر على جعله مختارا والله تعالى يجعل العبد مختارا فلا يحتاج إلى الجبر ولهذا قال الأوزاعي والزيدي وغيرهما يقول جبل ولا تقول جبر لأن الجبل جاء به السنة کافی الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسبح عبد القيس إن قيل خلقني بجبرهما الله الحلم والأناة فقال أخلقني مختلفت بهما أخلقني جبلت عليهما فقال بل خلقني جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني على خلقني بجبرهما الله فقدر ادلفظ الجبر نفس فعل ما يشاء وإن خلق اختيار العبد كما قال محمد بن كعب القرظي الجبر هو الذي جبر العبد على ما أراد وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الدعاء المأثور عنه اللهم داحي السدحوات وسامك السموات جبار القلوب على فطرتهما شقيها وسعيها فإذا أريد بالجبر هذا الجبر الحق وإن أريد به الأول فهو باطل ولكن الإطلاق يفهم منه الأول فلا يجوز إطلاقه فإذا قال السائل أريد بالجبر المعنى الثاني وهو أن نفس جعل الله العبد فاعلا قادرا يستلزم الجبر ونفس كون الداعي والقدرة يستلزم وجود الفعل جبر قيل هذا المعنى حق ولا دليل له على إبطاله وحذاق المعتزلة كآبي الحسين البصري وأمثاله يسلون هذا فيسلون أن مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود الفعل وصاحب هذا الكتاب قد فعل هذه الطريقة فلا يكتم مع هذا انكار الجبر بهذا التفسير وبهذا ذهب أبو الحسن إلى التناقض في هذه المسئلة فانه وأمثاله من حذاق المعتزلة إذا سلوا أنه مع الداعي والقدرة يجب وجود الفعل وعلوا أنه الله خلق الداعي والقدرة لزم أن الله خالق أفعال العباد فحذاق المعتزلة سلوا المتقدمين ومنعوا النتيجة والطوسي الذي

يقول هذا الذي ذكره أبو الحسن أشمره لكم وأما التبيين في هذه المسئلة فكان يحكي عنه الوقت فيها أنه في عذمتي المسائل قولان وأكثر كالتنقيض بذلك كتب مع هذا تكلم فيه أهل العلم وطريقه التي أصلها هذه المسئلة عما يطول وصفه كأنكم من قبل هؤلاء في

ابن كلاب ومن وافقه حتى ذرأ أبو اسحق الانصاري قال سمعت أجدن أبي رافع وخلفايز كرون شدة أبي حامد يعني الاسفرايني على ابن الباقلاني قال وأنا بظفر رسالة أبي سعد (٥٢) اسمعنا بقدر اذان كنت تريد ان ترجع الى هراة فلا تقرب الباقلاني

قد علمه هذا الامام في كرفي تلخيص المصل لما ذكر احتياج الرازي بان الفعل يجب عند وجود المرجح التام ويحتاج عند عدمه فقد بطل قول المعتزلة بالكلية يعني الذين يقولون انه يفعل على وجه الجواز وهو المشهور من مذهبهم اعترض عليه الطوسي فقال ان ذكرك في ما مر ان المختار يمكن من ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح وهنا حكم بان ذلك محال ثم على تقدير الاحتياج الى المرجح وامتناع عدم حصول الاثر قال فقد بطل قول المعتزلة بالكلية قال وذلك غير وارد لانه قد ذكر ان أبا الحسين من المعتزلة وقال في موضع آخر انه رجل المعتزلة وقال ههنا انه قد ذهب الى أن القدرة والارادة يوجبان وجود المقدور وكيف بطل قولهم بالكلية وبما به أنهم يقولون ان معنى الاختيار هو استواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها ووجب وقوع أحدهما بمسبب الارادة حتى حصل المرجح التام وهو الارادة فوجب الفعل ومضى لم يحصل امتنع ذلك وذلك غير منافي لاستواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها فاذا لزوم الذي ذكره غير قاطع في البطل قولهم (قلت) القول الذي قطع بطلانه الرازي هو المشهور عنهم وهو ان الفعل لا يتوقف على الداعي بل التقدير يرجع أحد مقدميه على الآخر بلا مرجح فيحدث الداعي له الفعل كالارادة بمجرد كونه قادرا مع استواء القدرة بالنسبة الى وجود ذلك وعدمه والداعي قد يضر بالعلم أو الاعتقاد والظن وقد يضر بالارادة وقد يضر بالجميع وقد يضر بما اشتمل عليه المراد مما يقتضي ارادته والرازي يقول ان أبا الحسين متناقض فان الرازي ذكر من الاقوال قول الذين يقولون ان الفعل موقوف على الداعي فاذا حصلت القدرة وانضم اليها الداعي صار مجموعهما على موجب الفعل قال وهذا قول جمهور الفلاسفة واختيار أبي الحسين البصري من المعتزلة وهو وان كان يدعي الغلو في الاعتزال حتى ادعى أن العلم بان البعد موجود لا فاعاله ضروري الا انه كان من مذهب أن الفعل موقوف على الداعي فاذا كان عندنا استواء يتنوع وقوعه فحال المرجحية أولى بالامتناع واذا امتنع المرجح وجب الرجوع لانه لا خروج عن التقيض وهذا عين القول بل يلزم لان المراد واجب الوقوع عند حصول المرجح ويتنوع الوقوع عند عدمه المرجح ثبت أن أبا الحسين كان عظيم الغلو في القول بالجبر وان كان يدعي في ظاهر الامر أنه عظيم الغلو في الاعتزال (قلت) هذا القول قول جاهل أهل السنة وأهملهم ويقرب منه قول أبي المعالي الجويني والقاضي أبي حازم من القاضي أبي يعلى وقول الكرامية وهو حقيقة القول بان الله خالق فعل العبد وهو ظاهر قول جمهور أهل السنة المبتدئين للاسباب الذين يقولون لقدرة العبد تاثير في الفعل وامامان قال لا تاثير لها كالاشرعي فاذا افسر الوجوب بالوجوب العادي لم يتنوع ذلك وان فسر بالعقل امتنع وأما لفظ الجبر فالتزام فيه لغفي كما تقدم وليس هو في اللغة ظاهر في هذا المعنى ولهذا انكر السلف اطلاقه فاذا قالت القدرية هذا يبقى كونه مختارا لانه لا معنى للترا لا كونه قادرا على الفعل والترك وانه اذا شاء فعل هذا واذا شاء فعل هذا قيل لهم هذا مسلم ولكن يقال هو قادر على الفعل والترك على سبيل البطل او على سبيل الجمع والثاني باطل فانه في حال كونه فاعلا لا يقدر ان يكون تاركا مع كونه فاعلا وكذلك حال كونه تاركا لا يقدر على كونه فاعلا مع كونه تاركا فان الفعل والترك ضدان واجتماعهما متنوع والقدرة لا تكون على متنوع فعلم ان قولنا قادر على الفعل والترك أي يقدر ان يفعل في

قال وسمعت الحسين بن أبي امامة المالكي يقول سمعت أبي يقول لعن الله ابنا زفاله أول من حصل الكلام الى الحرم وأول من يشه في المغاربة (قلت) أبو ذر فقه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة واتصاه لرواية الهاروي عن شيوخه الثلاثة وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به وكان قد قدم الى بغداد من هراة فاخذ طريفة ابن الباقلاني وحمله الى الحرم فسلم فيه وفي طريقته من تكلم كافي نصر المجري وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني وأمثاله ما من أكار أهل العلم والدين عاينهم هذا موضعه وهو ممن يرجع طريفة التقي والضبي على طريفة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث وأهل المغرب كانوا يحبون فيصنعون به ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة يدلهم على أصلها فبرحل منهم برحل الى المشرق كبرحل أبو الوليد الباجي فاخذ طريفة أبي جعفر السمناني الحنفي صاحب القاضى أبي بكر ورحل بعده القاضي أبو بكر بن العربي فاخذ طريفة أبي المعالي في الارشاد ثم انهم امن هؤلاء الامن له في الاسلام مع مشكورة وحسنات مبرورة وله في الرد على كثير من أهل الخناد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم وتكلم فيهم يصدق

وعدل وانصاف لكن لما اتبس عليهم هذا الاصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة وهم فضلا عن اعتقاد احتجوا الى طرده حال التزامه فلهذا سبب خلف من الاقوال المأثورة المأثورة من أهل العلم والدين وصار الناس بسبب خلف منهم من يعظمهم لاهم

من المحاسن والفضائل ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل وخيار الامور واسطها وهذا السخص وصاحب اولاد
مثل هذا واقع لطوائف من اهل العلم والدين والله تعالى يتقبل من (٥٣) جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم

عن السبائب رينا اغف ربنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان
ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا
ربنا انزل روف رحيم ولا رب ان من
احتشد في طلب الحق والدين من
جهة الرسول صلى الله عليه وسلم
وأخطأ في بعض ذلك فانه يغفر له
خطأه متحقيقا للدعاء الذي استجاب
الله لتبنيه وللمؤمنين حيث قالوا ربنا
لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا ومن
اتبع ظنه وهواه فأخذ شنع على
من خالفه عاوق في ميه من خطائنه
صوابا بعد اجتاده وهي من البدع
الحالفة للسنه فله يلزمه نظير ذلك
أو أعظم أو أصغر فحين يعظمه هو
من أصحابه قتل من سلم من مثل
ذلك في التأخرين للكره الانشاء
والاضطراب بعد الناس عن
نور النبوة وشمس الرسالة الذي به
يحصل الهدى والصواب ويزول
عن الصواب الشك والارتباب
ولهذا تجد كثيرا من المتأخرين من
علماء الطوائف يتناقضون في مثل
هذه الاصول ولوازمها فيقولون
القول الموافق للسنه وينفون
ما هو من لوازمه غير ظانين أنه
شافيه ويقولون عز ومات القول
المنافي الذي ينافي ما أتت به من
السنه ويرى كفروا من خالفهم في
القول المناق وسلامه فليكون
منهون قولهم أن يقولوا فلا
يكفروا من يقوله وهذا يوجد
لكن كثير منهم في الحال الواحد لعدم
تطعن لتناقض القولين وبوجدي

حال عدم الترك ويقدر أن يترك في حال عدم الفعل وكذلك قول القائل ان شاء فعل وان شاء
ترك هو على سبيل البذل لا يقدر أن يشاء الفعل والترك معا بل حال مشيئة للفعل لا يكون
مرىب الترك وإذا كان كذلك فالقادر الذي ان شاء فعل وان شاء ترك حال كونه شاء الفعل مع
القدرة التامة يجب وجود الفعل وحال وجود الفعل عتق أن يكون مرىب الترك مع الفعل
وأن يكون قادرا على وجود الترك مع الفعل بل قدرته على الترك بمعنى أنه يكون بعد الفعل تاركا
له فيكون قادرا على الترك في الزمن الثاني من وجود الفعل لا حال وجود الفعل وإذا قال
قائل هذا يقتضي أن يكون الفعل واجبا لا ممكنا فان أراد أنه يصير واجبا بغيره بعد كونه
ممكنا في نفسه فهذا حق كما أنه يصير موجودا بعد أن كان معدوما وفي حال وجوده يمتنع أن
يكون معدوما وكل ما خلفه الله تعالى فهو بهذه المثابة فانه ما شاء الله كان فوجب وجوده
عشيئة الله وقدرته وما لم يشأ لم يكن فمتنع وجوده لعدم مشيئة الله مع أن ما شاء مخلوق يحدث
معه وله وكان قبل أن يخلفه يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد فاما بعد أن صار موجودا
عشيئة الله وقدرته فلا يمكن أن يكون معدوما مع كونه موجودا فانه إذا أريد أنه في حال وجوده
يمكن عدمه مع وجوده فهذا باطل فانه جمع بين النقيضين وان أريد أنه يمكن عدمه بعد هذا
الوجود فهو صحيح ولكن هذا لا ينافي وجوب وجوده بغيره مادام موجودا وهذا وجوده بالقادر
لا بنفسه فهو ممكن في هذه الحال بمعنى أنه يحدث مخلوق مشتق الى الله تعالى لا بمعنى كونه يمكن
أن يكون معدوما حال وجوده ومن فهم هذا انحلت عنه اشكالات كثيرة أسكلت على كثير من
الناس في مسائل القدر بل وفي اثبات كون الرب قادرا على ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن
والقدر يتعلق بقدرة الله تعالى ولهذا قال الامام أحد القدر قدرة الله تعالى بشرى أن من
أنكر القدر فقد أنكر قدرة الله تعالى وأنه يتعين انبات قدرة الله تعالى على كل شيء ولهذا جعل
الاشعري وغيره ألخص وصف الرب تبارك وتعالى قدرته على الاختراع وايضا يقول القائل
القادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك بمعنى أنه قبل الفعل والترك ان شاء وجود الفعل في
الزمن الثاني وان شاء الترك فيه وهذا التصريح بينهما انما يكون عند عدمهما مجعيا فاما حال
الفعل فيمتنع الترك وحال الترك فيمتنع الفعل وحينئذ فالفعل واجب حال وجوده لا في الحال
التي يكون مخيرا فيها بين الفعل والترك حال التصدير لم يكن واجبا وحال وجوده لم يكن مخيرا نعم
قد يكون حال الفعل شائبا للترك بعد الفعل وهذا الترك ليس هو ترك ذلك الفعل في حال
وجوده فالقادر قط لا يكون مخيرا بين الشئ في حال وجوده أحدهما فلا يكون مخيرا بين وجوده
وعدمه مع وجوده والحال يكون الفاعل فاعلا يمتنع أن يكون تاركا فيمتنع أن يكون هذا الترك
مفسدو راله لان المتع لا يكون مقدورا والقدرة على الضدين قدرة على كل واحد منهما على سبيل
البذل وليست قدرته على جههما وهذا كما يقال انه قادر على تسويد الثوب وتبييضه ويسافر
الى الشرق والغرب ويذهب عيننا وشمالا وقادري أن يتزوج هذه الاخت وهذه الاخت
(فصل قال الامام) واما المنقول فالقرآن محمول من اسناد أفعال لبشر اليهم كقوله
تعالى وإبراهيم الذي وفى الآية فويل للذين كفروا ولا تزوا زورا أخرى ادخلوا الجنة
بما كنتم تعملون اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون ما كنتم تعملون لتري كل

الحالين اختلاف نظره واجتهاده وسبب ذلك ما أوقفه أهل الاحاد والفضائل من الالفاظ الجملة التي يظن القائل أنه لا يدخل فيها الا
الحق وقد دخل فيها الحق والباطل فمن لم ينقب عنها أو يستفصل المتكلم بها كما كان السلفوا لا يفتعلونه صارت متناقضا ومتباعدة عاذا لامن

حيث لا يشعر وكثير من تكلم بالافراط الجملة البتة قلنا الجسم والجوهر والعرض وحلول الحوادث ونحو ذلك كانوا يفتنون أنهم ينصرون الاسلام هذه الطريقة وأنهم (٥٤) بذلك يشنون معرفة الله وتصديق ربه فوقع من الخطا والضلال

ما أوجب ذلك وهذه حال أهل البدع كلهم وأمثالهم فإن البدعة لا تكون حقا محضاً موافقا للسنن اذ لو كانت كذلك لم تكن باطلا ولا تكون باطلا بمحض الحق فيه اذ لو كانت كذلك لم تخف على الناس ولكن تشتعل على حق وباطل فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل اما مخطئاً غلطاً واما متعمداً لئلا يخف فيه والحاد كما قال تعالى ولا تشعروا خلا لكم فيغنونكم الفتنة وفيكم معايعون لهم فأخبر أن المنافقين يخرجوا في جيش المسلمين ما زادهم الا خيالا ولكافوا يسعون بينهم مسرعين يطلبون لهم الفتنة وفي المؤمنين من يقبل منهم ويستجيب لهم اما الذين يخشون أولئهم من الهوى والجموع عموما فان المؤمن انما يدخل عليه الشيطان نوع من الظن واتباع هواه ولهذا حاق في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب البصير الناقد عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات وقد أمر المؤمنين أن يقولوا في صلاتهم اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فلم يغضب عليهم عرفوا الحق ولم يعالوا به والضالون عبدوا الله بلا علم ولهذا أنزه الله نبيه عن الامر بنقله والضم اذا هوأ ماضل صاحبكم وما غوى وقال تعالى واذا كبر عادنا ابراهيم واسحق

نفس عاتسى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها ليوفيهما أجرهم لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت فنظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات الاية كل امرئ بما كسبه زين من عدل صالحا لنفسه ومن أساء فعليها ذلك عا قمتم بذلك وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم الخ (فيقال) الجواب أن يقال كل هذا حق وجوه وأهل السنة قائلون بذلك وهم قائلون ان البتة فاعل لفعله حقيقة لا مجازا وانما نازع في ذلك طائفة من متكلمي أهل الاثبات كالاشعري ومن اتبعه والقرآن معلوم عادل على أن أفعال العباد حادثة عن الله وقدرته وخلقه فيجب الاعمان بكل ما في القرآن ولا يجوز أن تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض قال الله تعالى ولئن أشاء لهلكما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد وقال تعالى فمن ير الله أن يهديه يسرح صدره للاسلام ومن ير أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقال تعالى ولو شأنا لهلكما فعلموه فذرهم وما يفترون وقال تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وأجمع علماء المسلمين على أن الرجل لو قال لا صلن الظهر غدا ان شاء الله تعالى أو لا قضى الدين الذي على وصاحبه مطالعة أو لا رذن الوديعه ونحو ذلك ثم لم يفعله الله لا بحث في عينه ولو كانت المشقة بمعنى الامر بحث وقال عن ابراهيم ربنا واحمنا المسلمين لك ومن ذرينا أم مسلمة لك وأزوانا مسكنا وقال ينزل به كثيرا ويهديه كثيرا وقال تعالى واعلموا أن الله يحول بين المرء وقبلة وقال تعالى انما جعلنا في أعناقهم أغلالا فهي الى الاذقان فهم مقمحون وجعلنا بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا فاغشى عنهم فهم لا يسمعون وقال تعالى وجعلني مباركا فيما نكت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا وبرأوا لدي ولم يجعلني جبارا شقيا وقال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وقال عن بني اسرائيل وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون وقال عن آل فرعون وجعلناهم أئمة يدعون الى النار ويوم القيامة لا يسمعون وقال عن الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم لم يجعلني مقيم الصلاة ومن ذرني ربنا تقبل دعاء وقال رب اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم وقال تعالى وآية لهم أنما جعلنا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقناهم من مثله ما ربكون والفلك من مصنوعات بني آدم وهذا مل قوله تعالى والله خلقكم وما تماتلون فان طائفة من الشيعة قد ردوا أن ما ههنا مصدر به وأن المراد خلقكم وخلق أعمالكم وهذا ضعيف جدا والصواب أن ما ههنا بمعنى الذي وأن المراد خلقكم والاصنام التي تعبدونها كافي حديث حذيفة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله خلق كل صانع وصنعه فانه قال أتعبدون ما تعبدون والله خلقكم وما تماتلون ففهمهم وأكسر عليهم عبادة ما تعبدونه من الاصنام ثم ذكر أن الله خلق العابد والمعبود المصنوع وهو سبحانه الذي يخلق أن يعبد ولو أرادوا خلقكم وأعمالكم كلها ما يكن هذا منسبا فامه قدمنهم على العبادة وهي من أعمالهم فإين يكن في ذكر كونه خالقاً لأعمالهم ما يناسب انهم بل هو ان العباد أقرب ولكن هذه الآية تدل على أن ما نك لأعمال العباد من وجه آخر وهو أنه اذ خلق المعبود الذي عبده وهو الصنع المصنوع فقد خلق المألوف القاسم به وذلك مسبب عن عمل ابن آدم وخالق المسبب خالق السبب

وبعقوب أولى الأبدى والابصار وهذا الذي قد ذكر من انكار أئمة العراقيين من أصحاب الشافعي قول ابن كلاب بطريق متبعة في القرآن هو معروف في كتبهم ومعلوم أنه ليس بعد الشافعي وابن سريج مثلي الشيخ أبي حامد الأسفرائيني حتى ذكر أبو اسحق

في طبقات الفقهاء عن أي الحسنة القدورية أنه كان يقول في الشيخ أبي حامدة أنه أكثر من الشافعي وهذا الكلام وإن لم يكن مطابقاً
لعمدة الجلالة قدر الشافعي وعلومه ينته فلو لا رابعة أبي حامدة قال فيه (٥٥) الشيخ أبو الحسن القدوري مثل هذا وقد قال

أبو حامد في كتاب التعلين في أصول
الفقه مسئلة في أن الأمر لصقته
أولقرينة تقترب به باختلاف الناس
في الأمر هل له صيغة تدل على كونه
أمراً أم ليس كذلك على ثلاثة
مذاهب فذهب أئمة الفقهاء إلى
أن الأمر له صيغة تدل بمجرد
أمره على كونه أمراً إذا عرفت عن
القرائن وذلك مثل قول القائل
افعل كذا وكذا وإذا وجد ذلك
عاري عن التفسيرات كان أمراً ولا
يحتاج في كونه أمراً إلى قرينة هذا
مذهب الشافعي رحمه الله ومالك
وأبي حنيفة والأوزاعي وجاعة
أهل العلم وهو قول الطيني من
المعتزلة وذهب المعتزلة بأسرها
غير الطيني إلى أن الأمر لا صيغة
ولابد للفظ بمجرد على كونه
أمراً وإنما يكون أمراً بقرينة
تقترب به وهي الإرادة ثم اختلفوا
في تلك الإرادة فمن قال هي
إرادة المأمور به فإذا قال أفعل
وأراد بذلك إيجاد المأمور به صار
أمراً وإذا عرفت عن ذلك لم يكن
أمراً ومنهم من قال يحتاج إلى
إرادة شئئين إرادة المأمور به
وإرادة كون اللفظ أمراً ومنهم
من اعتبر إرادة ثلاثة أشياء ولما
تتكلم معهم في هذا الفصل فإنه
يتفرع على مذاهبهم وأما الخلاف
بيننا وبينهم في الأصل وهو أن اللفظ
هل يكون أمراً بصغته أو بشرئته
تقترب به وذهب الأشعري ومن
تابعه إلى أن الأمر هو معنى قائم
بنفس الأمر لا يشترك الذات ولا

بطريق الأولى وصار هذا كقوله تعالى وخلفناهم من ماله ما تركون ومعلوم أن السفن
إنما تبصر خشبها وبركها بنو آدم فاللفظ معمول له لهم كإذن الأصنام معمول لهم وكذلك سائر
ما يصنعون من الشاب والأطعمة والأبنية فإذا كان الله قد أخبر أنه خلق الفلك المشعرون وجعل
ذلك من آياته وبما أتم الله به على عباده علم أنه خلق أفعالهم وعلى قول القدورية لم يخلق
الألحش الذي يصلح أن يكون سفناً وغير سفن ومعلوم أن مجرد خلق المادة لا يوجب خلق
الصورة التي حصلت بأفعال بني آدم إن لم يكن خالفا للصورة ومثل هذا قوله تعالى والله جعل
لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم نفختم فماتكم
إلى قوله والله جعل لكم ما خلقن للزلا وجعل لكم من الجبال أكنافاً وجعل لكم سراً بيل تفكم
الحزب إسرائيل تفكم بأنكم كذلك تترفعه عليكم لعلكم تسلمون ومعلوم أن خلق البيوت
المنية والسرايل المصنوعة هو كخلق السفن المتجورة وقد أخبر أن الفلك مصنوعة بني آدم مع
أخباره أنه خلقها كآفال تعالى عن نوح عليه السلام وصنع الفلك وأضاف في القرآن من تفصيل
أفعال العباد التي يقولهم وجراهمهم وأمهوتبارك وتعالى يحدث من ذلك ما يطول وصفه
كقوله تعالى فريقاهدى وفرى قاقى عليهم الضلالة وقوله تعالى فهدى الله الذين آمنوا لما
اختلفوا فممن الحق بإذنه وقوله ولكن الله يحب السيكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره
اليكم الكفر والفسق والعصيان أولئك هم الراشدون ومعلوم أنه لم يرد بذلك الهداية المشتركة
بين المؤمنين والكافرين إرسال الرسل والتحكيم من الفعل وإزاحة العليل بل أراد ما يخص به
المؤمن كآدل عليه القرآن في مثل قوة تعالى واجتنبناهم وهديناها إلى الصراط المستقيم
وقوله وأتيناهم الكتاب المبين وهديناها الصراط المستقيم ومنه قولنا في الصلاة أهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فإن الهداية
المشتركة حاصلة دون أن تسأل وإنما تسأل الهداية التي خص بها المهتدين ومن تأول ذلك
بمعنى زيادة الهدى والتبث وقال كان ذلك جزءاً من انقضاءه يقال هذا المطلوب إن لم يكن
خالفاً لاختيار العبد لم ينب عليه فله انما يشاء على ما فعله باختياره فقد ثبت أن الله يحدث
الفعل الذي يختاره العبد وهذا مذهب أهل السنة وكذلك ما أخبر الله في القرآن من اضلال
وهدى ونحو ذلك فانهم قد تأولون ذلك بأنه جزء على ما تقدم وعامة تأويلهم بما يعلم
بالاضطرار أن الله ورسوله لم يردا باللام مع أن هذا الجراء بما يباب الفاعل عليه وإن جوز وأن
أنه يثبت العبد على ما يشاء الله به على العبد من فعله الاختياري حاز أن يتم عليه ابتداء اختياره
الطاعة وإن لم يجز عندهم التواب والعقاب على ما يجبل العبد فاعلة بطل أن يريدهدى أو
ضلالة يشاء عليها أو يعاقب عليها واستمع أن يكون ما أخبر أنه فعله من جعل الأغلال في
أعناقهم وجعله من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا ونحو ذلك مما يعاقبون عليه وقد قال
تعالى أن تحصر على هدايتهم فإن الله لا يهدي من يضل فأخبر أن من أضله الله لا يهدي وفي
الحكمة في القرآن من الآيات المينة أن الله خلق أفعال العباد وأنه هو الذي يقبل القلوب
والأصافر يهدي من يشاء ويضل من يشاء وأنه هو المنعم بالهدى على من أنعم عليه ما يعتذر
استفسار في هذه المواضع وكذلك في ما بين عموم خلقه لكل شئ كقوله الله خلق كل شئ

بإزائها وكذلك عند سائر أقسام الكلام من التبي والخبر والاختيار وغير ذلك كل هذه المعاني قائمة بالذات لا تراها كما قلنا في العلم وغير
ذلك وسواء في هذا أمر الله تعالى وأمر الآدميين إلا أن أمر الله تعالى يختص بكونه قد عاوم أمر الآدمي يحدث وهذه الالفاظ

والاصوات ليست عندهم أصرا ولا نهيا وانما هي عبارة عنه قال وكان ابن كلاب عبد الله بن عبد القطان يقول هي حكاية عن الامر وخالفه أبو الحسن الاشعري في ذلك فقتل (٥٦) لا يجوز أن يقال انها حكاية لان الحكاية تحتاج الى أن تكون مثل

وغر ذلك وفيه ما يبين أنه فعال لما يريد وفيه ما يبين أنه لونهاء لهدى الناس جمعا وأمثال ذلك مما يطول وصفه . وإذا قيل هذه مأثولة عند القدرية لانهم ان التشابه عندهم كان الجواب من وجهين (أحدهما) أن هذا ما قبل تأويلات الجبر بل ما احتجوا به بقولهم هذا من تشابه وهذا المبدأ كالايجود النصوص فذكرنا النصوص من الطرفين (الثاني) أن بسبب فساد تأويلاتهم واحدا واحدا كالبسط في موضع آخر وتأييد لانهم من تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة اجماع سلف الامة وانما يبين بعضه بطلان تحريفاتهم ويبين أنه ليس في القرآن محكم يناقض هذا حتى يقال ان هذا من تشابه وذلك يحكم بل القرآن يصدق بعضه بعضا ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات فان خصمه يفعل كما يفعل فلا يبقى في يده حجة سليمة عن المعارضة بطلها كيف وعامة تأويلاتهم عما يعلم بالاضطرار ان الله ورسوله لم يردها بكلامه

(فصل قال الامام) قال ان الخصم القادر يمتنع أن يرجح أحد مقدرين من غير مرجع ومع الترجيح يجب الفعل فلا قدرة ولانه يلزم أن يكون الانسان شريكا لله ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعتلون قال والجواب عن الاول المعارضة بأنه تعالى فانه تعالى قادر ان اقتضت القدرة الى المرجح وكان المرجح موجبا لا لزوم أن يكون الله موجبا لا يختارا فيلزم الكفر والجواب عن الثاني أي شركة هئا والله هو القادر على قهر العدو وادعائه ومثل هذا ان السلطان اذاولى خصما بعض البلاد فذهب وطم وقهر فان السلطان ممكن من قبله والانتقام منه واستعادة ما أخذ منه وليس يكون شريكا للسلطان والجواب عن الثالث انه اشارة الى الاصنام التي كانوا يصنعونها ويعبدونها فانكر عليهم وقال اتعبدون ما تعبدون والله خلقكم وما تعتلون

(فيقال) هو لم يذكر من أدلة أهل الاثبات الاشياء يراي لم يذكر تقرير أدلتهم على وجهها ومع هذا فالادلة الثلاثة التي ذكرها عنهم ليس عنها جواب صحيح أما الاول فان المستدل بذلك الدليل لا يقول انه اذا وجب الفعل فلا قدرة فان أهل الاثبات يقولون ان العبد له قدرة وهذا مذهب عامة أهل السنة حتى غلاة المبتدئين للقدرة كالاشعرية فانهم متفقون على أن العبد له قدرة وهذا الدليل المذكور قد احتج به أبو عبد الله الرازي وغيره وهو يصرح بأنه يقول بالجبر ومع هذا فانه يقول ان العبد قدرة وان كانوا امتنازع عن هل هي مؤثرة في مقدورهما وفي بعض صفاته أولا تأويلها قال أبو الحسن البصري وغيره من المعتزلة ان الفعل لا يكون في نفسه مجرد القدرة بل يتوقف على الداعي فيقولون ان القادر المختار لا يرجح مجرد القدرة بل بداع يقرن مع القدرة كما يقول ذلك أكثر المبتدئين للقدرة فانهم يقولون ان الرب تعالى لا يرجح مجرد القدرة بل بارادته مع القدرة وكذلك يقول شريعتهم في حق العبد لا يرجح مجرد القدرة وقد قال هذا كثير من أصحاب الامة الاربعة وقاله من أصحاب أحد القاضي أوجاز من القاضي أبي يعلى وقد تقدم أن القول الوسط في ذلك ان لها تأثيرا مائلا تأثيرا لاسباب في مسيبتها ليس لها تأثيرا لخلق والادعاء ولا وجودها كعلمها ويوجب هذا الدليل أن القادر يمتنع أن يرجح أحد مقدرين بالاجمع وذلك أنه اذا كان الفعل والتلزم نسبتها الى القادر سواء كان ترجيح أحدهما على الآخر ترجيحاً لا مبدء المتأثرين على الآخر لا مرجح وهذا يمتنع في بداهة العقول وهذا مبسوط في موضع آخر وتبين

الحكي ولكن هو عبارة عن الامر القائم بالنفس وتقرير مذهبهم على هذا اذا كان هذا حقيقة مذهبهم فليس بتصوريين او يبينهم خلاف في أن الامر هل له صفة أم لا فانه اذا كان الامر عندهم هو المعنى القائم بالنفس فذلك المعنى لا يقال انه صفة أو ليست له صفة وانما يقال ذلك في اللفاظ ولكن يقع الخلاف في اللفظ الذي هو عندهم عبارة عن الامر وعندنا ان هذا هو امر وتدل صفة على ذلك من غير تقرير عندهم أنه لا يكون عبارة عن الامر ولاداعي ذلك مجرد صفة ولكنه يكون موقوفا على ما يبينه الدليل فان دل الدليل على أنه أنه أريد به العبارة عن الامر جل عليه وان دل الدليل على أنه أنه أريد به العبارة عن غيره من التهديد والتعذيب والتعذيب وغير ذلك جلى عليه الا أننا نتكلم معهم في الجمل ان هذا اللفظ هل يدل على الامر من غير قرينة أم لا وبسط كلامه في هذه المسئلة الى آخرها وهذا أيضا معروف عن أئمة الطريقة الشريانية ومن متأخريهم أبو محمد الجويني والمالبي والمالبي وقد ذكر أبو القاسم بن عساكر في مناقبه ما ذكره عبد الغفار الفارسي في ترجمة أبي محمد الجويني قال سمعت خالي أبا سعد يعنى عبد الواحد بن أبي القاسم القشيري يقول كان أمتنا في عصره والمحققون من أمهاتنا يعتقدون فيه من الكمال والفضل

والانصال الحميدة أنه لو جاز أن يبعث الله نبياً في عصره ما كان الا هو من حسن طريقتهم وورعه وزهد مديانته فيه كمال فضله قال أبو محمد في آخر كتاب صفته سماه عقيدة أصحاب الامام المظلي الشافعي وكانت أهل السنة والجماعة قد نقل هذا عنه أبو

القاسم من عساكر في كلبه التي سماه تبين كتب المفتي قال أبو محمد ونعتقد أن العيب من المجتهدين في الأصول والفروع واحد ويجب التعمين في الأصول فأما الفروع فرعايتان التعيين (٥٧) ورعايتان في مذهب الشيخ أبي الحسن تصويب المجتهدين في الفروع وليس ذلك

مذهب الشافعي وأبو الحسن أحد أصحاب الشافعي فأذا خالفه شيء أعرضنا عنه فيه ومن هذا القليل قوله لاصفة للألفاظ أي الكلام ونقل وتقر بحالته أصول الشافعي ونصوه ورواياته من المتدعون السماعي ورعيته كما نسوا إليه أنه يقول ليس في المصحف قرآن ولا في الغرني وكذلك الاستثناء في الأيمان وفي القدرة على الخلق في الأزل وتكفير العوام وإيجاب علم الدليل عليهم قال وقد تصفحت ما تصفحت من كتبه فوجدتها كلها خلاف ما نسب إليه (قلت) هذه المسائل فيها كلام ليس هذا موضعه ولكن المقصود هنا أنه جعل من القليل الذي خالف فيه الشافعي وأعرض عنه فيه أصحابه مسئلة في بعض الألفاظ رده في مسئلة الكلام وقوله فيها هو قول ابن كلاب إن كلام الله معنى واحد قائم بنفس الله تعالى إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا وإن عبر عنه بالعربية كان تورا وإن عبر عنه بالبريانية كان انجيلا وإن القرآن العربي لم يتكلم الله به بل وليس هو كلام الله وأما خالفه في بعض الأجسام وجهه والناس من أهل السنة وأهل البدعة يقولون إن فساد هذا القول معلوم بالاضطرار وإن معاني القرآن ليست هي معاني التوراة وليست معاني التوراة المعربة هي

فيه خطأ من زعم أن القادر يرجع أحد المقدورين المتماثلين بلا مرجح وذلك المرجح لا يكون من العبد لأن القول فيه كالتقول في فعل العبد فإن كان المرجح له قدرة العبد فالقادر لا يرجع إلى مرجح فلا بد أن يكون المرجح من الله وعند وجود المرجح يجب وجود الفعل والامكان لا يكون مرجحا ما لم يكن له قدرة العبد لا بد من وجود المرجح يجوز وجود الفعل وعدمه كما كان قبل المرجح كما يمكن والممكن لا يرجع وجوده على عدمه المرجح فلا بد من مرجح تام يجب عنده وجود الفعل وإذا كان العبد لا يحصل فعله إلا بمرجح من الله تعالى وعند وجود ذلك المرجح يجب وجود الفعل كان فعله كسائر الحوادث التي تحدث بسبب خلقها الله تعالى يجب وجود الحوادث عندها وهذا معنى كون الرب تبارك وتعالى خالق الفعل العبد ومعنى ذلك أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة والقدرة التامة عند وجودها يجب الفعل لأن هذا سبب تام للفعل فإذا وجد السبب التام وجب وجود السبب والله هو الخالق للسبب أيضا كما أنه إذا خلق النار في الثوب فإنه لا بد من وجود الحريق عقب ذلك والكل بخلافه تعالى • وأما معارضته بفعل الله تعالى فالجواب عن ذلك من وجوه (أحدها) أن هذا رها عن عقل يقيني واليقين لا يمكن أن يكون له ما معارض يطعها وقد ران المحقق بهذا من يقول بالذات فهذا لا ينقطع بما ذكره لاسبا وعندهم هذه المسئلة من العقليات التي تعلم بدون السمع فلا بد فيها من جواب عقلي (الثاني) أن يشك قدرة الرب لا يفعل بها إلا مع وجود مشيئة فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وليس كل ما كان قادرا عليه فعله قال تعالى بل قادرين على أن نسوي بنانه وقال تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم سحبا وينزئ عليكم بأسا بعض وقد ثبت في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه أنه لما زارت هذه الآية يقول هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعوذ بوجهي أو من تحت أرجلكم قال أعوذ بوجهي أو بلبسكم سحبا وينزئ عليكم بأسا بعض قال هاتان أهون وقال تعالى ولشاعر بل لا آمن من في الأرض كلهم جميعا وقد قال تعالى ولو شاعر بل جعل للناس أمة واحدة وقال ولولا الله ما اقتتلوا ومثل هذا متعدد في القرآن وإذا كان لواءه لفعله: لعلني أنه قادر عليه فإنه لا يمكن فعل غير المقدور وإذا كان كذلك علم أن الفعل لو وجد بمجرد كونه قادر الواقع كل مقدور بل لا بد مع القدرة من الإرادة وحسن القول القائل بقدرة الرب تنفخر إلى مرجح لكن المرجح هو إرادة الله تعالى وإرادة الله تعالى لا يجوز أن تكون من غير غير بخلاف إرادة العبد وإذا كان المرجح إرادة الله تعالى كان فاعلا ما يختاره لا موجباً له بدون اختياره وحسن فلا يلزم الكفر (الثالث) أن يقال ما تعني بقولك يلزم أن يكون الله موجباً بذاته أعني به أن يكون موجبا للآثار بلا قدرة وإرادة أو تعني به أن يكون الآثار واجبا عند وجود المرجح التي هو الإرادة فلا بد مع القدرة فإذا عرفت الأول لم يلزم التزامه فإن الفرض أنه قادر وأنه مرجح يرجع فيه فهاهنا شأن قدرة وأمر آخر وقد فسرنا ذلك بالإرادة فكيف يقال أنه مرجح بلا قدرة ولا إرادة وإن أردت أنه يجب وجود الآثار إذا حصلت الإرادة مع القدرة فهذا حق وهذا مذهب المسلمين وإن سمي مسم هذا موجباً بالذات كان نزاعا لفتيا والمسلمون يقولون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فإني والله وجوده واجب وجوده عيشته

(٨ - منهاج ثاني) القرآن ولا القرآن إذا ترجم بالعربية هو التوراة ولا حقيقة الأمر هي حقيقة الخبر وإنما اضطراب كلاب والأشعري ونحوهما إلى هذا الأصل أنهم لم يعتقدوا أن الله لا يقوم به ما يتعلق بعيشته وقدرته لا فعل ولا تكلم ولا غير ذلك وقد نمت

لهم فساد قول من يقول القرآن مخلوق ولا يجعل الله تعالى كلاماً قائماً بنفسه بل يجعل كلامه ما خلقه في غيره وعرفوا أن الكلام لا يكون مفعولاً متصلاً عن المتكلم ولا ينصف (٥٨) الموصوف بما هو منفصل بل إذا خلق الله شيئاً من الصفات

والأفعال يجعل كان ذلك صفته لا ذلك
الجل لله فإذا خلق في محل الحركة
كان ذلك الجل هو المتحرك بها
وكذلك إذا خلق في محل الحياة كان
ذلك الجل هو الحي بها وكذلك إذا
خلق علماً وقدره وكلاماً كان ذلك
الجل هو المتكلم وهذا التقرير بما
اتفق عليه القائلون بأن القرآن
غير مخلوق من جميع الطوائف
أهل الحديث والسنة ومثل
الكرامة والكلاسة وغيرهم
ولازم هذا أن قال أن القرآن
المرى مخلوق أن لا يكون
الكلام العربي كلام الله بل
يكون كلام المولى الذى خلق فيه
ومن قال أن لفظ الكلام يقع
بالاشتراك على هذا وهذا استدل
بجته على المعترضة فإن أصل الجثة
أنه إذا خلق كلاماً في محل كان
الكلام مفعولاً لذلك الجل فإذا كان
القرآن العربي كلاماً مخلوقاً في محل
كان ذلك الجل هو المتكلم ولم يكن
كلام الله ولهذا قال مس قال
لا يصح كلاماً بالإنجاز أفراراً من
أن يشبوا كلاماً حقيقياً قائماً بغير
المتكلم به فلما عظمت شناعة
النس على هذا القول وكان
تسمية هذا كلاماً حقيقياً معلوماً
بالاضطرار من اللغة أراد أن يجعل
لفظ الكلام مشتركاً كافاً قد
الأصل الذى سوا عليه قولهم
وإنكار هذا الأصل استنطال
عليهم من يقول بخلق القرآن من
المعترضة والسبغة والخوارج

وتخوهم فإن هؤلاء لما نظرهم من ثلاث طرق ابن كلاب ومنعوا أن الله لا يقدر على الكلام ولا يتكلم بعينه لا يجب
ولا هو متكلم باختياره ومشيئته طمع فيهم أو لئلا لأن جمهور الخلق يعلمون أن المتكلم يتكلم بمشيئته واختياره وهو قادر على الكلام

وهو يتكلم بما يشاء ولكن منشأ اضطراب الفرضين اشتراكهما في أنه لا يقوم به ما يكون بدارته وقدرته فإزيم هؤلاء إذا جعلوه يتكلم بقدرته واختياره أن يكون كلامه مخلوقاً مفصلاً عنه وإزيم هؤلاء (٥٩) إذا جعلوه غير مخلوق أن لا يكون قادراً على

الكلام ولا يتكلم عبثاً وقدرته ولا يتكلم عبثاً والمقصود هنا أن عبد الله بن مسعود كلاب وأتباعه لما وافقوا سلف الأمة وسائر العقلاء في أن كلام المتكلم لا بد أن يقوم مفعلاً لا يكون إلا بآثاره عنه لا يكون كلامه كما قال الأئمة كلام الله من الله ليس بشيء منه وقالوا إن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود فقالوا منه بدأ رداً على الجمية الذين يقولون بدارته غيرهم ومقصودهم أنه هو المتكلم به كما قال تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم وقال تعالى ولكن حق القول مني وأمثال ذلك ثم اتهم مع موافقهم السلف والأئمة والجمهور على هذا اعتقدوا هذا الأصل وهو أنه لا يقوم به ما يكون مقدوراً له متعلقاً بعشئته بناء على هذا الأصل الذي وافقوا فيه العقلاء فاحتاجوا احتشاداً يشبوا ما لا يكون مقدوراً وأمراداً قالوا والحسوف المنظومة والأصوات لا تكون إلا مقدورة مرادة فأنتم بمعنى واحد الم يمكن أثبات معان متعددة خوفاً من اثبات المالاتيها فاحتاجوا أن يقولوا معنى واحداً فقالوا القول الذي لم يزل تلك الموازيم التي عظم فيها تكبر جهور المسلمين بل جهور العقلاء عليهم وأكر الناس عليهم أموراً أثبت معني واحدهم الأمر والخبر وجعل القرآن العربي ليس من كلام الله الذي

لا يجب الفعل فعلم أن القوم يتكلمون بما يريدونه ناصر القول لهم لا يعتمدون على حق يعلمونه ولا يعرفون حقاً مقصودون ففسره (فصل) وأما قوله أي شركة هذا إلى آخره (فيقال) إذا كانت الحوادث حادثة بغير فعل الله وقدرته فهذه مشاركة لله صريحة ولهذا شبه هؤلاء بالمحوس الذين يحملون فاعل الشرع بفاعل الخير فيصنعون شره بكاره وماذا كرم من الخيل بالسطار بقرار المشاركة فإن زوب السلطان شركاه وهو محتاج إليهم ليس هو خالقهم ولا ربهم بل ولا خالق قدرتهم بل هم معاونون له على تدبير الملك لمور خارجة عن قدرته ولولا ذلك لكان عاجزاً عن الملك فن جعل أفعال العباد مع الله عزلة زوب السلطان معه فهذا صريح الشرك الذي لم يكن يرتضيه عبد الاصنام لأنه شرك في الربوبية لا في الألوهية فإن عبد الاصنام كانوا يعرفون أنها مخلوقة لله فيقولون ليس لأشرك بل ذلك الأشرك يكاهلكم ولكم ومملكته وهذا لا يجعلون مملكه العبد من أفعاله ملكاً لله تعالى وإلهاً قال ابن عباس رضي الله عنهما الإيمان بالقدر نظام التوحيد فمن وحده الله وآمن بالقدر تم توحيد ومن وحده الله وكذب بالقدر قضى توحيداً تكذيبه وقول القدرية يتضمن الاشراك والتعطيل فإنه يتضمن إخراج بعض الحوادث عن أن يكون لها فاعل ويتضمن اثبات فاعل مستقل غير الله وهاتان شعبتان من شعب الكفر فإن أصل كل كفر التعطيل والشرك وبيان ذلك أنهم يقولون إن الإنسان صار مبدأ فاعلاً بارادته بعد أن لم يكن كذلك بدون محدث أحدث ذلك فإله لم يكن مبرداً للفعل ولا فاعلاً وهذا الأمر حادث بعد أن لم يكن وهو عندهم حادث بلا أحداث أحد وهذا أصل التعطيل فمن جوز أن يحدث حادث بلا أحداث أحد وأن يرجع وجود الممكن على عدمه بالمرجع وأن يتخصص أحد المتماثلين بالتخصص كان هذا تعطيلاً ليس الحوادث والممكنات أن يكون لها فاعل والله فاعلها بلا شئ فهو تعطيل لله أن يكون خالقاً لمخلوقاته وأما الشرك فلأنهم يقولون العبد مستقل بأحداث هذا الفعل من غير أن يكون الله جعله محدثاً له كاعوان المولى الذين يفعلون أفعاله بدون أن تكون الملائكة جعلتهم وأعلن لها وهذا أثبات شركاء مع الله يخلفون بعض مخلوقاته وهذا من الهذوران التعطيل والاشراك في الربوبية لازم لكل من أثبت فاعلاً مستقلاً غير الله كالفلاسفة الذين يقولون إن الفلك يتمرك حركة اختيارية بسببها تحدث الحوادث من غير أن يكون قد حدثت من جهة الله ما يوجب حركته ولا كان فوقه محدث يقتضي حركته وذلك لأن حركة الفلك حيث شاء اختياره تكون كحركة الإنسان باختياره فيقال مصير الفلك متغير كاختياره وقدرته أمر يمكن لا واجب بنفسه فلا بد من مرجع تام وما من وقت الا وهو بقره فيه باختياره وقدرته فلا بد لكونه متصرفاً في أمره أو بعبارة أخرى لازم حدوث حوادث بلا محدث فإن قيل الواجب بذاته هو المرجح أو الفاعل سواء كان بواسطة أو بلا واسطة وهي ما صدر عنه من الفعل أو المفعول قيل هذا باطل لأن المرجح بذاته على حال واحدة عندهم من الازل إلى الابد فينتج أن يصدر عنه حادث بعد أن لم يكن ذلك الحادث صادراً عنه وكل جزء من أجزاء الحركة صارت بعد أن لم تكن فينتج أن يكون ذلك الحادث ثابتاً في الازل فامتنع أن يكون فاعله علته تامة في الازل وأيضاً فرجع الحوادث أن كان مرجحاً ثابتاً في الازل لزمه المفعول ولم يحدث عنه بعد ذلك شئ وإن لم يكن مرجحاً ثابتاً في الازل فقد صار

تكلمه وإن الكلام المنزلي ليس هو كلام الله وأن التوراة والإنجيل والقرآن إنما تختلف عباراتها فإذا عبر عن التوراة بالعربية كان هو القصران وأن الله لا يقدّر أن يتكلم ولا يشاء عبثاً واختياره وتكليمه إن كلفه من خلقه كوسى وأدم ليس

الاختلاق ادراك ذلك المعنى لهم فالتكلم هو خلق الادراك فقط فهم منهم من يقول السمع يتعلق بذلك المعنى وبكل موجود فكل موجود يمكن أن يرى ويسمع كبقوله أو الحسن ومنهم (٦٠) يقول بل كلام الله لا يسمع بحال لانه ولا من غيره اذ هو معنى والمعنى يفهمه لا يسمع كبقوله أو

بكره ونحوه ومنهم من يقول انه يسمع ذلك المعنى من القارئ مع صوته المسموع عنه كما يقول ذلك طائفة أخرى وجهور العقلاء يقولون ان هذه الاقوال معلومة القضاة بالضرورة وانما الجأ إليها القائلين بهما لتقدم من الاصول التي استلزمته هذه المخاذير واذا انتفى اللازم انتفى المألوم وكذلك من قال لا يتكلم الا بأصوات قدعة أرسية ليست متعاقبة وهو لا يقدر على التكلم بها واولاه في ذلك مشبهة ولا فعل من أهل الحديث والفقهاء والكلام المنسبين الى السنة فجمهور العقلاء يقولون ان قول هؤلاء أيضا معلوم القضاة بالضرورة وانما الجأهم الى ذلك اعتقادهم أن الكلام لا يتعلق بشيء المتكلم وقد رتبته مع علمهم بأن الكلام يتضمن حروفًا منظومة وصوتا مسموعًا من المتكلم وأما من قال ان الصوت المسموع من القارئ قديم أو يسمع منه صوت قديم ويحدث فهذا أظهر فسادا من أن يحتاج الى الكلام عليه وكلام السلف والامة والعلماء في هذا الاصل كثير منتشر ليس هذا موضع استقصائه وأما دلالة الكتاب والسنة على هذا الاصل فأكثر من أن تحصر وقد ذكر منها الامام أحمد وغيره من العلماء في الرد على الجهمية ما جعوه كاد كره الخلل في كتاب السنة قال أخبرنا

مرحبا بمبدأ لم يكن ويحتاج أن يكون غير مجعوله مرحبا فيكون المرجح لما يقوم به من ارادته ومحو ذلك فلك الامور لم تكن مرحبا تاما في الازل والابطال الحوادث فامتنع أن يكون صدر عن المرجح في الازلية مقارنة فانتع قد علم الفلك (وايضاً) صار مرحباً لما يرجحه بعد أن لم يكن كذلك فوجب اضافة الحوادث اليه لوجوب اضافة الحوادث الى المرجح اتمام فنبأ أن فوق الاعلاء مؤثرات بتجدد تأثيره وهو المطلوب وهؤلاء اذ لم يثبتوا ذلك كانوا معطين للحركة الفلك والحوادث ان يكون لها فاعل وهذا التعطيل أعظم من تعطيل أفعال العباد ان يكون لها محدث (وايضاً) فقد جعلوا الفلك يفعل بطريق الاستقلال كما جعلت القدرة الحيوان يفعل بطريق الاستقلال من غير أن يخلق الله عند ذلك حركة وقدر مقارنة للحركة لان الفلك عندهم محدث عنه الثانية بعد الاولى فشرط الثانية انقضاء الاولى كالذي يقطع مسافة شيئاً بعد شيء ولكن ذلك الذي يقطع المسافة انما ابع الثانية بقدرة و ارادة قامت به وحركات قطعها الثانية فالفعل يحدده من الارادة والقوة ما قطع به المسافة الثانية فكان يجب أن يتجدد الفلك في كل وقت من الارادة والقوة ما يتحول به لكن المحدد ذلك لا بد أن يكون غيره لانه ممكن لا واجب والحوادث فيه لا يجوز أن تكون منه لانه ذا حدث الثاني بعد الاول (زم) أن يكون المؤثر التام موجودا عند الثاني وان كان حصل له كمال التأثير في الثاني بعد انقضاء الاول فلا بد من الكمال من فاعل وهؤلاء يجوزون أن يكون فاعله ما تقدم فوجب أن يكون له في كل حال من الاحوال فاعل محدث ما به يتحرك وهذا بخلاف الواجب بنفسه فان ما يقوم به من الاعمال لا يجوز أن يصدر عن غيره وشرك هؤلاء المصلحة وتعطيلهم أعظم بكثير من شرك القدرة وتعطيلهم فان هؤلاء يجعلون الفلك هو المحدث للحوادث التي في الارض كلها فلم يجعلوا شيئاً بخلاف القدرة فانهم أخرجوا عن احداثه أفعال الحيوان وما ولد عنها فقد سلمهم التعطيل من اثبات حوادث بلا محدث وتعطيل الرب عن احداث شيء من الحوادث وان ثبت شرك فعل جميع الحوادث ومن العجب أنهم ينكرون على القدرة وغيرهم أن الرب مازال عاطلا عن الفعل حتى أحدث العالم وهم يقولون مازال ولا يزال المعطلا عن الاحداث بل عن الفعل فان مازل ذاته كالعقل والفلك ليس هو في الحقيقة فعلاذ اذ الفعل لا يفعل الا بشيء محدث فاما مازل الذات فهو من باب الصفات بمنزلة لون الانسان وطوله فانه يمتنع أن يكون فعلاذ بخلاف حركاته فانها افضل له وان قدراته لم يزل مضطرا كما يقال في نفس الانسان انه لم يزل يتحرك من حال الى حال وان القلب أشد تقبلا من القدرة اذا استجعت غلبا لا يكون الفاعل الذي هو في نفسه يقوم بفعل محدث شيأ بعد شيء مفعولا بخلاف مازله لازم مقارنة في الازل فهذا لا يعمل أن يكون مفعولا فحينئذ أنهم في الحقيقة لا يثبتون الرب فعلاذ أصلا فهم معطلة حقاروا وطوا اتباعه انما يثبتون العلة الاولى من جهة انها علة ثالثة كحركة الفلك فان حركة الفلك عندهم بالاختيار كحركة الانسان والحركة الاختيارية لا بد لها من مراد فيكون هو مطلقا ومعنى ذلك عندهم أن الفلك يتحرك بالتشبيه بالعلة الاولى كحركة المؤمن بامسه والخسدي بقنونه وهذا معنى تشبيهه بحركة العشوق للعاشق ليس المعنى ان ذات الله محركة للفلك انما مرادهم أن مراد الفلك أن يكون

المروزي قال هذا ما احتج به أبو عبد الله على الجهمية من القرآن وتشبه بخطه وكتبته من كتابه فذكر المروزي ايات كثيرة ومن مثله ما ذكره الحضر بن أحمد بن عبد الله بن أحمد وقال فيه سمعت أبا عبد الله يقول في القرآن عليهم من الخ في غير موضع يعني الجهمية قال

الجلال وأنا أنا الحضرة أحمد المني الكندي سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال وجدت هذا الكتاب بخط أبي فضاء الحنظلي على الجهمية وقد ألف الآيات في السور ذكر آيات كثيرة تبدل (٦١) على هذا الأصل مثل قوله تعالى وإذا سألك عبادي

عني فاني قريب مباعد عني
لادع إذا دعاه فليستيبوا لي
وليؤمنوا بي عليهم يرشدون وقوله
تعالى بديع السموات والارض
وإذا قضى أمرا ما كان يقول من
فيكون وقوله ما يا يكون في بطونهم
الانوار ولا يكلمهم الله يوم القيمة
وقوله تعالى لقد سمع الله قول
الذين قاروا الله فقير ونحن أغناه
وقوله تعالى ان الله يشرك بكلمة
منه اسمه المسيح عيسى بن مريم
الى قوله تعالى كذلك الله يخلق
ما يشاء اذا قضى أمرا ما كان يقول
له ان يكون وقوله تعالى ان مثل
عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من
تراب ثم قال له كن فيكون وقوله
تعالى ان الذين يشتركون بهد الله
وأيمانهم غشا فليلا وأولئك لا خلق
لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا
ينظر اليهم يوم القيمة وقوله تعالى
وهو الذي خلق السموات والارض
بالحق ويوم يقول كن فيكون
فوقه الحق وله الملك وكلام الله موسى
تكليما ولما موسى لم يلقا تكلما
ربه ولولا كلمة تسبقت من ربك
لقضى بينهم فيما فيه يختلفون
ولولا كلمة تسبقت من ربك لقضى
بينهم وانهم في شك منه مررب
وقت كلفه ذلك لا ملان جهنم من
الحنة والناس أجعين نحن نقص
عليك أحسن القصص بما أوحينا
إليك هذا القرآن وان كنت من
قوله لمن الغافل وقوله قل لو كان
البر مردادا لكلمة ربك لتصدق

منه بحسب الامكان (وهذا) باطل من وجوه لسطها موضع آخر فقالوا ان العلة الاولى
وهي التي يصرفها الفلك لاجلها علة محركة كما يحرك العشق العاشق بعزلة الرجل الذي اشتى
طعاما فذهب اليه أو رأى من يحب فسي اليه فقال المذهب هو المحرك لكون المتحرك أحبه
لا لكونه أبغ الحركه ولا فعلها فحينئذ لم يكونوا قد ابتدوا الحركه الفلك محمدا أحدتها غير
الفلك كما ثبت القدرة لافعال الحيوان محدثا غير الحيوان ولهذا كان الفلك عندهم حيوانا
كبيرا بل يقولون ان الفلك يصرفه قسمة بالهة الاولى لان العلة الاولى معبودة محبوبة
ولهذا قالوا ان الفلاسفة هي المشتة فلاه على حسب الطاقة في الحقيقة ليس عندهم الرب
لا اله الا هو ولا ربا للعالمين غاية ما يشبهونه أن يكون شرطاني وجود العالم وأن كمال الخلق في أن
يكون متشابهة وهذا هو الاله عندهم وذلك هو الربوبية ولهذا كان قولهم شران من قول
اليهود والنصارى وهم أبعد عن العقول والمقول لهم كإسقاط في غير هذا الموضع والله أعلم
فتبين أن هؤلاء المتفلسفة قدرية في جميع حوادث العالم وأنهم من أضل بني آدم ولهذا
يضيفون الحوادث الى الطبائع التي في الاجسام فقامت عزلة القوى التي في الحيوان فيصنعون
كل محدث فاعلا مستقلا كالحيوان عند القدرة ولا يثبتون محدثا للحوادث وحقيقة قولهم
الطود لكون الله رب العالمين بل بناتهم أن يجعلوا شرطاني وجود العالم وفي التحقيق هم
معطلة لكون الله رب العالمين كقول من قال ان الفلك واجب الوجود بنفسه منهم لكن هؤلاء
يثبتون العلة اما غائية عند قدمائهم واما فاعلية عند متأخرهم وعند التحقيق لا حقيقة لما
يشتمونه ولهذا أنكروا ذلك الطبيعيين منهم وإذا قدر ان الفلك يصرفه باختياره من غير أن
يكون الله خافه لحرته فلا دليل أن المحرك له معنوية يشبهه بل يجوز أن يكون المتحرك هو
المحرك كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وتبين الكلام على بطلان ما ذكره
أرسطو في العلم الالهي من وجوه متعددة وأن هؤلاء من أجهل الناس بالله عز وجل ومن دخل
في أهرس الملل منهم كالنسيين الى الاسلام كالفرابي وابن سينا وأمثالهم من ملاحدة السلبين
وموسى بن ميمون ونحوهم من ملاحدة اليهود ومتي ويحيى بن عدي ونحوهم من ملاحدة
النصارى فهم مع كونهم من ملاحدة أهل الملل أقم عقلا ونظرا في العلم الالهي من المشائين
كأرسطو وأتباعه وان كان لاولئك من تفصيل الأمور الطبيعية والرياضية أمور كثيرة سبقوا
بها هؤلاء فالقصود هنا أن الأمور الالهية أولئك أجهل بها وأضل فان هؤلاء حصل لهم
نوع تامين نور أهل الملل وعقولهم وهداهم فصاروا به أقل ظلمة من أولئك ولهذا عدل ابن سينا
عن طر بقية سلفه في إثبات العلة الاولى وسلك الطريقة المعروفة في تقسيم الوجود الى واجب
ويمكن وان الممكن مستلزم للواجب وهذه الطريقة هي المعروفة له ولي أتبعه كالسهروردي
المعتزل ونحوهم من الفلاسفة وأبي حامد الرازي والأصدي وغيرهم من متأخري أهل
الكلام الذين خلطوا الفلسفة بالكلام وهؤلاء المتكلمون المتأخرون الذين خلطوا الفلسفة
بالكلام أكثر اضطرابهم وشكوكهم وحيث أنهم بحسب ما ازادوا به ظلمة من هؤلاء المتفلسفة
الذين خلطوا الفلسفة بالكلام فأولئك قلت ظلمتهم عما خلفوا فيه من كلام أهل الملل وهؤلاء
كثرت ظلمتهم عما خلفوا فيه من كلام أولئك المتفلسفة هذا مع أن في المتكلمين من أهل

الصر قبل أن تنفذ كلمتي وقال تعالى فلما أتاهم موسى أنى أربك فاطلع نيلك انك يا اودا القدس طوى وأما اخترتك
فاسمع لما يوحى انى أالله لا اله الا أنا فاعبدنى وأقم الصلاة كرى الى قوله انى معك الأسع وأرى وألقب عليك حجة بنى وتصنع على

عني ولولا كلمتي سقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى وأيوب انذاري به أني حسني الضر وأنت أرحم الراحمين فاستجبلته فكشفنا ما به من ضر وآتيناه أهله ومثلهم معهم وقوله (٦٢) وهذا التور انذهب مغاضبا لفظي أن لن تقدر عليه فتأدي في

الملل من الاضطراب والشك في أشياء وانحروا عن الحق في مواضع واتباع الهوى في مواضع والتقصير في الحق في مواضع مانهم لاجله علماء الملة والدين فانهم قسروا عن معرفة الادلة العقلية التي ذكرها الله في كتابه فعدوا عنها الى طرق أخرى مستدعة فيهم الباطل مالا يجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم ودخلوا في بعض الباطل المبدع وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الالهية وثابت حقائق أسماء الله وصفاته ولم يعرفوا من التوحيد الا التوحيد الربوبية وهو الاقرار بأن الله خالق كل شيء وهذا التوحيد كان يقربه المشركون الذين قال الله عنهم واتن ساءتهم من خلق السموات والارض يقولون الله وقال تعالى قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم يقولون الله الا نأت وقال عنهم وما يؤمنون أكثرهم بالله الا وهم مشركون فالما تسمع من السف تقول لهم من خلق السموات والارض فيقولون الله وهم مع ذلك يبعدون غيره وانما التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الالهية المتضمن توحيد الربوبية بأن يبعدوا الله ولا يشركوا به شيئا فيكون الذين كلفه الله ولا يخاف الا الله ولا يدعوا الا الله ويكون الله أحب الى العبد من كل شيء فيصون الله ويبغضون الله ويبعدون الله ويتوكلون عليه والصالحات جمع غاية الحب ومياه الذل فيصون الله بأكل محبة يذلون أكل ذل ولا يعدلون به ولا يحفلونه له أن دادا ولا يخفون من دونه وألباءه ولا شفعاء كما قد بين القرآن هذا التوحيد في غيره وضع وهو قطب دحرى القرآن الذي يدور عليه القرآن وهو يتضمن التوحيد في العلم والقول والتوحيد في الارادة والعمل فالاول كالقوة في تعالي قال هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولهذا كانت هذه السورة تعدل ثلث القرآن لانها صفة الرحمن والقرآن ثلثة توحيد وثلثة قصص وثلثة أمر ونهي لانه كلام الله والكلام اما انشاء واما اخبار والاخبار اما عن الخالق واما عن المخلوق فصار ثلاثة أجزاء جزء أمر ونهي واما انشاء وهو الانشاء وجزء اخبار عن المخلوقين وجزء اخبار عن الخالق فقل هو الله أحد صفة الرحمن محضا وقد بسطنا الكلام على تحقيق قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انها تعدل ثلث القرآن في مجلد وفي تفسيرها في مجلد آخر وأما التوحيد في العبادة والارادة والعمل فكما في سورة قل بأبها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا آتيتهم عابدون ما أعبد ولا آتيتهم عابدون ولا آتيتهم عابدون ما أعبد لكد ينكم ولدي دن فالتوحيد الاول يتضمن اثبات نفوت الكمال لله بآيات أسمائه الحسنى وما تتضمنه من صفاته والثاني يتضمن اخلاص الدين له كإفاله وأمره والالعبادوا الله تخلف صفة الدين فالاول براعتن التعطيل والثاني براعتن الشرك وأصل الشرك اما تعطيل مثل تعطيل فرعون موسى والذي حاج إبراهيم في ربه والجال مع الضلال خصم مسيح الهدي عيسى بن مريم صلى الله تعالى عليه وسلم وأما الاشرار وهو كثير في الامم أكثر من التعطيل وأهله خصوم جهود الانبياء وفي خصوم إبراهيم ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم معطلة وشركه لكن التعطيل المحض الذات قليل وأما الكثرة فهو تعطيل صفات الكمال وهو مستازم لتعطيل الذات فانهم يصفون واجب الوجود بما يجب أن يكون متمتع الوجود ثم ان كل من كان الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه والتابعين لهم باحسان أقرب كان أقرب الى كمال التوحيد والايان والعقل والعرفان وكل من كان عنهم أبعد كان عن ذلك

الطمان أن الاله الأنت سبحانه اتي كنت من العالمين فاستجيبنا له ونجينا من الغم وكذلك نجى المؤمنين وقوله وزكركم باننادي ربه رب لا تدن في فردا وانت خير الوارثين فاستجبلته ووهبنا له يحيى وأصلحنه زوجه وقوله الذي خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش الرحمن فاستل به خيرا وقوله فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها وقوله فلما أتاهن نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى اتي أنا الله رب العالمين وقوله تعالى انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون وقوله تعالى ولقد سقت لكمنا العبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون وقوله تعالى وما قدرنا الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيينه سبحانه وتعالى عما يشركون وقوله تعالى وهو الذي يحيى ويميت فإذا قضى أمره انما يقول كن فيكون وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ولولا كلمة سقتن ربك الى أجل مسمى لقضى بينهم وان الذين أؤثروا الكتاب من بعدهم لم يثلثنيته هريب وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بآياته ما يشاء وقوله تعالى فلما أسفونا انتقمنا منهم

وقوله فسمع الله قول التي تحاد في زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما (قلت) وفي القرآن مواضع كثيرة ابد تدل على هذا الاصل كقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شيء

عليه وقوله أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلونه أنثادا ذلك رب العالمين إلى قوله ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها قالتا أتينا طائعين (٦٣) وقوله هل ينظرون إلا بأنهم الله في ظلل من الغمام

[illegible]

أبعد فتأخر ومثكلة الإنابت الذي خلطوا الكلام بالفلسفة كلارازي والأمدى ونحوهما
دون أبي المعالي الجوني وأمثاله في تقرير التوحيد وثابت صفات الكمال وأبو المعالي وأمثاله
دون القاضي أبي بكر بن الطيب وأمثاله في ذلك؛ وهو لا دون أبي الحسن الأشعري في ذلك
والأشعري في ذلك دون أبي محمد بن كلاب وابن كلاب دون الخليل والأئمة في ذلك ومثكلة
أهل الإنابت الذين يقررون بالقدرهم خبري في التوحيد وإنابت صفات الكمال من القدرة من
المعزة والشعة وغيرهم لأن أهل الإنابت يشنون الله كمال القدرة كمال المشيئة وكال الخلق
وأهم منفرد بذلك يقولون أنه وحده خالق كل شيء من الأعيان والأعراض ولهذا جعلوا لخاص
صفة الرب تعالى القدرة على الاختراع والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جملة خصائصه
ليس هي وحدها لخص صفاته وأوائل يخرجون أحوال الحيوان أن تكون مختلفة
وحقيقة قولهم تعطيل هذا الحوادث عن خلقها وإنابت شركائه يفعلونها وكثير من متأري
القدرة يقولون أن العباد خالقون لها ولكن سلمهم بحذر عن ذلك وأيضا تكلمة أهل
الإنابت يشنون الله صفات الكمال الحية والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر وهو لا يفعلون
ذلك لكن قصر وافي بعض صفات الكمال وقصر وافي التوحيد فظنوا أن كمال التوحيد هو توحيد
الربوبية ولم يصدوا إلى توحيد الإلهية التي حامت به الرسل وزلت به الكتب وذلك أن كثيرا
من كلامهم أخذوه من كلام المعتزلة والمعتزلة مقصرون في هذا الباب فانهم لم يوفوا بتوحيد
الربوبية بحقه فكيف بتوحيد الإلهية ومع هذا فافئة المعتزلة وشيوخهم وأئمة الأشعرية
والكرامية ونحوهم خبري في تقرير توحيد الربوبية بمنزلة الأشعرية كلارازي والأمدى
وأمثال هؤلاء فإن هؤلاء خلطوا ذلك بتوحيد الفلاسفة كابن سينا وأمثاله وهو أبعد الكلام عن
التحقيق في التوحيد وإن كان خبرا من كلام قدمائهم أرسطو أو غيره وذلك أن غايتهم أنهم
يشنون واجب الوجود وهذا حق لم ينزع فيه لا معطل ولا شرطي بل الناس متفقون على أن
وجود واجب الهم لا يمكن عن بعض الناس قال إن هذا العالم حدث بنفسه وكثير من الناس
يقولون إن هذا لم يخلق طائفة معروفة وأما بقدر تقديرنا كما تقدّر الله السوفسطائية فيحت
عنها وهذا مما خطر في قلوب بعض الناس كما يخبط أمثاله من الفسطة لأنه قول معروف طائفة
معروفة بدون عنه فإن ظهور فسادها من أن يحتاج إلى الدليل أن حدوث الحوادث لا يحدث
من أظهر الأمور امتناعا والعلم بذلك من أين العلوم الضرورية ثم إنهم لم يوفوا بأجابهاته
أرادوا أن يجعلوه واحدا وحده لا يوجد إلا في الأذهان لافي الأعيان وهو وجود مطلق بشرط
الإطلاق ليس له حقيقة في الخارج لأن الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد إلا في الأذهان
لا في الأعيان أو مقيد بالوجود بالإضافة كما يقوله ابن سينا وأما بعد هذا أدخل في التعطيل
من الأول وزعموا أن هذا بعض التوحيد مضاهة للغة الذين شاركهم في نفس الصفات وهو
ذلك توحيد أفساروا بنباهون في التعطيل الذي سموه توحيداً أجمع فيه أخذ حق فروعهم
تباها في ذلك كتبهم كان سبعين وأمثاله من أتباع الفلاسفة وابن التورم وأمثاله من أتباع
الجمية فهذا يقول بالوجود المطلق وهذا يقول بالوجود المطلق وأتباع كل منهما تباها في أتباع
الآخرين في الحديث في هذا التعطيل كما قد اجتمعت في طوائف من هؤلاء وطائفتهم في ذلك

بمن أفعاله لاسما المرتبة كقوله تعالى ولست بعليل بل قرضي وقوله فستبسر بلسري وقوله فستبسر بالعسري وقوله ان
النبالهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان علينا جعفر وقراءة فاذا قرأنا فابع قرأه ثم ان علينا به وقوله فسوف نحاسب حسابا

يسرا وقوله أمصينا الماء صابنا شققنا الأرض شقا وقوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله ألم نهلك الأولين ثم نتبعهم الآخر ونحو ذلك لكن الاستدلال (٦٤) بمثل هذا مبني على أن الفعل ليس هو المفعول والخلق ليس هو

المخلوق وهو قول جمهور الناس على اختلاف أصنافهم وقد قرر هذا في غير هذا الموضع ثم هؤلاء على قولين منهم من يقول أن الفعل قديم لازم لذات لا يتعلق بعيشته وقدرته ومنهم من يقول يتعلق بعيشته وقدرته وإن قيل إن نوعه تسديم فهو هؤلاء يجتنبون مجاهر الفاهم المفهوم المنصوص وإذا تأول من ينازعهم أن المتجددا ما هو المفعول المخلوق فقط من غير تجديد فعل كان هذا غزاة من يتأول نصوص الإرادة والحب والنقص والرضا والسط على أن المتجدد ليس أيضا إلا هذه الموقفات التي تراد وتحب وتسط وكذلك نصوص القول والكلام والحديث ونحو ذلك على أن المتجدد ليس إلا ذلك الخلق والابتداء والنجى وليس إلا مخلوقا من المخلوقات فهذه التأويلات كلها من غط واحد ولا نزاع بين الناس أنها خلاف المفهوم الظاهر الذي دل عليه القرآن والحديث ثم ملاحظة الخاتمة يقولون إن الرسل أرادوا إفهام الناس ما يتخيلونه وإن لم يكن مطابقا للخراج ويجمعون ذلك غزاة ما راء السام نفسه من القرآن عندهم يشبه تعبير الرؤيا التي لا يفهم تعبيرها من ظاهرها كرويا يوسف والمثل بخلاف الرؤيا التي يكون ظاهرها مطابقا لما فيها وأما السلبون من أهل الكلام فهم وإن كانوا يكفرون من يقول

وصفت لهم صفات في كشف أسرارهم ومعرفة توحيدهم بيان فساد قائلهم بطلوب أن الناس لا يفهمون كلامهم فقالوا إن لم تبين وتكشف حقيقة هذا الكلام الذي قالوه ثم تبين فسادهم والام قبل ما يقال من رده فكشفت لهم حقائق مقاصدهم فاعتزفوا بأن ذلك هو المراد ووافهم على ذلك ثم قسم ثم تبين ما في ذلك من الفساد والحادق رجوعا واورادوا صنفون في كشف باطل سلفهم المحدثين الذين كانوا عدهم أئمة التحق والتوحيد والعرفان واليقين • وعده هؤلاء الفلاسفة في توحيدهم الذي هو تعطيل محض في الحقيقة تجتنب (أحدهما) لو كان واجبا لا يشترك كافي الوجوب وامتازا أحدهما عن الآخر بما يخصه وما به الاشتراك غير ما الامتياز فيلزم أن يكون واجب الوجود مكررا والمركب مقترا على أجزاءه وأجزاءه غير والمقتصر إلى غير ما يمكن واجبا بنفسه (والثانية) أنه إذا اتفقا في الوجوب وامتازا كل منهما عن الآخر بما يخصه لم أن يكون المشترك معلولا للخاص كما إذا اشترك اثنان في الإنسانية وامتازا كل منهما عن الآخر بشخصه فالشترك معلول للخاص وهذا باطل هنا وذلك لأن المشترك والمخصص أن كان أحدهما عارضا لا يلزم أن يكون الوجوب عارضا للواجب أو مبرر ومضاه وعلى التدبرين فلا يكون الوجوب حصة لازمة للواجب وهذا محال لأن الواجب لا يمكن أن يكون غير واجب وإن كان أحدهما لازما لا يلزم أن يكون المشترك عليه للخاص لأنه حب وجبت العلة وجد المعلول فيلزم أنه حب وجد المشترك وجد المخصص المشترك في هذا وهذا فيلزم أن يكون ما يخص هذا في هذا وما يخص هذا في هذا وهذا محال يرفع الاختصاص (وهذا) لمخصص ما ذكره ابن سينا في اشاراته هو وشارحو الاشارات كرازي والطوسي وغيرهما (وهاتان) الجتان) ملخص ما ذكره الفارابي والسهروردي وغيرهما من الفلاسفة وقد كرهها بعضاها أبو حامد الغزالي في نهج الفلاسفة وقد أجاب عنها الرازي والأشعري عن كون الوجوب صفة نبوتية ونحو ذلك من الأجوبة التي لا رضاها لكن الجواب من وجهين (أحدهما) المعارضة وذلك أن الوجود ينقسم إلى واجب ويمكن وكل واحد من الوجودين يتنازع الآخر بخاصته فيلزم أن يكون الواجب مكررا كما به الاشتراك وعما به الامتياز وإذا يضاف فيلزم أن يكون الوجود الواجب معلولا والمعارضة أيضا بالحقيقة فإن الحقيقة تنقسم إلى واجب ويمكن والواجبة زعم الممكن بما يخصه فيلزم أن تكون الحقيقة الواجبة مركبة من المشترك والمخصص ويلزم أن تكون الحقيقة الواجبة معلولة والمعارضة بلغت الماهية فأنها تنقسم إلى واجب ويمكن إلى آخره (والثاني) حل الشبهة وذلك أن الشئين الوجوديين في الخارج سواء كانا واجبين أو يمكنين وسواء قدر التفسير في موجودين أو ممكنين أو واجبين أو ممكنين أو إنسانين أو غير ذلك لم يشترك أحدهما إلا عرقا في الخارج في شئ من خصائصه لا في وجوده ولا في ماهيته ولا غير ذلك وإنما شابه في ذلك المطلق الذي اشتركا فيه ولا يكون كل ما مشترك كفيه إلا في الذهن وهو في الخارج ليس بكل عام مشترك فيه بل إذا قيل الواجب يشترك في الوجوب فلا بد أن يمتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه فهو مثل أن يقال إذا اشتركا في الحقيقة فلا بد أن يمتاز كل منهما عن الآخر بما يخصه فالحقيقة توجد عامة وخاصة كأن الوجوب وجد عاما وخاصا فالعام لا يكون عاما مشتركا كفيه إلا في الذهن ولا يكون في الخارج

هذا فإما أن تأولوا وتأولت يعلم الضرورة أن الرسل لم يرها وأما أن يقولوا مديرا أراد فهم ما في جهل لا بسبب أوصى لبومدار هؤلاء كلهم على أن العقل عارض ما دلت عليه النصوص وقد بين أهل الأثبات أن العقل مطابق موافق لما

أخبرت به النصوص لامعارضه لكن المقصود هنا أن نبين أن القرآن والسنة فيهما من الدلالة على هذا الأصل ما لا يكاد يحصر فيه
فهو في كتاب الله يستدل بما ذكر من النصوص على ما رآه ومن عرف (٦٥) حقيقة قول النفاة علم أن القرآن مناقض

لذلك مناقضة لاحد له لهم فيها وان
القرآن ثبت ما يقدر الله عليه
ويثأوه من فعله التي ليست
هي نفس المخالقات وغيرها
ولو ما دعه في كلام الناس من
الالتباس والاجال ما كان يحتاج
أن يقال الافعال التي يستحق
نفس المخالقات فان المعقول عند
جميع الناس أن الفعل المسمى
المعقول ليس هو نفس المعقول
لكن النفاة عندهم أن المخالقات
هي نفس فعل الله ليس له فعل
عندهم الانفس المخالقات فهذا
احتج الى اليان ومما يدل على هذا
الأصل ما علق بشرط كقوله تعالى
ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه
من حيث لا يحتسب وقوله ان
كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم
الله وقوله ان تتقوا الله يجعل لكم
فرقا وقوله لعل الله يحدث بعد
ذلك أمرا وقوله تعالى وتقولون
لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان
يشاء الله وقوله تعالى ذلك ما نهم
اتبعوا ما آتاهم الله وفي الجملة
هذا في كتاب الله أكثر من أن
يحصر وكذلك الاحاديث الصحيحة
المتعلقة بالقبول كقوله صلى الله
عليه وسلم فيباري عن ربه ولا
يرال عدى يتقرب الى التواضع
حتى أحبه وقوله أندرون ماذا قال
ربكم المسئلة وقوله في حديث
الشفاعة أن ربى قد غضب اليوم
غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب
بعده مثله وقوله اذا تكلم الله

الاحصا لا اشتراك فيه فخالقه الاشتراك لا امتياز فيه وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه فله سبق
في الخارج حتى واحد مشترك فيه ومميز لكن فيه وصف يشاء لا آخر وصف لا يشاء فيه
وغلط هؤلاء في هذه الالهيات من جنس غلطهم في المنطق في الكليات الجدر والتويع والفصل
والخاصة والعرض العام حيث وهو أنه يكون في الخارج كل مشترك فيه وقد قلنا التنبيه
على هذا ونبأنا الكلي المشترك فيه لا يوجد في الخارج الاحتصا لا اشتراك فيه والاشترار
والعموم والكليات انما تعرض له اذا كان هنالك خارجا وهم قسموا الكلي ثلاثة أقسام طبيعي
ومنطقي وعقلي فالطبيعي هو المطلق لا بشرط كالانسان من حيث هو مع قطع النظر عن جميع
قيوده والمنطقي كونه عاما وخصا وكما هو جريا بنفس وصفه ذلك منطقي لان المنطق يصنف في
القضايا من جهة كونها كلية وجزئية والعقلي هو مجموع الامرين وهو الانسان الموصوف
بكونه عاما ومطلقا وهذا الوجود الا في المعنى عندهم الاما يحكى عن شيعة أفلاطون من اثبات
المثل الافلاطونية ولارب في بطلان هذا فان الخارج لا يوجد فيه عام وأما المنطق فهو
كذلك في الذهن وأما الطبيعى فقد يقولون انه ثابت في الخارج فاذا قلنا هذا الانسان فيه
الانسان من حيث هو ولكن يقال هو ثابت في الخارج ج ب قيد التعيين والتخصيص لا بقيد
الاطلاق ولا مطلقة لا بشرط فليس في الخارج مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الاطلاق بل
انما فيه المعين المخصص فلهذا يقدره الذهن مطلقا لا بشرط التقيد بوجوده في الخارج بشرط
التقيد وهذا لا يشبه عليهم ما في الازهان بما في الالبيان وقد بسطنا الكلام على هذا في غير
هذا الموضوع وبيننا غلط المنطقيين ما هو سبب الضلال في الامور الالهية والطبيعية كما اعتقد
لامور العقلية التي لا تكون في العقل أمورا موجودة في الخارج وغير ذلك ليس هذا
موضع بسطه وهذا المنطقون الالهون منهم وغيرهم يقولون ايضا ان الكليات لا تكون
الا في الازهان لا في الالبيان فوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في
مواضع فان الله فطر عباده على العصاة والسلامة وفاد الفطرة عارض فقل من وجد منه كلام
فاسد الا في كلامه ما بين فساد كلامه الاول ويظهر به تناقضه (والمقصود هنا التنبيه)
على وجود هؤلاء الفلاسفة وهؤلاء اصحابهم في لفظ الواجب ما أصاب للمعتزلة في لفظ القديم
فقلوا الواجب لا يكون الا واحدا فلا يكون له صفة ثبوتية كما قال أولئك لا يكون القديم الا
واحدا فلا يكون له صفة ثبوتية وهذا وغيره يظهر الزلل في كلامنا خرى المتكلمين الذين خلطوا
الكلام الفلسفي كالتأخر ايضا الغلط في كلامهم خلط التصوف بالفلسفة كصاحب مشكاة
الانوار والكتب المصنوعة على غير ما قلنا وغير ذلك مما قد بسط الكلام عليه في غير هذا
الموضع حتى ان هؤلاء المتأخرين لم يهتموا في تقرير مقدماتهم بل التوحيد هو دليل التامع
واستكلموه وأولئك ننظروا أن هذا الدليل هو الدليل المذكور في القرآن في قوله تعالى لو كان
فيها آلهة الا الله لقد تدايس الامر بذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن وهؤلاء
قصروا في معرفة أولئك المقصرين كاقصرين في معرفة قضاياه الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم وعدلوا الى ما أورثهم الشك والحيروا والضلال وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع لكن تنبيه عليه
هنا وذلك أن دليل التامع المشهور عند المتكلمين انه لو كان لله المصانفان أراد أحدهما أمرا

(٩ - منهاج ثاني) بالوجه سمع اهل السموات كبر السلسلة على الصفاوقوله ان الله يحدث من أمره ما شاء وان ما
أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وقوله في حديث العجلي فيقولون هذا مكاننا حتى ياتيأربنا فاذا جاء ربنا عرفناه فاتهم الله في صورته

التي يعرفون وقوله قل أشد فرجاتي به عيسى من رجل أمثل راحته بأرض ذوقه مهلكة علي طعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها فنام تحت شجرة ينتظر الموت فلما استيقظ أذا هو بديته (٦٦) علي طعامه وشرابه فآله أشد فرجاتي به عيسى من هذا راحته

وهذا الحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين من غير وجه من حديث ابن مسعود وأبي هريرة وقوله ينضح الله لي رجاءين يقتل أحدهما صاحبه كلاهما يدخل الجنة وفي حديث آخر يندخل الجنة قال فيضج الله منه وقوله ما منكم أحد إلا سيكلمه به ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان وفي حديث قسمة الصلاة بيني وبين عدي نصفين فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حدي عدي فإذا قال مالك يوم الدين قال حدي عدي وقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى من تقرب إلي شبر تقربت إليه ذراعاً ومن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً وقوله صلى الله عليه وسلم ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا سطر المسيل أو ثلث المسيل الآخر فيقول من يدعوني فاستجب له من سألني فأعطيه من يستغفرني فأغفره وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الانصاري الذي أضاف رجلاً آثره على نفسه وأهله فلما أصبح غداه على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لدهضك الله الله أو عجب من فعالك أو أزل الله تبارك وتعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذه الأحاديث كلها في الصحيحين وفي السنن من حديث علي بن عبد الله صلى الله عليه وسلم حديث الركوب على الدابة قال فقلت

وأراد ألا يخرج خلفه مثل أبي برداء أحدهما طوع النسم من مشرقها ويريد ألا خراطها من مغربها ومن جهة أخرى امتنع أن يحصل مرادها لأن ذلك جمع بين الضدين فيلزم أن لا يحصل مراد واحد منهما فلا يكون واحداً منهما فيكون الذي حصل مراد هو الرب دون الآخر وقد يقرر ذلك بأب يقال إذا أراد أن لا يتناول الحبل عنهما مثل أن يريد أحدهما أن يتناول ويريد الآخر تركه امتنع حصول مرادها وامتنع عدم مرادها جعلا لأن الجسم لا يتناول عن الحركة والسكون فتعين أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر فيكون هو الرب وعلى هذا سؤال مشهور وهو أنه يجوز أن تتفق الإرادات فلا يقضي إلى الاختلاف وقد أجاب كثير من المتأخرين عن ذلك بوجوه عارضهم فيها غيرهم كإسقاط فرض أنه لو لا أن تقر بالانقياد كالأشعرى والقاضي أبي بكر وأبي الحسين البصري والقاضي أبي يعلى وغيرهم فإن هؤلاء علوا أن وجوب اتفاقهما في الإرادة يستلزم عجز كل منهما كأن غناهما يستلزم عجز كل منهما فهم من أعرض عن ذكر هذا التقدير لأن مقصودنا بين أن فرض اثنين يقتضي عجز كل منهما فإذا قيل إن أحدهما لا يمكن مخالفة الآخر كان ذلك أظهر في عجزه ومنهم من يذهب بكيناه أيضاً امتناع استقلال كل منهما وذلك أنه يقال إذا فرض ربان فأما أن يكون كل منهما قادراً بنفسه أولاً لا يكون قادراً إلا بالآخر فإن لم يكن قادراً إلا بالآخر كان هذا اعتناءً له مقتضياً للدور في العلل والفاعلين فله يستلزم أن يكون كل منهما جعل الآخر بأمره لأن الرب لا بد أن يكون قادراً فيكون هذا جعل هذا قادراً فاعلها وكذلك الآخر وهذا امتنع في الربين الواجبين أنفسهم القديين لأن هذا لا يكون رباً فاعلها حتى يجعله الآخر كذلك وكذلك الآخر فهو عزلة أن يقال لا يكون هذا موجوداً حتى يجعله الآخر موجوداً وهذا امتنع بالضرورة كما تقدم فمما قبل بالإشارة إلى ذلك وهو أن الدور الأقلي متع لذاته باتفاق العقلاء كالورق في الفاعلين والعلل فيمتنع أن يكون كل من الشئين عللاً للآخر فاعلها أو جزءاً من العلل والفاعل فإذا كان كل منهما لا يكون قادراً أو فاعلاً إلا بالآخر لزم أن يكون كل منهما علة فاعله أو علة لتنام ما به بصيرة الآخر فإدراكه فاعله وذلك امتنع بالضرورة واتفاق العقلاء فلزم أن الرب لا بد أن يكون قادراً بنفسه وإذا كان قادراً بنفسه فإن أمكنه أراد غير مراد إلا أن يمكن اختلافهما وإن لم يمكنه إلا ما يريد الآخر لزم لغيره فإذا فرض أن هذا لا يمكنه أن يريد غيره فعله إلا ما يريد الآخر وفعل لزم عجز كل منهما بل هذا أيضاً متع لنفسه كأنه إذا كان هذا لا يقدر حتى يقدر هذا كان ذلك متعاً لذاته فإذا كان هذا لا يكون يمكنه أن يتكبر الآخر فهو عزلة أن يقال لا يكون قادراً إلا بأمره أو بالآخر وأيضاً فانه في هذا التقدير يكون المانع لكل منهما من الانفراد هو الآخر فيكون كل منهما مانعاً لغيره وهذا لا يكون مانعاً إلا إذا كان قادراً على المنع ومن كان قادراً على منع غير من الفعل فقد رتب على أن يكون فاعلاً أولى فصار كل منهما لا يكون فاعلاً حتى يكون قادراً على الفعل فإذا كان قادراً على الفعل امتنع أن يكون ممنوعاً عنه فامتنع كون كل واحد منهما مانعاً لغيره وهذا لا يلزم لوجوب اتفاقهما على الفعل ففهم امتناع وجوب اتفاقهما على الفعل وثبت إمكان اختلافهما فقي فرض لزوم اتفاقهما كان ذلك متعاً لذاته وأما يكون هذا في المحققين لأن القدر لهما مستفاد من غيرهما فإذا قيل لا يقدر هذا حتى يقدر

بارسول الله من أي شئ تشعل قال بئس فعلك إلى عيسى إذا قال رب اغفر لي ذنوبي لا يغفر الذنوب إلا أنت هذا قال عبد الله لا يغفر الذنوب غيري وفي حديث أبي رزين عنه صلى الله عليه وسلم قال ضللت رباني فموت عبادي وقرب غيري ينتظر

الكم اذ لن قنطين فيخل يضلح يعلم ان فرجكم قرب فقال له اوزين او يضلح الرب قال نعم فقال لن نعد من رب يضلح خير اوفى الصميمين وغيرهما في حديث التجلي الطويل المشهور الذي روى عن (٦٧) النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة

فهو في الخصمين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد في مسلم من حديث جابر ورؤاه أحد من حديث ابن مسعود وغيره قال في حديث أبي هريرة قال وألست قد أعطيت اليهود والمواشي أن لا يسأل غير النبي أعطيت فيقول يارب لا تخطيني أشق خلقك فيضلح الله تبارك وتعالى منه ثم يأذن في دخول الجنة وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيقول الله يا بن آدم أرتضى أن أعطيك الدنيا وما فيها معها فيقول أرى رباً تستهزئ بي وأنت رب العالمين فيضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الاتسألوني ثم ضحك فقالوا لم ضحك يا رسول الله فقال من ضحك رب العالمين حين قال أستهزئ بي وأنت رب العالمين فيقول الله لا أستهزئ بك ولكني على ما شاءت قدر وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يضلح الله الرجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة قال يقتل هذا فليح الجنة ثم يتوب الله على الآخر فيهديه إلى الإسلام ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد وفي الصحيح أيضاً عنه صلى الله عليه وسلم قال يحب الله من قوم يقادون إلى الجنة بالاسلام وفي حديث معروف لا يؤثأ أحد ثم فيس وضوءه ويسغه ثم أتى المسجد لا يريد الصلاة فيه الا تمسح الله كما

هذا كان يمكن أن يكون ثالث يجعلهما قادرين ومن هنا أمكن المخلوق أن يعاون المخلوق واستمتع المعاونة على الخلقين لأن المخلوقين المتعاونين لكل منهما قدرة من غير الآخر أعانه بها وجعله بما قادرا لأن كلا منهما كان قبل اعانة الآخر له قدرة وعند اجتماعهما زادت قوة كل منهما بقوة الآخر بنزلة السيدين اللتين تحت أحدهما إلى الأخرى فان كلا منهما كان له قوة وبالأجماع زادت قوتها لأن هذا زاد ذلك بقوة وذلك زاد هذا بقوة فصار لكل منهما معطى الآخر وأخذ منه فزادت القوة بالاجتماع وهذا مجتمع في الخلقين فان قدرة الخالق القديم الواجب بنفسه من لوازمه لا يجوز أن تكون مستفاد من غيره لأن كلا منهما كان قادرا عند الانفراد أمكنه أن يفعل عند الانفراد ما يقدر عليه ولم يشترط في فعله معاونة الآخر وحينئذ يمكن أحدهما أن يفعل ما يريد الآخر وأما ما يدخله وان لم يكن قادرا عند الانفراد امتنع أن يحصل عند الاجتماع له ما قوتها في ذلك الدور لأن هذا لا يقدر حتى يقدر ذلك ولا يقدر ذلك حتى يقدر هذا وليس هنا ثالث غيرهما يجعلهما قادرين فلا يقدر أحدهما والمخلوقان اللذان لا قدرة لهما عند الانفراد لا يحصل لهما قدرة عند الاجتماع الا من غيرهما والخالقان لا يمكن أن يكون لهما ثالث يطمعهما قدرة فلا بد أن يكونا قادرين عند الانفراد فإذا قيل يقدر على ما لا يخالفه الآخر فيه كان كل منهما ماضيا لا آخر من مقدوره فلا يكون واحدا منهما قادرا وأيضا فان منع هذا ذلك لا يكون الا بقدرته ومنع ذلك لهذا لا يكون الا بقدرته فلزم أن يكون كل منهما قادرا حال التمازج وهو حال المخالفة فيكونان قادرين عند الاتفاق وعند الاختلاف وأيضا فلا يكون هذا اجتماعا حتى يمنع الآخر وبالعكس فلا يكون أحدهما اجتماعا بالجمع الآخر وأيضا فيكون هذا اجتماعا كذلك وذلك مانعا لهذا فيكون كل منهما مانعا اجتماعا وهذا جبين التقيض (وهذه الوجوه وغيرها) تبين امتناع ريب كل منهما معاونة الآخر أو كل منهما مانع الآخر فليبقى الآن يكون كل منهما قادرا مستقلا وحينئذ يمكن اختلافهما وإذا اختلفا لم أن لا يفعل واحد منهما شيئا ولزم عجزهما ولزم كون كل واحد منهما مانعا اجتماعا فبين امتناع ريبين سواء فرضنا متقين ومختلفين وأما إذا فرضنا مستقلين وفرض كل منهما مستقلا يخلق العالم فهذا أظهر ما تنازعنا لأن استقلال أحدهما يمنع أن يكون له فيه شرك فكيف إذا كان الآخر مستقلا به فتقدر استقلال كل منهما يقتضي أن يكون كل منهما فاعله كله وأن لا يكون واحد منهما فاعله منه شيئا فلزم اجتماع التقيضين مرتين ولهذا امتنع أن يكون مؤثران تامان مستقلان يجتمعان على أثر واحد فان مثال ذلك أن نقول هذا خاطئ التوب وحده وهذا خاطئ ذلك التوب بعينه وحده وأن نقول هذا كل جيع الطعام ونقول هذا كل جيع ذلك الطعام بعينه (وهذا) كدهما يعرف امتناعه ببديهة العقل بعد تصوره ولكن بعض الناس لا يتصور هذا تصورا جيدا بل يسبق إلى ذهنه المشترك كان من الناس في فعل من الأفعال والمتر كان لا يفعل أحدهما جيع ذلك الفعل ولا كانت قدرته حاصلة بالاشتراك بل بالاشتراك زادت قدرته وكان لكل منهما حال الانفراد أن يفعل شأنا من الأشياء ويريد خلاف ما يريد الآخر وإذا أراد خلافه فان تقاومت قدرتهما تمازعا فليفعلا شيئا وأن قوى أحدهما قهر الآخر وان لم يكن لأحدهما قدرة حال الانفراد لم

يتبش أهل القائب بطبعته وفي الصحيح عنه أيضا صلى الله عليه وسلم أنه قال الدنيا باخرة خسر تو ان الله مستخلفكم فيها انظر كيف تعملون وفي لفظ مستخلفكم فيها بالتوكيف تعاون فانقروا الدنيا واتقوا النساء وفي الصحيح أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان

انه لا ينظر الى صوركم واما اولكم ولكن ينظر الى قلوبكم واما عملكم وفي المصحين عن ابي واقد اليحيى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاعدا في اصحابه اذ جاء ثلاثة نفر فامر رجل (٦٨) فوجد فرجة في الحلقة فجلس واما رجل فجلس يعني خلفهم واما

رجل فانطلق فقال النبي صلى الله عليه وسلم الا أخبركم عن هؤلاء النفر اما الرجل الذي جلس في الحلقة فوجد فرجة او الى الله فاولاه الله واما الرجل الذي جلس خلف الحلقة فاجلسا فاجلسا الله منه واما الرجل الذي انطلق فاعرض فاعرض الله عنه وعن سلمان الفارسي موقوفا وهو فو قال ان الله يحبني ان يبسط اليدي اليه ياله فبهما خير افتردهما صفرا اخاثنين وفي المصحيح عنه فيما روى عنه تبارك وتعالى لا تزال عبدي يتقرب الي بالنوافل حتى احبه فاذا احبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصر الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي تمشي بها فبني يسمع وبني يبصر وبني بيطش وبني يمشي لا يعطيه واذا استغنى لا يردى وما ترددت في شيء أنا فاعله تردى عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد منه وفي المصحيح عن عبد الله بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ومن كره لقاء الله كره لقاء الله قالت عائشة اننا نكره الموت قال ليس ذلك ولكن المؤمن اذا حضره الموت بشر رضوان الله وكرامته واذا بشر بذلك أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه وان الكافر اذا حضره الموت بشر بعذاب الله وخطبه فكره لقاء الله وكره لقاءه وفي المصحيح

يحصل له حال الاجتماع الامن غيرهما مع أن هذا لا يعرفه وجود بل المعروف أن يكون لكل منهما حال الانفرد قدرة فكل عند الاجتماع وأضفا للشر كان حال الفعل في المفعول لا بد أن يتغير فعل كل منهما عن الآخر لا يكون الشيء الواحد به منكر كانه بحيث يكون هذا فعله والاخر فعله فان هذا مجتمع كانت قدم فلو كان ربان لكان مخلوق كل منهما مع راع خلق الآخر كما قال تعالى اذا ذهب كل الى مما خلق ولعل بعضهم على بعض فذ كرسجاءه وجوب امتياز المفعولين وجوب قهر أحدهما الآخر كما تقدم تقريره وكلاهما مجتمع فهذه الطرق وأما الهاتمتين بهاتمة النظائر وحيد الروية وهي طرق صحيحة عقلية لم يهتد هؤلاء المتأخرون الى معرفة توجيهها وتقريرها ثم ان أولئك المتقدمين من المتكلمين نلتوا أنها طرق القرآن وليس الامر كذلك بل القرآن قرره وحيد الالهية المتضمن وتوحيد الروية وقرره اكمل من ذلك واعتبر ذلك بقوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من الاله اذا ذهب كل الى مما خلق ولعل بعضهم على بعض فهذه الاية ذكرها بهار هاني في شين على امتناع أن يكون مع الله الله الآخر بقوله اذا ذهب كل الى مما خلق ولعل بعضهم على بعض وقد عرف الله لم يذهب كل الى مما خلق ولعل بعضهم على بعض ورك هذا العلم الخاطيء فكان ذكره تلو بلا فائدة ه وهذه طريقة القرآن وطريقة الكلام الفصيح البليغ بل طريقة عامة الناس في الخطاب يذكرها المقيمة التي تحتاج الى بيان ويترك كونها لا يحتاج الى بيان مثل أن يقال لم تقم ان كل مسكر حرام فيقال لاه صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقد علم أن قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يجب اتباعها ولا يحتاج أن يذكرها ومثل هذا قوله تعالى لو كان فيما آلهة الاثثة لفسدنا أي وما فسدنا فليس فيما آله الا الله وهذا في الاحتجاج الى أن بين الخطاب فان المقصود من الخطاب البيان وبيان البين قد يكون من نوع التي وبيان الدليل قد يكون محتاجا الى مقدمة وقد يكون محتاجا الى مقدمتين وإلى ثلاث وأكرر فيذكر المستدل ما يحتاج الى بيان واما ما يقوله المنطقيون من أن كل دليل نظري فلا بد فيه من مقدمات لا يحتاج الى كثر ولا يجزئ قل واذا اکتى واحدة قالوا حذف الأخرى ويسمونه قياس التضمين وان ذكرنا لا وأربعا قالوا هذه قياسات لا قياس واحد فهذا مجرد وضع ودعوى لا يستند الى أصل عقلي ولا عادة عامة وقد بسطنا الكلام في هذا في موضع الكلام على المنطق وغيره والله أعلم فقال سبحانه اذا ذهب كل الى مما خلق ولعل بعضهم على بعض وهذا الامر مشتق فانتق المازم وهو نبوت الله مع الله وبيان التسلازم انه اذا كان معه الله امتنع أن يكون مستقلا فخلق العالم مع أن الله تعالى مستقل بخلق العالم كما تقدم وان فسد هذا معلوم بالضرورة لكل عاقل وار هذا جاع بين الضمين وامتنع ايضا أن يكون مشاركا لا شريكا مع الله لان ذلك يستلزم عجز كل منهما والعاجز لا يفعل شيئا فلا يكون وبالوا اله الا أحدهما الذي يمكن قادرا الابانة لا حارزم عجز حال الانفرد وامتنع أن يكون قادرا حال الاجتماع لا رد في دور قبل فان هذا لا يكون قادرا حتى يجعله الآخر قادرا أو حتى يعنه الآخر وذلك لا يجعله قادرا ولا يعنه حتى يكون هو قادرا وهو لا يكون قادرا حتى يجعله ذلك أو يعنه فامتنع ان كان كل منهما محتاجا الى اعانة الآخر في الفعل أن يكون أحدهما قادرا فامتنع أن يكون لكل واحد منهما

عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنزلوا بحجم المؤمن ولا يفيضهم الا من آمن من أحجم أحبه الله حال ومن أنفضهم أبغضه الله وفي المصحيح عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى يقول لا اهل الجنة الا اهل

الخنق فقولون ليلى وسعديك فقول هل رضىتم فقولون وما لنا لا نرضى وقد أعطينا ما لم نعط أحد من خلقك فيقول عز وجل أنا
أعطيكم أفضل من ذلك قالوا برب أو شيء أفضل من ذلك قال (٦٩) أحل عليكم رضوانى فلا تخبطوا عليكم بعده أبدا

وفي الصحيحين عن أنس قال أنزل
عائشة ما كان من المنسوخ أبغوا
قومنا بأفدلفسار بنارضى عنا
وأرضنا وفي حديث عمرو بن مالك
الرواسي قال أتيت النبي صلى الله
عليه وسلم فقلت يا رسول الله ارض
عنى فأعرض عنى فلما قال قلت
يا رسول الله إن الرب ليرضى
فرضى وأرض عنى فرضنى عنى وفى
الصحيحين عن ابن مسعود قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حلف على يمين صبر ليقطع بها
مال امرئ مسلم وهو فيها كافر
الله وهو عليه غضبان وفى الصحيحين
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال أشد غضب الله على
قوم فعملوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو جئش فشير إلى ربايته
وقال أشد غضب الله على رجل
يقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم
فى سبيل الله وفى صحيح مسلم عن
حذيفة بن أسد عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا امرى بالطفة نبتان
وأربعون ليلته تبع الله مسلكا
فصورها وخلق الله سمها وبصرها
وجلسها ولجها وعظماها ثم قال
يا رب ذكر أو أنسى فيضى ربك
ما شاء ويكتب الملك ما يقول يا رب
أحله فيقول ربك ما شاء ويكتب
الملك فيقول يا رب رزقه ففى
ربك ما شاء ويكتب الملك ثم يخرج
الملك الصصفه فيدقها فى يدعى
أمر ولا ينقص وفى الصحيحين عن
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم

حال الانفراد و حال الاجتماع فعل فحين أن يكون كل واحد منهما قادرا عند الانفراد فلا بد إذا
فرض معه أنه أن يكون كل منهما قادرا عند انفراده وإذا كان كذلك ففعل أحدهما أن كان
مستزما لفعل الآخر كان لا يفعل شيئا حتى يفعل الآخر فحينئذ لم يكن أحدهما قادرا
على الانفراد ودعا احتاجهما فى أصل الفعل إلى التعاون وذلك متبع بالضرورة فلا بد أن يكن
أحدهما أن يفعل فعلا لا يشترك الآخر فيه وحديثه فيكون مفعول هذا متبعا عن مفعول هذا
ومفعول هذا متبعا عن مفعول هذا فيذهب كل إلى ما خلق هذا لخلقها وهذا لخلقها فحينئذ
أنه لو كان معه الله لذهب كل إلى ما خلقه وهذا ليس بواقع فله ليس فى العالم شيء إلا وهو مرتبط
بغيره من أجزاء العالم كما تقدم التمس عليه وهذا إذا فعل المتعاونان شيئا كان فعل كل منهما الذى
يقوم به متبعا عن فعل الآخر وأما ما يحدث عنه فى الخارج فلا يمكن أحدا أن يستقل بشئ
منفصل عنه بل لابد فيه من معاون عندهم يقول إن فعل العبد ينقسم إلى مباشر وغير مباشر
وأما من يقول إن فعله لا يخرج عن محل قدرته فليس له مفعول منفصل ثم إذا اختلط مفعول
هذا بمفعول هذا كان كل منهما مستقرا إلى الآخر حال الاجتماع ولكل منهما قدرته متخص به حال
الانفراد و حال الاجتماع يمكنه أن يفعل بها فعلا منفردا به عن الآخر وتبعية عن الآخر فلا بد
أن يكون لكل منهما فعل يخص به متبعا عن فعل الآخر فلا يتصور أنهما حتى يكون مفعول هذا
متبعا عن مفعول ذلك فيذهب كل إلى ما خلقه ولا يلزم متبعا فالتى للزوم (وأما البرهان
الثانى) وهو قوله ولعل بعضهم على بعض فإنها متبعا أن يكونا متساويين فى القدرة لانهما إذا كانا
متساويين فى القدرة كان مفعول كل منهما متبعا عن مفعول الآخر وهو باطل لانهما إذا كانا
متساويين فى القدرة لم يفعلوا شيئا إلا بالاتفاق وحال الاختلاف سواء كان الاتفاق لازما لهما
أو كان الاختلاف هو اللازم أو حاز الاتفاق وجاز الاختلاف لانهما إذا اتفقا لازم لهما
فلان أحدهما لا يريد ولا يفعل حتى يريد الآخر ويفعل وليس تقدم أحدهما أو لم تقدم الآخر
لتساويهما بلزم أن لا يفعل واحد منهما وإذا اقتدر أن ارادته أو فعله مقارن لإرادته الآخر
وفعله والتقدم رأيه لا يثبت أنه يريد ويفعل إلا مع الآخر فتكون إرادته وفعله مشروطة بإرادة
الآخر وفعله فيكون بدون ذلك عاجزا عن الإرادة والفعل فيكون كل منهما عاجزا حال الانفراد
و متبعا مع ذلك أن يصير قادرا فى حال الاجتماع كما تقدم وإذا كان الاختلاف لازما لهما
امتنع مع تساويهما أن يفعل شيئا لأن هذا يمنع هذا وهذا يمنع هذا لتكافؤ القدرتين فلا يفعلان
شيئا وأيضاً فإن امتناع أحدهما مشروط بمتبعا الآخر فلا يكون هذا مجموعا حتى يمنع ذلك
ولا يكون ذلك منعاً حتى يمنع هذا فلازم أن يكون كل منهما مانعاً مجموعاً وهذا امتنع ولان زوال
قدرة كل منهما حال التماثل يمنعهما بقدرته الآخر فإذا كانت قدرة هذا لا تزول حتى تزول قدرة
ذلك وقدرته لا تزول حتى تزول قدرة هذا فلا تزول واحده من القدرتين فيكونان قادرين
وكونهما قادرين على الفعلين مطبقين فى حال كون كل منهما مجموعاً بالآخر عن الفعل عاجزا
عنه فتحال لا محالة لان ذلك كله جمع بين التقيضين وأما إذا قدر إمكان اتصافهما وإمكان
اختلافهما فإن تخصص الاتفاق بدون الاختلاف وتخصص الاختلاف بدون الاتفاق
محتاج إلى من يرجع أحدهما على الآخر لا مرجع إلاهما وترجع أحدهما بدون الآخر بحال

كان يقول فى مصوده أعوذ بركا من سطوتهم بما تلت من عقوبتك وأعوذ بك مسلماً لأحصى نساء عبيدك أنت كائنات على نفسك
وفى حديث آخر أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده وفى الصحيحين عن أنس فى حديث الشفاعة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال فإذا رأيت ربى وقعت له ساجدا فندى على مناء الله أن يدعى ثم يقول يا محمد ارفع رأسك سل تعطه واشفع نفسك وذر كرمتك
هذه ثلاث مرات وفى الصحيحين عن أبي هريرة (٧٠) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل

وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة
الفجر وصلاة العصر ثم يرجع اليه
الذين بالوا فيكم فيسألهم وهو أعلم
بهم كيف تركتم عبادى قالوا
تركتاهم وهم يصلون وأتيناهم
وهم يصلون وفى الصحيحين أيضا
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إن الله ملائكة فضلا
عن كتاب الناس ساجدين فى
الارض فإذا وجدوا قوما يذكرون
الله تنادوا هلوا الى حاجتكم قال
فيصيرون حتى يحضون بهم اسم الى
اسماء الدنيا قال فيقول الله عز
وجل أى شئ تركتم عبادى
يسمعون قال فيقولون تركناهم
يحمدونك ويسبحونك ويمجدونك
قال فيقول هل رأيتنى فيقولون
لا قال فيقول كف لورا وفى قال
فيقولون لورا أولئك اشد شجدة
وأشد كرا قال فيقول فأى شئ
يطلبون قال يطلبون الحسنه قال
فيقول وهل رأوها فيقولون لا قال
فيقول كف لورا وهما قال فيقولون
لورا وهما كانوا اشد عليها حرا
وأشد لها طلبا قال فيقول من أى
شئ يتعدون قال فيقولون
يتعدون من النار قال فيقول وهل
رأوها قال فيقولون لا قال فيقول
فكف لورا وهما قال فيقولون لو
رأوها كانوا اشد منها نعونا وأشد
منها بهرا قال فيقول أى شئ أشهدكم
أنى قد غفرت لهم قال فيقولون ان
فيهم فلا نال الخطاهم بردهم انما جافى
حاجة قال فيقول هم الترمذى لا يثبت

بهم جليهم وفى الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله إذا أحب عبدا نادى جبريل إلى
قد أحببت فلانا فأحببه قال فيجيبه جبريل ثم ينادى فى السماء أن الله يحب فلانا فأحبوه فيحبه أهل السماء ثم يوضع له القبول فى الارض

(١) قوله بخلاف الخلق الذى يحدث الى قوله وأما الخلقان هذه العبارة هكذا بالاصل
ولا تخلف من تحريفه وسط فخرهما من اصل صحيح اه مصححه

ارادة

وقال في الغرض مثل ذلك وفي الصبيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي وأنا مع من ذكرني فان ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وان ذكرني في ملأ ذكرته في (٧١) ملاخيهم ومن ان اقرب الي شرا اقربت

الذراعا وان افسرت الى ذراعا اقربت اليه باعا وان اثناني عني اثنته رولي وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة روى أبي سعيد أنها سمع دألي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما جلس قوم بذكر يوم يذكرهم الله الا حفت بهم الملائكة وغشيتهم الرحة وذكرهم الله فيمن عنده وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا سأل ذنا فقال رب اني قد آسيت ذنبا اغفر لي فقال رب علم عبدني ان له بياض الذنوب وبأخذ يده غفرت لعبدى ثم مكث ما شاء الله ثم آذنب ذنبا آخر فقال آي رب اني قد آذنت ذنبا اغفر لي فقال رب علم عبدى ان له بياض الذنوب وبأخذ يده غفرت لعبدى فلما فعل ما يشاء في النجسين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يبيض الله الارض ويظوى السماء بيضه ثم يقول أنا الملك أين ملوك الارض وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم أحد الا اسلكمه ربه ليس يبيسه ويبيسه عجا ولا رجحان فينتظر أربعين سنة فلا يرى الاشفاق منه وينظر أناس منه فلا يرى الاشفاق منه وينظر أمامه فتسقطه النار في استماع عثمكم أن يبقى النار ولو بشق ثمرة فليعمل فان لم يجد فبكمه طيبة وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الرؤية

ارادة الاخر وفعله كانت ارادة كل منهما وفعله جزءا من مقتضى لكون الآخر مبادا فعلا وهذا دور في جزء العلة والدور في جزء مقتضى يمنع كالدور في نفس المقتضى وانما يجوز في المتضايف كالانواع والنوع وكل متلازمين لان مقتضى التام لهما غيرهما فلو كانت الارادة تامة والفعال متلازمين لكان مقتضى التام لهما غير هذا وغير هذا وذلك يمنع اذ لا شيء فوقهما يجعلهما كذلك فيلزم أن لا يكون كل واحد منهما مبادا ولا فعلا وهذه كلها أمور معقولة بحقيقة مبرهنة كلما تصورهما التصور تصورا صحيحا لم يمتها وهي مبسطة في غير هذا الموضع فتعين أنه لو قدر الهان وكانا متكافئين في القدرة لم يفعلوا شيئا لاسال الاتفاق ولا حال الاختلاف فلا بد حينئذ اذا قدر الهان أن يكون أحدهما أقدر من الآخر والآخر والآخر على من دون في القدرة بالنسبة لآلة فلو كان ثم آله لوجب علو بعضهم على بعض ولم يكن المستقل بالفعل الا العالى وحده فان الشاى المقهور وان كان محتاجا في فعله الى اعانة الاول كان عاجزا بدون الاعانة وكانت قدرته من غيرهما وما كان هكذا لم يكن الهان بنفسه والله تعالى لم يجعل الهان مخلوقا فتمتعت أن يكون المقهور والهان وان كان المقهور مستقلا يفعل بدون الاعانة من العالى لم يكن الهان اذا كان عنه مما هو مستقل به فيكون العالى عاجزا عن منع المقهور فلا يكون عاجزا وقد فرض أنه عال هذا خلف وهذا جاعل بين النقيضين فتبين أن مع علو بعضهم على بعض لا يكون المغلوب الهالوجبه بل يمنع أن يكون الهان مع اعانة الآخر ويمتنع أن يكون الهان منفردا غائبا عن الآخر الفنى عن غيره لا يقدر أن يعلو غيره عليه ومتى قدر عليه كان فقيرا اليه محتاجا الى امتناعه من علو عليه وانكشفه عن ذلك العلو ومن غلبه غيره لا يكون عزيزا متعاضدا بغير نفسه فكيف يدفع عن غيره والعرب تقول عز يزبذ بالفتح اذ قوى وعلب وعز يزبذ بالكسر اذا امتنع وعز يزبذ بالضم اذا غلب فاذا قويت الحركة قوى المعنى والضم أقوى من الكسر والكسر أقوى من الفتح فاذا كان مغلوبا لم يكن متعاضدا واذا لم يكن متعاضدا لم يكن قويا بطريق الاول ومن لا يكون قويا لم يكن رافعا فلا فتبين أنه لو كان معه اله لعل بعضهم على بعض كائين أنه كان يذهب كل اله بما خلق وهذا بعض تقرير البرهاتين اللذين في القرآن وما يوضح ذلك أنه لا تحدف الوجود بشر يكون متكافئين ان لم يكن فوقهما ثالث برجعان اله فاذا قدر ملك كان متكافئين في الملك لم يرجع أحدهما الى الآخر ولا ثالث لهما يرجعان اليه كان ذلك متعاضدا بل اذا قدر صانعان لقدرة واحدة متكافئين في العمل لا يرجع أحدهما الى الآخر ولا فوقهما ثالث يرجعان اليه لم يكن ذلك كذلك البتة لئلا يردوا واحدة وكذلك القارسان لشجرة واحدة وكذلك كل أمرين لأمر واحد كالطينين والمفتين وكذلك الشياطين لشوب واحد فلا تصور في جميع هذه المشاركان اتفاقا اثنين الا أن يكون أحدهما فوق الآخر أو يكون لهما ثالث فوقهما وذلك لان فعل كل واحد منهما اذا كان مشروطا بفعل الآخر لم يرد هذا ولم يأمر ولم يفعل حتى يرد هذا وأمره يفعل والآخر كذلك فلا يرد واحد منهما ولا يأمر ولا يفعل فلا يفعل شيئا فاشترك اثنين متكافئين ليس فوقهما ثالث يمنع واذا اشترك شركتان شركة عتبان كان ما يفعل من الافعال واجعا الى الشارع الذى فوقهما أو واجعا الى قول أهل الخبرة بالتجارة التي اشتركها فليعلم أن بديرا ذلك فان تنازعوا فاعضل بينهما الشارع أو أهل الخبرة الذين عليهم أن يرجع اليهم وعلى ذلك تنازعوا فلو تنازعوا وأمان لم يرجع الى ثالث أو لم يكن

قال فيه فليكن العبد يقول أى فلألم أكرمت وأستودع وأزوجه وأضرلك الخليل والبال وأذكرك وأرى ويرع فقول لي يا رب قال فيقول أنت لما قل فيقول لا فيقول انى أنساك كائنتى ثم يلقى الثاني فيقول أى فلألم أكرمت قال الاول ويلى الثالث

فيقول آمئت بلك وبكتابك وبرسولك وصليت وصمت وتصدق وتبني بخير ما استطاع قال فيقول فهم اذن قال ثم يقال الابعث شاهدنا عليك فيذكر في نفسه من الذي يشهد عليه (٧٣) فيصم على فيه ويقول ليعذبه انطق فتطحن فخذوه ولجه وعظامه تعله

أحدهما بابل والآخر فمتنع اشرا كهما لكن قد يرجع هذا الى هذا اذ اورد هذا الاله ذات اثاره
كلتعا رعين وحيدت فكل واحد منهما مال رجوع الاخر اليه هو الاصل والاخر فرع له ولهذا
وجب نصب الامارة في اقصر مدة وأقل اجتماع قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحصل
لثلاثة أن يكونوا في سفر حتى يؤمروا أحدهم ووا الامام أحمد فان الرأس ضروري في
الاجتماع فلا مئلتان من رأس واذ لم يكن لهما رأس امتنع الاجتماع فاذا كان لهما رأس
مكافئان يشتركان في رئاسة جماعة بطل الاجتماع وهذا مما هو مستغرق في فطر الناس كلهم
فاذا كان ولاة الامر اثنين فلا بد ان يتناوبا في الامر بحيث يطبع هذا لهذا اذ اورد هذا الاله ذات اثاره
كايوجد في أعوان الملوك ووزرائهم اذ ابدأ بأمر أعلاه الاخر عليه فان لم يتفارقا رجوع الامر
الى من فوقهما والافال امر الواحد لا يصدر عن اثنين مع الا ان يكونا تابعين فيه لثالث فالمتابع
حاصل بين الاعلى المتكافئين سواء اتفقا فيهما واختلفا فيهما ولكن المتابع مع الاختلاف أظهر
وكذلك هما متابعان مع الاتفاق فان أحدهما لا يمكن أن يفعل حتى يفعل الآخر وليس لهما
ثالث يحررهما الى الفعل وليس تقدم أحدهما اولى من تقدم الآخر ووقوع الفعل بينهما مع
كون فعل كل منهما لا بد من قدره وهو لا يقدر الا بالآخر فمتنع فان هذا لا يقدر حتى يعينه
الآخر وهذا لا يقدر حتى يعينه الآخر فتكون اعادة كل منهما سابقة مسبوقة فان كان لا اعادة
لهذا لا يقدره ولا قدرته الا باعادة ذلك ولا اعادة ذلك لا يقدره ولا قدرته الا باعادة هذا
فتكون اعادة هذا مسبوقة على قدرته الموقوفة على اعادة ذلك الموقوفة على قدرته هذا فيكون الشيء
قبل قبل نفسه وعلة علة علة نفسه فحين امتنع اجتماع بين متوافقين أو متخالفين وأنه اذا
فرض مع الله العزيز أن يذهب كل الاله مخلق وأن يعلى بعضهم على بعض وأحد البرهانيين ليس
مبني على الآخر بل كل منهما مستقل وكل منهما لا ازم على تقديره الآخر ليس اللازم أحدهما فانه
لما امتنع الاشتراك في فعل واحد ومفعول واحد على سبيل الاستقلال وعلى سبيل التعاون لازم
أن يذهب كل الاله مخلق ولما امتنع اجتماع بين متكافئين لازم علو بعضهم على بعض وكل
منهما مستقل لان الخلوقات مرتبطة بعضها ببعض ولان المفعول ليست قدرته من نفسه بل من
غيره فيكون مربو بالارباب والمشركون كانوا يقولون بهذا التوحيد الذي في خالفين لم يكن مشركو
العرب يتنازع فيه ولهذا قال الله لهم اني مخلق كن لا تخلق أفلا تذكرون فكانوا يعرفون أن
آلهتهم لا تخلق ولهذا ذكر الله تعالى هذا القرير بسدوقه قبل بل الارض ومن فيها ان كنتم
تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من يدينكم لكون كل شيء وهو بحير ولا يجار عليه ان كنتم
تعلمون سيقولون لله قل فاني تسبحون بل آيتناهم بالحق وانهم لكانون ما اتخذ الله من ولد
وما كان معه من الاله اذ ذهب كل الاله مخلق ولعل بعضهم على بعض سبحانه الله عايفون عالم
الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون ولم يكن اشرا كهما أنهم جعلوهم خالفين بل أن جعلوهم
وسائط في العباد فأتخذوهم شفعاء وقالوا اتعبدوهم ليقربوا الى الله فاني قال تعالى ويعبدون
من دون الله ما لا ينشرون ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل اتدعون الله بما لا يعلم
في السموات والارض سبحانه وتعالى عما يشركون فاذن ابتغوا فاعلا مستقلا غير الله

ما كان قلبه مذر من نفسه وذلك
المتناقض وكذا الحديث وفي صحيح
مسلم عن أنس قال كان مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم فضله قال
هل تدرون من فضله قال قلنا الله
ورسوله أعلم قال من مخاطبة العبد
ربه يقول يا رب اني أخرج من الظلم
قل يقول بسلي قال فيقول فاني
لا أخرج على نفسي الا شهادتي
قال فيقول كفي بنفسك عليك
شهادتي وبالكرام الكاتبين شهودا
قال فيصم على فيه ويقال لا ركلة
انطق فتطحن باعماله قال ثم يجلي
بينه وبين الكلام فار فيقول بعدا
لكن وصفا فعنك كنت أناضل
وفي الصحيحين عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال يقول الله
لا هؤلاء اهل النار عذابهم القامة
لو كان كل ما على الارض من شيء
أكنت تقضى به فيقول نعم فيقول
له قد اردت مثل ما هو اهلون من
هذا وانت في صلب آدم ان
لا تترك بي فأيبت الآن أن تترك
وفي الصحيحين عن ابن عمر عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال يدنو
أحدكم من ربه حتى يضع كفه
عليه فيقول علمت كذا وكذا فيقول
ثم يارب فيقرره ثم يقول قد سترتها
عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك
اليوم قال ثم يعطى كتاب حسنة
وهو قوله هاؤم اقروا كتابه وأما
الكفار والمنافقون فينادون هؤلاء
الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله
على الظالمين وفي صحيح مسلم وغيره

عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول الله يوم القيامة يا ابن آدم مرضت فلم تعدني فيقول يا رب كائنك
كيف أعودك وانت رب العالمين فيقول أما علمت أن عبدي فلان مرض فلم تعده أما علمت أنك لم تذكره فوجدتني عنده فيقول يا ابن آدم

يارسول الله قال المسبيل والمثان والمتقسطه بالخلف الكاتب وهذا الحديثان فيهما في التكليم والتطرع عن بعض الناس كافي القرآن مثل ذلك وأما في التكليم وحده (٧٤) فغير حديث وهذا الباب في الاحاديث كثير جدا

يتعدوا استقاموا ولكن يهتلبونه على نوعه والاحاديث جاءت في هذا الباب كاجاهات الانيات مع زيادة تفسير في الحديث كأن أحاديث الاحكام تجي بموافقة لتكاتب الله مع تفسيرها بحمله ومع ما فيها من الزيادة التي لا تعارض القرآن فان الله سبحانه وتعالى أنزل على نبيه الكتاب والحكمة وأمر أزواج نبيه أن يذكرن ما ينفي في بيوتهم من آيات الله والحكمة وامتن على المؤمنين بأن يبعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وقال النبي صلى الله عليه وسلم الآواني أوثبت الكتاب ومثله معه وفي رواه الآله مثل القرآن أو أكثر فالحكمة التي أنزلها الله عليه مع القرآن وعلمها لأمته تتناول ما تكلم به في الدين من غير القرآن من أنواع الخبر والامر بخبره موافق لخبر الله وأمر موافق لامر الله فكأنه بأمر عافي الكتاب وعما هو تفسير ما في الكتاب وعما يذكرك بعينه في الكتاب فهو أيضا خبر عافي الكتاب وعما هو تفسير ما في الكتاب وعما يذكرك بعينه في الكتاب فإتأخرا في هذا الباب يذكرك فيها أفعال الرب كخلقهم وزيقتهم وعده واحسانه وأتابته ومعاقبته ويذكرك فيها أنواع كلامه وتكليمه للملائكة وأنبيائه وغيرهم من عباده ويذكرك فيها ما يذكرك من رضاه وخطئه وحبه وفضله وفرجه ونصحه وغير ذلك من الامور التي تدخل في هذا الباب والناس في هذا الباب ثلاثة أقسام الجهمية المحضة من المعتزلة ومن وافقهم يجعلون هذا كله مخلوقا منفصلا عن الله تعالى والكلاية ومن وافقهم يثبتون ما يثبتون من ذلك اما قد يعاينونه

مثل

لازمادات الله واما مخلوقا منفصل عنه وجهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام يقولون بل هنا قسم ثالث قام بذات الله متعلق
بجسده وقد رتبته كدليلته عليه التصوص الكبيرة ثم بعض (٧٥) هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثا كما نقوله الكرامية

وأما ذكر أهل الحديث ومن وافقهم فاتهم - لا يجعلون النوع حادثا بل قدما ويقررون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده كما يقرر جمهور الفلاس بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه فان نعم أهل الجنة يدوم نوعه ولا يدوم كل واحد واحد من الاعيان الفانية ومن الاعيان الحادثة مالا يبقى بعد حدوثه كالرواح الناعم فانهم يدعون كذب بعد أن لم تكن ومع هذا فهي باقية داغمة والفلاسة يجوز مثل ذلك في دوام النوع دون أشخاصه لكن الدهرية تنهم ظنوا أن حركات الافلاك من هذا الباب وأنها قديمة النوع فاعتقدوا قدمها وليس لهم على ذلك دليل أصلا وعامة ما يخصونه به بطلان قول من لا يفرق بين حدوث النوع وحدوث الشخص ويقول انه يلزم من حدوث الاعيان حدوث نوعها ويقول ان ذلك كله حدث من غير تحدداً من حادث وهذا القول اذا بطل كان بطلانه أقوى في الجنة على الدهرية في افساد قولهم وفي جهة ما جاء به الكتاب والسنة كما تقدم بيانه وان لم يبطل بطل قولهم فالقول الصحيح موافق للشرع متابع له كسيف ما ذكر الامر وليس في صريح القول ما يناقض صريح المنقول وهو المطلوب ومن المعلوم أن أهل الاعيان تصديق الرسول

مثل الفلك والانية والبأس هو نظير خالق المخلوقات كقوله تعالى وآية لهم أنا خلقنا ذر بكم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون وقوله تعالى والله يجعل لكم من خلقكم ظلالا وجعل لكم من الجبال أنكاثا وجعل لكم سرائيل تقيكم الحر وسرايل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تتلمذون

(فصل قال الرافضة) وذهب الاشاعرة إلى أن الله يرى العين مع أنه مجرد عن الجهات وقد قال الله تعالى لا تدركه الأبصار وخلقوا الضرورة لأن المدرك بالعين يكون مقابلا أو في حكمه وخالقوا جميع العقلاء في ذلك وذهبوا إلى تجوز أن يكون بين الإنسان والجناب شاهدة من الارض إلى السماء مختلفة الألوان ولا تشاهد أحوالها وأصواتها لانه لا تسعها وعسا كرهت مختلفة متحاربة بأنواع الأسلحة بحيث غس أجسامنا أجسادهم ولا تشاهد صورهم ولا حركاتهم - ولا تسع أصواتهم الهائلة وأن تشاهد جسمنا أصغرا الاجسام كالذرة في المشرق وتحت في المغرب مع كثرة الحائل يمتد بينهما وهذا هو السفسطة (فيقال) الكلام على هذا من وجوه (أحدها) أن يقال (أما) انبثاق رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة فهو قول سلف الامة وأنها وجاهل السلف من أهل المذاهب الاربع وغيرها وقد اوردت في الاحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند علماء الحديث وجهور الثقاتين بالرؤية يقولون يرى عيانا واجهة كما هو المعروف بالعقل كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون ربكم عز وجل يوم القيامة كما ترون الشمس لا تضامون في رؤيته وفي لفظ كما ترون الشمس والقرص هو وفي لفظ هل تضارون في رؤيته الشمس هو ليس دونها - حجاب قالوا قال فهل تضارون في رؤية القمر هو ليس دونه سحاب قالوا الا قال فانكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر واذا كان كذلك فنفسد ان يكون بعض أهل السنة المبتدئين أخطوا في بعض أحكامهم لم يكن ذلك قدما في مذهب أهل السنة والجماعة فانما لا يدعي العصبة لكل صنف منهم وانما ادعى أنهم لا يفتنون على ضلالة وأن كل مسألة اختلف فيها أهل السنة والجماعة والرافضة فالصواب فيها مع أهل السنة وحيث نصيب الرافضة فلا بد أن وافقهم على الصواب بعض أهل السنة وليس للرافضة قول لا وافقهم أحد عليهم من أهل السنة الا وهم يخطئون فيه كما مائة اثني عشر وعصمتهم (والجواب الثاني) ان الذين قالوا ان الله يرى بلا مقابلة هم الذين قالوا ان الله ليس فوق العالم فلما كانوا مبتدئين للرؤية ناضين للعالم احتاجوا إلى الجمع بين هاتين المسئلتين وهذا قول طائفة من الكلاسيكية والاشعرية ليس هو قول كلهم بل لا يقول أغلبهم بل أغمة القوم يقولون ان الله بذاته فوق العرش ومن نفى ذلك منهم فاما نضام ما وافقه المعتزلة في نفى ذلك نفى ملزومه فانهم لم وافقوههم على جهة الدليل الذي استدلت به المعتزلة على حدوث العالم وهو أن الجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون وما لا يتخلو عنهما فهو حادث لا متنازع حوادث لا أول لها قالوا فيلزم حدوث كل جسم فمتنع أن يكون الباري جسما لانه قديم ويتبع أن يكون في جهة لانه لا يكون في الجهة إلا الجسم فمتنع أن يكون مقابلا للرافق لان المقابلة لا تكون إلا بين جسمين ولا ريب أن جهور العقلاء من متبني الرؤية ونضامها يقولون ان هذا القول معلوم السداد بالضرورة ولهذا ذكر الرازي أن جميع فرق الامة تخالفهم في ذلك لكن هم يقولون لهذا الشئ عليهم نحن أثبتنا

فيما أخبر وطاعة فيما أمر وقد اتفق سلف الامة وأئمتها على أنه لا يجوز أن يكون له دليل لا على ولا غير على يناقض ذلك وهذا هو المطلوب ولكن أقوام ادعوا معارضة طائفة من أخبار المقول وأصل وقوع ذلك في المنسبين للإسلام والاعيان أن أقواما من

أهل النظر والكلام أرادوا نصرته ما اعتقدوا أنه قوله بما اعتقدوه أنه محجة وروا أن تلك الحجة الوازم بحسب التزامها وتلك الوازم تناقض كثيرا من أخباره وهؤلاء غلطوا في المنقول والمقول (٧٦) جميعا كما اعتقدت المعتزة وغيرهم من الجهمية نفاد الصفات

والأفعال أنه أخبر أن كل ماسوي الذات القديمة المجردة عن الصفات محدث الشخص والنوع جميعا ونظروا أن هذا من التوحيد الذي جاء به واحتجوا على ذلك بما يستلزم حدوث كل ما قامت به صفة وفعل وجعلوا هذا هو الطريق إلى إثبات وجوده ووجدانته ونصديق ربه فقالوا إن كلامه مخلوق خلقه في غيره لم يقم به كلام وأنه لا يرى في الآخرة ولا يكون ما بين الخلق ولا يقم به علم ولا قدرة ولا غيره من الصفات ولا فعل من الأفعال لا خلق العالم ولا استواء ولا غير ذلك فلهذا قام به فعل أو صفة لكن موصوفا محلا للأعراض ولو قام به فعل يتعلق بعينه لزم تعاقب الأفعال ودوام الحوادث وإذا تجوز ودوام النوع الحادث أو قدمه بطل ما احتجوا على ما نقلوا أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبره وهم يحفظون في المنقول والمقول أما المنقول فإن الرسول لم يصر فقط بقدم ذات مجردة عن الصفات والأفعال بل النصوص الإلهية متظاهرة باتصاف الرب بالصفات والأفعال وهذا معلوم بالشرع وقلن جمع الكتاب والسنة وهم يسلون أن هذا هو الذي يظهر من النصوص ولكن أخبر عن الله باسمائه الحسنى وآياته المنبئة لصفاته وأفعاله وأنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش فن قال الأتلاق قديمة أزلية فقرة مناقض لقول الرسول صلى الله عليه وسلم بل لا رب كائن من موجود قال الرب تعالى لا علمه ولا قدرته ولا كلام ولا فعل فقوله مناقض لقول الرسول فليس لواحد منهما ما عقل صريح يدل على قوله بل

الرؤية ونفعا لجهة فلزم ما ذكرته فإن أمكن رؤية الرائي لاف جهة من الرائي صرح قولنا وإن لم يكن لزم خطأ في إحدى المستلثين أما في نفي الرؤية وأما في نفي مباينة الله لخلقته وعلوه عليهم وإذا لزم الخطأ في أحدهما لم يتعين الخطأ في نفي الرؤية بل يحسبون أن يكون الخطأ في نفي العلو والمباينة وليست موافقتنا لهنالك حجة فليس تناقضنا دليل على صواب قولنا في نفي علو الله على خلقه بل الرؤية ثابتة بالنصوص المستفيضة واجماع السلف مع دلالة العقل عليها وحسنه فلا زلزال الحق ونحن إذا أثبتنا هذا الحق ونفي بعض لوازمه كان هذا التناقض أهون من نفي الحق ولوازمه وأنت نفيت الرؤية ونفيتم العلو والمباينة فكان قولكم أبعد عن العقول والمنقول من قولنا وقولنا أقرب من قولكم وإن كان في قولنا تناقض فالتناقض في قولكم أكثر مع مخالفتكم لنصوص الكتاب والسنة واجماع السلف الآمنين إثبات الصفات والرؤية وعلو الله على العرش متوارستفرض والنفاة لا يستندون لآلئ الكتاب ولا إلى سنة ولا إلى إجماع بل عارضا برأيهم الفاسدة ما تراءى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتباعه من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان وأما التناقض فإن هؤلاء النفاة رؤية يقولون أنه موجود لا داخل العالم ولا مباينة ولا يقرب من شيء ولا يقرب إليه شيء ولا راء أحد ولا يحجب عن رؤيته شيء دون شيء ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل من عنده شيء إلى أمثال ذلك وإذا قيل هذا مخالف للعقل وهذا صفة للمعوم المنتع وجوده قالوا هذا النفي من حكم الوهم (فيقال) لهم إذا عرض على العقل موجود ليس بحسب قائم بنفسه يمكن رؤيته كان العقل قابلا لهذا الإبكار فإذا قيل مع ذلك أنه يرى بلا مواجهة فإن قيل هذا يمكن بطل قولهم وإن قيل هذا مما يخفى العقل قيل منع العقل لما جعلته موجودا واجبا أعظم وإن قلتم أنكار ذلك من حكم الوهم قيل لكم وأنكار هذا أحسن وأولى أن يكون من حكم الوهم وإن قلتم هذا الإنكار من حكم العقل قيل لكم وذلك الإنكار من حكم العقل بطريق الأولى فإنكم تقولون حكم الوهم الباطل أن يحكم فيما ليس بحسوس بحكم المحسوس وحسنه إذا قلتم إن الباري تعالى غير محسوس لم يمكن أن يقبل فيه الحكم الذي في المحسوس وهو امتناع الرؤية بدون المقابلة وإن قلتم أنه محسوس لم يمكن الإحساس ثم بطل فيه حكم الوهم فاستمع أن يكون لا داخل العالم ولا خارجة عنه فنحجز رؤيته وإذا قلتم إذا كان غير محسوس فهو غير مرقى قيل إن أردتم بالمحسوس الحس المعتاد فالرؤية التي يثبتها مثبتة الرؤية بلا مقابلة ليست هي الرؤية المعتادة بل هي رؤية لانه صفتها كما أثبتتم وجوده موجودا لا تعلم صفته فكل ما تلتزمونهم به من الشائعات والمناقضات يلزمكم أكثر منه (الجواب الثالث) أن يقال أهل الحديث والسنة المحضة متفقون على إثبات العلو والمباينة وإثبات الرؤية وحسنه في أن أحداهما أو في الآخر أقرب إلى الشرع والعقل عن نفاهما جميعا فالأشعرية الذين أثبتوا الرؤية ونفوا الجهة أقرب إلى الشرع والعقل من المعتزة والسبعية الذين نفوها أما كونهم أقرب إلى الشرع فإن الآيات والاحاديث والأثر المنقولة عن الصحابة في دلالاتها على العلو والرؤية أعظم من أن تنحصر وليس مع نفاد الرؤية والعلو ما يصلح أن يذكر من الأدلة الشرعية وانما يزعمون أن علمهم العقل فنقول قول الأشعرية المتناقضين خير من قول هؤلاء وذلك أنكم إذا عرضنا على العقل وجود

ثم استوى على العرش فن قال الأتلاق قديمة أزلية فقرة مناقض لقول الرسول صلى الله عليه وسلم بل لا رب كائن من موجود قال الرب تعالى لا علمه ولا قدرته ولا كلام ولا فعل فقوله مناقض لقول الرسول فليس لواحد منهما ما عقل صريح يدل على قوله بل

العقل الصريح مناقض لقوله كالمقدين في موضع من وجوه كثيرة مثل ما يقال ان العقل الصريح يعلم ان اثبات عالم بلا علم وقادر بلا قدرة مجتمع كانت علم بلا عالم وقدر بلا قادر وأعظم امتناعا (٧٧) من ذلك أن يكون العلم هو العالم والعلم هو القدرة

فهذا قول نفاة الصفات وأما القائلون بقدوم العلم فوق قولهم يتزامن استماع حدوث حادث فان القديم إما واجب بنفسه أو لازم للواجب بنفسه ولوازم الواجب لا تكون محدثة ولا مستلزمة لحدث فالحوادث ليست من لوازمه وما لا يكون من لوازمه يتوقف وجوده على حدوث سبب حادث فإذا كان القديم الواجب بنفسه أو اللازم للواجب لا يصدر عنه حادث امتنع حدوث الحوادث وهذا حقيقة قولهم فانهم يزعمون أن العالم له قوة مدعة موجهة وهو لازم لعلته وعلته عندهم مستلزمة لمعولها ومعولها معولها فيمتنع أن يحدث شيء في الوجود إذا الحادث المعين يكون لازما للقديم بالضرورة واتفاق الصلا ما إذا قالوا يجوز أن يحدث عن الواجب بنفسه حادث بواسطة قسـل الكلام في تلك الوسطة كالكام في الاول فانها ان كانت قدسية لازمة له لم تقدم المعلومات كلها وان كانت حادثية فلا بد لها من سبب حادث وإذا قالوا كل حادث مشروط بحادث قبله لا إلى أول قبل لهم فليست أعين الحوادث من لوازم الواجب بنفسه وإذا كان النوع من لوازم الواجب امتنع وجود الواجب بنفسه بدون النوع ونوع الحوادث يمكن بنفسه ليس فيه واجب بنفسه فيكون نوع الحوادث صادرا عن الواجب بنفسه فلا يجب قدم شيء

موجود لا يشار اليه ولا يقرب منه شيء ولا يصعد اليه شيء ولا ينزل منه شيء ولا هو داخل العالم ولا خارجة ولا زفرع اليه الا بدى ونحو ذلك كانت الفطرة متكررة قلنا والعقل اجمعهم الذين لم يتغير فطرتهم يسكنون ذلك ولا يعرفون الا (١) الاقوال النفاة ويحتجهم والا فالفطرة السليمة متفقة على انكار ذلك أعظم من انكار خرق العادات لان العادات يجوز انخرافها بانفاق أهل الملل وموافقة علماء الفلاسفة لهم على ذلك فنقول ان كان قول النفاة حجة مقبولا فاثبات وجود الرب على العرش من غير أن يكون جسما أقرب الى العقل وأولى بالقبول واذا ثبت أنه فوق العرش فرؤية ما هو فوق الانسان وان لم يكن جسما أقرب الى العقل وأولى بالقبول من اثبات قول النفاة فبين ان الرؤية على قول هؤلاء أقرب الى العقل من اقوال النفاة فان قول النفاة يمتنع في فطر العقلاء لا يمكن جوازه وأما انخراف العادات فبخار (الحساب الرابع) ان الانساعة تقول ان الله قادر على أن يخلق في محضرتنا مالا نراه ولا نسمع من الاجسام والاصوات وان ربنا ما بعدنا لا يقولون ان هذا واقع بل يقولون ان الله قادر عليه وليس كل ما كان قادرا عليه يسكن في وقوعه بل يعلمون أن هذا ليس بواقع الا بتحويل الواقع غير الشك في الواقع وبعبارة هذا الناقل تقتضى أنهم يجوزون أن يكون هذا الا موجودا ونحن نراه وهذا لا يقوله عاقل ولكن هذا قيل لهم بطريق الازام قيل لهم اذا جوزت الرؤية في غير جهة فجزوا هذا افتراضا ثم يجوز كما أنهم يقولون رؤية الله حادثة في الدنيا هو قادر على أن يري نفسه وهم يعلمون مع هذا ان أحد من الناس لا يرى الله في الدنيا الا ما توزع فيه من رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ربه ومن شئ منهم في وقوع الرؤية في الدنيا فلا بد لهم بالادلة النافية لذلك وقد ذكر الاشعرى في وقوع الرؤية بالابصار في الدنيا تغير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولين لكن الذي عليه أهل السنة قاطبة أن الله لم يره أحد بعينه في الدنيا وقد ذكر الامام أحمد وغيره اتفاق السلف على هذا النبي وأنهم لم يتزعموا الا في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال واعلموا أن أحدنا منكم لم يره حتى يموت وقد سأل موسى عليه السلام الرؤية فنهىها فلا يكون أحد الناس افضل من موسى وفي الجمله ليس كل ما قال قائل انه يمكن مقدور بشك في وقوعه الاشعر يقوم واقفهم من أتباع الشافعي ومالك وأحمد وان كلوا يقولون يجوز أمور متفقة في العادق الرؤية فيقولون انه لا يجب بين الله وبين العبد الا عدم خلق الرؤية بالعين وكذلك يقولون في سائر المراتب فكانوا يقولون أن يكون في العين قوة امتازت بها فحصلت بها الرؤية ويمنعون أن يكون بين الاسباب وسببها مستلزما وأن يكون بين الموانع ومنوعاتها مماثلة ويحفلون ذلك كله عدا محضة استندت الى محض المشقة ويجوزون خرقها بمحض المشقة فهم يقولون اننا لم انتفاء كثير مما علم امكانه كما تعلم أن الصبر لم ينقل دما ولا الجبال يا قوت ولا الحيوانات أشجارا بل يجعلون العلم على هذا من العقل الذي يعزبه العاقل عن الجنون وان كانوا يتحفظون في قولهم ما هو باطل عقلا ونفلا أقوالهم في الغدر والصفات

(١) كذا بياض بالاصل فليزمن نسخة مصحبة

معين من أجزاء العالم لا الفلك ولا غيره وهو يتنقض قولهم وادأ قالوا نوع الحوادث لازم لجرم الفلك والنفس وهذا لان زمانا للعقل وهو لازم للواجب بنفسه فيلزم لهم فانه مستلزما لنوع الحوادث سواء كان بوسط أو بغير وسط والذات القدسية المستلزما لمعولها لا يحدث

عناني لا يوسط ولا يغير وسط سواء كان الحادث نوعاً أو شخصاً لان النوع الحادث متتبع مقارنته لها كما تتتبع مقارنته الشخص الحادث
له لان النوع الحادث انما يوجد حديثاً فاشيئاً والمقارن لها (٧٨) قديم معها لا يوجد حديثاً فاشيئاً فليست افضل أن تكون

الحوادث صادرة عن علتها قائمة مستقلة لمقتدر بعضها بعض أو شخص منها افضل أن يكون العالم صادراً عن علمه موجبة كما يظن وجوبه بنفسه وهو المطلوب وما بين ذلك أن القديم يستلزم قدم موجباً أو وجوبه بنفسه فان القديم اما واجب بنفسه واما واجب بغيره اذ الممكن الذي لا موجب له لا يكون موجوداً

مطلب في القرآن وكلام الرب سبحانه

فضلاً عن أن يكون قدماً بالضرورة واتفاق العقلاء وإذا كان واجباً بغيره فلا بد أن يكون الموجبة قديماً ولا يكون موجباً له حتى تكون شروط الاحجاب قديمة أيضاً فمتتبع أن يكون موجب القديم أو شرط من شروط الاحجاب حادثاً لان المسبب المتقضى للفاعل المؤثر يتتبع أن يتأخر عن موجبه الذي هو مقتضاه وأثره هذا معلوم بالضرورة ومتفق عليه بين العقلاء وإذا كان كذلك فمتتبع أن يكون جسم العالم واجباً بنفسه اقلو كان كذلك لم يكن في الموجودات ما هو حادث لان الحادث كان معدوماً وهو مقتدر الى محدث بعده فضلاً عن أن يكون واجباً بنفسه فثبت أن في العالم ما ليس واجباً بالواجب بغيره لانه من موجبات مستلزم لموجبه والموجب التام لا يتأخر عنه شيء من موجبيه ومقتضاه فمتتبع صدور الحوادث عن موجب تام كما يتتبع أن تكون

والرؤية مخبر من أقوال المعتزلة وموافقهم من الشيعة وان كان الصواب هو ما عليه السلف وأنه السنة وهو قول الاثنية الاربعة وجهه الا كبر من العصاة والنصوص المأثورة في ذلك عن ائمة المذکورين في غير هذا الموضع والبيان التام ما بينه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فانه أعلم الخلق بالحق وأنصح الخلق وأفصح الخلق في بيان الحق فايبينه من أسماء الله وصفاته وعلمه ورؤيته هو العاقبة في هذا الباب والله الموفق للصواب

(فصل قال الرافضي) وذهبت الاشاعرة أيضاً الى أن الله أمرنا ونهانا في الازل ولا مخلوق عنده قائل إلا ما يأمر الناس اتقوا ربكم يا أيها الذين اتقوا الله آمنوا بقوله الله ولوجلس شخص في مكان خال ولا إعلام عنده فقال باسم الله يا غافل كل يحتاج ادخل قبل ان تنادي قال العبيد أشترتهم بعد عشرين سنة نسب كل عاقل الى الله والحق فكيف يحسن منهم أن ينسبوا الى الله ذلك في الازل • (والجواب) عن هذا من وجوه (أحدها أن يقال) هذا قول الكلابية وهم طائفت من الذين يقولون القرآن مخلوق كالمعتزلة لمن يقول هو كلام الله غير مخلوق كالكرامية والسالبة والسلف وأهل الحديث من أهل المذاهب الاربعة وغيرهم فليس في ذكرهم دل هؤلاء حصول مقصود الرافضي (الوجه الثاني) أن يقال أكثر أئمة الشيعة يقولون القرآن غير مخلوق وهو الثالث عن أئمة أهل البيت وحينئذ فهذا قول من أقوال هؤلاء فان لم يكن حقاً أمكن أن يقال بغيرهم من أقوالهم (الوجه الثالث) أن يقال الكلابية والاشعرية انما قالوا هذا الموافقة للمعتزلة في الاصل الذي اضطروهم الى ذلك فاتهم وافقوهم كما تقدم على صحة دليل حدوث الاجسام فلهزم أن يقولوا بحدوث ما لا يتخلو عن الحوادث ثم قالوا وما يقوم به الحوادث لا يتخلو منها فاذا قبل الجسم لم يخل عن الحركة والسكون فان الجسم اما أن يكون متحركاً واما أن يكون ساكناً قالوا والسكون الازلي يتتبع زواله لانه موجود أزلي وكل موجود أزلي يتتبع زواله وكل جسم يجوز عليه الحركة فاذا جاز عليه الحركة وهو أزلي وجب أن تكون حركته أزلية لا متناه زوال السكون الاول ولما جاز عليه الحركة لم توجد له اول لها وذلك متتبع فلهزم من ذلك أن الباري لا تقوم به الحوادث لتكون له وقامت به لم يخل منها لان القابل للشي لا يتخلو عنه وعن ضده وما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث لا متناه حوادث لا أول لها وقد علموا بالادلة القينية أن الكلام يقوم بالكلام كما يقوم العلم بالعالم والقدرة بالقادر والحركة بالمحرك وان الكلام الذي يخلقه الله في غيره ليس كلاماً بل لذلك المحل الذي يخلقه فيه فان الصفة اذا قامت بعمل عاكسها على ذلك المحل ولم تعد على غيره وانتق ذلك المحل منه اسم ولم ينتق لغيره ولو كان الكلام المخلوق في غيره كلاماً لزم أربعة أمور ما لم توجد تلك الصفة والاسم المشتق منها لغير الله وانتفاء الحكم والاسم عن الله لانما عقلياً ولازماً سمعيان بل زمان كون الكلام صفة لذلك المحل لانه فكون هو المنادى بما يقوم به فتكون الشبهة التي خلق فيها بدء موسى هي القائلة أنا الله لا يكون الله هو المنادى بذلك ويلزم أن تسمى هي متكاملة منادية لموسى ويلزم أن لا يكون الله متكلاماً ولا منادياً ولا متجانساً (وهذا) خلافاً لما عمل بالاضطرار من دين المسلمين وهذا قد سبق في غيره الموضع وقالوا أيضاً لو لم يكن متكلاماً في الازل لزم انتفاءه بنقض الكلام من السكون والخرس وقالوا أيضاً لو كان كلامه مخلوقاً لكان ان

هي واجبة بنفسها وانما تكن واجدة واصادرة عن علمه موجبة فلا بد ان فاعل ليس موجباً ذاته وإذا كان خلقه غاية ما يقولون أن العالم صادر عن علمه موجبة بنفسها من غير واسطة أو بوساطة لازمة لتلك العلة فلي هذا التقدير متتبع حدوث الحوادث

عنه فان لم يكن العوائد فاعل غير لازم حدودها بالاعتدال وهذا معلوم الفساد بالضرورة فتبين أن العوائد محدث باليس هو مستلزما
لوجهه ومقتضاه فالتعبد أن يكون محدث الحوادث علة (٧٩) متنازعة لمعلولها وكل ما سواه معلول لها وهذا مما يتبين

خلق في محل كان كلاما ذلك المحل وان خلقه قائما بنفسه لم أن تقوم الصفة والعرض نفسها
وان خلقه في نفسه لم أن يكون نفسه محلا للملوكات وهذه اللوازم الثلاثة باطله تبطل كونه
مخلوقا كما هو مبسوط في غير هذا الموضع فلما ثبت عندهم أن الكلام لابد أن يقوم بالمتكلم
وقد وافقوا المعتزلة على أن الحوادث لا تقوم بالقديم زمن هذين الاصلين أن يكون الكلام
قدما قالوا وقدم الاصوات تمتع لان الصوت لا يبقى زمانين فتعين أن يكون القديم معنى
ليس بحرف ولا صوت واذا كان كذلك كان معنى واحدا لانه لو زاد على واحد لم يكن له حد محدود
ومتع وجوده معان لانهاية لها فهذا أصل قولهم فهم يقولون نحن وافقناكم على امتناع أن
يقوم بالرب ما هو امراده مقدور وخالفناكم في كون كلامه مخلوقا منفصلا عنه فلزم ما ذكرتموه
من تناقضنا فان كان الجمع بين هذين ممكنا لم تكن متناقضين وان تعد ذلك لزم خطأنا في
احدى المستلذين ولم يتعين الخطأ فيما قلناكم فيه بل قد نكون محضين فيما وافقناكم فيه
من كون الرب لا يتكلم بعيشته وقدرته بكلام يقوم به مع ثبوت هذا القول عن جمهور أهل
الحدث وطوائف من أهل الكلام من المرجئة والكرامية والشعة وغيرهم بل لعله قول
أكثر أهل الطوائف وان لم يخطئوا في احدى المستلذين لاعتنا بالزعم صوابكم انتم بل
نحن اذا اضطررنا الى موافقة احدى الطائفتين كانت موافقتنا لمن يقول ان الرب يتكلم بكلام
يقوم بعيشته وقدرته خيرا من موافقتنا لمن يقول ان كلامه انما هو ما يختلف في غيره فان فسد
هذا القول في الشرع والعقل أظهر من فساد القول بكونه يتكلم بكلام يقوم به بعيشته
وقدرته ثم القائلون بأنه يتكلم بعيشته وقدرته بكلام بعد أن لم يكن الكلام موجودا فيه كما
يقوله الكرامية وموافقهم ومنهم من قال لم يزل متكلما اذا شاء وكيف شاء كما يقوله أئمة أهل
السنة والحدث كعبس الله من الماركة وأحد بن حنبل وغيرهما من أئمة السنة والكلابية
يقولون لو اضطررنا الى موافقة من يقول كلامه مخلوق ومن يقول كلامه قائم بذاته وجنس
الكلام قائم بذاته بعد أن لم يكن كان كلام هؤلاء أثنى فسادا من قول المعتزلة وقول المعتزلة
أظهر فسادا فان الحق النافيه لهذا وهو ان القابل للشي لا يتخلوه أو من ضده حجة ضعيفة اعترف
بضعفها حاد الطوائف واعترف بتصوفهم أنه لا يقوم لهم دليل على بل ولا يسمى على في قيام
الحوادث به الا ما يتبين الصفات مطلقا وذلك في غاية الفساد فكيف يمكن أن يصير الى القول
الاخر قول السلف وأهل الحديث وبالجملة فكون الرب لم يزل متكلما اذا شاء كما هو قول أهل
الحدث مبني على مقدمتين على أنه يقوم به الامور الاختيارية وأن كلامه لانهاية له قال الله
تعالى قل لو كان الجبر مودا لكلماتي لرب لنفد الجبر قبل أن تنفذ كلماتي ولو جئتنا بعلة
معدا وقال ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبر والبحر مداد بعد سبعة اجرام ما نضدت كلمات
الله ان الله عز وجل حكيم وقد قال غير واحد من العلماء ان مثل هذا من كلام الله يراد به الدلالة
على أن كلام الله لا ينضى ولا ينفد بل لانهاية له ومن قال انه لا يتكلم بعيشته وقدرته بكلام
يقوم بذاته يقولون انه لانهاية في المستقبل واما في الماضي فلهم قولان منهم من يقول لانهاية
له بذاته وانهم يقولون لانهاية في الماضي كالانهاية في المستقبل وهذا استلزام وجود ما لا
نهاية له ألا وادمان الكلمات والكلام صفة كمال والتكلم بعيشته وقدرته أو كل من لا يتكلم

فظهر نقض ما مبطن كما قبل ذلك من بقوله من الكفار بالرب ومن الظاهر من تصديقهم حجة المتأفقين من المتسلفين والرافضة
والباطنية ومحوهم عن بقول بشي من ذلك وصف لا يجوزون عليهم ذلك وهذا هو الذي يقوله المتكلمون المنسوبون الى الاسلام على

اختلاف أمتانهم والمبتدعين هؤلاء محطون في الجمع وفي العقل في السمع حيث يقولون على الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقل
 عداً وأخطأ في العقل حيث يبررون ذلك (٨٠) بما يفتنونه بهذين وإذا كانت الدعوى خطأ لم تكن حجتها بالإبطال فان

الدليل لازم لسدوله ولازم للحق لا يكون الا حقا وأما الدليل الباطل فقد يبرهنه الحق فلهذا يجيء على الحق بالحق تارة وبالباطل تارة وأما الباطل فلا يجيء عليه إلا بالباطل فان يحتلوا كانت حقا لكان الباطل لازما للحق وهذا لا يجوز لانه يلزم من ثبوت المزموم ثبوت اللازم ولو كان الباطل مستلزما للحق لكان الباطل حقا فان الحق الصعبة لا تستلزم الا حقا وأما الدعوى الصعبة فقد تكون حجتها بصحة وقد تكون باطلة ومن أعظم ما يبنى عليه المشكلة الثانية للأفعال وبعض الصفات أو جمعها أصولهم التي عارضوا بها الكتاب والسنة هي هذه المسئلة وهي في قيام ما يشاؤون ويقدّر عليه بذاته من أفعاله وغيرها

(فصل) وقد ذكرنا أو عيّد الله الرارز هو أبو الحسن الأمدى ومن اتبعهما أدلة غفلة ذلك أن الباطن ما يقوّمه ان كان صفة كمال كان عدمه قبل حدوثها نقصا وان كان نقصا لم ينافه بالنقص والله تعالى عزّ وجلّ في ذلك وهذه الحجة ضعيفة وأصلها أضعف مما ضعفوه ونحن نذكر ما ذكره أو عيّد الله ابن الخطيب في ذلك في أجل كتبه الكلامية التي سماه نهاية العقول في دراية الأصول وذكر انه أو ردفه من الحقائق والنقائق ما لا يكاد يوجد في شيء من كتب الاولين والآخرين والسابقين واللاحقين من الموافقين والمخالفين ووصفه بصفات تطول قال وهذا كله لا بد له الا من وأما تقدمه بتخصيصه لا كثر كلام العلماء وتحقق وقوفه على مجامع حيث العقلاء من المحققين والمبطلين والموافقين والمخالفين قال فاني قلنا

عشتمه وقدرته بل لا يعقل متكلم الا كذلك ولا يكون الكلام صفة كمال الا اذا قام بالكلمة وأما الأمور المنفصلة عن الذات فلا تصف بها المتفصلان ان تكون صفة كمال أو نقص قالوا ولم نعرف عن أحد من السلف الا من العصاة ولا من التابعين لهم باحسان ولا غروهم من أئمة المسلمين من أنكروا هذا الاصل ولا قال انه يتعبد بوجود كلمات لانها يؤول الى الماضي ولا في المستقبل ولا قالوا ما يستلزم امتناع هذا وانما قال ذلك أهل الكلام المحدث المستدع المذموم عند السلف والأئمة الذين أحدثوا في الاسلام في صفات الله وعلمه على خلقه ورؤيته في الآخرة وقالوا انه لا يتكلم ثم قالوا انه يتكلم بكلام مخلوق منفصل عن الله وقال انما قلنا ذلك لانا انما استدللنا على حدوث العالم بحدوث الاجسام وانما استدللنا على حدوثها بقيام الحوادث بها وانما لا ينفلت عن الحوادث فهو حادث لا متنازع حداثته الاول لها قولنا انه تقوم به الصفات والكلام لم يزم قيام الحوادث به لان هذه الاعراض حادثة فقال لهم أهل السنة أحدثتم مقالة تزعمون انكم تسمرون بها الاسلام فلا الاسلام ما نصرتم والعدمه كسرتم بل سلطتم عليكم أهل الشرع والعقل فالتاليون بنصوص المرسلين يقولون انكم خالفتموها وانكم أهل بدعة وضلالة والعالون بالمعاني المعقولة يقولون انكم قلتم ما يخالف المعقول وانكم أهل خطا وجهالة والافلاسفة الذين زعمتم انكم تحجبون عنهم هذه الطريق سلطوا عليكم ما اوراوا انكم تخلقون صريح العقل والافلاسفة اجعل منكم بالشرع والعقل في الالهات لكن لما ظنوا ان ما جئتم به هو الشرع وقد رأوه يخالف العقل صاروا بعدن الشرع والعقل منكم ولكن عارضوكم بأدلة عقلية بل وشرعية ظهر بها عجزكم في هذا الباب عن بيان حقيقة الصواب وكان ذلك مما زادهم ضلالا في انفسهم وتسلطوا عليكم ولولاكم معهم طريقة العارفين بحقيقة المعقول والمنقول لكان ذلك أنصر لكم وأنفع لما جاءه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولكنكم كنتم بمنزلة من جاهد الكفار بنوع من الكذب والعدوان وأوهمت ان هذا يدخل في حقيقة الايمان فصار ما عرفه وأثبت من كذب هؤلاء وعدوا عنهم مما يجب القدر فيما ادعوا من ايمانهم ولما رأوا وثلك في الملك والراية والمال من جنس هذه المخادعة والمحال سلكوا طريقا بلغ في المخادعة والمحال من طرق وأثبت المبتدعين الظالمين فسلطوا عليهم عقوبة لهم على خروجهم عن الدين قال الله تعالى اولنا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم ان هذا اقل هون من عند انفسكم وقال الله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التي الجعان انما استزلمهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عصى الله عنهم ان الله غفور حلیم وقال وما أصابكم يوم التي الجعان فإذن الله وليم المؤمنين فجاابه الرسول حق محض يتصادق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول والاقوال المخالفة لذلك وان كان كثير من اصحابها يجتهدون مغفورا لهم خطوهم فلا يكون نصرها بالادلة العلمية والالجاب عما يقدح فيها بالاحوية العلمية فان الادلة الصعبة لا تدل على القول الحق والاحوية الصعبة المفسدة تلحق انفسها الا اذا كانت باطلة فان باطل لا يقوم عليه دليل صحيح وما هو حق لا يمكن دفعه بمجبة صعبة والمقصود هنا ان من قال بولوا أصاب فيمن وجهه وأخطأ فيمن وجهه أخرحق تناقض في ذلك القول بحيث جمع فيه بين أمرين متناقضين يقول لمن يناقشه عقلمة جدلية سلها له ساقضى ان ما يدل على خطي في أحد لقولين اما القول الذي سلته لك

تكملت فيه في المبادئ والمقدمات بل أكثر العناية كان مصر وفالي تلخيص الهيات والنقابات وقال في هذا الكتاب الاصل الثاني عشر وهو ما يستعمل على الله قال المسئلة الرابعة في أنه يستعمل (٨١) أن يكون محلاً للعواديات وافقت الكرامية على تجويز ذلك وأما تجدد الاحوال فالعقيدة

اختلقوا في تجويز مثل المدركية والسامعية والصبرية والمربدية والكارهية وأما أبو الحسن البصري فإنه أثبت تجدد العالمات في ذاته قال وأما الفلاسفة فهم أنهم في المنهور أبعد الناس عن هذا المنهج ولكنهم يقولون بذلك من حيث لا يعرفونه فانهم يجوزون تجدد الانشابات على ذاته مع أن الانشابات عندهم عرض وجودي وذلك يقتضي كون ذاته موصوفة بالحوادث وأما أبو البركات الفيلسوف فقد صرح بالانصاف ذاته بالصفات المحدثة (قلت) أبو عبد الله الرازي غالب مادته في كلام المعتزلة ما يجحد في كتاب أبي الحسن البصري وصاحبه محمود انوار ربي وشيخه عبد الجبار الهمداني ونحوهم وفي كلام الفلاسفة ما يجحد في كتاب ابن سينا وأبي البركات ونحوهم وفي مذهب

(مطلب في خطاب المعلوم)

الاشعري على كتاب أبي المعالي كاشانه بل ونحوه وبعض كتب القاضي أبي بكر وأمثاله وهو ينقل أبا الحسن كلام الشهرستاني وأمثاله وأما كتب القدماء كابي الحسن الاشعري وأبي محمد بن كلاب وأمثاله ما كتب كقدماء المعتزلة والخارئة والضاربة ونحوهم فكشبه تدل على أنه لم يكن يعرف ما فهموا وكذلك مذهب طوائف الفلاسفة المتقدمين والافهذ القول الذي حكاه عن أبي البركات

وأما القول الذي أرتضى التزامه وهذا لا يدل على صحة قولك بل يمكن أن يكون القول الآخر هو الصواب فلا إشعره المعروف بأن كلام الله غير مخلوق وبأن هذا قول السلف والاعتقاد بما دل على ذلك من الأدلة الشرعية والعقلية إذ قيل لهم القول بقدوم القرآن عمتع أمكمهم أن يقولوا قولنا آخر أن لمن يقول أنه غير مخلوق كما تقدم ولا يلزم واحد من القولين لازماً ولا يلزم قول من يقول بأنه مخلوق أعظم فساداً فالقول لا يكون مستحيماً عن الرضاء بالكل بل إذا انتقل ينقل من قول مرجوح الدارج والذين قالوا بتكلم عبثيته وقدرته بعد أن لم يكن متكلماً بالعبثية للعترة ونحوهم عليهم إلا عتني الصفات وهي حجة خاصة ولا حجة كلية عليهم إلا أن ذلك يستلزم دوام الحوادث لأن القابل للشيء لا يتخلو عنه وأعرضه ولأن القابلة للعواديات تكون من لوازم ذاتها وهذه الحجة مما عدا التزم هؤلاء ما هو أضعف منها كما قد بسط في مواضع واعترف حذاقهم بضعف جميع الحجج العقلية في هذا الباب وأما السبعيات فهي مع المثبتة لا مع النفاة والقول بدوام كونه متكلماً إذا نشأ وأن الكلام لازم لذات الرب معهم من الحجج ما يضيئ هذا الموضوع عن استصحابها وأي القولين صح أمكن الانتقال إليه والرازي وغيره يقولون إن جميع الطوائف العقلية يلزمهم القول بقيام الحوادث شبه فان صح هذا أمكن القول بأنه يتكلم عبثيته وقدرته وقد بسطنا الكلام على نهايات غفول العلاقات في هذه المسائل وما دل عليه الكتاب والسنة وأقول لسلف الأمة في كل بلد تعارض العقل والنقل وغير ذلك

وبالجمله فإذ كرم من الخلق مسمى على كون السكوت أمراً وجودياً وأن الله تعالى يقوم بما يكون عبثيته بعد أن لم يكن كذلك فتكون كلمته إذا كانت عبثيته غير دائمة ومن المعلوم أن نقض هذين القولين ليس ظاهراً لا اسمياً وعند التحقيق يظهر مصهما أوصحة أحدهما وأيهما يصح أمكن معه القول بأن الله يتكلم بكلام يقوم به عبثيته وقدرته قال الاشعري وإذا كان هذا هو الحق فنقض أحدان كلامه يقوم به فليس متعلقاً بعبثيته وقدرته فليس بعض الحق وتناقضا وكان هذا خبراً ممن يقول ليس لله كلام إلا ما خلقه في غير ما في هذا القول من مخالفة الشرع والعقل (الوجه الرابع) أن يقال الخطاب للمعلوم لم يوجد بعد بشرط وجوده أقر بالي العقل من متكلم لا يقوم به كلامه ومن كون الرب ساوياً بصفات الكمال لا يتكلم ومن أن يخلق كلاماً في غيره فيكون ذلك ليس كلاماً لمن خلق فيه بل خلقه وهو إذا خلق في غيره حركة كانت الحركة حركة لئلا مخلوقة فيه لا لتألق لها وكذلك تألق الأعراس فخلق الله من عرض في جسم الكائن صفة تلك الجسم لا لله تعالى وأما خطاب من لم ير بشرط وجوده فان الموصي قد يوصي بأشياء يقول أنا أمر الوصي بعدم موصي أن يعمل كذا ويعمل كذا فإذن المبلغ والدي فلان يكون هو الوصي وأنا أمره بكذا أو كذا بل يقف وقفاً بيني وبين وبين الأمر الذي خلقه بعد بأشياء وأما الناقض بالأمم بانها فان مقصده خطاب ما ليس موجوداً فهذا نسخ بالاعيان وأما ان مقصده خطاب من سيكون مثل أن يقول قد أخبرني الصادق أن أمي تلد غلاماً ويسمى غانماً فإذا ولدت فهو حر وقد جعلته موصياً على أولادى وأنا أمرت بانها تكلم الله يمكن هذا اعتماداً وذلك أن الخطاب هنا هو للحاضر في العلم وأن كان مقصود في العين والانسان مخاطب من يستحضر في نفسه وتذكر كراهية ما قد أمرهم بأشياء يقول يا فلان أما قلت لك هذا والتبعة

(١١ - منهاج ثاني)

هو قولك أنك قد مداهم الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو وقول كثير منهم كما نقل ذلك أرباب المقالات عنهم فنقل أرباب المقالات الناقول لا اختلاف الفلاسفة في الباري ما هو قول أقال سقراط وأفلاطون وأرسطو أن الباري لا يعرفه الأجود

فقط وهو الهبة المحضة غير المتكررة وهي الحكمة المحضة والحق المحض وليست لله صورة مثل الصورة التي تكررت في العنصر وهو
المقدس الذي لا يحيط به الفهم ولا العقل ولا تجوز عليه (٨٢) العين ولا الصفة ولا العدد ولا إضافة ولا الوقت ولا

والسيرة وروى عن علي رضي الله عنه انه لما بكر بلاء قال صبرا يا ابا عبد الله صبرا يا ابا عبد الله
يخاطب الحسين لعلمه بانه يقتل وهذا قيل ان يحضر الحسين بكرة بلاء ويطلب قتله والتي صلى
الله تعالى عليه وسلم ذكر المال وخبره وانه قال يا عبد الله اثبتوا وبعديم وجد عبد الله
! ولتلك السلوك يقولون في صلاتهم السلام عليك يا ابا النبي ورحمة الله وبركاته وليس هو حاضرا
عندهم ولكنه حاضر في قلوبهم وقد قال تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول كن فيكون
(وهذا) عندهم كثر العلماء هو مخاطب يكون لمن يعمله الرب تعالى في نفسه وان لم يوجد
ومن قال ان غيرنا عن شرعه التكوين فقد خالف مفهوم الخطاب وحمل الآية على ذلك
يستدعي استحالة الخطاب في مثل هذا المعنى وان هذا من القلة التي نزل بها القرآن والافليس
لاحد ان يحمل خطاب الله ورسوله على ما يحظره بل القرآن نزل بلغة العربي بل بلغة قريش
وقد علمت العامة المعروف في خطاب الله ورسوله فليس لاحد ان يخرج عنها وبالجملة فمن ليس
مقصودنا هنا فنقول من يقول القرآن قديم فليان هذا القول اول من عرف انه قاله في الاسلام
ابو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب واتبعه على ذلك طوائف فصار واخرين حتى يقول القديم
هو معنى قائم بالذات وخبرنا يقول هو حروف واخروف واصوات وقد صار الى كل من القولين
طوائف من المتسبين الى السنة من اصحاب مالک والشافعي واحمد وغيرهم وليس هذا القول
ولا هذا القول قول احد من الائمة الاربعة بل الائمة الاربعة وسائر الاغمة متفقون على ان كلام
الله منزل غير مخلوق وقد صرح غير واحد منهم ان الله تعالى يتكلم بعينه وقد روى وصروا به
لزم من كلامنا ان شاء كيف شاء وغير ذلك من الاقوال المنقولة عنهم وهذا المسئلة قد تقدم فيها
لكن اشهر النزاع هو في الائمة المشهورين الاضيق ائمة الاسلام وكان الذي ينسب الله في الائمة
واقامه لصراثة هو الامام احمد وكلامه وكلام غيرهم موجود في كتب كثيرة وان كانت
طائفة من اصحاب وافقوا ابن كلاب على قوله ان القرآن قديم فائمة اصحاب على نفي ذلك وان
كلامه قديم بمعنى انه لم يزل يتكلم بعينه وقد روى ولهم قولان هل يوصف الله بالسكون عن
كل كلام ذكره ابا بكر عبد العزيز وابو عبد الله بن حامد وغيرهما واكثر عنهم وجوبهم على
انه لم يزل يتكلم انما يوصف بالسكون عن بعض الاشياء كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
الحلال ما احله الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو معافا عنه
واحد وغيره من الخلف يقولون ان الله تعالى يتكلم بصوت لكن لم يقل احد منهم ان ذلك
الصوت العين قديم

(فصل قال الرافضی) وذهب جمع امعاء الامامية والاسماعلية الى ان الاتباع والامانة غير معصومين يجوزوا بعثتهم بجور ظهه الكذب والسهو والخطا والسرفعة فای ووقوف بقى للعامة في اقولهم وكيف يحصل الانقياد لهم وكيف يجب اتباعهم مع نحو بران يكون ما يامر وبن خطا ولم يجعلوا الائمة معصومين في عدم معين بل كل من بايع قرشاً انقضت امامته عندهم ووجبت طاعته على جميع الخلق اذا كان مستورا الحال وان كان على غاية من الكفر

المكان ولا الحدود ولا يدرك
بالحوس ولا بالعقول من جهة غاية
الكنه لكن بانه واحد اذنى ليس
بائين لانا ان اوقفنا عليه العدد
نزبه التثنية وان اوقفنا عليه
الاضافة زمه الزمان والمكان
والقل والبعد وان اوقفنا عليه
المكان زمه الحـ دود وجعلناه
متناهى الى غيبه وقال باليس
وبلاطـ من حسن ولونوس
وبنعباس وابنذ فليس جيعان
البارى واحدا كى غير ان ابذ
فليس قال انه مفرق بنوع يكون
كالعقل المفرق بنوع يكون
فذلك ما لان العقل اذا كان
مسددا فهو مفرق بنوع يكون
فلا محالة ان المبدع مفرق بكون
لاه عليه قالوا وشاع على هـ ذا
القول فتاغورس ومن بعده الى
زمن افساطون وقادرسون
وبنجرط وسامورون ان البارى
مفرق في الحقيقة وان حركه
فوق الذهن فليس زولا قالوا وقال
باليس وهو احد اساطين الحكمة
ان صفة البارى لا تدرك بالعقول
الامن جهة آثاره فاما من جهة
هويته فغير مدرك له صفة من نحو
ذاته بل من نحو ذاتنا وكان يقول
ابعد الله العالم لان حاجة السبل
لفضله ولولا ظهور افعال الفضلة
لم يكن ههنا وجود وكان يقول ان
فوق السماء عوالم مسددة ابداعها
من لا تدرك العقول كنهه وقال
فتاغورس نحو قول باليس لا يدرك

من جهة النفس هو فوق الصفات العالوية الروحية غير مدرك من نحو هو يتقبل من قبل آثاره في كل عالم فيوصف والفسوق
وينعت بقدر ظهور تلك الآثار في ذلك العالم وهو الواحد الذي اذا زامت العقول الدراك معرفة عرفان ذاتها لم يدع مسبوقة بخلافة

قالوا قال البسمايس لموصلة هذين غير انه يجوز ان يقال ان الباري يعسر كبحر كفقوق هذه الحركات (قلت) وكذلك أبو البركات في المعبر بحكى القائلين عن غيره بل عن القائلين (٨٣) يقدم العالم فقال قال القائلون بالحدوث لقد علمنا فاذا

(مبحث عصمة الانبياء)

كان الله ليرسل جواردا خالفنا قد عاين في الازل للحوادث في العالم كيف وجدت من القديم أم عن غيره فان قلتم هو خالقها وعنه مصدر وجودها فقد قلتم بان القديم خلق الحادث وأراد خلقه بعد ان لم يرد وان قلتم ان غيرهم فعل الحوادث فقد أتركتم بعد ما بالتم في التوحيد واجب الوجود بذاته قال فقال القسيميون بل الخالق الازلي الواحد القديم هو خالق الخلقوات بأسرها قديم وحديث وحده لا شريك له في وجوده وخلقه ومملكه وأمره ونسب رأيه في ذلك المحدثين بينهم من قال ان خلق الاشياء القديمة دائمة الوجود بدوام وجوده والحوادث شاعبت في أراد خلق وخلق فأراد وأوجب خلقه ارادته وأوجب ارادته خلقه مثال ذلك انه أراد خلق آدم الذي هو الاب خلفه وأوجده وأراد وجود الاب وجود الان أراد إيجادا وبأنه أراد ارادته بعد ارادته لموجود بعد موجود فاذ قلتم لم يوجد قبل لاه أراد إيجادا ولم أراد قبل لاه أوجد لموجود الحوادث يقتضي بعضها بعضا من وجوده السابق واللاحق فان قالوا كيف تحدث له الارادة بعد الارادة وكيف يكون حال منتظرة تكون بعد ان لم تكن وكيف يكون محصل الحوادث قبل وكيف يكون محلا لغير الحوادث أعني لارادة القديعة

والفسوق والتناق (فيقال) الكلام على هذا من وجوه (١١) (أحدها) أن يقال ما ذكرته عن الجمهورين نفي العصمة عن الانبياء وبحجوى البرقة والكذب والامحاط عليهم فهذا كذب على الجمهور فانهم متفقون على أن الانبياء معصومون في تبليغ الرسالة ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشبهة خطأ باتفاق المسلمين وكل ما يليقونه عن الله عز وجل من الامر والنهي فهم مطعون فيه باتفاق المسلمين وما أخبروا به وجب تصديقه في باجاء المسلمين وما أمرهم به ونهواهم عنه فهم مطعون فيه عند جمع فرق الامة الاعتد طائفة من الخوارج يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم معصوم فيما يليقه عن الله لا فيما أمره به ونهى عنه وهو لا مصلال باتفاق المسلمين أهل السنة والجماعة وقد ذكرنا غير مرته اذا كان في بعض المسلمين من قال قولا خطأ يمكن ذلك فدحا في المسلمين ولو كان كذلك لكان خطأ الرافضة عيا في دين المسلمين فلا يعرف في الطوائف أكثر خطأ وكذب منهم وذلك لانفسر المسلمين شأنا ذلك فلا ينسبهم وجود محض غير الرافضة وأكبر الناس أو كثير منهم لا يجوزون عليهم الكبار والجمهور الذي يجوزون السفارهم ومن يجوز الكبار يقولون انهم لا يعرفون عليها بل يحصل لهم بالتوبة منها من المنة الأعظم مما كان قبل ذلك كما تقدم التنبيه عليه وبالجملة فليس في المسلمين من يقول انه يجب طاعة الرسول مع جوارز ان يكون أمره مخطا بل هم متفقون على أن الامر الذي يجب طاعته لا يكون الا صوابا فقلوه كيف يجب اتباعهم مع نحو أن يكون ما يأمرون به خطأ قول لا يلزم أحد من الائمة وللناس في نحو زنا الخطا عليهم في الاجتهاد قولان معروفان وهم متفقون على أنهم لا يعرفون عليه وانما يطاعون فيما أقر وأعله لا فيما عاينه الله ونهى عنه ولم يأمر بالطاعة فيه وأما عصمة الائمة فلم يقل بها الا كآمال الامامية والاسماعيلية بقول لم يوافقهم عليه الا الملاحدة المناقون الذين شيوخهم الكبار أكثرهم من اليهود والنصارى والمشركين وهذا باب الرافضة انما يتجاوزون عن جماعة المسلمين الى اليهود والنصارى والمشركين في الاقوال والمواضع والمعاونة والقتال وغير ذلك ومن أصل من قوم يعدون السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ووالون المنافقين والكفار وقد قال الله تعالى ألم تر الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم يظنون على الكذب وهم يعملون أعداء لله هم عندنا مبغضون انهم ساء ما كانوا يعملون اتخذوا أعينهم حنة فصدوا عن سبيل الله فلم يهزم عذابهم ان نفي عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يوم يعثم الله جميعا يظفون له كما يحلفون لكم ويحسبون أنهم على شيء ألا انهم هم الكاذبون استمعو عظيم الشيطان فأناسهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ان الذين يحدون الله ورسوله أولئك في الاذنين كتب الله لاعلنا نأمرسني ان الله قوي عزيز لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر ووادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الفساد أو يهدمهم ورحمته ويدخلهم جنان تجرى من تحتها الانهار (١١) قوله من وجوه أحدها الخ ليدكرنا غير وجه واحد منهم ذكر في الفصل الآتي قريبا وجوها وعدها تدر اه مصححه

فان قيل لانها منه قيل والارادته منه فان قيل الارادة القديعة في قدمه قيل والحديث في قدمه لان السابق من وجوده بالارادة السابقة أوجب عنه ارادة لاحقة فأحدث خلقا بعد خلق ارادة بعد ارادة وجب في حكمته من خلقه بعد خلقه فاللاحق من ارادته

وجب عن سابق ارادته بنوسط مراده وظهر ان قال والتزيمه عن الارادة الحادثة كالتزيمه عن الارادة القديمة في كونه محال لكنه لاوجه
لهذا التزيمه كما تتكلم عليه في فصل العلم اذا قلنا (٨٤) في علمه يعلم وكيف يعلم قال فهذا أحد المذهبين وأما المذهب الآخر

فان أهله يقولون: يتحدد بعد عدمه
فله سبب وجوب حدوثه وذلك
السبب حادثا يتضاق رتقي أسباب
الحوادث الى الحركة الدائمة في
المصر كالتأتمه وساق عام قول
هؤلاء وهو قول ارسطو وأتباعه
وقد تغلرغوا وحادث أول من قال
بقدم العالم من الفلاسفة هو
ارسطو وأما أساطين الفلاسفة
فله فكر بكونه قابلا ولون مقدم صورة
الخلق وان كان له في المادة أقوال
أخر وقد ضبط الكلام على هذا
الاصل في مسئلة العلم وغيره لما رآه
على من زعم أنه لا يعلم الجزئيات
حذر من التغيير والتكثير في ذاته
وذكر حجة ارسطو وابن سينا
ونقضها وقال فاما القول بالحداب
الغريبة فيه بدارك الأغيار
والكثرة بكثرة المبركات فيجوابه
الحق أنه لا يتكرر بذلك تكرار في
ذاته بل في اضافته ومناسباته
ولذلك ما لا يبعد الكثرة على هوته
وذاته ولا الوحدة التي أوجبت
وجوب وجوده بذاته ومبدئته
الأولى التي ما عرفناه ومحسبها
أوجبت ما أوجبتا ولما عناه
ما لبثنا في وحدة مدر كانه ونسبه
(مبحث الكلام على عصمة الأئمة)

خالد بن قهار صلى الله عنهم ورضوعته أولئك حزب الله الآن حزبهم المفلون فهذا الألبت
زلت في المناقذين وليس المناقذين في طائفة أكثر منهم في الرافضة حتى اليس في الروافض
الامن في مشيئة من شعب النفاق كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أربع من كن فيه كان
منافقا خالسا ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب
واذا أوفن خان واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر آخر ما في الصحصين وكثير منهم يتولون الذين
كفر والبس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون
بالله والنبي وما أنزل اليه ما اتخذوا هم أولياء ولكن كثير منهم فاسقون وقال تعالى لمن الذين
كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا
لا يتناهون عن منكر فعلهم لبس ما كانوا يفعلون ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا وهم
غالبوا لينا هؤلاء عن منكر فعلهم بل ديارهم كثر البلاء منكر من الظلم والنواش وغير ذلك
وهم يتولون الكفار الذين غضب الله عليهم فليسوا مع المؤمنين ولا مع الكفار كما قال تعالى ألم تر
الى الذين ولوا قومنا غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ولهذا هم عند جماعة المسلمين نوع آخر
حتى ان المسلمين لما قاتلواهم بالجل الذي كانوا عاصين فيه ساحل الشام يشكون دماء المسلمين
ويأخذون أموالهم ويقطعون الطريق استحلالا لآلئ وتبنايه فقال لهم منكم من التركان
فصلوا يقولون نحن مسلمون فيقولون لا أنتم صنف آخر فهم بسلامة قلوبهم حلوا أنهم جنس
آخر خارجون عن المسلمين لا تمازجهم عنهم وقد قال الله تعالى ويحفظون على الكذب وهم يعلون
وهذه حلة الرافضة ولقد اتخذوا أفعالهم حجة فصدوا عن سبيل الله الحق ولا يتجدد قوما
يؤمنون بالله واليوم الآخر واذن من حاد الله ورسوله الآية وكثير منهم واذ الكفار من
وسط قبطه أكثر من موادته للمسلمين ولهذا لما أخرج التركة الكفار من جهة المشرق وقتلوا
المسلمين وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها كانت الرافضة معاونة
لهم على المسلمين وكذلك الذين كانوا بالشام وحلب وغيرهما من الرافضة كانوا من أسد الناس
معاونة لهم على قتال المسلمين وكذلك النصارى الذين قاتلوا المسلمين بالشام كانت الرافضة من
أعظم المعاونة لهم وكذلك اذا صار اليهود دولة بالعراق وغيره تكون الرافضة من أعظم أعوانهم
فهذه أمما والون الكفار من المشركون واليهود والنصارى ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاذاتهم
نحان هذا الذي عصمة الأئمة دعوى يقوم عليها حجة الاما تقدم من أن الله لم يخل العالم من أئمة
معصومين لما في ذلك من المصلحة والطف ومن المعلوم المتقن أن هذا المنتظر القائب المفقود
لم يحصل به شيء من المصلحة والطف سواء كان ميتا كما يقوله الجمهور أو كان حيا كما قلناه
الامامية وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم شيء من المصلحة والطف الحاصلة من امام
معصوم ذي سلطان كما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمدينة بعد الهجرة فانه كان
امام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته ويحصل ذلك سعادتهم ولم يحصل بعده أحد له سلطان
تدعى العصمة الاعلى رضى الله عنه من خلافته ومن المعلوم أن المصلحة والطف الذي كان
المؤمنون فيه من خلفاء الثلاثة أعظم من المصلحة والطف الذي كان في خلافة على زمن القتال
والفتنة والافتراق فاذا لم يوجد من تدعى الامامية فيه أنه معصوم وحصل له سلطان بمبايعته

حقيقته وذاته لا في مدر كانه واساقه فاما أن تتغير بدارك التغيران فذلك أمر اضافي لا معنى في نفس الذات وذلك الشوكة
مما تطلبه الحق ولم ينعه البرهان ونضم من طريق التزيمه والاحلال لاوجه له بل التزيمه من هذا التزيمه والاحلال من هذا الاحلال

أولى وتكلم على قول ارسطو ان قال من المحال أن يكون بطل بعقل غيره اذ كان جوهرا في النهاية من الالهة والكرامة والعقل فلا يتغير والتعريفه انتقال الى الاتصاف وهذا هو حركته فافيه يكون هذا العقل ليس (٨٥) عقلا بفعله لكن بالقوة فقال أبو البركات ما قيل في

منع التغيير مطلقا حتى يمنع التغير في المعارف والمعلوم فهو غير لازم في التغيير مطلقا بل هو غير لازم البتة وان لم يكن لازم في بعض تغيرات الاجسام مثل الحرارة والبرودة وفي بعض الاوقات لافي كل حال ووقت ولا يلزم مثل ذلك في النفوس التي تخصصها المعرفة والعلم دون الاجسام فانه يقول ان كل تفسير وانفعال فانه يلزم أن يتحرك قبل ذلك التغير حركته مكانية قال وهذا محال فان النفوس تتسدد لها المعارف والمعلوم غير أن تتحرك على المكان على رايه فانه لا يعتد فيها بما يكون في مكان البتة فكيف أن تتحرك فيه وانما ذلك للاجسام في بعض التغيرات والاحوال كالتحس والتسرد ولا يلزم فيها ما أبدا وانما ذلك فيما يتسدد لها بخلاف من الماء يتسدد من الارض من الاجزاء التي هي كالسياه دون غيرها من الاجزاء الكبار الصلبة التي تحمي حتى تصير بحيث تحرق وهي في مكانها لا تتحرك والماء يحسن خفونة كثيرة وهو في مكانه لا يتغير من بعض الاجزاء ثم تكون الحركة المكانية بعد الاصله لافلها كما قال ان جمع هذه هي حركات توجد باخر بعد الحركة المكانية وفيما عدا ذلك فقد بسود الجسم وبيض وهو في مكانه لم يتحرك ولا يتحرك قبل الاستحالة ولا بعدها فالزم هذا في كل جسم بل في بعض الاجسام ولا في كل حال ووقت بل في

الشوكة الاعلى وحده ومكان مصلحة المكلفين والطف الذي حصل لهم في دينهم ودينامهم في ذلك الزمان اقل منه في زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة ما يدعون به من اللطف والمصلحة الحاصلة بالائتة المصومين بالطف قطعاً وهو من جنس الهدى والايان الذي يدعي رجال الغيب بجبل لبنان وغيره من الجبال مثل جبل طايون بمشق ومغارة الدم وجبل الفتح عصر ونحو ذلك من الجبال والغيران فان هذه المواضع يكتمها الجن ويكون بها الساطين ويترأون أحيانا بعض الناس ويفسبون عن الابصار في أكثر الاوقات فيظن الجهال أنهم رجال من الانس وانما هم رجال من الجن كما قال تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقا وهؤلاء يؤمن بهم وعن يتصلهم من المشايخ طوائف خناون لكن المشايخ الذين يتخلون رجال الغيب لا يحصل بهم من الفساد ما يحصل بالذين يدعون الامام المعصوم بل المفسدة والشر الحاصل في هؤلاء أكثر فانهم يدعون الدعوة الى امام معصوم ولا يوجد لهم أئمة ذوو صيغ يستعينون بهم الا كافر أو فاسق أو منافق أو جاهل لا يخرج رؤسهم عن هذه الاقسام والاسماع عليه شترتهم فانهم يدعون الى الامام المعصوم وتنتهي دعوتهم الى الرجل ملاحدة منافقين فساق ومنهم من هو شرقي الباطن من اليهود والنصارى فالأدعون الى المعصوم لا يدعون الى سلطان معصوم بل الى سلطان كعور وظلوم وهذا أمر مشهور يعرفه كل من له خبرة باحوالهم وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد الى الله والرسول ولو كان الناس معصوم غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لأمرهم بالرد اليه فدل القرآن أنه لا معصوم الا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

(فصل) وأما قوله ولم يجعلوا الاثنى عشر من في عديمين فهذا حق وذلك أن الله تعالى قال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم ولم يوجب عديمين وكذلك التي صلى الله تعالى عليه وسلم في الاحاديث الثابتة عنه المستفيضة لم يوجب ولا الامور في عديمين ففي المعصية عن أبي ذر قال ان خليلى أو صافى أن أسمع وأطيع وان كان عبد اجنبا يجمع الاطراف وفي صحيح مسلم عن أم الحصين أنها سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عني أو بعرفات في حجة الوداع يقول ولو استعمل عليكم أسود يجمع بقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا وروى الضارقي عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد جنى كان رأسه زينة وفي المعصية عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يزال هذا الامر في قرش ما بقي من الناس اثنان وفي المعصية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لقرش في هذا الشأن مسلم تبع لمسلم وكافر تبع لكافرهم وعن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لقرش في الخير والشر وفي البضاري عن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه

بعض الاحوال والاقوات ولا كان ذلك على طريق التقدم كما قال بل على طريق التبع ولوزن في التغيرات الجسمانية لما رزق في التغيرات النفسية ولوزن في التغيرات النفسانية أيضا لما رزق انتقال الحكم فيه الى التغيرات في المعارف والمعلوم والعراهم والارادات فالحكم الجبري

لا يلزم كذا ولا يتعدى من البعض الى البعض والاكثارات الاشياء على حالة واحدة وبسط الكلام في مسئلة العلم وقال المذكر القبول المتقدمين والقائلون بالحدوث قالوا انه لا يحتاج (٨٦) الى هذا التعليل وسعوى على طريق المجادلة باسم التعليل لتشتيع والتشبيح

وسلم يقول ان هذا الامر في قرش لا يعلمهم احد الا كبه الله على وجهه ما اتاهوا الدين خرجته في باب الامراء من قرش

(فصل) وأما قوله عنهم كل من بايع قرشاً فقد أتى امامته ووجب طاعته على جميع الخلق اذا كان مستورا الحال وان كان على غاية من الفقر والكفر والنفاق • جوابه من وجوه (أحدها) ان هذا ليس قول أهل السنة والجماعة وليس مذهبهم أنهم يبيعون بايعه واحد قرشاً يتصدق به ويوجب على الناس طاعته وهذا وان كان قد قاله بعض أهل الكلام فليس هو قول أئمة أهل السنة والجماعة بل قد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بايع رجلاً بغير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه فترد أن يقتل الحديث رواه البخاري وسأيت بكاه ان شاء الله تعالى (الوجه الثاني) انهم لا يجوزون طاعة الامام في كل ما يأمرون به بل لا يجوزون طاعته الا فيما لا يتعارض مع الشريعة فلا يجوزون طاعته في معصية الله وان كان اماما عادلا فاذا أمرهم بطاعة الله اطاعوه مثل أن يأمرهم بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصلى والعسل والحج والجهاد في سبيل الله فهم في الحقيقة انما اطاعوا الله والكافر والفاسق اذا أمر بما هو طاعة لله لم تحرم طاعة الله ولا يسقط وجوبها لاجل أمر ذلك الفاسق بها كما انه اذا اتاكم بحق لم يجر تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق فاهل السنة لا يطيعون ولا الامور مطلقا انما يطيعونهم في ضمن طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول وأولى الامر منكم فأمر بطاعة الله مطلقا وأمر بطاعة الرسول لأنه لا يأمر الا بالطاعة الله فمن يطع الرسول فقد اطاع الله وجعل طاعة أولى الامر داخله في ذلك ولم يذكر لهم طاعة فالتة لان ولى الامر لا يطاع طاعة مطلقة وانما يطاع في المعروف كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انما اطاعوا الله في المعروف وقال لا طاعة في المعصية ولا طاعة لخلق في معصية الخلق وقال من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه وقول هؤلاء الرافضة المنسوبين الى شعبة على رضي الله عنه انه يجب طاعة غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مطلقا في كل ما أمر به أفسد من قول من كان منسوباً الى الشيعة عثمان رضي الله عنه من أهل الشام انه يجب طاعة ولى الامر مطلقا فان أولئك كانوا يطيعون هذا السلطان وهو موجود وهو لا يجوزون طاعة معصوم معفود وايضا قالوا ولستم بكونوا بآيدعون في أئمتهم العصبة التي تدعيها الرافضة بل كانوا يحبطونهم كالحفلة الراشدين وأئمة العدل الذين يظنون فيها ممن لم يفر حقيقة أمره أو يقولون ان الله قبل منهم الحسنات ويجاوز لهم عن السيئات وهذا أهون ممن يقول انهم معصومون لا يعطون قسيتين ان هؤلاء المنسوبين الى النصب من شعبة عثمان وان كان فهم خروج عن بعض الحق والعدل فمروج الامامية عن الحق والعدل أكثر وأشد فكيف يقول أئمة السنة المواقفين للكتاب والسنة وهو الامر بطاعة ولى الامر فيما يأمرهم به من طاعة الله دون ما يأمرهم به من معصية الله (الوجه الثالث) ان يقال ان الناس قد تنازعوا في ولى الامر الفاسق والجاهل هل يطاع فيما يأمرهم به من طاعة الله وينفذ حكمه وقسمه اذا وافق العدل أولا يطاع في شئ ولا ينقض من حكمه وقسمه أو يفرق في ذلك بين الامام الاعظم وبين القاضي ونحوه من الفروع على ثلاثة أقوال أصحها عند أهل السنة هو

بل نقول بان المبدأ المبدئ خلق العالم وأحدثه بارادة قدعة أزلية أراد بها في القدم أحداث العالم حتى أحدثه قال وقيل في جوابهم ان ذلك المبدأ لا يتغير ويتخصص في القدم لا يعقوب يجعله مقصودا في العلم القديم عند ارادة القدعة حيث أراد في مدة القدم السابق لحدوث العالم التي هي متغيرة متناهية البداية وما لا يعقل ولا يتصور لا يعلم وما لا يمكن ان يعلم لا يعلمه عالم الا لان الله لا يقدر على علمه لكن لأنه في نفسه غير مقدور عليه ثم الذي يقولونه في حوادث العالم من شبهة الله وارادته التي بها يقبل الدعاء من العاصي ويحسن الى المحسن ويسى الى المسيء ويقبل توبة السائب ويغفر للستغفر هل يكون ذلك عنه ولا يكون فان قالوا بأنه لا يكون أبطلوا ذلك الشرع الذي قصدهم فصرته وأبطالوا حكم أو امره ونواهيهم وكل ما جاء لاجله من الحث على الطاعة والتهيب عن المعصية وان قالوا يكون ذلك بأسره فهل هو بارادة أم بغير ارادة وكونه بغير ارادة أشنع وان كان بارادة فهل هي ارادة قدعة أو محدثة فان ضحكنا قدعة فالارادات القديمة غير واحد فوما أنتمهم يقولون ان المصادرات المتكررة تسدر عن ارادة واحدة قال وان قالوا ان ذلك يصدر عنه بارادات حادثة فقد قالوا بما هو اولى منه أولا (قلت) فأبو البركت

لا يتبعه عدله أن تصدر المصادرات المتكررة عن ارادة واحدة فلو أن هؤلاء لا يقولونه وهم يقولونه فان هذا قول ابن رد الحجاب الاشعري ومن وافقه من أهل الكلام والفقهاء والحدباء والتصوف يقولون ان العلم بالمعلومات كلها بهم واحد بالعين ويريد

المرادات كلها بارادة واحدة العين وان كلامه الذي تكلم به من الامر بكل ما موروا له وعن كل من عجز عنه هو ايضا واحد العين ثم تنازع
القائلون بهذا الامر هل كلامه معنى فقط والقرآن (٨٧) العربي ليس هو كلامه الحروف والأحرف

والاصوات التي تزل بها القرآن
وغيره وهي فدية العين على قولين
ومن القائلين بدم أعين الحروف
والاصوات من لا يقول هي واحدة
بل يقول هي متعددة وان كانت
لأنها به لها يقول بثبوت حروف
أحرف ومعان لانها بها في آن
واحد وانها تزل ولا تزال وهذا
مما أوجب قول القائلين بأن كلام
الله مخلوق وأنه ليس له كلام قائم
بذاتهما راوا أن ما ليس بمخلوق
فهو قديم العين والثاني مجتمع
عندهم فتعين الأول وأوّل شك
الصنفان قالوا والأول مجتمع
الثاني وهؤلاء اغتالوا هذه
الاقوال لظنهم انه يتعنى أن تقوم
به الامور الاختيارية لا كلام
باختاره ولا غير كلام كقديمين في
موضع وهذا القول بقيام
الحوادث هو قول هشام بن الحكم
وهشام الجواليقي وابن مالك
الحضري وعلى بن سفيان بن عيينه
وطوائف من متقدمي أهل
الكلام والفقه كابي معاذ التومني
وزهير الأثرى وداود الاسفهاني
وغيرهم كاذكره الأشعري عنهم
في المقالات وقال وكل القائلين
بأن القرآن ليس بمخلوق كصعيد
أفندي سعيد بن كلاب ومن قال انه
محدث كصغير الأثرى يعني
داود الاسفهاني ومن قال انه
حادث كصوي معاذ التومني
يقولون ان القرآن ليس بحسم ولا
عرض وأما أقوال أئمة الفقه

أرجع أمره وحكمه وقسمه وأصعبها عند أهل الحديث وأئمة الفقهاء هو القول الأول وهو
أن يطاع في طاعة الله مطلقا وقسمه بالعدل على هذا القول كما هو قول أكثر الفقهاء والقول
الثالث هو الفرق بين الامام الأعظم وغيره لأن ذلك لا يمكن عزله اذا فسق الا بقتال وقتته بخلاف
الحاكم ونحوه فانه يمكن عزله بدون ذلك وهو فرق ضعيف فان الحاكم اذا ولاه ذو الشوكة لا يمكن
عزله الا بقتال وفي كل السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقاءه لم يحجز الا بقتال بأعظم
الفسادين لدفع أذاها وكذا الامام الأعظم ولهذا كل المشهور من مذهب أهل السنة
أنهم لا يرون انهم وجع على الأئمة وقتالهم بالسيف وان كان قسم ظلم كذا على ذلك
الاحاديث المصنعة المستغنية عن التي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الفساد في القتال والفتنة
أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا بدفع أعظم الفسادين بالزام الأدنى
ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان الا وكان في خروجها من الفساد أعظم
من الفساد الذي أزاله والله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ كفيما كان ولا يأمر بقتال
الباغين ابتداء بل قال وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاحلوا بينهما ما كان بقتل احدهما
على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان اختلفا فانما بينهما بالعدل فلم يأمر
بقتال الباغي ابتداء فكيف يأمر بقتال ولادة الامور ابتداء وفي جميع مسلم عن أم سلمة
رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال سيكون أمر الغضوبين وتذكرون
في عرف بري ومن أنكروا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قتالهم مع اخبارهم بأنهم كانوا أمورا منكرة فدل على
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قتالهم مع اخبارهم بأنهم كانوا أمورا منكرة فدل على
أنه لا يجوز الانكار عليهم بالسيف كما ير من مقاتل ولا لا الامور من الخوارج والارادة والمعرفة
وطائفة من الفقهاء وغيرهم وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال لرسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون بعدى أتروا أمورا تنكرونها قالوا نعم يا رسول الله
قال تؤذون الحق الذي عليكم وتساءلون الله الذي لكم فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
أن الامراء يظلمون ويفعلون أمورا منكرة ومع هذا أمرنا أن نؤتيهم الحق الذي لهم ونسال
الله الحق الذي لنا ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال ولم يخصص ترك الحق الذي لهم وفي الصحيحين
عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من رأى من أمر بشيء
يشكروه فليصبر عليه فانه من فرق الجماعة اعتبارا فإتاحت ميتة جاهلية وفي لفظ من خرج
من السلطان بشرا فإتاحت ميتة جاهلية واللفظ الجاهلي وقد تقدم قوله صلى الله عليه وسلم لما
ذكر أنهم لا يهدون هديه ولا يستنون بسنته قال حذيفة كفا صنع يا رسول الله ان أدركت
ذلك قال تسمع وتطيع الأمير وان ضرب ظهرك وأخضعك فاعص وأطع فهذا أمر بالطاعة
مع ظلم الأمير وقد تقدم قوله صلى الله عليه وسلم من ولي عليه وال فراءت شيئا من معصية الله
فليكره ما يأتي من معصية الله ولا يزعج يداعن طاعة وهذا نهى عن الخروج عن السلطان
وان عصي وتقدم حديث عباد بن عباد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة
في منسلطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثره علينا وان لا نزع الامر أهله قال الا أن تروا كفرا
بواحدكم منكم من الله فيه برهان وفي رواية وأن تقول أن تقوم بالحق حيثما كنا لا تخاف

والحديث والتوفيق والتفسير وغيرهم من علماء المسلمين فكلام الرازي يدل على أنه يمكن مطلقا على ذلك كلام الصوابية
والتابعين لهم باحسان والمقصود هنا أن نبين غاية حجة النفاة فانه بعد أن ذكرنا الخلاف قالوا المعتقد أن تقول كل صاحب قيامه بالباري

تعالى فاما ان يكون صفة كمال ولا يكون فان كل صفة كمال استعمال ان يكون علانا والا كانت ذاتة قبل اتصافه تلك الصفة خاتمة
عن صفة الكمال والخالق عن الكمال الذي هو ممكن (٨٨) الانصاف به ناقص والنقص على الله محال بإجماع الأمة

وان لم يكن صفة كمال استعمال
انصاف الباري بها لان اجماع
الأمة على أن صفة تالله بأسرها
صفات كمال فانبأت صفة لامن
صفات الكمال خرق لا جاع وأه
غير جائز قال وهذا مانع عن عليه
وأنه مركب من السمع والعقل قال
والذي عول عليه أصحابنا أنه لو
مع انصافه بالحوادث لوجب
انصافه بالحوادث أو بأحداهما في
الازل وذلك يوجب انصافه
بالحوادث في الازل وأنه محال قال
وهذه الدلالة مبنية على أن القابل
للضدين يتحيز لخلو عنهما وقد
عرفت فساد قال ومن أصحابنا
من أورد هذه الدلالة على وجه
لا يحتاج في تقريرها إلى البناء على
ذلك الأصل وهو أنه لو كان قابلا
للحوادث لكان قابلا بها في الازل
وكون الشيء قابلا للشيء فرع عن
امكان وجود المقبول فيلزم منه
حدوث الحوادث في الازل وهو
محال قال الآن ذلك معارض بأن
الله قادر في الازل ولا يلزم من أزلية
قادرية صفة أزلية المقدور
فكنكذلك ههنا قال ومنهم من قال لو
كانت الحوادث قائمة بغيره وهو
محال قال وهذا ضعيف لأنه ان
فسر التقرير بقيام الحوادث به اتحد
اللازم والمزوم وان فسر بغيره
امتنع اثبات الشرطية قال وأما
المعزة فيقبلهم عسكوا بأن المفهوم
من قيام الصفة بالموصوف
حصولها في الخلق بها حصول ذلك

الله لومة لائم فهذا أمر بالطاعة مع استثناء روى الأمر وذلك ظالم منه ونهى عن منازعة الأمر
أهله وذلك نهى عن الخروج عليه لأن أهله هم أولو الأمر الذين أمر بطاعتهم وهم الذين لهم
سلطان بأمرهم وبه وليس المراد من يستحق أن يولى ولا سلطان له ولا المتولى العادل فإنه قد ذكر
أنهم يستأثرون فدل على أنه نهى عن منازعة عتوى الأمر وان كان مستأثرا وهذا باب واسع
(الوجه الرابع) اننا إذا قدرنا أنه يشترط العدل في كل متول فلا يسلط الامن كان ذا عدل لامن
كان ظالما فعلوم أن اشتراط العدل في الولاية ليس أغلظ من اشتراطه في الشهود فان الشاهد
قد يحيز بما لا يعلم فان لم يكن ذا عدل لم يعرف صدقه فيما أخبر به وأما ولى الأمر فهو بأمر بأمر يعلم
حكمه من غيره فيعلم هو طاعة لله ومعصية ولهذا قال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا
فأمر بالبين اذا جاء الفاسق بنبأ معلوم أن الظلم لا ينع من فعل الطاعة ولا من الأمر بها (وهذا)
مما وافق عليه الإمامية فانهم لا يقولون بتخليد أهل الكفار في النار فافسق عندهم لا يحبط
الحسنات كلها بخلاف من خالف في ذلك من الزيد والمعتزلة والخوارج الذين يقولون ان الفسق
يحبط الحسنات كلها ولو حبطت حسناته كلها لحبطت إيمانه ولو حبط إيمانه لكان كافرا مرددا
فحبب قتله ونصوص الكتاب والسنة والإجماع يدل على أن الزاني والسارق والمقاتل لا يقتل
بل يرقم عليه الحد فدل على أنه ليس بجريد وكذلك قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اتقتلتا
فأسلموا بينهما الآية يدل على وجود الابعان والاختوم مع الاقتتال والبنى وقد ثبت في
الحديث الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من كانت عنده لائحة مظلمة من
عرض أو شيء فيحلب منه اليوم قبل أن لا يكون دهرهم ولا دينار كان له عمل صالح أخذ منه
بقدر مظلمته وان لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه ثم أتى في النار أحرماه
في الصحيحين ثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفي المظلم منها حقه وكذلك ثبت في
الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما تعدون المفسل فيكم قالوا المفسل فينا من
لأدهرهم ولأدينار قال المفسل من يأتي يوم القيامة وله حسنات مثل الجبال وقد شتم هذا
وأخذهما هذا وسئل أدم هذا وقد ف هذا واضرب هذا اقتضب هذا من حسناته وهذا من حسناته
فأذا ثبت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخف من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار
رواه مسلم وقد قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات فدل ذلك على أنه في حال إساءته يفعل
الحسنات نحو سيئاته والاولو كانت السيئات فذلت في ذلك توبة وأتوها هم تكن الحسنات
قد أذهبتها وليس هذا موضع بحث ذلك (والقصد ههنا) أن الله جعل الفسق مانعا من قبول
النبا والفسق ليس مانعا من فعل كل حسنة وإذا كان كذلك وقد ثبت الكتاب والسنة
والإجماع أنه لا يستبعد الذنوب والعدل ثم يكتفي في ذلك الظاهر فإذا اشترط العدل في الولاية قلنا
يكتفي في ذلك الظاهر أولى فلهذا لا يشترط في الولاية من العلم والعدالة أكثر مما يشترط في
التهلئة بوضع ذلك أن الإمامية وجع الناس يجوزون أن يكون نواب الامام غير معصومين
وأن لا يكون الامام عالما بعصمتهم دليل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قدولى الولدين عبدة
ابن أبي عبيط ثم أخبر بمعايرة الذين أرسل إليهم فأزال الله عز وجل بإلها الذين آمنوا أن
جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما مجاهلة فتصحبوا على ما فعلتم نادى من وعلى رضى الله عنه

الموصوفه والبارى تعالى ليس في الجهة فاستمع قيام الصفة قال وقد عرفت ضعف هذه الطريقة قال كان
ومنايخهم استدلو بأن الجوهر انما يصح قيام المعاني بالحادثة لكونه مضمرا بدليل أن العرض لما لم يكن متحيزا لم يصح قيام هذه

المصنفه قال والله لاجل الاحتمال أن يقال ان الجوهر انما يصح قيام الحوادث له لالكونه متغيرا بل الامر آخر مشترك بينهما وبين السائر تعالى وغير مشترك بينهما وبين العرض فلنناقش (٨٩) الا انهم المحتمل أن يكون الجوهر يقبل الحوادث لكونه

متغيرا والله تعالى يقبلها الوصف آخره تعطيل الاحكام المتساوية بالعلل المختلفة (قال) واستدلوا ايضا بانه لو صح قيام حادث به لصح قيام كل حادث به قال وهذه دعوى لا يمكن اقامة البرهان عليها قال فهذه عين ما تعمله اهل السنة في هذه المسئلة (قلت) أبو عبد الله الرازي من اعظم الناس منازعة للكرامية حتى ذكر بينه وبينهم أنواع من ذلك وميله الى المعتزلة والمتسلفة أكثر من ميله اليهم واختلف كلامه في كفرهم وان كان هو قد استقر امره على أنه لا يكفر أحدا من أهل القبلة لآلهم ولا لأئمة ولا لامثالهم وهذه المسئلة من أشهر المسائل التي ينزعهم فيها ومع هذا فقد كره أن قولهم يلزم كثر الطوائف وذكر انه ليس لمخالفهم عليهم حجة صحيحة الا الحجة التي احتج بها وهي من أضعف الحجج كما بينه ان شاء الله تعالى وأما الحجة التي يحتج بها الكلاسية والمعتزلة فقسدين هو فساد ما علم أنه قد استوعب جميع النفاة والذي كرهه هو مجموع ما يوجد في كتب الناس مرفقا ونحن نوضح ذلك فأما الحجة الاولى وهوان القابل للشي لا يخالفونه وعن منده فلو جاز ا تصاف به بالم يتخل من الحوادث فهو حادث فهذه الحجة مبنية على مقدمتين وفي كل من المقدمتين نزاع معروف بين طوائف المسلمين أما الاولى وهي أن

كان كثير من زوايجه وفهم من هرب عنه ولمع زوايجه سيرة معلومة فعلم أنه ليس في كون الامام مصصا ما يمنع اعتبار الظاهر ووجود مثل هذه المقادير وأن اشتراط العصمة في الامة شرط ليس بمقدور ولا مأمور ولم يحصل منعة لافي الدين ولا في الدنيا مثل كثير من السالك الذين يستترون في الشيخ أن يعلم أمور الا يكاد يعلمها أحد من الشريفة والشيوخ صفات من جنس صفات المعصوم عند الامامة فتنبه هؤلاء اتباع شيخ ظالم وأجاهل واتباع هؤلاء المتول ظالم جاهل مثل الذي جاع وقال لا آكل من طعام البلد حتى يحصل له مثل طعام أهل الجنة فخرج الى البرية فصار لا يحصل له الاغصان فينبأه يدعو الى مثل طعام الجنة انتهى أمره الى علف الدواب كالكلاب النابت في المساحات وهكذا من غلاف الزهد والورع حتى خرج عن حدد العدل الشرعي ينتهي أمره الى الرغبة الفاسدة وانتهاك المحارم كما تقدم ذكر ذلك وجرب

(فصل قال الرافضي) وذهب الجميع منهم الى القول بالقياس والاخذ بالرأي فادخلوا في دين الله ما ليس منه وحرّفوا الاحكام الشرعية واتخذوا مذهب أربعة لم تكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا زمن الصحابة وأهلها واتوا بل الصحابة مع أنهم نصوا على ترك القياس وقالوا أول من فاس ايليس (فيقال) الجواب عن هذا من وجوه (أحدها) أن دعواهم على جميع أهل السنة الثابتين لامة الخطاء الثلاثة أنهم يقولون بالقياس دعوى باطلة فقد عرف فيهم طوائف لا يقولون بالقياس كالمعتزلة والبيهقيين وكطائفة كدراود وابن حزم وغيرهم وطائفة من أهل الحديث والصوفية وأيضافني الشيعة من يقول بالقياس كالأزيدة فصار النزاع فيه بين الشيعة كما هو بين أهل السنة والجماعة (الثاني) أن يقال القياس ولو أنه ضعيف هو خير من تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين فإن كل من لم يعلم وانصاف يعلم ان مثل مال والثابت بن سعد والاوزاعي وأبي حنيفة والثوري وابن أبي ليلى ومثل الشافعي وأحمد وأصفي وأبي عبيد وأبي نورا وألفهم من العسكريين وأمثالهم وأيضافهم ولا مخير من المنتظر الذي لا يعلم ما يقول فإن الواحد من هؤلاء ان كان عنده نص منقول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن النص الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم عن القياس بل لا ريب ان لم يكن عنده نص ولم يقل بالقياس كان جاهلا والقياس الذي يفيد التلخيص من الجهل الذي لا علم معه ولا ظن (١) فان قال هؤلاء كما يقولونه ثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان هذا أضعف من قول من قال بما يقوله المجتهد فله قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا يقوله طائفة من أهل الرأي وقولهم أقرب من قول الرافضة فان قول أولئك كذب صريح وأيضافهم لا أقول من قال عمل أهل المدينة متلقى عن الصحابة وقول الصحابة متلقى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقول من يقول ما قاله الصحابة في غير مجاري القياس فله يقوله الا ترى فاعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقول من يقول ما قاله المجتهد والشيخ العارف هو الهام من الله ووحى (١) قوله فان قال هؤلاء الى قوله ووحى يجب اتباعه كذلك بالنسخة التي يسندنا ولا يخفى سقمها فليجرب من أصل صحيح كتبه مصححه

(١٢ - منهاج نافي) القابل للشي لا يخالفونه وعن منده فلو جاز ا تصاف به بالم يتخل من الحوادث فهو حادث فهذه الحجة مبنية على مقدمتين وفي كل من المقدمتين نزاع معروف بين طوائف المسلمين أما الاولى وهي أن

جسم ولم ولون ورج وغير ذلك من أنواع الاعراض ولادليل لاصحاب علمها أو العلماني في كلبه المشهور الذي حمده الارشاد في خواطع
الادلة لم يذكر على ذلك جهة بل هذا المصنفه احتاج اليها (٩٠) في مسئلة حدوث العالم اذ ادان بين ان الجسم لا يتخلو من كل

جنس من اجناس الاعراض عن عرض منه فأحال على كلامه مع الكرامة ولما تكلم مع الكرامة في المسئلة أحال على كلامه في مسئلة حدوث العالم مع الفلاسفة ولم يذكر دليلا عقليا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وإنما احتج على الكرامة بتناقضهم ومضمون ما اعتمد عليه من قال ان القابل للشي لا يخلو منه ومن ضده أن الجسم لا يتخلو عن الاكوان الاربعة الاجتماع والافتراق والحركة والسكون فنقض بقية الاعراض عليها واحتجوا بأن القابل لها لا يتخلو عنها وعن مندها بهذا الانصاف كما سلمته الكرامة فكذلك قبل الانصاف فأجابهم من خالفهم كالرازي وغيره بأن الأولى قياس محض بغير جامع فلا اقتداران الجسم يستلزم نوعا من أنواع الاعراض في أن يجب أن يستلزم بقية الأنواع وأيضا فان الذي يسولونه لهم الحركة والسكون والسكون هل هو وجودي أو عدي فيه قولان معروفان وأما الاجتماع والافتراق فهو مبنى على مسئلة الجوهر الفerd ومن قال ان الاجسام ليست مركبة من اجزاء الجوهر الفرد وهم أكثر الطوائف لم يقل بأن الجسم لا يتخلو من الاجتماع والافتراق بل الجسم البسيط عنده واحد سواء قبل الافتراق أو لم يقبله وكذلك اذا اقتدر أن فسه حقائق مختلفة متلازمة لم يلزم من ذلك أن

يجب اتساعه فان قال هؤلاء تنازعوا قبل وأولئك تنازعوا فلا يمكن أن يدعى دعوى باطلة الا أمكن معارضتهم بعلتها أو بخبر منها ولا يقبل حق الا كان في أهل السنة والجماعة من يقول مثل ذلك الحق وأما خبره منته فان البدع مع السنة كالكمزج مع الايمان وقد قال تعالى لا تقولوا يحفل الاجتنال بالحق وأحسن تفسيرها (الثالثان يقال) الذين أدخلوا في دين الله ما ليس منته وحرفوا أحكام الشرع ليسوا في طائفة أكثر منهم في الرافضة فانهم أدخلوا في دين الله من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يكذب به غيره وردوا من الصدق ما لم يدع غيره وحرفوا القرآن تحرفا لم يحرف به غيره مثل قولهم ان قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقولون الصلوا وتؤنوا الزكاة وهم اكون نزلت في علي لا تصدق بجناحه في الصلاة وقوله تعالى مرج البحرين على وفاطمة يخرج منهما الاول والآخر والمرجان الحسن والحسين وكل شيء احصيناه في امام مبين على أي طالب رضى الله عنه ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين آلا في طالب باسم أي طالب عمران فقالتوا أئمة الكفر ملطعة والزيبر والشجرة الملعونة في القرآن هم بنو أمية ان الله يأمركم أن تنحوا بقرة عائشة ولئن أشركت ليصلن عليك أي أن أشركت بين أبي بكر وعلي في الأولية وكل هذا وأمثاله وجدته في كتبهم ثم من هذا دخلت الاسماعيلية والنسرية في تأويل الواجبات والهرمات فهم أئمة التأويل الذي هو تحريف الكلم عن مواضع ومن تذر بما عندهم وجد فيهم من الكفر في المنقول والتكذيب بالحق منها والتعريف لمعان بما لا يوجد في صنف من المسلمين فهم قطعاً أدخلوا في الدين ما ليس منه أكثر من كل أحد وحرفوا كتابه تحرفا لم يصل غيره من اقرب منه (الوجه الرابع) قوله واحد ثم اذهب اربعة لم تكن في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا زمن صحابته وأهلها تأويل الصحابة (فيقال لهم) متى كان مخالفة الصحابة والعدل عن أقاويلهم منكر عند الامامة فلا هم متفقون على محبة الصحابة وموالاتهم وتفضيلهم على سائر القرون ولا على أن اجاعهم بحجة ولا على أن ليس لهم الخروج عن اجاعهم بل علة الاثمة المجتهدين يصرحون بأنه ليس لنا أن نخرج عن أقاويل الصحابة فكيف يطعن عليهم بمخالفة الصحابة من يقول ان اجاع الصحابة ليس بحجة وينسبهم الى الكفر والظلم فان كان اجاع الصحابة حجة فهو حجة على الطائفتين وان لم يكن حجة فلا يجزى به عليهم وان قال أهل السنة يحلون حجة وقد خالفوا قبل أهل السنة لا يتصور أن يتفقوا على مخالفة اجاع الصحابة وأما الامامية فلا ريب أنهم متفقون على مخالفة اجاع العترة النبوية مع مخالفة اجاع الصحابة فانه لم يكن في العترة النبوية بنى هاشم على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضى الله عنهم من يقول امامة اثنى عشر ولا بصحة أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بكفر الخلفاء الثلاثة بل ولا من يطعن في امامتهم بل ولا من ينكر الصفات ولا من يكذب بالعترة فالامامية بلا ريب متفقون على مخالفة العترة النبوية مع مخالفتهم لاجاع الصحابة فكيف ينكرون على من لا يخالف لاجاع الصحابة ولا اجاع العترة (الوجه الخامس) ان قوله أحد ثم اذهب اربعة لم تكن على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان أراد بذلك أنهم اتفقوا على أن يحدثوا هذه المذاهب مع مخالفة الصحابة

يقبل الاجتماع والافتراق وأما كونه لا يتخلو عنها بعد الانصاف فأجابه عن منع ذلك في الاعراض التي لا تقبل فهذا البقاء كالميراث والاصوات وأما ما يقبل البقاء فهو مبنى على أن الباقي هل يختص زواله إلى ضد أم لا فن قال ان الباقي لا يختص زواله

الحي هذا يمكنه أن يقول بجواز الحلو عن الاصناف بالحادث بعد قيامه بدون خبر به ومن قال لا يزول الا بصد حال ان الحادث لا يزول
 الا بصد حادث فإن الحادث بعد الحدوث لا يتخلو المحل من مضمون منه (٩١) بناء على هذا الأصل فإن كان الأصل معصية ثابت

الفرق وان كان بالخلع الصرق
 وتناقضهم يدل على فساد أحد
 قولهم ثم القائلون عوجب هذا
 الأصل كثيرون بل أكثر الناس
 على هذا أصلاً بل من تناقض
 الكرامة تناقض غيرهم وأما
 المقدمة الثانية وهي أن لا يتخلو
 من الحوادث فهو حادث فهذه قد
 نازع فيها طوائف من أهل الكلام
 والفلسفة والفقهاء والحديث
 والتصوف وغيرهم وقالوا التسلسل
 المتعق هو التسلسل في العلل فأما
 التسلسل في الآثار المتعاقبة
 والشروط المتعاقبة فلا دليل على
 بطلانه بل لا يمكن حدوث شيء من
 الحوادث لا للعالم ولا شيء من أجزاء
 العالم إلا بغيره على هذا الأصل فمن لم
 يجوز ذلك لزمه حدوث الحوادث
 بلا سبب حادث وذلك يستلزم ترجيح
 أحد طرفي الممكن بلا مرجح كأحد
 بسط هذا في مسئلة حدوث العالم
 وبين أنه لا بد من تسلسل الحوادث
 أو الترجيح بلا مرجح وأن القائلين
 بالحدوث بلا سبب حادث يلزمهم
 الترجيح بلا مرجح ويلزمهم حدوث
 الحوادث بلا سبب أصلاً وهذا
 أقدم من حدوثها بلا سبب حادث
 والطوائف أيضاً متنازعة في هذا
 الأصل وجهور الغالصة وجهور
 أهل الحديث لا يمتنعون ذلك وأما
 أهل الكلام فلهمة فلهمة فلهمة
 ولا شربة فلهمة فلهمة فلهمة
 التسمية هو أنه لو كان قابلاً لها
 لكان قابلاً لها في الازل وذلك فرع

فهذا كذب عليهم فان هؤلاء الأئمة لم يكونوا على عصر واحد بل أوجبة فوق سنة تسعين ومائة
 ومائة سنة تسع وسعين ومائة والثاني سنة أربع ومائتين وأحد سنين سنة إحدى وأربعين
 ومائتين وليس في هؤلاء من يقلد الآخر ولا من يأمر باتباع الناس له بل كل منهم يدعو إلى
 متابعة الكتاب والسنة وإذا قال غيره قولاً يخالف الكتاب والسنة عندهم ولا وجوب على
 الناس تقليده وإن قلنا أن أصحاب هذه المذاهب اتبعهم الناس فهذا اليحصل عواطفه بل
 اتفق أن قوماً اتبعوا هذا وقوماً اتبعوا هذا كالخجاج الذين طلبوا من يدلهم على الطريق فرأى
 قوم هذا ذلكاً خيراً فاتبعوه وكذلك آخرون وإذا كان كذلك لم يكن في ذلك اتفاق أهل السنة على
 باطل بل كل قوم منهم ينكرون ما عند غيرهم من الخطأ فمن يتفقوا على أن الشخص المعين عليه أن
 يقبل من كل من هؤلاء ما قاله بل جمهورهم لا يأمرون العاصي بتقليد شخص معين غير النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم في كل ما يقوله والله تعالى قد ضمن العصمة لآلته فمن تمام العصمة أن
 يجعل عدداً من العلماء إذا أخطأ الواحد في شيء كان الآخر قد ما فيه حتى لا يضيع الحق
 ولهذا لما كان في قول بعضهم من الخطأ سائل كيمض المسائل التي أوردها كان الصواب في
 قول الآخر فتفق أهل السنة على سلامة أصلاً وأما الخطأ بعضهم في بعض الذين فقد قدما
 غيرهم من هذه الأئمة كغالب بعض السليبيين وأما الشيعة فكل ما قالوا فيه أهل السنة
 كلامهم فهم يحفظون فيه كما أخطأ اليهود والنصارى في كل ما قالوا فيه السليبيين (الوجه السادس)
 أن يقال قوله إن هذه المذاهب لم تكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا العصاة أن
 أراد أن الأقوال لم تنقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو عن العصاة بأن تركوا قول
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والعصاة وابتدعوا خلاف ذلك فهذا كذب عليهم فأنهم لم
 يتفقوا على مخالفة العصاة بل هم وسائر أهل السنة متبعون للعصاة في أقوالهم وإن قدرنا
 بعض أهل السنة خالف العصاة لعدم علمه بأقوالهم بالقرآن وافقوا فيهم ويثبتون خطأ من
 يخالفهم وإن أراد أن نفس أصحابهم لم يكونوا في ذلك الزمان فهو لا يحذور فيه من المعارض
 أن كل قرن يأتي يكون بعد القرن الأول (الوجه السابع) قوة وأهملوا أقاويل العصاة
 كذب منه بل كتب أرباب المذاهب مشهورين بقول أقاويل العصاة والاحتلال بها
 وإن كان عند كل طائفة منها ما ليس عند الآخر فإن أردت بذلك أنهم لا يقولون مذهب أبي
 بكر وعمر وعوف ذلك فبذلك أن الواحد من هؤلاء جمع الأكل وما استنبط منها فأنصف ذلك
 إليه كاتضاف كتب الحديث إلى من جمعها كاتضافي ومسلم وأبي داود وكاتضاف القراءات
 إلى من اختارها كاتضاف وابن كثير وغالب ما يقوله هؤلاء مستقول عن قلوبهم وفي قول بعضهم
 ما ليس متقولاً عن قلوبهم لكن استنبط من ذلك الأصول ثم قد جاء بعدهم من تعقب قولهم فيمن
 منها ما كان خطأ عندهم في ذلك حفظ هذا الدين حتى يكون أهله كأوصفهم الله به يأمرون
 بالمعروف وينهون عن المنكر وفي وقع من أحدثهم ترك خطأ أو عدا أنكره عليه غيرهم وليس
 العلماء بأكرهين الاتياد وقد قال تعالى ودادوسلمان اذبحك في الحزن اذنفقت فيه
 عنهم القوم وكنتم لحكمهم شاهدين ففهمناها لساناً وكلاً آتينا حكموا على وثبت في الصحفين
 عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لأصحابه عام الحندق لا يصلين أحد

امكان وجودها في الازل فقد أجاب عنها بالصراحة بأنه قد رعى الحوادث ولا يلزم من صحتهم القدرة تأزلة أن يكون امكان
 القدور أزاليا • قلت ويمكن أن يجاب عنها بجواز أخرى أحدها أنه لا يسلم أنه إذا كان قابلاً لحدوث الحادث أن يكون قابلاً في

الازل اذا امكن وجود ذلك في الازل فله اذ اقبل هو قابل للمنتع أن يكون أو لما فن اعتد امتناع حدوث حادث في الازل وقال مع ذلك بأنه قادر على الحوادث وقابل لهم يلزمه القول (٩٣) بل مكان وجود المقدور المقبول في الازل لكن هذا هو

مقام الذين يقولون ينتع حدوث الحوادث بلا سبب حادث الكلام في هذا مشترك بين كونه قادرا وقابلا فن جاز حدوث الحوادث بلا سبب حادث كالكلية وأما المهم من المعتزلة والكرامية كان كلامه في هذا اعتزله كلامه في هذا ومن قال ان حدوث الحوادث لابد من سبب حادث كما يقوله من يقوله من أهل الكلام والفلسفة وأهل الحديث وغيرهم الذين يقولون انه تقسم به الأمور المتعلقة بقدرته ومشيئته ولم يزل كذلك أو يقولون يتعاقب ذلك في غيره كما يشترك في هذا الأصل من يقوله من المعتزلة والمعتزلة والمرجئة وأهل الحديث والفلسفة والفلاسفة ومن وافق هؤلاء من أتباع الأشعرى وغيرهم فقولهم في هذا كقولهم في هذا (الوجه الثاني) أن يلزم قائل ذلك إمكان وجود المقول في الازل كما يلزم من يلزم إمكان وجود المقدور في الازل وقد عرفنا لطوائف المسلمين في هذا الأصل قولين معروفين فإن ما لا ينهائى من الحوادث هل يمكن وجوده في المستقبل فقط أو في الماضي فقط أو فيها جميعا على ثلاثة أقوال معروفة قال بكل قول طوائف من تشار المسلمين وغيرهم (الوجه الثالث) أن يحجب بحجاب مركب فقال هو قابل لما هو قادر عليه فإن كان ثبوت جنسها في الازل ممكنا كان قابلا لذلك في

العصر الاقرب بنى قرينة قادركم الصلاة في الطريق فقال بعضهم لم يرد منا نقوب الصلاة فصار في الطريق وقال بعضهم لا تصل الا في طريق فينة فصاروا العصر بعد ما غربت الشمس فاعتنفوا واحد من الطائفتين فهذا دليل على أن المجتهدين ينتازعون في فهم كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (الوجه الثامن) ان أهل السنة لم يقل أحد منهم ان اجاع الفقهاء الاربعة بحجة معصومة وقالوا ان الحق منحصر فيها وان ما خرج عنها باطل بل اذا قال من ليس من أتباع الأئمة كسفياث التورى والاوزاعى والقيث بن سعد ومن قبلهم ومن بعدهم من المجتهدين قولنا يخالف قول الأئمة الاربعة زمانا نزاعا فانه الله تعالى ورسوله وكان القول الرابع هو الذى قام عليه الجليل (الوجه التاسع) قوله الصعبة نصوصا على ترك القياس يقال له الجمهور الذين يثبتون القياس قالوا قد ثبت عن الصعبة انهم قالوا لا رأى واحتجوا بالرى وقالوا كانت عنهم مذمومة ومن القياس قالوا ولا القولين صحيح فالمنعوم القياس المعارض لقيس كقياس الذين قالوا انما البيع مثل الرى والقاس الملبس به أمر الله بالهدى ولا دم وقياس المشركين الذين قالوا انما كلون ما كنتم ولا ما كلون ما كنتم الله قال الله تعالى وان الساطين ليسون الى أوليائهم ليهادلوكم وان أطعنوكم انكم لشركون وكذلك القياس الذى لا يكون الفرع فيه مشاركا للأصل في مناط الحكم فالقياس يدم ما لقوات شرطه وهو عدم المساواة في مناط الحكم وما لوجود مانعه وهو النص الذى يجب تفديعه عليه وان كانا متنازعين في نفس الامر فلا ينفوت الشرط الا بالمانع موجود ولا يوجد المانع الا بالشرط مفقود وأما القياس الذى يستوى فيه الأصل والفرع في مناط الحكم ولم يعارضه ما هو أراج منه فهذه احوال القياس الذى لا ينتع ولا ريب أن القياس فيه فاسد وكثير من الفقهاء قالوا أئمة فاسدة بعضها باطل بالنسب وبعضها متفق السلف على بطلانه لكن بطلان كثير من القياس لا يقتضى بطلان جميعه كما أن وجود الكذب في كثير من الحديث لاوجب كذب جميعه ومدار القياس على أن الصورتين يستويان في موجب الحكم ومقتضا فنى كان كذلك كان القياس صحيحا بلا شك ولكن قد يظن القائس ما ليس مناط الحكم مناطا فيفعل ولهذا كان عدة القياس عند القائسين على بيان تأنير المشترك الذى يسمونه جوابا لسؤال المطالبة وهو أن يقال لانسلم أن علة الحكم في الأصل هو الوصف المشترك بين الأصل والفرع حتى يلقى هذا الفرع فان القياس لا تثبت صحته حتى تكون الصورتان مشتركتين في المشترك المتزامن للحكم اما في العلة نفسها واما في دليل العلة تأنيرا بآداء الجامع وتارة إلغاء الفارق فلا زعم أنه ليس بين الصورتين فرق يؤثر على استواءهما في الحكم وان لم يعلم عن الجامع وهم يثبتون قياس الطرد وهو انيات مثل حكم الأصل في الفرع لا تشاركهما في مناط الحكم وقياس العكس وهو نفي حكم الأصل عن الفرع لا تشاركهما في مناط الحكم هذا يفرق بينهما لان العلة المبتنية للحكم في الأصل منتفصة في الفرع وذلك يجمع بينهم الوجود العلة المبتنية في الفرع وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضوع والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضى) وفيه ما بسبب ذلك الى أمور شتى كإباحة البت المتخوفة من الرنا وسقوط الحد من نكح أمه أو أخته أو بنته مع علمه بالتحريم والنسب واسطة عقد يعقده

الازل وان لم يكن ثبوت هذا الجنس بمكان في الازل كان قابلا للمكان من ذلك كما هو قادر على الممكن من ذلك (الوجه) وهو الرابع ان يقال كونه قابلا وليس يقابل هو ظرفي في هذه الأمور وليس ظرفا في إمكان تسلسلها وامتناع ذلك كما كان التطريفي كونه

يقبل الانصاف الصفات كالعلم والقدرة هو تنظر في امكان انصافه بذلك فاما وجوب تناهي ماضى من الحوادث واماني واما كان وجود
جنس الحوادث في الازل فذلك لا اختصاص له بمجل دون (٩٣) محل فان قدر امتناع قيام ذلك به فلا فرق بين التسلسل

وهو يعلم بطلانه وعن لف على ذكر معرفة وزنى بله اوبنته وعن الاطع مع أنه أخس من الزنا
وأقبح والحق نسب المشرقة بالغري فلا ذأ زوج الرجل ابتوهي في المشرق رجل هو أوها في
المغرب ولم يقره بالاولا نهارا حتى مضت سنة أشهر فولدت البنت بالشرق الحق الولد بالرجل
وهو أوها في المغرب مع أنه لا يمكنه الوصول إليها الا بعد سنين متعددة بل لو حبسه
السلطان من حين العقد وقده وجعل عليه حقلقة مدة خمس سنين ثم وصل إلى البلاد المرأة فرأى
جماعة كثيرين من ولدها وأولاد أولادها إلى عدة بطون التجحوا كلهم بالرجل الذي لم يقرب هذه
المرأة ولا غيرها البتة وبالحة الدين مع مشاركته الحرفي الاسكار والوضوء والصلاة في بلد
الكعب وعلى العدة اليابسة وحكي بعض الفقهاء بعض الملوك وعند بعض الفقهاء
الخفية صفة صلاة الخفية فدخل دارا مغموصة ووضأ بالنيذوكبر وقرأ بالفارسية من غيرنية
وقرأ مدهامتان لا غير بالفارسية ثم طأ طأ رأسه من غير طأ بنية وسجد كذلك ورفع رأسه بقدر
حذ السلف ثم سجد وطأ ففعل كذلك ثمانية ثم أحدث في مقام التسليم قسرا الملك وكان
خضيا من هذا المذهب وأما المصوب فلم يقرب رأسه ولا غير الغاصب الصفة فقالوا لأن سارقا
دخل مدار شخصه فيه دواب وحى وطعام فطعن السارق الطعام بالدواب والاراحة ملك ذلك
الطعن بذلك فلو جاء الملك ونازعه كان الملك ظالما والسارق مظلوما فلو تنازلا فان قتل
الملك كان هدرا وان قتل السارق كان شيدا وأوجبوا الحد على الزاني اذا كذب الشهود
وأسقطه اذا صدقهم فاسقط الخدم اجتماع الاقرار واليئنة وهذا ذريعة إلى اسقاط حدود
الله تعالى فان كل من شهده عليه بالزنا فصدق اليهود يسقط عنه الحد وبالحة كل الكلب
والقواط بالصيد وبالحة الملاهي كالشرف والفتاوى وغير ذلك من المسائل التي لا يحتملها هذا
الخصم (والجواب) من وجوه (أحدها) أنه في هذه المسائل ما هو كذب على جميع أهل
السنة وأما سائر ما فليس في هذه المسائل مسألة الا وجهور أهل السنة على خلافها وان كان
قد قالها بعضهم فان كان قوله خطأ فالصواب مع غير من أهل السنة وان كان صوابا فالصواب
مع أهل السنة أيضا فقلل التقديرين لا يخرج الصواب عن أهل السنة (الثاني أن يقال)
الرافضة يوجد فهم من المسائل ما لا يقوله مسلم يعرف دين الاسلام منها ما يتفقون عليه ومنها
ما يقوله بعضهم مثل ترك الجمعة والجماعة فطعنوا على المساجد التي أمر الله أن ترفع وبذكر فيها اسمه
عن الجمعة والجماعات ويمرون من المشاهدة التي حرم الله رسوله بناها لم يحفلوا بغيره دورا الاوتان
ومنهم من يجعل زيارتها كالجمعة كالمصنف المضد كالمصنفات مع المشاهدة وفيه من الكذب
والشرك ما هو من جنس شرك التصاري وكذبهم ومنها ما خسر صلاة المغرب بمشاهدة قلمود
ومنها تحريم طمخ أهل الكلاب وتحريم نوع من السمك وتحريم بعضهم لحم الجمل واشترطوا
بعضهم في الطلاق والشهود على الطلاق وإيجابهم أخذ جنس مكاتب المسلمين وجعلهم الميراث
كله ليست دون الم وغير من العصبية والجمع الدائم بين الصلاتين ومثل صوم بعضهم بالعدد
لا بالهلال يصومون قبل الهلال ويغفرون قلبه ومثل ذلك من الاحكام التي يعلم علمنا شيئا
أنها خلاف دين المسلمين الذي بهما الله رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأتزل به كلبه وقد قدمنا
ذكره في أمورهم التي هي من أظهر الامور انكارا في الشرع والعقل ولهم مقالات بالحدة

يطلب ما ذكره من الفرق بين القادر وبين القابل يقولكم تقدم القدرة على المقدور واجبدون تقدم القابل على المقبول (الوجه
السابع) أن يقال أنتم تعتمدون في هذا على أن نقل القابلة يجب أن تكون من لوازم الذات ولا يزعم ذلك امكان وجود المقبول في الازل

(مطلب الرافضة مسائل ليست من الدين)

امتناع وجود المقدور في الازل
وتقولون أنه قادر في الازل على عالم
يزل فان كان هذا الكلام صحفا
أمكن أن يقال في القول كذلك
وقال هو قابل في الازل مع امتناع
وجود المقبول في الازل وهو قابل
في الازل لما لا زال وان كان هذا
الكلام باطلا لزم اما امكان وجود
المقدور في الازل واما امتناع كونه
قادرا في الازل وعلى التقديرين

يطلب ما ذكره من الفرق بين القادر وبين القابل يقولكم تقدم القدرة على المقدور واجبدون تقدم القابل على المقبول (الوجه
السابع) أن يقال أنتم تعتمدون في هذا على أن نقل القابلة يجب أن تكون من لوازم الذات ولا يزعم ذلك امكان وجود المقبول في الازل

لان قابلية الشيء لغيره نسبة بين القابل والمقبول والتسوية بين الشيئين موقوفة عليهم فقال لكم ان كانت التسوية بين الشيئين موقوفة عليهما أي على أي تخلفهما معاً في زمن واحد كإقتضاه (٩٤) كلاكهما بطل فرقكم وهو قولكم بان تقدم القدرة على المقدور

واحتم فان القدرة نسبة بين القادر والمقدور مع وجوب تقدم القدرة على المقدور وهكذا يقولون الارادة قد عتبت مع امتناع وجود المراد في الازل وتقولون الخطأ بقديم مع امتناع وجود الخطأ طبق الازل فاذا كنتم تقولون بان هذه الامور التي تتضمن التسوية بين شيئين تتحقق في الازل مع وجود أحد المنتسبين في الازل دون الآخر أمكن ان يقال القابلية تصفة في الازل مع امتناع تحقق المقبول في الازل كما قال كثير من الناس ان التسكين ثابت في الازل مع امتناع وجود المكثور في الازل * وأما الحجة الثالثة وهو ان قيام الحوادث بتغير والله مستزعم في التغير فهذه هي التي اعتمد عليها الشهرستاني في نهاية الاقدام ولم يتحج بغيرها وقد أجاب الرازي وغيره عن ذلك بان لفظ التغير مجمل فان التمس والقراد ان تحركت أو تحركت الرياح أو تحسرت الاشجار والدواب من الاناس وغيرهم فهل يسمى هذا تغيراً أو لا يسمى تغيراً فان سمي تغيراً كان المعنى أنه اذا تحرك المتحرك فقد تحرك واذا تغير بهذا التغير فقد تغير واذا قامت بالحادث كالحركة ونحوها فقد قامت به الحوادث فهذا معنى قوله ان سمر ذلك فقد انعقد الازم والمزوم فقال وما الدليل على امتناع هذا المعنى وان سماء المسمى تغيراً وان كان هذا لا يسمى تغيراً بل المراد

وان واقفهم عليها بعض المتدعين مثل احوال المتعة وان الطلاق المعلق بالشرط لا يقع وان قصداً يقع عند الشرط وان الطلاق لا يقع بالكتابات وأنه يشترط فيه الاشهاد (الثالث ان يقال) هذه المسائل لها ما خضع عندهم قالها من الفقهاء وان كانت خطأ عند جمهورهم فأهل السنة أنفسهم يشنون خطأها فلا يخرج بيان الصواب عنهم كالأخروج الصواب عنهم فالخلافه من ماء الزنا يخرجها جمهورهم كأي حنفية وأحد ما قال في أظهر الروايتين وحكي ذلك قولنا لا شافعي وأحد لم يكن يظن أن في هذه المسائل نزاعاً حتى أفتى يقتل من فعل ذلك والذين قالوا كذلك اثنى وابن الماجشون رأوا النسب منتفياً لعدم الارث فانفتحت أحكامه كلها والله ربي من أحكامه والذين أنكروها قالوا أحكام الانساب تختلف فثبت لبعض الانساب من الأحكام ما لا يثبت لبعض فبالانحصار يتناول ما منحه اللفظ ولوحجازاً حتى تحرم بنت البنت بل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فالخلافه من مائه أولى بالتحريم بخلاف الارث فإنه يختص بمن ينسب الى الميت من ولده فثبت لولد البنين دون ولد البنات وأما عقده على ذوات المحارم فأوحنفية جعل ذلك شبهة تدرك الحنفية لوجود صورة العقد وأما جمهور الفقهاء فلم يجعلوا ذلك شبهة بل قالوا هذا مما يجب تقليد الخدعة لكونه فصل محرماً بين العبد والوطء وكذلك الواطء أكثر السلف وجوده قتل فاعله مطلقاً وان لم يكن محصناً وقيل ان ذلك اجاع العصابة وهو مذهب أهل المدينة كالأخ وغيره ومذهب أحد في أصح الروايتين عنه والشافعي في أحد قوليه وعلى هذا القول يقتل المغدول بمطلقاً كان بالغا والقول الثاني ان حده حد الزنا وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي وأحد في أحد قوليهما واذا قبل الفاعل كالأب فقبل المغدول بمطلقاً وقبل لا يقتل وقبل بالفرق كالفاعل وسقوط الخدم من مفردات أي حنفية وأما الخلق بالنسبة في تزويج المشرقة بالمغربي فهذا أيضاً من مفردات أي حنفية وأصله في هذا الباب ان النسب عنده يقصد به المال فهو بغير المقصود فلا اذا اعت امرأتان ألقه بهما بمعنى أنهما يقتسمان ميراثه لا بمعنى أنه خلق منهما وكذلك فيما اذا طلق المرأة قبل التمكن من وطئها جعل الوليه بمعنى أنهم ما يوارثان لا بمعنى أنه خلق من مائه وحقيقة مذهب أنه لا يشترط في الحكم بالنسب ثبوت الولادة الحقيقية بل الولد عنده الزوج الذي هو فراشه مع قطعه أنه لم يبعها وهذا كما أنه لما خلق احدى امرأته ومات ولم تعرف المطلقة فله يقسم الميراث بينهما والشافعي وقف الامر فلا يحكم بشئ حتى يبين الامر أو يصطالحا جمهور العلماء بخلافه ويقولون اذا علم انتفاء الولادة بغير اثبات النسب ولا حكم من أحكامه وهو يقول قد ثبت بعض الاحكام مع انتفاء الولادة كما يقول فيما اذا قال لملوكه الذي هو أكبر مني أنت ابني يجعل ذلك كناية في عتقه لا اقراراً بنسبه وجمهور العلماء يقولون هو اقرار علم كنبه فيه فلا يثبت بشئ فالتساعة التي شنع بها على أي حنفية ان كانت حجة لجمهور أهل السنة وأقرون عليها وان كانت باطلا لم يضرهم شي مع أنه يشنع نتسعين من يظن أن ما حنفية يقول ان هذا الولد مخلوق من ما هذا الرجل الذي يجمعهم بامرأته وهذا بقوله أقل الناس عقلاً فكيف يمثل أي حنفية ولكنه ثبت حكم النسب بدون الولادة وهو أصل انفراد به وخالفه الجمهور وخطوا من قال به فمنهم من ثبت النسب اذا لم يكن وطئ الزوج كما يقوله

بالتغير غير دقيا الم الحوادث مثل أن يعنى بالتغير الاحتمال في الصفات كما يقال تغير المريض وتغيرت البلاد وتغير الناس ونحو ذلك فلا دليل على أنه يلزم من الحركة ونحوها من الحوادث مثل هذا التغير ولا يبأن التغير المعروف في الفقهاء المعنى

الثاني فان الناس لا يقولون الشمس والقمر والكواكب اذا كانت جارية في السماء ان هذا تغيرا وانما تغيرت ولا يقولون لانسان اذا كان يقرأ القرآن ويصلي الخس انه كلما قرأ وصلى تغتغير وانما (٩٥) يقولون ذلك لن لم تكن عادته هذه الافعال اذا

تغيرت صفته وعادته انه قد تغير وحشذ فن قال انه سبحانه لم يزل متكلما اذ شاء فعلا لما شاء لم يسم أفعاله تغيرا ومن قال انه تكلم بعد أن لم يكن متكلما وفعل بعد أن لم يكن فاعلا يلزم من قال ان الكلام والفعل يقوم به ما يلزم من قال ان الكلام والفعل يقوم به غيره والقول في أحد النوعين كالقول في الآخر واذا قدر ان النزاع لفظي فلا بد من دليل سمعي أو عقل يميز أحدهما ونعم الآخر الافلا يجوز التفريق بين التماثلين بمجرد الدعوى أو بمجرد الإطلاق لفظي من غير أن يكون ذلك اللفظ مما يدل على ذلك المعنى في كلام المعصوم فأما اذا كان اللفظ في كلام المعصوم وهو كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل الإجماع وعلم مراده بذلك اللفظ فانه يجب مراعاة مدلول ذلك اللفظ ولا يجوز مخالفة قول المعصوم والمطلق التفسير على الافعال كاطلاق لفظ الغير على الصفات والمطلق لفظ الجسم على الذات وكل هذه الانطواء فيها اجمال واشتباه وإبهام ومذهب السلف والأئمة أنهم لا يطلقون لفظ الغير على الصفات لانها لا تستأهل ان يضاف إليها بل يلقون القول بانها غير مؤلها بانها ليست غيره اذ اللفظ مجمل فان أراد المطلق بالغير المبين فليست غيرا وان أراد بالغير ما قد يعبر أحدهما دون الآخر في غير وهكذا ما كان من هذا الباب واذا كان هذا

الشافي وكثير من أصحاب أحد منهم من يقول لا يثبت التسبب الا اذا دخل بها وهذا هو القول الآخر في مذهب أحد وقول مالك وغيره وكذلك مثل محل الانسنة قد علم ان جمهور أهل السنة يحرمون ذلك ويقولون في حق يحدون الشارب التأول ولهم في فقه قولان فذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين بنفى مذهب الشافي وأحمد في الرواية الأخرى لا ينفى وعبد بن الحسن يقول بالتحرير وهذا هو المختار عند أهل الانصاف من أصحاب أبي حنيفة كآبي الليث السمرقندي ومجوه وقول هذا الرافضي والباحة النيسابورية مع مشاركة الجعفرى الاسكرا احتياج منه على أبي حنيفة بالقياس فان كان القياس حقا بطل انكاره وان كان باطلا سلط هذا ملحة ولوا حجت عليه بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام لكان أجود وأما الموضوع باليد بجمهور العلماء بنكره وعن أبي حنيفة فيه روايتان أيضا وانما أخذنا ذلك حديث روى في هذا الباب حديث ابن مسعود وفيه غرطية وماء طهور وأما الجمهور منهم ينعف هذا الحديث ويقولون ان كان صحيحا فهو منسوخ بآية الموضوع وآية تحريم الخمر مع انه قد يكون لم يصير نبيذ وانما كان باقيا لم يتغيرا وتغير تغيرا يسيرا وتغيرا كثيرا مع كونه ما على قول من يجوز الوضوء لماء المضاف كما بالقلام وماء الحصى ويجوهما وهو مذهب أبي حنيفة وأحمدوا كثيرا روايت عنه وهو أقوى في الخمين القول الآخر فان قوة تعالى فان لم يتجدد ماء نكره في سياق النبي فيم ما تغير باقيا فانه فيه كايتم ما تغير باصل خلفه أو بما لا يمكن صونه عنه اذ شعور اللفظ لهما سواء كان يجوز الوضوء بالجر وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما قبله أن توشأ من ماء الجر فأتى ركب الجر ويحصل معنا القليل من الماء فان توشأ به عطشنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال الترمذي حديث صحيح فاه الجر طهور مع كونه في غاية الملوحة والمرارة والزهومة فالتغير بالطهيرات أحسن حالا منه لكن ذلك تغيرا على وهذا طارئ وهذا الفرق لا يعود الى اسم الماء ومن اعتبر بمجعل مقتضى القياس أنه لا توشأ من ماء الجر ويجوهما ولكن أبع لانه لا يمكن صونه عن المقيرات والاصل ثبوت الأحكام على وفق القياس لا على خلافه فان كان هذا اذ اخلاف اللفظ دخل الآخر والا فلا وهذا دلالة لفظية لا قياسية حتى يتعرفها المشقة وعدمها وأما الصلاة في جلد الكلب فانما يجوز ذلك أو حنيفة اذا كان مدبوغا وهذا قول طائفة من العلماء ليس هو من مقاربه وجهته وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما اهل دين قد طهر وهم مشبهوا اجتهدوا وليست هذين مسائل الشائعات وقول لهذا النكرهات دليلا قاطعا على تحريم ذلك لم يجده بل لوطوب دليل على تحريم الكلب لبعده على مالك في إحدى الروايتين عنه فانه يكرهه ولا يحرمه لم يكن هذا الردين مناعته مع ان الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أن جلد الكلب بل وسائر السباع لا يطهر بالذباغ لما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من وجوه متعددة انه نهى عن جلود السباع وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما اهل دين قد طهر منهم أجود وغيرهم الأئمة المحدثين وقد رويوا مسلم وكذلك تحريم الكلب بدلت عليه أدلة شرعية لكن لا يعرف لهذا الامام وأما الصلاة على العذرة اليابسة بلا حائل فليس هذا مذهب أبي حنيفة ولا أحمد من الأئمة الأربعة ولكن اذا أصابت الأرض نجاسة فذهب بالشمس أو بالريح والاستحالة فذهب

كلامهم في لفظ الغير لفظ التغيرت منته ومن تأمل كلام قول النظر في هذه المسئلة علم ان الرائي قد استوعب ما ذكره ومان التفاضل بينهم جملة عقلية ينبغي على السرو وانما جازيتهم الزام التفاضل بين العفة والكرامة والفلاسة ومن المعلوم ان

تناقض المتنازع يستلزم فساد أحد قوليه لا يستلزم فساد قوله بعينه الذي هو مورد النزاع ولهذا كان من ذم أهل الكلام المحدث من أهل العلم لانهم يصفونهم بهذا ويقولون يقابلون (٩٦) فسادا باقيا دوا كثر لاهم في ابداء مناقضات الخصوم وأيضا

الاكثر طهارة الارض وجواز الصلاة عليها هذا مذهب أي حنيفة وأحد القولين في مذهب مالك وأحد وهو القول القديم للشافعي وهذا القول أظهر من قول من لا يظهرها بنفك وأملما ذكره من الصلاة التي يحجزها أبو حنيفة وقطعا عند بعض الملوك حتى خرج عن مذهب فليس بحجة على فساد مذهب أهل السنة لأن أهل السنة يقولون ان الحق لا يخرج عنهم لا يقولون انه لا يخطئ أحدهم وهذه الصلاة ينكرها جمهور أهل السنة كالشافعي وأحد والملك الذي ذكره هو محمود بن مسكين وانما يرجع الى ما ظهر عنده انه سنة التي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان من خيار الملوك وأعد لهم وكان من أشد الناس قياما على أهل البدع لاحبا الى الرافضة وكان قد أمر بقتلهم ولعن أمثالهم في بيلاده وكان الحاكم العبيدي يحضر كتب اليه يدعوهم فحرق كتابه على رأس رسوله ونصر أهل السنة فنصرهم وفاقه (قوله) وأباحوا المنسوب ولو غير الغائب الصفة فقالوا ان سارقا دخل مدار الشخص فيه دواب ورسى وطعام فطعن السارق طعام صاحب المدار بدواه وأرحته ملك الطعين بذلك فلو جاء المالك ونازعه كان المالك ظالما والسارق مغتالما فلو قاتل فان قتل المالك كان هدرًا وان قتل السارق كان شيئا فاقبل أو لا هذه المسئلة ليست قول جمهور العلماء أهل السنة وانما قالها من ينازعه فيها جمهورهم وردون قوله بالادلة الشرعية ولكن الفقهاء متنازعون في الغائب اذا غير المنسوب بما زال اسمه كلعن قبيل هذا بمنزلة اتلافه فيب للمالك الثبته وهذا قول أي حنيفة وقيل له هو باق على ملك صاحبه والزم بادلته والنقص على الغائب وهو قول الشافعي وقيل له ينجز المالك بين أخذ العين والمطالبة بالنقص ان نقص وبين المطالبة بالبدل وترك العين للغائب وهذا هو المشهور من مذهب مالك واذا أخذ العين فقد يكون الغائب شريكا بما أحده فبعض الصنعة وقيل لاشئ وهذه الاقوال في مذهب اجد وغيره وحديثنا القول الذي أنكره خلاف قول جمهور أهل السنة ثم انه كذب في نفسه لقوله لو قاتل كان المالك ظالما فان المالك ان كان متاؤلا لا يتعدى غير هذا القول لم يكن ظالما لم يحجز عقابته بل اذا تنازع عارفعا الى من يفضل بينهما اذا كان اعتقاده هذا ان هذه العين ملكه واعتقاده الآخر انها ملكه وأضاف قد يفرق بين من غصب الحب ثم اتفق انه طعنه وبين من قصد طعنه فملكه يعامل بنفس قصد من باب سد الفراغ وبالجملة فهذه المسائل التي أنكرها كلهم من مذهب أي حنيفة ليس فيها لغيره الا مسئلة الخلوقة من ماء الزنا للشافعي فيقاله الشيعة تقول ان مذهب أي حنيفة أصح من بقية المذاهب الثلاثة ويقولون انه اذا اضطر الانسان الى استفتاء بعض المذاهب الاربعة استحق الحنيفة ويرجعون محمد بن الحسن على أي وصف فاتهم لنفورهم عن الحديث والسنة ينفرون عن كان أكثر تمسكا بالحديث والسنة فاذا كان كذلك فهذه الشناطات في مذهب أي حنيفة فان كان قوله هو الرابع من مذاهب الائمة الاربعة كان تكثير التنبيع عليه دون غيره تناقضا منهم كانوا قد رجحوا مذهبنا وفضلوا على غيره ثم نسبوا اليه من الضعف والنقص ما يقتضي أن يكون أنقص من غيره وهذا التناقض غير بعيد منهم فاتهم فطرط جهلهم وظلمهم على حقهم وينمون بسلام ولا عدل فان كان مذهب أي حنيفة هو الرابع كان ما ذكره من اختصاصه بالمسائل الضعيفة التي لا يوجد مثلها لغيره تناقضا وان لم يكن الرابع كان ترجحه

فقير ذلك الخصم لا يلزمه قتاله التي تناقض بها مورد النزاع كافي هذه المسئلة فله وان كانت الكرامة قد تناقضوا فيها لم يتناقض فيها غيرهم من الائمة والسلف وأهل الحديث وغيرهم من طوائف أهل النظر والكلام وقد قال أبو القاسم الانصاري شيخ الشيرازي وتبليذ أبي العسائي في شرح الارشاد اجموعا يتسلبه في هذه المسئلة تناقض الخصوم وهو كما قال فانه لم يحسب لن تقدمه في ذلك مسلكا سديدا لاعتقلا ولا سيما واعتبر ذلك بما ذكره أبو العسائي في كتابه الذي سماه الارشاد الى طاع الادلة وقد ضمنه عبود الادلة الكلامية التي يسلكها مواضعه وقد تكلم على هذا الاصل في مواضع من كتابه أحد هاتين مسئلة حدوث العالم فانه استدلل ببطل الاعراض المشهور وهو ان الجسم لا يخضع عن الاعراض وما لا يخضع عنها فهو حادث وهو الجليل الذي اعتمدت عليه المعرفة قبله وهو الذي منه الاشياء في رسلته الى أهل الثغر وبين انه ليس من طرق الانبياء وأتباعهم الدليل هو مبني على اثبات أربع مقدمات الاعراض واثبات حدوثها وان الجسم لا يخضعها وإبطال حوادث لأول لها فلا صار الى المقدمة الثالثة قال وأما الاصل الثالث وهو تبين استعماله تعالى الجوهر عن الاعراض فاذا صار اليه

أهل الحق أن الجوهر لا يخضع عن كل جنس من الاعراض ومن جيع أمثدا ان كان له أمثدا وان كان متدوا وحده على لم يخل الجوهر عن أحد الضدين وان قدر عرض لاشئ لم يخل الجوهر عن قبول واحد من جنسه قال وجوزت المبدء خلو الجوهر عن

جميع الاعراض والجواهر في اصطلاحهم تسمى الهوى والمادة والاعراض تسمى الصورة (قال) وجوز الصالحى العروق عن حلة الاعراض ابتداء ومنع البصريون من المعتزلة من العرو (٩٧) عن جميع الاكوان وجوزوا الخلو عما عداها وقال

الكسبي ومتبعه يجوز الخلو عن

الاكوان وتنتع العروق عن الاعراض

قال وكل يخالف لما وافق اعلى

امتاع العروق عن الاعراض

بعد قبول الجواهر لها فرفض

الكلام على التحدد في الاكوان

فان القول فيها يستدلى

بالضرورة فان يدبره العقل فعلم

أن الجواهر القابلة للاجتماع

والافتراق لا تعقل غير متماسة ولا

متباينة وبما يوضح ذلك أنها اذا

اجتعت فيما لا يزال فلا يتقرر

اجتماعها الا عن افتراق سابق اذا

قذرها الوجود قبل الاجتماع

وكذلك اذا طرأ الافتراق عليها

اضطربنا الى العلم بأن الافتراق

مسبق باجتماع وغرضنا في دوام

اثبات حدوث العالم فيصح

بالاكوان (قلت) اثبات الاكوان

بقول الحركة والسكون هو الذي

لا يمكن دفعه فان الجسم الباقي لا يد

له من الحركة أو السكون وأما

الاجتماع والافتراق فهو مبني على

اثبات الجوهر الصرد والتزاع فيه

كثير مشهور فان من ينفيه لا يقول

ان الجسم مركب منه ولا أن

الجواهر كانت متفرقة فاجتعت

والذين يشبهونه أيضا لا يمكنهم اثبات

أن الجواهر كانت متفرقة

فاجتعت فانه لا دليل على أن

السموات كانت حواهر متفرقة

فجمع بينها ولهذا قال في الدليل

فان يدبره العقل نعلم أن الجواهر

القابلة للاجتماع والافتراق

لا تعقل غير متماسة ولا متباينة وهذا كلام صحيح لكن الشأن في اثبات الجواهر القابلة

للاجتماع والافتراق فخذ كرم من الدليل مبني على تقدير أنها متفرقة فاجتعت وهذا التقدير غير معلوم بل هو تقدير منتف في نفس

على بقية المذهب بالطلا فزعم بالضرورة أن الشيعة على الباطل على كل تقدير ولا ريب أنهم أصحاب جهل وهوى فيستكلمون في كل موضع عما يناسب أغراضهم سواء كان حقاً أو باطلاً وقصدتهم في هذا المقام جميع طوائف أهل السنة فيذكرون في كل موضع ما ينظرونه مذموماً فيه سواء صدقوا في التقبل أو نكروا وسواء كان ما ذكره من التمهيد أو ما طلاوا كان في مذهبهم من المعايير أعظم وأكثر من معايير غيرهم (وأما قوله) وأوجب الحد على الزاني إذا كذب الشهود أو أسقطه إذا صدقهم فأسقط المجمع اجتماع الافتراق واليمنة وهذا زعمه إلى أسقاط حد حده والله تعالى فان كل من شهد عليه بالزنا فصدق الشهود يسقط عنه الحد (فيقال) وهذا أيضاً من أقوال أبي حنيفة وخالفه فيها الجمهور بكثا والسافى وأحدو غيرهم وما أخذ أبي حنيفة أنه إذا أفرسقط حكم الشهادته لا يؤخذ بالاقرار الا اذا كان أربع مرات وأما الجمهور فيقولون الاقرار يؤكدهم الشهود ولا يبطلها لأنه موافق لها لا يخالف لها هو ان لم يخرج الزاني عن زيادة عدد الشهود على الأربعة وكافراً أو أكثر من أربع مرات وبالجملة فهذا قول جمهور أهل السنة فان كان موافقاً لمقولهم وان كان لا تحروا الصواب فهو قولهم ثم يقال من المعلوم أن جمهور أهل السنة يتكرونها هذه المسائل ويردونها على من قالها بحجج وأدلة لا تعرفها الامامية (وأما قوله) واباحة كل الكب والواط بالعيد واباحة الملاهي كالسمرج والفناء وغير ذلك من المسائل التي لا يحتملها هذا المختصر (فيقال) نقل هذا عن جمع أهل السنة كذب وكذلك نقله عن جمهورهم بل فيه ما قاله بعض المقرين بخلافه الخلفاء الثلاثة وفيه ما هو كذب عليهم بل فيه أحد منهم وذلك الذي قاله بعض هؤلاء أنكروه عليهم جمهورهم فلم يتفقوا على صلاته ثم ان الموجود في الشيعة من الامور المخالفة للكتاب والسنة والابحاح أعظم وأشنع مما يوجد في قولنا ما هو ضعيف الا يوجد ما هو أضعف منه وأشنع من أقوال الشيعة فتبين على كل تقدير أن كل طائفة من أهل السنة خير منهم فان الكذب يوجد فيهم والتكذيب يلحق وفرط الجهل والتدني بالمخالات وقلة العقل والفلو في اتباع الهوى والتلفي بالجهول لا يوجد منه في طائفة أخرى أما ما حكاه من اباحة الواط بالعيد فهذا كذب لم يقفه أحد من علماء السنة وأظنه قصد التنسيع به على ما لا فائدة من الجهال من يحكي هذا عن مالك وأصل ذلك ما يحكي عنه في حشوش النساء فانه لما حكي عن طائفة من أهل المدينة اباحة ذلك وحكي عن مالك فيروايتان ان الجاهل أن أديار المالك كذب وهذا من أعظم القطع عن هودون مالك فكيف على مالك مع جلالة قدره وشرف مذهبهم وكل صيانة عن الفواحش وإحكامه بسد الذرائع وأنه من أبلغ المذاهب إقامة للحدود ونهي عن المنكرات ولا يختلف مذهب مالك في أن من أسخط اثبات المالك أنه يكفر كما أن هذا قول جميع أئمة المسلمين فانهم متفقون على أن أسخط هذا باعترة استسلام وطاعة التي هي بنتهم الرضاغة أو أختهم من الرضاغة أو هي موطوءة منه أو أبيه فكأن عملوكه اذا كانت محرمة ورضاع أو صهر لا تباح باتفاق المسلمين فلو أنه أولى التحريم فان هذا الجنس محرر مطلقاً لا يباح بعقد نكاح ولا ملأه عن خلاف وطه الأثبات ولهذا كان مذهب مالك وعلماء المدينة أن الأناط يقتل رجلاً محصناً كان أو غير محصن سواء تلوط عملوكه أو غير عملوكه فله يقتل عندهم الفاعل والمفعول

(١٣ - منهاج ثاني)

لا تعقل غير متماسة ولا متباينة وهذا كلام صحيح لكن الشأن في اثبات الجواهر القابلة

الامر عند جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم (ثم قال أبو المعالي) وان ما نورد على المعتزلة فيما اتفقوا عليه كتابا ككتابي أحسداهما الاستشهاد بالاجتماع على امتناع العروق عن الاعراض (٩٨) بعد الانصاف بها فنقول كل عرض باق فانه ينتفي عن محله بطريقان

ضده ثم الضد انما يطرأ في حال عدم الشيء على رعيهم فاذا انتفى الباقى فهل ايجاز أن لا يحدث بعد انتفائه كونه أن كان يجوز الخلو عن الاكوان وتطرد هذه الطريقة في اجتناس الاعراض (قلت) مضمون هذا انه فاس ما بعد الانصاف على ما قبله وقد اياه المازعون عن هذا بان الفرق بينهما أن الضد لا يزول الا بغيره فان ضده فلهذا لم يخل بينهما فان كان هذا الفرق مصححا لعل القياس والا منع الحكم في الاصل وقيل بل يجوز خلو بعد الانصاف اذا أسكن زوال الضد بدون طريق آخر وما ذكر في السواد والياض قضية جزئية فلا تثبت بها دعوى كلية ومن أين يعلم أن كل علم في الأجسام اذا زال فلا بد أن يخلفه علم آخر وكذا ربح اذا زالت فلا بد أن يخلفها ربح آخر وكذلك في الارادة والكراهة ونحو ذلك فمن أين يعلم أن المرء يبدل الشيء المحب له اذا زالت ارادته ومحبته فلا بد أن يخلفه كراهية بغضه ولم لا يجوز خلو الخي عن حب المعين وبغضه وارادته وكراهته (قال) ونقول أيضا الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى أنها لو قامت به لم يخل عنها ذلك يقضى بحدوثه فاذا جاوز الخصم عروا الجوهر عن حوادث مع قوله لها صفة وجواز افلا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول البرزخ

به كافي السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اقتلوا الفاعل والمفعول به رواه اوداد وغيره وهذا مذهب اجدق الرواية المنصورة عنه وهو اجدق الشافعي فمن يكون مذهبه أن هذا أشد من الزنا كف عصى عنه انه أباح ذلك وكذلك غيره من العلماء به أحد منهم بل هم متفقون على تحريم ذلك ولكن كثير من الاشخاص متفقون على تحريمها ويتنازعون في اقامته اجدق فاعلمها بل عسدا ويزعم اجدق الحد كالوطني أمته التي هي ابنته من الرضاة (وأما قوله واباحة الملاهي كالشطرنج والفناء) فيقال مذهب جمهور العلماء أن الشطرنج حرام وقد ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه مرقوم بل يعزب بالشرع فيقال ما هذه التنايل التي أنتم لها عاكفون وكذلك النبي عنها معروف عن أبي موسى وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة وتنازعوا في أهما أشد تحريم الشطرنج والترد فقال مالك الشطرنج أشد من الرد وهذا منقول عن ابن عمر وهذا لا يشغل القلب بالفكر الذي يصعد ذكره أكثر من الصلاة أكثر من الرد وقال أبو حنيفة واحد الرد أشد من العوض يدخل فيها أكثر وأما الشافعي فلم يقل أن الشطرنج حلال ولكن قال الرد حرام والشرع بدونها ولابتن أنها حرام فتوقف في التحريم ولاصحابه في تحريمها قولان فان كان التلبيل هو الراجح فلا ضرر وان كان التحريم هو الراجح فهو قول جمهور أهل السنة فعلى التقديرين لا يخرج الحق عنهم (قوله واباحة الفناء) فيقال هذا من الكذب على الأئمة الاربعة فانهم متفقون على تحريم الملاهي التي هي آلات اللهو كالعود ونحوه ولوا تلفها متلف عندهم بل ضمن صورة التالف بل يحرم عندهم اتخاذها وعلل المادعي قولهم مشهور بن لهم كالألف أوعية الخمر فانه لو تلف ما يقوم به الخمر من المادعة فيضمنه في أحده ولهم كالمذهب مالك وأشهر الرازيين عن أحد كالتلف موسى الجبل الذي اتخذ من ذهب وكأثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو أن يحرق الثوبين المصفرين الذين كانا عليه وكأمرهم عام خبير بكسر القدور التي فيها لحوم الحرم أن لا يهريقا رافقا فيها فدل على جواز الامرين وكأمرهم بالحرمات المحرقة في الترفوف وكسر الثوبان وكان عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما أمرا بخرق المكان الذي يباع فيه الخمر ومن لم يجوز ذلك من اصحاب أبي حنيفة والشافعي واجدق احدي الرازيين عنه قالوا هذه عقوبات مالية وهي منسوخة وأولئك يقولون بل ينسخ ذلك شيء ولا يكون الانص من تأخر عن الاول بعارضة ولم يرد شيء من ذلك بل العقوبات المالية كالعقوبات البدنية تستعمل على الوجه المشروع بل هي أولى بالاستعمال فان اتلاف الابدان والاعضاء أعظم من اتلاف الاموال فاذا كان جنس الاول مشروعا فجنس الثاني بطريق الاولى وقد تنازعوا ايضا في القصاص في الاموال اذا أحرقه نواهل أنه لا يجوز ذلك قال لانه فساد ومن قال كما تلف ماله على قولين هما روايتان عن أحد فمن قال لا يجوز ذلك قال لانه فساد ومن قال يجوز قال اتلاف النفس والطرف أشد فسادا وهو جار على وجه العدل والاقتصار لما فيه من كف العدوان وشغل نفس المظلوم ومن منع قال القصاص لم ينسخ فيها القصاص فان القاتل اذا علم أنه لا يقتل بل يؤديه أقدم على القتل وأذى الذي يتخلف (١)

(١) كذا بياض بصله ولعل محله الاتعنه طريقا لآخر وحرر شبيهه

للموالت فقال اما ان يكون هذا الزما واما ان لا يكون لازما فان كان لازما دل ذلك على أنه لا دليل للمعتزلة على الاموال ذلك ولا دليله أيضا فان مجرد موافقة المعتزلة لا يكون دليلا لوالا حسمتها في شيء من المسائل التي لم تعلم فيها تارعا كيف مع ظهور النزاع

وان لم يكن لازماً لهم لم يكن جمعهم فقد تبين أنه لم يذكر جمعة أن القابل التي لا يخلو منه ومن شذو (الموضع الثاني) قال في إنشاء الكتاب فصل عما خالف فيه الجوهر حكم الاله قبول (٩٩) الاعراض ومحة الاضاف للحوادث والرب

يقدم عن قول الحوادث (قال) وذهب الكرامة الى ان الحوادث تقوم بذات الرب ثم زعموا أنه لا يتصف بما يقوم به من الحوادث وصاروا الى جهة لم يسبقوا اليها فقالوا الحادث يقوم بذات الرب وهو غير قابل وانما يقوم بالقابلية والقابلية عندهم القدرة على التكلم وحقيقة أصلهم أن أسماء الرب لا يجوز أن تتحد وذلك وصوبه يكونه خالفوا في الازل ولم يتناشوا من قيام الحوادث به وتكبروا انما وصف جديده قولاً وذكرنا (قال) والدليل على بطلان ما قالوه أنه لو قيل الحوادث لم يخل منها لما سبق تقريره في الجواهر حيث قضينا بانها لا تفرق بها عن الاعراض ولو لم يخل عن الحوادث لم تسبقوا سابق ذلك يؤدي الى الحكم بحدوث الصانع (قال) ولا يستقيم هذا الدليل على أصل الفعلة مع مبرهم التي تجويز دخول الجوهر عن الاعراض على تفصيل لهم أسرنا اليه وابتاعهم أحكاماً متحددة لذات الرب تعالى من الارادة المخلدة القائمة لا يعمل في زعمهم وبصدهم أضعاف طرد دليل في هذه المسئلة أنه اذ لم يتبع تجدد أحكام الذات من غير أن تدل على الحدوث لم تعد مثل ذلك في اعتوار نفس الاعراض على الذات (هذا كلامه) ولقاتل أن يقول قوله الدليل على بطلان ما قالوه أنه لو قيلها لم يخل منها لما سبق تقريره في الجواهر هو لم يذكر

الاموال قاله يؤخذ من المتلف نظير ما أتفه فحصل القصاص بنفس والزجر وأما اتلاف ذلك فضرره على المتلف عليه فله يذهب ماله وعوض ماله عليه وذلك يقول بل فيه نوع من شغاف غيظ الظلوم وأما اتلاف القصاص منه الا اتلاف ماله فهو أظهر جوازاً فان القصاص عدل وجزا يستحقه مثلها فإذا اتلف ماله ولم يمكن الاقتصاص منه الا اتلافه جاز ذلك ولهذا اتفق العلماء على جواز اتلاف الشجر والزرع الذي لكفلاوا اذا فعلوا بمثل ذلك أولم تقدروا عليهم الا به وفي جوازه بدون ذلك نزاع معروف وهو رايان عن أحمد والجواز مذهب الشافعي وغيره والمقصود ههنا آلات الله ومعهم عند الأئمة الاربعة ولم يخل عنهم نزاع في ذلك الا أن المتأخرين من انحراسانيين من اصحاب الشافعي ذكر راي في النزاع وجهين والصحيح الصحيح وأما العراقيون وقدماء انحراسانيين فلم يذكر راي في ذلك نزاعاً وأما الفناء المجرى لم يجرم عند أبي حنيفة وماك وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وعنه أنه مكروه وذهب طائفة من اصحاب أحمد الى أن الفناء المجرى مباح فان كان هذا القول حق فلا ضرر وان كان باطلاً فهو راءل السنة على الصحيح فلم يخرج الحق عن أهل السنة

(فصل قال الرافضي) الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية ما قاله شيخنا الامام الاعظم خواجه نصير الملة والحق والدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه وقد سألته عن المذاهب فقال بمشاعتها وعن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ستفرق أمي على ثلاث وسبعين فرقة منها فرقة ناجية والباقي في النار وقد عرفت الفرقه الناجية والها لك في حديث آخر صحيح متفق عليه وهو قوله مثل أهل بيتي كتل سفينة فوح من ركباها جحوم يخلط عنها فرق فوجدنا الفرقه الناجية هي فرقة الامامية لانهم ياتوا بجمع المذاهب وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد (فقال) الجواب من وجوه (أحدها) ان هذا الامامي قد كفر من قال ان الله موجب بالذات كاتقدم من قوله بلزم أن الله موجب بذاته لا يحتاج في لزوم الكفر وهذا الذي قد جعله شيخنا الاعظم واحتج بقوله هو بمن يقول ان الله موجب بالذات ويقول يقدم العالم كاتقدم ذلك عن كتاب شرح الانوار انه فيلزم على قوله أن يكون شيئاً هذا الذي احتج به كافر والكافر لا يقبل قوله في دين المسلمين (الثاني) ان هذا الرجل قد اشتهر عند الخاص والعام انه كان زوراً بالملحة الباطنة الاسماعلية بالابوت ثم لما قدم التزلم المشركون هلا كواشار عليه بقتل الخليفة وبعث أهل العلم والدين واستبقوا أهل الصناعات والتجارات الذين ينفعون في الدنيا واتهموا على الوقف الذي للمسلمين وكان يعطى منه مائة الله لعلماء المشركين وشيوخهم من القضية الصحرة وأمثالهم وأنه لما بنى الرصد الذي عرجا على طريقة الصابئة المشركين كان أخس الناس نصيباً منه من كان الى أهل الملل أقرب وأوفرهم نصيباً من كان بأصدهم عن الملل مثل الصابئة المشركين وشيوخهم المعطى وسائر المشركين وان اريد قولاً بالتصوم والطب ونحو ذلك ومن المشهور عنه وعن أتباعه الاستهتار بواجبات الاسلام وعمراته ولا يحفظون على الغرائض كالصلاة ولا يزعمون عن محارم الله من انحراف الفواحش وغير ذلك من المنكرات حتى انهم في شهر رمضان يذكرون عنهم من صناعة الصلاة وارتكاب الفواحش وفعل ما يعرفه أهل الخبرة بهم ولم يكن لهم قوة وظهور الامع

دليلنا ان الاقسام ما قبل الاضاف على ما معدود هو ليس بمجتمعة عطفة بل غاشية احتجاجاً بمجموعة متنازع في مسئلة عطفية عقلية ولاجلها انصوص الكتاب والسنة ويتبين عليها من مسائل الصفات والافعال أمور عظيمة اضطر بها فيها الناس في الذي يحصل

أصول الدين مجرد قول فالتة طائفة من أهل الكلام وافق بعضهم مضاعفه من غير حجة عقلية ولا جمعة وقد أجه المازعون بحجواب
مركب وهو اما الفرقان مع والتمع حكم (١٠٠) الاصل وايضا فاه قدقرهناك وهنأ أن العترة أتمه الكلام الذين

أظهر وافق الاسلام نفي الصفات
والافعال وسوا ذلك تقديسه
عن الاعراض والحوادث وقد
ذكر أبو المعالي أنه لا حجة لهم على
احتماله انصافه بالحوادث وأنه
يلزمهم نقض ذلك أما الاول فان
المقابل للشي عندهم يجوز أن يخلو
عنه وعن منده وأما لزوم هذا القول
لهم فلا يثبتهم أحكاما تتبدل قلب
وأنه اذا لم يتبع تحسيدا أحكام
لقد اتسم غير أن يدل على الحدوث
لم يعد مثل ذلك في اعتوار نفس
اذا عارض وكان ما ذكره الاستاذ
أبو المعالي يقتضي أن القول بحلول
الحوادث يلزم المعرفة وأنه لا دليل
لهم على نفي ذلك وهو ايضا لم يذكر
دليلا لمواقفه على نفي ذلك فافاد
ما ذكره أن أئمة الشافعية لا يقولون
الحوادث هي القائلة بأنه لا يقوم به
ما يتعلق بمقتضيه لا دليل لهم على
ذلك بل قولهم يستلزم قول أهل
الاثبات لذلك (قال) ونقول للكرامة
مصدر كرم الخبايا نيات قول حادث مع
نفيكم انصاف الباري به تناقض
اذ لو جاز قدامه معنى يعمل من غير أن
ينصف المحل يحكمه ملاز شاهدة
قيام أقوال وعلوم وارادات أعمال
من غير أن تتصف المحال بأحكام
موجبة عن المعاني وذلك يخلط
الحقائق ويجري جهالات (قال)
ثم نقول لهم اذا جوزتم قيام ضرب
من الحوادث بذاته فما المنع من
تجبر رقيام أن كون حادث بذاته
على التعاقب وكذلك سبيل الارام

المشركين الذين دينهم شر من دين اليهود والنصارى ولهذا كان كل ما قوى الاسلام في المخل
وغيرهم من الترك ضعف أمرهم هؤلاء ملحداتهم للاسلام وأهل ولهذا كانوا من أنقص الناس
منزلة عند الأمير ثورون المجاهد في سبيل الله الشهيد الذي دعا على المخل غزان الى الاسلام
والتزم أن ينصر اذا أسلم وقتل المشركين الذين لم يسلموا من النفس البصرة وغيرهم وهدم
البنخانات وكسر الاصنام ووزق شملها كل عرق وأزم اليهود والنصارى الجزية والصغار وبسبه
ظهر الاسلام في المخل وأتباعهم وبالجملة فأمر هذا الطوسي وأتباعه في السليمان أشهر وأعرف من
أن يوصف ومع هذا فقد قيل أنه كان في آخر عمره يحافظ على الصلوات ويستقبل بتفسير البغوي
والفقه ويحذو ذلك فان كان قد تاب من الاخذ بالله فالتة يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن
سيئاته والله تعالى يقول يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله
يغفر الذنوب جميعا لكن ما ذكره عنه هذا ان كان قبل التوبة لم يقبل قوله وان كان بعد
التوبة لم يكن قد تاب من الرض بل من الالحاد وحده وعلى التقديرين فلا يقبل قوله والظاهر
أنه انما كان يجمع به وبأمثاله لما كان مضما للعدل المشركين والالحاد مع روف من حاله
اذ ذلك فن يصدق في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار
ويطعن على مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأتباعهم وغيرهم بطلان بعضهم
في مثل باحة الشطرنج والقناه كيف يليق به أن يتجمل لمخجه بقول مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ويستحلون المحرمات
الجميع على بحر عما كلفوا وحش والخمر في مثل شهر رمضان الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا
الشهوات وخرفوا وسابح السرايع واستغفوا بمحرمات الدين وسلكوا غير طريق المؤمنين
فهم كاقبل فمهم

الذين يشكروا به • من فرقة فلسفه لا يشهدون صلاة • الا لاجل التقية
ولا ترى الشرع الا • سيلة مدنيه ويؤثرون عليه • منا هاجب فلسفه
ولكن هذا حال الرافضة داغا يعادون أولياء الله المتقين من السابقين الاولين من المهاجرين
والانصار والذين اتبعوهم باحسان ويوالون الكفار والمنافقين فان أعظم الناس نفاقا في
المتنسين الى الاسلام الملاحدة الباطنية الاسماعيلية فن اخرج بأقوالهم في نصر قوله مع
ما تقدم من طعنه على أقوال أئمة السليمان كان من أعظم الناس موالا لاهل النفاق ومعاذ لاهل
الايمان ومن العجب أن هذا المصنف الرافضي الكذاب المقر يذ كر أبي بكر وعمر وعثمان
وسائر السابقين والتابعين وسائر أئمة السليمان من أهل العلم والدين بالعظيم التي يفتري بها عليهم هو
واخوانه ويحكي على من قد استشهد عند المسلمين بحب الله ورسوله يقول عنه قال شيئا الا اعظم
ويقول قدس الله روحه مع شهادته عليه بالكفر وعلى أمثاله ومع لعه طائفة خيار المؤمنين
من الاولين والآخرين وهؤلاء ادخلوا في معنى قوله تعالى ألم ترأى الذين أو تواتصيهم الكذاب
يؤمنون بالجب والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا أولئك
الذين لعنهم الله ومن لعن الله فلن تحبده نصرا فان هؤلاء الامامة أو تواتصيهم الكذاب
كأوامر قري ببعض ما في الكتاب المنزل وفيهم شعبة من الايمان بالجب والطاغوت والبحر

فما وافقونا على احتماله قدامه من هذه الحوادث وما يلزمهم تجبر رقيام قدرة سادته وعلم حادث بذاته على حسب أسلمهم في وما
القول والارادة الحادتين ولا يجدون بين ماجوز وممتنعوا عنه فضلا (قال) ونقول لهم قد صغتم الرب تعالى بكونه متعينا او بكي متغير

حسب وجرم ولا يتقرر في العقل خلو الاجرام من الاكوان فما المانع من نحو رقيام الاكوان بذات الرب ولا يحصى لهم عن شي مما
أزموه (قلت) ولغائل أن يقول هذه الوجوه الاربعة التي ذكرها ليس (١٠١) فيها حجة تصلح لاثبات الظن في النزع فرض لا عن

وما بعد من دون الله فاتهم بظنهم الفلسفة المتعذرة ذلك ويرون الدعاء والعبادة لآلوق
واتخاذ المساجد على قبورهم ويحفلون السفر اليها بحاجات مناسك ويقولون مناسك حج المشاهد
وحدثني الثقات ان فيهم من يرى الحج اليها اعظم من الحج الى البيت العتيق فيه ون الاشراك بالله
اعظم من عبادة الله وهذا من اعظم الامعان بالطاغوت وهم يقولون لن يقرؤن بكفر من
القائلين بقدم العباد ودعوة الكواكب المذمومة للشرك هؤلاء اهدى من الذين آمنوا بسبيل
فانهم فضلوا هؤلاء الملاحدة المشركين على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين
اتبعوهم باحسان فليس هذا ببعيد من الرافضة فقد عرفه من موالاتهم اليهود والنصارى
والمشركين ومعاونتهم على قتال المسلمين ما يعرفه الخصاص والعام حتى قيل انه ما اقتل يهودى
وسلم ولا نصراني وسلم ولا مشرك وسلم الا كان الرافضى مع اليهودي والنصراني والمشرک
(الوجه الثالث) انه قد عرف كل أحد ان الاسماعيلية والتصيرية هم من الطوائف الذين
يظهرون التشيع وان كانوا في الباطن كفارا مسلمين من كل ملة والتصيرية هم من غلاة
الرافضة الذين يدعون البهية على هؤلاء اكفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين
والاسماعيلية الباطنية اكفر منهم فان حقيقة قولهم التعطيل اما معاصي النملوس الاكبر
والبلاغ الاعظم الذي هو آخر المراتب عندهم فهم من الدهرية القائلين بان العالم لا علة له لعله
ولا تلاقى ويقولون ليس بيننا وبين الفلاسفة خلاف الا واجب الوجود فانهم يثبتونه وهوشى
لاحقيقة ويستترزون باسم الله ولا يسايها هذا الاسم الذي هو الله فان منهم من يكتبه على أسفل
قميصه ويطؤه وامامن هودون هؤلاء يقولون السابق والتالى الذين عبروا بهما عن العقل
والنفس عند الفلاسفة والنور والخلقة عند الجوس وركبوا لهم مذهباً من مذهب الصابئة
والجوس ظاهر التشيع ولا ريب ان الصابئة والجوس شر من اليهود والنصارى ولكن تظاهروا
بالتشيع قالوا لان الشيعة اسرع الطوائف استحباباً للماهية من النور يرجع عن التبرية
ولما فيهم من الجهل والتصديق بالمجهولات ولهذا اكن اغتم في الباطن فلاسفة كالنصير الطوسي
هذا وكنتان البصري الذي كان يوصونهم بالشام وكان يقول قد رفعت عنهم الصوم والصلاة
والحج والزكاة فلذا كانت التصيرية الاسماعيلية انما يتظاهرون في الاسلام بالتشيع ومنه
دخلوا به ظهر وواو اهلهم المهاجرين واليهام الى الله ورسوله علم ان شهادة الاسماعيلية لشيعة
بانهم على الحق شهادة مردودة باتفاق هؤلاء فان هذا الشاهدان كان يعرف ان ما هو عليه
مخالف لدين الاسلام في الباطن وانما اظهر التشيع ليقوى عند المسلمين فهو يحتاج الى تنظيم
التشيع وشهادته شهادة المرء لنفسه فهو كسهادة الامام لنفسه لكن في هذه الشهادة يعلم انه
يكذب وانما كذب فيه كما كذب في سائر احواله وان كان يعتقد في الاسلام في الباطن ويعلن
ان هؤلاء على دين الاسلام كان أيضاً شاهد لنفسه لكن مع جهله وضلاله وعلى التقديرين شهادة
المرء لنفسه لا تقبل سواء علم كذب نفسه أو اعتقد قد صدق نفسه ككافى السنن عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم انه قال لا تقبل شهادة خصم ولا تدين ولا تدين على اخيه وهؤلاء خصماء الخناء
منهم من ذموا عن اهل السنة والجماعة فشهادتهم مردودة بكل طريق (الوجه الرابع) ان
يقال أولاً انتم قوم لا تحبون عجل هذه الاطباث فان هذا الحديث اعما يرويه اهل السنة

وما بعد من دون الله فاتهم بظنهم الفلسفة المتعذرة ذلك ويرون الدعاء والعبادة لآلوق
واتخاذ المساجد على قبورهم ويحفلون السفر اليها بحاجات مناسك ويقولون مناسك حج المشاهد
وحدثني الثقات ان فيهم من يرى الحج اليها اعظم من الحج الى البيت العتيق فيه ون الاشراك بالله
اعظم من عبادة الله وهذا من اعظم الامعان بالطاغوت وهم يقولون لن يقرؤن بكفر من
القائلين بقدم العباد ودعوة الكواكب المذمومة للشرك هؤلاء اهدى من الذين آمنوا بسبيل
فانهم فضلوا هؤلاء الملاحدة المشركين على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين
اتبعوهم باحسان فليس هذا ببعيد من الرافضة فقد عرفه من موالاتهم اليهود والنصارى
والمشركين ومعاونتهم على قتال المسلمين ما يعرفه الخصاص والعام حتى قيل انه ما اقتل يهودى
وسلم ولا نصراني وسلم ولا مشرك وسلم الا كان الرافضى مع اليهودي والنصراني والمشرک
(الوجه الثالث) انه قد عرف كل أحد ان الاسماعيلية والتصيرية هم من الطوائف الذين
يظهرون التشيع وان كانوا في الباطن كفارا مسلمين من كل ملة والتصيرية هم من غلاة
الرافضة الذين يدعون البهية على هؤلاء اكفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين
والاسماعيلية الباطنية اكفر منهم فان حقيقة قولهم التعطيل اما معاصي النملوس الاكبر
والبلاغ الاعظم الذي هو آخر المراتب عندهم فهم من الدهرية القائلين بان العالم لا علة له لعله
ولا تلاقى ويقولون ليس بيننا وبين الفلاسفة خلاف الا واجب الوجود فانهم يثبتونه وهوشى
لاحقيقة ويستترزون باسم الله ولا يسايها هذا الاسم الذي هو الله فان منهم من يكتبه على أسفل
قميصه ويطؤه وامامن هودون هؤلاء يقولون السابق والتالى الذين عبروا بهما عن العقل
والنفس عند الفلاسفة والنور والخلقة عند الجوس وركبوا لهم مذهباً من مذهب الصابئة
والجوس ظاهر التشيع ولا ريب ان الصابئة والجوس شر من اليهود والنصارى ولكن تظاهروا
بالتشيع قالوا لان الشيعة اسرع الطوائف استحباباً للماهية من النور يرجع عن التبرية
ولما فيهم من الجهل والتصديق بالمجهولات ولهذا اكن اغتم في الباطن فلاسفة كالنصير الطوسي
هذا وكنتان البصري الذي كان يوصونهم بالشام وكان يقول قد رفعت عنهم الصوم والصلاة
والحج والزكاة فلذا كانت التصيرية الاسماعيلية انما يتظاهرون في الاسلام بالتشيع ومنه
دخلوا به ظهر وواو اهلهم المهاجرين واليهام الى الله ورسوله علم ان شهادة الاسماعيلية لشيعة
بانهم على الحق شهادة مردودة باتفاق هؤلاء فان هذا الشاهدان كان يعرف ان ما هو عليه
مخالف لدين الاسلام في الباطن وانما اظهر التشيع ليقوى عند المسلمين فهو يحتاج الى تنظيم
التشيع وشهادته شهادة المرء لنفسه فهو كسهادة الامام لنفسه لكن في هذه الشهادة يعلم انه
يكذب وانما كذب فيه كما كذب في سائر احواله وان كان يعتقد في الاسلام في الباطن ويعلن
ان هؤلاء على دين الاسلام كان أيضاً شاهد لنفسه لكن مع جهله وضلاله وعلى التقديرين شهادة
المرء لنفسه لا تقبل سواء علم كذب نفسه أو اعتقد قد صدق نفسه ككافى السنن عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم انه قال لا تقبل شهادة خصم ولا تدين ولا تدين على اخيه وهؤلاء خصماء الخناء
منهم من ذموا عن اهل السنة والجماعة فشهادتهم مردودة بكل طريق (الوجه الرابع) ان
يقال أولاً انتم قوم لا تحبون عجل هذه الاطباث فان هذا الحديث اعما يرويه اهل السنة

والذهب والجحى فلا يسمى ذلك صفات وان قامت بالخل وكذلك العلم الذي يعرض لعلام وزرول والارادة التي تعرض له وترول وقد
لا يسمون ذلك صفات وانما يصفونه بما كان فينبه كالنبي التائب والجليلة فهم بحوث لفظية مهيبة لا عقلية وليس هذا موضعه واما مقام

الاكوانه على التعاقب وقيل ما لا حوالا فليس به فهم يفرقون بين ما جاز ومما سجد به بغير مقابلة الصفات بين ما وصفوه وبين ما منعه فكأنهم يصفونه بصفة الكمال فلا (١٠٣) يلزمهم ان يصفوه بغيرها فكذلك هؤلاء يقولون فلن مع الفرق

والا كما فرقتا قضين ومن المعلوم ان الله تعالى لما وصف السبع والبصر كادلت عليه النصوص ائزمت النفاة لاهل الاثبات اذ ادرك الشم والذوق واللس فمن الناس من طرد القياس ومنهم من فرق بين الثلاثة والاثنين ومنهم من فرق بين ادراك اللس وادراك الشم والذوق لكون النصوص اثبتت الثلاثة والاثنتين فاذا قال المحدثون البصريون والقاضي أبو بكر وأبو المعالي وغيرهما ممن يصفه بالادراك كالتامة لم يصفه الا بآيتين وثلاثة يلزمكم طرد القياس لزمهم اما الفرق والاكوانا متناقضين ولم يكن هذا دليلا على ابطال انصافه بالسبع والبصر وكذلك اذا قال من جعل الادراكات الخمسة تتعلق به كالمفاهيم هؤلاء ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلى ونحوه لمن اثبت الرؤية يلزمكم ان تصفوه بتعلق السمع والشم والذوق واللس به كالمفاهيم في الرؤية كانوا اضعافا مائتين منهم من يذكر الفرق ومنهم من يفرق بين اللس وغيره لمجيء النصوص بذلك دون غيره قال أبو المعالي في ارشاده فان قيل قد وصفتم لسان الرب تعالى بكونه سمعا بصيرا والسمع والبصر ادراكا كان ثم ثبت شاهدساوهما ادراكا يتعلق بقبيل الطعوم وادراكا يتعلق بقبيل الروائح وادراكا يتعلق بالحرارة والبرودة واللين والخشونة فهل تصفون

بأستبداهل السنة والحديث نفسه ليس في الصحيحين بل قد قطع فيه بعض اهل الحديث كابن حزم وغيره ولكن قد رواد اهل السن كالشيخ اودود الترمذي وابن ماجة ورواد اهل الاسناد كالامام أحمد وغيره فمن ان لكم على اصولكم نبوة حتى تصحوا به وتصدق ربوتهم فممن اخبار الاحاد فكيف يجوز ان تحتجوا في اصول من اصول الدين واضلال جميع المسلمين بالفرقة واحدة باخبار الاحاد التي لا يحتجون هم بها في الفروع العملية وهذا من اعظم التناقض والجمل (الوجه الخامس) ان الحديث روى تفسيره فيه من وجهين أحدهما انه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الفرقة الناجية فقال من كان على مثل ما اتى عليه اليوم واصحابي وفي الرواية الاخرى قال هم الجماعة وكل من التفسيرين يناقض قول الامامية وينقضون انهم خارجون عن الفرقة الناجية فانهم خارجون عن جماعة المسلمين بكفرون أو يفسقون أئمة الجماعة كالبيكر وعمر وعثمان دمع معاوية ومولوك بنى أمية وبني العباس وكذلك بكفرون أو يفسقون علماء الجماعة وعبادهم كآلث والتوري والاوزاعي واللبث بن سعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد واسحق وأبي عبيد وابراهيم بن ادهم والفضل بن عباس والمسلمان الداراني ومعرفة الكرخي وأمثال هؤلاء وهم أبعد الناس عن معرفة سير الصحابة والافتدأ بهي في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا لا يعرفه الا اهل العلم بالحديث والمنقولات والمعرفة بأخبار الضعفاء والثقات وهم من أعظم الناس جهلا بالحديث بفضلهم ومعاداة لاهله فاذا كان وصف الفرقة الناجية اتباع الصحابة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك شعار السنن والجماعة كانت الفرقة الناجية هم اهل السنة والجماعة فالسنة ما كان على الله تعالى عليه وسلم هو واصحابه عليها عهدا مع امرهم أو أفرهم عليه وأفعله هو واما الجماعة فهم المجتمعون الذين ما فرقوا بينهم وكانوا شعبا والذين فرقوا بينهم وكانوا شعبا خارجون عن الفرقة الناجية قد رآ الله نبيه منهم فلم يزل ذلك أن هذا وصف اهل السنة والجماعة لا وصف الرافضة وان الحديث وصف الفرقة الناجية باتباع سنته التي كان عليها هو واصحابه وبلزوم جماعة المسلمين (فان قيل) فقد قال في الحديث على مثل ما اتى عليه اليوم واصحابي فمن خرج عن تلك الطريقة بعد لم يكن على طريقة الفرقة الناجية وقد رآنا من بعدهم فليسوا من الفرقة الناجية (قلنا) نعم وأشهر الناس بالردة خصوم أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأتباعه كسيلة الكذاب وأتباعه وغيره هؤلاء تتولاهم الرافضة كما ذكر ذلك غير واحد من شيوخهم مثل هذا الامامي وغيره ويقولون انهم كانوا على الحق وان الصديق قاتلهم بغير حق ثم أظهر الناس ردة الذين حرقتهم على رضي الله عنه بالاراد ادعوا فيه الالهية وهم السبائية أتباع عبد الله بن سبأ الذين أظهره وأبى بكر وعمر وأول من ظهر عنه دعوى النبوة من المنتسبين الى الاسلام المختارين أبي عبيد وكان من الشيعة فعم أن اعظم الناس ردة هم في الشيعة أكثر منهم في سائر الطوائف ولهذا لا تعرف ردة أسوأ حالا من ردة العامة كالتصيرية ومن ردة الاشعاعية بالشيعة ونحوهم وأهم الناس بقتال المرتدين هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه فلا يكون المرتدون في طائفة أكثر منهم في خصوم أبي بكر الصديق فدل ذلك على أن المرتدين الذين لم يزلوا امرئدين على أعقابهم هم الرافضة وأول من منهم بآل السنة والجماعة وهذا بين يعرفه كل عاقل يعرف الاسلام ولهذا لا يستريب أحد أن جنس المرتدين

الرب تعالى بأحكام الادراكات اذ كل ادراكا يشبهه عند محال على وجوب وصفه بحكم السمع والبصر فهو دال على وجوب وصفه بأحكام الادراكات اذ كل ادراكا يشبهه عند محال على وجوب وصفه بحكم السمع والبصر فهو دال على وجوب وصفه

بأحكام الادراك ثم يتقدم الربيع كونه شاموا ذائقا ولا مسافنا هذه الصفات عن شفع ضروري من الاتصال والرب تعالى عنها وهي لا تنبغي عن حقائق الادراك فان الانسان يقول شمت (١٠٣) تفاحة فلم أدرك ربحها ولو كان الشمت الاداعي

الادراك لكان ذلك بمثابة قول القائل أدركت ربحها ولم أدركه وكذلك القول في الذوق والنس ولا يلزم من تناقض هؤلاء ان كانوا متناقضين في الرؤية التي وأثر بها التصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وأما تعاقب الحوادث فهم نفوه عن شاعى امتناع حوادث لا أول لها فانهم هذا الفرق والازمهم طرد الجواز كالطرده غيرهم عن لا يمنع ذلك وأما حدوث القدرة والعلم فنفيهما لان عدم ذلك يستلزم النقص لعموم تعلق العلم والقدرة بخلاف الإرادة والكلام فانه لا عموم لهما فاقاله سبحانه لا يتكلم الا بالصدق لا يتكلم بكل شئ ولا يرد الا ما سبق عليه لا يريد كل شئ بخلاف العلم والقدرة فانه بكل شئ عليم وعلى كل شئ قدير وهذا كما عرفت المعتزلة بين هذا وهذا فاضلوا ان انه ارادة حادثة وكلاما حادنا لم يقولوا له عالمية حادثة وقادريه حادثة فالسؤال على الفرقين جميعا فان صح الفرق والا كانوا متناقضين وقد أثبت غيرهم قيام علم بالموجود بعد وجوده ولم يجعل ذلك عين العلم المتعلق به قبل وجوده كإدراك ذلك ظاهر التصوص وقد أثبت ذلك من أهل الكلام والفلسفة طوائف كالأبي الحسن العسكري وأبي البركات وغيرهم وغير المتكلمين مثل هشام بن الحكم وأسائه ومن جهم والفرق ان صح فرفقه والازم تناقضه وقيل ان كون نفسه

في المتكلمين الى التشيع أعظم وأخش كفر من جنس المرتدين المتكلمين الى أهل السنة والجماعة ان كان فهم مرتد (الوجه السادس) ان يقال هذا الحق التي احتج بها الطوسي على أن الإمامية هي الفرق الناجية كذب على وصفها لا على ما دللنا وذلك أن قوله لا يتوابع المذاهب وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد ان أراد بذلك أنهم بانوا جميع المذاهب فيما اختصوا به فهذا شأن جميع المذاهب كما بان في الحوارج فيما اختصوا به من التكفير على رضى الله تعالى عنه ومن اسقاط طاعة الرسول فيما لم يخبر به عن الله وتجوز الظلم عليه في نفسه والجور في حكمه واسقاط اتباع السنة المتواترة التي تخالف ما ظن أنه ظاهر القرآن كقطع يد السارق من النكاح وأسأل ذلك قال الأشعرى في المقالات أجمعت الحوارج على تكفير عيسى بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه اذ حكمهم مختلفون عمل كفر مشرك أم لا قال وأجمعوا على أن الكبيرة كفر الا لاجتماع ثبوتها لا تقول بذلك وأجمعوا على أن الله يعذب أصحاب الكبيرة بعد ابدانها الا لاجتماع أصناف معتزلة وكذلك المعتزلة لا يتوابع الطوائف فيما اختصوا به من التوبة بين المرتدين وقولهم ان أهل الكبار يتحدون في النار وليسوا بمؤمنين ولا كفار فان هذا قولهم الذي هو به معتزلة فمن وافقهم فيه بعد ذلك من الزيدية فنعيم أخذوا بل الطوائف المنسوبة الى السنة والجماعة ثبوت كل طائفة منهم سائر أهل السنة والجماعة فيما اختصته فالكلية لا يتوابعها الناس في كلامهم ان الكلام معنى واحدا ومعان متعددة أربعة ونسبة تقوم بذات التكلم هو الامر والشيء والخبر ان عبر عنه بالعربية كان قرا أو ان عبر عنه بالعربية كان قرا فان هذا اللفظ أحد من الطوائف غيرهم وكذلك الكرامية لا يتوابع الطوائف في قولهم ان الايمان هو القول بالسان فمن أقر بلسانه كان مؤمنا وان جحد بقلبه قالوا هو مؤمن بخلاف الثار فان هذا اللفظ غيرهم بل طوائف أهل السنة والعلم لكل طائفة قول لا وافقهم عليه بقية الطوائف فكل واحد من الى حنيفة ومالكا والشافعي وأحمد سائل تغرد بها عن الافة الثلاثة كثيرة وان أراد بذلك أنهم اختصوا بجميع أقوالهم فليس كذلك فانهم في توحيدهم موافقون للمعتزلة وقدماءهم كان كثير منهم ثبت القدر وانكار القدر في قدامتهم أشهر من انكار الصفات وخروج أهل النوبين النار وعفو الله عز وجل عن أهل الكبار اهم في قولهم ومتأخروهم موافقون فيه الرافضة الذين يقولون لا يدري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا وهم طائفة من الأشعرية وان قالوا انما يجزى بان كثيرا من أهل الكبار يدخل النار فهو قول الجمهور من أهل السنة ففي الجملة لهم أقوال اختصوا بها أو أقوال شاركهم فيها فيها كان الحوارج والمعتزلة وغيرهم كذلك وأما أهل الحديث والسنة والجماعة فقد اختصوا باتباعهم الكتاب والسنة الثانية عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم في الأصول والفروع وما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف الحوارج والمعتزلة والروافض ومن وافقهم في بعض أقوالهم فانهم لا يتبعون الاحاديث التي رواها الثقات عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي يعلم أهل الحديث صحتها فالمعتزلة يقولون هذه أخبار آحاد وأما الرافضة فقطعون في الصحابة ونقلهم باطن أمرهم الطعن في الرسالة والحوارج يقول قائلهم اعدل يا محمد فأنك لم تعدل فيقولون على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه ظلم ولهذا قال النبي صلى الله

لا نهلم دليلهم على حدوث العالم كما استدلت بذلك المعتزلة وهم يقولون المتصف بالا كون لا يتخلف عنها وهذا معلوم بالدسمة كما بينه الاستدلال والمحال في أول كلامه وقال نرض الكلام في الا كون فان القول فيها يستدل الى الضرورة قلنا كان من المعلوم بالضرورة ان

القابل لا يكون لا مخلوقه فلو وصفوه بالاكون لم أن لا مخلوقه بهم يقولون ما متنع نسل الحوادث ويقولون ما المخلوقين الحوادث فهو حادث كالمواضع على ذلك أبو (١٠٤) المصالي وأمثله فان كان هذا الفرق مصحبا بطل الالتزام بهم وصح

فرقهم وان لم يكن هذا الفرق مصحبا لم يكن في ذلك حجة للتنازع لهم بل يقول القائل كلا كالمصنعي حيث قلتم ما متنع دوام الحوادث ونسلها ومعلوم هذا كلام متين لا جواب عنه فان فرقهم بين الاكون وغيرهما هو العلم الضروري من الجميع بان القابل لاكون لا مخلوقه فالحاصل الحسنة والسكون لم يخل من أحدهما فهذا هو محصلهم عما ألزمهم به فان كانت الاكون كغيرها في أن القابل شيء لا مخلوقه عنه وعن ضده فقد ثبت تناقضهم اذا كان قابلا لها وان لم تكن مثل غيرها كما بقوله المعتزلة صح فرقهم وهم يدعون أنه ليس قابلا لها كما قد وافقهم على ذلك المعتزلة والاشعرية فان قالوا المعترض عليهم يجب عليهم على أصلهم أن يكون قابلا لاهم يصفونه بكونه متغيرا وكل متغير جسم وجرم قبل هذا كما تقوى المعتزلة للاشعرية بلزيمكم اذا قلتم ان له حلية وعلم وقد تأن يكون متغيرا لانه لا يعقل قيام هذه الصفات بالانحصار ويقولون انه لا يعقل موصوف بالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والارادة الاما هو جسم فاذا وصفتهم بهذه الصفات لمزيمكم أن يكون جسما فاذا قال هؤلاء المعتزلة قد انتقضنا نحن وانتم على أنه على قدر وليس بمتغير ولا جسم فاذا عقلتنا وجودا علميا قدر ليس بحس علقا حادثة وعلم او قدرة

تعالى عليه وسلم وبأن لم يعدل فن يعدل لقد خبت وخسرت ان لم أعدل فهم جهال فارقوا السنة والجماعة على جهل وأما الرافضة فاعل بدعهم عن نفاق ولهذا فهم من الزندقة ما ليس في الخوارج قال الاشعري في المقالات هذه عقيدة أصحاب الحديث وأهل السنة جلة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الاقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما حرم عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يردون من ذلك شيئا وأنه لا واحد فرد صمد لا اله غير لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمدا عبده ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأن الله على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى وأنه بدين بلايف كما قال خلقت سيدى وكأقال بل بدها مسبوطن وساق الكلام الى آخره فان قال ان مراده بالمبانية أنهم يتكفرون كل أهل دارهم كما أتقى غير واحد من شوخهم بان الله اذا كان الظاهر فيها مذهب النصب مثل المسح على الخفين وحل شرب الخمر وغيرهم المتعة كانت دار كفر وحكم بفساد ما فيها من المائعات وان كان الظاهر مذهب الطائفة المحقة يعني الامامية حكم بظاهر ما فيها من المائعات وان كان للاخرين ظاهرا كانت دار وقف فينظر في كان فيما من طائفتهم كان ما عنده من المائعات طاهرا ومن كان من غيرهم حكم بفساد ما عنده من المائعات قبل هذا الوصف بشاركهم فيه انوارج وانوارج في ذلك أقوى منهم فان الخوارج ترى السيف حروهم مع الجماعة مشهورة وعندهم كل دار غير دارهم فهي دار كفر وقد تنازع بعضهم في تكفير العامة كما تنازع بعض الامامية في تكفير العامة وقد وافقهم في أصل التكفير وأما السيف فان الزندقة ترى السيف والامامية لا تراه قال الاشعري واجعت الرافضة على ابطال الخوارج وانكار السيف ولو قلت حتى يظهر لها الامام وحي يأمر بذلك (قلت) ولهذا لا يفرزون الكفار ولا يقاتلون مع أئمة الجماعة الا من يلزم مذهبهم فقد بين ان المبانية والمشاركة في أصول العقائد قد مشترك بين الرافضة وغيرهم (الوجه السابع) أن يقال ما بينتهم جميع المذاهب هو على فساد قولهم أدل منه على صحة قولهم فان مجرد انفراد طائفة عن جميع الطوائف بقول لا يدل على أنه هو الصواب واشتراك أولئك في قول لا يدل على أنه باطل (فان قيل) ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل أمته ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة فدل على أنها لا بد ان تفرق هذه الواحدة سائر الاثنين وسبعين فرقة (قلنا) نعم وكذلك يدل الحديث على مفارقة الثنتين وسبعين بعضها بعضا كما فرقت هذه الواحدة فليس في الحديث ما يدل على اشتراك الثنتين والسبعين في أصول العقائد بل ليس في ظاهر الحديث الامكانية الثلاث والسبعين كل طائفة لا تفرق الاخرى ويستند قولهم أن جهة الاقتراف جهة مذم لاجه مذمخ فان الله تعالى أمر بالجماعة والائتلاف ودم التفرق والاختلاف فقال تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وقال تعالى ولا تكونوا كاذبين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك هم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم الآية قال ابن عباس وغيره تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة وقال تعالى ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء وقال وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم وقال وما تفرق الذين أوتوا

لا تقوم بحس قالوا وانتم وافقتموني على أنه حى علمي قدر وثبت حى علمي قدر بلا حية ولا علم ولا قدرة كناية العقل والقدرة والشرع قالت الكرامية لهؤلاء قد انتفضا نحن وانتم على أنه موصوف بالحلية والعلم والقدرة ونحو ذلك من الصفات مع انتفاضا

على أنه لا يصف بالاكوان فهكذا إذا جازنا عليه أن يسمع أصوات عباده حين يدعونه ويراها بعد أن يخلفهم ويغضب عليهم إذا عصوه ويحب العبد إذا تقرب إليه بالناقل ونادى موسى حين أتى (١٠٥) الوادي وبحسب خلقهم القامة ونحو ذلك مما دلت عليه

الكتاب الا ان بعد ما جاءتهم اليمة واذا كان كذلك فاعظم الطوائف مفاخرة للجماعة واتقارفا في نفسها اولى الطوائف بالدم وأقلها اتقارفا ومفاخرة للجماعة أقربها الى الحق واذا كانت الامامية اولى بمفاخرة سائر الطوائف فهم ابعد من الحق لاسيما وهم في أنفسهم أكثر اختلافاً من جميع فرق الامة حتى يقال انهم ثنتان وسبعون فرقة (وهذا القدر) فيما نقله عن هذا الطوسي بعض اصحابه وقد كان يقول الشيعة تلغ فرقه من ثنتين وسبعين أو كما قال وقد صنف الحسن بن موسى التوحى وغيره في تعدد فرق الشيعة وأما أهل الجماعة فهم أقل اختلافاً في أصول دينهم من سائر الطوائف وهم أقرب الى كل طائفة من كل طائفة الى مذهبا فهم الوسط في أصل الاسلام كان أهل الاسلام الوسط في أهل الملل وهم في باب صفات الله تعالى بين أهل التعطل وأهل التثنية وقال صلى الله تعالى عليه وسلم خير الامور واسطها وحينئذ أهل السنة والجماعة خير الفرق وفي باب القدر بين أهل التكذيبية وأهل الاختصاصية وفي باب الاجماع والاحكام بين الوعيدية والمرجئة وفي باب الصحابة بين الصلاة والخفاة فلا يظنون في على غلو الرافضة ولا يكفرونه تكفيره الخوارج ولا يكفرون أبا بكر وعمر وعثمان كما تكفرهم الرافضة ولا يكفرون عثمان وعلياً كما تكفرهما الخوارج (الوجه الثامن) أن يقال الشيعة ليس لهم قول واحد يتفقون عليه فان القول الذي ذكره هذا قول من أقوال الامامية ومن الامامية طوائف يخالف هؤلاء في التوحيد والعدل كما تقدم حكايته وجهود الشيعة تخالف الامامية في الاثنى عشر فالزيدية والاسماعيلية وغيرهم يتفقون على استحلال الاثنى عشر قال النافلون لا قول الناس الشيعة ثلاثة أصناف وانما قيل لهم شيعة لانهم سابعوا علياً وقسموه على سائر اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهم الثمانية سوا ذلك لانهم غلوا في على وقالوا فيه قولاً عظيماً كما اعتقادهم الالهية أو زعموه هؤلاء أصناف متعددة والصبرية منهم والصنف الثاني الشيعة الرافضة قال الانشيري وطائفة سبوا الرافضة لرفضهم امامة أبي بكر وعمر ه قلت الصحيح أنهم سبوا رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك وقد ذكرنا هذا الانشيري وغيره قالوا وانما سبوا الزيدية لتكفيرهم بقول زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان زيدو يبع بالكوفة في أيام هشام بن عبد الملك وكان أمير الكوفة يوسف بن عمار يفتي وكان زيد بن علي بن أبي طالب على سائر اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويتولى أبا بكر وعمر ويرى الخوارج على أنهم الجور فلما ظهر بالكوفة في اصحابه الذين يابعوه وسع من بعضهم الطعن في أبي بكر وعمر أنكرو ذلك على من سمع منه متفرق عنه الذين يابعوه فقال لهم رفضتوني وهي شرمة فقال يوسف بن عمر فضل قالوا والرافضة يجمعون على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه وأظهر ذلك وأعلمه وان أكثر اصحابه فضلوا بترك الاقتداء به بعد وفاته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وان الامامة لا تكون الا بنص وتوقف وانها قرينة وأنه جائز للامام في حال السعة أن يقول ليس بالعام وأما الواجب اجبا الاحتياط في الاحكام وزعموا أن الامام لا يكون الا الأفضل الناس وزعموا أن علما كان مصيبا في جميع أحواله وأنه يخطئ في شئ من أمور الدين الا التكاليف اصحاب أي كامل فانهم كفروا الناس بترك الاقتداء به وكفروا علياً بترك الطلب وأنكروا

(مطلب في الرافضة ورفضهم)
من هذا الجنس الذي لا ينفق الا بما فيه من الالفاظ الجملة المشبهة مع من قات معرفته بما جاءه الرسول وبسرق اثبات ذلك ويتوهم أن مثل هذا الكلام ثبت معرفة الله وصدق رسله وأن الطعن في ذلك طعن فيما به يصير الصدمون فتجمل رد كثير مما جاءه الرسول صلى الله عليه وسلم لقنه أنه بهذا الرديص مصدقا للرسول في الباقي واذا أتم النظر تبين أنه كلما ازداد تصديقا لمثل هذا الكلام ازداد انفاقا وردا لما جاءه الرسول وكلما ازداد معرفة بحقيقة هذا الكلام وفساد ازداد ايماءا وعلما بحقيقة ما جاءه الرسول ولهذا قال من قال من الائمة قل أحد تطرق الكلام الا كان في قلبه قتل على أهل الاسلام بل قالوا

على الكلام منادفة ولهذا اقبل ان حقيقة ما صنفه هؤلاء من الكلام ترتب الاصول في تكذيب الرسول ومخالفة صريح العقول وصحح المنقول ولولا ان هؤلاء القوم جعلوا (١٠٦) هذا علما مقولا ودينا مقبولا لردون به نصوص الكتاب والسنة

ويقولون ان هذا هو الحق الذي يجب قبوله دون ما عارضه من النصوص الالهية والاخبار النبوية يتبعهم على ذلك من طوائف اهل العلم والدين مالا يحصى الله الاته لاعتقادهم ان هؤلاء احدثوا منهم واعظم تحقيلهم يكن يتالحجة الى كشف هذه المسائل مع ان الكلام هنا لا يحتمل الا الاختصار ومقصودنا بحكاية هذا الكلام ان يعلم ان ما ذكره الرازي في هذه المسئلة قد استوعب فيه جميع النضاويين فساده واما الجهة التي احتج بها فهي اضعف من غيرها كسباني بيانه وقد ذكر ان هذه المسئلة تازم عامة الطوائف وقد كثر في كتاب الاربعين انهم تالزم اصحابه ايضا فقال في الاربعين المشهور ان الكرامة يجوزون ذلك ويكرهه سائر الطوائف وقل كثر العقلاء يقولونه وان اكرهه باللسان فان ابا علي واهلها من المعتزلة واتباعهم قالوا انه يريد اعادة حادثة ويكرهه بكرامة حادثة لاني محمل الان صفة المسريفة والكرامة محدثة واذا حصل المرق والمسموع حدث في ذاته تعالى صفة السامعية والبصرية لكنهم انما يطلقون لفظ التجدد دون الحادث واهل الحنن البصري يثبت في ذاته علوما متعددة بحسب تحدد المعلومات والاشعرة يشتون نسخ الحكم مفسرين

الخروج مع ائمة الجور وقالوا ليس يجوز ذلك بدون الامام المنصوص على امامته وهم سوى الكاظمية اربع وعشرون فرقة وهم يدعون الامامية لقولهم بالنص على امامته على والفرقة الاولى هم القطعية لانهم قطعوا الامامة على موسى بن جعفر بن محمد وهم جميع الشيعة يزعمون ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على امامته على وان عليا نص على امامته الحسن وان الحسن نص على امامته الحسين والحسين نص على امامته ابنه علي بن الحسين وعلي بن الحسين نص على امامته ابنه ابي جعفر محمد ومحمد نص على امامته ابنه جعفر بن محمد وجعفر نص على امامته ابنه موسى وموسى نص على امامته ابنه علي وعلي نص على امامته ابنه محمد بن علي ومحمد بن علي نص على امامته ابنه الحسن والحسن نص على امامته ابنه محمد بن الحسن وهو الغائب المنتظر عندهم الذي يدعون انه يظهر فعلا الارض عدلا كاملا ثم حورا والفرقة الثانية منهم الكيسانية وهم احدث فرقة سموا الكيسانية لان المختار الذي خرج وطلب بدم الحسين بن علي ودعا الى محمد بن الحنفية كان يقال له كيسان ويقال انه مولد لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه فمن الكيسانية من يدعي ان عليا نص على امامته محمد بن الحنفية لانه رفع الراية اليه بالبصرة ومنهم من يقول بل الحسين نص على امامته محمد بن الحنفية ومنهم من يقول ان محمد بن الحنفية هي بحيل رضوى اشد عن عينه وقرع شماله يحفظه ياتيه رزقه غدو وعنه الى وقت خروجه وزعموا ان السبب الذي من اجله صرع على هذا الحال ان يكون مغبعا في الخلق ان الله عز وجل له فيه تديبر لا يعلم غيره قالوا من القائلين بهذا المذهب كثير الشاعر وفي ذلك يقول

الان الاثمة من فريش • ولادة الحق أربعة سواء • على والثلاثة من بنيته
هم الاسباط ليس بهم خفاء • فسط سبط إيمان وير • وسبط غيثة كربلاء
وسبط لا يذوق الموت حق • يقود انجيل بقمه القواء • تنبى لا يرى منهم زمانا
• برضوى عندهم غسل وماء •

ومعلوم ان هؤلاء مع ان قولهم معلوم الطلان ضرورة فقول الامامية ابطال من قولهم فان هؤلاء ادعوا باقام من كل موجود احاسم عرفا وأولئك ادعوا باقام من لم يوجد بحال ومن هؤلاء من يقول ان محمد بن الحنفية مات وان الامام بعده ابنه اوهائهم عبدالله ثم هؤلاء من يقول ان عبدالله اياهائهم اوصى الى اخيه الحسن وان الحسن اوصى الى ابنه علي بن الحسن وان عليا هائهم لم يعقب فهم ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية ويقولون انه يرجع ويكف فهم اليوم في التيه لا امام لهم الى ان يرجع اليهم محمد بن الحنفية فيزعهم ومنهم من يقول الامام بعد ابي هاشم محمد بن علي بن عبدالله بن عباس او اوهو على قالوا ذلك ان اياهائهم مات بأرض السراة منصرفه من الشام واوصى هنالك الى محمد بن علي بن عبدالله بن عباس واوصى محمد بن علي الى ابنه ابراهيم بن محمد ثم اوصى ابراهيم بن محمد الى ابي العباس السفاح ثم افقت الخلافة الى ابي جعفر المنصور وبوصية بعضهم البعض قالوا نخرج هؤلاء من هذا القول وزعموا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على العباس بن عبد المطلب وابنه اماما ثم نص العباس على امامته ابنه عبدالله ثم نص عبدالله على امامته ابنه علي بن عبدالله ثم ساقوا الامامة الى ان انتهوا الى ابي

نك برفعها وانتهاء والارتفاع والانتهاج عدم بعد الوجود ويقولون انه عالم بعلم واحد يتعلق قبل وقوع المعاصم جعفر باله سيقع وبعد نزول ذلك التعلق ويتعلق باله وقع ويقولون بان قدرته تتعلق بيجاد المين واذا وجد انقطع ذلك التعلق لاستماع

ايحاد الموجود ذلك تعلق الارادة بترجيح المعين وايضا العدم لا يكون مرئيا لاسموعا وعند الوجود نصير مرئيا اسموعا فلهذه
التعلقات حادثة فان التمرين جاهل كون العدم مرئيا (١٠٧) وسموعا قلنا الله تعالى يرى العدم معدوما لموجودا

وعند وجوده مرئيا موجودا لاعدوما
لان رؤية الموجود معدوما أو
بالعكس غلط وأنه يوجب ما ذكرنا
والفلاسفة مع بعضهم عن هذا
يقولون بان الاضافات وهي القلبية
والعبدية موجودة في الاعيان
فكنون الله مع كل حادث وذلك
الوصف الاضافي حدث في ذاته
وأول الركن من المتأخرين منهم
صرح في الاعتبار اذ ادب محادثة
وعلم محادثة في ذاته تعالى زاعما
بأنه لا يمكن الاعتراف بكونه الها
لهذا العالم الاعم هذا القول
ثم قال الاجلال من هذا الاجلال
والتزكية من هذا التزكية واجب (قال
الرازي) واعلم ان الصفة اما حقيقة
عارضة عن الاضافة كالسواد
والباض او حقيقة بزمها اضافة
كالعلم والقدرة فانه بزمها تعلق
بالمعلوم والقدور وهو اضافة
مخصوصة بينهما واما اضافة
محضة ككون الشيء قبل غيره
وبعد وعينه وبساره فان تغيره
الاسماء لا يوجب تغيرا في الذات ولا
في صفة حقيقة منها فنقول تغير
الاضافات لا يمحض عنه واما تغير
الصفات الحقيقية فالكرامية
يتغيرون وغيرهم يتكرونها فظاهر
الفرق بين مذهب الكرامية
لانهم يسمي ذلك صفة ولا تقول ان
ذلك تغير في الصفات الحقيقية كما
تقدم (ثم استدل) الرازي بثلاثة
أوجه (أحدها) ان صفاته
صفات كمال فحدثها واجب

حضر المنصور وهو الامام الرازي وافتتحت هذه الفرقة في أمر أبي مسلم على مقاتلين فرقة منهم
ندى الزامة اصحاب رجل يقال له زمام أبي مسلم قتل وقالت فرقة أخرى ان أبي مسلم لم يمت
ويحيى عنهم الاحتفال لم يجل لهم أسلافهم ومن الكيسانية طائفة يزعمون أن أباهم نصب
عبد الله بن عمرو بن حرب اماما ونحو ذلك روح أبي هاشم فيه ثم وقفوا على كتب عبد الله بن عمرو
فصاروا إلى المدينة يلتبسون اماما فلقوا عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب
فدعاهم إلى أن يأخو به فالتفتوا اماما وادعوا له الوصية ثم منهم من قال انه مات ومنهم من قال
انه لم يمت حتى يقوم ومنهم من قال هو المهدي المبشر وأما حتى يجيئ أصحابنا ومنهم من يقول
ان هاشما أوصى إلى ابن من سمعان ومنهم من يقول أوصى إلى علي بن الحسين فهذا أقوال من
يقول بوصول النص إلى محمد بن الحنفية ثم إلى أبي هاشم ومن الرافضة من قال بل النص بعد الحسن
ان علي لابنه علي بن الحسين ثم إلى ابنه أبي جعفر وان أبي جعفر أوصى إلى الخيرة بن سعيد فهم
يأخوون به إلى أن يخرج المهدي والمهدي فيأخو هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي
طالب وزعموا أنه مقيم بنحابة الجابر وأنه لا يزال غميا هناك إلى أن يخرجوه ومن
الرافضة من يقول ان الامام بعد أبي جعفر محمد بن علي هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين
الخارج بالمدينة في خلافة أبي جعفر المنصور وقصة مشهورة وزعموا أنه المهدي وأنكروا
امامة المغيرة بن سعيد ومن الرافضة من قال ان أبي جعفر أوصى إلى أبي منصور ثم من هؤلاء
من قال أوصى إلى ابنه الحسن بن الحسين بن أبي منصور ومنهم من قال إلى محمد بن علي بن محمد بن
عبد الله بن الحسن بن الحسين وقالوا انما أوصى أبي جعفر إلى أبي منصور دون بني هاشم كما أوصى
موسى عليه السلام إلى يوشع بن نون ودون ولده ودون ولده وبنوه عليه السلام ثم ان الامر بعد
أبي منصور راجع إلى علي وعلى كارجع الامر بعد يوشع إلى ولده وبنوه ومنهم من قال ان أبي جعفر
نص على ابنه جعفر بن محمد وان جعفر لم يمت ولا يموت حتى ينظر أمره وهو القائم
بالمهدي ومن الرافضة من يقول ان جعفر بن محمد مات بمحمدات وان الامام بعد جعفر ابنه اسمعيل
وأنكروا أن يكون اسمعيل مات في حياته ومنهم من قال لا يموت حتى يعلل لان أبيه قد كان يخبر أنه
وصيه والامام بعده ومن الرافضة القرامطة يزعمون أن خلافة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
انصلت للنص إلى أبي جعفر كما يقوله الاثناعشرية وان أبي جعفر نص على امامة ابن ابنه محمد بن
اسمعيل وزعموا أن محمد بن اسمعيل حي إلى اليوم يعني إلى أوائل المائة الرابعة لم يمت ولا يموت
حتى يعلل الارض وأنه هو المهدي التي تقممت البشرية واحضروا في ذلك باخبار رويها عن
أسلافهم يخبرون أن سابع الأشعة قائمهم وهؤلاء يقال لهم البعية كما يقال لأولئك الانا
عشرية وهؤلاء كرام المصنفون بمقالاتهم في أوائل الامر قبل المائة الرابعة قبل ظهورهم
بالقرب والقاهرة فان هؤلاء انتم من أمرهم في أثناء المائة الرابعة وبصدها ما يطول وصفه
وتظهر فيهم من الزندقة والاحكاما بعد مثله لافي الغلاة ولا غيرهم ومن غايها هؤلاء الملاحدة
الذين كانوا يجرسان والشام وغيرهما وكان من أهل بيت سبأ من الشخصين لدعوتهم من
الحاكم وكذلك هذا الطوسي وغيرهم من أعوانهم وكذلك سنان وغيره وأذكياءهم يعلمون
كذبهم وجهلهم ولكن بسبب خدمتهم يحصل لهم من الرياسة والمال والشهوات ما لا يحصل بدون

تقصاه يعني قبل حدوثها والاضافات لاجود لها في الاعيان دفعا لتسلسل فلا بد من تقاضا ولتأني ان يقول هذا الدليل قد تقدم
الكلام عليه والمنازع لاسي ذلك صفة وان وصف الموصوف بنوع ذلك فليس كل فرد من الافراد صفة كمال مستحقة التقديم بحيث

يكون علمها في الازل نقصا وما اقتضت حكمته حدوثه في وقت لم يكن علمه قبل ذلك اتصال الكمال بعلمه حيث لا تنقضي الحكمة ووجود حدوثه ووجوده حين اقتضت الحكمة (١٠٨) وجوده كالوحدات المتصلة فليس عدم كل شيء نقصا لعدم

ذلك فهم دعاؤهم كما يعاون أمثالهم من أهل الكتب والظلم لتتاليهم -م- الأغراض ومن
الرافضة من يقول انتهى بل محمد بن اسمعيل ومنهم من يقول انتهى بل محمد بن جعفر بن محمد لافي
اسمعيل ابنه ولا في موسى بن جعفر ومنهم من يقول انتهى إلى ابنه عبد الله بن جعفر وكان أكبر
من خلف من ولده وهو لا يقال لهم الطليعة لان عبد الله بن جعفر كان أبطل الرجلين قالوا
وهو لا يعد كبير ومن الرافضة من يقول امامة موسى بن جعفر وانتهى لم يعتد ولا يعتد حتى
على مشرق الارض ومغربها وهذا الصنف يدعون الرافضة لانهم وقفا على موسى بن جعفر
ولم يجاوزوه ويسمون المطبورة لان يوسى بن عبد الرحمن تأطروهم فقال أنتم أعلى من الكلاب
المطبورة فلزمهم هذا القالب ومنهم قوم وقفا على امر موسى بن جعفر فقالوا لا بد من أمات
أو لمعت ومنهم من يقول ان موسى بن جعفر نص على امامة ابنه أحمد ومن الرافضة من قال
ان بعد محمد بن الحسن المنتظر عند الانبي عسيرة اماما آخر هو القائم الذي يظهر فيملا الدنيا
عدا لويقع الظلم فهذا بعض اختلاف الرافضة القائلين بالنص فاذا كانوا أعظم تباينا واختلافا
من سائر طوائف الامة امتنع أن تكون هي الطائفة الناجية لان أقل ما في الطائفة الناجية
أن تكون متفقة في أصول دينها اتفاق أهل السنة والجماعة على أصول دينهم وهو لاء الامامية
الانعاسرية يقولون ان أصول الدين أربعة التوحيد والعدل والنبوة والامامة وهم يختلفون
في التوحيد والعدل والامامة فأما النبوة فتأبهم أن يكونوا ممن ين بها كقرا سائر الامة
واختلافهم في الامامة أعظم من اختلاف سائر الامة فان قالت الانعاسرية بمنزلة كثر من
هذه الطوائف فيكون الحق معادونهم قيل لهم وأهل السنة أكرمكم فيكون الحق معهم
دونكم فمنا يتكلم أن يكون سائر فرق الامامية معكم بمنزلة كثر مع سائر المسلمين والاسلام
هو دين الله الذي يحرم أهل الحق والله أعلم

ان يقول ماد كرم بتقدير التسليم بقضى أزيله صحة وجود الحوادث لاصحة أزيله وجود الحوادث وقد عرفت الفرق بينهما في مسألة الحفوث والفرق المذكوران مع أغنى عن الدليل السابق والاني النقض وأيضا اذا صح الفرع مع أن الدليل المذكور ينضم له بطلان الدليل (قلت) فقد ذكر الامروفي بطلان هذا الدليل ثلاثة أوجه (أحدها) الفرق بين صحة أزيله الحفوث وأزيله صحة الحدوث وسأني أن شاء الله الكلام فيه وسأني أنه فرق فاسد

لكن يقال ان صرح هذا الفرق بطل الدليل وان لم يصح لزوم امكان الحوادث في الازل ولزم امكان وجود المقدور المقبول لا يفعل في الازل وكلاهما يبطل الدليل (أو يقال) ما كان جوابا لما كمن المقدور كان جوابا لتاثير المقبول (أو يقال) ان صرح هذا الفرق

بطل الدليل وإن لم يصح هذا الفرق فلا زحماً أحد أمرين إما إمكان دوام الحوادث (١) (الوجه الثاني) أنه ان مع الفرق بين المقدور والمقبول بأن المقدور يجب تأخر عن القدرة المقبول لا يجب ذلك (١٠٩) فيمكن أن هذا وحده لا يلزم على وجوب حصول الحادث في

الآزل إذا كان قابلاً له وحسب فلا حاجة إلى أن يستدل على ذلك بما ذكر من النسبة ان كان الفرق معها وإن لم يكن معصاهم النص به (الثالث) ان الدليل المذكور يوجب وجود المقدور في الآزل لان القادرية على الشيء نسبة بينهما والنسبة بين الشئين متوقفة عليهما فان مع الفرق بين المقدور والمقبول مع أن الدليل يتناولهما مجعاً وبني الفرق لزوم بطلان الدليل فلزم بطلان مقدمة الدليل وأنتقامه وكلاهما مطلق له وهذا بين (قال الرازي الثالث) قول الخليل لأحب الأتقن يدل على أن المنفيم لا يكون لها (ولقائل) أن يقول ان كان الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم أحسن بالأقول على نفي كونه رب العالمين لزم أنه لم يكن ينفي عنه حلول الحوادث لان القول هو المذهب والاحتجاب بما يعلم من القصة اضطراباً وهو حين بزغ قال هذا بي فإذا كان من حين بزوغه إلى حال أفوله لم ينفعه الربوبية دل على أنه لم يجعل حركته متناهية لذلك وإنما جعل المتاني الأقول وان كان الخليل صلى الله عليه وسلم إنما احتج بالأقول على أنه لا يصلح أن يتشذربا وبشر به ويدي من دون الله فلس فيه تعرض لأفعال الله تعالى فقصة الخليل ما أن

لا يفعل إلا ما هو الأصل له بعد كان تولية أو تلك مصلحة لبعاده ومعلوم أن الحلف والمصلحة التي حصلت بهم أعظم من اللطف والمصلحة التي حصلت بآمامهم معدوم وأما جزر ولهذا حصل لاتباع خلفاء بني أمية من المصلحة في دينهم ودينامهم أعظم مما حصل لاتباع المنتظر فان هؤلاء لم يحصل لهم آمام يأمرهم بشئ معروف ولا ينههم عن شئ من المنكر ولا يعينهم على شئ من مصلحة دينهم ولا دناءتهم بخلاف أولئك فانهم انتفعوا بأنفسهم منافع كثيرة في دينهم ودينامهم أعظم مما انتفع هؤلاء المنتسبين إلى المشايعة على رضى الله عنه مصحة فحجة أولئك المنتسبين إلى المشايعة عثمان رضى الله عنه أولى بالصحة وان كانت باطلة فهذا البطل منها فإذا كان هؤلاء الشيعة متفقين مع سائر أهل السنة على أن جزم أولئك بضاعتهم إذا ادعوا تلك الأئمة طاعة مطلقة خطأ وضلال خطأ هؤلاء لا دوز ولا جرموا بإطاعتهم بل يدعى أنه نائب المعصوم والمعصوم لا عين له ولا أثر أعظم وأعظم فان الشيعة ليس لهم أئمة يباشرونهم بالطاعات الا شيوعهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله (الوجه الثاني) أن هذا المثل إنما يكون مطابقاً لو ثبتت مقدمة ان احداً هان لنا آماماً معصوماً والثانية أنه أمر بكذا وكذا وكذا المتقدمين غير معلومة بل باطلة دع المقدمة الاولى بل الثانية بل الأئمة الذين يدعى فيهم العصمة قد ماتوا منذ سنين كثيرة والمنتظره غالباً كثر من أربعة وخمسين سنة وعند آخرين هو معدوم لم يوجد والذين يطعنون بشيوخ من شيوخ الرافضة أو كتب عنهما بعض شيوخ الرافضة وذكروا ان ما فهم استقول عن أولئك المعصومين وهؤلاء الشيوخ المصفون ليسوا معصومين بالاتفاق ولا مقطوع عليهم بالقصة فلذا الرافضة لا يتبعون الأئمة لا يقطعون بعتهم ولا سعادتهم فلم يكونوا قاطعين بعتهم ولا بفساد أئمتهم الذين يباشرونهم بالأمر والنهي وهم أئمتهم وأما فهم في انتسابهم إلى أولئك الأئمة فتارة أتباع كثير من أتباع شيوعهم الذين يتسبون إلى الشيخ فسد مات من مده ولم يدروا بماذا أمر ولا عماذا نهى بل لهم اتباع يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله يأمرهم ويأمرهم بالتوفيق في ذلك الشيخ وفي خلفائه وأن يضعدوهم أرباباً كما يأمر شيوع الشيعة أتباعهم وكما يأمر شيوع التصاري أتباعهم فهم يأمرهم بالأشراك بالله وعبدان غير الله ويصدونهم عن سبيل الله فيضربونهم عن شهادة أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله فان حقيقة التوحيد ان تعد الله وحده فلا يدعى الا هو ولا يخفى ولا يتلقى الا هو ولا يتوكل الا الله ولا يكون الدين الا لله لا لأحد من الخلق وان لا تنفذ الملائكة والانس أرباباً فكيف بالأئمة والشيخ والعلماء والمولود وغيرهم والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم هو المبلغ عن الله أمرهم ونهيه فلا يطاع مخلوق طاعة مطلقة الا هو فلذا جعل الآمام والشيخ كله لله يدعى مع معصيته بعدموته ويستغفبه ويطلب عنه الحوائج والطاعة إنما هي لشخص حاضر يأمر بما يريد وكان الميت معصياً بالله تعالى وألحق مشيئة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيضربون عن حقيقة الاسلام الذي أصله شهادة أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله ثم ان كثير منهم يتعلقون بحكايات تنقل عن ذلك الشيخ وكثير منها كتب عليه وبعضها خطاً منه فعدلون عن النقل المصدق عن القائل المعصوم إلى النقل غير مصدق عن قائل غير معصوم فإذا كان هؤلاء معطشين في الحقيقة فالتسوية أعظم وأكبر خطأ لانهم أعظم كذباً فيما ينقلون عن الأئمة وأعظم غلو في دعوى عصمة الأئمة وإذا كان

تكون حجة عليهم والأولهم ولا عليهم (قال الرازي) واحتموا أن الدليل دل على ان الكلام والسمع والبصر صفات حادثة ولا بد لها من محل وهو ذات تعالى ولا يصح قيام الصفات القديمة بذاته تعالى باتفاق منا ومن الاشعرية والقدم لا يستعبر في مقتضى فله عبرة عن

نفس الأزالة وهو عدى فالتعفى هو كونه أصفاً والحادث كذلك فيلزم قبلها قال والطوارى عن الأول الجواب عن أدلة حدوث تلك الصفات وعن الثاني بان تلك الصفات قد (١١٠) تكون مخالفة لهذه بالنوع سلمناه لا فارق سوى القدم

فلزم انه عدى فله عبارة عن نفى العدم السابق ونفى العدم نبوت (قلت) ليس المقصود هنا ذكر أدلة المثبتة فان النصوص تدل على ذلك في مواضع لا تكاد تحصى الا بكلفة وانما الغرض بان هل في العقل ما يعارض النصوص ومن اراد تقرير ما احتجوا به من التلبد العقلي على الاثبات قدح فيما يزكروه النفاة من امتناع حدوث تلك الامور وبعده المانعين هو امتناع حلول الحوادث وامتناع تسلسلها فاذا كانوا لا ينشئون حدوثها في ذاتها الامتناع حلول الحوادث لم يجز ان يبيحوا عن أدلة الحدوث بمجرد دليل امتناع حلول الحوادث ان لم يبيحوا عن المعارض لان ذلك دور فاذا قال القائل الدليل على بطلان دليل المثبتة هو دليل النفاة قبله دليل النفاة لا يتم الا بطلان دليل المثبتة فاذا لم تمكن المطالبة الابداسل المثبتة كان صفة دليل النفاة متوقفا على صفة ذلك دور فله لا يتم نفي ذلك الجواب عن حجة المثبتين فيكون قولهم بالنفاة حلول الحوادث متبنا على انتفاء حلول الحوادث فلا يكون لهم حجة على ذلك (بياض باهله)

واما أدلة المثبتين فهو ما يزكروه من السرعات والعقبات وهم قد قدحوا في أدلة النفاة فتم كلامهم

(واما التسلسل) فالكرامة ومن وافقهم لا يجيزونه كالأبيهزة كثير من المعتزلة ومن وافقهم وأما من يجوز التسلسل في الاثار من أهل الحديث والكلام والفلسفة وغيرهم فهو لا قد عرف طعنهم في أدلة النفاة وطعن بعض النفاة في أدلة

الواحد من هؤلاء أتباع الشيوخ الاحياء المضلين قال في شيء قد مات عنطين في قطعهم النفاة فخفا الشعة في قطعهم النفاة أعظم وأعظم وان قد ران طريق الشعة صوابا لما فيمن القطع والجزم بالنفاة فطر في المشايخ صوابا لما فيمن القطع بالنفاة فخشيد يكون طريق من يعتقد ان يزيد كل من الانبياء الذين يثرون الجرم وان الجرم حل لشر بها الانبياء يزيد كل منهم طريقا صوابا واذا كان يزيد بنينا كان من خرج على نبي كافر افسل من ذلك كافر الحسين وغيره بل من ذلك ان يكون طريق من يقول كل رزق لا رزقه الشيخ لا ربه طريقا صحيحا وطريق من يقول ان الله تعالى ينزل الى الارض وان كل مسجد فان الله قد وضع قدمه عليه طريقا صحيحا وطريق من يقول ان شجرة قد اسقط عنه الصلاة طريقا صحيحا وامثال هذه الضلالات التي توجب كثيرا من العلم أتباع المشايخ فان كثيرا من هؤلاء يجازمون بضاتهم وساعدت مشايخهم أعظم قطع الاثني عشر بقلاعة وأنشاعهم فان كان ما ذكر من اتباع الحازم بالحق اتوا واجابوا باتباع هؤلاء ومن جلة أتباع هؤلاء القدر في الشعة وباطال طريقهم فيلزم من اتباع الحازم باطل قول الشعة وان لم يكن اتباع الحازم مطلقا طريقا صحيحا باطل بحتة وكذلك يقال لهؤلاء هؤلاء لان كان اتباع أهل الجزم أولى بالاتباع من طريقه الذين يأمرون بعبادة الله ورسوله ولا يجرون طاعة معين الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يضمنون السعادة الا لمن اطاع الله ورسوله ويقولون ان من سواهم خطي وبعب فلا يطاع مطلقا وكان اتباع هؤلاء متصا وخطا والصواب اتباع أهل الجزم مطلقا ووجب اتباع شعة الاثمة المعصومين وشعة المشايخ المحفوظين وشعة هؤلاء بدخون في هؤلاء وشعة هؤلاء بدخون في هؤلاء فيلزم ان يكون كل من الطريقتين باطلا وصوابا وهذا جاعل بين النقيضين وهذا اتا لم لان الاصل فليس هو اتباع من يجزم بل اعلم ولا دليل فكل من اتبع الشيخ الحازم بالنفاة بلا حجة ولا دليل او الاما هي الجزم بالنفاة بلا حجة ولا دليل فيلزم ان يتناقض اتقوالهم بخلاف اتقوال التي ترجع الى اصل صحيح فانها لا تتناقض والله أعلم (الوجه الثالث) منع الحكم في هذا المثل الذي ضرب وجهه اصلا فليس عليه فان الرجل اذا قال له أحد الرجلين طريق آمن وصلى وقال له الآخر لا علم لي بان طريق آمن وصلى اتقوال ذلك الاول لم يحسن في الفصل تصديق الاول بمجرد قوله بل يجوز عند العقلاء ان يكون عملا عليه يكذب حتى يصعب في الطريق فيقتله واخذ ماله ويجوز ان يكون ذلك جاهلا لا يعرف سائر الطريق من الخوف واما ذلك الرجل فلم يضمن السائل شيئا بل رده الى تفرغ فلم يرض هذا ان ينظر الرجل الى الطريقين أولى بالسلك كاتباع واحد من الطريقين ولوان كل من قال طريق آمن موصل يكون أولى بالتصديق من وتقتل فكان كل مقتر وجاهل بدعي في المسائل المثبتة ان قولهم هو الصواب وانما طالع ذلك فيكون اتباي أولى من طريق هؤلاء الذين ينتظرون ويستدلون وكان ينبغي ان يكون الشيوخ الكذابون الذين يضمنون لهم بدهم الجنة وان لهم في الآخرة كذا وكذا وان كل من أحبهم خسر الجنة وان من اعطاهم المال اعطاهم الخال الذي يقر به الى هذا الجلال أولى من اتباع ذوي العلم والصدق والعدل الذين لا يضمنون له الا ما ضمنه الله ورسوله الى آخيه وكان ايضا ينبغي ان يكون اثمة الاسماعيلية كلهم والهاكم واتها لها

أولى (واما التسلسل) فالكرامة ومن وافقهم لا يجيزونه كالأبيهزة كثير من المعتزلة ومن وافقهم وأما من يجوز التسلسل في الاثار من أهل الحديث والكلام والفلسفة وغيرهم فهو لا قد عرف طعنهم في أدلة النفاة وطعن بعض النفاة في أدلة

بعض من حكمة أهل الألبان والأعرية وغيرهم تنازعون في ذلك كما قد عرفت. (وأما) فان المثبتين يقولون كونه قادرا على الفعل بنفسه صفة كمال كما أن قدرته على الفعل المتفصل (١١١) صفة كمال

يقدر على الفعل القاسم والمتفصل عنه ومن لا يقدر على أحدهما علم أن الأول أكل كما ذكرنا عليه من يعلم نفسه وغيره ومن لا يعلم الآخر لا يعلم أحدهما وأمثال ذلك ويقول من يجوز دوام الحوادث وتسلسلها إذا عرضا على صريح العقل من يقدر على الأفعال المتعاقبة الدائمة ويفعلها دائما متعاقبة ومن لا يقدر على الدائمة المتعاقبة كان الأول أكل وكذلك إذا عرضا على العقل من فعل الأفعال المتعاقبة مع حدوثها ومن لا يفعل حادثا أصلا لئلا يكون عدمه قبل وجوده عدم كمال شديد صريح العقل بان الأول أكل فان الثاني ينفي قدرته وفعله للجميع لئلا يعدم البعض في الازل والاول يثبت قدرته وفعله للجميع لئلا يعدم البعض في الازل والاول يثبت قدرته وفعله للجميع مع عدم البعض في الازل فذلك ينفي الجميع حذرا من فوت البعض والثاني يثبت ما يشتهى من الكمال مع فوت البعض ففوت البعض لازم على التقديرين وأما الأول فثبت كمال في قدرته وفعله لم يثبت الثاني وأيضاهم يقولون كون الكلام لا يقوم بذاته ينع أن يكون كلامه فان ما قام به شيء من الصفات والأفعال عاين حكاية الاله لا غيره فاذا خلق في محل عال أو قدره أو

أول بالاتباع من آية الاثني عشرة لأن أولئك يدعون من علم الغيب وكشف باطن السريعة وعلو الدرجة أعظم مما يدعيه الانشاعرية بل لهما وجه يضمنون لهم هذا مع استحلال المحرمات وترك الواجبات فيقولون قد أسقطنا عنك الصلاة والصوم والحج والزكاة وضمننا لك والاثنا عشرة فيقولون لا نسحق الجنة حتى تؤدى الواجبات وترك المحرمات فان كان اتباع الجزم بغير جزئه أولى كان اتباع هؤلاء ومن اتباع من يقول أنت إذا أذنت بمحتمل أن تعاقب ويحتمل أن يعفى عنك فيبقى بين الخوف والرجاء وتظار هذا كثير فتبين أن مجرد الاقدام على الجزم لا يدل على علم صاحبه ولا على صدقه وأن التوقف والامساك حتى يتبين الدليل هو علة العقلاء (الوجه الرابع) أن يقال قولهم انهم جازعون بمحصل الفعل لهم دون أهل السنة فانه أن أراد بذلك أن كل واحد من اعتقاده لا يدخل الجنة وان ترك الواجبات وفعل المحرمات فليس هذا قول الامامية ولا يقوله عاقل وان أراد أن حب على حسنة لا يضر معصيته فلا يضر ترك الصلوات والعبادات والاولى أغراضهم بسفل دم بن هاشم إذا كان محبا عليا فان قالوا المحبة الصادقة تستلزم الموافقة على الامار التي لا يدين أداء الواجبات وترك المحرمات وان أراد بذلك أنهم يعتقدون أن كل من اعتقد الاعتقاد الصحيح وأدى الواجبات وترك المحرمات دخل الجنة فهذا اعتقاد أهل السنة فانهم جزموا بالصحة لكل من اتقى الله تعالى كالنقيض بالقرآن وانما توفوا في شخص معين لعدم العلم بدخوله في المثبتين فاذا علم أنه مات على التقوى علم أنه من أهل الجنة ولهذا يشهدون بالجنة لمن شهده الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولهم في استفاض في الناس حسن التناء عليه قولان فتبين أنه ليس في الامامية حزم محمود اختصاصا مع أهل السنة والجماعة فان قالوا انما يحرم لكل شخص رأيا بملكنا الواجبات عند تاركها المحرمات بأنه من أهل الجنة من غير أن يخبرنا بباطنه معصوم قبل هذه المسئلة لا تنطبق بالامامية بل ان كان الى هذا الطريق صحيح فهو طريق أهل السنة ومهرب لو كره أحقق وان لم يكن هناك طريق صحيح الى ذلك كان ذلك قولنا بلا علم ولا فضيلة فيه بل في علمه في الجدية لا يدعون علمه صفا الاو اهل السنة أحق به وما ادعوا من الجهل فهو نقص وأهل السنة أبعد عنه والقول بكون الرجل المعين من أهل الجنة قد يكون سببه اخبار المعصوم وقد يكون سببه وأطو شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الارض كالصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه عليه بجنائز فأتوا عليها خيرا فقال وجبت وجبت ومرت عليه بجنائز فأتوا شرا فقال وجبت وجبت فقالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذه الجنائز أنتيم عليه خيرا فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنائز أنتيم عليها شرا فقلت وجبت لها النار أنتيم شهداء الله في الارض وفي المسند عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار قالوا يا رسول الله قال بالتناء الحسن والتناء السيئ وقد يكون سبب ذلك أو أطو شهادة المؤمنين فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لم يبق بعد من النبوة الا الرأيا الصالحة رآها العبد الصالح أو تركه ورسول الله تعالى لهم الشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال هي الرأيا رآها الرجل الصالح أو تركه وقد فسرها أيضا بتناء المؤمنين فقبل يا رسول الله الرجل يعمل لنفسه فيعده الناس عليه فقال

كلاما كان ذلك صفة العمل الذي خلق فيه فذلك العمل هو العالم القادر على كل شيء فاذا خلق كلاما على كماله كان ذلك الكلام المخلوق كلام ذلك العمل لا كلامه فاذا خلق في الشجرة أنى الله قرب العالمين ولم يشهروه به كلام كان ذلك كلاما لشجرة فتكون هي القائلة أنا أنا

الله رب العالمين وهذا الجدل فستعين أن يقوم به الكلام وكونه لا يقدرون أن يتكلم ولا يتكلم عشاء بل يلزمه الكلام كانه ما لم يتكلم
 كون تكليمه هو خلق مجرد الادراك يقتضي (١١٢) أن يكون القادر على الكلام الذي يتكلم باختياره كل منه فاما

تلك عاجل بشري المؤمن والرؤيا قد تكون من الله وقد تكون من حديث النفس وقد تكون
 من الشيطان فإذا توأما تروى المؤمنين على أمر كان حقا كما إذا توأما تروى بهم فان الرجل قد
 يظن أو يكذب وقد يخفى في الرؤيا أو يتهدد بالسل فإذا اجتمعوا لم يتبعوا على ضلالة وإذا
 تواترت الرؤيا وأوزنت العلم فكذلك الرؤيا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرى رؤياكم قد
 توأمت على أنهاء السبع الاوخر في كان منكم متعسرا فليخبرها في السبع الاوخر وهذه
 الاسباب كلها عند أهل السنة كل وأتم محامي عند الشيعة فلا طريق لهم الى العلم بالسعادة
 وحصولها الا بذلك الطريق كل لاهل السنة (الوجه الخامس) ان أهل السنة يجزمون
 بحصول النعمة لانهم أعظم من جزم الرافضة وذلك أن انعمهم بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 هم السابقون الاولون من المهاجرين والانصار وهم جازمون بحصول النعمة لهؤلاء فانهم
 يشهدون أن العشرة في الجنة يشهدون أن الله تعالى قال لاهل بدر اعلموا ما منتم فقد غفرت
 لكم بل يقولون انه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم فهو لا كثر من ألف وأربعمائة امام لاهل السنة يشهدون أنه
 لا يدخل النار منهم أحد وهي شهادة يعلم كماله على ذلك الكتاب والسنة (الوجه السادس)
 أن يقال أهل السنة يشهدون بالنعماء امام طائفة اماما عينها قد مسندة الى العلم وأما الرافضة
 فانهم ان شهدوا شهدوا واعمالا يعلمون أو شهدوا بالزور الذي يعلمون أنه ذنب فهم كما قال الشافعي
 رحمه الله تعالى ما رأيت قوما أشهد بالزور من الرافضة (الوجه السابع) ان الامام الذي
 شهد بالنعماء امان أن يكون هو المطلق في كل شيء وانما زعمه غير من المؤمنين أو هو مطاع فيما
 يأمر به من طاعة الله ورسوله وفيما يقوله باجتهاد اذا لم يعلم أن غيره أولى منه ونحو ذلك فان كان
 الامام هو الاول فلا امام لاهل السنة بهذا الاعتبار الا الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه
 ليس عندهم من يجب أن يطاع في كل شيء الا الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يقولون
 كما قال مجاهد والحكم وما لا وغيرهم كل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا الرسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم وشهدون لامامهم أنه خير الخلق وشهدون بان كل من اتهم به ففعل ما أمر
 به وترك ما نهى عنه دخل الجنة وهذه الشهادة بهذا وهذا هي أتم من شهادة الرافضة
 للعسكريين وأما لهما من أطاعه ادخل الجنة فثبت أن امام أهل السنة كل وشهادتهم
 له اذا اطاعوا كل ولا سواء ولكن قال الله تعالى أن خير ما تأسر ترون فعدا المقابلة يذكر
 فضل الخير المحض على الشر المحض وان كان الشر المحض لا خير فيه وان أرادوا بالامام الامام
 المقتد فذلك لا يجب أهل السنة طاعته ان لم يكن ما أمر به موافقا لشر الامام المطلق رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم اذا اطاعوا فبما أمر الله بطاعته فيه فانما هم مطيعون لله
 ورسوله فلا يضرهم وقفهم في الامام المقتد هو في الجنة أم لا كما لا يضر أتباع المصوم اذا
 اطاعوا وانما منع أن يؤاخذوا بكون من أهل النار لاسما وتوابع المصوم عندهم لا يعلمون أنهم
 يأمرون بما أمر به المصوم لعدم العلم بما يقوله مصومهم وأما أقوال الرسول صلى الله تعالى
 عليه وسلم فهي معلومة فمن أمر بها فقد علم ما وافقها ومن أمر بخلافها علم أنه خالفها وما اختلف
 فيه منها فاجتهد فيه نائبه فهذا اخير من طاعة نائب بل يدعي العصية ولا أحد يعلم بشيء مما أمر به

اذا عرضنا على العقل من يتكلم
 باختياره وقدرة ومن كلامه
 بغير اختياره وقدرة كان الاول
 أكل فنعين أن يكون متكلما
 بقدرة ومشيته كلاما يقوم بذاته
 وكذلك في محبته وإتيائه واستوائه
 وأمثال ذلك ان قدرنا هذه
 أمورا منفصلة عنه لزم أن
 لا يوصف بها وان قدرنا لها الزمة
 لا تكون بمشيته وقدرة لزم مجزؤه
 وتفصيل غير عليه فيصعب أن
 يوصف بالقدرة على هذه الأفعال
 القائمة التي يفعلها عبثته
 وقدرة وهذا هو الذي تعبه
 النفاة بقولهم لا تحله الحوادث كما
 يعنون في العلم والقدرة ونحوهما
 بقولهم لا تحله الاعراض وأيضا
 فان ما به تثبت الصفات القائمة
 به تثبت الأفعال القائمة به التي
 لا تحصل بقدرة واختياره ونحو
 ذلك وذلك ان يقال العلم والقدرة
 والسمع والبصر والكلام ونحو
 ذلك صفات كمال فلول يتصف
 الرب بها انصف بنصفها كالحل
 والجز والسمم والكم والنغم وهذه
 صفات نقص والله مستزدد ذلك
 فيجب انصافه بصفات الكمال
 ويقال كل كمال يثبت لمخلوق من
 غير أن يكون فيه نقص وجه من
 الوجوه فان قالوا تعالى وأوليه وكل
 نقص تزعمه مخلوق فان قالوا في سجدته
 أولى بنزله عنه بل كل كمال يكون
 للوجود لا يستلزم نقصا فالواجب
 الوجود وأوليه من كل وجود

وأمثال هذه الأدلة المبسوطة في غير هذا الموضوع فإذا قال النفاة من الجهمة والمغلطة والباطلة هذه الصفات
 متقابلة تقابل العدم والملازمة فلا يلزم من رفع أحد هاتين التان إلا أن يكون الجدل قابلا لهما فأما ما لا يقبلهما كالجمل فلا يقال فيه

حق ولا ميت ولا أحمى ولا بصير أجيبوا عن ذلك بصفة أجوبة مثل أن يقال هذا اصطلاح لكم والافالفة العربية لا فرق فيها والمعاني العقلية لا تستوفى فاحرود الاصطلاحات ومثل (١١٣) أن يقال فلا يقبل هذه الصفات كالجمادات أقصى ما

هذا الغائب المنتظر فضلا عن العلم بكون نائبه موافقا ومختلفا فان ادعوا أن التواب علموا من بأمر من قبلهم فعلم علماء الامة بأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن كل من علم هؤلاء يقول من يدعون عصيته ولوطوبأ أحدهم ينقل صحيح ثابت بما يقولونه عن علي أو عن غيره لما وجدوا الخدع يسلا وليس لهم من الاستناد والعلم بالرجال التافئين ما لأهل السنة (الوجه الثامن) أن يقال أن الله قد ضمن السعادة لمن أطاعه وأطاع رسوله وتوعد بالتعاقب لمن فعل ذلك فهاط السعادة طاعة الله ورسوله كما قال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وأما ذلك وإذا كان الله تعالى يقول فاتقوا الله ما استطعتم فمن اجتهد في طاعة الله ورسوله بحسب الاستطاعة كان من أهل الجنة فقول الرافضي بأن يدخل الجنة الامن كان اماما يقول اليهود والنصارى بأن يدخل الجنة الامن كان هودا أو نصارى تلك أمانتهم هل قالوا برهاتكم ان كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجر عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن المعلوم أن هذا المنتظر الذي يدعاه الرافضي لا يجب على أحد طاعته فانه لا علمه قول منقول عنه فاذا من أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم دخل الجنة وإن لم يؤمن بهذا الامام ومن آمن بهذا الامام لم يدخل الجنة الا اذا أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فطاعة الرسول هي مدار السعادة وجودا وعدما وهي الفارقة بين أهل الجنة والنار ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فرق بين الناس فدل الخلق على طاعته بما عينه لهم فدل أن أهل السنة مازمون بالسعادة والتعاقب كل من أهل السنة

(فصل قال الرافضي) الوجه الرابع أن الامامية أخذوا مذهبهم عن الأمة المعصومين المشهورين بالفضل والعلم والزهد والورع والاستقبال في كل وقت بالعبادة والعبادة وتلاوة القرآن والمداومة على ذلك من زمن الطفولة إلى آخر العمر ومنهم من يعلم الناس العلوم ويزيل في حقهم هل أتى رواية الطهارة والنجاسة بموجب المذهب وآية الانتباه وغير ذلك وكان على رضى الله عنه يصلى في كل يوم ولاية الفركمة ويتلو القرآن مع شدة ابتلاؤه بالحروب والجهاد في قتالهم على بن أبي طالب كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ووجهه الله تعالى نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال وأقتناؤا أنفسكم وخاطر رسول الله وزوجه ابنته وفطه لا يحصى ونظمت منه مميزات كثيرة حتى ادعى فيه قوم الرواية وقتلهم وصار إلى محالبتهم آخرون إلى هذه الغاية كالغلاة والنصيرية • وكان ولداً لاسطر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد اشباب أهل الجنة امامين بنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانا زهد الناس وأعلمهم في زمانها وجاهدا في الله حتى جهاد حتى قتلوا وليس الحسن الصوفي تحت نياحه الفاضل من غير أن يشعر أحد بذلك وأخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحسين وما فوضه على نفسه الابن و ابراهيم على نفعه الا بغير قتال جبريل عليه السلام وقال ان الله لم يكن ليجمع لى بينهما فاختار من شئت منهم ما فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مات الحسين بكىك أنا وعلى وفاطمة واذا مات ابراهيم بكىك أنا علي وفاطمة فاختار موت ابراهيم فلبت بعد ثلاثة أيام وكان اذا جاء الحسين يتبعه ويقول أهلاً ومرحباً بنى فديته بنى ابراهيم • وكان على بن الحسين

(١٥ - منهاج نافي) فهو حادث لامتناع حوادث الأزل لها قبل لهم هذا سبق على مقدمتين على أن ما قبل الشيء لا يخلو عنه وعن شئ مواعلي امتناع دوام الحوادث وكل من القسطين الذين فسادها لا تقدم ثم قبل الطر فسادها يسل صريح العقل أن

ما ذكر في اثبات هذه الافعال من الادلة العقلية الموافقة لادلة الشرعية بين واظهر وأصرح في العقل من امتناع دوام الحوادث
وتعاقبها فان هذه المقدمة في غاية النفاذ والاستبصار كما ذكر (١١٤) العقلاء من جميع الامم ينادعون فيها بدفعونها وهي

أصل علم الكلام الذي منه
السلف والائمة ولهذه المقدمة
استطاعت البهرة على من احدث
بها من مشكلة أهل الملل وغيرهم
عن اثبات كون الله تعالى يحدث
شألا لا الهام ولا غيره والذي
اعتقدوا وصحة هذه المقدمة من
الجهمة والمعتزلة ومن وافقهم
فلنؤمن أن حدوث العالم واثبات
الصانع لا يتم الا بها في حقيقة
الامر هي تنافي حدوث العالم
واثبات الصانع بل لا يمكن القول
باحداث الله تعالى لشيء من
الحوادث الانبثاق ولا يمكن
اثبات خلق الله لما خلقه وتصديق
رسوله فيما أخبر به عنه الا
بنقيضها فاجعلوه أصلا ودليلا
على صحة العقول والقول هو
منافي منقضى للقول والعقول
كلها تبطل في غير هذا الموضع
وأبضا فان هؤلاء النفاة يقولون لم
يكن الرب تعالى قادرا على الفعل
فصار قادرا وكان الفعل ممتمعا
فصار ممكنا من غير تبطل شيء أصلا
يوجب القدرة والامكان وهذا
معنى قول الفاضل انه يلزم ان
ينقلب الشيء من الاستعاضة الذاتي
الى الامكان الذاتي وهذا مما
يجزم العقول ببطلان مع ما فيه
من وصفاته بالجزء وبجسد
القدرة من غير سبب ومن اعتذر
منهم عن ذلك بسبل كثير منهم قالوا
ان المستعاض هو القدرة على الفعل
في الازل فنفس انتفاء الازل

زين العابدين يصوم نهاره ويقوم ليله ويتلو الكتاب العزيز ويصلي كل يوم ليلة ألف ركعة ويدعو
بعد كل ركعة بالادعية المنقولة عنه وعن آبائه ثم يرى المصنفه كالشخص ويقول أفلى بعدا فعلى
وكان يبكي كثيرا حتى أخذت الدموع من لحم خديته وصعد عليه السلام حتى سقى ذا النغثات
وسما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد العابدين وكان قد خرج هشام بن عبد الملك فاجتهد على
أن يستلم الركن فلم يتمكن من الزحام فقام زين العابدين رضي الله عنه فوقف الناس له وتضاعف
الجرح حتى استله ولم يبق عندها جرسواه فقال هشام بن عبد الملك لمن هذا فقال الفرزدق الشاعر

هذا الذي تعرف البطباء وطأته • والتي تعرفه الخلل والحرم

هذا ابن خير عباد الله كلهم • هذا التي التي الظاهر العلم

يكاد يحسك عرفان راحته • ركن الحطيم اذا ما جاء يستلم

اذا رآه فريش قال قائلها • الى مكلام هذا ينتهي الكرم

ان عذ أهل التي كانوا أنعمهم • أو قيل من خير أهل الارض قبلهم

هذا ابن فاطمة ان كتب جاهله • بحجته أنباء الله قد خفوا

يفضي حياه ويفضي من مهاتبه • فما يكلمم الاحين يتشم

ينشئ نور الهدى عن صبح غرته • كالشمس يجلبع عن اشراقها التظلم

مستقم من رسول الله نبضه • طابت عناصره والنسيم والشم

الله شرفه فدما وفضله • جرى بذالك في لوجه القلم

من مضجرحهم مدين وبضهم • كفسر وقرهم لمبا ومعضم

لا يستطيع جواد بعد غنايتهم • ولا يدانيهم قوم وان سكرموا

هم الضيوت اذا ما أزمت • والاسد أمد الشرى والبأس محتم

لا يفض الصربط من أكفهم • سبان ذقان انثروا وان عدمو

ما قال لا قط الا في تشهده • لولا التشهد سككت لآؤه نعم

يستدفع السوء والبالوى بهمهم • ويسترقبه الاحسان والنعم

مقدم بعد ذكر الله ذكرهم • في كل بدء ومختوم به الكلم

من يعرف الله يعرف أوليها • فالدن من بيت هذا ناله الام

فقتض هشاموا من يحبس الفرزدق بين مكة والمدينة فقال الفرزدق هذه الايات وبعت بها اليه

أعجبني بين المدينة والقي • الباقا لوب الناس بهوى سنيها

تقلبه رأسا لم يكن رأس سيد • وعيناها (١) حوله بايديها

فبعث اليه زين العابدين بألف دينار فردها وقال انما خلق هذا اغضائه ورسوله فما أخذه عليه اجرا

فقال علي بن الحسين نحن أهل البيت لا يعود الينا ما خرج منا فقبلها الفرزدق وكان بالمدينة يقوم

بأبنيهم وزقهم ليلا ولا يعرفون من هو فلما مات مولانا زين العابدين انقطع عنهم ذلك وعرفوا انه

كان منه • وكان ابنه محمد الباقر أعظم الناس زهدا وعبادة بقر السجود حبه • وكان أعلم أهل

وقته سيما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الباقر • وجاء اليه مبار بن عبد الله الانصاري وهو

(١) قوله حوله كذا في الأصل ولعل الصواب حوله لا غرر الرواية كسبه مصححه

يوجب امكان الفعل والقدرة عليه قيل لهم الازل ليس هو شيئا كان موجودا فقدم ولا معد وما فوجد حتى يقال صغير

انه يتخذ أمرا واجب ذلك بل الازل لا يبدف كما أن الابد هو الدوام في المستقبل فالازل هو الدوام في الماضي فكان الابد لا يختص

ووثق دون وقت فالأزل لا يمتحن ووثق دون وقت فالأزل هو الذي لم يزل كائنًا والابدى هو الذي لا يزال كائنًا وكونه لم يزل ولا يزال معناه دوامه وبقاؤه الذي ليس له مبتدأ ولا منتهى فقول (١١٥) القائل شرط قدرته انتفاء الازل كقول نظيره شرط قدرته انتفاء الابد فإذا كان

سلف الامة وأمتها وجهاءه الطوائف أنكروا قول الجهم في كونه تعالى لا يقدر في الابد على الافعال فكذلك فسول من قال لا يقدر في الازل على الافعال (وقول أبي الهذيل) انه تعالى لا يقدر على أفعال حادثة في الابدية قول من قال لا يقدر على أفعال حادثة في الازل وقد بطل الكلام على هذا وقول من يفرق بين التوعين في غير هذا الموضع

(فصل) وقد استدلل بعضهم على النفي بدليل آخر فقال ان كل صفة تفرض لواجب الوجود فان حقيقته كافية في حصولها والا لزم انتقاره الى سبب منفصل وهذا يقتضي امكانه فيكون الواجب ممكنًا هذا خلف وحديثه يلزم من دوام حقيقته دوام تلك الصفة والمثبتون يجيبون عن هذا بوجوه (أحدها) ان هذا انما يقال فيما كان لازماً لذاته في التي أو الائنات أما ما كان موقفاً على مشيئة وقدرته كإفعاله فانه يكون أنشاءه الله تعالى ولا يكون إذا لم يشأ فله ما شاء الله كان وعالم بشأنه لم يكن فان بين المستدل أنه لا يجوز أن يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته كان هذا واحده كافياً للمسئلة وان لم يكن ذلك لم يكن فيما ذكره حجة (الثاني) أن يقال هذا متفوض بأفعاله

صغيري الكتاب فقال له جلت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يزل على فقال وعلى جدى السلام فقيل لما بكيف هذا قال جابر كنت جالساً عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والحسين في حجره وهو يداعبه فقال جابر ولله ولد اسمه على فإذا كان يوم القامة نادى مناد ليقيم سيد العابدین فيقوم ولده ثم ولده مولود اسمه محمد الباقر يقر العلم بشرأ فإذا رأته فاعزأسى السلام وروى عنه أبو حنيفة وغيره • وكان ابنه جعفر الصادق عليه السلام أفضل أهل زمانه وأعبدهم قال علماء السيرة انه اشتغل بالعبادة عن طلب الريلة وقال عمر بن أبي المقدام كنت اذا نظرت الى جعفر بن محمد الصادق علمت أنه من سلافة النبيين وهو الذي نشر فقه الامامة والمعارف الحقيقية والعقائد السنية وكان لا يخبر بأمر الواقع وبه سمعه الصادق الامين وكان عبدالله بن الحسن جمعاً كابر العلوية لا يعترفون له فقال الصادق هذا الامر لا يتم فاعتنا من ذلك فقال انه لصاحب السقاء الأصفر وأشار بذلك الى المنصور فلما سمع المنصور بذلك فرح له به بوقوع ما يخبره وعلم أن الامر متصل به ولما هرب كان يقول أين قول صادقكم وبعد ذلك انتهى الامر اليه • وكان ابنه موسى الكاظم يدعى بالعبد الصالح وكان أعبد أهل زمانه يقوم الليل ويصوم النهار وصلى الكاظم لانه كان اذا بلغه عن أحد شئ بعث اليه بالمال يفتل فضله الموافق والمخالف قال ابن الجوزي من الخبايا روى عن شقيق البجلي قال خرجت حاجباً سنة تسع وأربعين ومائة قرتل القادسية فإذا شاب حسن الوجه شديد السمرة وعليه ثوب محوف مشتمل بشملة في رجله نعلان وقد جلس مفرداً عن الناس فقلت في نفسي هذا الفقي من الصوفية يريد أن يكون كالأعلى الناس والله لا مضى اليه أبوجه فلما رأيته قال بل شقني اجتنبوا كثيراً من الفتن ان بعض الفتن اثم فقلت في نفسي ان هذا عابد صالح فقلت عافني نفسي لالحقته ولا أثنائه أن يحالني فغاب عن عيني فلم أراه فلما رزنا وافته فلما رزنا وافته بصلى وأعضاءه تطرب ودموعه تتحادر فقلت أمضى اليه وأعتر فأنجز في صلاة ثم قال يا شقيق واني ليقارن تاب وأمن وعمل صلواتي اهتدى فقلت هذا من الابدال قد تكلم على سرى مرتين فلما رزنا باله فاذاه قائم على البسر ويسمر كونه يريد أن يستق فسلطت الر كونه من يدعي البسر فرفع طرفه الى السماء وقال

أنت ربي إذا لمثلت الى الما • فوقوق إذا أردت الطعاما

باسدى مالى جواها فقال شقني فوالله لقد رأت البرق قد ارتفع ماؤها فأخذ الر كونه يسده وصلها ووضاً وجعل يصلى أربع ركعات ثم قام الى كتبه رمل هنالك فجعل يمشى يسده ويطرحه في الر كونه وشرب منه فقلت ألمطعن من فضل ما رزق الله أو ما أتم الله عليك فقال يا شقيق لم يزل الله شمع علينا طهاروا بلنا فأنأحسن نلتك بربك ثم ناو لي الر كونه فشربت منها فاذاهوسوني وسكر ما شربت والله أنفنه ولا طيب فبعت ووروت وبقيت أما لا انتهى طعاماً ولا شراباً ثم لم أرحني دخلت مكة فزأني ليلة الى جانب قبة الشراب نصف الليل يصلى بخشوع وأقنوبوكاظم لم يزل كذلك حتى ذهب الليل فلما طلع الفجر جلس في صلاه يسبح ثم قام الى صلاة الفجر وطاق بالبيت أسبوعاً ثم خرج فبقيته فلذا له حاشية وغلان وأموال وهو على خلاف ما رأته في الطريق وذأبه الناس يملون عليه ويشركونه فقلت لهم من هذا قالوا هذا

فان حقيقته كافية في حصولها والازم انتقاره الى سبب منفصل وذلك يقتضي امكانه فيكون الواجب ممكنًا كان جواباً عن الاضلال كان جواباً للتبيين القائلين انه يقوم ما يتعلق بمشيئته وقدرته ومن جوز أنه يفعل بعد أن لم يكن فاعلم بعض القدرة والمشيئة القديمة

قال هنا كذلك كما يقوله الكرامية ومن قال انه لم يزل يفعل ويتكلم اذ انشأه قال هنا كذلك كما يقوله من يقوله من ائمة السنة والحديث (الثالث) ان يقال انهم يقولون اذ انشأه كناية انها سترمة (١١٦) لوجود الازم في الازل او هي كافية فيه وان تأخر وجوده فان

عنبت الاول انتفض عليلك بالمفعولان الحادث فانه يلزمك اما عدمها واما افتقاره الى السبب منفصل اذ كان ما لا يتكفي فيه الذات يفتر الى سبب منفصل وان عنبت الثاني كان محجة عليك اذ كان ما لا يتكفي فيه الذات يمكن تأخره (الرابع) ان يقال قولك يفتر الى سبب منفصل تفنيبه شيا يكون من فعل الله تعالى أو شيئا لا يكون من فعله اما الاول فلا يلزم افتقاره الى غيره لانه اذا كان هو فاعل الاسباب فهو فاعلها وفاعل ما يحدث بها فلا يكون مفترقا الى غيره واما ان عنبت بالسبب ما لا يكون من فعله لزمك أن كل ما لا يتكفي فيه الذات ولا تستلزم وجوده في الازل لا يوجد الا شريك مع الله ليس من مخلوقاته ومعلمون ان هذا خلاف اجماع أهل الايمان بل خلاف اجماع جواهر العقلاء وهو خلاف المعقول الصريح أيضا فان ذلك الشريك المقدور وان كان واجب الوجود بنفسه الها آخر لزم انبات خالق قديم مع الله شاركه في فعله لا يشغل الاله وهذا مع أنه لم يقبله أحد من بني آدم فهو باطل في نفسه لانه يستلزم افتقار كل من الفاعلين الى الآخر فان التقدير في هذا المشترك هو ان أحدهما لا يستقل بل يحتاج الى معاونته الآخر وما احتاج الى معاونته الآخر كان قفيرا الى غيره

ليس بشئ وكان عاجز ليس بمقدر فان كان هذا ادليا على انتفاء الوجوب بطل دليلك وان لم يكن دللا بطل دليلك انهم ايضا فانه مبنى عليه وان كان ذلك الشريك المقدور ليس واجبا لوجود نفسه فهو ممكن لا يوجد الا بالواجب بنفسه فيلزم ان يكون

موسى بن جعفر فقلت قد عبت ان تكون هذه الهائب المثل هذا السيد هاروا الحسيني وعلى يده تاب بنو الحافي لانه اجتاز على دار يبعد اذ سمع الملاهي واصوات الغناء والقصص يخرج من تلك الدار خرجت جارية وبهدها قلعة النفل فرمت بها في الدرب فقال باجارية صاحب هذه الدار حرام بعد فقالت بل حرفا لصدقت لو كان عبد الخاف من مولاه فلما دخلت الجارية قال مولاه وهو على مائدة السكر ما ابطالنا عنا قالت حدثني رجل بكذا وكذا فخرج حافيا حتى لم يبق مولاه موسى بن جعفر فتاب على يده (والجواب) من وجوه (أحدها ان يقال) لانهم ان الامامة أخذوا مذهبهم من أهل البيت لا الانعاش وتولا غيرهم بل هم مختلفون لم يرض الله عنهم وائمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة توحيدهم وعدلهم وامانتهم فان الثابت عن علي رضي الله عنه وائمة أهل البيت من انبات الصفات لله وانبات القدر وانبات خلافة الخلفاء الثلاثة وانبات فضيلة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وغير ذلك من المسائل كلها بانقض مذهب الرافضة والنفل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم بحيث ان معرفة المنقول في هذا الباب عن ائمة أهل البيت يوجب علما ضروريا بان الرافضة مختلفون لهم لا موافقون (الثاني ان يقال) قد علم ان الشيعة مختلفون اختلافا كثيرا في مسائل الامامة والصفات والقدر وغير ذلك من مسائل أصول دينهم فاول قولهم هو المأخوذ عن الائمة المعصومين حتى مسائل الامامة قد عرفت اضطرابهم فيها وقد تقدم بعض اختلافهم في النص وفي المنتظر منهم على أقوال منهم من يقول ببقاء جعفر بن محمد ومنهم من يقول ببقاء ابنه الحسين وهو لا يقولون على محمد بن الحنفية وهو لا يقولون أوصى علي بن الحسين الى ابنه أبي جعفر وهو لا يقولون الى ابنه عبد الله وهو لا يقولون أوصى الى محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسين وهو لا يقولون ان جعفر أوصى الى ابنه اسماعيل وهو لا يقولون الى ابنه محمد بن اسماعيل وهو لا يقولون الى ابنه محمد وهو لا يقولون الى ابنه عبد الله وهو لا يقولون الى ابنه موسى وهو لا يسوقون النص الى محمد بن الحسن وهو لا يسوقون النص الى بنى ميمون القداح الحاكم في شيعته وهو لا يسوقون النص من بنى هاشم الى بنى العباس ويتعنع ان تكون هذه الاقوال المتناقضة مأخوذة عن معصوم فبطل قولهم ان اقوالهم مأخوذة عن معصوم (الوجه الثالث ان يقال) هب ان عليا كان معصوما فاذا كان الاختلاف بين الشيعة هذا الاختلاف وهم متنازعون هذا التنزع فن ان يعلم جهة بعض هذه الاقوال عن علي دون الآخر وكل منهم يدعي ان ما يقوله انما أخذ عن المعصوم وليس للشيعة اياها بل ياتي بالرجال المعروفين مثل اساتيد أهل السنة حتى تنتظر في اسنادها واعدة الرجال بل انما هي متفولات منقطعة عن طائفة عرفت فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في النقل فهل يثق عاقل بذلك وان ادعوا انهم رضي هذا على هذا ونص هذا على هذا كان هذا ما عارضنا دعوى غيرهم مثل هذا التوارفنا سائر القائلين بالنص اذا ادعوا مثل هذه الدعوى لم يكن بين الدعوتين فرق فهذه الوجوه وغيرها ان تقدر ثبوت عصمة علي رضي الله عنه مذهب ليس مأخوذة عنه فنقض دعواهم العصمة على مثل دعوى النصارى الالهية في المسيح مع ان ما هم عليه ليس مأخوذة عن المسيح (الوجه الرابع)

من مفعولاته (الخامس) أن يقال قول المنجى كل ما يضره تكون ذاته **مكافية** في ثبوت حصوله أو نفي حصوله والازم افتقاره إلى سبب منفصل كلام باطل وذلك (١١٧)

ثبوته أو انتفائه تفقره إلى سبب منفصل وإنما يلزم ذلك أن لو لم تكن الذات قادرة على ما يتصل به من الأفعال فإذا كانت قادرة على ذلك أمكن أن يكون ما يتجدد لها من الثبوت موقوفاً على ما يقوم به من مقدوراتها فليس بمجرد الذات مقتضية لذلك ولا انفترت إلى سبب منفصل وذلك أن لفظ الذات فيه اجمال واشتباه بسبب الاجال في ذلك وقعت شبهة في مسائل الصفات والأفعال فانه يقال ما ترى بذاته أثر بده الذات المجردة عما يقوم به من مقدوراتها وما اداتها أم تعني به الذات القادرة على ما ترى به مما يقوم بها وما على ما فان أردت به الاول كان التلازم معها فانه اذا قدر ذات لا يقوم بها شيء من ذلك كان ما ثبت لها وما ثبت على ان لم تكن هي كائنة ولا انفترت إلى سبب منفصل لانه لا يقوم بها ما تفقر عليه موز به لكن يقال ثبوت التلازم ليس بحجة ان لم تكن الذات في نفس الامر **مكون** الذات في نفس الامر كذلك هو رأس المسئلة ويحل النزاع فلا يكون الدليل صحيحاً حتى يثبت المطلوب ولو ثبت المطلوب يلحق الدليل فتكون قد صادرت على المطلوب حيث حقه مضمة في اثبات نفسه وهذا باطل بصرح العقل واتفاق أهله العارفين بذلك فان أردت

أنهم في مذهبهم محتاجون إلى مقدمتين احدهما معصية من يصفون المذهب اليهم من الائمة والثانية ثبوت ذلك النقل عن الامام وكذا المتقدمين باطلة فان المسيح ليس بالله بل هو رسول كريم ويتقديراً أن يكون الهاً أو رسلاً كريماً مفعوله حق لكن مفعوله النصارى ليس قوله ولهذا كان في رضى الله عنه شبهة من المسيح قوم غلو فيه فوق قدره وقوم نقصوه دون قدره فهو لا يقولون عن المسيح انه الله وهو لا يقولون كافر ولا نبية وكذلك على يقولون انه وهؤلاء يقولون انه كافر ظالم (الوجه الخامس) أن يقال قد ثبت على بن ابي طالب رضى الله عنه والحسن والحسين وعلى بن الحسين وابنه محمد وجعفر بن محمد من المناقب والفضائل ما لم يذكره هذا المصنف الرافضى وذكر اشياء من الكذب يدل على جهل ناقلها مثل قوله نزل في حقهم به الا بعد غزو بدر وولاه الحسن في السنة الثانية من الهجرة والحسين في السنة الرابعة من الهجرة بعد نزول علي بن الحسين كثيرة فقول القائل انها زلت فيهم من الكذب الذي لا يخفى على من له علم بنزول القرآن وأحوال هذه السادة الاخبار وأما آية الطهارة فليس فيها اخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجز عنهم وانما فيها الامر لهم بما وجب طهارتهم وذهاب الرجز عنهم فان قوله انما يريد الله لذهب عنكم الرجز أهل البيت ويطهركم يطهرهم كقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويقول به الله لين لكم وهدىكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشوائب أن يغفوا صلاتهم يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان مبغضاً فالارادة هنا متضمنة للامر والتهيؤ والرضا وليست هي المشيئة المستلزمة لتوقيع المراد فلهو كان كذلك لكان قد تطهر كل من اراد الله طهارته وهذا على قول هؤلاء القدرية الشيعة أوجه فان عندهم أن الله يريد بالايكون ويكون ما لا يريد فمفعوله انما يريد الله لذهب عنكم الرجز أهل البيت ويطهركم يطهرهم اذا كان هذا باطل المأمور وترك المحذور وكان ذلك متعلقاً بآرادتهم وأفعالهم فان فعلوا ما أمروا به طهروا واوافلا وهم يقولون ان الله لا يخلق أفعالهم ولا يقدر على تطهيرهم وأما المشيئة فقد قدرتهم يقولون ان الله لا يخلق أفعالهم قادر على ذلك فاذا ألهمهم فصل ما أمروا به وترك ما حظر وأحصلت الطهارة وذهاب الرجز وما بين أن هذا مما أمروا به لا يخبر وواجب وقوعه ما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ادار الكساء على طائفة وعلى وحسن وحسين ثم قال ألهمهم هؤلاء أهل بيتي فأنذهب عنهم الرجز وطهرهم تطهيراً وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عائشة ورواه أهل السنن عن أم سلمة وهو يدل على ضد قول الرافضة من وجوب (أحدهما) أنه دعاهم بذلك وهذا دليل على أنه لم يخبر بوقوع ذلك فانه لو كان وقع لكان ينبغي على الله وقوعه وبشكره على ذلك لا يتضرع إلى مجرد الدعاء (الثاني) ان هذا يدل على أنه خالق أفعال العباد وما بين أن الالة متضمنة للامر والتهيؤ قوله في سياق الكلام بإنشاء النبي من بأن تمكن فاحشة مبنية بضاغفها العذاب خفيف وكان ذلك على الله سبحانه ومن يقتضيه سنن الله ورسوله وتعمل صالحات وتجاهلهم رتبهم وأعدت الهارزفاكر بما بإنشاء النبي لست كاحد من النسا ان اتقيت فلا تخضعين بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض

بالذات النوع الثاني لم يصح التلازم فانه اذا قدر ذات تقدر على أن تفعل الأفعال التي محتاجا وتقوم بها لم يكن ما يتجدد من تلك الأفعال موقوفاً على سبب منفصل ولا يكون مجرد الذات بدون ما يتجدد من مقدوراتها كما في كل فرد فمن ذلك بل قد

يكون الفعل الثاني لا وحده الاول والاخر عاقبة وهم جرا فليس مجرد الذات بدون ما متحدة كلف في حصول المتأخرات ولا هي
مقترة في ذلك الى امور منفصلة عنها فلفظ الذات قد يراد (١١٨) به الذات بما يقوم بها وقد يراد به الذات المجردة بما

يقوم بها (فأذا قيل) هل الذات
كافئة ان يرده الذات المجردة
فقلت لاحقة لها في الخارج عند
أهل الالفاظ واذا قدر تقديرا
فهى لا تنكفى في اثبات ما ثبت لها
وان ار بده الذات المنصوت فله
يقوم بها الافعال الاختيارية
فعلوم ان هذه الغات لا يجب ان
يتوقف ما يتجدد لها من فعل
ومفعول على سبب متفصل عنها
وتظهر هذا قول زائدة الصفات ان
الصفات هل هي زائدة على الذات
أولست زائدة فاما قد يضاف
غير هذا الموضع ان الذات المجردة
عن الصفات لاحقة لها بل
الصفات زائدة على ما يشته التفتة
من الذات واما الذات الموصوفة
بصفات القدرة على افعالها فقلت
متزمنة لما يلزمها من الصفات
قادرة على ما تناه من الافعال
فهى لا تكون الاموصوفة لا يمكن
ان تصدر عن الصفات الازمنة
له احدى يقال هل هي زائدة عليها
أولست زائدة عليها بل هي داخله
في معنى اسمها والافعال القائمة
بها بقدرتها وارادتها ككذلك
فكأنه مسمى باسمائه الحسنى
منعوت بصفاته العلى قبل خلق
السموات والارض وبعد اقامه
القيامة وفيما بين ذلك لم يرز ولا
يرز الموصوفات الكمال معنوا
بغوت الاكرام والحلال
فكذلك هو مسمى بأسمائه
الحسنى منعوت بصفاته العلى قبل

وقلن قولنا معروفا وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج المحاملة الاولى واهن الصلاة وآتينا
الزكوة وأطعن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا
واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيراً وهذا السياق يدل
على ان هذا امر ونهى ويدل على ان آواز النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أهل بيته فان
السياق انما هو لفظة طهين ويدل على ان قوله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت عم غير أزواجه
كعلي وفاطمة وحسن وحسين رضي الله تعالى عنهم أجمعين فلهذا ذكره بصيغة التذكير لما اجتمع
الذكر والمؤنث وهو لا مخصوص بكونهم من أهل البيت لا لولي من أزواجه فلهذا اخبرهم بالذات
لما أدخلهم في الكساء كأن مصداقاً أسس على التقوى ومصدق على الله تعالى عليه وسلم
ايضاً أسس على التقوى وكان قوله تعالى لمجدد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم
فيه فيمر جال يحبون أن يطهروا وانه يحب المطهرين بسبب مصداقاً تناول اللفظ لمجدد
قبيل مصداقاً صلى الله عليه وسلم بطريق الأولى وقد تنازع العلماء في كون أزواجه من آله على
قولهم هار وابتان عن أحد اصحابهما انهن من آله وأهل البيت كدليل على ذلك ما في الصحيحين
من قوله اللهم صل محمد وعلى أزواجه وذريته وهذا مسطور في موضع آخر وأما ما لا ينفك
من أهل البيت بل نزاع ولهذا كانت الصدقة تباع لبروة وأما ما ابرق فكان من مواليهم فلهذا
نها عن الصدقة وقاله انها أوساخ الناس • وكذلك قوله واجيب المودة غلط تصدقت في
الصحيح عن سعد بن المسيب ان ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن قوله تعالى قل لا أسألكم عليه
أجر الا المودة في القربى قال فقلت الا أن تؤذوا ذريتي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابن
عباس عجلت ليكن يمين من قرش الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهم قرابة فقال قل
لا أسألكم عليه أجر الا أن تؤذوا ذريتي القربى التي بيني وبينكم فان عباس كان من كبار أهل
البيت وأعلمهم بفسر القرآن وهذا تفسيره الثابت عنه ويدل على ذلك أنه لم يقل الا المودة لذي
القربى ولكن قال الا المودة في القربى الآتية لما أراد ذريتي بما قال واعلموا ان ما غنمتم
من شيء فان الله حصوه لذي القربى ولا يقال المودة في ذي القربى وانما يقال المودة لذي القربى
فكيف وقد قال لا أسألكم عليه أجر الا المودة في القربى وبين ذلك ان الرسول صلى الله
تعالى عليه وسلم لا سأل أجراً أصلاً انما أجر على الله وعلى المسلمين والاهل البيت ولكن
بذات أخرى غير هذه الآية وليست هو الاتلاهل البيت من أجر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
في شيء وايضا فان هذه الآية مكتبة ولم يكن على بعد قد تزوج بفاطمة ولأولها اولاد وأما آية
الانتهال في الصحيح أنها لما نزلت أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعى وفاطمة وحسن
وحسين ليماهل بهم لكن خصهم بذلك لانهم كانوا أقرب باليمن غيرهم فلهذا لم يكن له ولذ كراذ
ذلك عني معه ولكن كان يقول عن الحسن ان ابني هذا فهم أنا بنو نساءوا ذلي لم يكن يني في بنت
الافاطمة فان المباشلة كانت لما قدم وقد نجران وهم نصارى وذلك كان بعد دفع مكة بل كان سنة
تسع وفيها نزل صدر آل هجران وفيها فرض الحج وهي سنة الوفود فان مكة لما نصت سنة
ثمان قدمت وفود العرب من كل ناحية فلهذا الآية تدل على كمال اتصالهم برسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم كدليل على ذلك حديث الكساء ولكن هذا لا يقتضي أن يكون الواحدهم

هذا الافعال وبعبدها كأن ذلك ثابت قبل حدوث المفعولات وبعبدها فهو أيضاً ثابت قبل حدوث الافعال أفضل
وبعبدها ومن آياته الشمس والقمر والكواكب وما تنصه هذه الاعيان من الاسماء والصفات هو ثابت قبل الحركة المعنوية وبعبدها

ولا يحتاج أن يقدّم هذان مجرد عن النور وعن دوام الحركة ثم يذكر عليها النور ودوام الحركة فالحق سبحانه أولى بشيئ كماله وانتفاء
النقص عنه والمخلوقات إنما تحتاج فيما يحدث عنها (١١٩) إلى سبب مختص لا تنهى في نفسها محتاجة إلى

أفضل من سائر المؤمنين ولا أعلمهم لأن القضية بكل الأعيان والقوى لا يقر بالنسب كما قال
تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقد ثبت أن الصديق كان أنقى الأمة بالكذب والسنة وواثر
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لا تخذت إلا بكر
خليلاً وهذا مبسوط في موضعه (وأما ما أنه أنه كان يصلي كل يوم ليلة ألف ركعة) فهذا
يدل على جهله بالقضية وجهه بالواقع أما أولاً فلأن هذا ليس بقضية فله قد ثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان لا يزيد على الليل على ثلاث عشرة ركعة وثبت عنه في
الصحيح أنه قال صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم
ثلثه وينام سدسه وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقوم أذاع الصارخ وثبت
عنه أنه بلغه أن رجلاً يقول أحدهم أما أنا فأقوم ولا أفطر ويقول الآخر وأما أنا فأقوم ولا أنام
ويقول الآخر أما أنا فلا أكل اللحم ويقول الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء فقال النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم ليكني أسوم وأفطر وأقوم وأنام وأكل اللحم وأتزوج النساء فمن رغب عن
سني فليس مني وثبت عنه في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو
العاص لما بلغه أنه قال لا صوم من التمار ولا حوم من الليل ما عشت لأفعل فأنك إذا فعلت ذلك
هيمته العين ونهته النفس انزل بك عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً وزورك عليك حقاً
وزوجك عليك حقاً فكل ذي حق حقه فالمدامسة على قيام جميع الليل ليس بمستحب بل
هو مكروه ليس من سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه وهكذا مداومة صيام التمار
فإن أفضل الصيام صيام داود عليه السلام صيام يوم وفطر يوم وإضافة الذي ثبت عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يصلي في اليوم واليلة ثوراً بعين ركعة وعلى رضى الله
عنه أعلم سنته وأنبع لهديه وأبعد من أن يخالف هذه المخالفة لو كان ذلك ممكناً فكيف
وصلادة ألف ركعة في اليوم واليلة مع القيام بسائر الواجبات غير يمكن فله لا بد من أكل ووزوم
وقضاء حاجة الأهل وقضاء حقوق الرعية وغير ذلك من الأمور التي تستوعب الزمان أما النصف
أو أقل أو أكثر والساعة الواحدة لانسع ما تقي ركعة وما يقارب ذلك الآن يكون نقراً أكثر
الغراب وعلى أحمل من أن يصلي صلاة المنافقين يترقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني
شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكرها فيها إلا قليلاً وقد نهى عن ترك تكرار الغراب فمثل هذا
عن علي يدل على جهل قائله ثم أحياء الليل بالهدى وقرآته القرآن في ركعتيه هو ثابت عن عثمان
رضي الله عنه فنهى بعد وتلاوته القرآن أنه ظهر من غيره (وأيضاً فقله إن علي بن أبي طالب
كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) دعوى مجردة تنازع فيها جمهور
المسلمين من الأولين والآخرين (وقوله جعله الله نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث
قال وأنفسنا وأنفسكم) فيقال أما حديث المواجهة فباطل موضوع فإن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم لم يزوج أحداً ولا أخى بين المهاجرين بعضهم من بعض ولا بين الأنصار بعضهم
بعض ولكن أخى بين المهاجرين والأنصار كما أخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف
وأخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء كما ثبت ذلك في الصحيح وأما قوله وأنفسنا وأنفسكم فهذا

المراد بالمعادن الموجودة الذي يوجد بعد العدم ذاتاً كان أوصفاً أما ما لا يوصف بالوجود كالأعداد المتجددة والأحوال عند من يقول بها
والاضافات عند من لا يقول أنها موجودة فلا يصدق عليها اسم الحادف وإن صدق عليها اسم التجدد فلا يلزم من تجدد الإضافات

(فصل) وقد عارض بعضهم
الرازي فيما ذكر من أن هذه
المسئلة تلزم عامة الطوائف فقال

والاحوال في ذات الباري أن يكون محلا لحوادث (قال) ومائة الامام يعني الرازي في هذا المقام ان اكثر الصلوات عليه وان تكبروه باللسان وبنيته بصور فليس كذلك لان اكتماد كرمين (١٢٠) تلك الامور فاعلموا متحدة لا بعدة والتجديد اعم من

الحدث فلا يلزم من وجود العالم وجود الخلق (قلت) ولما قيل ان يقول هذا ضعيف من وجوه (أحدها) ان القليل الذي استدله على نفي الحوادث ينفي التجديدات أيضا كقولهم اما ان يكون كالا وانقصا وقولهم وحصل ذلك لزم التعديل وقولهم اما ان يكون ذاته كافية فيه أولا يكون وقولهم كونه قابلا في الازل يستلزم امكان ثبوته في الازل فلا يمكن أن يحصل في الازل لا يتجدد ولا حدث ولا وصف الله بصفة نقص سواء كان متجددا أو حادنا وكذلك التغيير لا فرق بين أن يكون بحدوث أو بتجدد فان قالوا بتجدد التجديدات ليس تغييرا قال أولئك وحدوث الحركات الخالدة ليس تغييرا فان قالوا بل هذا يسمى تغييرا متعدهم الفرق وان سلوه كان الزمان لفظيا وإذا كان استدلالهم بنفي القسمين لزم اما فساده واما النقص (الوجه الثاني) ان يقال تسمية هذا متجددا وهذا حادنا فرق لفظي لا معنوي ولا ريب ان أهل السنة والحديث لا يظنون عليه سبحانه وتعالى أنه محل الحوادث ولا يحصل للاعراض ونحو ذلك من الالفاظ المستدعة التي يفهم منها معنى باطل فان الناس يفهمون من هذا ان يحدث في ذاته ما يسمونه حادنا كالعبور والاقاات والله متمز عن ذلك سبحانه وتعالى واذا قيل

مثل قوله لولا ان سمعتموه لمن المؤمنين والمؤمنات بانفسهم خيرا زلت في قصة عائشة رضي الله عنها في الاكل فان الواحد من المؤمنين من نفس المؤمنين والمؤمنات وكذلك قوله تعالى فتروا لي البارئكم فاقبلوا انفسكم أي يقبل بعضهم بعضا ومنه قوله تعالى واذا اخذنا منكمكم لانفسكم دماءكم ولا تخفوا جون انفسكم من دياركم أي لا يخرج ج بعضكم بعضا فالمراد بالانفس الاخوان اما في السب واما في الدين وقدر الله التي صلى الله تعالى عليه وسلم على أنتمي وأمانك وقال للاشعرين ان الاشعرين اذا ارسوا في الغزو او نفذت نفقة عليهم بالدينه جعوا ما كان معهم في نوب واحد ثم قسموه بينهم بالسوية فهم مني وأنا منهم وهذا في الصحيح والاول ايضا في الصحيح وفي الصحيح أيضا قال نقيب هذمي وأنا منه وهذا مبسوط في موضعه واما تزويج طائفة فضيلة لعل كان تزويج عثمان ابنته فضيلة لعثمان أيضا ولفك سمي ذا التورين وكذلك تزويج بنت أبي بكر وبنت عمر فضيلة لهما فالمراد الاربعة اصهار صلى الله تعالى عليه وسلم ورضي الله عنهم (واما قوله وتظهر منه مميزات كثيرة) فكله يسمى كرامات الاولياء مميزات وهذا اصطلاح كثير من الناس فيقال على افضل من كثير من كرامات والكرامات متواترة عن كثير من العوام أهل السنة الذين يفضلون ابا بكر وعمر فكيف لا تكون الكرامات ثابتة على من رضي الله عنه وليس في مجرد الكرامات ما يدل على أنه افضل من غيره (واما قوله حتى ادى قومهم الى ربه وقاتلهم) فهذه مقالة جاهل في غاية الجهل لوجوه (أحدها) ان مميزات الخليل وموسى أعظم بكثير وما ادعى فيه أحد من الصلبة الالهية (الثاني) ان مميزات النبي ومميزات موسى أعظم بكثير وما ادعى أحد فيهم الالهية (الثالث) ان مميزات نبينا ومميزات موسى أعظم من مميزات المسيح وما ادعت فيهما الالهية كما ادعت في المسيح (الرابع) ان المسيح ادعت في الالهية وما ادعت في محمد واربهم وموسى ولم يدل ذلك على أنه افضل ولا على أن مميزاتهم أسمى (الخامس) ان دعوى الالهية فيهم ادعى باطلا فلهذا دعوى باطلا وهي دعوى اليهود في المسيح ودعوى الخوارج في علي فان الخوارج كفروا وعليا فان جاز ان يقال انما ادعت في الالهية لقوة الشبهة جاز ان يقال انما ادعى فيه الكفر لقوة الشبهة وجاز ان يقال صدرت منه ذنوب اقتضت ان يكفر بها الخوارج والخوارج كفروا وعقل من الذين ادعوا فيه الالهية فان جاز الاحتجاج على هذا وجعل هذه الدعوى منسوبة كان دعوى المغضين له ودعوى الخوارج مثلثة أقوى وأقوى وأبن الخوارج من الرافضة الغالبة فان الخوارج من أعظم الناس صلاة وصاما وقراءة القرآن ولهم جوش وعساكر وهم يدينون دين الاسلام بلما نواظروا والغالبة المدعون للالهية اما ان يكونوا من أهل الناس واما ان يكونوا من الكفر الناس والغالبة كفار باجتماع العلماء واما الخوارج فلا يكفرهم الا من يكفر الامامية فانهم خير من الامامية وعلى رضي الله عنه لم يكن يكفرهم ولا امر يقتل الواحد المقدور عليه منهم كما امر بخرن القليلة بل لم يقتلهم حتى قتلوا عبد الله بن الحباب وأغاروا على سرح الناس فثبت بالاجماع من علي ومن سائر الصلبة والعلماء ان الخوارج خير من الغالبة فان جاز لشعة أن يجعوا ادعى الغالبة الالهية في حجة على فضله جاز الخوارج ان يجعوا ذلك حجة على فضله

فلان ولي على الاحداث وتنازع أهل القبلة في أهل الاحداث فالمراد بذلك الافعال المحرمة كالزنا والسرقة ونحوه بطريق آخر وقطع الطريق ونحوه وأعلم من أن يحضر ضوابط المؤمنين قيام القبطية والمقصود ان تفرقة الفرق بين التجديد والحدث أمر

لنقل لا مضي عقل ولو عكسه عاكس فسي هذا متعبدا وهذا حال كل كان كلام من جنس كلامه (الوجه الثالث) ان دعوى المدعي ان الجمهور انما يلزمهم تجبدا للاضافات والاحوال والاعدام (١٣١) لتجندا للحادث الذي وجد بعد اعدامه

أوصفة دعوى بمجموعة لم يسم عليها دليلا بل الدليل يدل على أن أولئك الطوائف يلزمهم قيام أمور وجودية حادثة بذاته مثال ذلك أنه سبحانه وتعالى يسمع ويرى ما يخلفه من الأصوات والمرئيات وقد أخبر القرآن بحديث ذلك في مثل قوله وقل اعلموا فسيري الله عليكم رؤسوه والمؤمنون وقوله تعالى ثم جعلناكم فئسما في الأرض وقد أخبر بسبعه ورويته في مواضع كثيرة كقوله لموسى وهرون اني معكم أجمع وأرى وقوله الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين وقوله لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن اغنياء قد سمع الله قول التي تتحاذين في زوجها وتشكى الى الله وفي الصحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت سحان الذي وسع معه الأصوات لقد كانت المجادلة تشكى الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم في جانب البيت وأنه ليضيق على بعض كلامها فانزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تتحاذين في زوجها وتشكى الى الله ومثل هذا كثير فيقال لهؤلاء انتم معترفون بآثار الأعضاء مما هو معلوم بصريح العقل أن العدم لا يرى موجودا قبل وجوده فاذا وجد فعدم وجوده

يطريق الأولى فعمل أن هذه الحجة انما يتجربها جاهل ثم اتها تعود عليه لاله ولهذا كان الناس يقولون أن الرافضة أجهل وأكذب من الناصبة (وأما قوله وكان ولدا مبطرا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد انساب أهل الجنة امامين نص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) فيقال الذي ثبت بلاشك عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح أنه قال عن الحسن ان ابني هذا سيد وان الله سيصلي بهم بين قفتين عظيمتين من المسلمين وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقعد وأسلمة بن زيد على فخذه ويقول اللهم في أمي أحبهما وأحب من يحبهما وهذا يدل على ان مافعله الحسن من ترك القتال على الامامة وقصد الاصلاح بين الناس كان محجوبا بحبه الله ورسوله ولم يكن ذلك مصيبة بل كان ذلك أحب الى الله ورسوله من اقتال المسلمين ولهذا أحبه وأحب أسامة بن زيد ودعا لهما فان كل واحد منهما كان يكره القتال في الفتنة فأما أسامة فلم يقتل لأمع على ولأمع معاوية والحسن كان دائما يشرى على ترك القتال وهذا انقضاء ما عليه الرافضة من أن ذلك الصلح كان مصيبة وكان ذلولا وكان هناك امام معصوم يجب على كل أحد طاعته ومن تولى غيره كانت ولايته باطلا لا يجوز أن يجاهد معه ولا يصلي خلفه لكان ذلك الصلح من أعظم المصائب على أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه فساد دينها في فضيلة كانت تكون للحسن في ذلك حتى بنى عليه وانما غاية أن يعذر لضعفه عن القتال الواجب والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الحسن في الصلح سيدا محمودا ولم يجعله عاجزا معذورا ولم يكن الحسن أعجز عن القتال من الحسن بل كان أقدر على القتال من الحسن والحسن قاتل حتى قتل فان كان مافعله الحسن هو الأفضل الواجب كان مافعله الحسن تركا لأحباب وعجزا عنه وان كان مافعله الحسن هو الأفضل الأصح دل على أن ترك القتال هو الأفضل الأصح وان الذي فعله الحسن هو الأحب الى الله ورسوله ومافعله غيره والله يرفع درجات المتقين المؤمنين بعضهم على بعض وكلهم في الجنة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وقد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أدخلهم مع أبويهما تحت الكساء وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وأنه دعاها في المأهله وفضائلها كثيرة وهما من أجلاء سادات المؤمنين وأما كونهما أزهد الناس وأعلمهم في زمانهم فهذا قول بلا دليل (وأما قوله وجاهد في الله حتى جهاد حتى قتلا) فهذا كذب عليهم فان الحسن تخلى عن الامر وسله الى معاوية ومعجبوش وما كان مختارا قتال المسلمين قط وهذمتوا أثره في فضائله وأما موه فقول انه مات سموما وهذمتها دانه وكرامة في حقه لكن لم يمت مقاتلا والحسن رضى الله عنه ما خرج مقاتلا ولكن نزل أن الناس يطعنونه فلما رأى انصارهم عنه طلب الرجوع الى وطنه والذهاب الى الثغر أو اتيان يزيد فلم يملكه أولئك الخلة لامن هذا ولامن هذا ولطلبوا أن يأخذوه أسير الى يزيد فاستع من ذلك وقاتل حتى قتل مظلوما شهيدا لم يكن قصده ابتداء أن يقتل وأما قوله عن الحسن انه لبس الصوف تحت ثيابه الفاخرة فهذا من جنس قوله في أنه كان يصلي أفسر كعبة فان هذا لا فضيلة فيه وهو كذب وذلك أن لبس الصوف تحت ثياب القطن وغيره كان فاضلا لكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شرع لآفته اما بوه وأما بفعله أو كان بفعله اصحابه في عهد فلما لم بفعله هو أو لأحد من اصحابه على عمله ولا رغب فيه دل على

(١٦ - منهاج ثاني) وسع كلامه فهل حصل أمر وجودي لم يكن قبل أو لم يحصل شيء فان قيل لم يحصل أمر وجودي وكان قبل أن يتحقق لا يراه فيكون بعد خلقه لا يراه أيضا وان قيل حصل أمر وجودي فذلك الوجودي اما ان يقوم بذات الرب واما ان يقوم

بغيره فان قام بغيره لزم أن يكون غير الله هو الذي رأى وان قام بذاته علم أنه قام به رؤيته فذلك الموجود الذي وجد كما قال تعالى وقول اعلموا
فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وما حموه (١٣٣) اضابط وأحوالاً وتعلقات وغير ذلك يقال لهم هذه أمور

موجودة وأوليت موجودة فان
لم تكن موجودة فلا فرق بين حاله
قبل أن يرى ويسمع وبعد أن يرى
ويسمع فان العدم المستر لا يوجب
كونه صار رأياً سامعاً وان قلتم
بل هي أمور وجودية فقد أقررتم
بان رؤية النبي المصين لم تكن
حاصلة ثم صارت حاصلة بذاته
وهي أمور وجودية والمتخلصة
لا يقتصر في الزمانهم على تحديد
الاضافات بل يلزمون بكونه
محدد في المراتب المتعددة شيئاً
والاحداث هي من مقولة أن
يفعل وأن يفعل أحد المولات
الشروط هي أمور وجودية فيقال
صكونه فاعلاً لهذه الحوادث
المعينة بعد أن لم يكن فاعلاً لها
أما أن يكون أمراً حادثاً وأما
أن لا يكون حدث كونه فاعلاً
فان لم يحدث كونه فاعلاً فخاله
قبل أن يحدث فهو بعد أن يحدثها
واحد وقد كان قبل أن يحدثها
غير فاعل لها فيلزم أن لا يحدث شيء
أو يحدث بلا يحدث وأنتم أنكرتم
على المتكلمة المهمة والعبرة
أن قالوا الذات تفعل بعد أن لم
تكن فاعلة بل لا مخرج ففكف
تقولون هو ذاتها يفعل الحوادث
شيئاً بعشئ من غير أن يحدث
لها أمر وأيضاً فالقاعدة
الثانية لكل واحد من الحوادث
ان كانت موجودة في الازل قبل
حدوثه لزم تأخر الفعل عن
الفاعلة التامة وهذا باطل وذلك

يطل قولهم وان قالوا بل الفاعلة التامة لكل حادث تحدث بعد أن لم تكن حادثه فقد صارت الذات فاعلة لذلك
الحادث بعد أن لم تكن فاعلة وتكونها فاعلة هي من مقولة أن يفعل وهي إحدى المولات العشر التي هي الاجناس العالية المهمة

غدهم بما يقوون واسمها كاهن وجودية فيلزم انصاف الرب بشام الامور الوجودية شيئا بعد شيئا كما اختاره كثير من سلفهم وخلفهم وهكذا يمكن تقرير كل ما ذكره الرازي من الزام الطوائف (١٣٣) شيئا بعد شيئا حتى تصوز ذلك تصورا تاما وكل من قال

لم يحدث شيء موجود بذاته
التناقض البين الذي لا ينافي فيه
المنصف الذي تصور ما يقول تصورا
تاماً وقد اعترض من اعترض من
الفلاسفة عما الزمهم اياه
من الاضافات بان قالوا الاضافات
لا توجد الا كذلك فلا يتصور
فيه الكمال قبلها ولا انها تابعة لغيرها
فلا يثبت فيها الكمال بل في
متبوعها (قلت) ولما قيل ان
يقول هذا بعينه بقوله المتنون
فان الكلام انما هو في الحوادث
المتعلقة بمشئته وقدرته ومن
المعلوم امتناع ثبوت الحوادث
جميعا في الازل فلا يقال ان
الاضافات لا توجد الا حادثا قبل
هو الحوادث المتعلقة بمشئته
وقدرته لا توجد الا حادثا واما
قوله الاضافة تابعة لغيرها فلا
يثبتها الكمال فعنه جوابان
(أحدهما) ان الدليل لا يفرق
بين التابع والمتبوع فان صح
الفرق بطل الدليل وان لم يصح
انتقض الدليل فيطرد على
التقديرين (الثاني) ان يقال
وهكذا ما يتعلق بعشئته وقدرته
هو تابع ايضا فلا يثبت فيه الكمال
(وبوضع ذلك) أنه سبحانه مستحق
في آله لصفات الكمال لا يجوز ان
يكون شيء من الكمال الا في الازل
وهو متصف فيه في آله كالجملة
والعلم والقدر وغير ذلك وانما
الناس فيما لا يمكن وجوده في
الازل (وما يبين ذلك) ان الرازي

وسلم نبي العاش ابراهيم وغيرنا نازعه في هذا الكلام وقال لا يجب اذا شاء الله تعالى ان يكون
ابن نبيا ثم اذا كان ابراهيم فداء الحسين ولم يكن فداء الحسن والاحاديث الصحيحة تدل على
ان الحسن كان افضل ما هو كذلك لانفاق اهل السنة والشيعة وقد ثبت في الصحيح انه كان
يقول عن الحسن اللهم اني احبه فاحبه واحب من يحبه فلم لا كان ابراهيم فداء هذا الذي دعا
بحمته الله لمن احبه

(فصل) واما علي بن الحسين فنذكر التابعين وساداتهم علماء ودينا أخذ عن أبيه وابن عباس
والمسورين بحزمة وأما رفع مولى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعائشة وأما سلمة وصفيّة أمهات
المؤمنين وعن مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وعبد الله بن عثمان بن عفان وذو كوان مولى
عائشة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وروى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن ويحيى بن سعد الانصاري
والزهري وأبو الزناد وزيد بن أسلم وأبوه وأبو جعفر قال يحيى بن سعيد هو أفضل هاشمي رأيت
في المدينة وقال محمد بن سعد في الطبقات كان ثقة ما أوثق كثير الحديث بالرافعة وروى عن
حماد بن زيد قال سمعت علي بن الحسين وكان أفضل هاشمي أذكره يقول بأبها الناس أجودنا
حب الاسلام فأخرج من أحكم حتى صار طراعلنا وعن شيعة بن نميرة قال كان علي بن الحسين
يصل فلما مات وجدوه يقول ما أهلك بيت بالمدينة في السر وله من الخشوع وصدقة السر
وغير ذلك من الفضائل ما هو معروف حتى انه كان من صلاحه ودينه يتخطى مجالس كبار
الناس ويجالس زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب وكان من خيار أهل العلم والدين من التابعين
فيقال له تدع مجالس قومك ويتجالس هذا فيقول انما يجلس الرجل حيث يجد صلاح خطبه وأما
ما ذكره من قيام القدر كونه فقد تقدم أن هذا لا يمكن الا على وجه كونه في الشريعة أولا
يمكن مجالس فلا يصلح ذكر مثل هذا في المنقب وكذلك ما ذكره من تسمية رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم سيد العابدين هو في الأصل له ولم يروا أحدا من أهل العلم والدين (وكذلك)
أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين وقيل انما سمى بالقر لا بغير العلم لا لأجل
بقر الصدوق حجة واما كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج الدليل والزهري من أقرائه وهو
عند الناس أعلم منه ونقل تسميته بالقر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا أصل له عند أهل
العلم بل هو من الاحاديث الموضوععة وكذلك حديث تبلغ جارية السلام هو من الموضوعات
عند أهل العلم بالحديث لكن هو روى عن جابر بن عبد الله غير حديث مثل حديث الغسل
والحج وغير ذلك من الاحاديث الصحيحة عنه ودخل على جابر مع أبيه علي بن الحسين بعدما كبر
جابر وكان جابر من المؤمنين لهم رضي الله عنهم وأخذ العلم عن جابر وأبى مالك وروى أيضا عن
ابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة وعن سعيد بن المسيب ومحمد بن الحنفية
وعبد الله بن أبي رافع كاتب علي وروى عنه أبو اسحق الهمداني وعمرو بن دينار والزهري
وعطاء بن أبي رباح ورع بن أبي عبد الرحمن والاعرج وهو أسن منه وابنه جعفر وابن جريح
ويحيى بن أبي كثير والوازي وغيرهم * وجعفر الصادق رضي الله عنه من خيار أهل العلم
والدين أخذ العلم عن جده أبي أمامة فروتبت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وعن محمد بن
المنكدر ونافع مولى بن عمرو والزهري وعطاء بن أبي رباح وغيرهم وروى عنه يحيى بن سعيد

وأما له كانوا يعتقدون ضعف هذه المسئلة مع فطرتهم في ابطال قول الكرامية اذا أمكنهم انه لم يمتد على ذلك في مسألة كلام الله
تعالى في أجل كتبه نهاية القول وسئل الكلام هي من أجل ما يمتد على هذا الاصل وذلك أن الطريقة المعروفة التي سلكها

الاشعري وأصحابه في مسألة القرآن هم ومن وافقهم على هذا الاصل من أصحاب أحمد وغيرهم كابي الحسن التميمي والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي الحسن بن الزعفران من (١٣٤) أصحاب أحمد وكابي العاللي وأمشاله وأبي القاسم الرازي

الاصارى ومالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عينة وابن جريج وشعبة ويحيى بن سعيد القطان وحاتم بن اسماعيل وحض بن غياث وعبد بن اسحق بن يسار وقال عمرو بن أبي المقدام كنت اذا نظرت الى جعفر بن محمد عرفت أنه من سلالة النبيين (وأما قوله اشتغل بالعادة عن الرئاسة) فهذا تناقض من الامامة لان الامام عندهم واجب أن يقوم بها وباعتبارها فله لا امام في وقته الا هو فالتصايم بهذا الامر اعظم لو كان واجبا أولى من الاستقلال بنوافل الصادات (وأما قوله هو الذي نشره في الامامة والعارف الحقيقة والعائد اليقينة) فهذا الكلام يستلزم أحد أمرين اما أنه ابتدع في العلم ما لم يكن بعلمه عن قبله واما ان يكون الذي قبله قصرا فيجب من نشر العلم وهى مثل ما نقل أن الذي صلى الله تعالى عليه وسلم بين لامة العارف الحقيقة والعائد اليقينة كل بيان وأن أصحابه لنفوعه ذلك وبقوله الى المسلمين وهذا يقتضى القدح امامه واما قبله هو كذب على جعفر الصادق أكثر مما كذب على من قبله فالأفة وقعت في الكذابين عليه لامة ولهذا نسبت اليه أنواع من الاكاذيب مثل كتاب البطاقة والجفر والهفت والكلام على النجوم وفي مقدمة المعرفة من جهة الرد والبروق واختلاج الاعضاء وغير ذلك حتى نقل عنه أبو عبد الرحمن في حقائق التفسير من الاكاذيب ما نزه الله جعفر عنه وحقى أن من أراد أن يحقق أكاذيبها الى جعفر حتى أن طائفة من الناس يفتنون أن رسائل اخوان الصفا مأخوذة عنه وهذا من الكذب المعلوم فان جعفر توفي سنة ثمان وأربعين ومائة وهذه الرسائل صفت بصديق بصومات سنة صنفها ظهرت دولة الاسماعيلية الباطنية الذين بنوا القاهرة المعز بستة نضع وخمسين وثلاثمائة وفي تلك الاوقات صنف هذه الرسائل بسبب ظهور هذا المذهب الذي طاهره الرض وباطنه الكفر المحض فظهر واتباع الشريعة وأن لها باطناعا مخالفا لظاهرها وباطن أمرهم بذهب الفلاسفة وعلى هذا صنف هذه الرسائل وصنفها طائفة من المتطرفة معروفون وقد كروا في أناتها ما استولى عليه التصارى من أرض الشام وكان ذلك بعد ثمانية سنين من الهجرة النبوية في أوائل المائة الرابعة والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل وأما من بعد جعفر فموسى بن جعفر قال فيه أبو حاتم الرازي ثقة أمين صدوق من آفة المسلمين (قلت) موسى ولد بالمدية سنة ثمان وعشرين ومائة وأقدمه المهدي الى بغداد ثم رده الى المدينة وأقامها الى أيام الرشيد فقدمه هارون متصرفا في عمره فعمل موسى معه الى بغداد وجبها الى أن توفي في حبيبه قال ابن سعد توفي سنة ثلاث وعثمان ومائة وليس له كثير رواية روى عن أبيه جعفر وروى عنه أخوه علي وروى الترمذي وابن ماجه وأما من بعد موسى فلم يزد خضعهم من العلم ما يذكره اخبارهم في كتب المشهورين وروايتهم فان أولئك الثلاثة قد جدا جديتهم في الصحاح والسنة والساد وتوجد فتاوىهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف مثل كتاب ابن الجوزي وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة وغير هؤلاء وأما من بعدهم فليس له رواية في الكتب الامهات من الحديث ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف ولا لهم تفسير ولا غيره ولا لهم أقوال معروفة ولكن لهم من الفضائل والחסن ما هو أهل رضى الله عنهم وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والتسك (وأما)

وأبي سعيد التتوي وغيرهم من أصحاب الشافعي والقاضي أبي الوليد الباكي وأبي بكر الطرطوشي وأبي بكر بن العربي وغيرهم من أصحاب مالك وكابي منصور الماردي وميمون النسفي وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة أنهم قالوا لو كان القرآن مخلوقا لزم أن يخلفه ما في ذاته أو في محل غيره أو قائم بنفسه لا في ذاته ولا في محل آخر أو الأول يستلزم أن يكون محلا للحوادث والثاني يقتضى أن يكون الكلام كلام المخل الذي خلق فيه فلا يكون ذلك الكلام كلام الله كسائر الصفات اذا خلقها في محل كالمعلم والحياء والحركة والون وغير ذلك والثالث يقتضى أن تقوم الصفة بنفسها وهذا اجتماع فهذه الطريقة هي عند هؤلاء في مسألة القرآن وقد سبقهم عبد العزيز المكي صاحب المجاورة المشهورة الى هذا التقييم وقد بين القلان أن كلامهم هو كلامه بعينه وانه كان يقول بقولهم ان الله لا يقوم بذاته ما يتعلق بقدرته ومشيئته وأن قوله من جنس قول ابن كلاب وليس الامر على ذلك فان عبد العزيز هذا في الرذعي الجهمية وغيرهم من الكلام ما لا يعرف فيه خروج عن مذهب السلف وأهل الحديث وذلك أنه قال بعد أن ذكر جوابه لبشر فيما احتج به بشر من التصريح بقوله تعالى الله خالق كل شيء وقوله تعالى انا

جعلناه قرآنا ناعربيا قال فقال بشر بالامر المؤمنين عندي أشياء كثيرة الا أنه يقول بنص التزيل وأنا أقول الحكاية بالنظر والقياس فليدع مطالبتي بنص التزيل ويناطر في تفسيره فان لم يدع قوله ويقول بقوله فيقر بخلق القرآن الساعة والا

فدى حلال وذ كرمع العز رآه طلب من بشر أن يطره على جهة النظر والقبول ويدع مطالبة بنص التنزيل إلى أن قال فقال
عبد العزيز بشرتني أم أسألت فقال بشرل أنت (١٣٥) وطمع في وجمع أصله وتوهموا أني أذخرحت

عن نص التنزيل لم أحسن أنكلم
بشي قال عبد العزيز فقلت
بشر تقول أن كلام الله مخلوق
قال أقول أن كلام الله مخلوق قال
فقلت لا يترك واحد من ثلاث لا بد
منها أن تقول أن الله خلق القرآن
وهو عندي أنا كلامه في نفسه

أو خلقه فأما إذا أتته ونفسه أو خلقه
في غيره فقل ما عندك قال بشر
أقول أنه مخلوق وأنه خلقه كما خلق
الاشياء كلها قال عبد العزيز فقلت
يا أمير المؤمنين زكنا القرآن ونص
التنزيل والسنة والأخبار عند
هذه منها هو ذكرناه في قسم الجتهوا أنا
أقول معه يخلق القرآن فقد يرجع
بشر إلى الجدية عن الجواب
واقطع عن الكلام فإن كان
يريد أن يطره على أن يجهن
عما أسأله عنه والأفامير المؤمنين
أعلى عني في صري فأعيا بد بشر

أن يقع من لا يشع فبذعه عن
دينه ويحج عليه علا بعه فظهور
جته عليه فيع ذمه قال فأقبل
عليه المأمون فقال أحب عبد
العزيز عما ألت عنه فقدرت
قوله ومنهجه وانظر إلى
منهجه وما دعيت أنك تحسنه
وتقيم الحق به عليه فقال بشر قد
أجته ولكنه يقع فقال
المأمون يا عليك عبد العزيز لا
أن تقول واحد من ثلاث فقال

هذا أسألك من مطالبة بنص
التنزيل ما عندني غير ما أجته به قال
فأقبل على المأمون فقال يا عبد

الحكاية المشهورة عن شقيق البلخي فكذب قال هذه الحكاية تخالف المعروف من حال موسى
ابن جعفر وموسى كان مقبلا المدينة بعلوم أبيه جعفر وجعفر مات سنة ثمان وأربعين ولم
يكن قد جداه آنذاك إلى العراق حتى يكون بالقافية ولم يكن يشاع بنزل منفردا على هذه
الحالة لشهرته وكثرة من يشاع واجلال الناس وهو معروف ومنهم أيضا بالملك وأخذ
المهدي ثم الرشيد إلى بغداد (وأما قوله نال على يد بشر الحافي) فنأ كاذب من لا يعرف حاله
ولا حال بشر فان موسى بن جعفر لما قدمه الرشيد إلى العراق حبسه فلم يكن ممن يجتزع على دار
بشر وأمثاله من العامة

(فصل قال) وكان ولد على الرضا أزهده أهل زمانه وكان أعلمهم وأخذ عنه الفقهاء
المشهورون كثيرا وولاد المأمون لعلمه بما هو عليه من الكمال والفضل وعظ وما أناه فقال له
يا زيد ما أنت قاتل لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سكت الماء وأخذت الاموال من
غير حلهما وأخفت السبل وغرت حتى أهل الكوفة أو ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
أن فاطمة أحصت فرجها لحرمها الله وذريتها على النار وفي رواية أن عليا قال يا رسول الله لم
سمعت فاطمة قال لأن الله قطعها وذريتها من النار فلا يكون الاحسان سببا لحرمة ذريتها على
النار وأنت تظلم واقه ما نالوا ذلك إلا بالطاعة فان أردت أن تنال محبة الله ما ناله بطاعته
فانك إذا لم تتركهم على الله منهم وضرب المأمون داسه على الدراهم والناتير وكتب إلى أهل
الأفاق ببذعه وطرح السواد ليس الخفرة قال وقيل لا بأس أناس لم يأتهم من الرضا فقال
قبل لي أنت أفضل الناس طرا في المعاني وفي الكلام البديع • ثم جوه الكلام بديع
ينمرا البرقي يدي مجتنبه • فلذا تركت مدح ابن موسى • واتصل التي تجتمع فيه
قلت لا أستطيع مدح امام • كان جبريل خداما ليه

(فيقال) من المصائب التي ابتلى بها ولد الحسين أنساب الرافضة إليهم وتعتظيمهم ومدحهم
لهم فاتهم مدحونهم بالمسبح مدح ودعون لهم دعاوى لا جملها • ويدكرون من الكلام ما لو لم
يعرف فضلهم من كلام غير الرافضة لكان ما ذكره الرافضة بالمدح أشبه منه بالمدح فان على بن
موسى من المحاسن والمكارم المعروفة والمادح المناسبة لله اللائقة بما يعرفها أهل المعرفة
أما هذا الرافضي فليذكره فضيلة واحدة محبة (أما قوله كان أزهده الناس وأعلمهم) فدعوى
مجردة بلا دليل فكل من غلاف شخص أمكنه أن يدعي هذه الدعوى كيف والناس يعلمون أنه
كان في زمانه من هو أعلم منه وأزهده من كذا في واقع بن راهبه وأحمد بن حنبل وأشب
ابن عبد العزيز وآي سليمان الداراني ومعرفة الكرخ وأمثال هؤلاء هذا ولم يأخذ عنه أحسن
أهل الصلح بالحديث شيئا ولا روى حديثا في كتب السنة وأما روى له أو الصلت الهروي
وأمثاله نسطاعن آتاه فها من الأكايب ما زانه الله عنه الصادقين منهم (وأما قوله أنه أخذ عنه
الفقهاء المشهورون كثيرا) فهذا من أظهر الكذب هو لا فقهاء الجمهور المشهورون لم يأخذوا
عنه ما هو معروف وان أخذ عنه بعض من لا يعرف من فقهاء الجمهور فهذا لا ينكر فان طلبه
الفقهاء قد أخذوا عن المتوسطين في العلوم وهم دون المتوسطين (وما بد كره بعض الناس)
من أن معروف الكرخي كان خداما وأنه أسلم على يده أو أن الحرفة متصلة منه إليه فكله كذب

العزيز تكلم أنت في شرح هذه المسئلة وبيانها ويدع بشر فقد انقطع عن الجواب من كل جهة فقلت نعم سألت عن كلام
الله تعالى أعطيتك هو قال نعم فقلت ما يابنه في هذا القول وهو واحد من ثلاث لا بد منها أن يقول أن الله خلق كلامه في نفسه

أول خلقه في غزاة أول خلقه فاعلمنا أنه ونفسه فان قال ان الله خلق كلامه في نفسه فهذا عمل لا يحسد سبيل الى القول به من قياس ولا نظر ولا معقول لان الله لا يكون مكانا الهوائيا ولا يكون (١٣٦) في شيء مخلوق ولا يكون ناقصا في زيد في شيء اذا

خلقته تعالى الله عن ذلك وحصل ونعظم وان قال خلقه في غيره فيلزم في النظر والقياس أن كل كلام خلقه في غيره هو كلام الله عز وجل لا يقدر أن يفرق بينهما فحصل كلامه كلام الله ويجعل قول الكفر والفحش وكل قول ذمه الله وذم قائله كلام الله عز وجل هذا محال لا يعبد السبيل اليه ولا الى القول به لتطهر الشاعة والغشوة والكفر على قائله تعالى الله عن ذلك وان قال خلقه فاعلمنا نفسه وذاته فهذا هو الحال الباطل الذي لا يحسد الى القول به سبيل في قياس ولا نظر ولا معقول لانه لا يكون الكلام الامن متكلما كالانسان الارادة الامن من مرد ولا العلم الامن عالم ولا القدرة الامن قدير ولا يرى ولا يد كلام قط فاعلمنا نفسه يتكلم بذاته وهذا محال لا يعقل ولا يعرف ولا يشق في قطر ولا قياس ولا غير ذلك فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقا علم أنه صفة لله وصفات الله كلها غير مخلوقة فبطل قول بشر (فقال المأمون) أحسنت يا عبد العزيز فقال بشر سل عن غير هذه المسئلة فقلعه يخرج من بيتنا شي (فقلت) أنا أدع المسئلة وأسال عن غيرها قال سل قال عبد العزيز فقلت بشر ألسن تقول ان الله كان ولا شيء وكان ولما يفعل شي ولم يخلق شي قال بلى فقلت فأي شيء حدثت الاشياء بعد أن لم تكن شي أي أحدثت نفسها أم الله أحدثها فقال الله

باتفاق من يعرف هذا الشأن والحديث الذي ذكره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن فاطمة فهو كتيب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ونظيره كتيب لغير أهل الحديث أيضا فان قوله ان فاطمة أحصت فرجها فخرها الله وذو تعالى النار باطل قطعا فان سارة أحصت فرجها ولم يحرم الله جمع ذريتها على النار قال تعالى وبشر نساء ما سبق بناسن الصالحين وبارئنا عليهما وعلى أمهم ومن ذريتهما محسن وظالم لنفسه مبين وقال تعالى ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم وعيلاني ذريتهما النبوة والكتاب فيهم هتدوا كثيرا منهم فالتقوا ومن المعلوم أن بني إسرائيل من ذريته والكفار فيهم لا يحصهم الا الله تعالى وأيضا فضيحة عمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحصت فرجها ومن ذريتها محسن وظالم وفي الجملة الواقي أحسن فروجهن لا يحصى عددهن الا الله عز وجل ومن ذريتهن البر والفاجر والمؤمن والكافر وأيضا فضيلة فاطمة وعزها ليست بمجردها احسان الفرج فان هذا اشارك في فاطمة وجهوره المؤمنين وفاطمة لم تكن سيدة نساء العالمين بهذا الوصف بل عاهاوا خص منه بل هذا من جنس حجج الرافضة فانهم لم يلزمهم لا يحسنون أن يحسنوا ولا يحسنون أن يكونوا كذا باتفاق ينفق وأيضا غلبت ذرية فاطمة كلهم بحرم على النار بل فيهم البر والفاجر والرافضة تشبه على كثرتهم بالكفر والفحش وهم أهل السنة منهم الموالون لابي بكر وعمر كزبد على بن الحسن وأمثاله من ذرية فاطمة رضي الله عنها فان الرافضة رفضوا زيد بن علي بن الحسين ومن والاه شهدوا عليه بالكفر والفحش بل الرافضة أشد الناس عداوة امانا بالجهل واما بالعدالة لا دافاطمة رضي الله عنها فثم معونة على ابن موسى ل أخيه المذكور يدل على أن ذرية فاطمة فيهم الطيب والعامي وأنهم اغلبوا كرامة الله بطاعته وهذا قدر مشترك بين جميع الخلق فمن أطاع الله كرمه الله ومن عصى الله كان مستحقا لاهانة الله وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة (وأما ما ذكره) من تولد المأمون له اخلاقه فهذا صحيح لكن ذلك لم يتم بل استمر ذلك الى أن مات على بن موسى ولم يخلعه من عهدهم بزعمنا أنه قتله بالسم فان كان فعل المأمون الاول حجة كان فعله الثاني حجة وان لم يكن حجة لم يصلح أن يذ كر مثل هذا في مناقب علي بن موسى الرضا ولكن القوم جهال بحقيقة المناقب والمثالب والطرق التي يصلح بها ذلك ولهذا يستشهدون بآيات أبي نواس وهي لو كانت صدقا لم تصلح أن تثبت فضائل شخص بشبهة شاعر معروف بالكذب والجهل الزائد الذي لا يخفى على من له أدنى خبرة بآيام الناس فكيف والكلام الذي ذكره كلام فاسد فانه قال

قلت لأستطيع مدح امام كان جبريل خادما لآبيه

ومن المعلوم أن هذا وصف مشترك بين من كلهم من ذرية علي ومن لم يكن لان كون الرجل من ذرية الانبياء قد مشترك بين الناس فان الناس كلهم من ذرية نوح عليه السلام ومن ذرية آدم بنو إسرائيل يهودهم وغير يهودهم من ذرية ابراهيم واسحق ويعقوب وأيضا فتسمية جبريل رسول الله ا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم خادما عابرا من لا يعرف قدر الملائكة وقدر ارسال الله لهم الى الانبياء ولكن الرافضة غالب بحجهم أشعار تليق بحجهم وظلمهم وحكايات مكذوبة تليق بحجهم وكتبهم وما ثبت أصول الدين بهذه الاشعار الامن لبني معدودا من أولى الابصار

أحدثها فقلت له بأي شيء حدثت الاشياء اذا أحدثها الله قال أحدثها بقدرته التي لم تزل قلته انه أحدثها (فصل) بقدرته فلا كرت أغليس تقول انه لم يزل قادرا قال بلى قلته فتقول انه لم يزل يفعل قال لا أقول هذا قلته فلا بد أن يلزم أن تقول

انه خلق بالفعل الذي كان عن القدرة وليس الفعل هو القدرة لان القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا غير الله فقال بشر
ولم يكن أنت ايضا ان تقول ان الله لم يزل بفعله ويخلق (١٢٧) واذا قلت خلق فقد ثبت ان المخلوق لم يزل مع الله قال

عبد العزيز فقلت لبشر ليس لآن
تخكم على وتسلطني مالا يرضي
وتحكي عني مالم اقل اني لم اقل انه لم
يزل الخالق يخلق ولم يزل الفاعل
بفعله لسانتي ما قلت وفي نسخة
أخرى وانما قلت انه لم يزل الفاعل
سيفعل ولم يزل الخالق سيقنع لان
الفعل صفة لله لا يقدر عليه ولا
يغنيه منه مانع قال بشر أنا أقول
انه أحدث الاشياء بقدرته فقل
ما قلت فقال عبد العزيز فقلت
يا أمير المؤمنين قد قدر بشر ان الله
كان ولا شيء وأنه أحدث الاشياء
بعد أن لم تكن شأ بقدرته وقلت
أنا انه أحدثها بأمره وقوله عن
قدرته فلم يزل يا أمير المؤمنين
أن يكون أول خلق خلقه الله خلق
بقوله قاله أو بارادة أرادها أو بقدرته
قدرة فإني ذلك كان قد ثبت أن
هنا رائدة ومن يدوم ادا وقولا
وقالا ومقولا له وقدرته وقادرا
ومقدوره عليه وذلك كالمقدم قبل
الخلق وما كان قبل الخلق متقدما
فليس هو من الخلق في شيء فقد
كسرت قول بشر الخلق والسنة
واللغة العربية والنظر والعقول ثم
ذكر حجة أخرى (والقصد هنا)
أن عبد العزيز راحني بنقسم حاصر
مصفول فان الله تعالى اذا خلق
شأ ما لم يخلق في نفسه أو في غيره
أو قائما بنفسه وأبطل الاقسام
الثلاثة ولا يرى أن المعتزلة يقولون
انه خلقه في غيره فأبطل ذلك عند
العزيز بالحقبة التي تبدأ أولها
اهل السنة وهو أنه قد علم بالامطرار

(فصل قال الرافضي) وكان محمد بن علي الجواد على منهاج أبيه في العلم والجدود والتقى
ولمات أبو الرضا شافعي المأمون لكثرة عمله ودينه وفوق عقله مع صغر سنه وأراد أن يزوجه
ابنته أم الفضل وكان قد تزوج أبا بنة أم حبيب فقطع ذلك على العباسيين واستنكروا وخافوا أن
يخرج الامر منهم وأن يباعه كما يباع أباه فاجتمع الادون منه وسألوه أن ذلك وقالوا انه صغير السن
لا علم عنده فقال أنا أعرف به منكم فان شئتم فاحتموه فرفضوا ذلك وجعلوا القاضى يحيى بن
أكرم مالا كثيرا على امتحاله في مسئلة بهر فيها فتواعدوا الى يوم وأحضره المأمون وحضر
القاضى وجاعة العباسيين فقال القاضى أسألك عن شيء فقال سل فقال ما تقول في محرم قتل
صيد اقله قتله في حل أو محرم عالما أو جاهلا مبتدئا بقتله أم عائدا من سفار الصيد أو من
كبار عابدا كان المحرم أم حرا صغيرا كان أم كيار من ذوات الطير كان الصيد أم من غير ما تفصير
يحيى بن أكرم وبان العز في وجهه حتى عرف جماعة أهل المجلس أمره فقال المأمون لأهل بيته
عرفتم الآن ما كنتم تشكرون ثم أقبل على الامام فقال أخطب قال نعم فقال أخطب لنفسك
خطبة السكاح فخطب وعقد على خمسة درهم حيا دمه فاطمة عليها السلام ثم تزوج بها
(والجواب ان يقال) محمد بن علي الجواد كان من أعيان بني هاشم وهو معروف بالشفاء
والسود وله اسم الجواد ومات وهو ثوب ابن خمس وعشرين سنة ولسنة خمس وتسعين
ومات سنة عشرين أو تسعة عشر وكان المأمون زوجه بابنته وكان يرسل اليه في السنة ألف
الدرهم واستقدمه المعتز الى بغداد ومات بهار رضى الله عنه وأما ما ذكره فاهم من غلط
ما قبله فان الرافضي ليس لهم عقل مريح ولا عقل صحيح ولا يسمون حقولا بلهمون باطلا بجمعة
ولا بيان ولا يد ولا لسان فليس لهم فيبدأ كونه ثبوت فضيلة محمد بن علي فضلا عن ثبوت
امامة فان هذه الحكاية التي حكاه عن يحيى بن أكرم من الاكاذيب التي لا يرضحها الاجاهل
ويحيى بن أكرم أقفه وأعلم وأفضل من أن يطلب تهمير شخص بأن سابه عن محرم قتل صيدا فان
سفار الفقهاء يعلنون حكم هذه المسئلة فليس من ذفاقي العلم ولا غرائبه ولا يحتمل تحصره
المبرزون في العلم ثم يجرى ما ذكره ليس فيه الاتصيف أحوال القاتل ليس فيه بيان حكم هذه
الاقسام ويجرد التفسير لا يقتضى العلم بأحكام الاقسام وانما يدل على حسن السؤال
وليس كل من سئل أحسن أن يجيب ثم ان كان ذكر الاقسام المكنة واجاب لم يستوف الاقسام
وان لم يكن واجاب فلا حاجة الى ذكر بعضها فان من جهة الاقسام أن يقال متعمدا كان واخطئا
وهذا التفسير أحق بالذكر من قوله عالما كان واجاهلا فان الفرق بين المتعمد والخطئ ثابت
بالاثم باتفاق الناس وفي لزوم الجزاء في الخطأ راعى جمهور فقهاء طائفة من الشافعية
والحنابلة ان الخطئ لا يجزأ عمله وهو إحدى الروايتين عن أحد قائلو ان الله قال ومن قتله
منكم متعمدا الجزاء مثل ما قتل من التيم الاية فخص المتعمد بوجوب الجزاء وهذا يقتضى أن
الخطئ لا يجزأ عمله لان الاصل راضته والتقص انما وجب على المتعمد فبقى الخطئ على الاصل
ولان تخصيص الحكم بالمتعمد يقتضى انتفاء عن الخطئ فان هذا مفهوم صفة في سياق الشرط
وقد ذكرنا الخاص بعد العام فانه اذا كان الحكم من التزعين كان قوله ومن قتله بين الحكم مع
الايحاز فاذا قال ومن قتله منكم متعمدا فإزاء القلط ونقص المعنى كان هذا مما يصاب عنه كلام

من دين الاسلام ان القرآن كلام الله فان كان مخلوقا في محل غير لزوم أن يكون كل كلام مخلوق في محل كلام الله لتساؤلها بالنسبة الى الله
ولزوم أن يكون ما يخضعه تعالى من كلام الجلود واليدى والارجل كلام الله فاذا قالوا انفسنا الله الذي انطق كل شيء وهو خلقكم كان

التامق هو المنطق ويشترط أن يكون من التقديرية بل كان من يقرب أن الله تعالى خلق أفعال العباد لمزجه من العز أن يكون كلام كل مخلوق كلام الله حتى قول الكفرو الفحش وهذا الزام (١٢٨) محصر به خلق كثيرين الجهمية من الانحادية ونحوهم كصاحب القصوص

والفتوحات المكية ونحوه وقالوا وكل كلام في الوجود كلامه

سواء علينا نؤمنه وننكره

ولهذا قال من قال من اللف

من قال انني أنا الله لاله الا أنا

مخلوق فقد جعل كلام الله

عسيرة قول فرعون الذي قال أنا

ربكم الاعلى لان عنده هذا الكلام

خلق الله في الشجرة وذلك خلقه

في فرعون فاذا كان هذا كلام الله

كان هذا كلام الله كما قال سليمان

ابن داود الهامسي أحد أئمة الاسلام

تغدير الشافعي وأحدواصق وأبي

عبيد وأبي بكر بن أبي شيبة وأمثالهم

قال من قال القرآن مخلوق فهو كافر

وان كان القرآن مخلوقا كما زعموا فلم

صار فرعون أولى بأن يخلد في النار

اذ قال أنا ربكم الاعلى من هذا

وكلاهما عنده مخلوق فأخبر بذلك

أوعبيد فاستحسنه وأعجب ذكر

ذلك البصري في كتاب خلق أفعال

العباد وذلك ذكر نظيره هذا عبد

الله بن المبارك وعبد الله بن ادريس

ويحيى بن سعيد القطان وهذا ينبغي

على أن الله تعالى أفعال العباد فاذا

كان قد خلق في محل انني أنا الله لاله

الا أنا فاعبديني وخلق في محل أنا

ربكم الاعلى كان ذلك المحل الذي

خلق فيه الكلام أولى بالعقاب من

فرعون واذا كان ذلك كلام الله

كان كلام فرعون كلام الله وما

كونه خلقه فأما بنفسه فهو ظاهر

الاطلاق أيضا لان الصفات لا تقوم

بنفسها ولكن الجهة تقول

أدنى الناس حكمة فكيف بكلام الله الذي هو خير الكلام وأفضله وفضله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه والجمهور القائلون بوجوب الجزاء على الخطي يشنون ذلك هجوم السنة والأخبار والقياس على قتل الخطافي الأديهي يقولون انما خص التمدد كالزلافة ذكرا من الاحكام ما يخص به التمدد وهو الوعد لقوله ليدوق وبال امره في الله مما سلف ومن عاقبتهم اتهمه فلماذا كجزاء الانتقام كان المجموع مختصا بالتمدد ولم يثبت بان يثبت بعضه مع عدم العمد ومثل هذا قوله واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتكم الذين كفروا فله أراد ان يقصر قصر العمد وقصر الاركان وهذا القصر الجامع لقوم من خلق بالسفر والخوف ولا يثبت من الاختصاص بمجموع الامر من أن لا يثبت أحدهما مع أحد الامرين ولهذا انتظر ذلك كان ينبغي أن ياله أتمه وهذا كرا لحرمانه أو أناس فان في الناس زعاعا أعظم مما في الجاهل وباله هل قتله لكونه صالحا عليه أو لكونه اضطر إلى محنة أو قتله عتبا طالما لا سب وايضا فان في هذه التقاسيم ما يبين جهل السائل وقد زعم الله من يكون اماما معصوما عن هذا الجهل وهو قوله في محل قتله أم في حرم فان الحرم اذا قتل الصدوق عليه الجزاء سواء كان في المحل أم في الحرم بانفاق المسلمين والصدوق الحرى يحرم قتله على المحل والحرم فاذا كان محرما وقتل صدوقا حريا ولو كذب الحرمة ولكن الجزاء واحد (وأما قوله مبتدئا أو عاتدا) فان هذا فرق ضعيف لم يذهب اليه انسان من أهل العلم وأما الجاهلية فقل أن الجزاء يجب على المبتدئ وعلى العائد وقوله في القرآن ومن عاقبتهم اتهمه قيل ان المراد من عاد في ذلك في الاسلام مصداقي الله في الجاهلية وقيل زول هذه الآية كما قال ولا تتكلموا ما أنكم آماؤ كهين النساء اما قد سلف وقوله وأن تجمعوا بين الاختين اما قد سلف وقوله قل للذين كفروا ان يشنوا بغيرهم ما قد سلف يدل على ذلك أنه لو كان المراد به في الله عن أول مرتبنا أوجب عليه جزاء ولا انتقم منه وقد أوجب عليه الجزاء أول مرة وقال ليدوق وبال امره في اذقه الله وبال امره كيف يكون قد عني عنه وايضا قوله عما سلف لفظ عام والفظ العام المجرد عن قرائن التفصيل لا يراد منه واحدة فان هذا ليس من لغة العرب ولو قدر أن المراد بالآية عني الله عن أول مرة وأن قوله ومن عاقبوا العود إلى القتل فان انتقام الله منه اذا عاد لا يسقط الجزاء عنه فان تعلق الذنب لا يسقط الواجب بكن قتل نفسا بعد نفس لا يسقط عنه قود ولاديه ولا كفارة (وقوله أن مهر فاطمة خنساء تدرهم) لم يثبت وانما الثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصدق امرأته نساءه ولا صدق امرأته نساءه أكره من خنساء تدرهم اثني عشر أوقية ونش والنش هو النصف وهذا معروف عن عمر وغيره لكن أم حبيبة زوجة بها الضائق فراد الصدقات من عند سواء كان هذا بابا أم لا لم يكن ثابتا بتفصيل الصدقات سنة ولهذا استحب العلماء أن لا يراد على صدق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نساءه وقد روي أن عليا صدق فاطمة تدرع بمثل حال فليس في واحد من الامرين ما يدل على فضله فضلا عن امامته وان كانت له فضائل باينة بدون هذه

خلق علما في محل والبصريون من المعتزلة يقولون خلق ارادة وقدره لا في محل ولما اتهمتهم يقولون خلق بخلق (فصل بعد خلق لا في محل وهذا الملقان ونحوهما ما لم يفسد بصره العقل وأما القسم الاول وهو كونه سبحانه خلقه في نفسه فابطله

عبد العزيز أيضاً لكن ما في نفس الله تعالى يحتمل نوعين أحدهما أن يقال أحدث في نفسه بقدره كلاماً بعد أن لم يكن متكلماً وهذا قول الكرامنة وغيرهم عن بقول كلام الله تعالى حدثت (١٢٩) في ذات الله تعالى وأن الله متكلم بعد أن لم يكن

يَتَكَلَّمُ صَلاَةً وَاللَّهُ يَتَعَنَّ أَنْ يَقَالَ
لَمَّا زِلْتُمْ كَلِمًا وَهَذَا مَا أَتَاكُمْ
الْإِمَامُ جَدُّو غَيْرُهُ وَالسَّائِي أَنْ
يَقَالَ لَمْ يَزَلِ اللَّهُ تَكَلَّمُ إِذَا شَاءَ مَا
قَالَ الْآقَّةُ وَكُلَّ مِنْ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ
لَا يَقُولُ إِنَّمَا فِي نَفْسِ اللَّهِ مَخْلُوقٌ
بَلِ الْمَخْلُوقُ عِنْدَهُمْ لَا يَكُونُ إِلَّا
مَنْفَصِلًا عَنْ نَفْسِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا
قَائِمٌ مِنْ أَعْمَالِهِ وَصِفَاتِهِ فَلَيْسَ
بِمَخْلُوقٍ وَلَا رَبُّ أَنْ بَشَرًا وَغَيْرِهِ مِنْ
الْقَائِلِينَ بِمَخْلُوقِ الْقُرْآنِ كَأَنَّهُمْ
يَقُولُونَ أَنَّهُ خَلَقَهُ مَنْفَصِلًا عَنْهُ
كَأَخْلُقِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ فَمَا
نَفْسُ خَلْقِ الرَّبِّ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ
الْخَلْقُ غَيْرِ الْمَخْلُوقِ وَهَلْ أَتَوْنَ
فَلَا يَقُولُونَ أَنَّ الْخَلْقَ مَخْلُوقٌ مِنْ
قَالَ بِتَجَسُّدِهِمْ يَقُولُ مِنْ الْأَنْعَالِ
وَالْأَرَادَاتِ أَوَّالًا إِذَا كَانَ لَمْ يَقُلْ
أَنَّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ فَإِنْ كَانَ نَحْنُ خَلْقِ
وَمَاتِ وَمَخْلُوقٌ لَمْ يَكُنِ الْخَلْقُ
أَخْلُقِ الْخَلْقِ وَلِهَذَا كَانَ مِنْ

(فصل قال الرافضي) وكان ولدي الهادي ويقال له العسكري لان المتوكل انخصه من المدينة الى بغداد فنهض اليه من راي فاقام موضع منها يقال له العسكر ثم انتقل اليه من راي فاقام بها عشرين سنة وتسعة اشهر وانما انخصه المتوكل لانه كان يبغض عليا رافضي الله عنه فبلغه مقام علي بالمدينة وسبل الناس اليه تخاف منه فندب يحيى بن هيرة وامره باحضاره فخرج اهل المدينة لذلك خوفا عليه لانه كان يحسن اليهم ملازمة الصلوة في المسجد فخلف يحيى بن هيرة ثاؤه لاس علىه ثم قس منزله فلم يجد فيه الا صاحبا وادعية وكسب العلم فغضب في عنه وتولى خدمته بنفسه فلما قدم بغداد ادى اباي اسحق بن ابراهيم الطائي والى بغداد فقال له يا يحيى هذا الرجل ممن ولد لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمتوكل من نعلم فان حرسته عليه قتله وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خصل يوم القيامة فقتل يحيى والله ما وقع منه الا على خير قال فلما دخلت على المتوكل اخبرته بحسن سيرته وورعه وزهد فداكرمه المتوكل ثم مرض المتوكل فنذر ان عوفي تصدق بدارهم كثيرة فقال الفقهاء ممن ذلك فلم يجدعدهم جوابا فيفت الى علي الهادي فقال تصدق بثلاث وعشرين درهما فانه المتوكل عن السب فقال لقوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وكانت المواطن هذه الجمل فانه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزا اسبوعا وعشرين غزوة وبعث ستا وخمسين سرية قال الموهودي ونعي الى المتوكل يعني بن محمد ان في منزله سلاحي من شيعته من اهل قم اياه عازم على المائت ففت اليه جماعة من الازمة فجمعوا اذ له لافلا لم يجدوا فيها شأ ووجدوه في بيت مغلق وهو يقرأ وأعله مددعة من صوف وهو جالس على الرمل والحصى متوجها الى الله تعالى يقرأ القرآن فعمل على حالته تلك الى المتوكل فأدخله عليه وهو في مجلس الشراب والكأس في يد المتوكل فطمعه وأجلسه الى حاشيته وناولوه الكأس فقال والله ما خسر الحى ودي خط فاعني فاعلمدعنه وقال له اسمعني صرتا فقال كم تركوا من جنات وعيون الآيات فقال انفسدني شعر ا فقال اني قليل الرواية لا الشعر فقال لا يمين ذلك فأنشد

فَأَوْأَىٰ عَلَىٰ قُلُلِ الْأَجَالِ تَصَرَّسَهُمْ ۖ غَلِبَ الرِّجَالُ فَأَغْتَنِمَهُمُ الْقُلُ
وَأَسْتَنْزَلُوا بِعَدْعٍ مِّنْ مَّعَاقِلِهِمْ ۖ وَاسْتَبَدُّوا حُفْرًا بِأَبْنَىٰ مَا نَزَلُوا
نَادَاهُمْ صَارِخٌ مِّنْ بَعْدِ دَقِّهِمْ ۖ أَيْنَ الْأَسْرَىٰ وَالتَّيْبَانِ وَالْحَلِجِ
أَيُّ الْوَجْهِ الَّتِي كَانَتْ مَنِمَّةٌ ۖ مِنْ دُونِهَا تَضْرِبُ الْأَسَارَ وَالْكَلَّ
فَأَفْضَحَ الْفَرَقَ عَنْهُمْ حِينَ سَأَلَهُمْ ۖ تِلْكَ الْوَجْهِ عَلَيْهَا الدُّودُ بِقَتْلِ
قَدْ قُلَّ مَا كَلَّوْا دَهْرًا وَمَازَلُوا ۖ فَاصْبِرُوا بِطُولِ الْأَكْلِ قَدْ كَلَّوْا

فبكى المتوكل حتى بلغت دموعه عينيه (فقال) هذا الكلام من جنس ما قبله لم يذكر متقبلة بحجة صحيحة بل ذكر ما يمل العلماء أنه داخل فلهذا ذكر في الحكاية أن نواب بغداد كان اصحق بن اراهيم الطائي وهذا من جعلهم فانه اصحق بن اراهيم هذا اخى اصحق بن وهب وهو اهل يثرب كما وان اخراة فلهذا اصحق بن اراهيم بن الحسين بن مصعب وابن عم عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب أمير خراسان المشهور بالموصية وابن هذا محمد بن عبد الله بن طاهر كان نائباً على بغداد في خلافة المتوكل وغيره وهو الذي صلى على أحمد بن حنبل لما مات واصحق

(١٧ - منهاج نافي) بالحروف كما يذکر فی عن اهل الحديث والائمة والقصود هذا ان ما قام بذاته لا يسميه احد منهم مخلوقا لو كان حادثا وقد عاينوا هذا الظاهر احتياج عبد العزيز على بشر فان بشرنا من ائمة الجهمية فغدا الصفات وعندنا من يقين ذات الله

تعالى صفة ولا فعل ولا قدرة ولا كلام ولا ارادة بل ما تم عنده الالذات المجردة عن الصفات والمخلوقات المنفصلة عنها كما تقول ذلك الجهمية من المعتلة وغيرهم فاحتج عليه عبدالعزير (١٣٠) بحجتين عظيمتين احدهما انه اذا كان كلام الله مخلوقا

ولم يخلق في غيره ولا خلقه فاما بنفسه لزم ان يكون مخلوقا في نفس الله وهذا باطل والثانية ان المخلوقات المنفصلة عن الله خلقها الله عاليا من المخلوقات اما القدرة فكما اقره بشر وامافعله وامره وارادته كما قاله عبدالعزير وعلى التقديرين ثبت انه كان قبل المخلوقات من الصفات ما ليس بمخلوق فمثل اصل قول بشر والجهمية انه ليس لله صفة وان كل ما سوى الذات المجردة فهو مخلوق وتبين ان الذات يقوم بها ما ليس بمخلوق وهذا محتمل منبهة الصفات القائلين بان القرآن كلام الله غير مخلوق على من نفي الصفات وقال يخلق القرآن فان كل من نفي الصفات لزمه القول بخلق القرآن سبق كلام اهل الاثبات فيما يقوم بذاته هل يجوز ان يتعلق شيء منه بمشيئته وقدرته ام لا وهل عبد العزيز يعمى يجوز ان يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته او يعمى يقول لا يكون المراد المقذور الانفصال عنه مخلوقا ويجعل المقذور هو المخلوق وهما في الاصل قولان معصوفان ذكرهما الحارثي المحاسبي وغيره عن اهل السنة حسبما تقدم اراده وهذا القول الثاني هو قول ابن كلاب والاشعري ومن وافقه ما من اصحاب مالك والشافعية والشافعي واجد وغيرهم والقول الاول هو قول ائمة اهل الحديث

والهشامة والكرامية وطوائف من اهل الكلام من المرحضة كلهم معاذ التوفيق وزهير الاثرى وغيرهم من وافق هؤلاء من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومالك واجد وغيرهم فقد يقول القائل ان عبد العزيز موافق لابن كلاب لانه قال

ان الله لا يكون مكانا للحوادث ولا يكون غيبه مطلق ولا يكون ناقصا في شيء اذ خلقه لكن اذا تدبر المتدبر سائر كلام عبد العزيز
وجده من أهل القول الاول قول أهل الحديث لانه قال بعد (١٣١) هذا البشر رأى شيء حدثت الاشياء قال أحدتها

لانه غيب والخبر أمر ماض قد فعله المخر وأما المسئلة المذكورة فهي انشاء كالأوصى به
بدرهم كثيرة والاربع في مثل هذا أن يرجع الى عرف التكليف كما كان بسمه منه كثيرا جعل
مطلق كلامه على أقل محملاته والخليفة اذا قال درهم كثيرة في نذرته لم يكن عرفه في مثل هذا
ما نذرهم ونحوها بل هو مستقل هذا أولا يستكبر بل اذا جعل كلامه على مقدار الدية التي
عشر ألف درهم كان هذا أولى من جعله على ما دون ذلك واللفظ يحتمل أن يكون ذلك لكن هذا
مقدار النفس المسئلة في الشرع ولا يكون عوض المسلم الا كثيرا والخليفة يحصل الكثير منه على
مالا يجعل الكثير من أمد العامة فان صاحب ألف درهم اذا قال أعطوا هذا درهم كثيرة احتل
عشر وعشرين ونحوها بحسب ما في القليل والكثير هو من الأمور النسبية الاضافة
كالتعظيم والتحقير يتنوع بتنوع الناس فيحصل كلام كل انسان على ما هو المناسب بحاله في ذلك
المقام والحكاية التي ذكرها عن المسعودي منقطعة الاستناد وفي تاريخ المسعودي من
الا كتاب مالا يحصى الله تعالى فكيف يوفق بحكاية منقطعة الاستناد في كتاب قد عرف
بكتوبه الكذب سمع أن ليس فيهما من الغيبة الا ما يوجد في كثير من عامة المسلمين ويوجد فيهم ما هو
أعظم منها (وأما قوله وكان ولد الحسن العسكري عاليا زاهدا فاضلا عابدا أفضل أهل زمانه
وروث عنه العامة كثيرا) فهذا من عظم ما قبله من الدعوى المجردة والا كاذب المثبتة فان
العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن علي العسكري ليست لهم عنه رواية
مشهورة في كتب أهل العلم رشيخ أهل كتب السنة الضاري ومسلم وأحمد داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه كانوا موجودين في ذلك الزمان وقرىبانه قبله وسعد وقد جمع الحفاظ
أبو القاسم بن عساكر أسماء شيوخ الكل يعني شيوخ هؤلاء الأئمة فليس في هؤلاء الأئمة من روى
عن الحسن بن علي العسكري سمع روايتهم عن ألف مؤلفين من أهل الحديث فكيف يقال روى
عنه العامة كثيرا وأين هذه الروايات وقوة انه كان أفضل أهل زمانه هو من هذا النمط
(فصل قال الرافضي) ولله مولانا المهدي محمد عليه السلام روى ابن الجوزي بإسناده
الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه
كاسبي وكتبه كتيبي بلا الأرض عدلا كملت جورا فذلك هو المهدي (فيقال) قد ذكر
محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن نافع وغيرهما من أهل العلم بالنسب والتواريخ أن الحسن
ابن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب والامامة الذين يزعمون أنه كان له ولد يدعون أنه
دخل السرداب بسامرا وهو صغير منهم من قال عمرستان ومنهم من قال ثلاث ومنهم من قال
خمس سنين وهذا لو كان موجودا معاولا لكان الواجب في حكم الله الثابت بنسب القرآن
والسنة والاجماع أن يكون محضوفا عن من يحضنه في بطنه كله وأم ما هو نحوهما من أهل
الحضنة وأن يكون ماله عندهم يحفظه اما وصي آية ان كان له وصي واما غير الوصي اما قريب
واما نائبه على السلطان فانه يثير لول آية والله تعالى يقول وابتلوا الناس حتى اذا بلغوا
النكاح فإن أنتم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولأننا كانوا اسرا فاداروا أن يكبروا فلهذا
لا يجوز تسليم ماله اليهم بلع النكاح ويؤنس منه الرشد كذا كر الله تعالى خلق في كتابه
فكيف يكون من يستحق الجبر عليه في دفع ماله اما ما جيع المسلمين معصوما لا يكون أحد

الله بقدرته التي لم يزل قال عبد
العزيز فقلت له انه أحدتها بقدرته
كذا كرت أفليس تقول انه لم يزل
قادر قال بلى فقلت له فتقول انه
لم يزل يفعل قال لا أقول هذا قلت
فلا بد أن يزل أن تقول انه خلق
بالفعل الذي كان بالقدرة لان
القدرة صفة وقال عبد العزيز
بعد هذا أم أقل لم يزل الخالق يخلق
ولم يزل الفاعل يفعل وانما الفعل
صفة والله بقدرته ولا يمنعه
مانع وقد أثبت عبد العزيز رجلا
مقدور الله هو صفة ليس
من الخلق وانما هو خلق الخلق
وهذا صريح في أنه يجعل الخلق
غير الخلق والفعل غير المفعول
وان الفعل صفة لله مقدوره اذا
شاو ولا يمنعه منه مانع وهذا خلاف
قول الاشعي ومن وافقه بيق أن
يقال هذا الخلق الذي يسمى
التكوين من الناس من يجعله
قدما ومنهم من يجعله مقدورا
مرادا وعبد العزيز يصرح بان
الفعل الذي يخلق الخلق مقدور
له وهذا تصرح به يقوم بذات
الله عنه ما يتعلق بقدرته وما
كان موجودا مقدورا لله فهو
مراده بالضرورة واتفاق الناس
وأضافه قال قد أقر بشر أن الله
أحدث الاشياء بقدرته وقلت أنا
انه أحدتها بأمره وقوله عن
قدرته فقد صرح بأن القول يكون
عن قدرته فجعل قول الله مقدورا
له مع أنه صفة عنده وهذا قول
من يقول انه بقدر على التكليف والله يتكلم بعينه وقدرته وليس هو قول من يقول ان القول لازمه لا يتعلق بقدرته وشئ فثبت ان
عبد العزيز يراى أن يقوم بذات الله تعالى ما يتعلق بعينه وقدرته والله لا يجعل كل واحد من ذلك قدما وان كان النوع قد يكون

قدما لان شرنا ما قاله أحدنا بقدرته التي لم يزل قاله أقليس يقول لم يزل قلنا قال في قال فنقول أنه لم يزل يفعل قال لا قال فلا بد أن يلزم أن تقول أنه خلق بالفعل الذي كان (١٣٣)

مؤمننا الا بالاعيان به ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به لاق الدين ولا في الدنيا ولا علم أحدنا شيئا ولا عرفه في صفته من صفات الخير والشر فلم يحصل به شيء من مفاسد الامامة ومصلحتها الخاصة ولا العامة بل ان قدر وجوده فهو ضرر على أهل الأرض بلا نفع أصلا فان المؤمنين لم ينتفعوا به أصلا ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة والمكذوبون به يعذون عندهم على تكذيبه فهو شر محض لا خفيه وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل (واذا قالوا) ان الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم (فيلأولاً) الظلم كان في زمن آياته ولم يحجبوا (وقيل ثانياً) المؤمنين به طبقوا الأرض فملا اجتماعهم في بعض الاوقات أو أرسل اليهم رسولاً يعلمهم شئ من العلم والدين (وقيل ثالثاً) قد كان يمكنه أن يأوي الى كثير من الموانع التي فيها لم يشعته كجبال الشام التي كان فيها الرافضة عاصية وغير ذلك من الموانع العاصية (وقيل رابعاً) فإذا كان هو لا يمكنه أن يذكري شئ من العلم والدين لاحد لاجل هذا الخوف لم يكن في وجوده لطف ولا مصلحة فكان هذا مافاضا لا يتصور خلاف من أرسل من الانبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه وهذا المنتظر لم يحصل به لطافته الا الانتظار الى ان يأتي ودوام الحسرة والالم ومعاداة العالم والعداء الذي لا يستحيه الله لانهم يدعون به بالظهور والظهور من مدح كثر من أربابنا ونحسين سنة ولم يحصل شيء من هذا ثم ان عمر واحد من المسلمين هذه المدة أمر يعرف نبيه بالعادة المطردة في أمة محمد فلا يعرف أحد في ذلك من الاسلام عاش مائة وعشرين سنة فضلا عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في آخر عمره أرايتكم ليتمت هذه فان علي رأس مائة سنة تمنا لا يتي على وجه الأرض من هو اليوم عليها أحد فمن كان في ذلك الوقت سنة وهو عالم ببعض أكثر من مائة سنة قطعاً وإذا كانت الاعمار في ذلك العصر لا تتجاوز هذا الحد فبالعدم من الاعصار أو في ذلك في العادة الغالبة العامة فان أعمار بني آدم في الغالب كلها آخر الزمان قصرت ولم تطل فان تواعله السلام بل في قومه ألف سنة الا حين عاماً وأدم عليه السلام عاش ألف سنة كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذي وصححه فكان العمر في ذلك الزمان طويلاً ثم أعمار هذه الأمة ما بين الستين الى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح واحتجاجهم بحجة الخضر احتجاج باطل على باطل فمن الذي سلم لهم بقاء الخضر والذي علمه سائر العلماء والمحققون أنه مات وتقدر بقاءه فليس هو من هذه الأمة ولهذا يوجد كثير من الكذابين من الجن والانس من يدعي أنه الخضر ويظن من رأاه أنه الخضر وفي ذلك من الحكايات المصيبة التي نعرفها ما يطول وصفها وذللك المنتظر محمد بن الحسن فان عدداً كثيراً من الناس يدعي كل واحد منهم أنه محمد بن الحسن منهم من يظهر ذلك لطافته من الناس ومنهم من يكتم ذلك ولا يظهره الا لخواصه والاثين وما من هؤلاء الا من يظهر كذبه كما يظهر كذب من يدعي أنه الخضر

(فصل) قال روى ابن الجوزي بسنده الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يمر حيي آخر الزمان رجل من وادي اسمه كلسي وكنته كتنبي عل الأرض عدلاً كملت جوارقك هو المهدى (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) أنهم لا يتحصبون بأحاديث

القول مسخرة والله بقدرته ولا يتبعه من مانع ومضمون كلامه أني لم أقل ان الله لم يزل يخلق الاشياء المنفصلة أهل يفعلها ولا يلزم في هذا كثر من ذلك بل جعلت المخلوقات تحصل بالقدر القديم غير فعل من القادر يعوجه فلا يتم الخلق على

غير القدرة والقدرة قد علمت وجود المخلوقات معها والالزام الترجيح بالمرجح والحدوث بلا سبب لان القدرة دائمة ازلا وبدا ووجود المخلوق ممكن والممكن لا يترجح وجوده على عدمه الا (١٣٣) بمرجح وعند وجود المرحم التام يجب وجوده لانه

لأنه يجب لكان قابلا للوجود والقدم فيمكننا كما كان فلا يترجح البعرج تام فتبين أن وجود القدرة التي يمكن معها وجود المخلوقات لا يوجد المخلوق مع مجرد هابل لا بد من أمر آخر يفعله الرب قال عبد العزيز وهذا الفعل صفة لله ليس من المخلوقات المنصرفة عنه والله يقدر عليه ولا ينفع منه مانع فاما قول القائل ان ذلك الفعل الذي لم يكن ثم كان بالقدرة وهو صفة فانه يسأل عن سبب حدوثه كما يسأل عن سبب حدوث المخلوق به (فصيح) عنه عبد العزيز يا جوب بأحداهما الجواب المركب وهو أن يقول تسلسل الالات الحادثة اما أن يكون بمكننا واما أن يكون بمقتعافان كان بمكننا فلاخذوني التزامه وان كان بمقتعاف لم يلزمي ذلك ولا يلزمي بطلان التسلسل بطلان الفعل الذي لا يكون المخلوق الا به فانا تعلم أن المفعول المتفصل لا يكون الا بفعل والمخلوق لا يكون الا بمخلوق قبل العلم يجوز التسلسل أو بطلانه ولهذا كان كثير من الطوائف يقولون الخلق غير المخلوق والفعل غير المفعول فينبشون ذلك مع ابطال التسلسل مثل كثير من اصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ومن الصوفية وأهل الحديث والكلام من الكرامة والمرحمة والشعة وغيرهم وهو لا ينسبهم بقول الفعل الذي هو التكوين

أهل السنة فخل هذا الحديث لا يفدكم وان قلتم هو حجة على أهل السنة فقد كركمهم فيه (الثاني) ان هذا من أخبار الآحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الايمان الا به (الثالث) ان لفظة الحديث حجة عليكم فان قلتموه واطى اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي المهدى الذي أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله لا محمد بن الحسن وقد روى عن علي رضي الله عنه أنه قال هو من ولد الحسن بن علي لا من ولد الحسين بن علي وأحدث المهدى معروفه رواها الامام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم كحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال أول بيت من الدنيا اليوم أطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلا من أهل بيتي واطى اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي علي الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا (الوجه الرابع) الحديث الذي ذكره موقوفة اسمه كاسمي وكنته كنيي ولم يقل واطى اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يروا أحد من أهل العلم بالحديث كتب الحديث مثل مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وغير ذلك من الكتب واتخاذ كره بلفظه مكذوب لم يذكره أحد منهم (وقوله) ان ابن الجوزي يرواه بسنده ان أراد العالم المشهور صاحب المنهاج الكثيرة أبا الفرج فهو كذب عليه وان أراد مسطبه يوسف بن غزاوغلي صاحب التارخ المسمى بمرآة الزمان وصاحب الكتاب المصنف في الاثنى عشر الذي سماه اعلام النواص فهذا الرجل يذكر في مصنفاته أنواعا من الفتن والسبين ويهيج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة وكان يصف بحسب مقاصد الناس يصف الشيعة ما يناسبهم ليعوضوه بذلك ويصف على مذهبي أبي حنيفة لبعض الملوك لئلا ينال بذلك أغراضه فكأن طريقتهم طريقا واطاع الذي قيل له ما مذهبك قال في أي مدينة ولهذا وجد في بعض كتبه ثلث الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصالحين لاجل مذاهب من قصد بذلك من الشيعة ووجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم ولهذا كان الحديث المعروف عند السلف والخلف أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في المهدى واطى اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي صاريطع كثير من الناس أن يكون هو المهدى حتى سعى المنصور ابنه محمدا ولقب بالمهدي موافقا لاسم أبيه باسمه واسم أبيه ولكن لم يكن هو الموعود به وأبو عبد الله محمد بن التومرت الملقب بالمهدي الذي ظهر بالغرب ولقب طائفته بالموحد بن وأحواله معروفة كان يقول انه المهدى المبشر به كان اصحابه يخطبون له على منابرهم فيقولون في خطبتهم الامام المعصوم المهدى المعلوم الذي بشرت به في صريح حديث الذي اكتشفه بالتور الواضع والعدل اللاح الذي ملا البرية قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا وهذا الملقب بالمهدي ظهر سنة تسع وخمسة مائة ووقفت سنة أربع وعشرين وخمسة مائة ولكن ينسب الي أنه من ولد الحسن لانه كان أعلم بالحديث فادعى أنه هو المبشر به ولم يكن الامر كذلك وملا الأرض كلها قسطا وعدلا بل دخل في أمور متكررة ففعل أمورا حسنة وقد ادعى قبله أنه المهدى عبيد الله بن معين القداح ولكن لم يوافق في الاسم واسم الأب وهذا ادعى أنه من ولد محمد بن اسمعيل وأن ميرونا هذا محمد بن اسمعيل وأهل المعرفة بالتب وغيرهم من علماء المسلمين يعلمون أنه كذب في دعوى نسه وأن أباه كان يهوديا يرب مجوسي فله نسبتان نسبة الى اليهود ونسبة الى المجوس

قديم والمكون المتفصل حادث كما يقولون مثل ذلك في الارادة ومنهم من يقول بل ذلك حادث الجنس بعد ان لم يكن وكلا الفريقين لا يقولون ان ذلك مخلوق بل يقولون ان المخلوق وجده كاجود بالقدرة (الجواب الثاني) أن يقول لماذا ذكرتم من التسلسل لازم لكل من قال ان

جنس الحوادث تكون بعد أن لم تكن فهو لازمك ولي أذا قلت بهذا فلا تختص بجوابه وأما وجود المفعول بدون فعل فهذا لازمك وحله وهو الذي احتجبت به عليك لحقي (١٣٤) عليك ثابتة تبطل قولك بدون قولى بالازمام الذى ذكرته

وهو أهل بيته كانوا لاحد وهم أئمة الاسماعيلية الذين قال فهم العلماء بظاهر مذهبه الرضى وابطنه الكفر المحض وقد صنف العلماء كتابي كشف أسرارهم وهتك أستارهم وبيان كذبهم في دعوى التسبب ودعوى الاسلام وأنهم يرثون من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نسباً وديناً وكان هذا المقلب بالمهدي عبيد الله بن ميمون قد ظهر سنة تسع وتسعين ومائتين وتوفي سنة أربع وعشرين وثلثمائة وانتقل الأمر إلى ولده القائم ثم ابنه المنصور ثم ابنه المعز الذى بنى القاهرة ثم العزيز ثم الحاكم ثم الظاهر ابنه ثم المستنصر ابنه وطالت مدته وفي رضىه كانت فتنة السامري وخطبته يفيد ادعاهما كمالاً وإن الصباح الذى أخذت السكن (١) للاسماعيلية هو من أتباع هؤلاء وانقرض ملك هؤلاء في الدار المصرية سنة ثمان وستين وخمس مائة فذكروها أكره من ماتى سنة وأخبارهم عند العلماء مشهورة بالحادوث والمخادقة وروى والردو والتناق والحديث الذى فيه لاهمى العيسى بن مريم وادان ماحبه وهو حديث ضعيف رواء عن يونس بن عبد الأعلى وروى عنه أنه قال عن حديث الشافعي وفي الخطيبات وغيرها حديث يونس عن الشافعي ولم يقل حدثنا الشافعي ثم قال عن حديث محمد بن خالد الجندى وهذا يدل على توهين الحديث ومن الناس من يقول ان الشافعي لم يروه

(فصل قال الرافضي) فهو لاء الأئمة الفضلاء المعصومون الذين بلغوا الغاية في الكمال ولم يتخذوا ما اتخذ غيرهم من الأئمة المستغفلين الملك وأنواع المعاصي والملاهي وشرب الخور والغبور حتى فعلوا بأخبارهم ما هو المتواتر بين الناس قالت الامامية قاله يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين قال وما أحسن قول الشاعر

إذا شئت أن ترضى لنفسك مذنباه وتعلم أن الناس في نقل أخباره فذبح عنك قول الشافعي وماك وأجد المروى عن كعب أخباره ووال أئمتهم وحديثهم روى جذنا عن جبريل عن الباري (الجواب) من وجوه (أحدها) أن يقال أمد دعوى العصمة في هؤلاء فليذكر عليها حجة الامام دعوى أنه يجب على الله أن يجعل للناس اماماً معصوماً ليكون لطفاً ومصلحة في التكليف ودينين فساد هذه الحجة من وجوه أفتأ أن هذا مفقود لا موجود فانه لم يوجد امام معصوم حصل له لطف ولا مصلحة ولو لم يكن في الدليل على انتفاء ذلك الا المنتظر الذي قد علم بصريح العقل أنه لم ينتفع به أحد لا في دن ولادنيا ولا حصل لاحد من المكلفين به مصلحة ولا لطف لكان هذا دليلاً على بطلان قولهم فكيف مع كثرة الدلائل على ذلك (الوجه الثاني) ان قوله كل واحد من هؤلاء قد بلغ الغاية في الكمال هو قول مجرد عن الدليل والقول بلا علم يمكن كل أحد أن يقا به مثله وإذا ادعى المدعي هذا الكمال فمن هو أشرف في العلم والدين من العسكريين وأمثالهم من العصاة والتابعين وسائر أئمة المسلمين لكان ذلك أولى بالقول ومن طالع أخبار الناس علم أن الفضائل العلمية والدينية المتواترة عن غير واحد من الأئمة أكثر مما نقل عن العسكريين وأمثالهم من الصدق (الثالث) ان قوله هؤلاء الأئمة ان أرادهم أنهم كانوا ذوي سلطان وقدوة مهم السيف فهذا كذب ظاهر وهم لا يدعون ذلك بل يقولون أنهم عاجزون ممنوعون سفلون مع الظالمين لم يتمكن أحد منهم من الامامة الا على بن أبي طالب مع أن أمورا (١) قوله أخذت السكن كذا بالاصل ولعل صوابه أخذت السكن والتكليف للاسماعيلية وحرر

أنت مستغرل بيني وبينك فلا يخصى جوابه (الجواب الثالث) أن يقول أنا قلت الفعل صفة والله يذره على ولا يمنع منه مانع والفعل قائمه ليس هو المخلوق المتفضل عنه وانما يجب أن يكون المخلوق معه في الازل إذا ثبت أن الفعل يستلزم فعله قبله وأن الفعل لازم يستلزم ثبوت الفعل المتعدي إلى المخلوق فان ذلك يستلزم ثبوت غير المخلوق وكل هذه المقدمات فيها معانعات ومعارضات وتحتاج إلى حج لم يذكر المرسى منها شيئاً وبعد العزيز لم يلزم شيئاً من ذلك وانما التزم أن الفعل صفة لله تعالى والله بقدر عليه ولا يمنع منه مانع وبهته يحصل بها المقصود وقوله في النسخة الأخرى ان صم عنه اغفلت لم يزل الفاعل مسفعل والمعلق سيقطع قدني فيه أن يكون نفس الفعل قدما فاضلاع أن يكون المفعول قدما وقوله ان الفعل صفته والله بقدر عليه لا يمنع منه مانع يمنع قدم عين الفعل لا يمنع قدم نوعه الا أن ثبت امتناع تسلسل الأرو ليس في كلامه تعرض لنفي ذلك ولا ثباته (وقوله لم يزل مسفعل) ان صم عنه محتمل معنيين (أحدهما) أنه لم يزل موصوفاً به مسفعل ما يفعله من جميع المفعولات أعيانها وأنواعها كما يقوله من يقول بحدوث أنواع المنفصلات عنه (والثاني) أنه لم يزل الفاعل مسفعل شيئاً بعد شيئاً فهو

متقدم على كل واحد واحد من أعيان المفعولات فعلى الاول يمنع أن يكون شيئاً من أنواعها وأعيانها قدما وعلى الثاني لا يمنع تقديم الأنواع بل قد يتع تقدم أعيان المفعولات فلا يكون شيئاً من المفعولات مع الله في الازل

على التقديرين وجاع ذلك أن الذي أزمه عبد العزيز لم يسي لازمه مبطل لقوله بل أريد وعليه جمهور الناس فإن جاهر الناس بقولهم الخلق غير المخلوق والفضل غير الفعول (١٣٥) وهذا قول جاهر الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة

ومالك والشافعي وأحمد وجاهر السوفية وجاهر أهل الحديث بل كلهم وكثير من أهل الكلام والفلسفة وأجابههم فهو قول أكثر المجتهدين من الكرامية وغيرهم وأكثر الشيعة وكثير من المعتزلة والكلابية وكثير من الفلاسفة ولا صاحب مالك والشافعي وأحمد في ذلك قولان فالذي عليه أنهم أن الخلق غير المخلوق وهو آخر قول القاضي أبي يعلى وقول جمهور أصحاب أحمد وهو الذي حكاه الغوري عن أهل السنة وهو قول كثير من الكلابية (وأما قوله) أنه قادر على الفعل لا يتعمده من مانع فكلما يقتضي أنه لم يزل قادراً على الفعل لا يتعمده من مانع وهذا الذي قاله هو الذي عليه جاهر الناس ولهذا أنكروا على من قال لم يكن قادراً على الفعل في الأزل وكان من يفيض الأشعرى بسبب هذا لا يفرغ قلوب الناس وأراد أبو محمد الجويني وغيره يثبت من هذا القول كإقذد كراهة في غيره هذا الموضع وإذا كان لم يزل قادراً على الفعل كان هذا صفة كمال فلماذا قال عبد العزيز بزلان الفعل صفة والله قادر عليه لا يتعمده من مانع وقد خلق المخلوقات بفعله فوجدت بالفعل الذي هو المخلوق والفعل الذي هو المخلوق بقدرته الله تعالى والقدره على خلق المخلوق هي القدرة عليه كما قال تعالى وأوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على

أن يخلق مثلهم بلى وقوله تعالى أليس الذي أنزل القرآن على نبيي الموتي وقوله تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم هذا الموتي ويحذوكم بحمائه وصف الله بالقدره على الأفعال المتناهية للفعولات وفيه بيان أن الخلق ليس هو المخلوق ولأن نضر خلقه السموات استصعبت عليه ونصف الأمة أو أقل أو أكثر لم يبايعوه بل كثير منهم قاتلوه وقتلهم وكثير منهم لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه وكان فيهم من فضلوا المسلمين لم يكن مع على بل الذين خلفوا عن القتال معه ولو كانوا أفضل من قاتله وقتلوا معه وإن أراجه كان لهم علم ودين يستحقون به أن يكونوا أئمة فهذه الدعوى إذا صحت لا توجب كونهم أئمة بحسب على الناس طاعتهم كأن استحقاق الرجل أن يكون امام مسجد لا يجعله اماماً واستحقاقه أن يكون قاضياً لا يصرفه قاضياً واستحقاقه أن يكون أميراً للحرب لا يجعله أميراً للحرب والصلوة لا تصح إلا خلف من يكون اماماً بالفعل لا خلف من ينبغي أن يكون اماماً وكذلك الحكم بين الناس أنما يفصله ذو سلطان وقدرة لا من يستحق أن يولي القضاء وكذلك الجسد أنما يقاتل مع أمير عليه ملامع من لم يؤمر وإن كان يستحق أن يؤمر وفي الجلة الفعل مشروط بالقدره فكل من ليس له قدرة ولسان على الولاية والأمان لم يكن اماماً وإن كان استحق أن يجعل له قدرته حتى يتمكن فكونه بشرعاً يمكن أو يجب أن يمكن ليس هو نفس التمكن والامام هو التمكن القادر وليس في هؤلاء من هو كذلك الأعلى كما تقدم (الرابع) أن يقال ما يفتون بالاستحقاق آتسون أن الواحد من هؤلاء كان يجب أن يولي الإمامة دون سائر قرش أم تريدون أن الواحد منهم جعل من يصلح للخلافة فإن أردتم الأول فهو ممنوع مردود وإن أردتم الثاني فذلك قدر مشترك بينه وبين خلق كثيرين فريش (الوجه الخامس) أن يقال الامام هو من يقتضيه ذلك على وجهين (أحدهما) أن يرجع إليه في العلم والدين بحيث يطاع باختيار المطيع لكونه عالماً بأمر الله عز وجل أمراً به فبطيعة المطيع لذلك وإن كان عاجزاً عن الزامهم بالطاعة (والثاني) أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعاً وكرهاً قادراً على الزام المطيع بالطاعة وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا ما أطيعوا لغير الله ليطعوا الرسول وأولي الأمر منكم قد فسروا ولو الأمر بذي القدرة كأمراء الحرب وفسر بأهل العلم والدين وكلاهما صحت وهذا أن الوضهان كانا كاملين في الخلفاء الراشدين فانهم كانوا كاملين في العلم والعدل والسياسة والسلطان وإن كان بعضهم أكل في ذلك من بعض فأو بكر وعمر أكل في ذلك من عثمان وعلي بعدهم لم يكل أحد في هذه الأمور إلا عمر بن عبد العزيز بل قد يكون الرجل أكل في العلم والدين عن يكون له سلطان وقد يكون أكل في السلطان عن هو أعلم منه وأدين وهو لا شأن أن يدبكونهم أئمة أنهم ذوو سلطان فباطل وهم لا يقولونه أو يدب ذلك أنهم أئمة في العلم والدين بطاعته مع عزهم عن الزام غيرهم بالطاعة فهذا قدر مشترك بين كل من كان متصفاً بهذه الصفات ثم ما إن يقال قد كان في أعصارهم من هو أعلم منهم وأدين إذ العلم المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم وظهوراً تاريخهم في الأمة أعظم من ظهور آثارهم في الأمة المتقدمون منهم كعلي بن الحسين وإنه أبا جعفر وإنه جعفر بن محمد قد أخذ عنهم العلم قطعة معروفاً وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير وأما من بعدهم فالعلم المأخوذ عنهم قليل جداً ولاذ كراحيهم في رجال أهل العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتا ولا غيرهم من المشاهير بالعلم وما يذ كر لهم من النقيب والخاصة بخلقهم وجعل كثير غيرهم من الأمة وأما أن يقال أنهم أفضل الأمة في العلم والدين فعلى التقديرين فإما أنهم على هذا الاعتبار لا ينافي في أهل السنة فانهم متفقون على أنه يؤتمر بكل أحد فيأمر به من طاعة الله ويدعو

أن يخلق مثلهم بلى وقوله تعالى أليس الذي أنزل القرآن على نبيي الموتي وقوله تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم هذا الموتي ويحذوكم بحمائه وصف الله بالقدره على الأفعال المتناهية للفعولات وفيه بيان أن الخلق ليس هو المخلوق ولأن نضر خلقه السموات

مفتة وهو بقدر عليه لا يتعمق منه مانع ان كان (١٣٦) قدما كان كالقدرة وكان السؤال على كسؤال علي بن

وان كان حادنا من غير تقدم فعل آخر سألنا عن سبب حدوثه بالقدرة التي لم تر وان كان ذلك الفعل كان يفعل آخر وتسلسل الامر لمز تسلسل الافعال ولمز ان يكون الفاعل لم تر لم يفعل والخالق لم تر يخلق فنقول له عبد العزيز لم اقل انه قديم بل قلت انه صفة الله قادر عليه لا يتعمق منه مانع وما كان مقدور الله لا يتعمق منه مانع لم يجب ان يكون قدما على ما جعل ان شاء الله وان شاء لم يفعله (واما سؤالا) عن سبب حدوثه فهنا لا اهل الاثبات جوابان (احدهما) وهو جواب الكرامية ومن وافقهم ان اثبات الفعل للفقول والخلق للخالق لا يثبت ما تفعل ان الخالق على الفعل قبل ان يخلقه ليس له فعل فاذا فعله كان هناك فعل به فعل المفعول وخلق به خلق الخلق ونحن مقصودنا اثبات فعل وصفة الله بقوم به مفسر لخلقاته وكلامه من هذا الباب ونحن لم نورد عليكم التسلسل فان ذلك باطل على قولنا وقولكم جميعا (الجواب الثاني) ان يقول من يجيبه لا يتعمق ان يكون قبل الفعل ما هو اضا فاعل فعله الله بقدرته ولا يضرني التسلسل فان ذلك حائر يمكن فان هذا تسلسل في الافعال والامور والشروط وهذا ليس بمتعمق فعلى الجواب الاول يظهر قوة انما قلت لم تر لخالق سيقطع ويفعل ولم اقل لم تر لم يخلق ويفعل واما

العلم من الله ويفعله مما يحبه الله فافعله هو لا من الله ودعا العلم انهم فاتهم انهم يقبضونهم في ذلك قال تعالى وجعلناهم امة يهدون بامرنا لصابر او كاثوابا يا ايها الذين آمنوا قال تعالى لا يراهيم اني جاعل لك ناسا اما ولم يكن ذلك ان جعله ذاسف يقتل به جميع الناس بل جعله بحيث يجب على الناس اتباعه سواء اطاعوا أم عصوه فهو لا الامامية في الدين اخوة امثالهم فاهل السنة مقرون بامامة هؤلاء فمادت الشريعة على الاتمام بهم فله كان هذا الحكم ثابتا لمانتهم بل ابي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وابي بن كعب ومعاذ وابي الدرداء وامثالهم من السابقين الاولين ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله بن عروة بن الزبير والقاسم بن محمد وابي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وهؤلاء فقهاء المدينة ومثل علقمة والاسود بن زيد واسامة ومحمد بن سيرين والحسن البصري ومثل سالم بن عبد الله بن عمر ومثل هشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم والزهرى ويحيى بن سعيد الانصاري واخي الزناد ومثل مالك والاوزاعي والمث بن سعد وابي حنيفة والشافعي واحدا وصاحبا ابن ابراهيم وغيرهم لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتاوى يكون اكثر من المنقول الثابت عن الاخر فتكون شهره لكثرة علمه او لقوة حجة او نحو ذلك والافلا يقول اهل السنة ان يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وبالأزناد اولى بالاتباع من جعفر بن محمد ولا يقولون ان الزهرى ويحيى بن ابي كثير وجادين اولى سلة وسليمان بن يسار ومنصور بن المغيرة اولى بالاتباع من ابيه ابي جعفر الباقر ولا يقولون ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله اولى بالاتباع من علي بن الحسين بل كل واحد من هؤلاء ثقة فيما ينقله مصدق في ذلك وما يثبت من دلالة الكتاب والسنة على امرهم الامور هو من العلم الذي يستفاد منه فهو مصدق في الرواية والاستناد واذا اقمي بضيا وعارضه غير متماز عوافيه الى الله ورسوله كما امر بذلك وهذا حكم الله ورسوله بين هؤلاء جميعهم وكذا كان السبلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين رضي الله تعالى عنهم (الوجه السادس ان يقال) قوله لم يتخذوا ما اتخذ غيرهم من الائمة المشتغلين بالملك والمعاصي كلام باطل وذلك انه ان اراد ان اهل السنة يقولون انه يؤتم بهؤلاء الملوأ فيما يفعلون من معصية الله فهذا كذب عليهم فان علماء اهل السنة المعروفين بالعلم عند اهل السنة متفقون على ان لا يقبضوا باحد في معصية الله ولا يتخذوا اماما في ذلك وان اراد ان اهل السنة يستخون بهؤلاء الملوأ فيما يحتاج اليه في طاعة الله ويباؤونهم على ما يفعلون من طاعة الله فيقال له ان كان اتخذهم امة فهذا الاعتبار يجوز ان افرضه ادخل منهم في ذلك فاتهم انما يستعينون بالكفر والفجاء على مطالبهم ويباؤون الكفار والمبغضين كثيرين ما ربه وهذا امر مشهود في كل زمان ومكان ولو لم يكن الا صاحب هذا الكتاب مناج السندامة واخوانه فاتهم يتخذون المفل والكفار والفاسق والجهال امة بهذا الاعتبار (الوجه السابع ان يقال) الائمة الذين هم مثل هؤلاء الذين ذكرهم في كتابه وادعى عصمتهم ليس لهم سلطان تحصل بمقاصد الامامة ولا يكتي الاتمام بهم في طاعة الله ولا في حصول ما لا يثبت ما يمتنع على طاعة الله فاذا لم يكن لهم ملك ولا سلطان لم يمكن ان تسلي خلفهم جمعة ولا جماعة ولا يكونون امة في الجهاد ولا في السلم ولا تقام بهم الحدود ولا تفصل بهم الخصومات

ولا على الجواب الثاني فاذا قال لم اقل لم تر لم يخلق ويفعل بل اقول انه لم تر لم يخلق ويفعل فنقرر بوجهين

احدهما ان الفعل لا يستلزم وجود مخلوق بل يكون الفعل قائما بنفسه بعد فعل قائم بنفسه وهم حرام من غير وجود مخلوق منفصل عنه

الثاني انه لو تسلسلت المفعولات كتسلسل الافعال فاسم مفعول ولا فعل الا وهو حدث كائن بعد ان لم يكن فليس مع الله في الازل شيء من المفعولات ولا الافعال اذ كان كل منهما حادثا بعد ان لم يكن (١٣٧)

التي لم يزل وانما قيل ان نوع الافعال او المفعولات لم يزل فتووع الحوادث لا يوجد مجتمعاً لا يوجد المتعاقباً فلا قيل لم يزل الفاعل يفعل والخالق يخلق والفعل لا يكون الامعاء والخلق والخلق لا يكون الامعاء فقد يفهم ان الخلق السموات والانسان لم يزل يخلق السموات والانسان والفاعل لذلك لم يزل يفعله وليس كذلك بل لم يزل الخالق يخلق سيخلفه ولم يزل الفاعل يخلق سيفعله فاسم مخلوق من المخلوقات ولا فعل من المفعولات الا والرب تعالى موصوف بأنه لم يزل سيفعله ليس موصوفاً بأنه لم يزل فاعل الله خالقاً بمعنى أنه موجود معه في الازل وان قدر أنه كان قبل هذا الفعل فاعل بالفعل آخر وقبل هذا المخلوق خالق المخلوق آخر فهو لم يزل بالنسبة الى كل فعل ومخلوق سيفعله وسيخلفه لا يقال لم يزل فاعله خالقاً في مقارنته واذا اراد أنه لم يزل فاعلاً لنوع كان هذا كعني قولنا لم يزل سيفعل ما يفعله لكن هذه العبارة تفهم من الباطل حالاً تفهم تلك العبارة وهذا الموضع الناس فيه اقوال فان جمهور اهل السنة يقولون لم يزل الله خالقاً فاعلاً كما قال الامام احمد لم يزل عالمات كل ما غفورا بل يقولون لم يزل يفعل اما على ان الفعل قد يم وان كان المفعول محذوفاً وساعى قيام الافعال المتعاقبة بالفاعل وسذهب بشر واخوانه

ولا يستوفى الرجل بهم حقوقه التي عند الناس والتي في بيت المال ولا يؤمن بهم السبيل فان هذه الامور كلها تحتاج الى قادر يقوم بها ولا يكون قادراً الا من له أعوان على ذلك وهو لا يكون قادراً على ذلك بل القادر على ذلك كان غيرهم فمن طلب هذه الامور من امام عاجز كان جاهلاً بالمالا ومن استعان عليها بمن هو قادر عليها كان مهتداً باسداء هذا يحصل مصلحة دينه ودينه والاول تقوية دينه ودينه (الوجه الثامن) ان يقال دعوى كون جميع الخلفاء كانوا مستغنيين بما ذكر من الجور والفسور كذب عليهم والحكايات المنقولة في ذلك فيها ما هو كذب وقد علم انهم العدل والزاهد كمر بن عبد العزيز والمهدي بالله و اكثرهم لم يكن مظهر لهذه المنكرات من خلفاء بني أموي وبني العباس وان كان احدهم قد يتلبى بعض الذنوب وقد يكون تاب منها وقد يكون له حسنات كثيرة تحو تلك السيئات وقد يتلبى بمصائب تكفرها عنه ففي الجملة المألو حسانتهم كثيرة وسياستهم والواحد من هؤلاء وان كان له ذنوب ومصايب لا تكون لاحد المؤمنين فلهذه من الحسنات ما ليس لاحد المسلمين من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود وجهاد العدو واصل كثير من الحقوق التي مستحقة لوضع كثير من الظلم واقامة كثير من العدل ونحن لانقول انهم كانوا المسلمين في ذلك لكن نقول وجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين ولا الامور وعامتهم لا يمنع ان يشارك في ما يعمل من طاعة الله وأهل السنة لا يأمرون وعاقبة وفاة الامور الا في طاعة الله لا في معصيته ولا ضرر على من وافق في طاعة الله اذ انصرف ذلك عنه بمصلحة لم يشرك فيها كان الرجل اذا جمع الناس فوقه معهم وطاف لم يضره كون بعض الحجاج له مظالم وذنوب يغفرها الله وان شجع الناس الجمعة والجماعة ومجالس العلم وغرامهم لم يضره كون بعض المشاركين في ذلك له ذنوب يخص بها فولا الامور عزلة عنهم يشارك فيها يفعلونه من طاعة الله ولا يشارك في معصيته فعلموه من معصية الله وهذه كانت سيرة اهل البيت مع غيرهم في انهم في ذلك فهو المقتدى بهم دون من تراءى من السابقين الاولين وجمهور اهل العلم والدين وظاهر على عداوتهم الكفار والمنافقين كما يفعله من يفعله من الرافضة الضالين (الوجه التاسع) ان يقال امام قادر ينظم به امر الناس في أكثر مصالحهم بحيث يؤمن به السبيل ويقام به ما يقام من الحدود يدفع به ما يدفع من الظلم ويحصل به ما يحصل من جهاد العدو ويستوفى به ما يستوفى من الحقوق خيراً من امام معدوم لاحقة له والرافضة يدعون الى امام معدوم وليس عندهم في الباطن الامام معدوم وفي الظاهر امام كفور أو ظالم قائم أهل السنة ولوفر من مافرض فيهم من الظلم والذنوب خيراً من الافة الظاهرين الذين تعمدوا الرافضة وخير من امام معدوم لاحقة له وأما الائمة السابقون الذين كانوا موجودين فالاولئك با أنهم اهل السنة كما باتت بامثالهم فهم وامثالهم اثمة ومن انتم هؤلاء وامثالهم من سائر المسلمين كان خيراً ممن انتمهم وحدهم فان الظلم والادب ودرية كل كرفيه العلماء وانفقوا عليه كان أقوى وأولى بالاتباع فليس عند الشيعة خبر الا واهل السنة يشركونهم فيه والخير الذي اختص به اهل السنة لا يشركهم فيه الشيعة (الوجه العاشر) ان يقال ما ذكره هذا الامام يمكن كل واحد من اهل السنة ان يعارضه بما هو أقوى منه فانه يقول عن مثل سعيد بن المسيب وعقبة والاسود والحسن البصري وعطاء بن ابي رباح ومحمد بن سير بن

(١٨ - منهاج ثاني) الجمجمة ان المخلوقات كلها كانت بدون فعل ولا خلق وكلام الله من جملتها فاذا اراد الله عز وجل ان يخلق خلقاً من المخلوقات فانت يقول لم يزل قادر ولا تقول لم يزل على أصله فقال الله اذا قلت ان كان كل منهما حادثاً بعد ان لم يكن

يفعل الخلق فلا بد أن يكون هناك فعل حصل بالقدر وليس هو القدرة التي لم تزل ولا هو الخلق المتصل انذو كان كذا فكان
الخلق قد وجد من غير خلق والمفعول قد وجد من (١٣٨) غير فعل وهذا أعظم تناقض في العقل من كونه وحيد غير

ومطرف من الضمير وسكول والقاسم من محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وما شاء الله من
التابعين وتابعيهم هؤلاء أئمة فيما يمكن الاتصاف فيهم من الدين وعلى بن الحسين وابنه جعفر بن
محمد وغيرهم هم أيضا أئمة أهل السنة والجماعة بهذا الاعتبار فلم تأت الشيعة بأمام ذي علم وزهد
الأوائل السنة يأتونه وبجساعة آخر بن يشاركونه في العلم والزمه بل هم أعلم منه وأزهد
وما اتخذ أهل السنة إماما من أهل المعاصي الا وقد اخلفت الشيعة اماما من أهل المعاصي
شرائنه فأهل السنة أولى بالانتماء بأئمة الظلم في غير ما هم ظالمون فمفهم خير من الشيعة في
الطرفين (الوجه الحادي عشر) قوله قالت الامامية قاله يحكم بيننا وبين هؤلاء هو خير
الحاكم (فيقال لامامية) ان الله حكم بينهم في الدنيا بما أظهر من الدلائل والبيات وبما
يظهره أهل الحق عليكم فهم ظاهرون عليكم بالحق والبيان واليد واللسان كما أظهر دين نبيه
على سائر الاديان قال تعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو
كره الكافرون ومن كان من دينه قول أهل السنة الذي خالفتموه فيه فله تظاهر عليكم بالحق
واللسان كظهر دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على سائر الاديان ولم يظهر دين محمد صلى الله
تعالى عليه وسلم قط على غير من الاديان الا بأهل السنة كما ظهر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان
رضي الله عنهم ظهور الميحل لشي من الاديان وعلى رضي الله عنه مع أنه من الخلفاء الراشدين
ومن سادات السابقين الاولين لم يظهر في خلافته دين الاسلام بل وقعت الفتنة بين أهله وطمع
فيهم عدوهم من الكفار والتضاري والجوس بالشام والمشرق وأما بعد على فلم يعرف أهل علم
ودين ولا أهل لا بدويف نصر الله بهم الاسلام الا أهل السنة وأما الرضا فاما ان يعاينوا أعداء
الاسلام واما ان يفتل عن نصر الطائفتين ولا يربأ الله تعالى بهم يوم الجمعة بين السابقين
الاولين من المهاجرين والانصار وبين من عاداهم من الاولين والاخرين كما يحكم بين المسلمين
والكفار (الوجه الثاني عشر) أن يقال هذا التظلم ممن هو ان قلتم عن ظلم عليا كما يكره وعمر
على زعمكم فيقال لكم الخصم في ذلك على وقدمات كما مات أبو بكر وعمر وهذا أمر لا يتعلق بنا
ولاكم الا بطريق بيان الحق وموادله ونحن ندين بالحق الباهرة أن أبا بكر وعمر وأولي العدل
من كل أحد سواهم من هذه الامة وأبعد عن الظلم من كل من سواهم وان علمنا ان يمكن اعتقاده
امام الامة دونهما كما نذكر هذا في موضعه ان شاء الله تعالى وان قلتم نزلتم من الملوأ الذين
منعوا هؤلاء مقوقهم من الامامة فهذا فرع على دون هؤلاء الاثنى عشر كانوا يطلبون الامامة
أو كانوا يعتقدون أنهم أئمة الامة المعصومون وهذا كذب على القوم وسواء كان حقا وكذا
فانتم يحكم بين الطائفتين ان كانوا مختصين قل اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب
والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون وان كان التظلم من بعض الملوأ الذين
بينهم وبين هؤلاء منازعة في ولاية أو مال فلا ريب أن الله يحكم بين الجميع كما يحكم بين سائر
الخصميين فان نفس الشيعة بينهم من الخصميين انتم عاين سائر طوائف أهل السنة وسوا
هاتم قد جرى بينهم فزع من الحروب وجرى بين بني حسن وبني حسين من الحروب ما يجري بين
أئمة المهدي هذه الازمان والحروب في الازمان المتأخرة بين بعض بني هاشم وبين غيرهم من

قدرة فله اذا عرض على العقل
مخلوق مفعول حدث بعد أن لم
يكن بالفعل ولا خلق كان انكار
العقل لذلك أعظم من انكاره
لحدوثه من غير قدرة للفاعل وانكاره
لحدوثه من غير فاعل أعظم امتناعا
في العقل من هذا وهذا فاذا قيل
فعله الفاعل بلا قدرة انكره العقل
واذا قيل فعله بالقدرة التي لم تزل
بدون فعل كان انكاره أعظم واذا
قبل حدث بلا فاعل كان أعظم
وأعظم فان الفاعل بلا فعل كالعلم
بلا علم والحي بلا حياة وذلك ان
يجز مبدول اللفظ الذي دل عليه
بالضمين وأما في القدرة فهو قبيح لما
دل عليه بالزوم العقلي واذا قال
الفاعل بل يجوز أن يكون المفعول
المخلوق حدث بلا فصل ولا خلق
غيره لانه لو كان فعل الزمان يكون
لفعل فعل والزمن السلسل وان
يكون محلا للحوادث قيل ففعل هذا
يجوز أن يكون المفعول المخلوق
حدث بلا قدرة من الفاعل لان
ثبوت القدرة يستلزم ثبوت
الصفات وقلم الاعراض به فاذا
قال الفعل دون القدرة تمتع وليس
في العقل ما يحيل لوزم القدرة بل
علمنا امتناع قيام الصفات به وان
سميها المسمى أعرضا قبله
والمخلوق المفعول بلا فعل ولا خلق
أعظم امتناعا في العقل وليس في
العقل ما يحيل لوزم الفعل الذي
كان بالقدرة بل علمنا امتناع ذلك
أعظم من علمنا امتناع قيام الانفصال

به وان سميها المسمى حوادث بين ذلك أن افتقار المخلوق الى خلق والمفعول المتصل الى فعل يعلم بالزوم العقلي الطوائف
وبالقول السعي فان فاعل وماتى مثل سلكهم وقابلهم مردودهم ترك وغير ذلك من الاسماء التي تستلزم قيام معان بالسميات فلما ظهرت

هو عبد العزيز على المريسى في أنه لا يمن فعل الرب تعالى بغيره كما قاله بزمك أن تقول أنه خلق الفعل الذي كان عن القدرة وليس
الفعل هو القدرة لأن القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا يقال (١٣٩) أنها غير الله ولم يقل عبد العزيز أنها ليست

هي الله ولا غيره بل قال لا يقال أنها

هي الله ولا يقال أنها غير ويقول

عبد العزيز هذا هو قول أئمة السنة

كأمام أحمد وغيره وهو قول ابن

كثير وغيرهم من الأعيان ولكن

طائفة من أصحاب أجدم طائفة

من متكلمة الصفات أصحاب

الاشري يقولون لا هي الله ولا غيره

وثق الصارعي الصواب كما يثبت

في غير هذا الموضع فإن لفظ العزيزية

أجل فلا يصح إطلاقه لافضل ولا

أثبتنا على الصفة ولكن يصح في

الإطلاق أنها أو أنا كما قال السلف

مثل ذلك في لفظ الحبر ونحوه من

الالفاظ المجملة أنه لا يطلق لانها

ولا أثبتها وإذا قيل لا يطلق لانهذا

ولا هذا الميزم أثبت قسم ثالث

لا هو الموصوف ولا غير الموصوف

بل بزم أثبات ما لا يطلق عليه لفظ

الشيء لا يثبت عنه المقارة

ومقصود عبد العزيز أن

القدرة صفة لله ليست هي الفعل

الذي كان بالقدرة فله يقول لم يزل

الله قادرا ولا يقول لم يزل فاعلا

فعارضه المريسى بأن هذا بزمك

أيضا فبزمك أن تقول لم يزل يفعل

ويخلق وإذا قلت ذلك فقد ثبت أن

المخلوق لم يزل مع الله فقال له عبد

العزيز رئيسك أن تحكم على

تأني مالا يثبتني وتحكي عن عالم

أقل وذلك لأن عبد العزيز لم يقل

في هذا هو لا يحكي عنه ولكن قاله

أما أن تقول أنت ما لا تثبتني ولا

القول أن تقول أن المخلوق لم يزل

الطوائف أكثر من الحروب التي كانت في أول الزمان بين بعض بني أمية وبعض بني هاشم
لا تشرف نسب أولئك أن نسب بني هاشم أشرف لكن لأن خير القرون هو القرن الذي بعث
فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلوونهم فتلحق في تلك القرون أكثر الناس
فبما سدا أكثر وأن كان التلحق من أهل العلم والدين الذين لم يظلموا أحدًا ولم يعاؤوا ظلما ولكن
يذكرون ما يحسن القول علما وعلا لا الدلائل الكاشفة لخلق فلا يثبت من أدنى عقل أنه
من شبه مثل ما في الأوزاعي والنوري وأبي حنيفة والليث سعد والشافعي وأجدوا حق
وأمثالهم بحسن هشام بن الحكم وهشام بن سالم وأمثالهم من شيوخ الرافضة أهلنا أعلم الظالمين
وكذلك من شبه القدرين النعمي والكرجي وأمثالهما بئس على وأبي هاشم والقاضي عبد
الجبار وأبي الحسين البصري أهلنا أعلم الظالمين وهو لا مشيوخ المعتزلة دع محمد بن هضم
وأمثاله والقاضي أب بكر بن الطيب وأمثاله من متكلمة أهل الأثبات دع أهل الفقه والحديث
والتصوف كالشيخ حامد الأسفرايني وأبي زيد الروزي وأبي عبد الله بن طه وأبي بكر عبد العزيز
وأبي بكر الرازي وأبي الحسن القزويني وأبي محمد بن أبي زيد وأبي بكر الأبهري وأبي الحسن
الدارقطني وأبي عبد الله بن منته وأبي الحسين بن ميون وأبي طالب المكي وأبي عبد الرحمن
السلي وأمثال هؤلاء فحاش طائفة من طوائف أهل السنة على تنوعهم إذا اعتبرتهم إلا
وتحققنا أعلم وأعدل وأبعد عن الجهل والظلم من طائفة الروافض فلا يوجد أحد منهم
معاونة طامم الأوهي الرافضة أكثر ولا يوجد في الشيعة عدل عن ظلم ظالم الأوهي هؤلاء أكثر
وهذا أمر يشبهه العيان والسماع إن اعتبرنا ونظر ولا يوجد في جميع الطوائف أكتب
منهم ولا أعلم منهم ولا أعلم منهم وشيوخهم يقررون بأنهم يقولون بأهل السنة أنهم فيكم فتوة
لو قدرنا عليكم ما علمناكم بحسبنا ما علمناكم عند القدرة علينا (الوجه الثالث عشر) أن يقال
هذا الشعر الذي استشهد به أحسنه هو قول جاهل فإن أهل السنة متفقون على قبول ما روى
جدهم عن جبريل عن البراء بن رهم يقولون مجرد قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يثبتوا
به ولا يثبتونه من أين علمت هذا العلم بأنه مصوم لا يثبت عن الهوى إن هو إلا وحي وحي وأما
سواء أهل السنة لاتابعهم سته صلى الله تعالى عليه وسلم لكن الشأن في معرفة ما رواه جدهم
فهم يطلبون علم ذلك من الثقات الأثبات فإن كان عندنا الذين علموا من ذلك استفادوا منهم
وان كان عند غيرهم علم من ذلك استفادوا منه وأما مجرد كون جدهم روى عن جبريل عن
البراء إذا لم يكونوا علمين به فبما صنع لهم والناس لم يأخذوا قولنا والشافعي وأجدوا غيرهم
الأنكوتهم يثبتون أقوالهم إلى ما جاءه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإن هؤلاء من أعلم
الناس بما جاءه وأتبعهم ذلك وأستحاجد في معرفة ذلك وأتبعه والأفاني غرض الناس في
تعظيم هؤلاء وعامة الأحاديث التي رويها هؤلاء رويها أمثالهم وكذلك علم ما يحسبون به من
المسائل كقول أمثالهم ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هؤلاء مصوم يجب أتباعه بل إذا
تنازعوا في شيء رويته الله والرسول واعتبر ذلك بما أتاه في زمانه من أهل العلم بالقرآن
والحديث والفقهاء فالتجديد أكثر من بني هاشم لا يحفظ القرآن ولا يعرف من حديث النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم إلا ما شاء الله ولا يعرف معنى ذلك فإذا قال هذا روى جدهم عن جبريل عن

مع الله وهذا الذي قاله المريسى إنما بزم عبد العزيز إذا بطل كل قسم مما يمكن أن يقال في هذا المقام وهو لم يفعل ذلك ولا سبيله إليه
بخلاف ما ألزمه عبد العزيز فإنه لا يلزم له إلا ما لا يمكن أن يقال في هذا المقام وهو لم يفعل ذلك ولا سبيله إليه

فعل فعله الله بل بقدرته التي لم تزل مع أن عبد العزيز قد بين فيها بعد أن ما أقر به الربى بكفه في الاحتجاج في مسئلة القرآن فان الربى أقر بأن الله خلقها بقدرته ثابت هنامتي (١٤٠) هو صفة لله تعالى ليس مخلوق فبطل أصل قوله الذي

نفي به الصفات وقال ان القرآن مخلوق لكن عبد العزيز بينه ما يلزمه وما أقر به وأن الجملة تحصل بهذا وهذا وأما الربى فعارضه بأن قال يلزم ما أقرتني (ذلك) مبني على مقدمات) لم يذكر منها واحدة (أحدها) أن يقول إذا كان أحدث الأشياء بفعله الكائن عن القدرة حصل المقصود من غير ثابت قد سمع الله تعالى ولهذا قاله عبد العزيز أنما قلت الفعل صفة لله والله بقدره عليه ولا يمنع منه مانع وفي نسخة أخرى زياته على ذلك أنما قلت أنه لم يزل الفاعل سيفعل ولم يزل الخالق سيقول لأن الفعل صفة لله وهذه الزيادة لم تقدم في كلام عبد العزيز فلما أن تكون ملحقة من بعض الناس في بعض النسخ أو يكون معنى الكلام أنما قول هذا وأما قلت أني انما عرفت والتمت هذا أو يكون المعنى انما أقول وأعتمد هذا ولا شبهة أن هذه الزيادة ليست من كلام عبد العزيز فاتها لتانسها ذكره من مناقضته المستقيمة ولم تقدم من عبد العزيز ذكر هذا الكلام ولا يميل عليه بخلاف قوله انما الفعل صفة لله والله بقدره عليه ولا يمنع منه مانع فان هذا كلام حسن صحيح وهولم يكن قد قال ولهذا لم يقل أني قلت ذلك ولكن قال هذا هو الذي يجب أن يقال وهو الذي يلزم أن

الباري قبلهم وهو لا أعلم منكم عاروي جدم عن جبريل وأنت ترجعون في ذلك بهم وإذا كان كل من الأولين والآخرين من بني هاشم قد تعلم بعض ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من غيره بل من غير بني هاشم كان هذا من أمارته أنه لا علم عندهم بذلك إلا كعلم أمثالهم فبين بأن الناس وعين يأخذون عن يعرف ما جاء به جدم وعن لا يعرف ذلك والعلماء هم ورثة الأنبياء فان الانبياء هم ورثة الرسل وادرسوا وادرسوا وأغاروا في العلم في أخذه أخذ بخطه وأقر وان قال مرادى به هؤلاء الأئمة الاثنا عشر قبله واروا على بن الحسين وأبو جعفر وأمثالهم من حديث جدم فقبول منهم كبار به أمثالهم ولولا أن الناس وجدوا عندناك والثافي وأحد أكرهم واحد وعندهم موسى بن جعفر وعلى بن موسى وعبد الواعظ من علم هؤلاء علم هؤلاء والافاض غرض لاهل العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر إلى ما بين أنس وكلاهما من بلد واحد في عصر واحد وجدوا عند موسى بن جعفر من علم الرسول ما وجدوا عند مالك مع كمال رغبة المسلمين في معرفة علم الرسول ونفس بني هاشم كانوا يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدون من ابن عجم موسى بن جعفر ثم الثافي جاء بعد مالك وقدنا الفقه في أشياء وردنا عليه حتى وقع بينه وبين أصحاب مالك ما وقع وهو أقرب نسباً من بني هاشم من مالك ومن أحرص الناس على ما يستفيد من علم الرسول من بني عجم وغير بني عجم ولو وجد عند أحد من بني هاشم أغظم من العلم الذي وجد عند مالك لكان أشد الناس مسارعة إلى ذلك فلما كان يعرف بأنه لم يأخذ عن أحد أعلم من مالك وسيفان بن عينة وكانت كتمه مشهورة بالاختراع هذين الاثنين وغيرهما وليس فيها شيء عن موسى بن جعفر وأمثلة من بني هاشم علم أن مطلوبه من علم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان عند مالك أكثر مما هو عند هؤلاء ولذلك أجد بن حنبل قد علم كمال محبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولحمته ومعرفة بأقواله وأفعاله وموالاه لم يوافقهم ومعاداته لمن يخالفه ومحبته لبني هاشم ونسبته في فضائلهم حتى صنف فضائل على والحسن والحسين كالمصنف فضائل العصابة ومع هذا فكيف بمجموع من مثل مالك والثوري والأزاهي واليث بن سعد وكيع بن الجراح وعبيد بن سعيد القطان وشيب بن بشير وعبد الرحمن بن مهدي وأمثالهم دون موسى بن جعفر وعلى بن موسى وعبد الواعظ وأمثالهم فلو وجد مطلوبه عند مثل هؤلاء لكان أشد الناس رغبة في ذلك فان زعم زاعمنا أنه كان عندهم من العلم المخزون ما ليس عند أولئك لكن كانوا يكتفون فأى فائدة قلنا في علم مكتوم فعملنا يقال به كذا لا يتفق منه فكيف بأن الناس عن لا يبين لهم العلم المكتوم كالامام المعلوم وكلاهما لا ينتفع به ولا يحصل به لطف ولا مصلحة وان قالوا بل كانوا يشنون ذلك لخواصهم بدون هؤلاء الأئمة قيل أول هذا كتب عليهم فان جعفر بن محمد لم يجز يعدسه وقد أخذ العلم عن هؤلاء الأئمة كمال وابن عينة وشعبة والثوري وابن جريج وعبيد وأمثالهم من العلماء المشاهير الأعيان ثم من نزل به هؤلاء السادة أنهم يكتفون العلم عن مثل هؤلاء ويخصونه قوماً مجهولين ليس لهم في الأمة لسان صدق فقد أساء الظن بهم فان في هؤلاء من المحبة لله ولرسوله والطاعة والرغبة في حفظ دينه وتبليغه وموالاه والامعة آمنين عادوا ومسانة عن الزيادة والتقصان ما لا يوجد قرب منه لاهل من شيوخ الشيعة وهذا أمر معلوم بالشر وقلنا عرف

أقوله لا يثبت أن المخلوق لا يكون إلا بفعله عن قدرته الله والفعل قائم بالله ليس هو مخلوق قائم بصله وهذا امر اده يقوله هؤلاء انه صفة لم يرد ذلك أن الفعل المعين لازم ثابت الله تعالى لاه قد قال والله بقدره عليه ولا يمنع منه مانع من مفضل بذلك مقصود هذا العزيز من

أن هنالك فعلا أحدث به المخلوقات عن قدرته فأقام الحق على أنه يقوم بالله تعالى أمر غير المخلوقات عن القدرة واعترف المربي بالقدرة فقد ثبت على كل تقدير أن قبل المخلوق شيئا خارجا عن المخلوق (١٤١) سواء كان هو القدرة وحدها أو كان مع ذلك

الفعل والقول والإرادة وما كان متقدما قبل المخلوق فليس هو من المخلوق فبطل قول المربي أن ما لا يبس بالله فهو مخلوق فإن هذه الأمور كلها ليست هي الله وليست مخلوقة لأن هذه صفاته ولا يقال إنها هي الله ولا يقال إنها غير الله وإذا قلنا الله الخالق وما سواه مخلوق فقد دخل في مسمى اسمه صفاته فأنها دخلت في مسمى اسمه ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك لم يكن الحلف بغير الله ونحو ذلك حلفا بغير الله ولما حدثت الجحمة واعتقدوا أن مسمى القرآن خارج عن مسمى اسم الله تعالى قال من قال من السلف الله الخالق وما سواه مخلوق إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق فاستثوا القرآن مما سواه لما أدخله من أدخله فيما سواه وانظر ما سواه هو كلفظ القبر وقد قلنا أن القرآن وسائر الصفات لا يطلق عليه أنه هو ولا يطلق عليه أنه غيره فلذلك لا يطلق عليه أنه محمول ولا أنه ليس بمحمول لكن مع القرينة قد يدخل في هذا تارة وفي هذا تارة فلا كان بعض الناس قد يفهم أن القرآن هو محمول ما سواه قال من قال من السلف ما سواه مخلوق والقرآن كلام الله غير مخلوق لا يقول إلا القرآن أي القرآن هو كلامه وكلامه وفعله وعليه وسائر ما يقوم بذاته لا يكون مخلوقا وإنما المخلوق ما كان مباحا له ولهذا قال السلف

هؤلاء وهؤلاء واعتبر هذا مما تجد على كل زمان من شيوخ السنة وشيوخ الرافضة كصنف هذا الكتاب فإنه عند الإمامية أفضلهم في زمانه بل يقول بعض الناس ليس في بلاد المشرق أفضل منه في جنس العلوم مطلقا ومع هذا فكلامه يدل على أنه من أجهل خلق الله تعالى بحال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأقواله وأعماله فيرى الكذب الذي يظهر أنه كذبين وجوه كثيرة فإن كان عالما بأنه كذب فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من حلف عني بهديت وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين وإن كان جاهلا بذلك دل على أنه من أجهل الناس بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما قيل

فان كنت لا تدري فتلك مصيبة • وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وأما الآيات التي أنشداه فقد قيل في معارضتها

أذا شئت أن رضى لنفسك مذهبا • تنال به الرضى وتنجو من النار

فبدن بكاب الله • والسنة التي • أتت عن رسول الله من نقل أخبار

ودع عنك دواعي الرضى والبدع التي • يقول دأبها إلى النار والعار

وسر خلف أصحاب الرسول فاتهم • بنجوم هدى في ضوئها يهتدي الساري

وعج عن طريق الرضى فهو مؤسس • على الكفر تأبسا على جرف هار

هما خططان أما هدى وسعادة • وإما شقاء مع ضلالة كفار

فأي فريقنا أحق بأمنه • وأهدى سبيلا عند ما يحكم الباري

أمن سب أصحاب الرسول وخالف الكُتُب ولم يعسا شأنا ثابت الأخبار

أم المقتدى بالزوي يسلك منهج الحق صليبا مع حب القسرة الأتطهار

(فصل قال الرافضي) وما أظن أحد من المصلين وقف على هذه المذاهب واختار غير مذهب

الإمامية باطنان كان في الظاهر يصير إلى غير طلب الدنيا حيث وضعت لهم المدارس والربط

والأوقاف حتى تستر بطن العباس الدعوة وتدعو العامة اعتقاد ما منهم

(فيقال) هذا كلام لا يقوله إلا من هو من أجهل الناس بأحوال أهل السنة ومن هو من أعظم

الناس كذبا وعدا وبطلانه ظاهر من وجوه كثيرة فإنه من المعلوم أن السنة كانت قبل أن تبني

المدارس أقوى وأظهر من المدارس التي بنيت بعد ذلك في أئمة المائة الخامسة بنيت النظامية

في حدود الستين والأربعمائة ونسبت على مذهب واحد من الأئمة الأربعة والمذاهب الأربعة

طبقت المشرق والمغرب وليس لاحد منهم مدرسة والمالكية في المغرب لا يذكر عندهم ولد

العباس ثم السنة كانت قبل دولة بني العباس أظهر منها وأقوى في دولة بني العباس فإن دولة بني

العباس دخل فيها كثير من الشيعة وغيرهم من أهل البدع ثم أهل السنة متفقون على أن

الخلافة لا تختص بني العباس وأنه لو لاها بعض العلويين أو الأمويين أو غيرهم من بطون

قرش جاز ثم من المعلوم أن علماء السنة كآل واحد وغيرهم من أئمة الناس عن مذهب

المولود أو مقاربهم ثم أهل السنة انما يعظمون الخلفاء الراشدين وليس فيهم أحد من بني العباس

ثم من المعلوم لكل عاقل أنه ليس في علماء المسلمين المشهورين أحد رافضي بل كلهم متفقون على

تجهيل الرافضة وتضليلهم وكرههم كما تشهد بذلك وهذه كتب الطوائف كلها تشهد بذلك مع

الأئمة كاجد وغيره القرآن كلام الله ليس بإنسان منه وقالوا كلام الله من الله وقال أحد من جنس بل قاله أنت مخلوقا فقال بل قاله ليس كلامه مستقل بل قال والله ليس بمخلوق وكلامه منه وما أمان المخلوق إذا كان كلامه مصفاه هو داخل في مسمى اسمه وهو

فأخبره فالتحق أولى أن يكون كلامه مصنفه ذا خلق في معنى اسمه وهو قائمه لان الكلام مصنف كمال وعدمه مصنف نقص فالتكلم كمال من لا يتكلم والتخلق أحق بكل كمال من غيره والسلف (١٤٣) كثيرا ما يقولون الصفة من الموصوف والصفة بالموصوف

فيقولون علم الله من الله وكلام الله من الله ونحو ذلك لان ذلك داخل في معنى اسمه فليس خارجا عن اسمه بل هو داخل في معناه وهو من معناه فبعد العز يقرر محتمل بان الفعل مصنف لله عن قدرته لا عن معناه مانع وهذا كاف وما أكرمه لا به بشر لا يزمه الاعتدات لم يقرر بشئ منها شيئا وأي تقدير من تلك التقديرات قاله القائل كان خيرا من قول المرسى (التقدير الاول) قول من يقول ان الفعل حادث قائم بذات الله بقدرته كما يقول ذلك من يقوله من الكرامة وهذا خبر من قول المرسى وأتبعه من الجملة فان ما يزم أصحاب هذا القول من تسلسل الحوادث يزمهم مثله والذي يزمهم نفي الخلق والفعل لا يزم أصحاب هذا القول وأما قولهم انه محصل الحوادث فقل قولهم انه محصل الاعراض (التقدير الثاني) قول من يقول ان الفعل قديم أزلي كما يقول ذلك من يقوله من الكلاسة ومن الفقهاء الخنفة والمالكية والشافعية والحنبلية والصوفية وهذا أيضا على التقدير يكون من جنس قول الصفاتية وهؤلاء لا يقولون بقبلم الحوادث به ولا تسلسلها وإذا أكرهم المرسى وأخسوه أن يقال فلا كان الفعل لم يزل والارادة لم تزل يزم أن يكون المفعول المراد لم يزل وقيل لهم قد وثق الحوادث لا بد من

أنه لا أحد يلتمس الخذ كر الرافضة وكذا كرجه لهم وصلاتهم وهم أبايذ كرون من جهل الرافضة وصلاتهم ما يعلم معه بالانصرار أنهم يعتقدون أن الرافضة من أجهل الناس وأضلهم وأبسل طوائف الامعن الهدى ومذهب هؤلاء الامامية قد جع غلظ البعد المتكررة فانهم جهمية قدرية رافضية وكلام السلف والعلماء قد صنف من هذه الاصناف لاجمعه الا الله والكتب مشهورة بذلك كتب الحديث والآثار والفقه والتفسير والاصول والفروع وغير ذلك وهؤلاء الثلاثة شرم من غيرهم من أهل البعد والرحمة والحرورية والله يعلم انهم كذبوا وتبطل المعرفة أقوال الناس ومذهبهم ما علمت حلاله في الامه لسان صدق منهما مذهب الامامية فضلا عن أن يقال يعتقد في الباطن وقد اتهم عذاب الزبدي الحسين بن صالح بن حي وكان فقيها زاهدا وقيل ان ذلك كذب عليه ولم يقل أحد أنه طعن في أبي بكر وعمر فضلا عن أن يشك في امامتهما وانهم طائفة من الشيعة العلية الاولى بتفضيل عثمان على علي ولم ينهأ عن الشيعة الاولى الذين يحبون عليا ويفضلون عليه أبابكر وعمر لكن كان فيهم طائفة يرجعون على عثمان وكان الناس في الفتنة صاروا شيعة بين شيعة عثمانية وشيعة عليوية وليس كل من قاتل مع علي كان يفضل علي عثمان بل كان كثير منهم يفضل عثمان عليه كما هو قول سائر أهل السنة

(فصل قال الرافضي) وكثيرا ما رأينا من يتدين في الباطن بدين الامامية ويتنعم عن اظهار محب الدنيا وطلب الرياسة وقد رأيت بعض أئمة الخنابلة يقول اني على مذهب الامامية فقلت لم تدرس على مذهب الخنابلة فقال ليس في مذهبكم العلان والمناشرات وكان أكبر مدرسي الشافعية في زماننا تحت توقي أوصي أن يتولى أمر في غسله وتجهيزه بعض الامامية وأن يدفن في مشهد لولا الكاظم وأشهد عليه أنه كان على مذهب الامامية

(والجواب) ان قوله وكثيرا ما رأينا هذا كذب بل قد وجد في بعض المنتسبين الى المذهب الاثني الا ربعة من هو في الباطن رافضي كما وجد في المنظرين للاسلام من هو في الباطن منافق فان الرافضة لما كانوا من جنس المنافقين يخفون أمرهم احتاجوا أن يظهر واغبر ذلك كما احتاج المنافقون أن يتظاهر وبغير الكفر ولا يوجد هذا الا فيمن هو جاهل بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأموال المسلمين كيف كانت في أول الاسلام وأما من عرف الاسلام كيف كان وهو مقر بان محمدا رسول الله وألحنا وظاهر اقامه مجتمع أن يكون في الباطن رافضا ولا يتصور أن يكون في الباطن رافضا الا زنديق منافق أو جاهل بالاسلام كيف كان مفطر في الجهل والخبائبة التي ذكرها عن بعض الاثني المدرسين ذكر لي بعض الخنادين أنها كذب مفتري فان كان صادقا فيما نقله عن بعض المدرسين من هؤلاء وهو لا يقلل يكر أن يكون في المنتسبين الى الاثني الا ربعة من هو زنديق ملحد منافق فضلا عن أن يكون رافضا ومن استدل بردقة بعض الناس في الباطن على أن علماء المسلمين كلهم زنادقة كان من أجهل الناس وكذلك من استدل برفض بعض الناس في الباطن ولو كشفنا عن اسم هذا المدرس وهذا المدرس لينا من جهلها ما بين حقيقة حاله وهل في مجرد كون الرجل تولي التدريس في مثل دولة القراء الكفار أو الخديني المهدي بالاسلام ما يدل على فضيلة المدرس وباتت متسمى بجعله قولهم أهل العلم فان

سبب قالوا هذا السؤال مسترسل يتناولون يتكلم لكن عبد العزيز لم يحب بهذا الجواب فلهذا لم أجبه لان مقتضى كثيرا محبة التي احتج بها على المرسى فلهذا احتج بأن لم يزل فقلنا أقوال الفعل قديم قال المرسى أنه لم يزل فقلنا عندك وأيضا فبعد العزيز ذكر

أنه يقدر على الفعل لا عن نفسه مانع وذو كبريائك (التقدير الثالث) ان الفعل الذي كان عليه فعل آخر كان عن قدرته أيضا وهو بما
ولم يكن شئ من المفعولات والمخلوقات موجودا معه (١٤٣) في الازل فان الفعل ينقسم الى مستعذ ولازم فاذا قدر دوام

الافعال اللازمة لم يحسب دوام
الافعال المتعدي وعلى هذا التقدير
فاذا قال كان الله ولما خلق شيئا
ولما فعل شيئا لم يلزم أن لا يكون
هناك فعل قائم بنفسه بدون مخلوق
مفعول ولا يجب أن يكون المخلوق
لم يزل مع الله تعالى وهذا التقدير
ان لم ينفعه المربى بل يجب ان يكون
ما ألزمه بعد العز ولا زاما واذا قال
السلف والائمة ان الله لم يزل مستكلما
اذا استفقد أثبتوا انه لم يتجدد له
كونه مستكلما بل نفس تكلمه بعيشته
قديم وان كان يتكلم شيئا بعد شئ
فتقلب الكلام لا يقتضي
حدوث ونوع الا اذا وبت تناهى
المقدورات المرادات وهو المسمى
بتناهي الحوادث والذي عليه
السلف وجهور الخلف أن
المقدورات المرادات لا تنتهى
وهي بهذا زهوه عن كونه كان
عاجزا عن الكلام كالآخر الذي
لا يمكنه الكلام وعن أنه كان ناقصا
فكان كاملا واشتروا مع ذلك أنه
قادر على الكلام باختياره وبوجه
عبد العزيز رضى المربى تنه على
هذا التقدير ولا يكون مع الله في
الازل مخلوق (التقدير الرابع)
انه لو قيل بأن كل ما سوى الله مخلوق
محدث كائن بعد ان لم يكن فليس
مع الله في أزله شئ من المخلوقات
لكنه لم يزل يفعل لم يوجد ذلك أن
يكون معه شئ من المفعولات
المخلوقات وانما وجب ذلك كون
نوع المفعول لم يزل مع أن كل

كثيرا من تنويع التدريس بجاء الفظة الجهال بكون من أجهل الناس وأطلمهم ولكن الذي يدل
على فضيلة العلماء ما اشتهر من علمهم عند الناس وما ظهر من آثار كلامهم وكبرهم فهل عرف
أحد من فضلا ما عهاب السامعي وأحد ما عصاب مالت كان رافضيا أم يعلم بالاضطرار
أن كل فاضل منهم من أشد الناس انكارا للرفض وقد اتهم طائفة من أتباع الائمة بالخيل الى
نوع من الاعتزال ولم يعلم أحد منهم أنهم بالرفض بعد الرضى عن طريقة أهل العلم فان المعتزلة
وان كانت أقوالهم بلع مشككة فان فهمهم العلم والدين والاستدلال بالادلة الشرعية والعقولة
والرد على من هو أبعد عن الاسلام منهم من أهل الملل والملاحدة بل ومن الرد على الرافضة
ما أوجب أن يدخل فيهم جماعة من أهل العلم والدين والاستدلال بالادلة الشرعية وانتموا
الى مذهب بعض الائمة الاربعة كالمحنة وغيره بخلاف الرافضة فانهم من أجهل الطوائف
بالمقول والمفعول ومن دخل فيهم من المظهرين للعلم والدين باطنا وظاهرا فلا يكون الا من
أجهل الناس وأزديقا للحداد

(فصل قال الرافضي) الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامية أنهم لم
يذهبوا الى التعصب في غير الحق بخلاف غيره فقد ذكر الغزالي والماوردي وهما امامان للشافعية
أن تسطيع القصور وهو المشروع لكن لما جعلته الرافضة شعارا لهم عدلنا عنه الى التسليم وذكر
الرحماني أن كان من أئمة الخنفة في تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته أنه يجوز
بمقتضى هذه الآية أن يصلي على أحد المسلمين لكن لما اتخذت الرافضة ذلك في أئمتهم منعاه
وقال مصنف الهداية من الخنفة ان المشروع في الضم في العين ولكن لما اتخذته الرافضة
جعلنا في الساروا مثال ذلك كثيرا فأنظر الى من يفسر الشريعة ويبدل الاحكام التي وردت عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويذهب الى هذا الصواب معاندة لقوم معينين فهل يجوز اتباعه
والصير الى أقواله

(والجواب من طريقين (أحدهما) ان هذا الذي ذكره هو بالرافضة الحق (والثاني) أن أئمة
السنة رأ من هذا أما الطريق الاول فيقال لان طائفة أعظم تعصبا في الباطل من الرافضة
حتى أنهم يدون سائر الطوائف عرف منهم شهادة الزور ولو اتفقهم على مخالفتهم وليس في التعصب
أعظم من الكذب وحتى أنهم في التعصب جعلوا البت جميع العيرات ليقولوا ان طائفة رضى الله
عنها ورثت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يدون عنه الناس رضى الله عنه وحتى ان فهم من
حرم لهم الجمل لان عائشة قالت على جل تخلفوا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه
وسلم واجاع الصلابة والقرابة لأمرا لا ينافي فان ذلك الجمل الذي ركبته عائشة رضى الله عنها
مات ولو فرض أنه فر كوكب الكفار على الجمال لاوجب تحريمها وما زال الكفار يركبون
الجمال ويغتمو المسلمون منهم ولها حلال لهم فأى شئ في ركوب عائشة للعمل وجب تحريم
لجه ونقابة ما يفرضون أن بعض من يجعلونه كقرا رب جلالع أنهم كاذبون مقفرون فيما
يرمون به الأم المؤمنين رضى الله عنها ومن تعصبهم أنهم لا يد كرون اسم العشرة بل يقولون
تسعة وواحد واذا بنوا أعمدة وأغبرها لا يجعلونها عشرة وهم يخبرون ذلك في كثير من أمورهم مع
أن الكتاب العزيز قد جاء ذكر المشرك في غير موضع كافي قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج

واحد من الاحادث لم يكن ثم كان بعد فليس من ذلك شئ مع الله في الازل وعبد العزيز لم يقل هذا ولم يلزمه بل ولا التزمه شئ من هذه
التقديرات ولا يلزمه واحد منها بعينه لا يتقدم برامتناع ما سواه ولكن المقصود ان الزام المربى بان يكون المخلوق لم يزل مع الله

لا يلزمه التزامه فانه على التقديرات الثلاث لا يلزم وجود شئ من المفصلات ولا زعمها في الازل وأما على التقدير الرابع فاعلم ان لم يلزم نوع المفصلات لاشئ من المفصلات بعينه وهذا (١٤٤)

وسبعة اذ اجمعتم ثلاث عشرة كاملة وقالوا الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً تبصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً وقال تعالى واعدنا موسى ثلاثين ليلة واتخذنا لها بشراً وقال تعالى والفجر والليل عشر فذكر سبحانه وتعالى اسم العشرة في مواضع مجودة وذكر اسم التسعة في موضع مذموم فقال تعالى وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الارض ولا يصلحون وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحزوا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان وكان يصتكم العشر الاواخر حتى قبضه الله تعالى وقال ما من ايام العمل الصالح فيها احب الي الله من هذه الايام العشرة فاذا كان الله وسوله فذكر تكلم باسم العشرة وعلق بهذا العدد احكاماً شرعية مجودة كان نفورهم عن التكلم بذلك لكونه قد سمي بعشر من الناس يفسضونهم غاية الجهل والتعصب ثم قولهم تسعة واحد هو معنى العشرة مع طول العارة وان كان اسم العشرة أو التسعة أو السبعة يقع على كل معدود بهذا العدد سواء كان من الناس أو الدواب أو الثياب أو الدراهم وبعض المعدودات يكون محمداً وبعضها يكون مذبذباً فصور هؤلاء الجهل عن التكلم بهذه الاعداد غاية في الجهل وانما هو كنفورهم عن التكلم باسماء قوم يفسضونهم كما يتفرون عن اسمه أبو بكر وعمر وعثمان لبعثهم لشخص كان اسمه هذا الاسم وقد كان في الصحابة رضي الله عنهم هو موسى باسمه يسمى بها بعض الكفار كالوليد بن الوليد وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في قوته اذا قنت اللهم افهم الوليد بن الوليد وسلة بن هشام وعيش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين وهذا الوليد مؤمن تقي وأبو الوليد كافر شقي وكذلك عقبة بن أبي معيط من كفار قرش وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رأيت كافي في دار عقبة بن رافع وأتينا ربط من طاب فأولت بالرفعة لاني في الدنيا والساعة لاني في الآخرة واندبنا فطاب وقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعوى إلى أن طاب وفي الكفار إلى أن أمية بن خلف قتل هو وأبوهم بدر كافرين وفي الصحابة كعب بن مالك شاعر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره وكان كعب الانشرف قد أذى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى نذب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقتله محمد بن مسلمة وأصحابه وفي الصحابة كعب الذي قاله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله أمرني أن أقرأ علياً يعني قراءة تليخ لاقراءة تطعيم وفي المشركين أبي بن خلف قتله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بيده يوم أحد ولم يقتل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بيده غيره وقال من أشد الناس عداً يا يوم القيلة من قتل نبياً أو قتله نبي وهذا باب واسع وقد سمي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابنه ابراهيم وقد سمي على ابنه أبي بكر وعمر في الجملة أسماء الاعلام يشترك فيها المسلم والكافر كاتسي اليهود والنصارى ابراهيم وموسى واسحق ويعقوب والمسلمون يسمون بذلك أيضاً فليس في نسبة الكفار باسم ماوجب هجران ذلك الاسم فلو فرض والعاداة التي قال أن هؤلاء كفار كما يقول المفترون لم يكن في ذلك ماوجب هجران هذه الأسماء وانما ذلك سبالة في التعصب والجهل فان قيل اختياركم هذا الاسم لان المسيح به يكون سنيا قيل فهم قد عرفوا مذهب الرجل ولا يحاط به بهذا الاسم بل بغيره من الاسماء السابقة في هجران هذا الاسم ومن تعصبهم أنهم اذا وجدوا مسمى يعلى أو جعفر أو الحسن أو الحسين يادروا إلى اكرامه مع أنه قد يكون فاسقاً وقد

ابطال شئ من التقديرات وهو لو أراد أن يطل هذا المبطلة الا باطال التسلسل في الاصل كما هو طرفة من ابطال ذلك من اهل الكلام ولكن المسمى وموافقوه الذين يقولون بأن الله خلق الخلقات بغير فعل فاقم به ويقولون ان خلق هو الخلق يقولون ان الخلقات كلها وجدت بعد ان لم تكن موجودة من غير أن يتجدد من الله فعل ولا قصد ولا أمر من الامور بل ولا من غيره فيقولون ان الامر مازال على وجه واحد ثم حدثت جميع المحدثات وكانت جميع المخلوقات وليس هناك من الفاعل شئ غير وجودها بل حاله قبل وجودها ومع وجودها وبعد وجودها واحد لم يتجدد امر يضاف المحدثات اليه فأصحاب القول الاول يلتزمون التسلسل مع قولهم بان كل ما سوى الله محدث كائن بعد ان لم يكن مسبوق بعلم نفسه لكن يتحدث الحوادث شيئاً بعد شئ وهو محدثها بفعالها سبحانه التي يفعلها أيضاً شيئاً بعد شئ وأصحاب الثاني يقولون بل حدثت من غير سبب حادث كايروم من المعلوم أنه اذا عرض على العقل القولان كان بطلان هذا القول أظهر من بطلان ذلك فان ترجيح أحد طرفي الممكن بغير مرجح وتخصيص الشئ عن أمثاله التي تمامها من كل وجه بلا تخصيص وحدوث الحوادث جميعها بدون سبب حادث بل مع كون الامر قبل حدوثها ومع حدوثها على حال واحدة هو بعد في المعقول وأنكر في القلوب من كون المحدثات لم تزل تحدث شيئاً بعد شئ يكون ومن كون الله سبحانه لم يزل يفعل ما يشاء منكم عايشاً كما لا يزال في الابد يفعل ما يشاء منكم عايشاً فلو قدر أن عبد العزيز والمريسي

يكون حدوثها ومع حدوثها على حال واحدة هو بعد في المعقول وأنكر في القلوب من كون المحدثات لم تزل تحدث شيئاً بعد شئ يكون ومن كون الله سبحانه لم يزل يفعل ما يشاء منكم عايشاً كما لا يزال في الابد يفعل ما يشاء منكم عايشاً فلو قدر أن عبد العزيز والمريسي

انتهى الى هاتين المقسمتين لم يكن للرئيس أن يلزم عبد العزيز بشي الا لا الزم عبد العزيز بما هو اشنع منه فكيف وعبد العزيز لم ينجح
الى ثوب من ذلك بل بين الله لابدا ان يكون قبل الخلق بما به (١٤٥) يخلق الخلق من صفات الله واقفاه فيسل ما يدعه
الرئيس ونحو من أن الله لا صفة

له ولا كلام ولا فصل بل خلق
الخلق وخلق الكلام الذي
سماه كلامه بلا صفة ولا فعل ولا
كلام وهذا الجوابان اللذان
يمكن عبد العزيز أن يجيبهما
عن الزامه التسلسل يمكن معهما
جواب ثالث مركب منهما كما
تقدم التسمية على ذلك وهو أن
يقول ان كان التسلسل بمنعنا بل
هذا الالتزام وان كان ممكنا أمكن
الترامه كما قد ذكرنا في غير هذا
الموضع أن المسلمين وغيرهم من
أهل الملل القائلين بأن الله تعالى
خلق السموات والارض وما بينهما
في ستة ايام يمكنهم أن يجيبوا مثل
هذا الجواب لثلاثين بقدم العالم
من الضلالة وغيرهم المحججين على
ذلك بحجتهم العظيمة التي اعتمد
عليها ابن سينا وأبو الهيثم وغيرهما
حت احتجوا على المعتزلة ونحوهم
من أهل الكلام فقالوا الموجب
التام للعالم ان كان ثابتا في الازل
لزم قدمه والازم ترجع احد طرفي
الممكن بلا مرجع وان لم يكن ثابتا
في الازل احتج في حدوث عامه الى
مرجع والقول فيه كقول في الازل
وبلزم التسلسل وعظم شأن هذه
الحجة على هؤلاء المتكلمين لانهم
يقولون بطلان التسلسل
وبحدوث الحوادث من غير سبب
حادث ويقولون بان المرجع التام
لا يستلزم أن يراه القادر والمريد
يرجع أحد مقدمه أو أحد

يكون في الباطن سببا فان أهل السنة يسمون هذه الاسماء كل هذا من التعصب والجهل ومن
تقصيرهم وجهلهم أنهم يعضون في أمية كلهم يكون بعضهم كل من يعض عليا وقد كان في
بنى أمية قوم صالحون ما واصل الفتنة وكان نوابه أكرام القائل مما لا ينبغي على الله تعالى
عليه وسلم فانه لما فتح مكة استعمل عليها عاتب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن
سعيد بن أبي العاص بن أمية وأخوه أبان وسعيد بن سعيد على أعمال آخر واستعمل أبان في
ابن حرب بن أمية على نجران وابنه يزيد وما وهو عليها وصاهر بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس
ببناه الثلاثة لثني أمية فروج أكبر بناته تزوج ابنة أبي جهل فذ كرمه الله من بني أسيد بن عبد شمس
فأثنى عليه في مصاهرته وقال حدثني صفد وعدي خوفي وزوج ابنته لعثمان بن عفان
واحدة بعد واحدة وقال لو كانت عنتا ثالثة لزوجناهما عثمان وكذلك من جهلهم وتقصيرهم
يعضون أهل الشام لكونهم كان فيهم أولان يعض عليا ومعلوم أن مكة كان فيها كفار
ومؤمنون وكذلك المدينة كان فيها مؤمنون ومنافقون والشام في هذا الاعصار لم يكن فيها
من يظهر يعض على ولكن لفرط جهلهم يعضون ذيل البعض وكذلك من جهلهم أنهم
يؤمنون ينتفع بشي من آثار بني أمية كالشرب من نهر يزيد ويريد يعضه ولكن وسعه
والصلاة في جامع بناءه بنو أمية ومن المعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي الى
الكعبة التي بناها المشركون وكان يسكن في المساكن التي بنوها وكان يشرب من ماء الابرار
التي خضروها وليس من الثاب التي نخسوها وما لم يلداهم التي ضرروها فإذا كان ينتفع
بما كرمهم ولا يشرب من المياه التي أنطوها والمساجد التي بنوها فكيف ياهل القبلة فلو فرض أن
يزيد كان كفرا وفسقهم لم يكره الشرب منه باجماع المسلمين ولكن لفرط نقصهم كرهوا
ما يضاف الى من يعضونه ولقد حدثني ثقة انه كان لواحد منهم كلب فدعاه آخر منهم بكى بكى
فقال صاحب الكلب أنسى كماي باسماء أهل النار فأتى على ذلك حتى جرى بينهما دم فلهل
يكون أحدهم من هؤلاء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسمى أصحبه باسماء فقد تسمى بها
قوم من أهل النار الذين ذكروهم الله في القرآن كالوحيد الذي ذكره الله في القرآن في قوله ذكروني
ومن خلقت جيدا واسمه الوليد بن المغيرة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو لان
هذا واسمه أيضا الوليد ويسمى الان والابن الصلاة ويقول اللهم أعني الوليد بن الوليد كما
ثبت ذلك في الصحيح ومن فرط جهلهم وتقصيرهم أنهم يمدون الى يوم أحب الله سيامه فيرون
فطره كيوم عاشوراء وقد ثبت في الصحيح عن أبي موسى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما
دخل المدينة وأذا ناس من اليهود يظلمون عاشوراء ويصومونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم لعن أحق يصومه وأمر بصومه أخرجه البخاري ومن فرط جهلهم وتقصيرهم أنهم يمدون
الى دابة بعماء فؤونها بصرحق انهم لو عاقلوا ما عاقلوا من يعضونها كما يمدون الى نجة حمره يسمونها
عائشة وينتفعون شعرها ويمدون الى دواب لهم يسمون بعضها بابكر وبعضها عمرو يعضونها
بغير حق ويصرون صورة انسان من حبيس يحمله عمرو يعضونها بطنه ويرعون أنهم بما كانوا
لهم ويشربون دمه

(١٩ - متناج ثاني) مراده على الاختصار لا مرجع فصاروا بين أمرين اما اثبت الترجيع بلا مرجع واما التزام التسلسل
وكلاهما متناقض لاصولهم ولهذا اعدل في جوابها الى الالتزام والمعارضه بالحوادث اليومية ونحن قد بينا جوابها من وجوه

(منها) أن يقال التسلسل رابعه أمور منها التسلسل في المؤثرات والقاعلية والظلال وهذا المثل يصريح العقل وقول جمهور العقلاء ومنها التسلسل الذي معنى الدوريل أن

(١٤٦)

وأما الطريق الثاني في الجواب فنقول الذي عليه أئمة الاسلام أن ما كان مشروعا لم يتكلموا به مجرد فعل أهل البيع لا الرافضة ولا غيرهم وأصول الأئمة كلهم وافقون هذا منهلسلته التسليح الذي ذكرها فان مذهب أي حنيفة وأحد أن تسليح القبول أفضل كما ثبت في الصحيح أن قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان مسفوا ولا نذلك بعد عن مشابهة أئمة الدنيا وأبعد من التسليح على القبول والثاني يسحب التسليح لما روي من الأمر بتسوية القبول ورأى أن التسوية هي التسليح ثم أن بعض أصحابه قال أن هذا شعار الرافضة فيكون ذلك وخالفهم جميع الأصحاب وقالوا بل هو المستحب وان فطنته الرافضة وكذلك الجهر بالبسملة هو مذهب الرافضة وبعض الناس تكلم في الشافعي بسببها وبسبب القنوت ونسبه إلى قول الرافضة والقنوت لأن المعروف في العراق أن الجهر كان من شعار الرافضة وأن القنوت في الفجر كان من شعار القنوت حتى أن سفيان الثوري وغيره من الأئمة يذكرون في عقائدهم ترك الجهر بالبسملة لأنه كان عندهم من شعار الرافضة كما يذكرون المسح على الخفين لأن تركه عندهم من شعار الرافضة ومع هذا قال الشافعي لما رأى أن هذا هو السنة كان ذلك مذهبهم وان وافق قول الرافضة وكذلك أحرار أهل العراق من العقين مستحب عنده وان كان ذلك مذهب الرافضة ونظائر هذا كثيرة وكذلك ما لا ينعض أمر المسح على الخفين حتى أن في المشهور عنه لا يمسح في الحضرة وان وافق ذلك قول الرافضة وكذلك مذهبهم ومذهب أحد أن الحرم لا يستل بالحمل وان كان ذلك قول الرافضة وكذلك قال مالك أن السجود يكره على غير جنس الأرض والرافضة يمتنعون السجود على غير الأرض وكذلك أحد بن حنبل يسحب المصنعة متعة الحج وبأمر بها ويستحب هو وغيره من الأئمة أئمة الحديث لن أحرهم مفردا أو قارنا أن يسبح ذلك إلى العزوة يصير متمتعان الأحاديث الصحيحة جاءت بذلك حتى قال سلمة بن (١) للإمام أحمد ما بعد الله قوت قلوب الرافضة لما أفتت أهل خراسان بالمتعة فقال بالبسملة كان يلفظ عنك أنك أحق وكتب أدفع عنك والان ثبت عندى أنك أحق عندي أحد عشر حديثا صحاحا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أثر كماله وكذا أبو حنيفة مذهبهم ان الصلاة تنجز على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كأي بكر وعمر وعثمان وعلى وهذا هو المنصوص عن أحد في رواية غير واحد من أصحابه واستدل بما نقله عن علي رضي الله عنه أنه قال لعمر رضي الله عنه صلى الله عليك وهو اختار أكثر أصحابه كالفداء أبي يعلى وابن عقيل وأبي محمد عبد القادر الجيلي وغيرهم ولكن نقل عن مالك والثافعي المنع من ذلك وهو اختار بعض أصحاب أحمد لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تلعب الصلاة الأعلى التي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنه قاله والله أعلم لما صارت الشعة تخص بالصلاة على غيره ويحجبون ذلك كله ما موبى في حقه بخصوصه دون غيره وهذا خطأ بالاتفاق قاله تعالى أمر بأمر الصلاة على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد فسر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك بالصلاة عليه وعلى آله فيصلى على جميع آله تعالى وآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم عند الشافعي وأحد الذين جرت عليهم السنة ذهب طائفتان من أصحاب مالك وأحد غيرهما إلى أنهم أئمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت طائفة من الصوفية أنهم الأولياء من أمته وهم المؤمنون المتقون ورووا

بالمطل ضرورة العقل واتفق العقلاء (ومنها) التسلسل في الآثار المتعاقبة وتعام الآثار في التي العين مثل أن يقال لا يحدث هذا حتى يحدث قبله ولا يحدث هذا الا بعد حدث بعده ولم جروا هذا فيه نزاع مشهور بين المسلمين وغيرهم من الطوائف في المسلمين وغيرهم من جوار في الماضي والمستقبل ومنهم من قال بامتناعه في الماضي والمستقبل ومنهم من جوز في المستقبل دون الماضي (واذا عرفت) هذه الأنواع ففهم قالوا اذا لم يكن المؤثر تاما في الازل لم يحدث عنه شيء حتى يحدث حادثه يتم كونه مؤثرا اذا القول في ذلك الحادث كقول في غيره فيكون حقيقة الكلام أنه لا يحدث شيء ما حتى يحدث شيء (وهذا المثل) يصريح العقل واتفق العقلاء لكن هذا الدليل ان طلبوا به أنه لم يزل مؤثرا في شيء بعد شيء فهذا يناقض قولهم وهو حجة عليهم وان أرادوا أنه كان في الازل مؤثرا تاما في الازل لم يتحدد مؤثر يتمز من ذلك أنه لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثا فافهم أن لا يحدث في العالم شيء ولهذا عارضهم الناس بالحوادث اليومية وهذا لازم لا يحد لهم عنه وهو يستلزم فساد حجته وان أرادوا أنه مؤثر في شيء معين فافهم أنه لا يحدث على ذلك وهو أيضا بالمطل من وجوه كما قد

يسقط في موضع آخر فالقول التام رابعه المؤثر في كل شيء والمؤثر في شيء مع من المؤثر تأثيره مطلقا في شيء يحدث في فالاول هو الذي يحصل منه موجب حجته وهو يستلزم أن لا يحدث شيء فعلم بطلان دلالة الآية على ذلك ويراد به التأثير في شيء يحدث في

سبحانه وهو بطل الحجة فقلت الحق على كل تقدير وإن شئت قلت إن القائل في الأول كان متكلماً بصريح محض شجاعته
ولا يكون عليه تامة في الازل لم يحدث كل ماسوي (١٤٨) الله بطلت الحجة وإن كان متمسكاً بما أن تحدث

وليت قلت نعم يا أمير المؤمنين قال أماليته فأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما خرج
من مكة هارباً من المشركين خرج لئلا يقع عليه أبو بكر فعمل عني مرتاماً ومرة خلفه ومرة عن
يمينه ومرة عن يمينه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما هذا يا أبا بكر ما أحرف هذا
من فعلت فقال يا رسول الله أذكر الرصد فأكون أملك وأذكر الطلب فأكون خلفك ومرة
عن يمينك ومرة عن يسارك لأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أطراف
أما يصح حتى خفيت فلما رأى أبو بكر رضى الله عنه أنها خست جده على عاتق حتى أتته
فم انقار فأنزه ثم قال والذى بعثك لخلق لا تخذه حتى أدخله فإن كان نفسه حتى فدخل فلم ير
شأ يستريحه فدخل فدخله فلما دخل وجد الصديق أجمار الأضاني فلما رأى أبو بكر ذلك
ألقى عصاه فجلس يسمع ويضرب به وجعلت جموعه تتعذر على خدمن أبا محمد ورسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تخزن إن الله معنا فأرسل الله سكينة طمأنينة على أبي بكر
فهذه دليته وأما يومه فلما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ارتدت العرب فقال
بعضهم نعل ولا ترك وقال بعضهم ترك ولا نعل فأتته لآلؤه فصارت خلفه رسول
الله تألف الناس وأرق بهم فقال لا جبار في الجاهلية وخوار في الإسلام قبض رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم وارتفع الحى والله لم ينعوف عقلاً كانوا يعطونه رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم فقامت عليهم عليه فكان والله يرشد الأمر فهذا يومه ثم كتب إلى أبي موسى
باليوم فأن قيل ذلك فيه ذكرهم لانه هو السلطان الحى فقتلوا أبو بكر كان فديت فعلم أنهم
ذكروا البيت أيضاً (الوجه الثاني) أنه قد قيل إن عمر بن عبد العزيز ذكر الخلفاء الأربعة
لما كان بعض بني أمية يسبون علياً ففوض عن ذلك ذكر الخلفاء والترضى عنهم ليعصوا تلك
السنة الفاسدة (الوجه الثالث) أن ما ذكره من أحداث المنصور وقصده بذلك ما ملل فإن
أبا بكر وعمر رضى الله عنهم ما وليا الخلافة قبل المنصور وقبل بني أمية فلم يكن في ذكر المنصور هما
أزعم لأنفسه ولا لأوفى بنى على الأول كل بعض بنى أمية وبعض بنى عدى منازعهم في الخلافة
ولم يكن أحسن هؤلاء بنزاعهم فيها (الوجه الرابع) أن أهل السنة لا يقولون إن ذكر الخلفاء
في الخطبة يفرض بل يقولون إن الاقتصار على علي وحده أو ذكر الاتفي عشر هو البدعة المنكرة
التي لم يقبلها أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من بني أمية ولا من بني العباس كما يقولون
أنه على أو غيرهم من السلف بدعة منكورة فإن كان ذلك ذكر الخلفاء بدعة مع أن كثير من
الخلفاء أفضلوا ذلك فلاقتصار على علي مع أنه لم يسبق إليه أحد من الأمة أولى أن يكون بدعة وأن
كان ذكر علي لمكونه أمير المؤمنين مستحباً فذكر الأربعة الذين هم الخلفاء الراشدون أولى
بالاستحباب ولكن الرافضة من المطففين يرى أحدهم القلتا في عين أهل السنة ولا يرى الجلع
المعترض في عينه ومن المعلوم أن الخلفاء الثلاثة اتفق عليهم المسلمون وكان السيف في زمانهم
مسلولاً على الكفار مكفوفاً عن أهل الإسلام وأعلى فلم يتفق المسلمون على مبايعته بل وقعت
الفتنة تلك السنة وكان السيف في المدة مكفوفاً عن الكفار مسلولاً على أهل الإسلام
فانقصار الاقتصر على ذكر علي وحده دهن من سيفه هو ترك ذكر الأربعة وقت اجتماع المسلمين
وانقصارهم على عدوهم واقتصارهم على ذكر الامام الذي كان اماماً وقت اقتران المسلمين وطلب

المواد عن المؤثر التام الازل
فانم حدوث الحوادث عنه ولزم
حينئذ حدوث العالم فبطلت حجة
قدمه فالحجة ملحة على التقديرين
وقد بسط الكلام على هذا في غير
هذا الموضع
(فصل) وأما قول عبد العزيز زفقد
تت أن ههنا الرادة ومردوداً مراداً
وقولا فائلاً ومقوله وقدره وقادراً
ومقدوراً عليه وذلك كالمستقدم
قبل الخلق فيصنع أمرين
أحدهما أنه أراد بالمراد المتصور
في علم الله بالمقدور عليه الثابت
في علم الله بالمقدور عليه الخاطب
الثابت في علم الله الخاطب خطاب
التكوين كما قال تعالى أعماهم
إذا أراشتنا أن يقوله كن
فيكون وهذا معان ثابتة لله تعالى
قبل وجود المخلوق ولهذا اضطربت
نفقة الصفات من العترة وغيرهم
في هذه الامور فتارة يثبتون في
الخارج وتارة ينقونها مطلقاً ومن
هنا غلط من قال المعدوم في ذاتهم
ظنوا أن الله لا يدين بغير
ما يريده الله مما لا يريد ويحذف
توهموا أن هذا يقتضى كون
المعدوم ثابتاً في الخارج وليس
الامر كذلك بل هي معلومة لله
تعالى ثابتة في علم الله تعالى وشئ
آخر في مقابلة هؤلاء كهشام
القوطي ذكر عنه الأشعرى في
المقالات أنه كان يقول لم ير الله
عالمًا وأنه واحد لا ثاني ولا يقول
أنه لم ير الله عالمًا بالانشاء وقال إذا
قلت لم ير الله عالمًا بالانشاء بنيتهم

يرى مع الله وإذا قيل له أنتقول بأن الله لم ير الله عالمًا بأن سكنوا الاشياء قال اذا قلت بأن سكنوا هذه اشارة اليها ولا
يجوز أن يشار الى الموجود ولكن لا يسمى بالحقاقه ولم يكن شيئاً الاثني ان يريد بذلك نفس الفعل المقصود المراد الذي يكون به المخلوق

وأما القول فهو المنكر كما تقدم القول هو الكلام فان في إحدى السنتين قولاً في الأخرى ومقولاً على هذا فنقول عبد العزيز
ان قال خلق كلامه في نفسه فهذا محال لا يجد سبيلاً الى القول به من (١٤٩) قياس ولا نظر ولا معقول لان الله لا يكون مكاناً بالحوادث

عندهم بل لا بد فان الكفار بالشام وخراسان طعموا وقت الفتنة في بلاد المسلمين لا لشغال المسلمين
بعضهم بعض وهو ترك ذكر الخلافة الثلاثة الكاملة واقتصر على ذكر الخلافة التي لم تنته
ولم يحصل مقصودها وهذا كان حجة من كان يرفع بذلك مراءى الله تعالى ولا يذ كر على رضى
الله عنه كما كان يفعل ذلك من كان يفعله بالاندلس وغيرها وقالوا لان معاوية رضى الله عنه
اتفق المسلمون عليه بخلاف على رضى الله عنه ولا ريب ان قول هؤلاء ما كان خطأ فنقول الذين
يذكرون علياً وحده اعظم خطاهم هؤلاء واعظم من هذا كله ذكر الاتي عشر في خطبة
أو غيرها أو تفصيلهم على حاشية أو تفصيلهم على حاشية أو تفصيلهم على حاشية أو تفصيلهم على حاشية
دين الاسلام لانهم اعظم الامور المتبعة في دين الاسلام ولورثك الخطيب ذكر الاربعة لم
يشكر عليه وانما المنكر الاقتصار على واحد دون الثلاثة السابقين الذين كانت خلافتهم أكمل
وسيرتهم افضل كما أنكر على أبي موسى ذكره لهدود أي بكرم مع أن عمر كان هو اولى خليفة
الوقت (الوجه الخامس) انه ليس كل خطبة السنة يذكرون الخلفاء في الخطبة بل كثير
من خطبة السنة بالمغرب وغيرها يذكرون أبا بكر وعمر وعثمان ويربعون بذلك معاوية
ولا يذكرون علياً قالوا هؤلاء اتفق المسلمون على امامتهم دون علي فان كان ذلك الخلفاء
بإسمائهم حسان فبعض أهل السنة يفعله وان لم يكن حسان فبعض أهل السنة يتركه فالخلق على
التقديرين لا يخرج عن أهل السنة (الوجه السادس) أن يقال ان الذين اختاروا ذكر الخلفاء
الراشدين على المنبر يوم الجمعة إنما فعلوه تمويلاً لضعف سببهم ويقدمهم وكان في ذلك
من الفساق في الاسلام ما لا يخفى فأعترفوا بذلك كرمهم والشاء عليهم والثناء لهم ليكون ذلك حفظاً
للاسلام بآثارهم والثناء عليهم ومنعهم من أن يدعوا رايهم والطعن عليهم فلهذا دفع عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي
تسكوا بها وعصوا عليها بالتواضع وأما محمد ثبات الامور فان كل بدعة ضلالة والا حاديث في
ذكر خلافتهم كثيرة فلما كان في بني أمية من يسب على رضى الله عنه ويقول ليس هو من الخلفاء
الراشدين وقول عمر بن عبد العزيز بعداً وذلك قيل انه أول من ذكر الخلفاء الراشدين الاربعة
على المنبر فأظهر ذلك كرمي والثناء عليه وذكر فضائله بعد أن كان طائفة من بغض علياً
لا يختارون ذلك والخوارج تفض علياً وعثمان وتكفر بهما فكان في ذلك جميع أي بكرم
رضي الله عنهم ودعى الخوارج الذين أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم والرافضة
من هؤلاء هؤلاء الذين يسمون بأبا بكر وعمر وعثمان ويسبونهم بل قد يكفرونهم فكان في ذلك هؤلاء
وفضائلهم ودعى الرافضة ولما قاموا في دولة فخذلوا سنة الذي منصفه هذا الراضى هذا
الكتاب فأرادوا اظهار مذهب الرافضة والخلفاء من أهل السنة وعقدوا ألوية الفتنة
وأطلقوا غنائم البيعة وأظهروا من الشر والفساد ما لا يعلو الارباب العباد كان مما احتلوا
به ان استنوا بعض المنسبين الى السنة في ذكر الخلفاء في الخطبة هل يجب فائق من أفتى بأنه
لا يجب اما هو لا مقصودهم واما خوف قلوبهم وهيب قلوبهم وهؤلاء انما كان مقصودهم منع ذكر
الخلفاء ثم عوضوا عن ذلك بذكر كرمي والاحاديث عشر الذين يسمونهم معصومون فالخلق اذا
علم ان مقصود المستنق أن يترك ذلك الخلفاء يذكرون الاتي عشر ويشادى على خبر المل

للي خلقه وقوله وقدرته وان الخلق لا يكون الانفصال عنه فهذا الذي قاله عبد العزيز رحمه رضى الله عنه ومن وافقهم في أنهم
حقوا عليه أن يحدثه جنس الكلام ونحوه مما لم يكن موجوداً فيه قبل ذلك وجوزوا أن يحدثه جنس صفات الكمال وفي قيل انه لم

يكن موصوفاً بغير من أحسن صفات الكمال حتى حدث له أن لم يكن قبل ذلك ناقصاً من صفات الكمال فلا يكون متكاملاً بل يكون موصوفاً قبل ذلك بعدم الكلام وهذا الذي قاله (١٥٠) عبد العزيز هو وتفسير قول الامام أحمد وغيره من الأئمة (قال أحد قدي

رده على الجهمية باب ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى) فقلنا ما أنكرتم ذلك قالوا ان الله لم يتكلم ولا يتكلم وإنما يكون شفاً فبر عن الله وخلق صوته فأسمع وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين فقلنا هل يجوز لمكون أو غير الله أن يقول ناموسى انى انا ربك اى يقول انى انا الله لا اله الا انا فاعادنى وأقم الصلاة كرى فن قال ذلك زعم أن غير الله ادعى الربوبية ولو كان كما زعم الجهمى أن الله يكون شيئاً كان يقول ذلك المكون ناموسى انى انا الله رب العالمين وقد قال جل ثناؤه وكلام الله موسى تكليماً وقال تعالى ولما دعى موسى لفرقانه وكلمه به وقال تعالى انى اصطفيتك على الناس رسلاً اى وبكلاى هذا مصوص القرآن وأما ما قالوا ان الله لا يتكلم فكيف يصنعون بحديث الاعشى عن خبشة عن عدى بن حاتم الطائى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد الا سيكلمه ربه ما ينسئ ويمنه ترجان وأما قولهم ان الكلام لا يكون الا من جوف وفم وشفتين ولسان وأدوات فقد قال تعالى وحضرنا مع داود احياء يسبحن آراءهاهن يسبحن بحجوف وفم ولسان وشفتين والحوارح اذ اشهدن على الكافر فقالوا لم يسمعتم عليهن قالوا انطقنا الله الذى انطق كل شئ آراءهاهن انطقن بحجوف وفم ولسان ولكن

ليبطل الاذان المنقول بالتواتر من عهد النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ويجمع قراءة الاحاديث الثابتة الصحيحة عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم يعوض عنها الاحاديث التى افترها المفقرون ويبطل الشرائع المعلومة من دين الاسلام ويعوض عنها بالبدعة الملهة وتوسل بذلك الى اظهار دين الملاحدة الذين يطنون مذهب الفلاسفة ويتظاهرون بدين الاسلام وهم كافر من اليهود والنصارى الى غير ذلك من مقاصد أهل الجهل والتألم المكابدين للاسلام وأهل الجمل للفقن اى يبقى لما يجز الى هذه المفاصد واذا كان ذلك كرا خلفاء الراشدين هو الذى يحصل به المقاصد المأمور بها عند مثل هذه الاحوال كان هذا بما يؤمر به فى مثل هذه الاحوال وان لم يكن من الواجبات التى تجب مطلقاً ولا من السنن التى تحافظ فى كل زمان ومكان كأن عسكر المسلمين والكفار اذا كان لهؤلاء شعار ولهؤلاء شعار وجب اظهار شعار الاسلام دون شعار الكفر فى مثل تلك الحالة هذا واجب فى كل زمان واد كان فاذا قدر أن الواجبات السريعة لا تقوم الا باظهار ذلك كرا خلفاء وانه اذا ترك ذلك ظهر شعار أهل البدع والضلال صار ما يؤمر به فى مثل هذه الاحوال والامور المأمور بها من اها هو واجب أو سنون دأماً كالصلاوات الخمس والوتر وركعتي التجر ومنها ما يؤمر به فى بعض الاحوال اذا لم تحصل الواجبات الا به ولم تندفع المحرمات الا به (الوجه السابع أن يقال) الكلام فى ذلك كرا خلفاء الراشدين على المنبر وفى الدعاء لسلطان الوقت ونحو ذلك اذا تكلم فى ذلك العلماء أهل العلم والدين الذين يتكلمون بموجب الادلة السريعة كان كلامهم فى ذلك مقبولاً وكان لهم بسببهم اجران ولغنى اجر على ما فعله من الخير وخطوه مغفور له وأما اذا أخذ بعيب ذلك من يعرض عنه عما هو شر منه كطاعة ابن التورمط الذى كان يدعى فيه أنه المهدي المعلوم والامام المعصوم اذا ذكره باسمه على المنبر ووضعه بالصفات التى تعلى عنها باطله وجعلوا خبره مخصصاً أمه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وتر كوامع ذلك ذكر كرا بى بكر وعمر وعثمان وعلى خلفاء الراشدين والأئمة المجتهدين المهديين الذين ثبت لهم الكتاب والسنن واجماع السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان أنهم خير هذه الامم وأفضلها وهم خلفاء الراشدين والأئمة المهديون فى زمن أفضل القرون ثم أخذ هؤلاء التورمطية ينتصرون لذلك بان ذكر خلفاء الاربعه ليس سنة بل بدعة كان هذا القول مردوداً عليهم غاية الرد مع ذكرهم امامهم ابن التورمط بعلومه فانه لا يثبت من يؤمن بالله واليوم الاخر أن أبكر وعمر وعثمان وعليه رضى الله تعالى عنهم خير منه وأفضل منه وان اتبعهم لنبى صلى الله تعالى عليه وسلم وقامهم باهراً بل ذكر غير واحد من خلفائهم بنى أمية ونفى العباس وأولى من ذكر هذا الملقب بالمهدي فان خلافة أولئك خير من خلافة وقامهم بالاسلام خير من قيامه وظهورهم بخلاف الارض ومغارها أعظم من ظهوره وما فعلوا من الخير أعظم مما فعله هو وفعل هؤلاء من الكذب والتألم والجمل والسرمان نفعه أولئك فكيف يكون هو المهدي دونهم أم كيف يكون ذكره والثناء عليه فى الخلطة واجبادون ذكرهم فكيف ينكرون ذكر خلفاء الراشدين يذكر مثل هذا وأعظم من ذلك انكار هؤلاء الامامة الذين ينكرون ذكر خلفاء الراشدين ويدكرون اثنى عشر رجلاً كل واحد من الثلاثة خير من أفضل الاثنى عشر رجلاً كل خلافة وامامة وأما سائر الاثنى عشر فهم أصناف منهم من هو من الصابة المشهورة ولم يلحقه كالمسلمين

الله انطقها كيف شاء وكذلك الله يتكلم كيف شاء من غير أن يقول بحجوف ولا فم ولا لسان فلما خفقت الحجج والبراهين قال ان الله كلم موسى الآن كلامه غير مفتوح وغير مخلوق قالوا نعم قلنا هذا مثل قولكم الاول انكم تدفعون عن أنفسكم الشبهة

وحديث الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يا رب هذا الذي اسمع هو كلامك قال نعم يا موسى هو كلامي وانما كلتم بقوة مشرة
 الا فليسان ولي قوة الاسن كلها وانما اقوى من ذلك وانا كلتم (١٥١) على قدر ما يطيق بذلك ولو تكلمنا باكثر من ذلك

لمت فلما رجع موسى الى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك فقال سبحان الله وهل استطع ان اصف لكم قالوا فسيبه قال هل سمعت من اصوات الصواعق التي تنقل في احدى جلاوة سمعتموها فكماله فقد ذكر احد في هذا الكلام ان الله تعالى يتكلم ككف شاه وذكر ما استشهد به من الاثر ان الله كلم موسى عليه السلام بقوة مشرة آلا فليسان وان له قوة الاسن كلها وهو اقوى من ذلك وانه ايضا كلم موسى على قدر ما يطيق ولو كلمه باكثر من ذلك لمات وهذا بيان منه لكون تكلم الله متعلقا بعيشته وقوته كاذ كرعب العزير وهو خلاف قول من يجعله كالحياة القدسية اللازمة لذات التي لاتتعلق بعيشته ولاقدرته وبين ايضاف كلامه انه سبحانه تكلم ويتكلم بذاتي الجهمية (وقال الامام احمد) وقلنا البهيمة من القائل يوم القيامة يا عيسى بن مريم اأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله اليس الله هو القائل قالوا يكون الله شيا فيعبر عن الله كما كونه شيا فغير موسى قلنا فمن القائل قلنا ان الذي ارسل اليهم ولتسلن المرسلين فلنقص علمهم يعلم اليس الله هو الذي يسأل قالوا هذا كله اغنا يكون شي فيعبر عن الله قلنا قد اعلمتم على الله الفري به حين زعمتم انه لا يتكلم فبهيتموه بالامنام التي

والحسين وشركه في ذلك خلق كثير من الصلبة المشهود لهم بالجنة وفي السابقين الاولين هو افضل منهم مثل اهل بدر وهذا وان كان اسدي شباب اهل الجنة فابوبكر وعمر سيدا كهول اهل الجنة وهذا الصنف اكل من هذا الصنف واذا قال القائل هم اولاد ابنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قيل وعلى بن ابي طالب افضل منهما باتفاق اهل السنة والشيعة وليس هو ولد بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وابراهيم بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اقرب اليه منهما وليس هو افضل من السابقين الاولين وكذا امامة بنت ابي العاص بنت بنته وكان لعثمان ولد من بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واذا قيل على هو ابن عمه قيل في اعمام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنو عمه حمزة وعبد الله والفضل ابني العباس وكربعة بن الحارث بن عبد المطلب وجررة افضل من العباس وعلى وجعفر افضل من غيرهما وعلى افضل من العباس فعلم ان الفضل بالاعيان والقوى لا بالنسب وفي الاثنى عشر من هو مشهور بالعلم والدين كعلي بن الحسين وابنه ابي جعفر وابنه جعفر بن محمد وهو له لهم حكم امثالهم في الامم خلق كثير مثل هؤلاء افضل منهم وفهم المنتظر لا وجوده ومقدور لا منفعه لهم فيه فهذا الدس في اتباعه الاثر محض بلاخير واماسا ثمهم في بني هاشم من العلويين والعباسيين جماعات مثلهم في العلم والدين ومن هو اعلم وادين منهم فكيف يجوز ان يعيب ذكر الخلفاء الراشدين الذين ليس في الاسلام افضل منهم من يعرض بذكر قوم في السابقين خلق كثير افضل منهم وقد انتفع المسلمون في دينهم وبنائهم بخلق كثير اضعاف اضعاف ما انتفعوا بهؤلاء مع ان الذين يذكرونهم قصدهم معاد استار المسلمين والاستعانة على ذلك بالكتف والماضين والحفاظ ما عيب الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من الهدي ودين الحق الذي وعد الله ان يظهر على الدين كله وقبح باب الزندقة والنفاق بل يرد فساد الملة والله تعالى اعلم

(فصل قال الرافضي) وكسح الرجلين الذي نص الله عليه في كتابه العزيز فقال فاعلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسموا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين وقال ابن عباس رضي الله عنهما عضوا من عضولان وعضوا من عضوان فغيروه واوجبوا القسل (يقال) الذين نقلا الموضوع عن النبي صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا والذين تعلموا الموضوعه وتوضوا على عهده وهو رايهم ويقرهم عليه ونقلوه الى من بعدهم اكره من الذين نقلوا فقط هذه الآية فان جميع المسلمين كانوا يتوضون على عهده ولم تعلموا الموضوع الا منه صلى الله عليه وسلم فان هذا العمل لم يكن معهودا عندهم في الجاهلية وهم قد رآوه يتوضا مالا يحصى عدده الا الله تعالى ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث حتى نقلوا عنه من غيره وجه في الصحاح وغيرها انه قال ويل للعقاب ويظنون الاقدام من الذر مع ان الغرض اذا كان مسح ظهر القدم كان غسل الجسيع كلفة لا تدعو اليها الطباع فان حاز ان يقال انهم كذبوا واخطوا فيما نقلوا عنه من ذلك كان الكذب والخطا فيما نقلوا من لفظ الآية اقرب الى الجواز وان قيل بل ان لفظ الآية ثبت بالتواتر الذي لا يمكن الخطا فيه مشهور بالتواتر في لفظ الموضوعه اولى وكل ولفظ الآية لا يخالف ما تواتر من السنة فان المسح جنس تحت نوعان الاسلحة وغير الاسلحة كما تقول العرب تمسحت بالسلالة كان بالسلالة فهو الغسل واذا خص احد النوعين باسم القسل فقد خص

تعد من دون الله لان الاصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان الى مكان فلما ظهرت عليه الخلة قال ان الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق قلنا وكلنا بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله بخلقهم حين زعمتم ان الله كلامه مخلوق في مذهبهم قدم كان في وقت من الاوقات

يتكلم حتى خلق الكلام وكذلك ينو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جتمع من كفر وتبسه فتعالى الله عن هذه الصفة
لنقول ان الله لم يزل متكلماً اذا شاولا فنقول انه (١٥٢) كان لا يتكلم حتى خلق كلاما ولا نقول انه قد كان لا يعلم حتى

خلق علما فاعلم ولا نقول انه قد كان
ولا قدر حتى خلق لنفسه قدرة
لا نقول انه كان ولا نور له حتى
خلق لنفسه نورا ولا نقول انه كان
ولا عظمة له حتى خلق لنفسه عظمة
نفذين احدى هذا الكلام الانكار
على الصفات الذين شبهوا بالجمادات
التي لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول
من مكان الى مكان مثل الاصنام
المعبودة من دون الله والانكار
على من زعم انه كان في وقت من
الاقوات لا يتكلم حتى خلق
الكلام فنسبه بالادنى الذي
كان لا يتكلم حتى خلق الله كلاما
فانكر تشبيهه بالجماد الذي لا يتكلم
وبالانسان الذي كان غير قادر على
الكلام حتى خلق الله الكلام
فكان قادرا على الكلام في وقت
دون وقت وبين أن من وصف الله
بذلك فقد جتمع بين الكفر والتحريث
سلبه صفة الكلام وهي من
أعظم صفات الكمال وبهذا أخبر
به النصوص وبين التشبيه ثم قال
أجدل نقول ان الله لم يزل متكلماً
اذا شاء فزعمون لم لا يجعل الكلام
متعلقاً بالمشيئة يقول الكلامية
ومن وافقهم ومن يقول كان ولا
يتكلم حتى حدث له الكلام فتقول
الكرامية ونحوهم وقال لا يقول
انه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاما
ولا يقول انه كان ولا يعلم حتى خلق
علما فاعلم ولا يقول انه كان ولا قدرة
له حتى خلق لنفسه قدرة ولا يقول
انه قد كان ولا نور له حتى خلق لنفسه

النوع الاخر باسم المسح فالمسح يقال على المسح العام الذي يدرج فيه الفسل ويقال على
الخاص الذي لا يندرج فيه الفسل ولهذا انظار كثيرة تمثل لفظ ذوى الارحام فانه يوم العصبة
كلهم واهل الفروض وغيرهم ثم لا كان للعصبة واهباب الفروض اسم يخصها بل لفظ ذوى
الارحام محتصافي العرفين لا يرت بفرض ولا تعصب وكذلك لفظ الجائز والمباح باسم ما ليس
بحرام ثم قد يخص بأحد الاقسام الخمسة وكذلك لفظ الممكن فيقال على ما ليس بممتنع
ثم يخص بما ليس واجب ولا ممتنع فمفرق بين الواجب والجائز والممكن العام والخاص وكذلك
لفظ الحيوان ونحوه يتناول الانسان وغيره ثم قد يخص بغير الانسان ومثل هذا كثيرا اذا
كان لاحد النوعين اسم يخصه في الاسم العام محتصافي النوع الاخر ولفظ المسح من هذا الباب
وفي القرآن ما يدل على انه لم يرد جميع الرجلين المسح الذي هو قسم الفسل بل المسح الذي الفسل
قسم منه فانه قال الى الصكعين ولم يقل الى الكعبين كما قال الى المراقق فدل على انه ليس
في الرجل كعب واحد كافي كل يدمر في واحد بل في كل رجل كعبان فيكون تعالى قد أمر
بالمسح الى العظمين التاتين وهذا هو الفسل فان من مسح المسح الخاص يجعل المسح لظهور
الفصلين وفي ذكره الفسل في العضوين الاولين والمسح في الاخرين التسمية على أن
هذين العضوين يجب فهما المسح العام فانه يجرى المسح الخاص كافي مسح الرأس والعمامة
والمسح على الخفين وتارة لا يمسح المسح الكامل الذي هو الفسل كافي الرجلين المكشوفتين وقد
تأوت السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسح على الخفين وغسل الرجلين والرافضة
تختلف هذه السنة المتواترة كالتخالف المتوارع بخلاف ما يمتوهون انه يخالف لظاهر
القرآن بل وتأوت غسل الرجلين والمسح على الخفين أعظم من وتأوت قطع اليد في ربع دينار أو
ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم أو شذوذ وفي ذكر المسح على الرجلين تنبيه على قلة الصب في
الرجل فان السرف يعتاد فيها كثيرا وفيه اختصار الكلام لان المعطوف والمعطوف عليه
اذا كان فعلا هاهنا جنس واحدا كتنى يذكر أحد النوعين كقوله

علفتها بئنا وما يباردا * حتى غدت همالا عيناها

والماء يسقى لا يقال علفت الماء لكن العلف والماء يجمعهما معنى الالعام وكذلك قوله

ورأيت زوجي في الوقي * متقلدا سفاورا محبا

أي معتقلا رجلا لكن التقلد والاعتقال يجمعهما معنى الجسل وكذلك قوله تعالى بطوف عليهم
وله ان يمشدوا بكواب وأباريق وكأ من معين الى قوله وجورعين والحوار العين لا يطاف بهم
ولكن المعنى يوقى بهذا وهذا وهم قد يحذفون ما يدل الظاهر على جنسه لا على نفسه كقوله تعالى
يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعد لهم عذابا أليما والمعنى يعذب الظالمين وهذه الآية فيها
قراءة ثان مشهورة كان الخفض والتعصب فاذن قرأ بالتعصب قال غير واحد منهم أعاد الاقرأ الى
الفسل أي واسمها واروسكم واخلوا أرجلكم الى الكعبين كالتبيين ومن قال انه عطف
على محل الجارو الجورود يكون المعنى واسمها واروسكم واخلوا أرجلكم الى الكعبين وقوله
مسحت الرجل ليس مرادنا لقوله مسحت الرجل فله اذ أعادى بابا أو يديه معنى الاصاق أي
أصقته شيئا واذا قيل مسحت لم يقص ذلك أن يكون أصقته شيئا وانما يقص مجر المسح

نورا ولا يقول انه كان ولا عظمة له حتى خلق لنفسه عظمة فتزعمه سبحانه عن سلب صفات الكمال في وقت من الاوقات ولا
يقول تعددت له صفات الكمال بل لم يزل موصوفا بصفات الكمال ومن صفات الكمال انه لم يزل متكلماً اذا شاء لان يكون الكلام خارجا

عن قدرته وسببته ولهذا لم يقل لم يعلم انشاء ولا قال يعلم كيف شاء وقد قال في موضع آخر وادع عنه حمل لم ير الله عالماتكم كما غفروا وكلاماً مدغوباً من الأتمة في هذا الاصل كثير (١٥٣) ليس هذا موضع بسطه مثل ما ذكره البصري في آخر محصيه

في كتاب التوحيد والرد على الجهمية قال نال ما جاء في تخلق السموات والأرض وغيرهما من الخلاق وهو فعل الرب وأمره قال رب تعالى بصفاته وقوله وأمره وفي نسخة وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق وما كان بفعله وأمره وتخلق به وتكون به فهو مفعول مكون مخلوق وقال بعد ذلك باب قول الله تعالى ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن أذن له الى قوله ما ذا قال ربكم قالوا الحق ولم يقولوا ما ذا خلق ربكم قال عز وجل من ذا الذي يشفع عنده الا بانه وقال مسروق عن ابن مسعود اذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئاً فاذا أقرض عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ونادوا ما ذا قال ربكم قالوا الحق ويذكر عن جابر بن عبد الله عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعون به ثم يناديهم بقرب أنا الملك أنا الدين وذكري حديث أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قضى الله الامر في السماء ضربت الملائكة بأخصتها خضعاً لقوله كلمة مسلطة على صفوان فاذا فرغ عن قلوبهم قالوا ما ذا قال ربكم قالوا الذي قال الحق وهو العلي الكبير وذكري حديث أبي سعيد الخدري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يا آدم فيقول ليلى وسعديك فينادي بصوت ان

بالدباج (١) فتعين أنه اذا سمع بالما هو يحمل فببره السنة كما في قراءة الجبر وفي الجملة فالقرآن ليس فيه نفي ايجاب الفصل بل فيه ايجاب المسح بل وقد أن السنة أوجبت قدراً زائداً على ما أوجبه القرآن لم يكن في هذا رفع الموجب القرآن فكيف اذا فسره وبنت معناه وهذا مبسوط في موضعه وفي الجملة فليعلم أن سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هي التي تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتبرع عنه فالقرآن والسنة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن فان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بين للناس لفظ القرآن ومعناه كما قال أبو عبد الرحمن السلي حدثنا الذين كانوا يقرؤون القرآن على عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم أنهم كانوا اذا فعلوا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عسراً أت لم يجوزوها حتى يفعلوا معناه وما تفوه الامامية ان الغرض مسح الرجلي الى الكعنين اللذين هما جميع السابق والقدم عند معقد الشرائع أمر لا بد عليه القرآن بوجه من الوجوه ولا فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث يعرف ولا هو معروف عن سلف الامة بل هم يخالفون القرآن والسنة المتواترة ولا يجاع السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان فان لفظ القرآن يوجب المسح بالرأس وبالاربعة الى الكعنين مع ايجابه لفعل الوجه واليدن الى المرافق فكان في ظاهر ما تين أن في كل يدمر فقا في كل رجل كعنين فهذا في قراءة الخفض وأما قراءة النصب فالعطف انما يكون على الحمل اذا كان المعنى واحداً كقول الشاعر

معاوي اسباشر فأصبح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فلو كان معنى قوله مسحت رأسي ورجلي هو معنى مسحت رأسي ورجلي لا يمكن كون العطف على الحمل لكن معنى يختلف فحمل أن قوله وأرجلكم بالنصب عطف على وأيديكم كما قاله الذين قرؤوه كذلك وحديث هذه القراءة نص في وجوب الغسل وليس في واحد من القراءتين ما يدل ظاهر على قولهم فليعلم أن القوم عكسوا بظاهر القرآن وهذا حال سائر أهل الاقوال الضعيفة الذين يتحجبون بظاهر القرآن على ما يخالف السنة اذا خفي الامر عليهم مع أنه لم يوجد في ظاهر القرآن ما يخالف السنة كن قال من انخوار ج لا يصلي في السفر الا ربعا ومن قال ان الاربعة افضل في السفر من الركعتين ومن قال لا تحكمن شاهدو عيين وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع وبين أن ما دل عليه ظاهر القرآن حق وأنه ليس بعام مخصوص فله ليس هناك عموم لفظي وانما هو مطلق كقوله تعالى فاقفوا للمشركين فله عام في الاعيان مطلق في الاحوال وقوله وصيكم الله في اولادكم عام في الاولاد مطلق في الاحوال ولفظ انما هو براه ما يظهر للانسان وقد رآه ما يدل عليه اللفظ فالاول يكون بحسب مفهوم الناس وفي القرآن ما يخالف الفهم القاسم كثير وأما الثاني فالكلام فيه

(فصل قال الرافضي) وكلمتني اثنين ورد بهما القرآن فقال في جمعة الحج فنتمتع بالحرة الى الحج فاستسمر من الهدى وتألف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على فواتها الحاج قالوا وقالوا استقبلت من امرى ما استدرت لما است الهدى وقال في جمعة التماس فاستمتع

(١) قوله فتعين أنه اذا الخ كذا بالاصل فيجوز ان يصحبه

(٣٠ - مناج ثاني) الله بأمره أن يخرج من ذريته تعالى النار الحديث فيه طول استوفاه في موضع آخر وقال بعد ذلك بيما جاء في قول الله تعالى كل يوم هم في شأن وقال ما يتهمهم ذرينهم بهم محبت وقوله لعل الله يتحدث بعد ذلك أمر او ان أحده

لا يشهدون الخلقون لقوله تعالى ليس كنهه شيء وهو السميع البصير وقد كثر قول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله يحدث من أمره ما يشاء
 وإن مما أحدث أن لا تتكلموا في الصلاة وقول (١٥٤) ابن عباس كتابكم ما أحدث الأخبار بالرجل عهدا محضاً لم يثبت

ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير في هذا الباب علم أنهم كانوا أدق الناس نظراً وأعلم الناس في هذا الباب بصريح المنقول وصريح المعقول وإن أقوالهم هي الموافقة للنصوص والعقول ولهذا تألف ولا تختلف وتتوافق ولا تتناقض والذين خالفوه لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة فلم يعرفوا حقيقة النصوص والمعقول فتشعبت بهم الطرق وصاروا مختلفين في الكتاب وقد قال تعالى وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيدة ولهذا قال الإمام أحمد في أول خطبته فيما خرج في الرد على الزنادقة والجهمية المحدثه التي جعل في كل زمان قترمة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصرون منهم على الذي يحبون يكذب الله الموفى ويصرون بنور الله أهل التي فكم من قتل لا يلبس قد أجوه وكمن ضال تائه قد هدوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقم أثر الناس عليهم ينفعون عن كتاب الله المحرر في الغالين واتصال المبطلين وتأويل الجاهل الذين عقدوا الأوبى البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم مخالفون للكتاب مختلفون في الكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله ينسرعلم يتكلمون بالمشابهة من الكلام ويحذرون جهال الناس بما يشبهون عليهم فتعدوا منهم فتن المضلين ومن أعظم أصول التفرقة بينهم في هذه المسئلة مسئلة أفعال الله تعالى وكلام الله ونحو ذلك مما يقوم بنفسه ويتعلق بشيئته وقدرته فإن هذا الإصرار إلى أكبر من أن يكبر من أهل الكلام الجمية والمعترة وشعوبهم وظنوا أنه لا يمكن إثبات

بهم من قاتلهم أجودهم فريضة واستمرت في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومدة خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر إلى أن معد المتبر وقال معتان كانتا مختلفين على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأما أنهى عنها (والجواب أن يقال) أمانة الحج فتخفى على جوازها بين أئمة السلفين ودعواهم أن أهل السنة ابتدعوا شجرهما كذب عليهم بل أكثر علماء السنة يستحبون المتعة ويرجونها وأوجبونها والمتعة اسم جامع لمن اغترق في أشهر الحج وجمع بينها وبين الحج في سفر واحد أو ماحل من أحراره بالمرء ثم أكرم بالحج أو أكرم بالحج قبل طوافه بالبيت وصار قارناً أو بعد طوافه بالبيت وبين الصفا والمروة قبل التصل من أحراره لكونه ساق الهدى أو مطلقاً وقدر ابد المتعة مجرد العرف في أشهر الحج وأكثر العلماء كأحد وغيره من فقهاء الحديث وأى حنيفة وغيره من فقهاء العراق والشام في أحد قوليه وغيره من فقهاء مكة يستحبون المتعة وإن كان منهم من يرجع القرآن كأى حنيفة ومنهم من يرجع التبع الخاص كأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد والصحيح وهو الصريح من نص أحمد أنه إن ساق الهدى فالقرآن أفضل والألف التصل من أحراره بغيره أفضل فإن الأول هو الذي فعله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع والثاني هو الذي أمر به لم يبق الهدى من أصحابه بل كثير من أهل السنة من وجب المتعة كما يرى عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول أهل الظاهر كبن حزم وغيره لما ذكر من أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بها أصحابه في حجة الوداع وإذا كان أهل السنة متفقين على جوازها وأما كثرهم يستحبونها منهم من وجبها علم أن ما ذكر من ابتداء تحريمها كذب عليهم وما ذكر من عسر رضى الله عنه جوابه أن يقال أولاً بأن عمر قال لو خالفه فغرم من الصحابة والتابعين حتى قال عمران بن حصين رضى الله عنه تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزل بها كذب الله قال فيها رجل رأيته ما شاء أخرجهما في الصحيحين فأهل السنة متفقون على أن كل واحد من الناس يؤخذ بقوله ويتلوا الأروسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإن كان مقصوده الطعن على أهل السنة مطلقاً فهذا لا يرد عليهم وإن كان مقصوده أن عمر أخطأ في مسئلة فهم لا يزهون عن الأثر راعى الخطأ الأروسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعمر بن الخطاب رضى الله عنه أقل خطاً من عمر بن رضى الله عنه وقد جمع العلماء مسائل الفقه التي ضعف فيها قول أحداهما فوجدوا الضعف في قول عمر بن رضى الله عنه أكثر مثل إفتائه بأن المتوفى عنها زوجها بعد الأجلين مع أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه الموافقة للكتاب الله تقتضي أنها تحل بوضع الحمل وبذلك أفتى عمر وابن مسعود رضى الله عنهما ومثل إفتائه بأن المفوضة ينقط مهرها بالموت وقد أفتى ابن مسعود وغيره أنها للمهر مهر نساءها كما رواه الأصمعيون عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في بروع بنت واشق وقد وجد من أقوال على المتافضة في مسائل الطلاق وأم الولد والفرأرض وغير ذلك أكثر مما وجد من أقوال عمر المتافضة وإن أراد بالمتع فسمع الحج إلى العرفة فهذا مسئلة تزعج الفقهاء فقهاء الحديث كأحمد بن حنبل وغيره بأمرهم بنسخ الحج إلى العرة استحباً ومنهم من وجه كمال الظاهر وهو قول ابن عباس رضى الله عنهما ومذهب الشيعة وأوى حنيفة ومالك والشافعي لا يجوزون

المضلين ومن أعظم أصول التفرقة بينهم في هذه المسئلة مسئلة أفعال الله تعالى وكلام الله ونحو ذلك مما يقوم بنفسه ويتعلق بشيئته وقدرته فإن هذا الإصرار إلى أكبر من أن يكبر من أهل الكلام الجمية والمعترة وشعوبهم وظنوا أنه لا يمكن إثبات

حدوث العالم واثبات الصانع الاثبات حدوث الجسم ولا يمكن اثبات حدوثه الاثبات حدوث ما يقوم به من الصفات والافعال المتعاقبة الجاهل بذلك ان يرى نفع الله صفاته وافعاله القائمة (١٥٥) به المتعلقة بعيشته وقدرته أو ينشأ بعض ذلك

ونشأ أن الاسلام لا يقوم الا بهذا النبي وأن البعثة من الخلافة وغيرهم لا يسلط قولهم الا بهذا الطريق وأخطأ في هذا وهذا أما الفلاسفة البهرية فإن هذه الطريقة زادتهم اغراء وأوجبت لهم حجة عجز هؤلاء عن دفعها الا بالمكابرة التي لا تزيد الخصم الا قوة واغراء فقالوا لهم كيف يحدث الحادث بلا سبب حادث وكيف تكون الذات حالها وفعلها وأجمع ما ينسب اليها واحد اسد الانزل الى الابد والاعمال يصدر عن في وقت دون وقت من غير فعل يقوم به ولا سبب حدث فكان ما جعلوه أصلا للدين وشرط في معرفة الله تعالى منافاة للدين وموجباً وما نعان كال معرفة الله وكان ما احتجوا به من الحجج العقلية في الحققة على نقض مطلوبهم أدل فطالوا حدثاً لتحدث الانشراط جعلوه مانعاً من الحدوث وأما أمور الاسلام فإن هذا الأصل اضطهرهم الى نفي صفات الله تعالى لثلاث تنقص الحق ومن لم ينصف الصفات نفي الافعال القائمة به وغيرها مما يتعلق بعيشته وقدرته ويزعمهم من عدم الايمان ببعض ما جاد به الرسول ومن يجد بعض ما تنصفه الله تعالى من أسماء وصفاته ما أوجب لهم من التناقض والارتباك ما تبين لاولي الابواب فلم يسطروا الايمان بالله ورسوله حق ولا الجهاد له وادوا ورسوله

الفسخ والصحابة كانوا امتاز عن في هذا فكنسهم من كل يأمر به ونقل عن أبي ذر وطائفة أنهم منعوا منه فإن كان الفسخ صواباً فهم من أقوال أهل السنة وإن كان خطأ فهم من أقوال أهل السنة فلا يخرج الحق عنهم وإن قد حوا في عمر لكونه نهي عنها فلو ذكر كان أعظم نهيها عنها من عمر وكان يقول ان النعمة كانت خاصة بأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يتولون بانذرو بعضهم فإن كان الخطأ في هذه المسئلة نوجب القدح فنبني أن قد حوا في أبي ذر والافكاف قدح في عمر ودونه وعمر أفضل وأفعلمته وأعلم ويقال ثانياً ان عمر رضي الله عنه لم يحرم متعة الحج بل ثبت عنه أن الصبي من مبعداً قاله اني أحرمت بالبحر والعمر جعلا فقال له عمر حديثاً لست تبيد على الله تعالى عليه وسلم رواء السائق وغيره وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يأمر بالتمتع فيقولون ان اني نهي عنها فيقول ان أبي لم يرد ما تقولون فلذا ألقوا عليه قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق أن تنبوا أم عمر وقد ثبت عن عمر أنه قال لو سمعت لم تمت وأما كان مراد عمر رضي الله عنه أن يأمر بما هو أفضل وكان الناس لسهولة التمتع تركوا العزلة في غير أشهر الحج فأراد أن لا يعزى اليه التمتع طويلاً السنة فلذا أفردوا الحج اعتمر وأق سائر السنة والاعتبار في غير أشهر الحج مع الحج في أشهر الحج أفضل من التمتع بما نقا الفقهاء الاربعة وغيرهم ولذا قال عمر رضي الله عنه في قوله تعالى وأعوأ الحج والعمره لله قال انما هما أن يحرم بهما من دورة أهله أراد عمر رضي الله عنه أن يسافر للحج سراً وللمعسر والافهم ان يشاء الا حرام من ديرة الأهل ولا فعل ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحد من خلفائه والامام اذا اختار عتبه الامر الفائت فالأمر بالنهي عن ضده فكان نهيهم عن التمتع على وجه الاختيار لا على وجه الضرر وهو لم يقل أن أحرمها وقد قيل انه نهي عن الفسخ والقسم حرام عند كثير من الفقهاء وهو من مسائل الاجتهاد فالفسخ يحرمه أبو حنيفة ومالك والشافعي لكن أجد وغيرهم من فقهاء الحديث لا يحرمون الفسخ بل يتكسونه بل يوجب بعضهم ولا يأخذون بقول عمر في هذه المسئلة بل يقول على وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم

(وأما متعة النساء) التنازع فيها فليس في الآية نص صريح بحلها قاله تعالى قال وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تنفقوا أموالكم بحسنين غير مسافحين فما استمتعتم بهن من فأتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما راضيتهن من بعد الفريضة ان الله كان علياً حكيماً ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنة الآية فتقوله فما استمتعتم بهن من متناول لكل من دخل بها ما مالم يدخل بها فاتها لا تنكح الا نكحوه وهذا كقوله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم لبعض وأخذن منكم ميثاقاً غلفظاً فجعل الاضامع العظمى وجبا لاستقرار الصداق فبين ذلك ليس لتخصيص النكاح المؤقت اعطاء الاجزءه ون النكاح المؤبد بمعنى بل اعطاء الصداق كمالاً في المؤبد واولي فلا بد أن تدل الآية على المؤبد ما يطرق في التخصيص وما يطرق في العموم يدل على ذلك أنه ذكر بعد هذا نكاح الاماء فعلم أن ما ذكر كان في نكاح الحر أو مطلقاً فلما قيل في قراءة طائفة من السلفاء استمتعتم بهن من أجل المعنى قيل أولاً ليست هذه القراءة متواترة وعنايتها أن تكون كأخبار الآحاد ونحن لا نذكر

حقه وقد قال تعالى نعم المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا الآية هذا مع دعواهم انهم أعظم علماً واعياناً وحقصفاً لاصول الدين وجهاداً لاعداءنا بالحج من الصحابة وأنهم في ذلك الأكف من الملوكة الذين لم يجهادوا الحق بل أخذوا منهم بعض البلاد ولا

عدلوا في المسئلة العدل الذي شرعه الله لعباده اذا ادعى انه ممكن واعدل من عمر بن الخطاب واهله رضوان الله عليهم ثم انهم بسبب ذلك تفرقوا في اصول كثير من اصول دينهم كقرهم (١٥٦) في كلام الله وغيره فانهم تفرقوا فيه شيعة شائعة قالت

هو مخلوق وحققة قولهم لم يتكلم الله بما كان قد سماؤهم يقولون لكن المعتزلة صاروا يطلقون اللفظ بان الله متكلم حقيقة ولكن مرادهم مراد من قال ان الله يتكلم ولا يتكلم كاذرا جدا منهم فارة بنفسون الكلام وتارة يقولون يتكلم بكلام مخلوق وهو معنى الاول وهذا في الحقيقة تكذيب للرسول الذين انما اخبروا الامم بكلام الله الذي انزل اليهم وجاءت الفلاسفة القائلون بقدم العالم فقالوا انما متكلم وكلامه ما يفيض من العقل الفعال على نفوس الابداء وهذا قول من وافقهم من القرامطة الباطنية ونحوهم عن يتظاهر بالاسلام ويدين مذهب الصابئة والجوس ونحو ذلك وهو قول طوائف من ملحدة الصوفية كاصحاب وحدة الوجود ونحوهم الذين اخذوا دين الصابئة والقراعنة والهدرية فانزجروا قالوا بالكشفات والولاية والتحقق والذين قالوا ليس هو مخلوقا قلن فريق منهم انه لا يقابل المخلوق الا لانه قديم الازم لذات الذي ثبوته بدون شئمة الرب وقد برهنت كتب القائلين فقالوا ذلك ثم طائفة رأت ان الحروف والاصوات يمتنع ان تكون كذلك فقالت كلامه هو مجرد معنى واحد هو الامر والنهي والخبر وانما ان عبر عن ذلك المعنى بالعربية كان قورا وان عبرته بالسريانية كان

انجيليا وان عبرته بالعربية كان قرافانهم ان تكون معاني القرآن هي معاني التوراة والانجيل وان يكون لان الامر هو الهى وهو الخبر وان تكون هذه صفاته لا انواعا له ونحو ذلك مما يمل فساد بصريح العقل وطائفة قالت بل هو حروف

وأصوات قديمة أزلية لا تتعلق بعيشته وقدرته كما قال النبي من قبلهم واتفق الفريقان على أن تكليم الله للأفلاك وتكليمه موسى وتكليمه لعباد يوم القيامة ومناداه لمن ناداه ونحو (١٥٧) ذلك إنما هو خلق ادراك في السمع أدرك بهما بل

موجودا كما أن تحليسه عندهم ينكر ما ينبت لعباده وأن يكشف لهم جهات مفصلا عنهم ليس هو إلا خلق ادراك في أعينهم من غير أن يكون هناك حجاب مفصل عنهم يكشفهم وطائفة ثالثا لم أر أن سنانة كل من القوان قالت بل يتكلم بعد أن لم يكن يتكلم بصوت وعرف وكلامه حادث قائم بذاته يتعلق بعيشته وقدرته وأنكروا أن يقال لم يزل متكلمًا إذا ما ذك ذلك يقتضي نسل الحوادث وتعاظم وهما هو الدليل الذي استدل به على حدوث أجسام العالم فليدبر المؤمنين العالم كيف فرق هذا الكلام المحدث المتدبرين الامة والتي بينها العداوة والبغضاء مع أن كل طائفة تحتاج أن تضاهي من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض انضم كل طائفة من الحق ما تنكره الاخرى فاذن قالوا بخلق القرآن إنما القاهم في ذلك أنهم ساءوا أنه لا يمكن أن يكون الكلام لازم الزم العلم بل الكلام يتعلق بعيشته المتكلم وقدرته فقالوا يكون من صفات الفعل والمتكلم من فعل الكلام ثم نشبوا فعلا لا منفصلا عنه لفهم أن يقوم بذاته ما يتعلق بعيشته وقدرته وصاروا قائلهم برمد أن ثبت كلاما لا يتكلم لا يتعلق بعيشته وقدرته امامنا أو حروفا لم يثبت أن المتكلم لا يضطر على التكلم ولا يمكن أن يقول غير ما قال ولا يسلب المتكلم قدرته على القول والكلام وتكلمه باختياره ومشيته فإذا قاله الاول المتكلم من فعل الكلام قاله هو المتكلمين قائمه الكلام ولكن ذلك يقول لا يقوم الكلام بخلقه وهذا يقول لا يختار المتكلم أن يتكلم فأخذ هذا بعض صفة الكلام وهذا بعضها

لان انتفاء اللازم يقتضي انتفاء المزموم والله تعالى إنما أباح في كله الزواج ومثل الجهن وحرم ما زاد على ذلك بقوة تعالى والذين هم فاعلهم ما فاعلون الا على أزواجهم وما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابني وراء ذلك فأولئك هم العادون والمستمتع بها بعد التصريم ليست زوجة ولا ملوك عين فتكون حراما بنص القرآن أما كونها ليست بمملوكة فظاهر وأما كونها ليست زوجة فلا تتطاول ازم التكاح فيها فان من لوازم التكاح كونه سببا لتوارث ونسب عدة الوفاة فيه والطلاق الثلاث وتنصف المهر بالطلاق قبل الدخول وغير ذلك من اللوازم فان قيل فقد تكون زوجة لا تراث كغنية الامة قيل عندهم نكاح النعمة لا يجوز ونكاح الامة انما يجوز عند الضرورة وهم يصحون النعمة مطلقا فيقال نكاح النعمة والامة سبب لتوارث ولكن المانع قائم وهو الورق وانكسر كان النسب سبب لتوارث الا اذا كان الولد رقيقا أو كافرا فالمانع قائم ولهذا اذا اعتق الولد وأسلم وورث أباه وكذلك الزوجة اذا ألفت في حيات زوجها ورثته باتفاق المسلمين وكذلك اذا اعتقت في حياتها واختارت بقائه النكاح ورثته باتفاق المسلمين بخلاف المستمتع بها فان نفس نكاحها لا يكون سببا للارث فلا يثبت التوارث فيه بحال فصار هذا النكاح كولد الزنا الذي ولد على فراش زوج فان هذا الحق بالزنا بحال فلا يكون ابنا يستحق الارث فان قيل النسب قد تبعض أحكامه فكذلك النكاح قيل هذا فيه نزاع والجمهور يسلونه ولكن ليس في هذا حجة لهم فان جيع أحكام الزوجة منتفية في المستمتع بها لم يثبت فيها شيء من خصائص النكاح الحلال فلم ينتفاء كونها زوجة وما يثبت فيها من الأحكام من حقوق النسب وجوب الاستبراء ودرء الحسد ووجوب المهر ونحو ذلك فهذا يثبت في نكاح الشبهة فلم أنوطه المستمتع بها ليس وطأ زوجة لكنه مع اعتقاد الخل مثل الوطء شبهة وأما كون لوطه حلالا فهذا مورد النزاع فلا يحججه أحد المتنازعين وانما يحجج على الآخر بموارد النص والاجماع

(فصل قال الرافضي) ومنع أبو بكر فاطمة أرثها فقالت يا ابن أختي أنت أبوك ولا أرث أبي والتم في ذلك الرواية انفردها وكان هو القريم لها لان الصدقة تحل له لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركنا صدقة على ما روي عنه قاله القرآن يخالف ذلك لان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم للذكر كالمثل حظ الانثيين ولم يحصل انتفاء خاصا بالامة وده صلى الله تعالى عليه وسلم وكذبوا بآياتهم فقال تعالى وورث سليمان داود وقال تعالى عن زكريا واذني خفت الموالي من زكريا وكانت امرأتها عاقرا فهبلى من لدنك وليا يرتب وورث من آل يعقوب

(والجواب) عن ذلك من وجوه (أحدها) ان ما ذكر من قول فاطمة رضي الله عنها أرث أبك ولا أرث أبي لا ينافي مع مقتضاها وان صح ليس فيه حجة لان أباه صلوات الله عليه وسلم لا ينفاس بأحد من البشر وليس أبو بكر أولى بالوفاة من أنفسهم كآبائهم ولا هو من حرم الله عليه صدقة الفرض والطوع كآبائهم ولا هو أيضا ممن جعل الله محبة مقدمة على محبة الآهل والمال كجعل أباهما كذلك والفرق بين الانبياء وغيرهم أن الله تعالى حان الانبياء عن أن يورثوا دنيا لا يكون ذلك شبهة لمن يقدح في بنوتهم بأنهم طلبوا الدنيا وورثوها وليس لهم وأما أبو بكر

المتكلم قدرته على القول والكلام وتكلمه باختياره ومشيته فإذا قاله الاول المتكلم من فعل الكلام قاله هو المتكلمين قائمه الكلام ولكن ذلك يقول لا يقوم الكلام بخلقه وهذا يقول لا يختار المتكلم أن يتكلم فأخذ هذا بعض صفة الكلام وهذا بعضها

والشكالم المعروف من قامه الكلام ومن شكك بحديثه وقدرته ولهذا وجد كثير من التأخرين المصنفين في المقالات والكلام يذكرون في أصل عظيم من أصول الاسلام الاقوال التي يعرفونها (١٥٨) وأما القول المأثور عن السلف والائمة الذي يجمع

الصحيح من كل قول فلا يعرفونه ولا يعرفون قائله قال الشهرستاني صنف المال والنخل وذكرفيهما من مقالات الامم ما شاء الله والقول المعروف عن السلف والائمة لم يعرفه ولم يذكره والقاضي أبو بكر وأبو المعالي والقاضي أبو يعلى وابن الزعفراني وأبو الحسين البصري ومحمد بن الهيثم ومحمد بن عوف من أعيان الفضلاء المصنفين بمحمد أحدهم يذكرون في مسئلة القرآن ونحوها عدة أقوال للامة ويختاروا واحدا منها والقول الثابت عن السلف والائمة كالامام أحمد ونحوه من الائمة لا يذكرون الواحد منهم أن عامة المنتسبين الى السنة من جميع الطوائف يقولون انهم يتبعون الائمة كالسلف والقاضي وأحمد وابن المبارك وحاجد بن زيد وغيرهم لا سيما الامام أحمد فله بسبب المحنة المشهورة من الجهمية له ولغيره أظهر من السنة وروى البديعة ما صار به اماما لمن بعده وقوله هو قول سائر الامة فعمامة المنتسبين الى السنة دعوى متعاقبة والاعتدال فيه سواء كانوا موافقين له في الفروع أو لا فان أصول الائمة في أصول الدين متفقة ولهذا كلما اشتهر الرجل بالانساب الى السنة كانت موافقته لاجدائده ولما كان الاشعري ونحوه أفسر الى السنة من طوائف من أهل الكلام كان انسابه الى أجداد كثير من غيره كما هو معروف في كسبه وقد رأيت

من أتباع الائمة إلى خيفة قولك والشافعي وأحمد وغيرهم من يقول أقوالا ويكفرون من يقولوا وتكون منصومة لا تقبل عن النبي صلى الله عليه وسلم لكثرة ما وقع من الاشتغال بالاضطراب في هذا الباب ولأن شبهة الجهمية التي تأثرت في قلوب كثير من الناس

حق ما رآه الحق الذي جاهد الرسول وهو المطابق للعقول لا يحطّر بهالهم ولا تصوره وصار في لوازم ذلك من العلم الدقيق ما لا يفهمه كثير من الناس والمحقق المفهوم يعبر عنه بصيغات فيها اجمال (١٥٩) واهما يقع بينهما نزاع وخضام والله تعالى ينظر

لجميع المؤمنين والمؤمنات ربنا اغفر لنا ولآخواتنا الذين سبقونا بالامعان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انزل رؤف رحيم وكان هذا من تلك الدعج الكلامية كيد الذين جمعوا اصل الدين مبينا على كلامهم في الاجسام والاعراض ولهذا كثر من السلف والائمة لهؤلاء اذا رأيت الرجل قد صنف كتابا في اصول الدين اورد فيمن اقوال أهل الباطل ماشاء الله ونصرفه من اقوال أهل الحق ماشاء الله ومن عاذته أنه يستوعب الاقوال في المسئلة فيطهرها الا واحدا ورأيت في مسئلة كلام الرب تعالى وأفعاله أو نحو ذلك ترك من الاقوال ما هو معروف عن السلف والائمة تين أن هذا القول لم يكن يعرفه قبله أو رده امالاه لم يحطّر بهاله ولم يعرف قائله ولا له خطره فدفعه بنبهة من الشبهات وكثيرا ما يكون الحق مقسوما بين المتنازعين في هذا الباب فكان في قول هذا الحق وباطل وفي قول هذا الحق وباطل والحق بعضه مع هذا وهو مع ثالث غيرهما والعصبة انما هي ثابتة لمجموع الامتيازات ثابتة لطائفة بعضها فاذا رأيت من صنف في الكلام كصاحب الارشاد والمعتمد ومن اتبعهما ممن لم يذكر في ذلك الاربعة اقوال وما يتعلق بها علم أنه لم يلغهم القول الا خمس ولا السادس فضلا عن السابع فالتين

لا تقبل التخصيص فكيف بضيق الخطاب فانه لا يتناول الا من قصد الخطاب بدون من لم يقصد ولوقدر أنه عام يقبل التخصيص فانه عام المقصودين بالخطاب وليس فيها ما يقتضي كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مخاطبين بهذا فان قيل هي ان الضمائر ضمائر التكلم والخطاب والقبلة لا تدل بنفسها على شيء فينبهه لكن بحسب ما يقرن بها فضمائر الخطاب موضوعة لمن يقصد الخطاب بالخطاب وضمائر التكلم لمن يكلم كأننا من كان لكن قد عرف أن الخطاب بالقرآن هو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون جميعا فقولته تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وقوله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وكسبوا أيديكم الى المرافق ونحو ذلك وكذلك قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم كما قاله كرم مثل حظ الانثيين قيل بل كان الجماعة في القرآن تارة تكون للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين وتارة تكون لهم دون قوله تعالى واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطعكم في كثير من الامور فكنتم ولكن الله يحب اليكم الامعان وبنه في قلوبكم وكراه اليكم الكفر والفسق والعصيان أو مثلهم الراشدون فان هذه الكاف للامة دون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله تعالى لقد جاء نهر رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حرس عليكم بالمؤمنين رؤف رحيم وكذلك قوله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تطعوا أفعالكم وقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ونحو ذلك فان كاف الخطاب في هذه المواضع لم يدخل فيها الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل تناولت من أرسل اليهم فلم لا يجوز أن تكون الكاف في قوله تعالى ويصيكم الله في أولادكم مثل هذه الكافات فلا يكون في السنة ما يخالف ظاهر القرآن ومثل هذه الآية قوله تعالى وان خفتم ان لا تقسطوا في النسي فانسكوا ما طاب لكم من النساء من قبل وثلاث ورابع فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة وما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ان لا تعدلوا وآبوا النساء صدقاتهن نحلة فان ملن لكم من شيء منه نفسا فكلوه هنئام ربنا فان الضمير في خفتم وقسطوا وانسكوا وما طاب لكم وما ملكت أيمانكم انما يتناول الامتدون نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه أن يتزوج أكثر من أربع وله أن يتزوج بلا مهر كانت ذلك بالنسب والاجماع (فان قيل) ما ذكرتموه من الامثلة فيها ما يقتضي اختصاص الآية فانه لما ذكر ما يجب من طاعة الرسول وخطابهم بطلاعته ومحبته وذكر منه اليهم علم أنه ليس داخل في ذلك (قيل) وكذلك آية الفرائض لما قال أبوكم وأباؤكم لا تدرون أيهم اقرب إليكم فعن فرضة وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضاف ثم قال تلك الحدود الله ومن بطع الله ورسوله ويتعبدوه بدخله ناراً خالدا فيها وله عذاب مهين فلما خاطبهم بعدم الدراية التي لا تناسب حال الرسول وذكر بعده ما يجب عليهم طاعة فيما ذكر من مقادير الفرائض وأنهم ان طاعوا الله ورسوله في هذه الحدود استحقوا الثواب وان خالفوا الله ورسوله استحقوا العذاب وذلك بان يطعوا الوارث أكثر من حقه أو يتعوا الوارث ما يستحقه ذلك ذلك على أن مخاطبين المساوين للدراية لما ذكره الموعودين على طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المتوعدون على معصية الله ورسوله وتعدى حدوده فيما قدر من

يسلكون طريقه ان كلاب كصاحب الارشاد ونحوه يدرون قول المعترضة وقول الكرامة ويطعنونها ثم لا يدرون مع ذلك الا ما يقولون فيه ونهب الحشوة التنون الى الظاهر ان كلام الله تعالى قد تم اني نزعوا أنه حرفي واصوات وقطعوا بان السمع

من أصوات القرآن ونقصاتهم عن كلام الله تعالى وأطلق الرعاغ منهم القول بأن المسوع صوت الله تعالى عن قولهم وهذا إفساد جهالهم
ثم قالوا إذا كتب كلام العجيج من الاحكام رقوما وروسما (١٦٠) وأسطرا وكلفا في باعياتها كلام الله القديم فقد

كان اذا كان جسما حاد فاقم انقلب
قد عاتقوا فان المرقى من الاسطر
هو الكلام القديم الذي هو سرف
وأصوات وأصلهم أن الأصوات
على تقطعها وقولها كانت ثابتة
في الازل فاقمة بذات الباري تعالى
وقواعدهم مبنية على دفع
الضرورات فلا بد كرا أو المعالي الا
هذا القول مع قول المعتزة
والكلاية والكرامية ومعلوم أن
هذا القول لا يقوله عاقل تصور
ما يقول ولا يعرف هذا القول عن
معروف العالم من المسلمين ولا رأينا
في كتاب أحد أن المداخل الحداث
انقلب قد عاتقوا ولأن السداد الذي
يكتبه القرآن قديم بل رأينا
عامة المفسرين من أصحاب أحد
وغيرهم ينكرون هذا القول
وينسبون ناقله عن بعضهم إلى
الكذب أو المعالي وأمثاله
أجل من أن يتعمد الكذب
لكن القول الهكي قديم من
قائل لم يضبطه وقد يكون القائل
نفسه لم يجبر قولهم بل يذكر
كلاما مجعلا يتناول التفتيش ولا
يعرفه بين لوازم أحدهما ولوازم
الأخر فيجيبه الحاكى مفصلا ولا
يجبه اجبال القائل ثم اذا فصله
بذلك لوازم أحدهما دون
ما عارضها وناقضها مع اشتغال
الكلام على النوعين المتناقضين أو
احتماله لهما وقد يجيبه الحاكى
باللوازم التي لم يترجمها القائل نفسه
وما كل من قال قولاً مستلزماً

بل عامة الخلق لا يترجمون لوازم أقوالهم فالحاكي يجعل ما ينظمه من لوازم قوله هو أيضاً من قوله لا سيما اذا لم يف ادعيته
القائل ما ينظمه الحاكى لا زمامه يجعل قولاً بل طريق الارى ولا ريب أن من الناس من يقول هذا القرآن كلام الله وما بين الوجهين كلام

الله ومكتوب في المصاحف وهذا الإطلاق حق متفق عليه بين المسلمين فمن هؤلاء من إذا سئل عن المداد وصوت الصدأ أقدم هو أنكر ذلك وربما سكت عن ذلك وكره الكلام فيه بنى أو (١٦١) انبات خشية أن يجرح ذلك إلى بدعهم أنه لو سمع من يقول

ان المداد قديم الزنه العذاب الاليم وأما صوت الصدأ فقد تكلم فيه طائفة من المتشبين إلى الائمة كل شافعي وأجدو غيرهم اتفقهم من قال ان الصوت المسوع قديم ومنهم من يقول بسمع ششين الصوت القديم والمحدث وهذا خطأ في العقل الصريح وهو بدعة وقول قبيح والامام أحمد وبجاهير أصحابه منكرين لما هو أخف من ذلك فان أحد وأئمة أصحابه قد أنكروا على من قال اللفظ بالقرآن غير مخلوق فكيف بن قال الصوت غير مخلوق فكيف بن قال الصوت قديم وقد بدعوا هؤلاء وأمرنا بهجرهم وقد رصف المروزي في ذلك صغفا كبراذكره الخلال في كتاب السنة كجميعهم وبدعوا من قال اللفظ به مخلوق أيضا كما بين في موضعه اذ المقصود ههنا أن من أثار الفضلاء من لا يعرف أقوال الائمة في أكبر المسائل لا أقوال أهل الحق ولا أهل الباطل بل لم يعرف الأقوال المستدعة في الاسلام ومن المعلوم أن السلف والائمة كان لهم قول ليس هو قول المعتزة ولا الكلاية ولا الكراسية ولا هو قول المسين بل خشية فأن ذلك القول كان أفضل الاسماء وأعلمها وخبرقونها ليعلمون فيها حقها لا محلا ومعلوم أن كل قول من هذه الأقوال فاسد من وجوه وقد يكون بعضها أقصد من بعض فقول المعتزة الذين قالوا ان كلام الله مخلوق وان كان فاسدا

أدعيائهم إذا قضا منهن وطرا فذكر أنه أحل ذلك فيكون حلالا لأنه ولما خصه بالقبيل قال وأمر أمؤمنه أن وهبت نفسها للنبي أن أراد أن يأن يستكفها بالصلاة من دون المؤمنين فكيف يقال ان هذه الكفاية تناوله قيل من المعلوم أن من قال ذلك قاله لما عرف من عادة الشارع في خطابه كما يعرف من عادة الملوك إذا خاطبوا أميرا بأمر أن يقطعه عن طلب عتلى ذلك فهذا يعلم بالعادة والفرق المستغرق في خطاب المخاطب كما تعلم معاني الالفاظ بالعادة المستقرة لاهل تلك اللغة أنهم يريدون ذلك المعنى وإذا كان كذلك فخطاب بصيغة الجمع قد تنوعت عادة القرآن فيها تارة تتناول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتارة لاتتناوله فلا يجب أن يكون هذا الموضوع مما تناوله وغاية ما يدعى المذنب أن يقال الأصل في قول الكفاية كما يقول الأصل مساواة أمته في الاحكام ومساواة أمته في الاحكام حتى يقوم دليل الاختصاص ومعلوم أنه خصائص كثيرة تخص بها عن أمته وأهل السنة يقولون من خصائصه أنه لا يورث فلا يجوز أن ينكر اختصاصه كإثباته لخاصة لكن للإنسان أن يطلب بدليل الاختصاص ومعلوم أن الاحاديث الصحيحة المستفيضة بل المتواترة عنه أنه لا يورث أعظم من الاحاديث المروية في كثير من خصائصه مثل اختصاصه بالصق وغيره وقد تنازع السلف والخلف في كثير من الاحكام هل هو من خصائصه كتنزهه في النى والنس هل كان ملكا له أم لا وهل أبيع ما حرم عليه من النساء أم لا ولم يتنازع السلف في أنه لا يورث لظهور ذلك عنه واستفاضته في أصحابه وذلك أن الله تعالى قال في كتابه يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول وقال في كتابه واعلموا انما غنمتم من ثمن فان لله خمسة والرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقال في كتابه ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى فله والرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ولفظ آية النى كلفظ آية الخمس وسورة الانفال تركت بسبب بدو فدخلت الغنائم في ذلك بلاررب وقد يدخل في ذلك ما سار ما فاته الله المسلمين من مال الكفار فكان لفظ النى قد براده كل ما آفاه الله على المسلمين فدخل فيه الغنائم وقد خص ذلك بما آفاه الله عليهم مما لم يوجب المسلمون عليه قبيل ولا ركاب ومن الاقوال قول النى صلى الله تعالى عليه وسلم ليس لي مما آفاه الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم فلما أضاف هذه الاموال الى الله والرسول رأى طائفة من أهل العلم ان هذه الاضافة تقتضى أن ذلك ملك للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كإثباته للناس ثم جعلت الغنائم بعد ذلك لغنائم (١) ونحوه ما يسمى بنى النى أو بأربعة أجناسه ملكا للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما يقول ذلك الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كالخري وأما ما قاله وأوجهة وأجدو جهورا أصحابه وسائر أئمة المسلمين فلا يرون تخصيص النى وهو ما أخف من المشركين بغيره فقال كالخري بقوا خارج وقالت طائفة ثالثة من العلماء هذه الاضافة لا تقتضى أن تكون الاموال ملكا للرسول بل تقتضى أن يكون أمرها الى الله والرسول فالرسول ينفعها فيما أمره الله به كما بين في صحيح الضارى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النى صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال انى والله لا أعطى أحد او لا أنعم أحد او انما أنا فاسم أضع حيث أمرت وقال أيضا في الحديث الصحيح سموا باسمى ولا تكتبوا بكتبتى (١) قوله وخصله ان سى القوة ملكا للرسول كذا بالأصل ولغيره اهـ

(٢١ - منهاج ناني) من وجوه فقول الكلاية فاسد من وجوه وقول الكراسية فاسد من وجوه والامام أحمد وغيره من الائمة أنكروا هذه الأقوال كلها أنكروا قول الكلاية والكراسية بالصوح الثابت عنهم وانكارهم لقول المعتزة متواتر

مستفيض عنهم وأنكروا على من جعل ألفاظ العبادة بالقرآن غير مخلوقة فكيف بالقول المنسوب إلى هؤلاء المشبهة ولهذا لما كان أبو حامد مستنداً من كلام أبي العالي وأمثله وأراد الرد على (١٦٢) الفلاسفة في التهاافت ذكر أنه يقابلهم بكلام المعتزلة

تارة وبكلام الكرامية تارة وبكلام الواقفية تارة كما يكلمهم بكلام الاشعرية وما صافى الجشع معهم إلى مواقف غايته فيها بيان تناقضهم وإذا انزموه تناقضه فزاد الوقف ومن المعلوم أنه لا بد في كل مسئلة دائرة بين النفي والاثبات من حق ثابت في نفس الامر أو تفصيل ومن المعلوم أن كلام الفلاسفة المخالفين الإسلام لا بد أن يناقضه حق معلوم من دين الإسلام موافق لصريح العقل فان الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بمحالات العقول وانما يخبرون بمجازات العقول وما يعلم بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يخبر به الرسل بل يخبر بما لا يعلم العقل وما يعجز العقل عن معرفته ومن المعلوم أن السلف والائمة لهم قول خارج عن قول المعتزلة والكرامية والاشعرية بقوا واقفة ومن علم ذلك القول فلا بد أن يحكموا بنظرهم به كما ينظرهم بقول المعتزلة وغيرهم لكن من لم يكن عارفاً بتأريخ السلف وحقائق اقوالهم وحقيقة ما جاء به الكتاب والسنة وحقيقة المعقول الصريح الذي لا يتصور أن يناقض ذلك لم يمكنه أن يقول الا بغير علم ولا يكلف الله نفساً الا ريسها ولا رب أن الخطافي دقق العلم مغفوراً لا متوان كان ذلك في المسائل العلية ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الامة وإذا كان الله تعالى يفرلن جهل وجوب

فانما أنا فاسم أقسم بكنكم فالرسول مبلغ عن الله أمره ومنهجه فاللما المضاف إلى الله ورسوله هو المال الذي يصرف فيما أمر الله به ورسوله من واجب واستحب بخلاف الاموال التي ملكها الله لعباده فان لهم مصرفها في المباحات ولهذا لما قال في المكائين وآتهم من مال الله الذي أما كذبها أكثر العلماء كالت وأبي حنيفة وغيرهما إلى أن المراد أن تأكلتم من الاموال التي ملكها الله العباد قلتم لم يصفها الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما أضافه إلى الله والرسول فانه لا يعطى الا فيما أمر الله به ورسوله فالانفال لله والرسول لان قسمتها إلى الله والرسول ليست كالموارث التي قسمها الله بين المستحقين وكذلك مال الجنس ومال النية وقد تنازع العلماء في الجنس والنية فقال مالك وغيرهم من العلماء يصرفها واحد وهو فيما أمر الله به ورسوله وعين ما عينه من النياح والمساكين وابن السبيل تخصيصهم بالكر وقد روي عن أحد بن حنبل ما وافق ذلك وأنه جعل مصرف الجنس من الركا مصرف النية وهو تبع لجنس المقام وقال الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة والجنس يقسم على خمسة أقسام وقال أبو حنيفة على ثلاثة فأسقط منهم الرسول وذوي القربى بعونه صلى الله تعالى عليه وسلم قال داود بن علي بل مال النية أيضاً يقسم على خمسة أقسام والقول الاول أصح كما بسط أدلته في غير هذا الموضوع وعلى ذلك تدل سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين فقوله لله والرسول في الجنس والنية كقوله في الانفال لله والرسول فأضافه الرسول لانه هو الذي يقسم هذا المال بأمر الله ليست ملكاً للاحد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى الله لا أعطى احداً ولا أمتع احداً وانما أنا فاسم أضع حيث أمرت بدل على أنه ليس بمال لا أموال وانما هو منفذ لامر الله عز وجل فيها وذلك بان الله خبير بين أن يكون مفككتين أو بين أن يكون عبداً رسولاً واختار أن يكون عبداً رسولاً وهذا أعلى المراتبين فان المال الذي يصرف الاموال فيما أحب ولائهم عليه والعبد الرسول لا يصرف المال الا فيما أمر به فيكون ما يفضله عباده الله وطاعة ليس في نفسه ما هو من المباح الذي لا يثبت عليه بل يثبت عليه كله وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس لي مما آفاه الله عليكم الا الجنس والجنس مردود عليكم بذلك فان قوله لي أي أمره إلى ولهذا قال والجنس مردود عليكم وعلى هذا الاصل فما كان يسدهم أموال بني النضير وفدك وجنس خيبر وغير ذلك هو من مال إلى الذي لم يكن ملكك ولا ورث عنه وانما ورث عنه ما ملكك بل تلك الاموال يجب أن تصرف فيما يحب الله ورسوله من الاعمال وكذلك فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأما ما قد ينظرون أنه ملكه كما أوصى به بخير في وسهمه من خيبر فهذا إما أن يقال حكمه حكم المال الاول وأما أن يقال هو ملكه ولكن حكم الله في نفسه أن يأخذ من المال حاجته وما زاد على ذلك يكون صدقة ولا ورث كافي الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهماً تأت ركت به مائة تساق ومائة عاملي فهو صدقة وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا نورث ما تركناه فهو صدقة أخرجه البخاري عن جماعة منهم أبو هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم عنه وعن غيره يبين ذلك أن هذا مذكور في سابق قوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعدلوا وأما التناهد فآهين لمجمله

فان الصلاة تحرم أكله لكونه ناساً بارض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالتامل المتجهد في طلب العلم بحسب ما أدرك في زمانه ومكانه اذا كان مقصوداً متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ورثته على اجتهداته ولا يؤاخذ بها

أخطأ متحقيقه لقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا والشهر ستاني لما كان أعلم بالمعالات من أخوانه ذكروا في معشاة الكلام قوله
سادسا وثلاثون أنه قول السلف فقال في نهاية الأقدام بعد أن (١٦٣) ذكروا الفلاسفة والاعراب والكرامية وأن

العشرة لما قالت أجمع المألوف
قبل ظهور هذا الخلاف على أن
القرآن كلام الله واتفقوا على أنه
سور وآيات وحروف منظومة
وكلت مجموعة وهي مقرونة
مسموعة على التحقير ولها مقفمة
ومختتم وأنه مهرة للرسول صلى الله
عليه وسلم دالة على صدقه وأن
الأشعرية يترقبين اللفظ والمعنى
وتثبت معنى هو مدلول اللفظ قال
السلف والخالية قد تقرر الاتفاق
على أن ما بين اللفظين كلام الله وأن
ما نقرؤه ونكتبه ونسمعه عن كلام
الله فوجب أن تكون تلك الكلمات
والحروف هي بصنها كلام الله ولم
تقرر الاتفاق على أن كلام الله غير
مخلوق وجب أن تكون تلك
الكلمات أولية غير مخلوقة ولقد
كان الأمر في أول الزمان على قوله
أحدهما القدم والثاني الحدوث
والقولان في صوران على الكلمات
المكتوبة والآيات المقروءة
بالألسن فصار الآن قول
ثالث وهو حدوث الحروف
والكلمات وقدم الكلام
والأمر الذي تدل عليه العبارات
وهو خلاف القولين فكان
السلف على إثبات القدم والأولية
لهذه الكلمات دون التعرض لمعنى
وراءها فابتدع الأشعرية قولاً وقضى
بحدوث الحروف وهو حق
للاجماع وحكم بأن ما نقرؤه وكلام
الله مجاز الاحقة وهو عين
الاعتداف فهل قال ورد السم بأن

فان طلب اليكم عن شيء منه نفاقا فلو همتا مررتا الى قوله يومئذ كرم الله اولادكم لئلا يكره
 لفظ الاثنين ومعلوم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخاطب بهذا لانه ليس بمخصوصا بمجتبى
 ولا ثلاث ولا رباع بل انه ان يتزوج أكثر من ذلك ولا مأمورا ان يوفي كل امرأته اقفا بل
 انه ان يتزوج من تهن نفسها بغير صداق كما قال تعالى يا ايها النبي انا حللتك أزواجك
 اللاتي آتيت أجورهن ومملكتك بمثل مما آفاه الله عليك الى قوله وأمرأته مؤمنة ان وجهت
 نفسها الي ان أراد النبي أن يستكفها خالصة لئن دون المؤمنين فقد علمنا ما قررنا عليهم في
 أزواجهم ومملكت أيمانهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيما وإذا كان سابق
 الكلام اغما هو خطاب الامامة ولم يدخل هو في عموم هذه الآية فان قيل بل الخطاب متناول
 ولا مشتمل لكن خص هومن آية النكاح والصداق قيل وكذلك خص من آية المعرات فاقيل
 في ذلك يقال مثله في هذه مساوقا لفظ الآية تشمله وخص منه أو قيل انه لم يشمله لكونه ليس
 من المخاطبين (السابع أن يقال) هذه الآية لم يقصد بها بيان من يورث ومن لا يورث ولا بيان
 صفة المورث والوارث وانما قصد بها ان المال المورث ينقسم بين الوارثين على هذا التفصيل
 فالقصد هنا بيان مقدار انصابهم لا المالك كورن اذا كانوا ورثة ولهذا لو كان الميت مسلما
 وهو لا كفار لم يرثوا بائنا في المسلمين وكذلك لو كان كافرا وهو لا مسلمين وكذلك لو كان عبدا وهم
 أحرار أو كان حرا وهم عبيد وكذلك القاتل عدا عند عامة المسلمين وكذلك القاتل خطا من
 الذية وفي غير هاتين وأذا علم ان في الموتى من يرثه اولادهم وفيهم من لا يرثه اولادهم والآن لم يفصل
 من يرثه ورثته ومن لا يرثه ولا صفة الوارث والمورث علم انه لم يقصد بها بيان ذلك بل قصد بها
 بيان حقوق هؤلاء اذا كانوا ورثة حيث لا بد ان ذلك ينقسم بين يورث ومن يرثه لم يكن فيها دلالة
 على كون غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يرث ولا يورث فلا بد ان يكون فيها دلالة على كونه هو
 يورث بطريق الاولى والاخرى وهذا كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يلقئ السما العشر
 وفيما سقى بالودي والنواضع نصف العشر فانه قصد به الفرق بين ما يجب فيه العشر وبين ما يجب
 فيه نصف العشر ولم يقصد به بيان ما يجب فيه أحدهما ولا الايجب واحدهما فانه دلالة على
 بجموعه على وجوب الصدقة في الخضراوات وقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا بقصد به
 الفرق بين البيع والربا فبان ان أحدهما حلال والآخر حرام ولم يقصد به بيان ما يجوز بيعه
 والآخر لا يجوز فلا يحتاج بجموعه على جواز بيع كل شيء ومن ظن ان قوله وأحل الله البيع مع
 والخمر والخنزير والكلب وأمر اليك والوفى بعتك الفية والتمار قيل بصلاحتها وتحريمها كان
 غالبا (الثامن ان يقال) هب ان لفظ الآية عام فانه خص منها الولد الكافر والعبد والقاتل بأداة
 هي أضعف من الدليل الذي يدل على خروج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منها (١) فان الصلابة
 الذين نقلا عنه ان المسلم لا يرث الكافر وأنه ليس لقاتل ميراث وأن من باع عبدا له مال فله
 بلابع الآن بشرط المتابع وفي الجلة فاذا كانت الآية بمخصوصة بنص أو إجماع كان تخصيصها
 بنص آخر خارجا عن اتفاق علماء المسلمين وقد ذهب طائفة الى أن العلم بالمخصوص يبيح تجمعا
 (١) قوة فان الصلابة الخ سقط من الاصل خبرنا ولعل الاصل فان الصلابة الذين الخ أقل من
 الذين نقلا نحن معاشر الانبياء لا يرث الخ اه معصه

ما نقرأه ونكتبه كلام الله دون أن نعرض لكيفية تحقيقه كأورد السمع بأشياء كثيرة من الصفات من الوجه واليد إلى غير ذلك من الصفات الخفية قال تعالى: **الطَّيُّسُ لَا يَبْطِئُ الْقَدَمَ السَّامِئَةَ** أي لا يثقل القدم السامية التي قامت بالمشاوار من صفاتنا فأنا أعلم

افضلها واختلها وتعلمها با كسانا و افعالنا وقد بدل السلف ارواحهم وصبروا على انواع البلاء والهم من معتلة الزمان دون ان يقولوا القران مخلوق ولم يكن ذلك حروفا واسواتها (١٦٤) افعالنا واسكانا بل هم عرفوا بيتنا ان الله تعالى

وقد تنوع في تخصيص عموم القرآن اذ لم يكن مخصوصا بخير الواحد فاما العالم المخصوص فيجوز تخصيصه بخير الواحد عند دعواهم لاسماء الخبر المتلقى بالقبول فانهم متفقون على تخصيص عموم القرآن به وهذا الخبر ثلثه الصلبة بالقبول واجموا على العمل به كاستدركه ان شاء الله تعالى والتخصيص بالنسب المستفيض والاجماع متفق عليه ومن سلك هذا المسلك يقول ظاهره العموم لكنه عموم مخصوص ومن سلك المسلك الاول لم يسلم ظهور العموم الا فيمن علم ان هؤلاء برؤيته ولا يقول ان ظاهره امره بل يقول انما يقصد به بيان نصيب الوارث لبيان الحال التي ثبتت في الارث فلا يامة في الاولاد والموتى مطلقة في الموروثين واما شروط الارث فلم تعرض له الا بة بل هي مطلقة فيه لاندل عليه بني ولا نيات كان قوله تعالى فاتوا المشركين عام في الاشخاص مطلق في المكان والاحوال فالطلب المقيد لهذا المطلق يكون خطا باستدساينا الحكم شرعى لم يتقدم منافيه ولا يكون رافعا لظاهر خطاب شرعى فلا يكون مخالفا للاصل (الوجه التاسع) ان يقال كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يورث ثبت بالنسبة المقطوع بها وباجماع الصحابة وكل من هذا دليل قطعي فلا يعارض ذلك بما ينط عن عموم وان كان هو ما فهو مخصوص لان ذلك لو كان دللا لما كان الاظنا فلا يعارض القطعي اذ التقى لا يعارض القطعي وذلك ان هذا الخبر وروا غير واحد من الصحابة في اوقات ومجالس وليس فيهم من ينكره بل كلهم تلقاه بالقبول والتصديق ولهذا لم يصر احد من اوزاجه على طلب الميراث ولا اضمر الى طلب الميراث بل من طلب من ذلك شأوا خبر يقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يرجع عن طلبه واستمر الامر على ذلك على عهد خلفاء الراشدين الى على فلم يغير شيئا من ذلك ولا قسم له زكاة (الوجه العاشر) ان يقال ان ابا بكر وعمر قد اعطيا علبا واولادهم المال اضعافا مضاعفا ما خلفه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من المال والمال الذي خلفه صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينتفع واحد منهم منه بشئ بل سلمه الى علي والعباس رضي الله عنهم بياته وبفعلان فيما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يفعله وهذا مما يجب انتفاء التهم عنهما في ذلك (الوجه الحادي عشر ان يقال) قد جرت العادة بان التلمذة من الملوأ اذا تولوا بعد غيرهم من الملوأ الذين احسنوا اليهم وروىهم وقد انتزعوا الملوأ من بيت ذلك الملك استعطفهم واعطوهم ليكفوا عنهم منازعتهم فلو قدر والعباد الله ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهم لم يطلبان متوئنان لكانت العادة تنقض بان لا راجا الورثة المستحقين لولا لامة والترك في المال بل يعطيتهم ذلك او اضعافه ليكفوا عن المنازعة في الولاية واما منع الولاية والميراث بالكلية فهذا الانطواء فله احسن الملوأ وان كان من اعلم الناس واخبرهم فعلم ان الذي فعله مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر خارج عن العادات الطبيعية في الملوأ كما هو خارج عن العادات الشرعية في المؤمنين وذلك لاختصاصه صلى الله تعالى عليه وسلم بعالم يخص الله به غير من ولادة الامور وهو الازاء اذا لايبدا لا يورثون (الوجه الثاني عشر) ان قوة تعالى وورث سليمان داود وقوله تعالى عن زكريا فانه من لدنك وابا رثني ورثني آل يعقوب لاندل على محل النزاع لان الاليت اسم جنس تحت انواع والدال على ما به الاشتراك لاندل على ما به الامتياز فلا قبيل هذا حيوان لاندل على انه انسان او فرس او بعير وذلك ان لفظ الارث يستعمل

قولا وكلاما واما وان امر غير خلقه بل هو اني قديم بقدمه كما ورد القرآن نك في قوله تعالى لا اله الا الله وقوله تعالى الله الامر من قبيل ومن بعد وقوله تعالى انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فالكانات كلها انما تكون بقوله وامره وقوله تعالى انما امره اذا اردنا شئنا ان يقول له كن فيكون وقوله تعالى واذا قال الديك اذا قلنا الال انك قال الله والقول قد ورد في السبع مضافا الى الله اخص من اضافة الخلق فان الخلق لا ينسب الى الله تعالى الامن جهة واحدته وهي الخلق والابداع والامر ينسب اليه لاعلى تلك النسبة والافترق الفرق بين الخلق والامر والخلق العقل والامريات قالوا ومن جهة العقل العاقل يجد فرضا ضروريا بين قال وفعل وبين امر وخلق ولو كان القول فعلا كالأفعال بطل الفرق الضروري فثبت ان القول غير الفعل وهو قبل الفعل وقبلية قبلية انلية اذ لو كان له اول لكان فعلا سبقه قول آخره ويسلسل قال وحققوا زيادة تحققي فقالوا قد ورد في التنزيل اظهر عماد كراهه من الامور وهو التعرض لاثبات كلمات الله حيث قال تعالى وقت كلمت ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته لو قال ولولا كلمة سبقت من ربك وقال تعالى قل لو كان الصمد ادا لكلمات ربى لفتد الصر قبل ان تنفذ كلمات ربى وقال تعالى ولوان ما في الارض من شجرة اقلام والبرص عدد من بعد سبعة ابجر ما نفدت كلمات الله وقال تعالى ولكن حق القول منى وكذلك سبقت كلمة العذاب بخاتري في الكلام بلفظ الامر وتبته الوحدة بالحقية التي لا كلمة

في تنفذ كلمات ربى وقال تعالى ولوان ما في الارض من شجرة اقلام والبرص عدد من بعد سبعة ابجر ما نفدت كلمات الله وقال تعالى ولكن حق القول منى وكذلك سبقت كلمة العذاب بخاتري في الكلام بلفظ الامر وتبته الوحدة بالحقية التي لا كلمة

فها وما أمرنا الا واحدة كل بالضرورتا نرجي بلفظ الكلمات وتثبت لها الكثرة الباقية التي لا وحدها فيها ولا نهاية لها ما نحدث
كلمات الله فله تعالى اذا أمر واحد وكلمات كثيرة وذلك لا يتصور (١٦٥) الا بحروف فمن هذا قلنا أمره قدم وكلماته

أزلية والكلمات مظاهر الامر
والرومانيات مظاهر الكلمات
والاجسام مظاهر الرومانيات
والابداع والخلق انما يستند ثمن
من الارواح والاجسام وأما
الكلمات والحروف والامر فآزلة
قدعة وكان أمره لا يشبه أمرنا
فكلماته وحروف كلماته لا تشبه
كلامنا وهي حروف قدسية علوية
وكان الحروف بائط الكلمات
والكلمات أسبب الرومانيات
والرومانيات مدبرات الجسمانيات
وكل الكون قائم بكلمات الله محفوظ
بأمر الله قال ولا يغفلن غافل عن
مذهب السلب وتلوه القول في
حدوث الحروف فانه ثنا وأهم
يلجئون الفرق بين القراء والمقروء
والكتابة والمكتوب ويحكمون أن
القراء هي صفاتنا وفعلنا غير المقروء
الذي هو ليس صفاتنا ولا فعلنا غير
أن المقروء بالقراءة قصص وأخبار
وأحكام وأمر وليس المقروء من
قصة آدم وابلوس هو بعينه المقروء
من قصة موسى وفرعون ولبست
أحكام الشرائع الماضية
بعضها أحكام الشرائع القائمة فلا
بذا من كلمات تصدر عن كلمة
وترد على كلمة ولا بد من حروف
تتركب منها الكلمات وتلك
الحروف لا تشبه حروفنا وتلك
الكلمات لا تشبه كلامنا (قلت)
فهذا الذي ذكره الشهرستاني

في ارب العلم والنسب والمثلث وغير ذلك من أنواع الانتقال قال تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين
اصطفيناهم عبادة وقال أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون وقال
تعالى وتلك الجنة التي أوردناهم فيها كنتم تعملون وقال تعالى وأورثكم أرضهم وديارهم
وأموالهم وأرضان تطووها وقال تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء عباده والعاقبة للمتقين
وقال تعالى وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الارض ومغاربها التي باركنا فيها
وقال تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك ان الارض يرثها عبادي الصالحون وقال
التي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الانبياء لم يورثوا دينا ولا درهما وانما ورثوا العلم فمن أخذه
أخذ بحظ وافز رواه أبو داود وغيره وهكذا ألفظ اختلافه ولهذا يقال الوارث خليفة الميت
أي خلفه فيما تركه واختلافه قد تكون في المال وقد تكون في الملك وقد تكون في العلم وغير
ذلك واذا كان كذلك فقولنا تعالى وورث سليمان داود وقوه يرثي ويرث من آل يعقوب انما
يدل على جنس الارث لا يدل على ارب المال فاستدلال المستدل بهذا الكلام على خصوص
ارب المال سهل منه وجه الدلالة كما لا يقل هذا خليفة هنا وقد خلفه كان ذا الاعلى خلافة مطلقة
لم يكن فيها ما يدل على أنه خلفه في ماله أو أمره أو ملكه أو غير ذلك من الامور (الوجه الثالث
عشر) أن يقال المراد بهذا الارث ارب العلم والنسب ونحو ذلك لا ارب المال وذلك لانه قال
ورث سليمان داود ومعلوم أن داود كان له أولاد كثيرين غير سليمان فلا يختص سليمان بعلمه
روايات فليس في كونه ورث ماله صدقة مدح لا داود ولا سليمان فان اليهودي والنصراني
ورثا بأماله والاتبسقت في بيان المدح لسليمان وما خصه الله به من النعمة (وأما) فارت
المال هو من الامور العادية المشتركة بين الناس كالاكل والشرب ودفن الميت ومثل هذا
لا يقص عن الانبياء وانما يقص ما فيه عبرة وفائدة تستفاد والافقوال القائل مات فلان وورث
ماله ابنه مثل قوه ودفنوه ومثل قوه كلوا واشربوا وانما هو ونحو ذلك مما لا يحسن أن يجعل من
قصص القرآن وكذلك قوله عن ذكر بارئ يورث من آل يعقوب ليس المراد به ارب المال
لانه لا يرث من آل يعقوب شي من أموالهم بل اغايرهم ذلك أولادهم وسائر ورثتهم وورثوا
التي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يطلب ولد ليرث ماله فانه لو كان يورث لم يكن بمن أن ينتقل
المال الى غيره سواء كان ابنا أو غيره فلو كان مقصوده بالولد أن يرث ماله كان مقصوده أنه لا يرثه
أحد غيره وهذا لا يقصده أعظم الناس بخلا وشحاعلى من ينتقل اليه المال فانه لو كان الولد
موجودا وقصد اعطائه دون غيره لمكان المقصود اعطاء الولد وأما اذا لم يكن له ولد وليس مراده
بالولد الآن يجرى المال دون غيره كان المقصود أن لا يأخذ أولئك المال وقصد الولد المقصد الثاني
فنجي من أقل الناس عقلا ودينا (وأما) فزكرنا عليه السلام لم يعرفه مال بل كان قبلوا
وبحي ابنه عليه السلام كان من أزهد الناس (وأما) فانه قالوا في خفت المسوا الى من
وراثي ومعلوم أنه لم يخف أن يأخذ ماله من بعده اذا مات فان هذا ليس بمعصوف والله أعلم
وبالله التوفيق

(فصل قال الرافضى) ولما ذكرنا طاعة أن ماها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وهما قبلنا قال أبو بكر له اها في أسود وأمر شريكك بذلك فقام بأمرين فشهدت لهما بذلك

لم يصحوا الا قول من يجعل القدم عن موت الصديق والمداد وهذا القول لا يعرفه قائله قولنا وأمسئف في الاسلام وأما القول الذي
ذكره الشهرستاني فقال به طائفة كثيرة وهو أحد القولين لثاني اصحابنا أحد مال والثاني وغيرهم من الطوائف وهو الذي كره

عن أبي الحسن بن سالم وأصحابه السليغ وقد قاله طائفة غيره ولا يكاد ذكر ذلك إلا اشعري في كتاب المقالاة لما ذكر كلام ابن كلاب فقال قال ابن كلاب إن الله يرسل منكم ما وإن كلامه فائمه وإن كلامه فائمه وإن كلامه فائمه (١٦٦)

به والقدرة فاقه به وان الكلام ليس بحرف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتنقض وانه معنى واحد قائم بالله غير مخلوق وكذلك العلم غير القدرة والقدرة غير العلم وأن الله لا يجوز أن يكون غير صفاته صفاته متعارف وهو غير متعارف قال وزعم هؤلاء أن الكلام غير محدث وان الله لم يزل متكلماً وانه مع ذلك سرور واصوات وأن هذه الحروف الكثيرة لم يزل الله متكلماً بها (قلت) فبعض هذا القول الذي ذكره النهرستاني عن السلف منقول بعينه عن السلف مثل انكارهم على من زعم أن الله خلق الحروف وعلى من زعم أن الله لا يتكلم بصوت ومثل نفر يقيم بين صوت القارئ وبين الصوت الذي يسمع من الله ويخبر ذلك فهذا كله موجود عن السلف والائمة وبعض ما ذكره من هذا القول ليس هو معروفاً عن السلف والائمة بل اثبات القدم والازالية لعين اللفظ المؤاخذ المعين ولكن القول الذي أطلقوا عليه هو أن كلام الله غير مخلوق ولكن الناس تنازعوا في حرمانهم بذلك والتزاع في ذلك موجود في عامة الطوائف من اصحاب اجد وغديرهم كما هو مبسوط في غير هذا الموضع والتزاع في ذلك مبني على هذا الاصل وهو كون قوله لم أنه غير مخلوق ومع أنه قائمه ومع أنه لم يزل متكلماً هل يتعلق بقدرة ومشيئة أم لا فهذا القول

فقال امرأتى لا يقبل قولها وقدروا جميعاً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أيمن
امرأتى من أهل الجنة فبه أمير المؤمنين فشهد لها بذلك فقال هذا بصل يحرم الى نفسه ولا يحكم
بشهادته وقدروا جميعاً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال على الحق والحق
يدور مع حشد دارون يفتراق حق ردا على الحوض ففضت فاطمة عند ذلك فانسرفت
وحلفت أن لا تكلمه ولا صاحبه حتى تلتق أباهما وتشكو اليه فلما حضرته الوفاة وصت علياً أن
يدفنهما الليلة ولابد أعدا منهم بصل عليهما وقدروا جميعاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال
يا فاطمة ان الله تعالى يفضي الفضل لورثي راضاً وقدروا جميعاً أن قال فاطمة بضعة مني
من اذا هافت اذاني ومن اذا نفي فقد أذى الله ولو كان هذا الخبر صحيحاً لحاقاً لما تراءى في البغلة
التي خلفها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسبقه وعما تمته عند أمير المؤمنين على لما حكمه بها
لما ادعاهما الصاب رضى الله عنه ولكن أهل البيت الذين طهرهم الله في كل به من الرجز
مرتكبين ما لا يجوز لان الصدقة عليهم محرمة وبعد ذلك جاء البهم بالبحرين وعندهما جابر بن
عبد الله الانصاري فقال له ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال انى اذا نفي مال البحرين حثوت
لك ثم حثوت ثم نلا فقال له تقدم فخذ بعددها ما أخذن من بيت مال المسلمين من
غير منه بل يحرقوه

(والجواب) ان في هذا الكلامين الكذب والبهتان والكلام الفاسد لا يكاد يصحى الا بكثرة ولكن سنبذ كرمين نذوقوه ان شاء الله تعالى (أحدهما) أن ما ذكر من ادعاء فاطمة فذلك فان هذا يناقض كونه ميراثا فان كان طلبها بطريق الارث امتنع أن يكون بطريق الهبة وان كان بطريق الهبة امتنع أن يكون بطريق الارث ثم ان كانت هذه هبة في مرض الموت فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرنه ان كان يورث كابورث غيره ان يوصي لوارث أو يتحصن في مرض موته بما يكون حقه وان كان في حصته فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة والا فاذا وبه الواجب بكلام ولم يقبض الموهوب بشيء حتى مات كان ذلك باطلا عند جماهير العلماء فكيف سبب التي صلى الله تعالى عليه وسلم فذلك فاطمة ولا يكون هذا أمر مشهور عند أهل دينه والمسلمين حتى يخص يعرفه أم أيمن أو عيسى رضي الله عنهما (الوجه الثاني) ادعاء فاطمة رضي الله عنها ذلك كذب على فاطمة رضي الله تعالى عنها في ادعاءها ذلك (الوجه الثالث) أن يقال ان كان التي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فانحصص في ذلك أزواجه وعه ولا تقبل عليهم شهادة امرأ أو أحد قول لرجل واحد بكذب الله وسفر روحه صلى الله تعالى عليه وسلم واتفاق المسلمين وان كان لا يورث فانحصص في ذلك المسلمون فكذلك لا يقبل عليهم شهادة امرأة وأحد قول لرجل واحد باتفاق المسلمين ولا رجل وامرأة. ثم يحكم في مثل ذلك بشهادة وعين الطالب عند فقهاء الحجاز وفقهاء أهل الحديث وشهادة الزوج وزوجه فها قولان مشهوران للعلماء مبرورين عن أحد احداهما لا تقبل وهي مذهب أبي حنيفة ومالك واليشن سعد والاوزاعي واسحق وغيرهم رضي الله عنهم والثانية تقبل وهي مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر فعلى هذا القول صحة هذه القضية لم يجز للامام أن يحكم بشهادة رجل واحد ولا امرأة واحدة باتفاق المسلمين لاسيما وأكره لم يجز عين وشهادة الزوج ومن هؤلاء من لا يحكم بشهادة

السابع لم يذكر الشهر ستاني ونحو ما ذالاقوال المعروفة لناس في مسئلة الكلام بسبعة اقوال والمقصود هنا ان ابا
عبدالله الرازي في ذكر كسبه لم يغمض مسئلة القرآن على الطريقة المعروفة لاشعري وهو ان يمتنع ان يحدث في نفسه كلاما لا يكون ليس

محلل الحوادث وذلك لانه قد مضى هذا الاصل فلم يمكنه ان يثبت عليه بل أثبت ذلك بإجماع من كتب فقر ران الكلام له معنى غير العلم والارادة خلافا للعترة ونحوهم وانا كلن كذلك فكل من (١٦٧) قال بذلك قال انه معلوم واحد قديم قائم بذات الله تعالى فلو لم يقل بذلك لكان خلاف الإجماع فهذا هو العدة التي اعتمد عليها في نهاية العقول وهو ضيعف فان الاقوال في المسئلة متضد غير قول المعتزلة والكلاية وكان من الممكن أن يقال ان ثبت أنه لا يقوم بالله ما يتعلق بعشيشته وقدرته أمكن أن يجعل كلام الله قديما بالطريقة المعروفة فانه يتعنى أن يحدثه قائما في نفسه أو في محل آخر فإذا امتنع حدوثه في نفسه تعنى قدمه وان ثبت ذلك بل أمكن أن يقوم ما يتعلق بعشيشته وقدرته أمكن هنا قول الكرامية وقول أهل الحديث الذين يقولون انه قول السلف والاعتقيل بتعين قول الكلاية فذكر في نهاية العقول ما جرت عاده وعادته غيره بذلك وهو ان معنى الكلام اما ان يكون هو الارادة والعلم واما ان يكون

وعين ومن يحكم بشاهدتين يحكم لطالب حتى يحلفه (الوجه الرابع) قوله بقاءت بأمر أين فثبتت لها ذلك فقال أمر ألا يقبل قولها وقد رواها جعارة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أين أمر أم أين أهل الجنة (الجواب) ان هذا احتجاج جاهل بريدان يحنج لنفسه فيحنج عليها فان هذا القول لوقاله الحاجج يوسف والخيار أن أي عبيد أو أمثالهم لا كان قد قال حقا فان أمر أو واحد لا يقبل قولها في الحكم بالمال المدع بريدان يأخذ ما هو في الظاهر لغيره فكيف إذا حكي مثل هذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأما الحديث الذي ذكره وزعم أنهم رووه جعارة فهذا الخبر لا يعرف في شيء من دواوين الاسلام ولا تعرف عالم من العلماء رواه أو أم أين هي أم أسامة من زيد وهي حاضنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي من المهاجرات وله حق حرمة لكن الرأى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون بالكذب عليه وعلى أهل العلم وقول القائلين رووها جعارة لا يكون الا في خبر متواتر فنسكت حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا يورث وقد رواه كبار الصحابة ويقول أنهم جعاروا هذا الحديث انما يكون من أجهل الناس وأعظمهم جد الحق ويتقرب أن يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أخبر أنهم من أهل الجنة فهو كإخباره عن غيرها أنه من أهل الجنة وقد أخبر عن كل واحد من العشرة انه في الجنة وقال لا يدخل أحد النار ممن يبيع تحت الشجرة وهذا الحديث في الصحيح ثابت عن أهل العلم بالحديث وحديث الشهادتهم بالجنة رواه أهل السنن عن غريوجه من حديث عبد الرحمن بن عوف وسعد بن زيد فهذه الاحاديث المعروفة عند أهل العلم بالحديث ثم هؤلاء يكذبون من علم أن الرسول شهد لهم بالجنة ويكفرون عليهم كونههم لم يقولوا شهادة أمر أنزعوا أنه شهد لها بالجنة فهل يكون أعظم من جهل هؤلاء وعنادهم ثم يقال كون الرجل من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادته لجواز ان يلفظ في الشهادة ولهذا شهدت خديجة وفاطمة وعائشة ونحوهن ممن يعلم أنهم من أهل الجنة فكانت شهادته احدا من نصف شهادته رجل كما حكى بذلك القرآن كأن ميراث احدا من نصف ميراث رجل ودينه نصف دينه رجل وهذا كلامه اتفاق المسلمين فكون المرأة من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادتها لجواز ان يلفظ عليها فكيف وقد يكون الانسان ممن يكذب ويتوب من الكذب ثم يدخل الجنة (الوجه الخامس) قوله ان عليها شهدا فرد شهادته لكونه زوجا فها قد اذع لونه كذا الوص لم يقدح اذ كانت شهادته الزوج مرد و قد عدا كثر العلماء ومن قبلها منهم لم يقبلها حتى يتم التصاب اما رجل آخر واما باهر أتمع امرأ أو اما الحكم بشهادة رجل وامرأة مع عدم عين المدعي فهذا الايسوغ (الوجه السادس) قوله لهم أنهم رووها جعارة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال على مع الحق والحق يدور معصية دار ولن يفتقرا حتى يراد على الحوض من أعظم الكلام كذا وجعارة فان هذا الحديث لم يروا احده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بسناد صحيح ولا ضعف فكيف يقال أنهم جعار رووها الحديث وهل يكون أكذب ممن يروى عن الصحابة والعلماء أنهم جعاروا حدثا أو الحديث لا يعرف عن أحد منهم أصلا بل هذا من أظهر الكذب ولوقيل رواه بعضهم وكان عنك مصنفه لكان يمكنه وهو كذب قطع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف إخباره أن أم أين في الجنة فهذا يمكن أن قاله فان أم أين امرأه صالحة من المهاجرات فإخباره

الامتنع قولين في هذه المسئلة منهم من نفى كون الله موصوفا بالامر والتهى والخبر بهذا المعنى ومنهم من أثبت ذلك وكل من أثبته موصوفا بهذه الصفات زعم أن هذه الصفات قديمة فلا تبتنا كونه تعالى موصوفا بهذه الصفات ثم حكمتنا حدوث هذه الصفات كان ذلك

قولنا تنازع الأجماع وهو باطل وأورد على نفسه أسئلة منها قول القائل لعلنا ان تلك المعاني قديمة في قولكم كل من أثبت تلك المعاني
أثبتها قديمة قلنا القول في اثباتها مسألة والقول في (١٦٨) قديمها مسألة أخرى فلو لم يكن ثبوت إحدى المسئلتين

انها في الجنة لا يشكر بخلاف قوله عن رجل من أصحابه انه مع الحق والحق يدور معه
حيث دار ولن يفترق حتى يدعى الحق فانه كلام يزعمه رسول الله صلى الله تعالى عليه
سلم أما لا فلا لان الحق لا يصح له ان يترك الناس ويردوا ففسر المهاجرين
الحق وقال ان حوضي لا يصح ما بين يدي على عدن وان أول الناس ورودا ففسر المهاجرين
الشعور بوسا الدنس ثابا الذين لا يستكفون المتهمات ولا تقع لهم السخيمة عوت أحدهم
وحاجته في صدره لا يحل له اقتضار واهم لم وغيره وأما الحق فليس من الأشخاص الذين يردون
الحق وقد روي أنه قال اني نزلت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن يفترق حتى
يدعى الحق فلهذا هو من هذا الخط وفيه كلام يذكرك في موضع ان شاء الله تعالى ولوصف هذا
لكان السراية نواب القرآن أما الحق الذي يدور مع الشخص ويدور الشخص معه فهو صفة
أنك الشخص لا يتعداه ومعنى ذلك أن قوله صدق وعمله صالح ليس المراد به أن غيره لم يكن معه
شي من الحق وأيضا الحق لا يدور مع شخص غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولولا الحق
مع علي حاشا دلو لوجب أن يكون معصوما كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم من جهلهم
يدعون ذلك ولكن من علم أنه لم يكن بأولي العصمة من أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وليس فهم
من هو معصوم علم كذبهم وفتاوى من جنس فتاوى أبي بكر وعمر وعثمان ليس هو أولى
بالصواب منهم ولا في أقوالهم من الأقوال المرجوحة كترجماله ولا كان نشاء النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم ورضاعته بأعظم من نشاءه عليهم ورضاه عنهم بل لو قال القائل أنه لا يعرف
من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه عبد علي بن عثمان في شيء وقد ثبت علي في غير موضع
لما لم يصدق له ما أراد أن يتزوج بنت أبي جهل واشتكت فاطمة لأبيها وقالت ان الناس يقولون
أنك لا تفضل لنا قال فقام خطيبا وقال ان بني المعرة استأذوني في أن تزوجوا ببناتهم علي بن أبي
طالب واني لا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن الا ان ريد من أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم
فأما فاطمة بضعتي ريبي ما رواها ويؤذي ما أذاها ثم ذكر صهره من بني عبد شمس فقال
حدثني فصدقني وعدي فوفيتي وهو حديث ثابت صحيح أخرجه في الصحيحين وكذلك لما
طرقه وفاطمة لئلا فقال لا تصلين فقال له علي أعما فبينا يد الله ان شاء ان بعثنا بعثنا
فانطلق وهو يضرب غنقه ويقول وكان الان لنا كثرني جدلا وأما الفتاوى فقد أفتى أن
التوفي عنهما وجهوا هي حامل تعهدا بعد الإلحاح وهذه الفتا كان قد أفتى بها أبو السنايل بن
بكر على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذب أبو
السنايل وأما ذلك كثير ثم بكل حال لا يجوز أن يحكم بنشأته وحده كالأبوة لأن الحكم
لنفسه (الوجه السابع) ان ما ذكره عن فاطمة أمر لا يليق بها ولا يصح ذلك للرجل جاهل
بحسب أهله عبدوها وهو يحرم حلالها ليس فيما ذكره ما يوجب الضبط عليه إذ لم يحكموا كل ذلك
صحيحا لا يلحق النبي لا يحل لمسلم أن يحكم بخلافه ومن طلب أن يحكم به بشي حكم الله
ورسوله فليست فقهه فقه وحلف أن لا يكلم الحاكم ولا صاحب الحاكم لم يكن هذا لما يحكم عليه
ولا بما يحكم به الحاكم بل هذا الى أن يكون جرحا أقرب منه الى أن يكون مدحا ونحن نعلم أن
ما يحكم على فاطمة وغيره من العصاة من القوادح كثيرة كذب وبغضها قاتلوا قيسما أولي

ون الأخرى من أثبت كونه
تعالى عالما به قدم اثبات كونه
تعالى متكلاما بلام قد هو ان لنا
ان هذا النوع من الأجماع يقتضي
قدم كلام الله لكنه معارض بنوع
آخر من الأجماع وهو ان أحدا من
الاسلم يثبت عدم كلام الله
بالتاريخ الذي ذكره فكون
التسليم بما ذكره من قول الأجماع
وذكر من جواب ذلك قوله لو لم
من اثبات هذه الصفة اثبات قديمها
لان كل من قال بالاول قال بالثاني
لزم من القول بانبات العلم القديم
اثبات الكلام القديم لان كل من
قال بالاول قال بالثاني قلنا الفرق
بين الموضوعين مذ كوفي المحصول
فان المعترضة يساعد على الفرق
بين الموضوعين فلا يكون اثبات
كلام الله بهذه الطريق على
خلاف الأجماع قلنا قد ينشأ في
كتاب المحصول ان احداث دليل
لم يذكره أهل الأجماع لا يكون
خرقا للأجماع (قلت) المقصود ان
يعرف أنه عدل عن الطريقة
المشهوره وهو أنه لو أحدث في نفسه
لكان مخالفا للو ائد مع أنها عمدة
ابن كلاب والاشعري ومسنن
اتبها المصنف هذا الاصل عنده
ولو اعتقد صحته لكان ذلك كافيا
مقتضا عن هذه الطريقة التي
أحدثها وليس المقصود هنا الكلام
في مسألة القرآن فان هذا مبسوطا
في موضعه وأما الفرض التنبيه
على اعتراف الفضلاء بأن هذا

الاصل ضعيف وأما ضعف ما اعتمد في مسألة القرآن في موضع آخر فان اثبات المقعدة الاولى فيها كلام
ليس هذا موضعه إذ كانت الجملة فيه على أمر محقق وخبر الكاتب والمتنازع يقول هذا انه لا امر ولا طبر ولا افوق نفس الامر بل

التي بها على معنى في النفس ولهذا يقول الله تعالى عن الكاذبين انهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم فهم ينازعون في أن الكاذب قلم بنفسه حكم أوله فلفظه على معنى في نفسه بل أظهر (١٦٩) الدلالة على معنى في نفسه كذا وأما المقدمة

الثانية ضعيفة وذلك أنه يقال هـ أن هذا ثبت لكن لا يجوز أن يتكلم بحروف ومعان فاقته في ذاته حادثه وهذا القول قول طوائف من المسلمين فليس هو خلاف الإجماع فإن أبطل هذا بقوله ليس هو محلاً للقوادة قيل فهذا ان صح فهو دليل كاف كما سلكتهم من ملكه من الناس وان لم يصح بطل الدلالة فتبين أنه لا بد في أثبات قدمه من هذه المقدمة وأما قوله كل من أثبت انصاف الله بهذه المعاني فإنه يقول بقدمها وأما الفرق الذي ذكر في الحصول فهو أن الامة اذا اختلفت في مسئلتين على قولين فإن كان ما أخذها واحدا كتنازعهم في الرد وذوي الارحام لم يكن لمن بعدهم أحداث موافقة هؤلاء في مثله وهؤلاء في مثله وان كان المأخذ مختلفا كتنازعهم في الشفعة وميراث ذوي الارحام جاز موافقة هؤلاء في مثله وهؤلاء في مسألة فظن أن عدم قدم الكلام مع اثبات هذه المعاني من هذا الباب وليس الامر كذلك فإن مأخذ اثبات هذه المعاني ليس هو مأخذ القدم فإن القدم مبنى على مثله الصفات وعلى أنه هل يقوم بما يتعلق بعيشته وقدرته وأما اثبات هذه المعاني فمئة أخرى • والناس لهم في معنى الكلام أربعة أقوال أحدها أنه اللفظ الدال على المعنى والثاني أنه المعنى

واذا كان بعضنا ذنبا فليس القوم مصومين بل هم مع كونهم أولياء الله من أهل الجنة لهم ذنوب يضرها الله لهم وكذلك ما ذكر من حلفها أنها لا تسلكه ولا صاحبه حتى تأتي أياها وتشتكي إليه أمر لا يليق أن يذكر من فاطمة رضي الله عنها فإن النكوى إنما تكون إلى الله تعالى كما قال العبد الصالح إنما أشكركم وحزني إلى الله وفي دعاء موسى عليه السلام اللهم لك الحمد والبدل المشتكى وأنت المستعان وبك المستغاث وعلى التكاليف وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا ين عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استغث فاستعن بالله ولم يقل سئني واستعن بي وقد قال تعالى فاذا فرغت فانصب واليدين كما فرغ ومن المعلوم أن المرأة اذا طلقت ما لزم ولي الامر فلم يعطها اياها لكونها لا تستحقه عنده وهو يأخذها ولم يعطه لاحد من أهله ولا أسفدته بل أعطاه لجميع المسلمين وقيل إن الطالب غضب على الحاكم كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه مالا وقال الحاكم أنه لم يترك لأحد فأي مدح الطالب في هذا الفضل لو كان مظلوما معاصيا ل يكن غضبه الا للدين وكفى والهمة عند الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبعدهم الهمة عند الطالب الذي يأخذ لنفسه فكيف تعال الهمة على من لا يأخذ لنفسه مالا ولا تحال على من يطلب لنفسه المال وكذلك الحاكم يقول إنما منع الله لاني لا يحل لي أن آخذ المال من مستحقه فأدفعه الى غير مستحقه والطالب يقول إنما أغضب لفظ قليل من المال ليس من يذ كر مثل هذا عن فاطمة ويجعله من مناقبها جاهلا بأليس الله قد ذم المنافقين الذين قال فيهم ومنهم من يترك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم مضطرون ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله فإنا لآله راغبون فذ كر قوما رضوا ان أعطوا ورضوا ان لم يعطوا فاذتتهم بذلك في مدح فاطمة بما فيه شيم هؤلاء ألا يكون قادرا فيها فقاتل الله الرافضة واتصف لاهل البيت منهم فانهم الصواب بهم من الصوابين مالا يخفى على ذي عين ولو قال قائل فاطمة لا تطلب الاحكام لم يكن هذا بأولى من قول القائل أبو بكر لا يمنع يهوديا ولا نصرانيا حقه فكيف يمنع سيدة نساء العالمين حقا فان الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم قد شهد أبي بكر أنه ينفي ما له الله فكيف يمنع الناس أموالهم وفاطمة رضي الله عنها قد طلبت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مالا فلم يعطها اياه كآبث في الصعيدين عن عري رضى الله عنه في حديث الخادم لما ذهبت فاطمة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله فنادى ما فلم يعطها اخادما وعلما التسبيح واذا جاز أن تطلب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما عنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياه ولا يجب أن يعطيا اياهما لأن تطلب ذلك من أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلم أنه ليس بمعصومة أن تطلب ما لا يجب اعطاؤها اياه واذا لم يجب عليه الاعطال لم يكن مذموما بترك ما ليس واجبا وان كان ما ساء ما اذا قفرا أن الاعطال ليس عيبا فله يستحق أن يحصل على المنع وأما أبو بكر فلم يعلم أنه منع أحدا حقه لافي حياته فقول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بعد مونه وكذلك ما ذكر من انصافها أن تدفن ليللا ولا يصلى عليها أحسنهم لا يتحكمه عن فاطمة ويجتبهه الرجل جاهل بطرق على فاطمة مالا يليق بها وهذا أوضح لكان بالذنب المغفورا وأولى بتمه بالسبي المشكور فإن صلاة المسلم على غيره من مات خير يصل اليه ولا يضرب أفضل الخلق أن يصلى عليه شر الخلق وهذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلى عليه وسلم عليه البرار والنجباء والمنافقون وهذا ان لم يتفعله

(٣٢ - منهاج قاف)

المذكور عليه المأخذ والثالث أنه مقول بالاشتراك على كل منهما والرابع أنه اسم لمجموعهما وان كان مع القرينة برأيه أحدهما وهذا قول الأئمة بجمهور الناس وحينئذ ثبت هذه المعاني قال ان اسم الكلام مبتدأ ولها المعنوم

بضره وهو يعلم أن في أمته منافقين ولم يتأخذ من أمته عن الصلاة عليه بل قال وأمر الناس
كلهم بالصلاة والسلام عليه مع أن فيهم المؤمنين والمنافقين فكيف يذكر في معرض التناء عليها
والاحتجاج لها مثل هذا الذي لا يحكي ولا يتحجج به الا مفرط في الجهل ولوأوصى موصيان
المسلمين بأصلون عليه لم تنفذ وصيته فإن صلواتهم عليه خير له بكل حال ومن المعلوم أن أناسا
لو طهروا ظاهرا وأوصى بأن لا يصلى عليه ذلك الظالم لم يكن هذا من الحسنات التي يحمدها ولا هذا
مما أمر الله ورسوله فمن قصد مدح فاطمة ونظمها كيف يذكر مثل هذا الغي لا مدح
فهو بل المدح في خلافه كإلحال على ذلك الكتاب والسنة والاحاج

(وأما قوله) وروا جعان الذي صلى الله تعالى عليه وسلم قال فأطاعه أن الله تغضب الغضب ورضى رضاه فقد أكتسبته ما رواه أذعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يعرف هذا في ثمان كتب الحديث المعروفة ولا إلاساند معروضة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يصح ولا حسن ونحن أذعننا طائفة بالجنوب بأن الله يرضى عنها فاضل لا يكره وعمر وعثمان وطه والزي وسعيد وعبد الرحمن بن عوف بذلك نهد وتهديان الله تعالى أخبر برضاء عنهم في غير موضع كقوله تعالى والسايقون الأول من المهاجرين والأنصار والذين أتوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وقوله تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يقولون لحب الشجرة وقد ثبت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم توفي وهو عنهم راض ومن رضى الله عنه ورسوله لا يضره غضب أحد من الخلق كاتسان كان ولا من رضى الله عنه ورضى عن الله يكون رضاه موافقا لرضاه فهو راض عن الله بحكم الله موافق لرضاه وأما رواه أذعننا بحكمه غضب الغضب فإن من رضى بغضب غيره لم أن غضب لغضبه فإن الغضب إذا كان رضاه فغضب ما هو مرضي له وكذلك الرب تعالى له المثل الأعلى أذعننا عنهم غضب لغضبه أذعننا راض بغضبه (وأما قوله) وروا جعان فأطاعه تضعفني من أذاها أذاني ومن أذاني أذى الله فإن هذا الحديث يرويه هذا القفظ بل يروي بغيره كذا كرفي حديث خطبة على "لأنه" إلى أهل لما قام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فقال ابن أبي هاشم في المغيرة أسألتوني أن يسكنوا البيت على من أرى طالب وإني لا أدن ثم لا أدن ثم لا أدن أنما فأطاعه تضعفني بربي ما رايها وبؤذي ما أذاها الآن يريد أن طالب أن يطلق ابنتي ويتكحلتهم وفي رواية أخرى أخاف أن تغتفر في دنيا ثم ذكر صهره من بني عبد شمس فأتى عليه في محاسنه إياه فقال حدثني فصدقتي وعدني فوقتي وإني لست أحل حراما ولا أحرم حلالا ولكن والله لا تخضع بين رسول الله وبنته عدو الله عند رجل واحد أبدا رواه الهضاري ومسلم في الصحيحين من رواه علي بن الحسين والمسور بن مخرمة قسب الحديث خطبة على رضى الله عنه لأنه "أبى جهل" والسيد داخل في القفظ قطعاً بالقفظ الوارد على السبب لا يجوز إخراج سببه منه بل السبب بمحذوه بالاتفاق وقد قال في الحديث وربي ما رايها وبؤذي ما أذاها ومعروف قطعاً أن خطبة أبي جهل عليها إلهاماً وأذاها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلهاماً بذلك وأذاه فإن كان هذا أعبداً لا يحق فاعله لم أن يطلق هذا الوعيد على أن أبي طالب وإن لم يكن وعيداً لا يحق فاعله كان أو يكره أعبداً الوعيد من علي وإن قيل أن علياً تاب من ذلك الخطبة ورجع عنها قيل فهذا ينقض أنه غير معصوم وأذاها إلهاماً من رب فأطاعه وأذاها يذهب ذلك بغيره جازاً من يذهب بغير ذلك من الحسنات الملحمة فإن ما هو

والحديث لا ينسبونه الى بدعة واما متأخرو اهل الحديث فلهم فيها قولان ولا صاحب أحد قولان ولا صاحب الشافعي . اعظم قولان ولا صاحب مالك قولان ولا صاحب ابي حنيفة قولان والمصوفة قولان وجمهور اهل التصور على الاثنيت واما اهل الكلام فقد

ذكر الأشعري هذا في كتاب المقاتل عن غيره واحد من أئمة الكلام غير الكرامية ولم يذكر كرامية شيئا انصرف دواؤه الاقوالهم في
 الايمان بل ذكر عن هشام بن الحكم وغيره من الشيعة (١٧١) أنهم يصفونه بالحركة والسكون ونحو ذلك وان عامة

القدماء من الشيعة كانوا يقولون
 بالتجسيم أغلبهم قول الكرامية
 وأن المتأخرين منهم هم الذين قالوا
 في التوحيد بقول المعتزلة بل ذكر
 عنهم تجدد الصفات من العلم
 والسمع والبصر وقد حكوا عن
 هشام والجهم أنها يقولان
 بحدوث العلم وهذا رأس المصلحة
 وهذا رأس الشيعة لكن جهم
 كان يقول بحدوث الطيف غير ذاته
 وهشام يقول بحدوثه في ذاته وحكي
 الأشعري تجدد العلم له عن جهم
 الامامة وحكي عنهم انابت الحركة
 له وأن كلهم يقولون بذلك الا
 شريفة منهم وذكر عن هشام بن الحكم
 وهشام بن الجوابي وابن مالك
 الحضرمي وعلي بن الهيثم وغيرهم
 أنهم يقولون ارادته حركة وهل
 يقال انها غيره أم لا على قولين لهم
 وذكر عن طائفة أنهم يقولون يعلم
 الاشياء قبل كونها الا أعمال الصادق
 قوله لا يعلمها الا في حال كونها وهذا
 قول غلاة القدرة كعبد الجهنمي
 وأمثاله وهو احدث قول عرو بن عبيد
 وذكر عن زهير الانباري أنه كان
 يقول ان الله ليس بجسم ولا محدود
 ولا يجوز عليه الخلق والمصلحة
 وزعم أن الله تعالى يجي يوم
 القسمة كما قال تعالى وجاء ربك
 والملك مفلسا وزعم أن القرآن
 كلام محمد غير مخلوق قال وكان أبو
 معاذ التومني ووافق زهير في أكثر
 قوله وبخلافه في القرآن وزعم أن
 كلام الله حدث غير محدث ولا مخلوق

أعظم من هذا الذنب نهبه الحسنات المباحة والتوبة والمصاب المكفرة وذلك ان هذا
 الذنب ليس من الكفر الذي لا يضره الله الا بالتوبة ولو كان كذلك لكان على واليه اذا بقدر
 ارتد عن الاسلام في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومعلوم أن الله تعالى زعم عليا من ذلك
 واخوارج الذين قالوا أنه ارتد بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقولوا أنه ارتد في حياته
 انهم ارتد في حياته صلى الله عليه وسلم فلا بد أن يعود الى الاسلام أو يقتله النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم وهذا لم يقع وإذا كان هذا الذنب هو ما دون الشرك فقد قال تعالى ان الله لا يضر أن يشرك
 به ويضر ما دون ذلك بل يشاء وان قالوا بجهلهم ان هذا الذنب كفر لكفر وانك لا تكفر بهم
 فكيف يعزى واللازم باطل للزوم منه وهم دأب شاعبيون أبابكر وعمر وعثمان ويكفرونهم بأمور قد
 صدرت عن ما هو مثلها أو أبعد عن العذر منها فان كان مجورا ومعدورا فهم أولى بالجر
 والعذر وان قيل باستزمام الامر الاخف فسقوا وكفرا كان استزمام الاعتقاد لذلك أولى
 (وايضاً) فيقال أن فاطمة رضي الله عنها اعظم اذا هلك في ذلك من أدى إليها فاذا دار الامر
 بين أدائها أو غيرها كان الاحتراز عن أدائها واجب وهذا حال أبي بكر وعمر فانها احتزرا
 أن يؤذوا أباها أو يرباه بشئ فله عهدها وأمر أمر الخلفاء ان غير عهده وأمره أن يفض
 لخالفته أمره وعهده وتأتي بذلك وكل عاقل يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا
 حكم بحكم وطلب فاطمة أو غيرها ما يخالف ذلك الحكم كان مراعاة حكم النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم أولى فان طاعته واجبة ومعصيته محرمة ومن تأذى لطاعته كان عطفاً في تأذيه
 بذلك وكان الموافق لطاعته مصيباً في طاعته وهذا بخلاف من آذاه الفرض بعينه لا بالجر
 طاعة الله ورسوله ومن تدر حال أبي بكر في رعايته لامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأنه اعانها
 قصد طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا لآخر أعز علم أن حاله أكل وأفضل وأعلى من حال
 علي رضي الله عنه وكلاهما ليس كغير من أكارأ وليا الله المتقين وخزب الله المخلصين وعباد الله
 الصالحين ومن السابقين الاولين ومن أكارأ المقربين الذين يشربون بالنسب ولهذا كان أبو
 بكر رضي الله عنه يقول والله لعراية رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحب الي من أن أصل
 قريشي وقال ارقبوا محمد أصلي الله تعالى عليه وسلم في أهل بيته رواه البخاري عنه لكن
 المقصود أنه لو قدر أن أبابكر آذاه فلم يؤذها فعرض نفسه بل لطبع الله ورسوله ويوصل الحق الى
 مستحقه وعلى رضي الله عنه كان قد صدق أن تزوج علياً فله في آذاه عرض بخلاف أبي بكر فعلم
 أن أبابكر كان أبعد ان يذم بأداه من علي وأنه أضعف طاعة الله ورسوله بمخالطه فيه
 بخلاف علي فله كان حفظ قريشاً راجله أو أبابكر كان من جنس من هاجر الى الله ورسوله وهذا
 لا شبهة من كان مقصوده أمره أن تزوجها والتي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤذيه ما يؤذي فاطمة
 إذا لم يعارض ذلك أمر الله تعالى فإذا أمر الله تعالى بشئ فعليه وان تأذى من تأذى من أهل
 وغيرهم فهو في حال طاعة الله يؤذيه ما يعارض طاعة الله ورسوله وهذا الاطلاق كقوله من
 أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصي الله ومن عصي
 أميري فقد عصاني ثم قد بين ذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الطاعة في المعروف فإذا
 كانت طاعة أمره أطلقها ومارد بها الطاعة في المعروف فتقوله من آذاه فقد آذاني بحمل
 على الذي في المعروف بطريق الاولى والاخرى لان طاعة أمره فرض وضدها معصية كبيرة

وهو قائم لا في مكان وكذلك قوله في محبة وادارته أيضاً قال زهير كلام الله حدث وليس محدث وفصل وليس مفعول وامتنع أن يزعم
 أنه مخلوق يقول ليس بمخلوق ولا مخلوق وله قائم به وبالله تعالى يتكلم الله بكلام قائم بغيره كما يستحيل أن يتحرك بحركة فاعلم بغيره وكذلك

يقول في ارادة الله وحسنه ونقصه ان ذلك اجمع قائم بالله قال الاشعري وبلغني عن بعض المتفهمة انه كان يقول ان الله لم يزل متكاما بمعنى انه لم يزل قادرا على الكلام ويقول ان كلام الله (١٧٣) تحدث غير مخلوق كصعودنا لله بن كلاب ومن قال انه

حدث كصوره يومين قال انحدث كصوره في معاد التوسفي يقولون ليس بجسم ولا عرض واما الجنة التي اخرجها الرازي لثلاثة فهي ضعيفة من وجوه أحدها ان المقدمة التي اعتمد عليها قوله ان انشائي عن الكمال الذي يمكن الانصاف به ناقص فيقال ومعلوم ان الحوادث المتعاقبة لا يمكن الانصاف بها في الازل كما لا يمكن وجودها في الازل فان ما كان وجوده مشروطا بحدوث سابق له امتنع امكان وجوده قبل وجود شرطه وعلى هذا فان قلت عن هذه في الازل لا يكون خلقا مما يمكن الانصاف به والخلق مما لا يمكن انصافه ليس بشاقص (الوجه الثاني) أن يقال هو لم يثبت امتناع ما ذكر من النقص بديل عقلي ولا ينسب كتاب ولا سنة بل انما أثبت بما ادعاه من الاجماع وهذه بقية وطريقه في المعالي قبله ومن وافقهم يقولون ان امتناع النقص على الله تعالى انما على الاجماع لا بالنص ولا بالعقل واذا كان كذلك فلو لم ان المنزعين في انصافه بذلك هم من اهل الاجماع فكيف يتجوز الاجماع في مسائل النزاع فان قال هؤلاء واقفونا على امتناع النقص عليه وانما نازعونا في كون ذلك نفسا قبله اما ان يكفوا واقفوا على اطلاق اللفظ واسان يكونوا واقفوا على معانيه فان واقفوا على المسلاق

واما قل ما يؤذي فاطمة فليس هو بمنزلة معصية امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والامر ان يكون على قسمل ما هو من معصية الله ورسوله فان معصية امر الله معصية ومعصية معصية الله ثم اذا عارض معارض وقال ابو بكر وعمر وليا الامر والله قد امر بطاعة ولي الامر وطاعة ولي الامر طاعة الله ومعصية معصية الله فمن خط امره وحكمه فقد خط امر الله وحكمه ثم اخذت شع على وعلى فاطمة رضی الله عنهما بانهما اذا امر الله ومخط حكمه وكهما امر الله رضی الله لان الله فرض طاعته وطاعته ولي الامر فمن كره طاعته ولي الامر فقد كره رضوان الله والله بسخط لمعصيته ومعصية ولي الامر معصيته فمن اتبع معصية ولي الامر فقد اتبع ما اسخط الله وكمره رضوانه وهذا التسنيع على على وفاطمة رضی الله عنهما اوجه من تسنيع الرافضة على أبي بكر وعمر وذلك ان النصوص الواردة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في طاعة ولادة الامور ووزوم الجماعة والصبر على ذلك مشهورة كثيرة بل وقال قائل ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر بطاعة ولادة الامور وان استأثروا والصبر على جورهم وقال انكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وقال اذا الهم فقههم وسألوا الله ححكم وامثال ذلك فلو قد ان ابا بكر وعمر رضی الله عنهما كانا ظالمين مستأثرين بالمال لانفسهما كان الواجب مع ذلك طاعتهما والصبر على جورهما ثم لو اخذ هذا القائل يفتح في على وفاطمة رضی الله عنهما ونحوهما بانهم لم يصروا ولم ينزوا الجماعة بل جزعوا وفرقوا الجماعة وهذه معصية عظيمة لكانت هذه الشناعة اوجه من تسنيع الرافضة على أبي بكر وعمر رضی الله عنهما فان ابا بكر وعمر لا تقوم حجة بانهما تركوا احبا ولا فعلا محرما املا بخلاف غيرهما فانه قد تقوم الحجة بنوع من الذنوب التي لم يفعل مثلهما الا بكر وعمر وما ينزه على وفاطمة رضی الله عنهما عن ترك واجب او فعل محظور الا بتركه ابا بكر وعمر اولى بكثير ولا يمكن ان تقوم حجة بتركهما واجبا وتصديهما احدا الا بالحق التي تقوم في على وفاطمة اقوى وأكثر قلب الطالب مدح على وفاطمة رضی الله عنهما اما بسلا متهمان من الذنوب واما بفقران الله لهما مع القدح في أبي بكر وعمر باقامة الذنب والمنع من المغفر من اعظم الجهل والظلم وهو اجهل والظلم عن يرد مثل ذلك في على ومعه يرضى الله عنهما اذا اراد مدح معوية رضی الله عنه والقدح في على رضی الله عنه

(الوجه الثامن) ان قوله لو كان هذا الخبر محصيا لما جازاه ان يترك البغلة والسيف والعمامة عند على حين حكمه بهما الما دعا العباس (فيقال) ومن نقل ان ابا بكر وعمر حكما بذلك لاحدا وترك ذلك عندا احد على ان يكون ملكا له فهذا من آيين الكذب عليهما بل غاية هذا ان يترك عند من ترك عند كافر كاصدقته عند على والعباس ليسرهما في مصارفها الشرعية (واما قوله) ولكن اهل البيت الذين لهم هم الله في كلهم من تكين ما لا يجوز (فيقال له أولا) ان الله تعالى لم يحبنا لم يظهر جميع اهل البيت واذهب عنهم الرجس فان هذا كذب على الله كيف ونحن نعلم ان من بني هاشم من ليس بمظهر من الذنوب ولا اذنب عنهم الرجس لاسيما عند الرافضة لان عندهم كل من كان من بني هاشم محبا ابا بكر وعمر رضی الله عنهما ليس بمظهر ولانه اعما قال فيها اغيار يدا لله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وقد تقدم ان هذا مثل قوله ما يدا لله ليذهب عنكم من رجس ولكن يدا لله ليرحمكم ولستم تفت

القول باه صلا منزه عن النقص وقالوا ليس هذا من النقص لم يكن مورد النزاع داخل في ما عنوه بلفظ النقص عليهم ومعلوم ان الاجماع حينئذ لا يكون حاسلا على المعنى المتنازع فيه ولكن على لفظ ليسل فيه هذا المعنى عند بعض اهل الاجماع

ومثل هذا لا يكون محقق المعنى ولكن غاية اذا قام الدليل على أن هذا يسمى في اللغة نقصاً أن يكون لم يعبروا باللفظ القوي وهذا بقدر
أن لا يكون له مساغ في اللغة انما فيه خطأ القوي (١٧٣) فكيف اذا كانت المقدمات غير مسلمة لها في اللغة ايضا ومثل

هذا ليس بحجة على المعنى المتنازع فيه وانما يكون محققاً لغيره
صحت مضمونه فلا يحصل بها
المقصود ان كانوا وافقوا على نفي
المعنى التي يعبر عنها باللفظ النقص
فعاوم أن المعنى المتنازع فيه لم
يوافقوا عليه فبين أن مورد النزاع
لا يجاعل على نفيه قطعاً فلا يجوز
الاحتجاج على نفيه بالاجماع
(الوجه الثالث أن يقال) ان قول
القاتل ان الأمة أجعت على نفيه
الله تعالى من العيب والافه ونحو
ذلك وهذا القدر ليس بمقول اللفظ
عن كل واحد من الأمة لكن نحن
نعلم أن كل مسلم فهو يترده الله تعالى
عن النقص والعيب بل العقلاء كلهم
متفقون على ذلك فانه ما من أحد
يعظم الصانع سبحانه وتعالى وصف
الله بصفة وهو يعتقد أنها آفة
وعيب ونقص في حقه وان كان
بعض المحدثين بصفة بما يعتقدوه
نقصاً وعيباً فهذا من جنس نفاة
الصانع تعالى ولهذا كان نفاة
الصفات نفوها وهم يعتقدون
أن اثباتها يقتضي النقص
كالحدوث والامكان ومشابهة
الاحياء ومثبوته انما ثبتوها
لاعتقادهم أن اثباتها يوجب
الكمال وعدمها يستلزم النقص
والعدم ومشابهة الجادات وكذلك
مثبتة القدر ونفاة بل بعض نفاة
النسوزعوا أنهم نفوها تعظيماً لله
أن يكون رسوله من البشر وأهل
الشرك أشركوا تعظيماً لله أن

عليكم تشكرون وقوله يريد الله لين لكم ويهدىكم سن الذين من قبلكم ويتوب عليكم
وتحذركم عاصيه بيان أن الله يحب ذلك لكم ويرضاه لكم وأمركم به فن فعله حصل له هذا
المراد المحبوب ومن لم يفعله لم يحصل له ذلك وقد بسط هذا في غيره الموضع وبين أن هذا الزم
لهؤلاء الرافضة القدرية فان عندهم أن ارادة الله بمعنى أمره لا بمعنى أنه يفعل ما أراد فلا يلزم اذا
أراد الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهر ولا يجوز عندهم أن يطهر أحد أحد بل من أراد الله
تطهيره فان شاء تطهر نفسه وان شاء لم يطهرها ولا يقدر الله عندهم على تطهير أحد
وأما قوله ان الصدقة محرمة عليهم (فيقال له أولاً) المحرم عليهم صدقة الفرض وأما صدقة التطوع
فقد كانوا يشربون من المياه المسبلة بين مكة والمدينة ويقولون انما حرم علينا الفرض ولم يحرم علينا
التطوع واذا جاز أن يتنفعوا بصدقات الاجانب التي هي تطوع فانتفاعهم بصدقة التي هي على الله
تعالى عليه وسلم أولى وأحرى فان هذه الاموال لم تكن زكاً مفرضة على النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وهي أصاح الناس التي حرمت عليهم وانما هي من التي الذي آفاه الله على رسوله
والى محلل لهم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل ما حله الله من التي بصدقة أو غايته أن
يكون ملكاً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم تصدقه على المسلمين وأهل بيته أحق بصدقة فان
الصدقة على المسلمين صدقة والصدقة على القرابة صدقة وصدقة (الوجه التاسع في معارضة
لحديث مار رضى الله عنه) فيقال جاز لم يدع حاشي غير تنزع من ذلك الشيء يجعله وانما طلب
شأن من يث المال يجوز للامام أن يعطيه اياه ولو لم يعدهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا واعد
به كان أولى بالجواز فلهذا لم يقتصر على بيته ومثل هذا ان يجي شخص الى عقارب بيت المال فيدعيه
لنفسه خاصة فليس للامام أن ينزع من بيت المال ويدفعه اليه بلا حجة شرعية وآ خر طلب شيئاً
من المال المنقول الذي يجب قسمه على المسلمين من مال بيت المال فهذا يجوز أن يعطى بغير بيعة
الأثرى أن صدقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الموقوفة بصدقة غيره على المسلمين لا يجوز
لاحد ذلك أصلها ويجوز أن يعطى من ريعها بما يتنفع به فمال الذي أعطى منه جاز هو المال
الذي يقسم بين المسلمين بخلاف أصول المال ولهذا كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يعطيان
العباس وعليها الحسن والحسين وغيرهم من بني هاشم أعظم مما أعطوا جابر بن عبد الله من المال
الذي يقسم بين الناس وان لم يكن معه ما هو عديم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فنقول هؤلاء
الرافضة الجهال ان جابر بن عبد الله أخذ مال المسلمين بلا بيعة بل بمجرد الدعوى هكذا من
لا يعرف حكم الله في هذا ولا في ذلك فان المال الذي أعطى منه جابر مال يجب قسمه بين
المسلمين وجاز أحد المسلمين وله حق فيه وهو أحد الشركاء والامام اذا أعطى أحد من مال
النبي ونحوه من مال المسلمين لا يقال انه أعطاه مال المسلمين من غير بيعة لان القسم بين المسلمين
واعطاهم لا يقتصر على بيعة بخلاف من يدعي أن أصل المال له دون المسلمين نعم الامام يقسم المال
باجتهاده في التقدير والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقسم المال بالخشاش وكذلك روى
عن عمر رضي الله عنه وهو نفع من الكل باليد وجاز ذكر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وعده ثلاث خبات وهذا أمر معتاده من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فليذكر الاما عهد
من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يتطهر وما يجوز الاقتداء به فيه فاعطاه حاشية ثم نظر عده فاعطاه

بعيد بلا واسطة تكون بينه وبين خلفه فاذا كان كذلك فمن المعلوم أن الانسان لو احتج بإجماع المسلمين على نفي النقص والعيب عن الله
تعالى على من ثبت الصفات مدعي أن اثباتها نقص وعيب أو بالعكس لقوله المبتدئ نحن لم نوافقك على نفي هذا المعنى الذي ثبتته أنت

نقصاوعيا فلا تخرج علينا بما وافقت على لفظ لم نوافقت على معناه أو مكهم حينئذ أن يقولوا نحن نساو على في هذا المعنى وإن سميت أنت
نقصاوعيا فلا يكون حجة نامة إلا أن يقوم دليل على انتفاء (١٧٤) ذلك غير الإجماع المشروط بموافقتهم (الوجه

الرابع أن يقال) قولنا إجماع
الاسم على أن صفاته كلها صفات
كأن ان عتبت تلك صفاته اللازمة
له لم يكن في هذا حجة وإن عتبت
ما عتبت بقدرته ومشيئته لم يكن
هذا إجماعا فأنك أنت وغيرك من
أهل الكلام تقولون أن صفة
الفعل ليست صفة كمال ولا نقص
والله موصوف بها بعد أن لم يكن
موصوفا كونه خالقا وبسبب ما
وعاد لا ومحسنا وتعد ذلك غسلا
أمور حادثة متجددة وليست صفة
مدح ولا كمال وإن قلت المفعولات
ليست قائمة به بخلاف ما يقوم به
قبل الذهاب أن الأمر كذلك لكن
ما عتبت بقدرته ومشيئته ما أن
يقال هو متصف به أولا يقال هو
متصف به فإن قيل ليس متصفه لم
يكن متصفا لا بهذا ولا بهذا وإن
قيل هو متصف به كان متصفا بهذا
وهذا معلوم أن المشهور عند أهل
الكلام من عامة الطوائف أنهم
يقسمون الصفات إلى صفات فعلية
وغير فعلية مع قول من يقول منهم
أن الأفعال لا تقوم به فيعيالونه
موصوفا بالأفعال فانه موصوف بأنه
خاتمي ورازقي وعندهم هذه أمور
كانت بعد أن لم تكن ولما قال لهم
من يقول بنسب الحوادث من
الفلاسفة وغيرهم الفعل أن كان
صفة كمال لزم أن تصاف به في الأزل
وإن كان صفه نقص امتنع أن تصافه
به في الأبد ما عوان ذلك أن الفعل
ليس صفة كمال ولا نقص (الوجه

بقتدرهم من تحز بالمناظرة موافقا لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القسم فإن الواجب
موافقته بحسب الامكان فإن أمكن العلم والاتباع ما أمكن من التعرض والاختيار ما اقتضا
فاطمة رضي الله عنها فاذكرهم ومن دعواها الهبة والشهادة المذكورة ونحو ذلك لو كان حصصا
لكمال بالفتح فمن يحصونه أنه أشبه بالمدح والله المستعان
(فصل قال الرافضي) وقد روي عن الجماعة كلهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال في حق أبي ذر ما قلت الضراء وما أظلت الخضر ما على ذي لهجة أصدق من أبي ذر ولم يسموه
مذيقا وسموا أبابكر مذيقا مع أنه لم يرد مثل ذلك في حقه

(يقال) هذا الحديث لم يروه الجماعة كلهم ولا هو في الصحيحين ولا هو في السنن بل هو مروي
في الجلية وبقتدرهم من ثبوته فمن المعلوم أن هذا الحديث لم يرد به أن أبان أصدق من جميع
الخلق فإن هذا يلزم منه أن يكون أصدق من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن سائر النبيين
ومن علي بن أبي طالب وهذا خلاف إجماع المسلمين كلهم من السنة والشعة فعمل أن هذه
الكلمة معناه أنها أبان أصدق ليس غمرا أكثر تحز بالصدق منه ولا يلزم إذا كان بمنزلة غيره في
تحري الصدق أن يكون بمنزلة في كثرة الصدق والتصديق بالحق وفي عظم الحق الذي صدق
فيه وصدق به وذلك أنه يقال فلان صادق للهجة إذا تحرى الصدق وإن كان قليل العلم بما
حدثه الأبناء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقل ما قلت الضراء أعظم تصديقا من أبي ذر
بل قال أصدق للهجة والمدح للصديق الذي صدق أن النبيا ليس بمجرد كونه صادقا بل في كونه
مصدقا للأنبياء وتصديقه لني صلى الله تعالى عليه وسلم هو صدق خاص فالمدح بهذا التصديق
الذي هو صدق خاص نوع والمدح بنفس كونه صادقا نوع آخر فكل صدق صادق وليس كل
صادق مذيقا ففي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى
الصدق حتى يكتب عند الله مذيقا وأباكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور والفجور
يهدى إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا فالصدق
قدر أديبه الكامل في الصدق وقدر أديبه الكامل في التصديق والصدقين ليست فضيلته في مجرد
تحري الصدق بل في أنه علم ما أخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بحله وتفصيلا وصدق ذلك
تصديقا كملافي العلم والقصد والقول والعمل وهذا القدر لم يحصل لأبي ذر ولا غيره فإن أبان
لم يعلم ما أخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كاعلمه أبو بكر ولا حصل له من التصديق الفصل
كما حصل لأبي بكر ولا حصل عنده من كمال الصدقين معرفة ولا كما حصل لأبي بكر فإن
أبا بكر أعرف منه وأعظم حياته ورسوله منه وأعظم نصرته ورسوله منه وأعظم جهاده بأنفسه
وماله منه إلى غير ذلك من الصفات التي هي كمال الصديقة وفي الصحيحين عن أنس بن مالك رضي
الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحدا معه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف
بهم فقال اسكن أحدو ضرب به برجه وقال ليس عليك إلا النبي وصدقته وشهادته وفي الترمذي
 وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله الذين يؤثرون ما أوثا وقالوا بهم وجهه

أهو
الخامس) احتج به بقوله أن الأمة مجمعة على أن صفاته لا تكون إلا صفته باجماعهم
جلى تترجم من صفته نقص فإن كونه منزعا عن صفات النقص مشهور في كلام الناس وأما كون صفاته لا تكون إلا صفاته كمال فليس

هذا اللفظ مشهور معروف عن الأئمة ومن ألقى ذلك عنهم فاعلم بطلانه على سبيل الأجل لا الاستغراق في القلوب من أن الله موصوف بالكمال دون النقص وهذه الأطلاقات لا تدل على ذلك (١٧٥) المسائل ولوقيل لطلوع هذا كونه بفعل أفعال بنفسه

بفعل عليها ويشاهد وصفه نقص صفات الكمال أو يقف عن الجواب أقرب منه إلى أن يحصل ذلك من صفات النقص (الوجه السادس) أن هذا الإجماع مجمعه عليهم فاما إذا عرضنا على العقول موجودين أحدهما يمكنه أن يتكلم ويفعل بحيثية كلاما وفعلوا لا تحركه ذلك بل لا يكون كلامه إلا غير مقدور له ولا مراداً ويكون بالتأنيبه لكائن العقول نقض أن الأول كمال وكذلك إذا عرضنا على العقول موجودين من الخلق أو موجودين مطلقاً أحدهما بقدر على الذهاب والنجى والتصرف بنفسه والآخر لا يمكنه ذلك لكائن العقول نقض بأن الأول كمال من الثاني كما إذا عرضنا على العقل موجودين من الخلق أو موجودين مطلقاً أحدهما علم قدير والآخر لا حياته ولا علم ولا قدرة لكائن العقول نقض بأن الأول كمال من الثاني فنفس ما به يعلم أن أضافه الحاشية والقدرة صفات كماله يعلم أن أضافه بالافعال والأقوال الاختيارية التي تقوم به التي بها يفعل المفعولات البائنة صفة كمال والعقل مستقون على أن الأعيان المتحركة وأما نقبيل الحركة كمال من التي لا تفعلها كمالهم متفقون على أن الأعيان الموصوفة بالسلم والقدرة والسبح والصبر وأما نقبيل الأصناف بذلك كمال من الأعيان

أهل الرجل يرفى ويسرق ويشرب الخمر ويخالف قال لا يابسة الصديق ولكنه الرجل يصوم ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه (فصل قال الرافضى) وهو مخطئ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يختلف في حياته ولا بعد وفاته ولم يسوا أمير المؤمنين خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه استخلفه في عهده ما من منها أنه استخلفه على المدينة في غزوة تبوك وقال له أن المدينة لا تلحق إلا بالي أو بكذا أما رضى أن تكون مئة من غزوة هرون من موسى إلا أنه لا يبي بعدى وأمر أسامة بن زيد بدعى الجيش الذين فيها أبو بكر وعمر ومات ولم يصره ولم يسمو خليفة ولما ولي أبو بكر غضب أسامة وقال أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرني عليكم فن استخلف على فنى إليه هو وعمر حتى استرضاه وكان أسامة ممتحياً أميراً (والجواب) من وجوه (أحدها) أن الخليفة إما أن يكون معناه الذي يختلف غيره وإن كان لم يختلف كما هو المعروف في اللغة وهو قول الجمهور وأما أن يكون معناه من استخلفه غيره كما قاله طائفة من أهل الظاهر والشيعة ونحوهم فإن كان الأول فأبو بكر خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه خلفه بعد موته ولم يخلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحد بعد موته إلا أبو بكر فكان هو الخليفة من بعده ضرورة فإن الشيعة وغيرهم لا يتركون في أنه هو صارولى الأمر بعده وصار خليفة له على المسلمين ويشترط فهم الحدود ويقسم عليهم النوى ويفترق بهم وولى عليهم العمال والأمراء وغير ذلك من الأمور التي يفعلها ولا الامور فهذه باتفاق أئمة بأمرها بعد موته أو بكر فكان هو الخليفة لرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيما قطعها كل أهل السنة يقولون خلفه وكان هو أحق بمخلافته والشيعة يقولون كان على هو لاحق لكن تصح خلافة أبي بكر وتقول ما كان يحل له أن يصير هو الخليفة لكن لا يتركون أنه صار خليفة بالفعل وهو مستحق لهذا الاسم إذا كان الخليفة من خلف غير على كل تقدير وأما أن قيل أن الخليفة من استخلفه غيره كما قاله بعض أهل السنة وبعض الشيعة فن قاله من أهل السنة يقول أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استخلف أبا بكر أما بالنص الجلى كما قاله بعضهم وأما بالنص الخفى كما أن الشيعة القائلين بالنص على علي منهم يقول بالنص الجلى كما تقوله الإمامية ومنهم من يقول بالنص الخفى كما تقوله الحارونية من الزيدية ودعوى وثالث نقض الجلى والخفى على أبي بكر أقوى وأظهر بكثير من دعوى هو لا بالنص على علي كذكره النصوص الثابتة بالله على خلافة أبي بكر وأن علياً لم يدل على خلافته إلا بما علم أنه كذب أو يعلم أنه لا دلالة فيه وعلى هذا التقدير فلم يستخلف بعد موته أحد إلا أبا بكر فلذلك كان هو الخليفة فان الخليفة المطلق هو من خلفه بعد موته وأستخلفه بعد موته وهذا أن الوصفان لم يثبتا إلا لأبي بكر فلذلك كان هو الخليفة وأما استخلافه لمضى على المدينة فذلك ليس من خصائصه فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا خرج في غزاة استخلف على المدينة رجلاً من أصحابه كما استخلف ابن أم مكتوم تارة وعثمان بن عفان تارة واستخلف على لم يكن على أكثر ولا أفضل من استخلف عليهم غيره بل كان يكون في المدينة في كل غزوة من الغزوات من المهاجرين والأنصار أكثر وأفضل من تخلف في غزوة تبوك فان غزوة تبوك لم يأت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لاحد بالخلف فيها فلم يختلف فيها

التي لا تصف بذلك ولا تشمل الاضافه وهذه الطريقة من أعظم الطرق في إثبات الصفات وكان السلف يتجهون بها ويستنبطون أن عبد المولى لا يصير ولا يتكلم فقد عذر بالاضاعه ما يؤيدون أن هذه صفات كمال فالحال عنها ناقص ومن المصنفات

كل كمال انقص فيه وجهه من الوجود ثبت الخلق فالحال احق وكل نقص تنوعه مخلوق فالحال سببه احق بترجمه عنه ولما
 اورد من اورد من الملاحضة ان الصفات بان عدم هذه (١٧٦) الصفات انما يكون نقصا اذا كان الحقل قابلا لها وانما

يكون عدم الصرعى وعدم
 الكلام خيرا وعدم السمع مما
 اذا كان الحقل قابلا لذلك الحيوان
 فاما لا يقبل ذلك كالجناد فله
 لا يوصف بهذا ولا بهذا الحيوان
 عن هذا بان ما لا يقبل الانصاف
 لا يهذب ولا يهذب اعظم نقصا مما
 يقبلها وتوصف بأحدهما وان
 انصف بالنقص فالجناد الذى
 لا يقبل الحية والسبع والبصر
 والكلام اعظم نقصا من الحيوان
 الذى يقبل ذلك وان كان اعمى
 اعمى اليكم فمن نفي الصفات جعله
 كالاى الاسم اليكم وهذا بانه
 موجود فى الافعال فان الحركة
 بلا ذات مستلزمية للحياة ومازومة
 لها بخلاف الحركة بالعرض
 كالحركة القسرية التابعة للقاسر
 والحركة الطبيعية التى تطلب
 بها الصبيح العود الى مركزها
 لغرضها عن المركز فان تلك حركة
 بالعرض والعلامة مستقون على ان
 من كان من الاعيان قابلا للحركة
 فهو اشرف مما لا يقبلها وما كان
 قابلا للحركة بالذات فهو اعمى مما
 لا يقبلها الا بالعرض وما كان محسوسا
 بنفسه كان اكمل من الموات الذى
 تحركه بغيره وقد بسط هذا فى غير
 هذا الموضع ونحن نتكلم على هذه
 الحجة الكمال والنقصان كلاما
 مطلقا لا يختص بنظم الرازى اذ قد
 يقول القائل انا صوغها على غير
 الوجه الذى صاغها عليه الرازى
 فنقول اعلم ان ملوآثف المسلمين

الانفاق او معذرو الثلاثة الذين نال الله عليهم وانما كان معظمهم مختلف فيما اتسوا والصبيان
 وروى ان بعض المنافقين طعنوا على وقالوا انما استغفله لانه يفضله واذا كان قد استغف
 غيره على اعمى اكثر وافضل مما استغفله عليه علما وان ذلك استغفاله فمقد اعمى طائفة معينة
 فى غيبته ليس هو استغفاله مطلقا بعد موته على امته ولم يطلق على احسن هؤلاء انه خليفة
 رسول الله الامع التقييد فاذا كان يسمى على بذلك فغير من الصلبة المستخفين اولى بهذا
 الاسم فلم يكن هذا من خصائصه وايضا الذى يخلف المطاع بعد موته لا يكون الا افضل الناس
 واما الذى يختلف فى حال غرضه ولعمريه فلا يجب ان يكون افضل الناس فالعادة الجارية انه
 يستحب في خروج مطابفة فى الغزاه من يكون عنده افضل عن يستخلفه على عياله فان
 نفع ذلك ليس كنفع ذلك المشار له فى الجهاد والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم سلبا بهرون
 فى اصل الاستخلاف لافى كماله ولعلى شركا فى هذا الاستخلاف بين ذلك ان موسى لما ذهب الى
 معقله لم يكن معه احد بشركه فى ذلك فاستخلف بهرون على جميع قومه والنبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم لما ذهب الى غزوة تبوك اخذ معه جميع المسلمين الا المعذور ولم يستخلف عليا
 الاعلى العيال والقليل من الناس فلم يكن استخلافه كاستخلاف موسى لهرون بل اتهمه فى حال
 منبه كما اتهم موسى بهرون فى حال منبه فينه الذى صلى الله تعالى عليه وسلم ان الاستخلاف
 ليس لنقص مرتبة المستخلف بل قد يكون لامانته كما استخلف موسى بهرون على قومه وكان على
 خرج اليه يبي وقال انذرى مع اتسوا والصبيان كانه كره ان يخلف عنه وقد قيل ان بعض
 المنافقين طعن فيه فينه الذى صلى الله تعالى عليه وسلم ان هذه المرة ليست لنقص المستخلف
 اذ لو كان كذلك ما استخلف موسى بهرون (واما قوله) انه قال ان المدينة لا تصلح الاى
 اوبل فلهذا كذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعرف فى كتب الحديث المعتمدة وما
 بين كذبه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج من المدينة غير مرة ومعهم على وليس بالمدينة
 لاهو ولا على فكيف يقول ان المدينة لا تصلح الاى اوبل فيوم بدر كان معه على وبين بدر
 والمدينة عدة مراحل وليس واحدهما بالمدينة وعلى كان معه يوم بدر بالنازور وكان يوم الفتح
 معه باتفاق العلماء وكانت اخيه امارت جونا لها وادعى قتلها فقالت يا رسول الله نعم ان
 اعمى على انه قاتل رجلا اجرته فلان بن هيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد اجرنا من
 اجرت يا هاتمي والحديث فى الصحيح ولم يكن فى المدينة لاهو ولا على ويوم خير كان قد طاب
 عليا فقدم وهو اريد واعطاه الراية حتى فتح الله على يديه ولم يكن بالمدينة لاهو ولا على وكذلك يوم
 حنين والطائف وكذلك فى حجة الوداع كان على باليمن والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج حاجا
 فاجتمعوا بكهت وليس بالمدينة واحدهما والرافضة من فرط جهلهم يكدون الكذب الذى
 لا يخفى على من له باليرة اذنى علم (واما قوله) انه امر امامة رضى الله عنه على الجيش الذين
 فهم اوبكر وعمر بن الكذب الذى يعرفه من اذنى معرفة بالحدث فان ابا بكر لم يكن فى ذلك
 الجيش بل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد استخلف من حين مرض الى ان مات واسامة
 قد روى انه عقد له الراية قبل مرضه ثم لما مرض اربا بكر ان صلى بالناس فصلى بهم
 الى ان مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان قد رآه امر بالمرور جمع امامة قبل المرض لكان

لهبى هذا الامل الذى تبنى عليه مسئلة الافعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى اربعة اقوال تتفرع الى ستة
 ونك انهم يتنازعون هل يقوم بذاته ما يتلقى بعيشته وقدره من الافعال وغير الافعال على قولين مشهورين ويتنازعون فى ان الامور

أمره بالصلاة تلك المدة مع أنه لأماسة أن يسافر مرضه بموجب التسخيرة أماسة عنه فكيف إذا لم يؤمر عليه أماسة بمكان (وأيضاً) فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن عادته في السرايا بل ولا في منازلهم أن يعين كل من يخرج معه في الغزو بأسمائهم ولكن يندب الناس ندباً عاماً مطلقاً فتارة يعيّن منه أمه لا يأمر كل أحد بل يخرجه معه ولكن ندبهم إلى ذلك كافي غيرة القادة وتارة يأمر بأسمائهم كالأمر في غزاة بدر أن يخرج من حضر ظهره فلم يخرج معه كثير من الناس وكان أمر في غزوة السويق بعد أحد أن يخرج معه الأمن شهداً أحداً وتارة يستغفرهم بغير أسماء ولا يأن لأحد في التخلف كما في غزوة تبوك وكذلك كانت سنة خلفائه من بعده وكان أبو بكر لما أمر الأعراب إلى الشام وغيره يندب الناس إلى الخروج فلما خرج مع الأميرين رأى حصول المقصود بهم سره والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما أرسل إلى الموتة لسرية التي أرسلها قال أبو بكر يزيد فإن قتل فخره فإن قتل فعد الله من رواحته لم يعين كل من خرج معهم فلان وفلان ولم تكن الصحابة مكتوبين عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ديوان ولا يوظف نقيباً يخرجونهم بأسمائهم وأعيانهم بل كان يؤمر الأمير فإذا اجتمع معهم يحصل لهم المقصود وأرسلهم وصاروا معاً عليهم كما أنه في الحج لما أمر أبو بكر وأردفه على أخيه أمه مأمور وأن أبو بكر أمير عليه ولما أمر أماسة بعدم قتل أبيه وأرسله إلى ناحية العدو الذين قتلوا أبا المراء في ذلك من المصلحة ندب الناس معه فانتدب معه من رغب في الغزو وروى أن عمر كان ممن انتدب معه لا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين عمر ولا غيره في الخروج معه لكن من خرج معه في الغزاة كان أماسة أميراً عليه كالأمر لما استخف عتاب بن أسد على مكة كان من أقام مكة فعتاب أمير عليه وكذلك لما أرسل خالد بن الوليد وغيره من أمراء السرايا كان من خرج مع الأمير فالأمير أميراً عليه باختياره أنخروا معه لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين الغزو مع الأمير كل من يخرج معه فإن هذا لم يكن من عادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولأن عادته أن يكره وهذا كآله إذا كان أمام راتب في حياته يصلي يقوم في صلى خلفه كان ذلك للأمام إماماً له يتقدم عليه وإن كان المأموم أفضل منه وفي صحيح مسلم وغيره عن أبي مسعود السدري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يوم القوم أقرؤهم كتاب الله فإن كانوا في القرأة سواء فاعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنا ولا يؤتمن الرجل الرجل إلا على سلطانه ولا يجلس على تكريمه إلا بآيانه فبني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتقدم على إمام ذي سلطان وإن كان المأموم أفضل منه ولهذا قال العلماء أن الإمام الراتب لا يقدم عليه من هو أفضل منه وكانت السنة أولاً لأن الأمير هو الذي يصلي بالناس وتنازع الفقهاء فيما إذا اجتمع صاحب البيت والتولي بهم ما يقدم على قولين كما تنازعوا في صلاة الجنائز هل يقدم الوالي أو الولي وأكثرهم قدم الوالي ولهذا المامات الحسن بن علي قدم أخوه الحسين بن علي أمير المدينة للصلاة عليه وقال لولا أنها السنة لما تقدمت الحسن أفضل من ذلك الأمير الذي أمره أن يصلي على أخيه لكن لما كان هو الأمير وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يؤتمن الرجل الرجل إلا على سلطانه فقدمت ذلك وكان يقدم الأمير على من معه في الغزاة كقدمه في الصلاة والحج لأنهم صلوا خلفه باختيارهم وبجوامعهم كونه قد تعين صلاتهم خلفه وبجوامعهم إذا لم يكن الحج إلا أمير واحد يخرج معه ولكن في الغزو لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يأمر جميع الناس بالخروج مع السرايا ولا يعين من يخرج بأسمائهم وأعيانهم

المحدد والمحدد هل يمكن نسلها ودوامها في الماضي والمستقبل أو في المستقبل دون الماضي أو يجب تناسلها وانقطاعها في الماضي والمستقبل على ثلاثة أقوال معروفة فصارت الأقوال أربعة طائفة تقول يقوم به ما يتعلق بعيشته وقدرته ثم يقال ما زال كذلك أو يقال حدث هذا الجنس بعد أن لم يكن على قولين وطائفة تقول لا يقوم به شيء من ذلك ثم هل يمكن دوام ذلك ونسله خارجاً عن قولين وكل من الطائفتين تنازعوا هل يمكن وجود هذه المعاني بدون محل يقوم به على قولين فالقائلون من أهل القبلة يجوز نسل من أهل القبلة منهم من قال يقوم به ومنهم من قال تحدثت في محل غيره والماتعون لذلك من أهل القبلة منهم من قال

بل يندبهم فيخرج من مختار الغزو ولهذا كان الجاهلون مفضلين على القاعدین ولو كان الخروج
معينا لكان كل منهم مطيعا لأمره بل قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي
الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على
القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجرا عظيما درجات
منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفورا رحيما فأسمه رضى الله عنه كان أميراً من أمراء السرايا
وأمره السرايا لم يكونوا يسمون خلفاء فاتهم لم يخلفوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد
موته ولا خلفوه في نفسه على شيء كان يباشره بل هو أنشأ لهم سفراء أو ملاستعمل عليهم جلائهم
ابتداء لا خلافة عن كآن بعده قبله وقد يسمى العمل على الامصار والقرى خلافة ويسمى العمل
مختلافا وهذا مور لفظه تطلق بحسب اللغة والاستعمال (وأما قوله) ومات ولم يعزله فأوبكر
أنفذ جيش أسامة رضى الله عنه بعد أن أشار الناس عليه بدمه خوفا من العدو وقال والله لأأحل
رأيه عقدها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنه كان على عزله كما كان على ذلك رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه قام مقامه فعيل ما هو أصلي للسلي (وأما ما ذكره) من غضب
أسامة لما أتى أبو بكر فمن الكذب السجدة فإن محبة أسامة رضى الله عنه لا يكر وطاعته
أشهر وأعرف من أن تذكر وأسامة ممن أبعد الناس عن الفرقة والاختلاف فإنه يقاتل لأمر
على ولا مع معوية واعتزل الفتنة وأسامة لم يكن من قريش ولا من يصلح للخلافة ولا يخطر بقلبه
أن يتولاهما فأى فائدة له في أن يقول هذا القول لا من تولى الأمر مع عله أنه لا يتولى الأمر
أحد إلا كان خليفة عليه ولوقدر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر على أبي بكر ثم مات
فبوتصار الأمر إلى الخليفة فمن بعده وأبى الأمر في أنفذ الجيش وأوجبته وفي أمير أسامة
أوعزله وإذا قال أن تولى عليه فمن استخلف على قال من استخلف على جميع المسلمين وعلى من
هو أفضل منك وإذا قال أنه أمرني عليك قال أمرني على قبل أن استخلف فبعد أن صرت
أنا خليفة فانا لا أمر عليك كما لو قدر أن أبكر أمر على عمر أحدنا ثم مات أبو بكر وعلى عمر
عمر أميراً على من كان أميراً عليه وكذلك لو أمر عمر على عثمان أو علي أو غيره فأميراً ثم مات
عمر صار هو الخليفة فإنه يصير أميراً على من كان هو الأمير عليه ولوقدر أن علياً كان أرسله النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر عليه غيره كما أمر عليه أبوبكر لما أرسله ليبيع بالناس سنة تسع
ولحقه على فقال لعلي أنت أميراً وأما مور فبال ما مور فكان أبوبكر أميراً على علي فلو قدر
أن علياً هو الخليفة لكان يصلح أميراً على أبي بكر ومثل هذا لا يشكره إلا جاهل وأسامة أعقل
وأني وأعلم من أن يتكلم على هذا الهذيان لئلا يكر وأجب من ذلك قول هؤلاء المغترين أنه
منى هو وعمر إليه حتى استرضى ليعلم قولهم أنهم ما فخر علياً وبني هاشم وبني عبد مناف ولم
يسترضاهم وهم أعز وأقوى وأشرف من أسامة رضى الله عنه فأى حاجة عن قهر وبني هاشم وبني
أمية وسائر بني عبد مناف وبطن قريش والانصار والعرب إلى أن يسترضوا أسامة بن زيد وهو
من أضعف رعيته لم يس له قبيلة ولا عشيرة ولا مع مال ولا جلال ولا لاح النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وقد دعاه لم يكن إلا كلبه من الضعفاء فان قلم أنه استرضى لحب النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم فإنه يقولون أنهم بدلو عهده وطلوا وصيه وغصبوه فمن عصى الأمر الصريح
وبدل العهد البين وظلوا واعتدى وقهر ولم يلتفت إلى طاعة الله ورسوله ولم يرقب في آل محمد الأول
ذمة براى مثل أسامة بن زيد يسترضيه وهو قدر شهاده أم أيعن ولم يسترضها وأغضب فاطمة

تقوم به ولها ابتداء ومنهم من قال بل
تحدث فائمة في غيره ولها ابتداء ومنهم
من قال بل تحدث لافى محل ولها
ابتداء وقد ذكرنا جهة المانع من
قيام المقدورات والمسرادات به
وكلام من ناقضا ونحن نذكر جهة
المانع من التسلسل في الآثار
وكلام بعض من عارضهم من أهل
القبيلة وهذا موجود في عامة
الطوائف حتى في الطائفة الواحدة
فان أبى التناهد الأرموى قد ذكر في
لباب الأربعين لابي عبد الله الرازى
من الاعتراضات على ذلك
ما يناسب هذا الموضع وتابع في
ذلك طوائف من النظار كابي
الحسن الأسدى وغيره بل نفس
الرازى قد ذكر في مواضع من كتبه
نقض ما ذكره في الأربعين ولم
يجب عن ذلك كما قد حكينا كلامه
في موضع آخر وسيأتى ان شاء الله

وأذاها وهي أحق بالاحترامه فمن فعل مثل هذا فأى حاجته الى استرضاء أسلمة بن زيد وانما
يسترضى الشخص للدين أو للدنيا فإذا لم يكن عندهم دين يحملهم على استرضاء من يجب استرضاءه
ولا هم محتاجون في الدنيا له فأى دواع يدعوهم الى استرضائه والرافضة من جعلهم وكذبهم
بمناقضون تناقضا كثيرا سيما وأهم في قول مختلف فقلت عنه من أقل

(فصل قال الرافضي) ومما عرّفوا وقالوا بهموا عليا رضي الله عنه بذلك مع أن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال فيه هذا فاروق أمي يفرق بين أهل الحق والباطل
وقال ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بمغصهم عليا
(فيقال أولا) أما هذان الحديثان فلا يستريب أهل المعرفة بالحديث أنهما حديثان
موضوعان مكذوبان على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يرووا أحدهما في كتب
العلم العتمة ولا لواحد منهما اسناد معروف (ويقال ثانيا) من احتج في مسئلة فرعية بحديث
فلا بد له أن يسنده فكيف في مسائل أصول الدين والأفقر يقول القائل قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم لا يس حجة متفاق أهل العلم ولو كان حجة لكان كل حديث قال فيه أو أحسن أهل
السنّة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حجة ونحى نضج في هذا الباب بأن يرى الحديث
باسناد معروف بالصدق من أى طائفة كان أو الكثر إذا لم يكن الحديث له اسناد فهذا الناقل له وإن
كان لم يكن له بل نقله من كتاب غيره فكيف يجوز لأحد أن يشهد على رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم بما لم يعرفه اسناد (ويقال ثالثا) من المعلوم لكل من له خبرة أن أهل الحديث من
أعظم الناس بحثا عن أقوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وطلب العلم وأغرب الناس في
اتباعها أو بعد الناس عن اتباع هوى يتخالفها فلو ثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال لمي هذا لم يكن أحد من الناس أو في جنهم باتباع قوله فانهم يسمعون قوله أيماله وسجدة متابعت
للاعرض لهم في الشخص المدح ولهذا يذكرون ما ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من
فضائل على كما يذكرون ما قاله من فضائل عثمان ويذكرون ما ذكره من فضائل الانصار كما
يذكرون ما ذكره من فضائل المهاجرين ويذكرون ما ذكره من فضائل بني فارس واسماعيل
ويذكرون ما ذكره من فضائل قريش وفضائل بني هاشم ويذكرون ما ذكره من فضائل
طلحة والبراء كما يذكرون ما ذكره من فضائل سعد بن أبي وقاص وأسامة وزيد بن جندب ويذكرون
ما ذكره من فضائل عائشة كما يذكرون ما ذكره من فضائل فاطمة وخديجة رضي الله عنهم فهم
في أهل الاسلام كاهل الاسلام في أهل الملل يؤمنون بكل رسول وبكل كتاب لا يفرقون بين أحد
من رسل الله ولم يكونوا من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا فلو ثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم قال لمي هذا فاروق أمي لقبوا ذلك وتلقوه كما تلقوا قوله لاى عسده ثم آمن هذه الامة
وقوله الزبير ان كل نبي حواري وحواري الزبير وكانوا قوله لمي لأعطين الراية رجلا يحب
الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وحديث الكسائي قال لمي فاطمة وحسن وحسين اقم هؤلاء
أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وأمثال ذلك ويقال رباعا كل من الحديثين
يعلم بالدليل أنه كذب لا يجوز نسبته الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه يقال ما المعنى يكون
على وغيره فالرق الامة يفرق بين الحق والباطل ان عني بذلك أنه غير أهل الحق والباطل فيبين
المؤمنين والمنافقين فهذا أمر لا يقدر عليه أحد من البشر لاني ولا غيره وقد قال تعالى لنبيه ومن
حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم فإذا

كلام الرازي في افساد هذه الحجج
التي ذكرها في تنهاى الحوادث
بما مر لم يذكر عنها جوابا وذلك أن
أبا عبد الله الرازي ذكر في الأربعين
في مسئلة حدوث العالم من الحجج
على حدوث الاجسام أو العالم ما لم
يذكره في عامة كتبه (فذكر خمس
حجج الاولى) أنه لو كانت الاجسام
قد عدا لكنت اما متحركة أو ساكنة
الاول يستلزم حوادث لا أول لها
واخرج على انتفاء ذلك بسنة أوجه
الاول ان ماهية الحركة يقتضي
المسبوقة بالغير وماهية الازل تنفها
فامتنعت ازالة الحركة فعارضه أبو
الشاء الارموي بأنه لقائل أن
يقول كون ماهية الحركة مركبة
من جزئيات وجزء لاحق لا ينافي
دوامها في ضمن أفرادها المتعاقبة
لاي الأول وهو المعنى بكونها ازالة
(قلت) ونكتة هذا الاعتراض أن

كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعلم عين كل منافق في مدبته وفيما حوله فكيف يعلم قلبه غيره وان قيل انه مذ كرسفاته أهل الحق وأهل الباطل فالقرآن بين ذلك غاية البيان وهو الفرقان الذي فرق بينه بين الحق والباطل بلا ريب وان أريد بذلك أن من قاتل معه كان على الحق فيقال هذا الزمان مخصصا بكن فيه الا تميز بين تلك الطائفة المنة وحشد قلوبهم وكبرهم وعثمان أولى بذلك لانهم قاتلوا بالمؤمنين أهل الحق الكفار أهل الباطل فكان التمييز الذي حصل بفعلهم أكمل وأفضل فله لا شك ما قل أن الذين قاتلهم الثلاثة كانوا أولى بالباطل ممن قاتلهم على وكل ما كان العدو وأعظم بالاطلاق كان عدوه أولى بالحق ولهذا كان أشد الناس عدا يوم القيمة من قتل نبيا أو من قتله نبي وكان المشركون الذين باشر والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بالثكذب والمعاداة كليلهم أو أي جهل شر من غيرهم فلذا كان من قتله الثلاثة أعظم مخرجا كان الذين قاتلهم أعظم حقا فيكونون أولى بالقرآن بهذا الاعتبار وان قيل انه فارقوا لأن محبة هي الفرقة بين أهل الحق والباطل قيل أولا هذا ليس من فعله حتى يكون هو فارقا وقيل ثانيا لأن محبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم تقربا بين أهل الحق والباطل بانفاق وقيل ثالثا لعارض معارض جعل محبة عثمان هي الفارقة بين الحق والباطل فلم يكن دعواه دون دعوى ذلك في على مع ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قوله لما ذكر الفتنة يكون هذا وأصحابه على الحق وأما إذا جعل ذلك في أبي بكر وعمر فلا يخفى أنه أظهر في المقابلة ومن كان قوته مجرد دعوى أمكن مقابله به وان أريد بذلك مطلق دعوى المحبة دخل في ذلك الغالبة كالذين لا الهة ونسوته فكان هؤلاء أهل الحق وهذا كفر باتفاق المسلمين وان أريد بذلك المحبة المطلقة فأتان فيها لأهل السنة يقولون نحن أحق بها من الشيعة وذلك أن المحبة المتضمنة لقلوبهم كجبة اليهود لوسى والنصارى للسمع وهي محبة بالطلبة والمحبة العصية أن يحب العبد بذلك المحبوب على ما هو عليه في نفس الامر فلو اعتقد رجل في بعض الصالحين أنه نبي من الانبياء أو أنهم السابقين الأولين فأحبهم كان قد أحب ما لا حقيقة له لأنه أحب ذلك الشخص بناء على أنه موصوف بتلك الصفة وهي بالطلبة فقد أحب معدوما لا موجودا كن تزوج امرأه وهم أنها عظيمة المال والجمال والدين والحسب فاجها ثم تبين أنه أهواون ما ظنه بكثير فلا ريب أن حبه ينقص بحسب نقص اعتقاده إذا ثبت له أنه زال والهوا اليهود إذا أحبوا موسى بناء على أنه قال عسكوا بالبيت مادامت السموات والارض وأنه نبي عن اتباع السمع ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن موسى كذلك فإذا ثبت لهم حقيقة موسى صلى الله تعالى عليه وسلم يوم القيمة علموا أنهم لم يكونوا يحبون موسى على ما هو عليه وأغا أحبوا موصوفا بصفات لا وجود لها فكانت محبتهم باطله فلم يكونوا مع موسى المبشر بعيسى المسيح ومحمد وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال المرء مع من أحب واليهود لم يحبوا الا ما لا وجود له في خارج فلا يكونون مع موسى المبشر بعيسى ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فانهم لم يحبوا موسى هذا والحب والارادة ونحو ذلك يتبع العلم والاعتقاد فمن اعتقد بالاطلاق فأحبه كان محبا لذلك الباطل وكانت محبته باطله فلم ينفعه وذلك كن اعتقد في بشر الالهية فأحب بذلك كن اعتقد الهية فرعون أو أئمة الاسماعيلية أو اعتقد الالهية في بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو بعض الانبياء والملائكة كاعتقاد النصارى في المسيح ومن عرف الحق فأحبه كان حبه لذلك الحق فكانت محبته من الحق فنفعه قال الله تعالى الذين

يقال ان المستدل قال ماهية الحركة تقتضى أن تكون مسبوقه بالغير نهل المراد بالغيران تكون الحركة مسبوقه بمجاليس بحركة أو يكون محض أجزائها سابقا لبعض أما لاول فباطل وهو الذي يشمر به نوله ماهية الحركة تقتضى مسبوقه بالغير فان ذلك قد يفهم منه أن ماهيتها تقتضى أن تكون مسبوقه بغير الحركة ولو كان الامر كذلك لامتنع كون المسبوق بغيره أزليا لكن لا يعلم أن يرد الا الثاني وهو أن ماهيتها تقتضى تقدم بعض أجزائها على بعض وحشد فقد منعه المقدمة الثانية وهو أن قوله ان ماهية الازل تنفي ذلك وقالوا لانهم أن ما كان كذلك لا يكون أزليا هذا رأس المسئلة لا سيما هو وجاهر المسلمين وغيرهم من أهل الملل يسلمون ان ما كان كذلك فانه

كفر واوصدوا عن سبيل الله اصل اعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم كذلك يضرب الله للناس أمثالهم وهكذا التصارى مع المسيح فلما أحبه معتقدا أنه الله وكان عبداً كان قد أحب ما لا حقيقة له فلذا نفيه أن المسيح عبد ورسول لم يكن قد أحبه فلا يكون معه وهكذا من أحب العجالة والتابعين والصالحين معتقدا فهم الباطل كانت محبة ذلك الباطل باطلاً بحجة الرافضة لعل رضى الله عنه من هذا الباب فأنهم يحبون عالم يوجد وهو الإمام المعصوم المنصوص على امامته الذى لا امام بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا هو الذى كان يعتقد أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ظالمين معتدين أو كافرين فلذا اتين لهم يوم القيمة أن علياً لم يكن أفضل من واحد من هؤلاء وإنما غاب عنه أن يكون قريباً من أحدهم وأنه كان مقراماً منهم وفضلهم ولم يكن معصوماً لا هو ولا هم ولا كان منصوباً على امامته تبيين لهم أنهم لم يكونوا يحبون علياً بل هم من أعظم الناس فضلاً على رضى الله عنه في الحقيقة فانهم يفضون من انصف الصفات التي كانت في علياً كل منها في غيره من اثبات امامة الثلاثة وتفضيلهم فان علياً رضى الله عنه كان يفضلهم ويقر بامامتهم فتبين أنهم يفضون علياً قطعاً وبهذا يبين الحديث الذى رواه مسلم في صحيحه عن رضى الله عنه أنه قال انه امهد النبي الاوى أن لا يحبني الا مؤمن ولا يفضي الا منافق ان كان هذا محضوناً ثباتاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكأما قرين به وهكذا كل من أحب شيئاً على أنه موصوف بصفات ولم يكن كذلك في نفس الامر كن اعتقد في شيء أنه يفع في مردي يوم القيمة وأنه برزقه وينصره ويفرجه كبرانه ويحييه في الضرورات كن اعتقد أن عنده خزائن الله أو أنه يعلم الغيب أو أنه ملك وهو ليس كذلك في نفس الامر فقد أحبه ما لا حقيقة له وقول على رضى الله عنه في هذا الحديث لا يحبني الا مؤمن ولا يفضي الا منافق ليس من خصائصه بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال آية الأيمان حب الانصار وآية النفاق بغض الانصار وقال لا يبيض الانصار رجل مؤمن بالله واليوم الآخر وقال لا يحب الانصار الا مؤمن ولا يبيضهم الا منافق وفي الحديث الصحيح حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا له ولامه أن يحبهما الله الى عباده المؤمنين قال فلا تحبهما مؤناً الا يحبني وأحى وهذا ما بين الفرق بين هذا الحديث والحديث الذى رواه عن ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا ببيضهم علياً فان هذا مما يهمل كل عالم كذب لان النفاق في علامات كثيرة وأسابيع متعددة تغير بغض علياً فكيف لا يكون على النفاق علامة الا بغض علياً وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح ان آية النفاق بغض الانصار وقال في الحديث الصحيح آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أقر خان وقد قال تعالى في القرآن في حجة المنافقين ومنهم من يلزم في الصدقات فلان أعطوا منها راضوا ومنهم الذين يؤذون النبي ومنهم من عاهد الله ومنهم من يقول اننذني ولا تفتني ومنهم من يقول لا يكذب الله هذه أعياناً وذكر لهم سبحانه تعالى في سورة توبة وغيره من العلامات والصفات ما لا يسع هذا الموضوع بسطه بل لو قال كنا نعرف المنافقين ببغض علي لكان متجهاً كما أنهم أيضاً يعرفون بغض الانصار بل وبغض أبي بكر وعمر وبغض غيره فلا بد أن كل من أبغض ما يبغض ان النبي صلى الله تعالى عليه

يعلم أن يكون أبداً ومعاصيهم أو من ماهية الحركة تقتضي أن يكون بعضها متأخر عن بعض ولا يتبع مع ذلك وجود ما لا انقضاء له من الحركات قالوا فلذلك لا يتبع وجود ما لا ابتداء له منها كما لم يتبع وجود ما لا أول له لوجوده وهو القسديم الواجب الوجود مع إمكان تقدير حركته وأزمنة لا ابتداء لها مقارنة لوجوده والكلام في انتهاء المقدّر كالكلام في انتهاء المقدّر قال الرازي الوجه الثاني لو كانت أدوار الفلك متعاقبة لا إلى أول كان قبل حركته عدمه لا إلى أول وتلك العدميات مجتمعة في الأزل وليس معها شيء من الوجودات والالكان السابق مقارناً للسوق فلمجموع الوجودات أول قال الارموي ولقائل أن يقول ان عينها اجتماعها تحققها بأسرها

وسلم بحبه وواليه وان كان يحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وواليه كان بغضه شعبة من شعب
التناق واللسل بطرد ولا يتعكس ولهذا كان أعظم الطوائف نقافا المغضين لابي بكر لانه
لم يكن في الصلابة أحب الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منه ولا كان فهم أعظم حبا للنبي
صلى الله تعالى عليه وسلم منه فبغضه من أعظم آيات التناق ولهذا لا يوجد المناقون في طائفة
أعظم منها في بغضه كالصيرية والاسماعيلية ونحوهم فان قال قائل الرافضة الذين يبغضونه
ينظرون أنه كان عدوا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما بدكر لهم من الاخبار التي تقتضي أنه
كان يبغض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته فيبغضونه لذلك قيل ان كان هذا اعتذارا
نفاق الذين يبغضونه جهلا وتأويلا فكذلك المغضون لعلي الذين اعتقدوا انه كافر مرتدا وظالم
فاسق فأبغضوه لبغضه من الاسلام أولا أحبه الله وأمر به من العدل ولاعتقادهم أنه قتل
المؤمنين بغير حق وأراد علوا في الارض وفسادا وكان كفرعون ونحوه فان هؤلاء وان كانوا
جهالا فليسوا بأجمل ممن اعتقد في عمر أنه فرعون هذه الامة فان لم يكن بغض أو لئلا لابي
بكر وعمر نفاقا لجهلهم وتأويلهم فكذلك بغض هؤلاء لعلي بالطريق الاولى والاخرى وان
كان بغض علي نفاقا وان كان المنفض جاهلا متأولا فبغض أبي بكر وعمر أولى أن يكون نفاقا
حينئذ وان كان المنفض جاهلا متأولا

(فصل قال الرافضي) وأعظموا أمر عائشة على باقي نسائه مع أنه عليه السلام كان
يكبر من ذكر خديجة بنت خويلد وقالت عائشة انك تكبري كرها وقد أبدلك الله خبرا منها
فقال والله ما بدلت بها ما هو خير منها صدقتي اذ كنت في الناس وأوتيتي اذ طردني الناس
وأستدعي بماله وأورقني الله الولد منها ولم أر زكوا غيرها
(والجواب أن يقال) ان أهل السنة ليسوا بمجمعين على أن عائشة أفضل نسائه بل قد
ذهب الى ذلك كثير من أهل السنة واحتجوا بما في الصحيحين عن أبي موسى وعن أنس رضي الله
عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر
الطعام والثريد هو أفضل الالعة لانه خنزولهم كما قال الشاعر
اذا ما الخبز تأدمه بلهم * فذلك أمانة الله السريد

ونك أن البرأ أفضل الاقوات والهم أفضل الالعام كما في الحديث الذي رواه ابن قتيبة وغيره عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال سيد ادم أهل الدنيا والآخرة الهم فإذا كان الهم سيد
الالعام والبريد الاقوات ومجموعهما الثريد كان الثريد أفضل الطعام وقد صرح من غيره
عن الصادق المصدوق أنه قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام وفي الصحيح
عن عرو بن العاص رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أي النساء أحب إليك قال عبد الله قال قلت
ومن الرجال قال أبوها قلت فمن قال عمر وسعى رجالا وهؤلاء يقولون قوة لخديجة ما بدلتني الله
خير منها ان صحت معنهما أبدلتني خيرا منها فان خديجة نفعتني في أول الاسلام ففعلت بهم غيرها
فيه مقادير كانت خيرا لهم من هذا الوجه لكونها نفعتهم وقت الحاجة وعائشة مصيبة في آخر
السنة وبكال الذين فصل لهم العلم والامان ما لم يحصل لمن لم يدرك الأول السنة فكانت
أفضل لهذه الزيادة فان الامة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها وبلغت من العلم والسن ما لم
يلغها غيرها فمخديجة كان خيرها مقصورا على نفس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تبلغ عنه
شيا ولم تنتفع بها الامة كما انتفعوا بعائشة ولان الذين لم يكن قد كل حق تعلمه ويحصل لهم

حينما فهو ممنوع لانه ما من
حين يفرض الاوتىته واحتملها
فيه لوجود الحركة التي هي عدمها
ضرورة تعاقب تلك الحركات لاني
أول وان عنيت به أنه لا ترتيب في
بدايات تلك التعاقبات كما في بدايات
الوجودات فلا يلزم من اجتماع
بعض الوجودات معها المحذور
(قلت) مضمون هذا أن عدم كل
حركة ينتهي بوجودها فليست
الاعداد متساوية في النهايات فلا
تكون مجمعة في شيء من الاوقات
لانه في كل وقت ثبت بعضها دون
بعض لوجود حادث يزول به عدمه
ولكن لا بداية لكل عدم منها فان
ما حدث لم يزله معدوما قبل حدوثه
بخلاف الحركات فان لكل حركة
بداية وحينئذ فلا مجتمع أن يقارن
الوجود ببعضه دون بعض كما يقارن
الوجود الباقي الا ترى عدم كل

لأننا حصل لمن علم وأمن به بعد كماله ومعلوم أن من اجتمع همه على شيء واحد كان أغنى فيه من
تفرقه في أعمال متنوعة فمدحه ورضي الله تعالى عنها خبره من هذا الوجه لكن أنواع البر
لم تنص في ذلك إلا ترى أن من كل من الجملة أعظم إيماناً وكبرهاداً بنفسه وماله كجمرة
وعلى وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير وغيرهم هم أفضل ممن كان يتخذ النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم وينفعه في نفسه أكثر منهم كغيره وأتسبب ما ذكرنا من كماله في الكلام في تفضيل
عائشة وخديجة ليس هذا موضع استقصائه لكن المقصود هنا أن أهل السنة مجمعون على تعظيم
عائشة ومحبتها وأن نساء أمهات المؤمنين اللواتي ماتت عنهن كانت عائشة أحسنهن وأعظمهن
مرجعاً عند المسلمين وقد ثبت في الصحيح أن الناس كانوا يعترفون بهذا يوم عاشوراء لما يعلمون من
محبتها إياها حتى إن نساء مغرب من ذلك وأرسلت إليه فاطمة رضي الله عنها تقول له نسألك
بشئك الذي في إني في حفاقة فقال لفاطمة أي بنسبة أم أختين ما أحب قالت بلى قال فاحي
هذه الحديث في العيصين وفي الصحيحين أيضاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعائشة
هذا جبريل يقرأ عليك السلام قالت وعليه السلام ورحمة الله تعالى وبركاته لما لا ترى ولما أراد فراق
سورة بنت زمعة وهبت يوماً لعائشة رضي الله عنها باذنه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان في
مرضه الذي مات فيه يقول أن أبا اليوم استبطل اليوم عائشة ثم استأذن نساءه أن يعرض في بيت
عائشة رضي الله عنها فرفض فيه وفي بيتهما بين بن جهم وداود بن جهم وداود بن جهم وداود بن جهم
وريقه وكانت رضي الله عنها ساركة على أمته حتى قال أسيد بن حضير لما أنزل الله آية التيمم
بسيماها يأول بركتكم يا آل أبي بكر ما زلت بك امرط تكرهه إلا جعل الله فيه السليين ركة
وقد كانت نزل آية برأيتها نزل ذلك لئلا يراه أهل الأهل فبرأها الله من فوق سبع سموات
وجعلهم الصنات وبالله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لها النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم أنك تقاتلين علياً وأنت طالمة ثم أنها قالت أمر الله في قوة تعالى وقرن
في بيوتكن وخرجت في ملا من الناس لتقاتل علياً على غير ذنب لأن السليين أجمعوا على قتل
عثمان وكانت هي في كل وقت تأمر بقتله وتقول اقتلوا عتلاً قتل الله تعالى ولما بلغها قتله فرحت
بذلك ثم سألت من تولى الخلافة فقالوا على ففرحت لقتله على دم عثمان فأى ذنب كان له على علي
ذلك وكيف استحل طهطه والزيرو وغيرهما طواها على ذلك وباى وجهه يلقون رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحدين لم يتحدث مع امرأته غيره وأخرجهم من بيتها وأسافر بها كان
أشد الناس عداوته وكيف أطاعها على ذلك عشرة آلاف من الميلى وساعدوها على حرب أمير
المؤمنين ولم ينصر أحد منهم بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقهما من أبي بكر
ولا شخص واحد كلك بكلمة واحدة

(والجواب) أن يقال أما أهل السنة فاتهم في هذا الباب وغيره فاتهم بالقسط شهد الله
وقوله حتى وعدل لا يتخلف وأما الرافضة وغيرهم من أهل البدع في أقوالهم من الباطل
والافتقار ما نبه أن شأده تعالى على بعضه وذلك أن أهل السنة عندهم أن أهل بدر كلهم في
الجنة وكذلك أمهات المؤمنين عائشة وغيرها وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطهطه والزيرو
سادات أهل الجنة بعد الأنبياء وأهل السنة يقولون أن أهل الجنة ليس من شرطهم سلامتهم
عن الخطأ بل ولا عن الذنب بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنباً صغيراً أو كبيراً ويتوب عنه

ماسواه فالستدل بقول عدم كل
حادث ثابت في الأزل والمعرض
يقول نعم لكن لا تسلم أن عدم الجنس
ثابت في الأزل وليس الجنس حادثاً
حتى يكون مسبوقاً لعدم الجنس
وإنما الحادث أفراده كما في دوامه
في الابد فليس لعدم المجموع تحقق
في الأزل والعديم السابق لأفراد
الحركات بمنزلة العدم اللاحق لها
ولا يقال إن تلك الأعدام مجمعة في
الابد والفرق بين عدم المجموع
وعدم كل فرد فرد في ظاهر
والستدل بقول عدم كل واحد أزل
لمجموع الأعدام أزل وهذا بمنزلة
أن يقول كل واحد من الأفراد
حادث فالمجموع حادث اذ كل حادث
فله انقضاء لمجموع الحوادث له
انقضاء أول واحد مسبوق
بغيره فالمجموع مسبوق بغيره
فذا قال المتكلم عن الستدل قول

وهذا متفق عليه بين المسلمين ولولم يتبين منه قصاصا زعمي بالجنب الكبار عند جواهرهم بل
وعند الاكثرين منهم ان الكبار زعمي بالمسنة التي هي اعظم منها وبالمصاب المكفر وغير
ذلك واذا كان هذا أصلهم فقولون ماذا كرم الصابئين السبيل كثيره كتب وكثيره
كأنوا يجتهدون فيه ولكن لا يعرف كثير من الناس وجه اجتهدهم وما قدره كان فيه ذنب
من الذنوب يعلم فهو مغفور لهم ما يتوبه وأما عسكنا حاحة وأما عسكنا مكفرة وأما غير ذلك
فانه قد قام الدليل الذي يجب القول بوجهه أنهم من أهل الجنة فلتنع أن يفعلوا ما يجب النار
لاحتالة واذا لمعت أحدهم على موجب النار لم يقدح مما سوى ذلك في استحقاقهم الجنة ونحن قد
علمنا أنهم من أهل الجنة ولولم يعلم أن أولئك المعينين في الجنة لم يحرر لئان نغدرح في استحقاقهم
الجنة بأموالهم أنها توجب النار فان هذا لا يجوز في أحد المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون
الجنة وليس لئان ننهدل لاحد منهم بالنار ولا مورسحتله لاندل على ذلك فكيف يجوز ذلك في خيار
المؤمنين والعلم تفصيل أحوال كل واحد منهم باطننا وظاهرا وحسناته وسناته واجتهاداته
أمر تغدر علمنا معرفته فكان كلامنا في ذلك كلاما فاما الانعلا والكلام بلا علم حرام فلماذا كان
الاسماء مما شرب بين الصلبة خيرا من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الاحوال اذ كان كثير
من الخوض في ذلك أو اكبر كلاما بلا علم وهذا حرام ولو لم يكن فيه هوى ومعارضة الحق المعلوم
فكيف اذا كان كلاما لهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
القضاة ثلاثة قاضان في النار وقاض في الجنة رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ورجل علم
الحق وقضى بخلافه فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار فاذا كان هذا في
قضاة من اثنين في مجلس المال وأكثره فكيف القضاة من الصلبة في أمور كثيرة فن تكلم في
هذا الباب بجهل أو بخلاف ما يدعي كان مستورا جبالا وعيد ولو تكلم بحق قصد الهوى لا لوجه
الله تعالى أو يعارض به حقا أخر كان أيضا مستوجبا للذم والعقاب ومن علم ما دل عليه
القرآن والسنة من الشناعة على القوم ورضا الله عنهم واستحقاقهم الجنة وأنهم خير هذه الأمة
التي هي خير أمة أخرجت للناس لم يعارض هذه المتشقة المعلوم بأمر مستنبهة منها لا يعلم حجة
ومنها ما يتبين كذبه ومنها ما لا يدل كيف وقع ومنها ما يعلم عند القوم فيه ومنها ما يعلم وتبين
منه ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغفره من سلاسل أهل السنة استقام قوله
وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال والاحصل في جهل وتنقص وتنقض كمال
هؤلاء الضلال

(واعاقره) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن الله تعالى يقول
 وإذا سررتني أو بعض أزواجك نجسنا به وأنكره الله عليه عرف بعضه وأعرض
 عن بعض فلما تباهيه قالت من أتاك هذا قال نافي الطبع أنيسر وقد نبت في الصبح عن عمر أنها
 عاشت وحصة (فقال أولاً) هؤلاء عدوا إلى النصوص القرآن التي فيها ذكر ذنوب ومعاص (ر)
 بينه في نصب عيئه المتقدمين يتأولون النصوص بأقوال والتأويلات وأهل السنة يقولون بل
 أصحاب الذنوب تابوا منها ورفع الله درجاتهم بالتوبة وهذه الآية ليست بأولى دلالة تعالى الذنب
 من تلك الآيات فإن كان تأويل تلك أسما كان تأويل هذه كذلك وإن كان تأويل هذه مطلقاً وتأويل
 تلك أبطل (ورسل ثانياً) بتقدير إن يكون هناك ذنب بعينه وحصة فيكون قد تاباً له
 وهذا ظاهر لقوله تعالى إن تو إلى الله فقد صفت خطي بكذبت عما الله تعالى إلى التوبة فلا نظر

المعتزلة ان عنت باجتماعها
تحققها بأسرها حينما افهمو مجموع
لانها من جنس يفرض الاديتهى
واحد منها فيه وليس بمقتضى فانها
مجمعة في الازل قال المتكلم عن
المعتزلة ليس الازل ظرفا لمعينا
يقدر فيه وجود او عدم كان الابد
ليس ظرفا لمعينا يقدر فيه وجود او
عدم ولكن معنى كون الشيء أزليا
انه ما زال موجودا أو ليس لوجوده
ابتداء ومعنى كونه أديانا لا يزال
موجودا أو ليس لوجوده انتهاء
ومعنى كون عدم الشيء أزليا انه
ما زال معدوما حتى وجد وان كان
عدمه مقارا لوجود غيره وقال ثلث
يقول لا يتصور اجتماع هذه
العدمات في وقت من الاوقات
أصلا بل ما من حال يقدر الا فيه
عدم بعضها ووجود غيره فقول
القاتل ان العدمات مجمعة في الازل

(۲) قوله بيننا من نصب الخ كذا
بالاصل فتأمل وحرره اه معصمه

بهما أنهما لم يتوباع ما تبش من علودرجتهما وأنهما زوجتا بنات في الجنة وأن الله مخبرهن
عن الحيلة التي لا يورثهن من الله ورسوله والدار الآخرة فاطعن الله ورسوله والدار الآخرة وقال
حرم عليهما أن يقبل من غيرهن وحرم عليهما أن يتزوج عليهن واختلف في الاحتفال به بعد ذلك
وماتت عن وعن أمهات المؤمنين بنص القرآن ثم قد تقدم أن القبر أن يفتن بزوج له بغيره
والحسنة المأجوبة والصاب المكفرة (وقال ثالث) المذكور عن أزواجه كالمذكور عن
شبهه بالجنة من أهل بيته وغيرهم من أهله فإن عليا خطب امرأة في جهل على فاطمة وقام
التي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فقال ابن أبي المقرة ما سألتني أن يتكلموا عليا بغيرهم والى
لا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن إلا أن يردان أي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم فإن فاطمة
بضعة مني بريئة ما راجها ويؤذي ما آذاها فلا ينظر بعلى رضى الله عنه أنه ترك الخطبة في الظاهر
فقط بل تركها قبله وتاب قبله مما كان عليه موسى فيه وكذلك صالح التي صلى الله تعالى
عليه وسلم المشركين يوم الحديبية وقال لاصحابه انصرفوا واحضروا رؤسكم فرفضهم أحد فدخل
مضجاً على أسمة فقالت من أغضبك أغضبه الله فقال ما لي لا أغضب وأنا أمر بالامر فلا يطاع
فقال يا رسول الله ادع بهديك فلفظوا أمر الحلاق فليطلق رأسك وأمر علياً بمواسمه
فقال والله لا أحمل فأخذ الخبا من يده ومعه ومعلوم أن آخر علي وغيره من العصابة مما
أمر به حتى غضب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قال العاتل هذا ذنب كان جوابه كجواب
السائل إن عائشة أذنت في ذلك من الناس من يتأول ويقول اغتاتروا ما أولئك كونهم كانوا
يرجون تغيير الحال بأن يدخلوا مكة وآخر يقول لو كان لهم تأويل مقبول لم غضب النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم بل تأول من ذلك التأخر ورجعوا عنه مع أن حسناتهم تحومل هذا القنب
وعلى داخل في هؤلاء رضى الله عنهم أجمعين

(وأما الحديث) الذي رواه موثق له لما قال علياً أنت ظلمة فهذا لا يعرف في شيء من كتب
العلم العتيد ولا له اسناد معروف وهو بالموضوعات المكذوبات أشبه منه بالاحاديث البهية
بل هو كذب قطعاً فإن عائشة لم تقاتل ولم تخرج للقتال وإنما خرجت بقصد الإصلاح بين
المسلمين ونظمت أن في خروجها مصلحة للسلم ثم تبين لها أنها بعد أن ترك الخروج كان أول
فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تسيل خمارها وهكذا طاعة السابقين ندموا على ما دخلوا
فيه من القتال فقدم طلبة والازيد رضى الله تعالى عنهم أجمعين ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء
قصد القتال ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم فاعلموا أن علياً وطهراً في يروقصوا
الاتفاق على المصلحة وأنهم إذا تمكوا طلبوا قتله ثمان أهل الفتنة وكان علي غير راض
بقتل عثمان ولا مصلحة له كما كان خلف يقول والله ما قتلت عثمان ولا مالت على قتله وهو
الصديق السابق في غيصة الفتنة أن يتفق على معهم على أساليب الفتنة فعملوا على عسكر
طلحة والازيد فقتل طلحة والازيد علياً جعل عليهم فعملوا دفعهم أنفسهم فقتل علي أنهم
جلاؤه فقتل دفعهم نفسه فوقت الفتنة ففراختلهم وعائشة رابكة لا قالت ولا أمرت
بالقتل هكذا ذكرهم في أهل المعرفة بالآثار

(وأما قوله) وخلفت أمراً الله في نفسه تعالى وفرز في بيوتكن ولا تبجن تبرج الجاهلية
الأولى فهي رضى الله عنها لم تبرج تبرج الجاهلية الأولى والامر بالاستقرار في البيت لا ينافي
الخروج لمصلحة ما يور بها كالمخرج للهي والامر بالخروج مع زوجة في سفر قل هذه الآية

فرع امكان اجتماع هذه الاعداد
واجتماع هذه الاعداد مجتمع
وسبق غام الكلام على ذلك بعد
هذا (قال الرازي) الثالث أن لم
يحصل شيء من الحركات في الازل
أو حصل ولم يكن مسبوقاً بغيره فلها
أول وان كان مسبوقاً بغيره كان
الازل مسبوقاً (قال الاموي)
ولما قل أن يقول ليس شيء من الحركات
الجزئية أزلياً بل كل واحد منها
حادث وانما قد تم الحركة الكلية
بتعاقب الافراد الجزئية وهي
ليست مسبوقاً بغيرها فلم يلزم أن
يكون لكل الحركات الجزئية أول
(قلت) قول المستدل أن حصل
شيء من الحركات في الازل ولم يكن
مسبوقاً بغيره فلها أول ريبه
ليس مسبوقاً بحركة أخرى فإن
الحركة المصنوعة التي لم تسبقها حركة
أخرى تكون لها ابتداء فلا تكون

تركت في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولقد سافر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعد ذلك
 في حجة الوداع سافرا معاشقرضي الله عنهما غيرها وأرسلهم عبد الرحمن أخيه وأرسلهم خلفه
 وأمرهم من التميم وجهة الوداع كانت قبل وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأقل من ثلاثة
 أشهر بعد نزول هذه الآية ولهذا كن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مجعبن كما جعبن
 في خلافة عمر رضي الله عنه وكان عمر بن الخطاب بن عبد الرحمن بن عوف وإذا كان
 سفرهم لمصلحة حازرافاتة اعتقدت أن ذلك السفر مصلحة للمسلمين فتأولت في هذا وهذا كما أن
 قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله ولا تأكلوا أموالكم بتضمين
 قتل المؤمنين بعضهم بعضا كافي قوته ولا تلزوا أنفسكم وقوله ولا تأكلوا أموالكم بتضمين
 والمؤمنات بأنفسهم خيرا ولذلك قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم
 وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم إذا أتى المسلمان بعضهما فقاتلوا والمقتول في التاريخ بل رسول الله هذا القاتل فما
 بال مقتول قال كان حر يصاعلي قتل صاحبه (فوقال قاتل) إن علموا من قاتله قد التقيا ببعضهما
 وقد استعملوا دماء المسلمين فيجب أن يلحقهم الوعيد (يقوا به) أن الوعيد لا يتناول المجهدين
 المتأول وإن كان محضًا فإن الله تعالى يقول في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا
 قد فعلت فقد عفا المؤمنين عن النسيان وأخطأوا واجتهدوا الخطي مغفورة خطوه وإذا غفر
 خطاهم ولا في قتال المؤمنين فالغفر لعائشة لكونها لم تفرق بينها إذ كانت مجتهدة أولى
 (وأيضًا فوقال قاتل) إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن المدينة تنفي خشيها وتضع طيبها
 وقال لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا بدلها الله خيرها منه أنحرجه في الموطأ قال إن عليا
 خرج منها ولم يقم بها كالأهم الخلفاء ولهذا يتجسس عليه الكلمة (لكن الجواب) أن المجتهد
 إذا كان دون علي لم يتناوه الوعيد فعلى "أولى أن لا يتناوه الوعيد لاجتماعه وهذا يجب عن
 خروج عائشة قرضي الله عنها وإذا كان المجتهد محضًا لم يلحق بمغفور بالكتاب والسنة
 وأما قوله خرجت في ملامن الناس فتأكل عليا غرضه في هذا ألا كذب عليها فاتها لم يخرج
 لغرض القتال ولا كان أيضا طمحة والزمير قصدهما القتال لعل ولو قدر أنها قصد القتال فهذا
 هو القتال المذكور في قوة تعالى وإن طامعتان من المؤمنين اقتسما لو افلحا صلوا بينهما فان بقى
 أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبقى حتى تقى إلى أمر الله فان قامت فأسلما بينهما بالعدل
 وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون أخوة فأسلما بين أخويكم ففعلهم مؤمنين
 اخوتهم الاقتتال وإذا كان هذا الجائلن هود بن أوثمان المؤمنين فهمه أولى وأحرى
 وأما قوله إن المسلمين أجعوا على قتل عثمان (فجوابه) من وجهين (أحدهما) أن
 يقال أولًا هذه من أظهر الكذب وأبينه فان جاهد المسلمين لم يأمر بقتله ولا شراكوا قتله
 ولا رضوا بقتله أما أولًا فان أكثر المسلمين لم يكونوا بالمدينة بل كانوا بمكة واليمن والشام والكوفة
 والبصرة وبصرى وخراسان وأهل المدينة بعض المسلمين (وأما ثانيا) فان خير المسلمين لم يدخل
 واحدا منهم في دم عثمان لا قتل ولا أمر بقتله وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض من
 أو باشر القتال وأهل القتل وكان على رضى الله عنه يصفد أعناقهم ما قتل عثمان ولما لالت
 على قتله ويقول اللهم العن قتل عثمان في البر والعمر والسهل والجبل وتقام يقال انهم
 لم ينصروا حتى النصر وأما محصل نوع من القتل والخذلان حتى تمكن أولئك المفسدون

أزيله إذا لازى لا يكون إلا الجنس
 وأما الحركة المعنى إذا قدرت غير
 مسبوق بحركة كانت حادثة كما
 أنها إذا كانت مسبوقه كانت حادثة
 ولم يرد بقوله إذا حصل ثمن
 الحركة في الازل ولم يكن مسبوقا
 بغيره قلها أول أي لم يكن مسبوقا
 بغير الحركة فان ما كان في الازل
 ولم يكن مسبوقا بغيره لا يكون له
 أول فلو أراد بالغير غير الحركة كان
 الكلام متناقضا فان ما كان أزليا
 لا يكون مسبوقا بغيره فالجنس عند
 التنازع أزلي وليس مسبوقا بغيره
 والواحد من الجنس ليس بأزلي
 وهو مسبوق بغيره وما قدر أزليا لم
 يكن مسبوقا بغيره سواء كان
 جنسا أو شخصا لكن إذا قدر أزليا
 وليس مسبوقا بغيره فكيف يكون
 له أول ولكن إذا قدر مسبوقا بالغير
 كان له أول فالسبوق بغيره هو الذي

ولهم في ذلك ثاويلات وما كانوا يظنون أن الأمر يسلخ إلى ما بلغ ولوعوا ذلك لفسدوا الفريعة
وحسبوا مباداة الفتنة ولهذا قال تعالى وتفاوتتة لأنصين الذين ظلموا منكم خاصة فإن الظالم
يظلم فيبني الناس بشنة نصيب من لا يظلم فيهمزون عن ردها حيث بدخلاف ما لو منع الظالم
استداه فانه كان يزول سبب الفتنة (ثانيهما) ان هؤلاء الرافضة في غاية التنقض والكذب
فانه معلوم أن الناس أجوعوا على بيعه عثمان ما لم يجمعوا على قتله فانهم كلهم يابعدون في جميع
الأرض فان جاز الاحتجاج بالأجاع الظاهر وجب أن تكون بيعته محال حصول الإجماع
عليها وان لم يجر الاحتجاج به بطلت حجته بالأجاع على قتله لاسيما ومن المعلوم أنه لم ياتر قتله
الأطراف قطبته ثم انهم يشكرون الأجاع على بيعته ويقولون انما يابعد أهل الحق خوفا
منهم وكرها ومعلوم أنهم لو اتفقوا كلهم وقال قاتل كل أهل الحق كلهم لقتله لكن سكتوا
خوفا ونقصة على أنفسهم لكان هذا أقرب إلى الحق لان العادة قد جرت بأن من يريد قتل الأمة
يخفف من ينازعه بخلاف من يريد بيعا ية الأمة فانه لا يخفف الخالف كما يخفف من يريد قتله
فان المرء يدين للقتل أسرع إلى الشر وسفك الدماء واخافه الناس من الرءدين للبيعة فلهذا الوعد
أن جميع الناس ظهر منهم الأمر بقتله فكيف وجهوهم أنكرتة ودافع عنه من دافع في بيته
كالحسن بن علي وعبد الله بن الزبير وغيرهما وأيضا فاجاع الناس على بيعه أي بكر أعظم
اجماعهم على بيعه علي وعلى قتل عثمان فانه لم يخفف عنها إلا بعد من عبادة وسعد قد علم بسبب
مخلفه والله يفره ورضي عنه وكان رجلا صالحا من السابقين الأولين من الأنصار من أهل الجنة
كما قال عائشة رضي الله عنها في قصة الأفلح لما أخذ يدافع عن عبد الله بن أبي راس المنافقين قالت
وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتلته الجمة وقد قلنا غير مرة أن الرجل الصالح المشهود
له بالجنة قد يكون له شيطان يتوسسها أو تمعوها حسنة أو تكفر عنه بالمصائب أو غير ذلك فان
العدا إذا أذنب كان يدفع عقوبة النار عنه عشرة أساب ثلاثة منه وثلاث من الناس وأوقها
من الله التوبة والاستغفار والحسنات الماحية ودعاء المؤمنين وأهله العمل الصالح له
وشاعة تيناهم إلى الله تعالى عليه وسلم والمصائب المكفرة في الدنيا وفي البرزخ وفي عرصات القيامة
ومغفرة الله له بفضل رحمة (والقصود هنا) أن هذا الأجاع ظاهر معلوم فكيف يدعى
الأجاع على مثل قتل عثمان من ينكر هذا الأجاع بل من المعلوم أن الذين تخلفوا عن القتال
مع علي من المسلمين أضعاف الذين أجوعوا على قتل عثمان فان الناس كانوا في زمن علي على ثلاثة
أصناف صنف قاتلوا معه وصنف قاتلوه وصنف لا قاتلوه ولا قاتلوا معه وأكثر السابقين
الأوليين كانوا من هذا الصنف ولولم يكن تخلف عنه إلا من قاتل مع معوية رضي الله عنه فان
معوية ومن معه لم يابعدوهم أضعاف الذين قاتلوا عثمان أضعافا مضاعفة والذين أنكروا
قتل عثمان أضعاف الذين قاتلوا مع علي فان كان قول القاتل ان الناس أجوعوا على قتال علي
بالطافقوه أنهم أجوعوا على قتل عثمان أبطل وأبطل وإن جاز أن يقال أنهم أجوعوا على
قتل عثمان لكون ذلك وقم في العالم ولم يدفع قول القاتل أنهم أجوعوا على قتال علي أيضا
والنصف عن بيعه أجوز وأجوز فان هذا وقع في العالم ولم يدفع أيضا وإن قيل الذين كانوا مع
علي لم يحكمهم الزام الناس البيعة وجمعهم عليه ولا دفعهم عن قتاله فغير راع ذلك قيل والذين
كانوا مع عثمان لم يحصر لم يحكمهم دفع القتال عنه وإن قيل بل أحصاه على قتلوا
وتخاذلوا حتى هجر راع دفع القتال أو قهر الذين قاتلوا أو جمع الناس عليه قيل والذين كانوا

١ أول وأما ليس مسبوقا بغيره
٢ فكيف يكون له أول ومع هذا يقال
٣ تقدير كون الحركة المصنق
الازل ومسبوقا بخري جمع بين
النقضين فهو مجتمع لذاته والمتنع
لذاته يلزمه حكم مجتمع فلا يضر
ما لم يعل هذا التقدير وأما على
التقدير الآخر وهو حصول شيء
منها في الازل مع كونه مسبوقا
فقد أجبه الأرموى بأن وجود
الحركة المصنق في الازل محال أيضا
وإذا كان ذلك متعاجزا أن يلزمه
حكم مجتمع وهو كون الازل مسبوقا
بالغير وإنما الازل هو الجنس
وليس مسبوقا بالغير وقد اعترض
بعضهم على هذا الاعتراض
بان قال حيث بدخلاف ما لو منع
الحركات حاصلا في الازل اذلو
حصل لاستع زواجه وما هذا شأنه
بمتنع كونه أزليا وجواب هذا

مع عثمان فزطوا وقتلوا حتى تمكن منه أولئك ثم دعوى المدعي الإجماع على قتل عثمان مع ظهور الانكار من جاهر الامّة والقام في الانتصار له والانتقام من قتله أظهر كذا من دعوى المدعي إجماع الامّة على قتل الحسين رضي الله عنه فلو قال قائل ان الحسين قتل باجماع الناس لان الذين قاتلوه وقتلوه لم يدفعهم أحدهم عن ذلك لم يكن كذبه بأظهر من كذب المدعي الإجماع على قتل عثمان فان الحسين لم يعظم انكار الامة لقتله كما عظم انكارهم لقتل عثمان ولا انتصره جيوش كلبوش الذين انتصروا لعثمان ولا انتقم أعوانه من أعدائه كما انتقم أعوان عثمان من أعدائه ولا حصل بقتله من الفتنة والشقاق ما حصل بقتل عثمان ولا كان قتله أعظم انكارا عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من قتل عثمان فان عثمان من أعيان السابقين الأولين من المهاجرين من طبقة علي وطلحة والزبير وهو خليفة للسليمان أجمعوا على بيعته بل لم ينهروا في الامة سفاولا قتل على ولايته أحد أو كان يفرو بالسليمان الكفار بالسف وكان السف في خلافته كما كان في خلافة أبي بكر وعمر ساولا على الكفار كمفروا عن أهل الفتنة ثم لم يطلب قتله وهو خليفة فصار ولم يقال دفعان نفسه حتى قتل ولا رب أن هذا أعظم أجرا وقتله أعظم انعاما من أن يكون متوليا فخرج يطلب الولاية ولم يتمكن حتى قاتله أعوان الذين طلب أخذ الأمر منهم فقاتل عن نفسه حتى قتل ولا رب أن قتل الدافع عن نفسه ولا يته أقر من قتال الطالب لأن أخذ الأمر من غيره وعثمان ترك القتال دفعان عن ولايته فكان حالة أفضل من حال الحسين وقتله أشنع من قتل الحسين كما أن الحسن رضي الله عنه لم يقاتل على الأمر بل أصلى بين الامة بترك القتال مدحه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك فقال ان ابني هذا أسد وسيعلم الله بين فتين عظمتين من المسلمين والمتصرون لعثمان معوية وأهل الشام والمتصرون من قتله الحسين المختار بن أبي عبيد الثقفي وأعوانه ولا يثبت عاقل أن معوية رضي الله عنه خير من المختار فان المختار كذاب ادعى النبوة وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يكون في نقف كذاب يسير فالكذاب هو المختار والمبهر هو الحجاج بن يوسف وهذا المختار كان أبودرجا صليما وهو أبو عبيد الثقفي الذي قتل شهيدا في حرب الجحوس وأخته صفية بنت أبي عبيد امرأة عبد الله بن عمر امرأة صالحه وكان المختار رجل سوء (وأما قوله) ان عائشة كانت في كل وقت تأمر بقتل عثمان وتقول في كل وقت اقتلوا فعلا قتل الله فعلا ولما بلغها قتله فرحت بذلك (فيقال له أولا) أن النقل الثابت عن عائشة بذلك (ويقال ثانيا) ان المنقول عن عائشة يكذب ذلك وبين أنها أنكرت قتله ونقضت من قتله ودعت على أخيها محمد وغيره لما شركتهم في ذلك (ويقال ثالثا) هب أن واحدا من الصلبة عائشة وأغيرها قال في ذلك كلمة على وجه النصب لانكار بعض ما يترك فليس قوله حجة ولا يقدرح في إيمان القاتل ولا المقول بل بل قد يكون كلاهما وليا لله تعالى من أهل الجنة ونظر أحد هما جواز قتل الآخر بل نظر كفره وهو محط في هذا القول كائنت في الصحيحين عن علي وغيره في قصة حاطب بن أبي بلتعنة وكان من أهل بدر والحديبية وقد ثبت في الصحيح أن غلامه قال يا رسول الله والله ليدخلن حاطب النار فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذبت أنه شهيد بدر والحديبية وفي حديث علي أن حاطبا كتب الى المشركين يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما أراد غزوة الفتح فاطلم الله نبيه على ذلك فقال لعلي والزبير اذهبا حتى تأبيرا وضة نأخ فانهما طعنتا معها كتاب فلما اتتا بالكذب قال ما هذا حاطبا فقتل والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتدادا ولا رضا بالكفر ولكن كنت أمرا ملصقا في غريش

الاعتراض أن يقال ليس شيء من الحركات المعينة في الازل اذ ليس شيء منها أوله بل كل واحد منها له أول لكن جنسها هائل له أول وهذا غير ذلك والمنازع يعلم أنه ليس شيء من الحركات المعينة أزليا وانما زعم في غير ذلك كانه يعلم انه ليس شيء من الحركات المعينة أبد ياعم أنه يقول جنسها أبدى (قال الرازي) الوجه الرابع قلما تحرك زحل دورة تحركت الشمس ثلاثين فعده دورات زحل أقل من عدد دورات الشمس والأقل من غيرهم مثله والزائد على المتناهي بالمتناهي متناه فعدها مثله (قال الاموي) ولقائل ان يقول تضعيف الواحد الى غير النهاية أقل من تضعيف الاثنين كذلك مع كونهما غير متساويين (قلت) هذا الذي ذكره الاموي معارض ليس

ولم يكن من أنفسهم وكان من معلّم من المهاجرين لهم عكفارات يحمون بها أهلهم فأجبت
اذ فأتى ذلك أن اتخذه عندهم يد يحمون بها أربابى فقال عمر رضى الله عنه دعنى أضرب
عنق هذا المنافق فقال له شهيدنا وما يدري أن الله الخلع على أهل بدر فقال اعلوا ما شئتم
فقد غرت لكم أوّل الله تعالى أوّل سورة الممتحنة يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم
أولياء تلقون إليهم بالمودة الآيات وهذه القصة مما اتفق أهل العلم على صحتها من متواترة
عندهم معروفة عند علماء التفسير وعلماء المغازى والسير والتواريخ وعلماء الفقه وغير هؤلاء
وكان على رضى الله عنه يحدث بهذا الحديث في خلافة بعد الفتنة وروى ذلك عنه كاتبه
عبد الله بن أبي رافع ليس لهم أن السابقين مغفور لهم ولو جرى منهم ما جرى وعثمان وطاعة
والزبير أفضل باتفاق المسلمين من حاطب بن أبى بلتعنة وكان حاطب مستألى عماله لكنه كان
ذنبه في مكاتبته للشركين واعانتهم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه أعظم من الغيوب
التي تصاف إلى هؤلاء ومع هذا فأتى صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتله وكذب من قال أنه
يدخل النار لأنه شهيد بدر والحديبية وأخبر بمغفرة الله لاهل بدر ومع هذا فقال عمر رضى الله
عنه دعنى أضرب عنق هذا المنافق فسماعنا فاقا واستحل قتله ولم يقدح ذلك في إيمان واحد
منهم ولا في كونه من أهل الجنة وكذلك في العصيين وغيرهم ما حديث الأفلح لما قام
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا على المنبر يعتذر من رأس المنافقين عبد الله بن أبي فقال من
يعذرى من رجل بلفظي أذاه في أهلى والله ما علمت على أهلى إلا الخير أو لقد ذكروا رجلا ما علمت عليه
الإخرا فقام سعد بن معاذ سيد الأوس وهو الذي اهتز لونه عرش الرحمن وهو الذي كان لا تأخذه في
الله لومة لائم لحكم في حلفائه من بني قريظة ما يقتل مقاتلهم ونسي ذرارهم وتغنم أموالهم
حتى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقد حكمت فهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة فقال
يا رسول الله نحن نعدوك منه أن كل من الأوس ضرب بنا عنقه وإن كان من أصحابنا من أخرج
أمر تناقض لغيره أمرنا فقام سعد بن معاذ فقال كذب لمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله فقام
أسيد بن حضير فقال كذب لمر الله لا تقتله فأتى منافق يجادل عن المنافقين وكادت تتورق فتن بين
الأوس والخزرج حتى نزل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخفضهم وهؤلاء الثلاثة من خيار
السابقين الأولين وقد قال أسيد بن حضير لسعد بن معاذ أنت منافق تجادل عن المنافقين وهذا
مؤمن ولي شمس أهل الجنة وذلك مؤمن ولي قتي من أهل الجنة فدل على أن الرجل قد يكفر أثناء
بالتأويل ولا يكون واحدا منهما كافرا وكذلك في العصيين حديث عتيان بن مالك لما أتى النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم منزله في نفر من أصحابه فقام صلى وأصحابه يتحدثون بينهم ثم استندوا عظم ذلك
إلى مالك بن النخشن ورووا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا عليه فبهلك فقضى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم صلاته وقال ليس يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله قالوا بلى وإنه
يقول ذلك وما هو في قلبه فقال لا يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله فدخل النار أو نطعه
وإذا كان ذلك فإذا ثبت أن شخصاً من أصحابه أماناً فاشتهوا ما عمار بن ياسر وما غيرها كفر آخر
من أصحابه عثمان وأخبره أو أبا قتله على وجه التأويل كان هذا من باب التأويل المذكور ولم
يقدح ذلك في إيمان واحد منها ولا في كونه من أهل الجنة فإن عثمان وغيره أفضل من حاطب
إن أبي بلتعنة وجمار أفضل من حمار وعائشة وغيرهما وذنب حاطب أعظم من ذلك فإذا غفر
لحاطب ذنبه فالمغفرة لعثمان أولى وإذا جاز أن يجتهد مشعل عمرو أسيد بن حضير في التكفير

فيه منع شيء من مقدمات الدليل
ولاحظه ثم قد يقول المستدل
الفرق بين مراتب الأعداد وأعداد
الدورات من وجهين أحدهما أن
مراتب الأعداد المحددة لا وجود
لها في الخارج وإنما يقدرها الذهن
تقدراً كما يقدر الاشكال المحددة
يقدر شكلاً مستديراً وشكلاً أكبر
منه وشكلاً أكبر من الآخر وهم
جرا وتلك الاشكال التي يقدرها
الذهن لا وجود لها في الخارج
وكذلك الأعداد المحددة لا وجود لها
في الخارج فالحكم المتصل والمنفصل
إذا أخذ مجرداً عن الموصوف به لم
يكن إلا في الذهن وكذلك الجسم
الطعني وهو أن يقدر طول
وعرض وعق مجرد عن الموصوف
به وإذا كان كذلك لم يلزم من إيمان
تقدير ذلك في الذهن إمكان وجوده
في الخارج فإن الذهن تقدر فيه
المستعجاب كاجتماع التقضيين
والضدين فيقدر فيه كون الشيء

أو استعلا القتل ولا يكون ذلك مطابفاً قصودهم من عاتشة وعمار أول (وبقار رابعاً)
 ان هذا المنقول عن عاتشة من القدر في عثمان ان كان محصياً فاما ان يكون صواباً وخطأ
 فان كان صواباً لم يذكري مساوي عاتشة وان كان خطأ لم يذكري مساوي عثمان والجمع
 بين نفض عاتشة وعثمان باطل وأيضاً فعاتشة ظهر منها ان التأم لقتل عثمان والذم لقتله
 وطلب الانتقام منهم ما يقتضي الندم على ما ينافي ذلك كما ظهر منها الندم على مسيرها الى الجبل
 فان كان ندمها على ذلك يدل على فضيلة على واعترافها بالخطي فكذلك هذا يدل على فضيلة
 عثمان واعترافها بالخطي والافلا وأيضاً فظهر من عاتشة وجهها وجهها وجهها وجهها
 من الملام على أعظم مما ظهر منهم من الملام لعثمان فان كان هذا حجة في قوم عثمان كان حجة في
 قوم على والافلا وان كان المقصود بذلك القدح في عاتشة لما لامت عثمان وعلياً فعاتشة في ذلك
 مع جمهور الصحابة لكن يختلف درجات الملام وان كان المقصود القدح في الجميع في عثمان
 وعلى وطه والزبير وعاتشة والاثم والمسلم قلنا نحن لسنا ندعي لو احسن هؤلاء الصفة من كل
 ذنب بل ندعي انهم من اولياء الله المتقين وخزبه المغيثين وعباد الصالحين وانهم من سادات أهل
 الجنة ونقول ان الذنوب ما ترتعي من هو افضل منهم من الصديقين ومن هو اكبر من الصديقين
 ولكن الذنوب يرفع عقابها التوبة والاستغفار والحسنة الماحية والمصابب المكفرة وغير ذلك
 وهو لا يهمل من التوبة والاستغفار والحسنة الماحية من هو دونهم وابتوا بمصائب يكره الله بها
 خطاياهم لم يتل بها من دونهم فلهي السبي المشكور والعمل المبرور وليس ان يعدهم وهم
 بمغفرة الذنوب احق من غيرهم عن بعدهم والكلام في الناس يجب ان يكون يعلم وعدل لا يجهل
 وتعلم لجمال أهل البدر فان الرافضة يمدون الى اقوام متقربين في الفضيلة يريدون ان يجعلوا
 احدهم معصوماً من الذنوب والخطايا والآخر ما فاسداً وكافراً فيظهر جهلهم وتناقضهم
 كالمهوي والنصارى اذا اراد ان يثبت نبوة موسى او عيسى مع قدحه في نبوة محمد صلى الله تعالى
 عليه وسلم فانه يظهر بحججه وجهله وتناقضه فانه ما طريق يثبت نبوة موسى وعيسى الا
 وتثبت نبوة محمد بمثلها او بما هو اقوى منها ولا من شبهة تعرض في نبوة محمد صلى الله تعالى
 عليه وسلم الا وتعرض في نبوة موسى وعيسى عليهما السلام بما هو منها اقوى منها وكل من
 عد الى التفرقة بين الثمانين او مدح الشيء وذهم ما هو من جنسه او اولى بالمدح منه والاعكس
 اصله مثل هذا التناقض والجهل والجهل وهكذا اتباع العلماء والمشايع اذا اراد احدهم ان يمدح
 متبوعه ويذم نظيره او يفضل احدهم على الآخر مثل هذا الطريق (فاذا قال أهل العراق)
 أهل المدينة خالفوا السنة في ذكروا كذا وتركوا الحديث الصحيح في كذا وكذا واتبوا الراي في
 كذا وكذا مثل ان يقول عن يقره من أهل المدينة انهم لا يرون التلبية التي يري جرة العفة ولا
 الطيب الحرم قبل الاحرام ولا قبل التحلل الثاني ولا السجود في المفصل ولا الاستفتاح والتعزف في
 الصلاة ولا التسليمين منها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع ولا كل ذي مخالب من الطير وانهم
 يصولون الحشوش ونحو ذلك مع ما في هذه المسائل من التزاع بينهم فيقول المدينون نحن اتبع
 السنة وأبذعن مخالفاً وعن الراي الخطي من أهل العراق الذين لا يرون ان كل مسكر حرام ولا ان
 مياه الابر لا تنصب بمردوق الضلالة ولا يرون صلاة الاستسقاء ولا صلاة الكسوف ركوعين
 في كل ركعة ولا يحرثون حرم المدينة ولا يحكمون بالهدوء ولا يتدعون في القسامة بايمان اللعين
 ولا يجتنبون بطواف واحد وسعي واحد في القران ويحجون الزكاة في الخضراوات ولا يجيزون

موجوداً معدوماً وكون الشيء
 متركباً كناو قد يراه ان كون
 الشيء لا موجوداً ولا معدوماً ولا
 واجباً ولا ممكن ولا متمتعاً الى غير
 ذلك من التقديرات الغريبة التي
 لا تستلزم امكان ذلك في الخارج
 ولهذا يمكن تقدير خط لا يتنهي
 وخط لا يتنهي وتقدير أشكال
 بعضها اكبر من بعض بلا نهاية
 وأبعاد لا نهاية لها ولا يلزم من
 امكان تقدير ما لا نهاية في الزمن
 امكان ذلك في الخارج والمنازعون
 يسلون امتناع أجسام لا يتنهي
 قدرها وأبعاد لا تتنهي وعلى
 ومعلولات لا تتنهي مع امكان
 تقدير ذلك في الزمن فاذا قيل لهم
 كذلك تقدير ابعاد لا تتنهي أو تقدير
 مراتب اعداد لا تتنهي بعضها
 افضل من بعض اذا قدر في الزمن
 لم يدل ذلك على امكان وجود في

الاحباس ولا يطلون نكاح الشغار ولا نكاح الحلل . ولا يجعلون الحكيم قار وحين الاجبرد
وصكيلين ولا يجعلون الاعمال في العقود بالنياب . ويستحلون محارم الله تعالى بأدنى الحيل
فيستطون الحقوقي كالشفعة وغيرها الحليل ويحلون المحرمات كالزنا والميسر والسفاح والحليل
ويستطون الزنا بالحليل ولا يعتبرون المقصود في العقود يطلون الحدود حتى لا يمكن سياسة بلد
برأهم فلا يقطعون يمين يسرق الاطعمة والفاكهة وما أسهل الا ااحة ولا يحدون أحد اشرب
الخمر حتى يقرأ وتقوم عليه يمينه بشرها ووجدت ان تحتها منه وسترسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم وخلفاءه بخلاف ذلك ولا يوجبون القود بالمثل ولا يعضون بالقاتل كما فعل بالمقتول كأن
يكون الظالم قطع يد المظلوم ورجليه ويقر بطنه فيقولون تضرب عنقه ويقتلون الواحد من
خير المسلمين يقتل واحد كافر ذي يسور بين دية المهاجرين والانصار ودية الكفار من
أهل الذمة ويستطون الحد من وطئ ذات محرمة كأمه وابنته عالم بالتحریم بمجر صوره العقد
كما يسطونه بعقد الجوار على المنافع ولا يجعلون بين الصلاتين الا برفة ومن دلفه ولا يستحبون
التغلب بالقبور ولا يستحبون القراءة خلف الامام في صلاة السر ولا يوجبون التثبيت لنية الصوم
على من علم ان غدا من رمضان ولا يجوزون وقف المشاع ولاهته ولا رهنه ويجرمون الضرب
والضلع وغيرهما مما أحله الله ورسوله ويحلون المسكر الذي حرمة الله ورسوله ولا يرون أن وقت
العصر بدخل اذا صار ظل كل شيء مثله ويقولون ان صلاة الغبير تبطل بطول الشمس ولا يجوزون
الفرقة ولا يأخذون بحديث المصراة ولا يحدث المشتري اذا أفلس ويقولون ان الجعة وغيرها
تدرك بأقل من ركعة ولا يجوزون القصير في مسرة يوم أو يومين ويجوزون تأخير بعض الصلوات عن
وقتها . وكذلك بعض أتباع فقهاء الحديث لو قال أحدكم ان نحن انما نضيع الصبح وأنتم تعلمون
بالضعيف فقال له الآخرون نحن أعلم بالحديث الصحيح منكم وأنتم لم تنكم من روى عن
الضعفاء ما يعتقد صحته وظن أنه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يثبت عنه كما يظن
ثبوت كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كأن في السفر أحيانا يتم الصلاة وأنه كان يقبض بعد
الركوع في الفجر حتى فارق الدنيا وأنه أحرأ بلحج احراما مطلقا لم ينو قتها ولا افرادا ولا قرا أو أن
مكة فقتل لها أو ان ما فعله عمر وعثمان وغيرهما من ترك قبة العقار ينقض وينقض حكم
الطغاة الراشدين والعبادة كعمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم في المقفود ويحج بحديث غير
واحد من الضعفاء وأما نحن فنقول ان الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف
المترول لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم المجرى
وأما الهام من بحسن الترمذي حديثه أو يعضه وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي
اما صحيح واما ضعيف والضعيف نوعان ضعيف مترول وضعيف ليس عقولك فتكلم أئمة
الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف الاصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة
الحديث الضعيف أحسن من القياس فظن أنه يحج بالحديث الذي ضعفه مثل الترمذي
وأخذ برجح طريفة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون
الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه ان لم يكن دونه . وكذلك شيوخ الزهاد اذا أراد الرجل أن يفتح
في بعض الشيوخ ويغفلهم آخرو ذلك أولى بالتغلب وأبعد عن القدر كن بفضل أبي بريدو الشبلي
غيرهما ممن يحكي عنه نوع من الشطح على مثل الحديث سهل بن عبد الله التتري وغيرهما ممن
هو أولى بالاستقامة وأعظم قدرا وذلك لأن هؤلاء من جهلهم يجعلون مجرد الدعوى العظيمة

الخارج بطلت معارضتهم وكان من
عارض تقدير الاعداد التي
لا تنتهي بتقدير الاشكال التي
لا تنتهي وتقدير التفاضل في هذا
بالتفاضل في هذا أولى من عارض
تفاضل الدورات بتفاضل مراتب
الاعداد فانه اذا قلنا تضعيف
الواحد الى غير نهاية أقل من
تضعيف الاثنين قبل واذا فرض
خط عرضه بقدر الكفا لا ينتهي
طولا وخط عرضه بقدر الفراغ
لا ينتهي فالذي بقدر الكفا أقل
واذا فرض أجسام مستديرة كل
منها بقدر رأس الانسان وأخرى كل
منها بقدر الفلك لا تنتهي كانت
مقادير تلك أصغر من أن الجميع
لا ينتهي كان معلوما أن هذه
المعارضة أعدل وأولى بالقبول من
تلك المعارضة (الوجه الثاني) ان
كان تضعيف الاعداد ومراتبها

موجبة لتفضيل المدعى ولا يعلمون أن تلك غايتها أن تكون من الخطأ المغفور لأمم السبي المشكور وكل من لم يسلك سبيل العلم والعدل أصابه مثل هذا التناقض ولكن الإنسان كما قال الله تعالى وحله الإنسان أنه كان ظالما جاهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما فهو ظالم جاهل الأمن تاب الله عليه

(وأما قوله) إنها سألت من قوى الخلافة فقالوا على ففجرت لقتله على دم عثمان وأي ذنب كان لعل في ذلك (يقال له أولا) قول القائل إن عائشة وطلمة والزبير اتهموا علانية بقتل عثمان وقالتوا على ذلك كذب بل اغتلبوا الفتنة الذين كانوا يحذروا إلى على وهم يعلمون أن راحة على من دم عثمان كبراهتهم وأعظم لكن الفتنة كانوا أقدموا والبس فظلموا قتل الفتنة ولكن كانوا عاجزين عن ذلك هم وعلى لأن القوم كانت لهم قبائل يذون عنهم والفتنة إذا وقعت هجر العقلاء فيها عن دفع السفهاء فصار لا كابر رضي الله عنهم عاجزين عن إغاثة الفتنة وكف أهلها وهذا شأن الفتنة كما قال تعالى واتقوا فتنة لا يصين الذين ظلموا منكم خاصة وإذا وقعت الفتنة لم يسلم من التلويح بها الأمن عصمه الله (وأياضا) فقوله أي ذنب كان لعل في قتله تناقض منه فله وزعم أن عليا ممن كان يستحل قتله وقته وعن أبي عليه وقام في ذلك فإن علانية إلى قتل عثمان كثير من شيعة وشيعة عثمان هؤلاء متعصبين لعثمان وهؤلاء متعصبين لعل وأما جاهلوا بالإسلام فيعلمون كذب الطائفتين على على (والرافضة) تقول أن عليا كان ممن يستحل قتل عثمان بل وقتل أي بكر وعمرو بن زبيري أن الائمة على قتله من الطاعات والقرابات فكيف يقول من هذا اعتقاده أي ذنب كان لعل في ذلك وانما يلحق هذا التزنية لعل بأقول أهل السنة لكن الرافضين أعظم الناس تناقضا (وأما قوله) وكيف استجاز طلمة والزبير وغيرهما سطا وعتا على ذلك وبأي وجه يلقون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأته غيره أو أخرجها من منزلها أو سافر بها كان أشد الناس عداوته (فيقال) هذا من تناقض الرافضة وجهلهم فانهم يرمون عائشة بالعظام ثم منهم من يرميها بالفاحشة التي رآها الله منها وأزل القرآن في ذلك ثم انهم لفرط جهلهم يدعون في غيرهم نساء الانبياء فيزعمون أن امرأته فوح كانت يضاوان الابن الذي دعا موح لم يكن منه وانما كان منها وان معنى قوله انه عمل غير صالح أن هذا الولد من عمل غير صالح ومنهم من يقرأ ونادى فوح ابنه يريدون ابنها ويجهلون بقوله انه ليس من أهلها ويتأولون قوله تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة آتو ح و امرأ طوط كانتا تحت عددن من عبادهن فماتتا معا على أن امرأة آتو ح كانت في الفراش وأنها كانت قصة وضاهوا في ذلك المنافقين والفاسقين أهل الألفاظ الذين يروا عائشة بالألفاظ الفاحشة ثم لم يتوبوا وفيهم خطب التي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أيها الناس من يعترف من رجل بلغني آذاه في أهلي والله ما غلبت على أهلي الا خيرا ولقد ذكروا زجلا والله ما غلبت عليه الا خيرا ومن المعلوم أن من أعظم أنواع الاذى للإنسان أن يكذب على امرأته رجل فيقول انها بائنة ويحمل الزوج من اذى زوجة فان هذا من أعظم ما يشتمه الناس بعضهم بعضا حتى يقولون في المبالغة شتمته بالزنا والافتقار سيئة في شتموا الرأى بالفاحشة وتدون سائر المعاصي جعل الله فيه حد العنف لان الاذى الذي يحصل به الجري لا يحصل مثله غيره فلهذا يرمى بالكفر أمكنه تكذيب الرأى بما يظهر من الاسلام بخلاف الرأى بالفاحشة فلهذا لا يمكنه تكذيب المقرى بما يصاد ذلك فان

وسائر المقادير إلى غير نهاية كان هذا التصفيف أعماقها في ذهن فكل ما يتصوره ذهن من ذلك ويقدره فهو يتناهى والذهن لا يزال يتصف حتى يهجر وهكذا إذا نطق بأسماء الاعداد أو الألفاظ فلا يزال ينطق حتى يهجر وان قدر أنه لا يهجر بل لا يزال الالذهن يشقروا اللسان ينطق فان جميع ذلك داخل في الوجود الذهني والمفطلي والبنائي واللساني وكل ما يدخل من ذلك في الوجود فهو متناهيه مبدأ محدود فله أول ابتدائه وهو من ذهن الانسان ولفظه وكل ما يوجد منه متعاقبا فانه متناه لكن هذا يدل على جواز ما لا نهاية في المستقبل وأن الشيء قد يكون له بداية ولا يكون له نهاية فان ما يحظر بالانهاض وينطق به اللسان لا بد ان يتوهم وجود ما لا يتناهى منه ومن هذا الباب انفس

وأقواهما حركة وحينئذ تفقد يكون
تضعيف الواحد هو الاكروان
أريد بذلك أن مسمى أحد الضعفين
أكثر في كل مرتبة من مراتب
لتضعيف فإذا ضعف الواحد خمس
مرات كان اثنين وثلاثين وإذا
ضعف الاثنان خمي مرات كان
أربعا وستين مرة فهذه الأربع
التي ليست معدودا وموجودا
في الخارج ولا في الذهن حتى يقال
وجد التفاضل فيما لا يتناهى وإنما
نظم بلفظ أعداد متناهية
والمعدودات ليست موجودة في
الذهن ولا في الخارج فلو لم يوجد
ألفاظ الأعداد من هذه المرتبة
ومن هذه المراتب في الذهن واللسان
لم يلزم إذا قدر أنها غير متناهية
أن يكونا متفاضلين مع استوائهما
في الابداء والحركة وإن أراد أن
مسمى هذا لو وجد لكان أكبر من

أبو كافر لانه إذا كان أبو كافر أمكن أن يكون ابنه كافرا فلا يكون في مجرد النسب خلية وهذا
مما يدعون به أن ابن نوح كان كافرا لكونه ابن نبي فلا يجعلونه كافرا مع كونه ابنه ويقولون
أيضا أن أبا طالب كان مؤمنا ومنهم من يقول كان اسمه عمران وهو المذكور في قوله تعالى إن الله
اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين وهذا الذي فعلوا مع ما فيه من الاقتران
والبيان فيمن التفاضل وعدم حصول مضودهم ما لا يخفى وذلك أن كون الرجل أبا له وأبنة
كافرا لا ينقص ذلك عند الله شيئا فإن الله يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن
المعلوم أن الصباة أفضل من آبائهم وكان آبائهم كفرا بخلاف كونه زوج بنى قسبة فإن هذا من
أعظم ما ينهيه ويصلب لأن مضر ذلك تدخل عليه خلاف كفر أبية وأبنة وأيضا لو كان
المؤمن لا يولد الا مؤمنا لكان بنو آدم كلهم مؤمنين وقد قال تعالى واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق
انذرا بقربهما فقد فضل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لا تقلنا قال إنما يتقبل الله من المتقين
الى آخر القصص وفي العصيين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تقتل نفس ظلما الا
كان على ابن آدم الاول كفل من دمها لانه اول من سن القتل وأيضا فهم يقدحون في العباس
عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي توارى عنه وعبدوا أبا طالب الذي مات كافرا بانفاق
أهل العلم كأنه نفع عليه الاحاديث العجيبة في العصيين عن المصطفى بن حزن قال لما حضرت
أبا طالب الوفا جاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أمية بن
المغيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا عم قل لاله الا الله كلمة تشهد بك بها عند الله
فقال أبو جهل وعبد الله بن أمية يا أبا طالب أرغب عن مله عبد المطلب فلم يزل رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم يرمعهما عليه ويعوده ويصود أن عليه بتلك المقالة حتى قال أبو طالب أحرمنا كلهم
هو على مله عبد المطلب وأني أن يقول لاله الا الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تستغفرن
لما لم آمنه عنك فأزل الله تعالى ما كان ليبي والذين آمنوا أن يستغفروا للذين لم يولوا كوازي
قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم وأزل في أبي طالب فقال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم انك لاتهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة
أيضا وقال فيه قال أبو طالب لولا أن تصير في قرى يقولون انه جله على ذلك الجزع لا قررت بها
عبيك فأزل الله تعالى انك لاتهدي من أحببت وفي العصيين عن العباس بن عبد المطلب قال
قلت يا رسول الله هل نفعت أبا طالب بشي قاله كان يحوطك وينصرك وينضيك فقال نعم هو في
خصاص من ثرو لولا أنال كان في الدرك الأسفل من النار وفي حديث أبي سعد لما ذكر عنده قال
لعله تنفعه شفاعتي فيحصل في خصاص من ثلربلغ كعبه يغني من مدامه أنجراد في العصيين
وأيضا قال الله لم يكن على أحد جبر دنس بل إنما أتى عليه بما عله وتقواه كما قال تعالى إن أكرمكم
عند الله أتقاكم وإن كان الناس معادن كعادن الذهب والفضة خيرهم في الجاهلية خيرهم
في الاسلام إذا تقوهوا كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح فالمدن هو مظنة حصول المطالب فإن لم
يحصل والا كان المدن النقص الذي يحصل منه المطالب بخبرائه وأيضا من تناقصهم أنهم
يظنون عائشة في هذا المقام طعنا في طهه والزينة ولا يعلون أن هذا ان كان متوجها فالظن
في علي بذلك أوجه فإن طهه والزينة كما علمت من عائشة متوافقين لها مؤثرين بأمرها وهما وهى

من أبعد الناس عن الفواحش والمعافاة عليها فان جازل الرافضي أن يمدح فيها بقوله بأى وجه
يلقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأته غير حتى أخرجهما
من منزلها وسافر بها إلى آخره مع أن ذلك إنما يحل بمنزلة الملكة التي تأمر بأمرها ولا يطيعها ولم
يكن أخرجهما لظان الفاحشة كان لخاصي أن يقول بأى وجه يلقي رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم من قاتل امرأته وسلط عليها أو أعتقه حتى عقروا بها بغيرها وسقطت من هودجها
وأعدوا حولها يبطون بها كالسبية التي أحاط بها من يفسد سبامها ومعلوم أن هذا في
منزلة الأهل لاهل الرجل وهتكها وسبها أو سلبها أو سلبها على قهرها أو ذلالها وسبها أو سبها
أعظم من أخرجهما من منزلها بمنزلة الملكة المصلحة المظلمة التي لا يأتي إليها أحد إلا ذنبا ولا يبتدئ
أحد منها ولا ينظر في قدرها ولم يكن ملطفاً ولا يروا غيرهما من الجانب يحملونها بل كان
في العسكر من يحارهم مثل عبد الله بن الزبير أن أختها وخلوه بها وسبها جازل بالكاتب والسنة
والاجماع وكذلك سفر المرأة مع ذى محرماً جازل بالكاتب والسنة والاجماع وهي لم تسافر إلا مع ذى
محرماً وأما العسكر الذين قاتلوا فلا أنه كان في العسكر محمد بن أبي بكر مذبذبه إليها لم يبدئها
الجانب ولهذا دعت هاتشة رضى الله عنها على من مذبذبه إليها وقالت يمين هذه أحرقت الله
بالتار فقال أى أخت في الدنيا قبل الآخرة فقالت في الدنيا قبل الآخرة فأخبر بالتار بمصر
وولوا المشيع أنتم تقولون أن آل الحسين سبوا المقتل الحسين ولم يفعل بهم إلا من جنس ما فعل
بعائشة حيث استولى عليها وردت إلى بيتها وأعطيت نفقتها وكذلك آل الحسين استولى عليهم
وردوا إلى أهلهم وأعطوا نفقتهم فان كان هذا أسيا واستحلالاً للفرمة النبوية فباعتة فسيبت
واستحل حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يشعرون ويرجون أن بعض أهل الشام
طلب أن يسرق فاطمة بنت الحسين وأنها قالت لاهلها حتى تكفروا بديننا وهذا ان كان وقع فلذين
طلبوا من على أن يسبوا من قاتلهم من أهل الجبل ومغنيو يغبوا أموالهم أعظم جرماً وكان في
ذلك وسبوا عائشة وغيرها ثم ان هؤلاء الذين طلبوا ذلك من على كانوا متدينين به مصرين عليه
الى أن خرجوا على على وقاتلهم على ذلك وذلك الذى طلب استرقاق فاطمة بنت الحسين واحسد
مجهول لاشكته ولا حجة ولا فعل هذا ديننا ولما سمعه سلطانه من ذلك امتنع فكان المستسلمون
لدماء المسلمين وحرمهم وأموالهم وحرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عسكر على أعظم
منهم في عسكرى أمية وهذا متفق عليه بين الناس فان الخوارج الذين مروا من عسكر على
رضى الله عنه هم شر من شرار عكرمعي رضى الله عنه ولهذا أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
بقتالهم وأجمع العصاة والعلماء على قتلهم والرافضة أكذبهم وأطلم وأجهل وأقرب إلى
الكفر والنفاق لكهم أعجز منهم وأذل وكلا الطائفتين من عسكر على وبهذا وأمثاله منصف على
وهجر عن مقاومته من كان يراها (والمقصود هنا) أن ما يذكروه من القدح في طلبة والزبير
ينقلب ما هو أعظم منه في حق على فان الجوازع ذلك بان على كان مجمداً فيما فصل وانه
أولى ملحق من طلبة والزبير (هل) نعم وطلبة والزبير كانوا معتدين وعلى وإن كان أفضل منهما
لكن لم يبلغ فعلهما بعائشة رضى الله عنها ما بلغ فعل على فعلى أعظم قدراً منهما ولكن ان كان
فعل طلبة والزبير مع عائشة أفضل على أعظم ذنباً فتقوم ذنب القدر وعظم الذنب (فان قالوا)
هذا جواب على ما في ذلك لانها أتيا بها فافعله على منصف إليها لا الى على قبل وهكذا معوية

سمى هذا فيقال نعم ولكن لم قلت ان
وجود ذلك المسمى يمكن وهذا كقول
قال القائل ما لا ينتهي أقدم في
ذهني وأنكم بلفظه لم يكن في
ذلك ما يقتضي أنه يمكن وجوده في
الخلق كما يقتضي ذهننا ولا محالة
ينتهي من الاجسام والاعداد
والاشكال فهذا هذا في محال
به المستدل عن المطرقة بمراتب
الاعداد وهذا الفرق وان كنا قد
أوردناه فقد ذكر غير واحد من
التفكر المفرقين بين العدد والحركات
من متكلمي المسلمين وغيرهم وذكر
هؤلاء هذا الفرق المعروف عند
من وافق المستدل عن هذا النقض
ان تضعيف العدد ليس أمراً
موجوداً بل مقدراً بخلاف ما وجد
من الحركات وهكذا فرق من فرق
بين الماضي والمستقبل بأن الماضي
قد وجد بخلاف المستقبل

لم اقبله قتلتم امارا وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تقتل الفضة الباغية قالوا نحن قتلناه
اغناقله الذين جاؤا به حتى جعلوه تحت سيف فان كان هذه الحجة مردودة فحجة من احتج بان
طلحة والزبير فعلا بائنه ما جرى عليهم من اهالة عسكر على لها واستلانهم عليها مردودة ايضا
وان قبلت هذه الحجة قبلت حجة معوية رضي الله عنه والرافضة وأمثالهم من أهل الجبل والظلم
يحتضون بالحق التي تستلزم فساد قولهم وتناقضهم فله ان احتج بظواهرها عليهم فسد قولهم
المنقوض بظواهرها وان لم يحتج بظواهرها بطلت هي في نفسها لانه لا بد من التسوية بين المختارين
ولكن متاهلهم مجرد الهوى الذي لا علم معه ومن أضل من اتبع هواه بغير هدى من الله ان الله
لا يهدي القوم الظالمين وجاهر أهل السنة متفقون على أن علما افضل من طلحة والزبير فضلا
عن معوية وغيره فيقولون ان السليمان لما اقرقوا في خلافته فطاعة فاطمة وطاعة فاطمة قالت معه
كان هو واصحابه اولى الطائفتين بالحق كآب في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال
تروى حارة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم اولى الطائفتين بالحق فهو لازم الخوارج المارقون
الذين مروا وقتلهم على واصحابه فعلم انهم كانوا اولى بالحق من معوية رضي الله عنه واصحابه لكن
أهل السنة يتكلمون بطل وعمل ويعطون كل ذي حق حقه (وأما قوله) كيف طاعنا على ذلك
عشرات ألوف من المسلمين وساعدوا على حرب أمير المؤمنين ولم ينصروا أحدهم بنتر رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقه ما انى بكرضى الله عنه ولا شخص واحد كله بكلمة
واحدة (فيقال أولا) هذا من اعظم الحجج على فاقه لا يثبت عاقل أن القوم كانوا يحبون رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم ويعظمونه ويعظمون قبيلة وبنته اعظم مما يعظمون أبابكر وعمر ولولم
يكن هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف اذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي
هو أحب اليهم من اهل بيته وانفسهم فلا يستريب عاقل أن العرب يفرقوا بينه وبين غيره فربما كانت
تدين لبي عبد مناف وتظمهم اعظم مما يعظمون بنى تيم وعدي ولهذا لما مات رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم وتولى أبو بكر قيل لاي فاطمة مات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال
حدثت عظيم فبنى بعدة قالوا أبو بكر قال أرويت بنو عبد مناف وبنو مخزوم قالوا نعم قال ذلك
فضل الله بؤيته من يشاء أو كما قال ولهذا جاءه اوسيان الى على فقال أرضيت أن يكون هذا الامر
بنى تيم فقال لا بأسين ان امر الاسلام ليس كامر الجاهلية أو كما قال فإذا كان المسلمون كلهم
ليس فيهم من قال أن فاطمة مرضى الله عنها مظلومة ولأن لها حقا عند أبي بكر وعمر رضي الله عنهما
ولا انتهاك لظلمها ولا تنكح أحد في هذا بكلمة واحدة بل ذلك على القوم كانوا يعطون
انها ليست مظلومة انزلوا علوا أنها مظلومة لكان تركهم تنصرتها اما عجزا عن نصرتها واما اهالا
وامناعه لحقها ولما بغضها ان الفعل الذي يقدر عليه الانسان اذا ارادته بطرسة فعله
لا محلة فاذا لم يرد مع قيام مقتضى لارادته فاما ان يكون جاهلا به أو معارض منع من ارادته
فلو كانت مظلومة مع شرفها وشرف قبيلتها وأقاربها وان أباها افضل الملق وأجهم الى أمته
وهو يعطون أنها مظلومة لكانوا اما عجزا عن نصرتها واما ان يكون لهم معارض عارض ارادته
التصريح بضمها وكلا الامرين باطل فان القوم ما كانوا كلهم عاجزين أن يتكلموا واحدهم بكلمة
حق بل كانوا قادرين على نصير ما هو اعظمهم هذا وأبو بكر لم يكن مجتمعين مع كلهم كلام أحد
منهم ولا هو معروفا بالظلم والجهل وتوافق هؤلاء كلهم وتوفردوا عليهم على بغض فاطمة مع قيام
الاسباب الموجبة لغضبها مما يعطى بالنصرة وادامته وكذلك على رضى الله عنه لاسباب وجوه

والممتنع وجوده لا ينتهي لا تقدر
ما لا ينتهي ومن يوافق المعترض
يقول الماضي ايضا قد علمت
أفراده موجودة معا والمختور
وجود ما لا ينتهي فيما كان مجتمعا
بل مجتمعا منتظما بعضه ببعض
يجب ان يكون له ترتيب طبعى او
وضى وهذا فرق ان بينا واتباعه
من المتفلسفة ولكن ابن رشد يقول
ان مذهب الفلاسفة الفرقين
المجتمع وغير المجتمع سواء كان له
ترتيب وليس له ترتيب وانما النزاع
بينهم في النفوس البشرية المغارقة
هل هي موجودات في الخارج غير
متناهية أم لا ويقول هؤلاء ان لا
أن ما كان وعدم أو ما سيكون اذا
قدرا ان بعضه أقل من بعض يجب
أن يكون متناهيا والمؤمنون بأن
نعم الجنة دائم لا ينقضى من
المسلمين وأهل الكتاب يسلمون ذلك

فرش والانصار والمسلمين لم يكن لعلى الى احد منهم اسعة لافى الجاهلية ولا فى الاسلام ولا قتل
 احد امن اظهرهم فان الذين قتلهم على لم يكونوا من اكبر القبائل وامان احد من العصابة الا وقد
 قاتل ايضا وكان عمر رضى الله عنه اشده على الكفار واكرهه اوتاهم من على فكلاهم فيه
 وعد اوتاهم لهم عروفة ومع هذا قولى عليهم ومامات الاوكلهم بنى عليه خرا وبذعوه وتروجع لصاب
 المسلمين وهذا وغيره مما بين ان الامر على نقض ما نقوله الرافضة من اكاذيبهم وان القوم كانوا
 يعلنون ان فاطمة لم تكن مظلومة أصلا فكيف ينتصر القوم لعنان حق سفكوا دماءهم ولا
 ينتصرون لمن هو احب اليهم من عثمان وهو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته وكيف
 يقاتلون مع معوية حتى سقطت دماؤهم معه وقد اختلف عليه بنو عبد مناف وبقا يقاتلون مع على
 وبنو عبد مناف معه فالعباس بن عبد المطلب اكبر بنى هاشم وأبو سفيان بن حرب اكبر بنى أمية
 وكلاهما كانا يعلنان على قاتل لافائل الناس معه اذ ذاك والاصرقى أوله والقتال انذالك لو كان
 حقا كان مع على أو يروى له على أسهل فاه لوعرض تغرق قليل فقالوا الا امر على وهو الخليفة
 والوصى ونحن لا نبايع الا الله ولا نعصى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا نظلم وصيه
 وأهل بيته ولا نقدم الظالمين والمتنافقين من آل تميم على بنى هاشم الذين هم خيرنا فى الجاهلية
 والاسلام لكان القاتل لهذا يستحيه جمهور الناس بل يستحيونه الا لقليل لاسباب أو يكره
 ليس عند مرغبة ولا رهبة وهب ان عمرو طافتمعه كانوا يندون معه فليس هؤلاء اكبر ولا أعز
 من الذين كانوا مع معوية رضى الله عنه ومع طلحة والزبير رضى الله عنهم ومعهم هذا فقد قاتلهم
 أعوان على مع كونهم دين السابقين الاولين فى العلم والدين وفهم قليل من السابقين الاولين فهلا
 قاتلهم من هو افضل من هؤلاء اذ كان انذالك على الحق وعدوه على الباطل مع ان
 ولله انذالك اكبر وأعز وأعظم علما واعدا وعدوه انذالك ان كان عدوا اذله وأهجر وأضعف
 علما واما وأقل عدوا فانه لو كان الحق فاقفوه الرافضة لكان أبو بكر وعمر والسابقون
 الاولون من شرار أهل الارض وأعظمهم جهلا وظلما حيث عذبوا موت نبيهم صلى الله تعالى
 عليه وسلم فبدلوا وغيروا وظلموا الوصى وفعالوا بنو عبد محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم تفعله
 اليهود والنصارى عذبوا موت موسى والمسيح عليهما الصلوات والسلام فان اليهود والنصارى لم
 يفعلوا عذب موت أنبيائهم ما تفعله الرافضة ان هؤلاء يفعلوا عذب موت النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم وعلى قولهم تكون هذه الامنة شرامة أخرجت للناس ويكون سابقوها شرارها وكل هذا مما
 يعلم بالاضطرار فسادهم من دين الاسلام وهو مما بين ان الذى ابتدع مذهب الرافضة كان زنديقا
 ملحد اعدوا الذين الاسلام وأهل ولم يكن من أهل البدع المتأولين كالتواريخ والقديريون كان
 قول الرافضة راجع بعد ذلك على قوم فهم باعنا لفرط جهلهم وما بين ذلك أن يقال أى داع كان
 للقوم فى ان ينصروا عائشة بنت أبي بكر ومقاتلوا معا معا كاذ كرو ولا ينصرون فاطمة بنت رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومقاتلون معا ومع زوجها الوصى أبابكر وعمر فان كان الذين فعلوا
 هذا يحسون الى رسالة ويكرهون امارت على عليهم كان جههم الى رسالة دعوه الى قتال أى بكر
 بطريق الاول فان رسالة بنت على احب اليهم من رسالة بنت أبى بكر ولهذا قال صفوان بن أمية
 يوم حنين لما ولوا مدينتين وقال بعض الطلقاء لا ينتهي فلهم بدون البصر وقال الآخر بطل البصر
 فقال صفوان والله لا نرى بنى رجل من قريش أحب الى من أن يرى بنى رجل من نقيض
 صفوان رأس الطلقاء لأن يره رجل من بنى عبد مناف أحب اليه من أن يره رجل من

ولم ينزع فيه من أهل الكلام الا
 الجهم ومن وافقه على فناء النعم
 وأبو الهذيل القاتل بفناء الحركات
 وهما قولان شاذان قد اتفق السلف
 والائمة وجماهير المسلمين على
 تضليل القائلين بها ومن أعظم
 ما أنكره السلف والائمة على
 الجهمية قولهم بفناء الجنة وقال
 الأشعري فى كتاب المقالات
 واختلفوا أيضا فى معلومات الله عز
 وجل ومقدوراته هل لها كل أو لا
 كل لها على مقاتلين فقال أبو الهذيل
 ان لمعلومات الله كل وجيع ولما
 يقدر الله عليه كل وجيع وان أهل
 الجنة تنقطع حركاتهم فيسكنون
 سكونا دائما وقال اكفر أهل الاسلام
 ليس لمعلومات الله تعالى ولما
 يقدر الله كل ولا غاية واختلفوا
 أيضا فى افعال الله سبحانه وآثاره
 لا أثر لها على مقاتلين فقال الجهم

حتى تيمم الربا إذا كان هو الداعي كان يدعوهم إلى تقديم هاتم على بنو تميم بأفلاق العقلاء
ويوم يقدموا على قدموا العباس فان العباس كان أقر ببلوا فتمهم على المطالب الذنبية من أي
يكره كان كذا وقد أقدموا على ظلم الوصي الهاتمي لئلا يجعلهم على الحق الذي يكرهونه كان
تقدمهم يحصل مطالبهم مع الرئاسة الهاتمية وهو العباس أولى وأحرى من أي يكره الذي
لا يعينهم على مطالبهم كأطاعة العباس ويجعلهم على الحق المسار كتر ما يجعلهم عليه على فلو كرمهم
على حق مملكان فقامن أي بكرأ كرمه ولو أربن أي يكره دنيا لحوالة لكان طلبها عند العباس
وعلى أقر بفعلهم عن العباس وعلى وغيرهما إلى أي يكره دليل على أن القوم وضعوا الحق في
نصاه وأقروا في أهله وأما الأمر الارشمن بابه وأنهم علوا أن الله ورسوله كانوا رضيا تقديم
أي يكره رضى الله عنه وهذا أمر كان معلوما لهم علما ظاهرا يسئل المارأوه ومعه ومن النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم مدة محبته فعلوا من تفضيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يكره بطول
المشاهدة والسمع ما أوجب تقدمه وطاعته ولهذا قال عمر رضى الله عنه ليس فيكم من قطع
فيه الاعتناق مثل أي بكرأ إذا ن فضيلة على غير مظاهر متكشفة لا تحتاج إلى بحث ونظر ولهذا
قاله بمحض من المهاجرين والانصار تميزنا وبسببنا وأجنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم وهم يقره على ذلك ولا ينزعه منهم أحد حتى أن التازعين في الخلافة من الانصار لم
ينزعوا في هذا ولا قال أحد بل على أغوره أحب إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخير
منه وأفضل ومن المعلوم أنه عتيم في العادة لا سيما عيادة العصابة المتضمنة كمال دينهم وقولهم الحق
أن لا يتكلم أحد منهم بالحق المتضمن تفضيل على بل كلهم موافقون على تفضيل أي بكر من غير
رغبة ولا ردة والله تعالى أعلم

﴿فصل قال الرافضي﴾ وسماه أم المؤمنين ولم يسموا غيره بذلك الاسم ولم يسموا أحاهم محمد بن
أي بكر مع عظم شأنه وقرب منزلته من أي سواه عاتية أم المؤمنين فلم يسموها أم المؤمنين وسماها
معه بقرن أي سفيان خال المؤمنين لأن أخته أم حبيبة بنت أي سفيان أحدي زوجات النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وأخت محمد بن أي بكر وأبوه أعظم من أختهم بقرن أي بها
(والجواب أن يقال) أما قوله أنهم سماها عاتية رضى الله عنها أم المؤمنين ولم يسموا غيرها
بذلك فهذا من البهتان الواضح الظاهر لكل أحد وما أدري هذا الرجل وأمثاله بتعدون
الكذب أم أي الله بصلاتهم لفرط هواهم حتى ظن عليهم أن هذا كذب وهم يتكبرون على
بعض النواصب أن الحسين لما قال لهم أمان تطعونني أن طاعة بنت رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قالوا والله لا نطعم ذلك وهذا لا يقوه ولا يبعد نسب الحسين الاستعداد للكذب والافتراء
ومن أي الله بصيرة باتباع هواه حتى ظن عليه مثل هذا فان عين الهوى عياها رافضة أعظم
بجد الحق تعدا وعي من هؤلاء فان فيهم ومن المنسبين إليهم كالنصير بقو غيرهم من يقول ان
الحسين والحسين ما كانوا ولاد على بل أولاد لسلطان الفارسي ومنهم من يقول ان عليا لم يمت وكذلك
يقولون عن غيره ومنهم من يقول ان أبا بكر وعمر لم يلدوا فبنو عبد النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم ومنهم من يقول ان رقة وأم كلثوم زوجتي عثمان لم يمتا بنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ولكن هما يتأخذن من غير ولهم في المكابر وعبد المملوكات بالضرورات أعظم مالا وثلا
النواصب الذين قتلوا الحسين وهذا مما بين أنهم كذبوا ظلموا وأجهل من قلة الحسين وذلك
أنه من المعلوم أن كل واحد من أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقال لها أم المؤمنين عاتية

ابن صفوان ان المملوكات الله
ومقدوراته غاية ونهاية ولا فاعله
آخروا الجنة والنار رضيا ورضى
أهلها حتى يكون الله آخر الأئمة
معه كما كان أول الأئمة معه وقال
أهل الاسلام جميعا ليس الجنة والنار
آخروا منهما إلا الزائغين وكذلك
أهل الجنة لا يزالون في الجنة
مستعينين وأهل النار لا يزالون
ليس ذلك آخروا للمملوكات الله
ومقدوراته غاية ولا نهاية وقد
ذكر بعض الناس بين الماضي
والمستقبل فراجعنا ذكره صاحب
الارشاد وغيره وهو أن المستقبل
جنة إذا قال قائل لا أعطيت درهما
الأعطيت بعده درهما وهذا
كلام صحيح والماضي عترة أن
يقول لا أعطيت درهما لا أعطيت
قبله درهما وهذا كلام متناقض
لكن هذا المثال ليس مطابقا لأن

بجهلونه كافر أو فاسق أو يصولون لعنه وتعود ذلك احتاج أهل العلم أن يذكروا ماله من الاتصال
 برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبق ذلك حق المتصلين برسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم بحسب درجاتهم وهذا القدر واجتهد فيه الرجل وأخطأ كان خيرا له من أن يجتهد في
 بعضهم ويخطئ فإن باب الاحسان إلى الناس والعفو عنهم مقدم على باب الاساءة والانتقام كما
 في الحديث أدروا الحدود بالنيابة فإن الامام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة
 وكذلك يعطى المجهول الذي يدعى الفقير من الصدقة كما أعطى النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم رجلين سالا فراهما جلدن فقال ان شئنا أعطيتكما ولا حظ فيهما لغني ولا تقوى
 مكتسب وهذا لان اعطاء الغني خير من حرمان الفقير والعفو عن المجرم خير من عقوبة
 البريء فإذا كان هذا في حق أحد الناس فالعصاة أحق أن يسلط عليهم هذا نطقا المجتهد في
 الاحسان اليهم بالدعاء والثناء عليهم والنب عنهم خير من خطئه في الاساءة اليهم باللعن والذم
 والطعن وما شرب بينهم غايته أن يكون ذنبوا والذنوب بمقدورة بأسباب متعددة هم أحق بهما من
 بعدهم وما تجد أحد ايقذح فيهم الا وهو يعظم من هودونهم ولا تجد أحد يعظم شأن
 زلاتهم الا وهو ينقض عما هو أكبر من ذلك من زلات غيرهم وهذا من أعظم الجمل والطلم وهو لاء
 الرافضة قدحون فيهم بالصغار وهم بغضون عن الكبار والكفر من يعاونهم من الكفار
 والنافقين كاليهود والنصارى والمشركين والاسماعيلية والصيرية وغيرهم فمن ناقش المؤمنين
 على الذنوب وهو لا يناقش الكفار والنافقين على كفرهم ونفاقهم بل ربما عاندتهم ويعظمهم
 فسدل على آه من أعظم الناس جهلا وظلما ان يثبت به جهله وظلمه الى الكفر والنفاق وما
 بين تناقضهم أنه كرمعوبة ومحمدن في بكر وأنهم بموا هذا حال المؤمنين ولم يسوا هذا حال
 المؤمنين ولم يذكركم في ذلك وهم افضل منها كعد الله من هرن الخطاب وأمثاله
 وقد بينا أن أهل السنة لا يخصصون معوية رضي الله عنه بذلك وأما الرافضة فنصروا محمدن في بكر
 بالمعارضة وليس هو قري يمان عبد الله بن عمر في علمه ودينه بل ولا هو مثل أخيه عبد الرحمن بل
 عبد الرحمن له حصة وفضيلة ومحمدن في بكر انما ولد عام حجة الوداع بنى الحليفة فأمر النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم أمه أسماء بنت عيسى أن تقتل للاحرام وهي نساء وصار ذلك سنة ولم
 يدرك من حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الانس ليل من ذى القعدة ذاك ليلة والحرم ومصر
 وأوائل شهر ربيع الاول لا يبلغ ذلك أربعة أشهر ومات أبو بكر رضي الله عنه وعمر أقل
 من ثلاث سنين ولم يكن له حصة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا قربة من آه الا كما
 يكون لك من الاطفال وزوج علي بعد أبي بكر بامه أسماء بنت حمس فكان ربيب علي وكان
 اختصاصه بعلي لهذا السب ويقال انه أتى حذافا لخدمته عثمان عليه فتي في نفسه على عثمان لما
 كان في نفسه من شرفه بأبيه أبي بكر فلما قام أهل الفتنة على عثمان قالوا انه كان معهم وأنه دخل
 عليه وأخذ بيته وان عثمان قال له لقد أخذت مأخذا ما كان أولك ياخذون ويقال انه رجع
 لما قال له ذلك وان الذي قتل عثمان كان غيرة ثم انه كان مع علي في حروبه وولا مصر فقتل بمصر
 قتله شعبة عثمان لما كانوا يقولون انه كان من الخوارجين عليه وحرق في بطن جارية له خديج من معوية
 والرافضة تقولون في قتلهم على عادتهم القاصدة في أنهم يمدحون رجال الفتنة الذين قاموا على
 عثمان وبالغون في مدح من قاتل مع علي حتى يفضلون محمدن في بكر على آه أبي بكر فضلون
 افضل الأمة بعد نبينا وعبدون ابنه الذي ليس له حصة ولا سابقة ولا فضيلة ويناقضون في

ينتهي أقوال أحدها امتناع
 ذلك مطلقا في الماضي والمستقبل
 والحاضر في كل شيء وهذا قول الجمهور
 وأبي الهذيل والثاني جواز ذلك
 حتى في الابداء التي لا تنتهي
 وهو قول طائفة من فلاسفة الهند
 وطائفة من نظار أهل الملّة وغيرهم
 يقولون ان الرب لا يبدل ولا يتغير
 فمن هؤلاء من يقول لا يتغير من
 جميع الجهات ومنهم من يقول
 يتغير من جهة العرش فقط وأما
 من سائر الجهات فله لا يتغير وقد
 ذكرنا الاشعري في مقالاته هذه
 الاقوال وغيرها من طوائف ومن
 ذكر ذلك التكرامة وطائفة من
 أتباع الأئمة كالقاضي أبي يعلى وغيره
 وهو لا منهم من يقول يتغير
 الحوادث في الماضي مع قوله ويوجد
 ما لا يتغير من المقدار في الحاضر
 وكذلك هم وأتباعهم أصحاب الحلق

ذلك في تنظيم الانساب فان كان الرجل لا يضره كفر أبيه أو فسقه لم يضر نينا ولا ابراهيم ولا عليا
كفر أبيهم وان ضرهم لم يضرهم ان يقدحوا في محمد بن أبي بكر أبيه وهم يعظمونه وانه القاسم
ان محمد وان ابنه عبد الرحمن بن القاسم خير عند المسلمين منه ولا يذكرونها بخير لكونهما
لبناس رجال الفتنة

(وأما قوله وعظم شأنه) فان أراد عظم نسبه فالتب عندهم لاحرمه له لقدحهم في أبيه
وأخته وأما أهل السنة فأنما يعظمون بالتقوى لا بمجرد النسب قال تعالى ان أكرمكم عند الله
أتقاكم وان أراد عظم شأنه بياقته ومجبرته وجهاد ونصرته فهو ليس من الصحابة لامن
المهاجرين ولا من الانصار وان أراد عظم شأنه أنه كان من أعظم الناس وأديهم فليس الامر
كذلك وليس هو معدود من أعيان العلماء والصلحان الذين في طبقته وان أراد بذلك شرفه
في المنزلة لكونه كان له جاه وميزة ورياسة فعليه أن أعظم بجاهه ورياسته وميزة منه بل معوية خير
منه وأعلم وأدين وأحلم وأكرم فان معوية يرضى الله عنه روى الحديث وتكلم في الفقه وقد
روى أهل الحديث حديثه في الصحاح والمسانيد وغيره اذ ذكر بعض العلماء فتاويه وأقضيته
وأما محمد بن أبي بكر فليس له ذكر في الكتب المعتبرة في الحديث والفقه

(وأما قوله وأخت محمد وأوه أعظم من أخته معوية وأبها) فيقال هذه الجملة ماطلة على الاصلين
وذلك أن أهل السنة لا يفضلون الرجل الانفسه فلا ينفع محمد اقرب من أبي بكر وعائشة
ولا يضر معوية يرضى الله عنه أن يكون ذلك أفضل نسباً منه وهذا أصل معروف لاهل السنة
كالا يضر السابقين الاولين من المهاجرين والانصار الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا كبرال
وصهيب وجباب وأمثالهم أن يكون من تأخر عنهم من الطفلاء وغيرهم كابي سفيان بن حرب وابنيه
معوية ويزيد وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
وعقيل بن أبي طالب ونحوهم أعظم نسباً منهم فان هؤلاء من بني عبد مناف أشرف قريش بنينا
وأولئك ليس لهم نسب شريف ولكن فضلهم بمفضل الله به من أنفق من قبل الفتح وقاتل على
الذين أنفقوا من بعدهم وقاتلوا فكيف على من بعدهم هؤلاء وأما الرافضة فانهم اعتبروا بالنسب
لزمهم أن يكون محمد بن أبي بكر عندهم من شر الناس نسباً لفتح قولهم في أبيه وأخته فعلى أصلهم
لا يجوز تفضيله بقرنه منهم وان ذكرنا ذلك على طريق الارزام لاهل السنة فهم يفضلون من
فضله الله حيث قال ان أكرمكم عند الله أتقاكم

(فصل قال الرافضي) مع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معوية الطليق بن الطليق
العين بن النعمان وقال اذا رأيتم معوية على منبري فاقتلوه وكان من المؤلفة قلوبهم وقاتل علما وهو
عندهم رابع الخلفاء امام حق وكل من حارب امام حق فهو باغ ظالم قال وسبب ذلك محبة محمد بن
أبي بكر لعلى ومفارقة لا ييه ونقض معوية لعلى ومعارفته وسوء كاتب الوحي ولم يكتب له كلمة
واحدة من الوحي بل كان يكتبه رسائل وقد كان بين يدي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أربعة عشر
نفساً يكتبون الوحي وأولهم وأخصهم وأقربهم اليه علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع أن معوية لم
يرل مشركاً بالله تعالى في مدة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معوياً ما يكذب بالوحي ويهرأ بالشرع
(والجواب أن يقال) أما ما ذكره من أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معوية وأمر بقتله
اذا رأى على المنبر فهذا الحديث ليس في شيء من كتب الاسلام التي يرجع اليها في علم النقل وهو
عند أهل المعرفة بالحديث كذب موضوع محتقن على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا

يقولون بوجود معان لا تنهاى في
آن واحد مع قولهم باستناع
حوادث لا أول لها فبعض
الناس يقول يجوز التناهي في
الحوادث الماضية والابعد ومنهم
من يقول يجوز ذلك في الابداع
دون الحوادث فهذه ثلاثة أقوال
(الرابع) قول من يقول لا يجوز ذلك
فيما دخل في الوجود لافي الماضي
ولافي الحاضر ويجوز فيما لم يوجد
بعد وهو المستقلات وهذا قول
كثير من النظار (الخامس) قول من
يقول يجوز ذلك في الماضي
والمستقبل ولا يجوز فيما يوجد في
آن واحد لافي الابداع ولا الانفس
ولا المعاني وهو قول ابن رشد وحكا
عن الفلاسفة وزعم أن النفوس
البشرية واحدة بعد المفارقة كما زعم
أنها كانت كذلك قبل المفارقة
(السادس) قول من يقول ما كان

الرافضي الراوية لم يذكره استنادا حتى يتطرق به وقد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في الموضوعات وما بين كنهه أن من الزنى صلى الله تعالى عليه وسلم قدم عليه بعد معوية من كان معوية خيرا منه باتفاق المسلمين فإن كان يجب قتل من صعد عليه الجرد الصعود على المنبر وجب قتل هؤلاء كلهم ثم هذا اخلاف المعلوم بالاضطرار من دين الاسلام أن مجرد صعود المنبر لا يوجب قتل مسلم وان كان أمر بقتله لكونه ولي الامر وهو لا يصلح فيجب قتل كل من ولي الامر بعد معوية بمن معوية أفضل منه وهذا اخلاف ما أقرته السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من نهيه عن قتل ولادة الامور وقتالهم كأن تقدم يابه ثم الامة متفقة على خلاف هذا فانهم لم يقتل كل من تولى أمرها ولا اسلمت ذلك ثم هذا يوجب من الفساد والهرج ما هو أعظم من ولاية كل ظالم فكيف يأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشئ يكون فعله أعظم فسادا من تركه وأما قوله انه الطلق ابن الطلق فهذه اليس نعتهم فان الظالمات هم سلة الفتح الذين اسلموا عام فتح مكة وأطلقهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانوا يخشون النبي رجل وفيهم من صار من خيار المسلمين كالحارث بن هشام وسهل بن عمرو وسفران بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وزيد بن أبي سفيان وسكين بن خزيم وأبي سفيان بن الحارث بن عمير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي كان يجهو بحسن اسلامه وعتاب بن أسيد الذي ولد للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة لما فتحها وغير هؤلاء ممن حسن اسلامه ومعوية ممن حسن اسلامه باتفاق أهل العلم ولهذا ولاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه موضع أخيه يزيد بن أبي سفيان لما مات أخوه يزيد بالشام وكان يزيد بن أبي سفيان من خيار الناس وكان أحد الأمراء الذين بعثهم أبو بكر وعرفه النصارى يزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسن وهو من العاصم مع أبي عبيدة الجراح وخالد بن الوليد فلما توفي يزيد بن أبي سفيان تولى عمر بن الخطاب معوية بمكانه وعمر لم يكن تأخذ في الله لومة لائم وليس هو ممن يحكى في الولاية ولا كان ممن يحب البلطان بأهل كان من أعظم الناس عدوا لابي أبي سفيان قبل الاسلام حتى انه لما جاءه العباس يوم فتح مكة كان عمر حارسا على قتله حتى جرى بينه وبين العباس فوج من الحاشية بسبب بغض عمر لأبي سفيان فتولية عمر لابي معوية ليس لهاسب دينوي ولولا استصفاقه لأمارة لما أمره ثم انه بقي في الشام عشرين سنة أمرا وعشرين سنة خليفة ورعته من أشد الناس محبة وموافقة وهو من أعظم الناس احسانا اليهم وتألفا قلوبهم حتى قاتلوا معه على أبي طالب وصاروا عسكرا الى أن قاتلوا معوية وغلبيهم وعلى أفضل منه وأعلى درجة وهو أولى بالحق منه باتفاق الناس وعسكر معوية يقولون أن عليا أفضل وأحق بالامر منه ولا يتكذلك منهم الامعاد أو من أحمى الهوى قلبه ولم يكن معوية قبل تحكيم الحكمين يذى الامر لنفسه ولا ينسبى بأسير المؤمنين وانما ادعى ذلك بعد حكم الحكمين وكان غير واحد من عسكر معوية يقول له لماذا انتقل معك عليا وليس للسابقة ولا فضله ولا صهره وهو أولى بالامر منك فيعرف لهم معوية بذلك لكن قاتلوا معوية لأنهم على فهم ظلمه يعتدون عليهم كما اعتدوا على عثمان وأنهم يقاتلونهم دفاعا لصلهم عليهم وقتال الصائل حازر ولهذا لم يدعهم بالقتال حتى بدأهم أولئك ولهذا قال الاشتراضي أنهم نصرون علينا لأنهم بدأناهم بالقتال وعلى رضى الله عنه كان عاجزا عن قهر الظلمة من العسكرين ولم تكن أعوانه واقفونه على ما يأمرونه وأعوان معوية واقفونه وكان يرى أن القتال يحصل به المطلوب فاحصل به الاشد المطلوب وكان في عسكر معوية من ينهم عليا بأشياء من القلم هو يرى منها وطالب الحق من عسكر معوية يقول

مجتهدا مرتبا فانه يجب تنابيه كالطل والاحجام فذلك لها ترتيب طبعي وهذا لها ترتيب وضعي وكلها موجودة في آن واحد وأما ما لم يكن له ترتيب كالانفس أو كان له ترتيب ولكن وجعل متعاقبا كالحركات فلا تقع فيه وجود مالا يتناله وهذا قول ابن سينا وهو الحق عندهم عن ارسطو وأتباعه لكن ابن رشد ذكر أن هذا القول لم يفته من الفلاسفة الا ابن سينا وأما وجود علل ومعلولات لا تنتهي فهذا مما لم يجوزوا أحد من الفضلاء اذا عرف هذا تكلمنا على الاحتجاج بتفاضل الدورات التي لا تنتهي فان الشمس تقطع القطر في السنة مرتين والقران اثني عشر مرة وهذا مشهود والمشتري في كل اثني عشر سنة مرة ووزل في كل ثلاثين سنة مرة فتكون دورات القمر بقدر

لا يمكن أن يبايع الأمن بعد علنا ولا يظنلنا ونحن إذا بايعنا علنا ظلمنا عسكرنا كما ظلموا عثمنا
وعلى أمانا جازع العدل علينا وغيرنا فعل ذلك وليس علينا أن يبايع عاجزا عن العدل علينا
ولا تاركه فاعمة السنة يعلمون أنه ما كان القتال مأمورا به لا واجبا ولا مستحبيا ولكن بعذرون
من اجتهد فأخطأ

(وأما قوله كان معوية من المؤلفة قلوبهم) فهم وكثير من الطفلة بل كلهم من المؤلفة قلوبهم
كما حارب بن هشام وابن أخيه عكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وصفوان بن أبيه وحكيم بن
خزام وهؤلاء من خيار المسلمين والمؤلفة قلوبهم غالبهم حسن إسلامهم وكان الرجل منهم يعلم
أول النهار رغبة منه في الدنيا فلا يجيء آخر النهار إلا والأسلام أحب إليه مما طلع عليه النسي
(وأما قوله وقاتل عليا وهو عندهم رابع الخلفاء) أمام حق وكل من قاتل أمام حق فهو باغ ظالم
فقال له أولا الباغي قد يكون متأولا لمعتقد أنه على حق وقد يكون متعديا يعلم أنه باغ وقد يكون
بغسه من شبهة أو شهوة وهو الغالب وعلى كل تقدير فهو هذا لا بدح فيما عليه أهل السنة فاتهم
لا ينزهون معوية ولا من هو أفضل منه من الذنوب فضلا عن تنزيههم عن الخطايا والاجتهاد بل
يقولون إن الذنوب لها أسباب تدفع عقوبتها من التوبة والاستغفار والحسنة الماحية والمصاب
المكفرة وغير ذلك وهذا أمر يرمي العصاة وغيرهم بالحكاية المعروفة عن المسورين مخزومة وكان من
خيار صفار العصاة لما أتى معوية وخلافه وأمرهم أن يخبرهم بجميع ما ينقم عليه فذكره المسور
جميع ما ينقم عليه فقال ومع هذا ما سورا ألسنت قال نعم قال أرجو أن يفرح الله أنه قال نعم
قال فاجعلك أرحه الله أرحى وأنى مع ذلك والله ما خبرت بين الله وبين غيره إلا اخترت الله
على غيره والله ما أله من الجهاد وأقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضل
من عملنا وأنا على دين يقبل من أهل الحسنة ويتجاوز لهم عن السيئات فاجعلك أرح رحمة
الله منى فقال المسورين مخزومة نفسي أو كما قال (وقال لهم ثانيا) أما أهل السنة فأصلهم
مستقيم مطرد في هذا الباب وأما أنت فتناقضون وذلك أن النواصب من الخوارج وغيرهم
الذين يكفرون عليا أو ينفقونه أو يشكون في عدايته من المعتزلة والمراتب وغيرهم قالوا لكم
ما الدليل على إيمان علي وإمامته وعده لم تكن لكم حجة فانكم إذا اجتبعتم عاقرات من إسلامه
وعبادته قالوا لكم وهذا متواتر عن الصلبة والتابعين والخلفاء الثلاثة وخلفاء بني أمية كعوية
وبن زياد وعبد الملك وغيرهم وأنتم تقدحون في إيمانهم فليس قد حن في إيمان علي وغيره إلا
وقد حن في إيمان هؤلاء أعظم والذين نقلوه عنهم أنهم أعظم من الذين نقدح عنهم فهم وان
احتجبتهم عاقرات القرآن من التناهد المدح قالوا آلت القرآن عامة متناهية لتعلي وأي بكر وعمر
وعثمان وغيرهم مثل ما تناهوا عليا وأعظم من ذلك وأنتم قد أخرجتم هؤلاء المدح والتناء
فأخرجنا عليا يسر وان قلتم عاقرات عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في فضائله قالوا هذه
الفضائل رويها الصلبة الذين رويوا فضائل أولئك فان كانوا عدولا فاقبلوا الجميع وان كانوا أفسادا
فان ما هم فاسق ينافيتنوا وليس لأحد أن يقول في اليهود أنهم ان شهدوا إلى كانوا عدولا وان
شهدوا على كانوا أفسادا وان شهدوا بحد من أحسبه كانوا عدولا وان شهدوا بحد من أبغضته
كانوا أفسادا وأما إمامة علي فهو لا ينافي عنكم في إمامته هم وغيرهم فان احتجبتهم عليهم بالنص
الذي يدعونه كان احتجاجهم بالنص التي يدعونها إلى بكر بل عيسى معارض ذلك ولا رب
عند كل من يعرف الحديث أن تلك أولى بالقبول والتصديق وذلك يستدل على تصديقها

دورات زحل ثلثمائة وستين مرة
ودورات الشمس بقدر دورات زحل
ثلاثين مرة فتكون دورات هذا
أضعاف دورات هذا وكلاهما لا
يتناهي عند القائلين بذلك والاقول
من غير متناه ولا أئد على المتناهي
متناه وقد عرفت أن المعارضة
بالعدد باطل وقد يقال هذا من
جنس تطبيق الحوادث الماضية إلى
اليوم بالحوادث الماضية إلى أمس
فان كلاهما لا يتناهي مع التفاضل
وهو الوجه الخامس الذي ساقى
لكن بينهما فارق مؤثره منها أنه
هناك هذه الحوادث هي تلك بعينها
لكن زادت حوادث اليوم فغاية تلك
أن يكون مالا ابتداء من الحوادث
لأنزال في ذاتها بعد شي وأما هنا
فهنا دورات ليست تلك ومنها أنه
هناك فرض انطباق اليوم على
الأمس مع اشتراكهما في عدم

بدالات كثيرة يعلمهم ليس من علماء أهل الحديث وإن احتجبت بمباينة الناس له قالوا من
المعلوم أن الناس اجتمعوا على بيعة أبي بكر وعمر وعثمان أعظم مما اجتمعوا على بيعته على وأنت
قد حتمت تلك البيعة فالقدح في هذه أيسر فلا تختصون على إمامة على بنص ولا إجماع الا كان
مع أولئك من النص والاجماع ما هو أقوى من محكم فيكون أنبات خلافة من قد حتم في خلافته
أول من أنبات خلافة من أثبت خلافته وهذا لا يرد على أهل السنة فانهم يشنون خلافة الخلفاء
كلهم ويستدلون على صحة خلافتهم بالنصوص الواردة عليها ويقولون إنها انعقدت بمباينة أهل
الشوكة لهم وعلى مباينة أهل الشوكة وإن كانوا لم يجتمعوا عليه كما اجتمعوا على من قبله لكن لا ريب
أنه كان له سلطان وقوة بمباينة أهل الشوكة وقد دلت النص على أن خلافته خلافة نبوة وأما
تخلف من تخلف عن مباينته فعدوهم في ذلك أظهر من عدو سعد بن عباد وغيره لما تخلفوا عن
بيعة أبي بكر وإن كان لم يستقر تخلف أحد الاستدلال وأما على وغيره فبايعوا الصديق بلا
خلاف بين الناس لكن قبل أنهم تأخروا عن بيعته سنة أشهر ثم بايعوه وهم يقولون اشيعه على
أما أن يكون تخلف أولاء عن بيعة أبي بكر ثم بايعه بعد سنة أشهر كما تقول ذلك طائفة من أهل
السنة مع الشيعة وأما أن يكون بايعه أول يوم كما يقول ذلك طائفة أخرى فإن كان الثاني بطل قول
الشيعة أنه تخلف عن بيعته وثبت أنه كان من أول السابقين إلى بيعته وإن كان الأول فعذر من
تخلف عن بيعته على أظهر من عذر من تخلف عن بيعة أبي بكر لأن النص والاجماع المشين لخلافة
أبي بكر ليس في خلافة على مثلها فله ليس في الجاهل ما يدل على خلافة وأما روى ذلك أهل
السنة وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث سفيان وأما الاجماع فقد تخلف عن بيعته
والقتال معه نصف الأمة أو أقل أو أكثر والنصوص التابعة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
تقتضي أن ترك القتال كان خيرا للناطقين وأن القعود عن القتال كان خيرا من القيام فيه
وأن عليا مع كونه أولى بالحق من معاوية لم يترك القتال لكان أفضل وأصلح وخيرا وأهل السنة
يترجمون على الجميع ويستفرونهم كما أمرهم الله تعالى بقوله والذين جاؤا من بعدهم يقولون
ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إننا ظف
رحيم (وأما الرافضي) فإذا قدح في معاوية يرضى الله عنه بأنه كان باغيا طالبا قاله الناصبي وعلى
أيضا كان باغيا طالبا قاتل المسلمين على إمارته و بدأهم بالقتال وصالح عليهم وسفلد ماء الأمة بغير
فائدة لا دينهم ولا في دنياهم وكان السيف في خلافة مسالوا على أهل الملة مكشوفاً عن الكفار
والقاصدين في على طوائف طائفة تندح فيه وفيمن قائمه جيعا وطائفة تقول فسقت أحدهما
لأبيته كما يقول ذلك عمرو بن عبيد وغيره من شيوخ المعتزلة ويقولون في أهل الجبل فسق أحدي
الطائفتين لا يعيناهم هؤلاء يفسقون معاوية وطائفة يقولون هو الظالم دون معاوية كما يقول ذلك
المروانية وطائفة يقولون على كان في أول أمره مصيبا فالحاكم الحكيم كفر وازدعى الإسلام
ومات كافرا وهؤلاء هم الخوارج فلو أخرج الرواية وكثير من المعتزلة وغيرهم يقتضون في
على رضي الله عنه وكلهم يخطون في ذلك ما لو لم يستدعوا وخطا الشيعة في القدح في أبي بكر
وعمر أعظم خطا من أولئك في على فإن قال الذاب عن على هؤلاء الذين قاتلهم على كانوا باغية فقد
ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه تقتلك الفئة الباغية وهم
قتلوا عمارا فهناك للناس أقوال منهم من قدح في حديث عمار ومنهم من تأوله على أن الباغي
الطالب وهو تأويل ضعيف وأما البلف والائمة فيقولوا كثرهم كافي حنيفة ومالك وأحمد

البداية وهذا التطبيق ممتنع
وتخصيصه أنا نقدر نعمائهما
وتفاضلها فله إذا طبق أحدهما
على الآخر لزم التماثل مع
التفاضل لانهما استويا في عدم
البداية وفي حصد النهاية وهما
متفاضلان وهذا تقدير ممتنع
بجملتين المختلفتين فانهما
متركان في عدم البداية وفي حصد
النهاية فالتفاضل هنا حاصل مع
الاشتراك في عدم النهاية عند هؤلاء
فهذا يحتاج إلى فرض وتقدير
حتى يقال هو تقدير ممتنع بخلاف
ذلك ولكن التقابل وافق ذلك
التقابل في أن كليهما قد علمت فيه
الحوادث الماضية وواقفه في أن
كليهما قد قدر فيه انتهاء الحوادث
من أحد الجانبين فهما متفقان من
هذين الوجهين متفرقان من ذلك
الوجهين وحسب ذلك فيقال الدهرية

وغيرهم لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية فان الله لم يأمر بقتالها ابتداء بل أمر اذا اقتتل طائفتان أن يصل بينهما ثم ان يقتل احدهما على الاخرى قوتلت التي تبقى وهذا هو قولوا ابتداء قبل أن يبدؤا بقتال ومذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما أن ما نبي الزكاة اذا قالوا نحن نؤدبها بانفسنا ولا ندفعها الى الامام لم يكن له قتالهم ولهذا كان هذا القتال عند أحمد وغيره كالت قتال فتنة وأبو حنيفة يقول لا يجوز قتال البغاة حتى يبدؤا بقتال الامام وهذا لم يبدؤا بل الخوارج بدؤوا به وقتال الخوارج ثابت بالنص والاجاع فان قال الداب عن علي كان علي مجتهدا في ذلك قال له منازعه ومعوية كان مجتهدا في ذلك فان قال كان مجتهدا مصيبا في الناس من يقول له ومعوية كان مجتهدا مصيبا ايضا بناء على أن كل مجتهد مصيب وهو قول الاشعري ومنهم من يقول بل معاوية مجتهد مخفي وخلف المجتهد مغفور ومنهم من يقول بل المصيب أحداهما لا يصح ومن الفقهاء من يقول كلاهما كان مجتهدا لكن علي كان مجتهدا مصيبا ومعوية كان مجتهدا مختطوا والمصيب له أجر ومنهم من يقول كلاهما مصيب بناء على قولهم كل مجتهد مصيب وهو قول الاشعري وكثير من اصحابه وطائفة من اصحاب أحمد وغيره يقول المصيب واحد لا يصح وهذه الاقوال ذكرها أبو عبد الله من حامد عن اصحاب أحمد لكن المصوب عنه نفسه وعن أمثاله من الاتمة أن ترك القتال كان خيرا من فعله وأنه قتال فتنة ولهذا كان عمران بن حصين رضي الله عنه وعنه يهني عن بيع السلاح فيه ويقول لا يباع السلاح في الفتنة وهذا قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ومحمد بن مسلمة وابن عمر وأسامة بن زيد رضي الله عنهم وأكثر من كان يهني من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وهو قول أكثر أئمة الفقه والحديث وقالت الكرامية بل كلاهما امام مصيب ويجوز عقد البيعة لأمين للملحة ومن نازعه في أنه كان اماما حتى لم يكن الرافضة أن يجحدوا على امامته بحجة الانقضاض ذلك المعارض ومن سلم أنه كان اماما حتى كاهل السنة فانه يقول الامام الحق ليس معصوما ولا يجب على الانسان أن يقاتل معه كل من خرج عن طاعته ولا يطيعه الانسان فيما يعلم أنه معصية لله وأن تركه خير من فعله والعصاة الذين لم يقاتلوا معه كانوا يعتقدون أن ترك القتال خيرا من القتال وأنه معصية فلم يجب عليهم موافقته في ذلك والذين قاتلوه لا يخلو ما لم أن يكونوا عاصداً ومجتهدين مختطين أو مصيبين وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في ايمانهم ولا ينقض الخطة فان الله تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين اختلفوا فامسكوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان قامت فامسكوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب القسطين انما المؤمنون اخوة فامسكوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون فمساهم اخوة وموصفهم بأنهم مؤمنون مع وجود الاقتتال بينهم والتي من بعضهم على بعض فمن قاتل علان كان باغيا فليس ذلك بغير حجة عن الايمان ولا موجب له النيران ولا مانع له من الجنان فان البقي اذا كان يتأول كان صاحب مجتهدا ولهذا اتفق أهل السنة على أنه لا تنقض واحد من الطائفتين وان قالوا في احداهما انهم كانوا باغاة لانهم كانوا أمثاؤا لمن مجتهدين والمجتهد المخفي لا يكفر ولا يفسق وان تعد البني فهو رتب من الذنوب والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة كالتمويه والحسنات الماحية والمسابب المكفرة وشفاععة التي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعاء المؤمنين وغير ذلك (وأما قوله) ان سبب ذلك محبة محمد بن أبي بكر لعل في مفارقتها لايه فكذب بين وذلك أن محمد بن

يرعون أن حركات الفلك لا يبدؤا بقتال ولا نهاية لا يحيطون لها آخراتهم اليه فلا يصح اعتمادهم على أن هذه الحوادث متناهية من أحد الجانبين بل يلزمهم قطعاً أن تكون الحركة الفلكية التي زعموا أنها لم تزل ولا تزال متفاضلة قد ورائت زحل عندهم لم تزل ولا تزال وكذلك دورات الشمس والقمر مع أن دورات القمر بقدر دورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة فكل من هذين لا ينتهي في الماضي والمستقبل وهذا أقل من هذا بقدر متناه وهذا أن يمين هذا بقدر متناه فإذا كان الأقل من غيره متناهياً لم أن يكون كل من الدورات متناهياً وهذا الوجه لا يرد على من قال من أئمة أهل الملل بجواز حوادث لا تنتهي فان أولئك يقولون بأن حركة الفلك لها ابتداء

أي سكر حيلة أبيه لم يكن الاطفاله أقل من ثلاث سنين وبعدموت أبيه كان من أشد الناس
تغظيلا به وكان يشرف وكانت له بذلك حرمة عند الناس

(وأما قوله) ان سبب قتلهم لمعوية أنه خال المؤمنين دون محمد ان هذا كان يجب عليا
ومعوية كان يفضيه (فقال) هذا كذب أيضا فان عبد الله بن عمر كان أحق بهذا المعنى من هذا
وهذا وهو لم يقاتل مع هذا ولا مع هذا وكان معظما على محبة يذكرك فضائله ومناقبه وكان يبايعها
لمعوية لما اجتمع عليه الناس غير ما راج عليه وأخته أفضل من أخت معوية وأوؤه أفضل من أبي
معوية والناس أكرم محبة وتغظيلا به من معوية ومحمد ومع هذا فلم يشترعه أنه خال المؤمنين
فعلم أنه ليس سبب ذلك ما ذكره (وأيضا) فاهل السنة يحبون الذين لم يقاتلوا عليا أعظم مما
يحبون من قاتله ويضلون من لم يقاتله على من قاتله كعبد بن أبي وقاص وأسامنة بن زيد ومحمد
ابن مسلمة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم فهو لأهل السنة من الذين قاتلوا عليا عند أهل السنة
والحبل على وترك قتاله خير ما جاع أهل السنة من فضله وقبالة وهم متفقون على وجوب
مواالته ومحبة وهم من أشد الناس ذبا عنه وردا على من يظن عليه من الخوارج وغيرهم
من التواصب لكن لكل مقام مقال (والرافضة) لا يحكمهم أن يشنوا وجوب موالاته كما يحكم
أهل السنة وأهل السنة متفقون على ذم الخوارج الذين هم أشد فضله وعداوتهم غيرهم وأهل
السنة متفقون على وجوب قتالهم فكيف يفتري للمفتري عليهم بأن مدح هذا الفضه عليا ودم
هذا الحق على مع أنه ليس من أهل السنة من يجعل فضله على طاعة ولا حسنة ولا يأمر بذلك ولا
من يجعل مجرد حب سبته ولا معصية ولا ينهي عن ذلك وكتب أهل السنة من جمع الطوائف
مما توند كفضائله ومناقبه وبذم الذين يظلمونه من جميع الفرق وهم يتكبرون على من سبه
وكلهون ذلك وما جرى من التباين والتداع بين العسكرين من جنس ماجرى من القتال وهم
من أشد الناس بغضا وكرهه لان يتعرض له بقتال أوسب بل هم كلهم متفقون على أنه أحسن
قدرا وأحق بالامامة وأفضل عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين وعند الله عنه فالسابقون الاولون
الذين كان خير امرته وعلى أفضل ممن هو أفضل من معوية رضي الله عنه فالسابقون الاولون
الذين بايعوا تحت الشجرة كلهم أفضل من الذين أسلموا عام الفتح وفي هؤلاء خلق كثير أفضل
من معوية وأهل الشجرة أفضل من هؤلاء كلهم وعلى أفضل جهوز الذين بايعوا تحت الشجرة
بل هو أفضل منهم كلهم الا الثلاثة فليس في أهل السنة من يقدم عليه أحدا غير الثلاثة بل
يفضلونه على جهوز أهل بدر وأهل بعة الرضوان وعلى السابقين الاولين من المهاجرين
والانصار وما في أهل السنة من يقول ان طلحة والازهر وسعد وأبو العرج بن عوف أفضل
منه بل غاية ما يقولون السكون عن الفضل بين أهل الشورى وهؤلاء أهل الشورى عندهم
أفضل السابقين الاولين والسابقون الاولون أفضل من الذين أنفقوا بعد الفتح وقاتلوا وهم على
أصح القولين الذين بايعوا تحت الشجرة عام الحديبية وقيل من صلى الى القنطين وليس بشيء
ومن أسلم بعد الحديبية فالذين أسلموا بعد الفتح والذين أسلموا قبل الفتح والذين أسلموا بعد الفتح
وعكرمة بن أبي جهل وأوسيان بن حرب وابنه يزيد ومعوية وصقوان بن أمية وغيرهم فهؤلاء
مسألة الفتح ومن الناس من يقول ان معوية يرضى الله عنه أسلم قبل أبيه فيصالحونه من الصف
الاول وقد ثبت في الصحيح أنه كان بين خالدين الوليد وعبد الرحمن بن عوف كلام فقال النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم يا خالدين أسلموا أصحابي فلان أحدكم أنفق مثل أحد هاهنا أدرك مد

ولها انتهاء وأنه محدث مخلوق قائم
بعد أن لم يكن وأنه يشق وينفطر
فتبطل حركة الشمس والقمر وكل
واحد من دورات الفلك وكواكبه
وشمس وقمره عندهم بداية ونهاية
وهذا الدليل انما يدل على أن حركته
يتمتع أن تكون غير متناهية ولا
يزم اذا وجب تنهاى حركة جسم
معين أن يجب تنهاى جنس
الحوادث الا اذا كان الدليل الذي
دل على تنهاى حركة المعين يدل على
تنهاى الجنس وليس الامر كذلك
فان هذا الدليل لا يتناول الا الفلك
وهو دليل على حدوثه وامتناع أن
تكون حركته بلا بداية ولا نهاية
فهو يدل على فساد مذهب ارسطو
وابن سينا وأمثاله ما ممن يقول بأن
الفلك قد تم أزلي فهذا حق متفق
عليه بين أهل الملل وطوائف الفلاسفة
وهو قول جهوز الفلاسفة ولم

أحدهم ولا تصفه قهري شأنا ويخبره عن أنفق من بعد الفتح وقائل أن يتعرضوا الذين صحبه
قبل ذلك وهم الذين أنفقوا قبل الفتح وقائلوا بين أن الواحد من هؤلاء أنفق مثل أخذها
ما بلغ مدا أحدهم ولا تصفه فإذا كان هذا فيه من الذين الولد وأمثله من مسألة الحديبية فكيف
لمسألة الفتح الذين لم يسلموا إلا بعد فتح مكة مع أن أولئك كانوا مهاجرين فإن خالد أوعر وأخوهها
من أسلم بعد الحديبية وقبل فتح مكة وهاجر إلى المدينة فهومن المهاجرين وأما الذين أسلموا
بعد فتح مكة فلا همز تلهم فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا همزة بعد الفتح ولكن جهاد
ونية وإذا استغفرتم فأنفروا رواه البخاري ولهذا كان إذا أتى بالواحد من هؤلاء ليأبىه ما يعبه على
الاسلام ولا يابىه على الهجرة ومن هؤلاء ما كثر بني هاشم كفضيل بن أبي طالب وأبي سفيان
ابن حرب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وكذلك العباس فله أدرك النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم في الطريق وهو ذاهب إلى مكة لم يصل إلى المدينة وكذلك أبو سفيان بن الحارث بن عبد
المطلب بن عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا غير أبي سفيان بن حرب وكان شاعرا يهجو النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وأدركه في الطريق وكان ممن حسن اسلامه وكان هو والعباس مع النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم يوم حنين لما انكشف الناس أخذ بن يغتله فإذا كانت هذه مراتب
الصحابه عند أهل السنة كدال عليه الكتاب والسنة وهم متفقون على تأخير معوية وأمثاله من
مسألة الفتح عن أسلم بعد الحديبية وعلى تأخير هؤلاء عن السابقين الأولين أهل الحديبية وعلى أن
البدريين أفضل من غير البدريين وأن عليا أفضل من جاهل هؤلاء لم يقدم عليه أحد غير الثلاثة
فكيف ينسب إلى أهل السنة تسوية معوية أو تقديم معوية عليه نعم معوية طائفة كثيرة
من الرواية وغيرهم كالذين قالوا معه وأتباعهم بعدهم يقولون أنه كان في قتاله على الحق مجتهدا
مصيبا وأن عليا من معه كانوا ظالمين أو مجتهدين خطئين وقد صنف لهم في ذلك مصنفات مثل
كتاب الرواية الذي صنفه الجاحظ وطائفة وضعوا المعوية فضائل ورواها حاد بن النعمان
أنه تعالى عليه وسلم في ذلك كلها كتب ولهم في ذلك حجج طرية ليس هذا موضعها ولكن هؤلاء
عند أهل السنة يحفظون في ذلك وإن كان خطأ الرافضة أعظم من خطئهم ولا يمكن الرافضة أن
ترد على هؤلاء بحجة صحيحة مع اعتقادهم مذهب الامامة فإن حجج الامامية متناقضة بحيث
بالجح التي يفتضونها في موضع آخر ويحجبون بالحجة العقلية أو السمعية مع دفعهم لما هو أعظم
منها بخلاف أهل السنة فإن حججهم صحيحة مطردة كالسائر مع النصاري وغيرهم من أهل
الكتاب فيمكن لأهل السنة الانتصار على من ينمونه به أو يقولون الذين قالوا كانوا أولى بالحق
منه كما يمكن المسلمين أن ينتصروا للشيخ من كذبهم اليهود وغيرهم بخلاف النصاري فله لا يتكلم
نصر فقولهم في الشيخ بالحجج العقلية على من كذبهم اليهود وغيرهم والمتقصون على من أهل
الشيخ طوائف طائفة تكفره كخلوارج وهؤلاء يكفرون معه عثمان وجهود المسلمين فيثبت
أهل السنة أيمان على وجوب موالاته مثل ما يثبتون إيمان عثمان وجوب موالاته وطائفة
يقولون على وإن كان أفضل من معوية لكن كان معوية مصيبا في قتاله ولم يكن على ميبيا
في قتاله معوية وهؤلاء كثيرون كالذين قالوا مع معوية وهؤلاء يقولون أوجهوهم إن عليا
لم يكن اماما فترض الطاعة لاه لم تثبت خلافته بنص ولا إجماع وهذا القول فاه طائفة أخرى
من وراء أفضل من معوية وأنه أقرب إلى الحق من معوية يقولون إن معوية لم يكن ميبيا في
قتاله لكن يقولون مع ذلك إن الزمان كان زمان فتنة وفرقة لم يكن هنالك امام جامعة ولا خليفة

يخالف في ذلك الاشربة فليسته
ولهذا كان الدليل على حدوته قويا
والاعتراض الذي اعترض به
الارموى ضعيفا بخلاف الوجه الدالة
على امتناع جنس دوام الحوادث
فإن أدلتهم ضعيفة واعتراضات غيره
عليها قوية وهذا مما يبين أن ما جاءت
به الرسل هو الحق وأن الأدلة
العقلية الصريحة توافق ما جاءت
به الرسل وان صريح المعقول
لا يناقض صحيح المنقول وانما يقع
التناقض بين ما يدخل في السمع
وليس منه وما يدخل في العقل وليس
منه كالذين جعلوا من السمع أن الرب
لم يزل معطلا عن الكلام والفعل
لا يتكلم بعيشته ولا يفعل بعيشته
بل ولا يمكنه عندهم أن لا يزال يتكلم
بعيشته ويفعل بعيشته فجعل
هؤلاء هذا قول الرسل وليس هو
قولهم وجعل هؤلاء من المعقول

رضي الله عنه كما قالوا • نبي ابن عثمان بالطراف الأسفل • وبعضهم قالوا ما روى عن معوية رضي الله عنه أنه قال لما ذكروا له هذا الحديث • ونحن قتلناه أعتاقه على وأصحابه حيث أقومين • أسبافنا • وروى عن علي رضي الله عنه أنه ذكر له هذا التأويل فقال فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه يكونون حيث قد قتلوا جرة • وأصحابه يوم أحد لا يقاتل معهم المشركين • وهذا القول لأعله قاتل من أصحاب الأئمة الأربعة فهوهم من أهل السنة ولكن هو قول كثير من الرواة ومن وافقهم • ومن هؤلاء من يقول شارك في دم عثمان فخصمهم يقول أمر علية • ومنهم من يقول أمر سرا • ومنهم من يقول بل رضي بقتله وفرح بذلك • ومنهم من يقول غير ذلك • وهذا كله كذب على علي رضي الله عنه وأقربا عليه فعلى رضي الله عنه لم شارك في دم عثمان ولا أمر ولا رضى • وقد روى عنه وهو الصادق الباز أنه قال والله ما قتلت عثمان ولا ما لا ت على قتله • وروى عنه أنه قال ما قتلت ولا رضى • وروى عنه أنه سمع أصحاب معوية يلعنون قتلة عثمان فقال اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل • وروى أن ناس شهدوا عليه بالزور عند أهل الشام أنه شارك في دم عثمان • وكان هذا عمدا عليهم إلى تركه مبايعته لما اعتقدوا أنه ظالم • قتله عثمان وأنه أوى قتله عثمان لموافقتهم على قتله وهذا أوامثلة مما بين شبه الذين قاتلوه ووجه اجتihadهم في قتله ~~ممكن~~ لا يدل على أنهم كانوا مصيبين في تركه مبايعته وقتاله • وكون قتله عثمان من رعيته لا يوجب أنه كان موافقا لهم وقد اعترض بعض الناس عن علي أنه لم يكن يعرف القتل بأعيانهم أو كان لا يرى قتل الجماعة بالواحد وأنه لم يدع عنده ولي الدم دعوى توجب الحكمه ولا حاجة إلى هذه الأعذار • بل لم يكن على مع قرف الناس عليه متمكنا من قتل قتلة عثمان إلا بقية تزيد الأمر شرا • ولا مودع أسد الفاسدين بالقيام أدامها أولى من العكس لانهم كانوا عسكرا وكان لهم قتال فغضب لهم والمبايع منهم القتل وان كان قليلا فكان رداه أهل الشوك وللولا ذلك لم يتكفروا • ولما سار طلبة والزير إلى البصرة لم يقتلوا قتلة عثمان فلم يسبب ذلك حرب قتل فيه خلق • ومما بين ذلك أن معوية قد اجتمع الناس عليه بعد موت علي • وصار أميرا على جميع المسلمين ومع هذا لم يقتل قتلة عثمان الذين كانوا قد بغوا بل روى عنه أنه لما قدم المدينة ما سمع الصوت في دار عثمان بالأمير المؤمنين فقال ما هذا قالوا بئ عثمان فتدب عثمان فصرف الناس ثم ذهب اليها فقال بالبنه عم أن الناس قد بذلوا النبا الطاعة على كرم وبنسألهم حلما على غيط فان ردنا حناردا وخطبهم ولأن تكوف بنه أمير المؤمنين خير من أن تكوف واحدة من عرض الناس فلا أجمعنك بعد اليوم • كرت عثمان • فهو برضي الله عنه الذي يقول المتصرفة أنه كان مصدقا في قتله لانه كان طالبا لقتل قتلة عثمان لما تمكن وأجمع الناس عليه لم يقتل قتلة عثمان فان كان قتلهم واجبوا هو مقدوره كان فضله بدون قتال المسلمين أولى من أن يقتلوا وأصحابه لأجل ذلك • ولو قتل معوية قتلة عثمان لم يضع من القتلة أكثر مما وقع إلى مصفين • وان كان معوية معذورا في كونه لم يقتل قتلة عثمان لجهز مع ذلك أو لا يفضى السبيل من القتلة • وتفرق الكلمة وضعف سلطه فعلى أولى أن يكون معذورا أكثر من معوية إذا كانت القتلة وتفرق الكلمة وضعف سلطه بقتل القتلة لوسى في ذلك ما شد • ومن قال ان قتل الخلق الكثير الذين قاتلوا ينمويين على كل صوابه لأجل قتل قتلة عثمان فقتل ما هو دون ذلك لأجل قتل قتلة عثمان أولى أن يكون صوابا وهو لم يفعل ذلك للموت ولم يقتل قتلة عثمان وذلك أن القتل إنما يعرف ما فيها من الشرافا أدبرت فلما إذا قبلت فانهازين ويطن أن فيها خيرا

من الآخر وقد بذكره أن مقدار القمر أصغر من مقدار الشمس بحركته وان زادت في الدورات فقد نقصت في المقدار ولكن هذا لا ينفع إلا إذا عرف تساوي مقدار جميع حركات الكواكب التي كل منها غير متساوية إلا بالزمن المتفاضل فيما لا يتناهى فإذا كان تساويها باطلا كان هذا السؤال باطلا (قال الرازي الوجه الخامس) نقدر أن الأدوار الماسية من اليوم لا إلى أول جلة ومن الأمس كذلك ثم نطبق الطرف المنتهي من إحدى الجلتين في الوهم على الطرف المنتهي من الأخرى ونقابل كل فرد من أفراد احدهما بتقليده من الأخرى فان لم تقصر احدهما عن الأخرى في الطرف الآخر كان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره وان قصرت كانت متناهية والأخرى زائدة بقدر متناه

فَإِذَا ذَاقَ النَّاسُ مَا فِيهِمْ مِنَ الشَّرِّ وَالْمَرَارَةِ وَالْبَلَاءِ صَارَ ذَلِكَ مِثْلًا لَهُمْ مُضَرَّتْهَا وَوَعَاظُهُمْ أَنْ يَعُودُوا فِي مِثْلِهَا كَمَا أَشَدَّ مِنْهُمْ

الحرب أول ماتكون فتنة • تسبي زيتها لكل جهول

حتى اذا اشتعلت وشبضرامها : طابت هموزا غير ذات تحليل

شعنا تفكر لو نها وتغرت * مكروهة لنم والتفيل

والذين دخلوا في الفتنة من الطائفتين لم يعرفوا ما في القتال من الشر ولا عرفوا أمر الله في الفتنة حتى وقعت وصارت عبرة لهم ولغيرهم ومن استقرأ أحوال الفتنة التي تجرى بين المسلمين تبين له أنه ما دخل فيها أحد لمجد عاقبة دخوله لما يحصل له من الضر في دينه ودنياه ولهذا كانت من باب المنهي عنه والأسئلة عنهم المأمورية التي قال الله فيها فاجذر الذين يخالفون عن أمره أن تصميم فتنة أو يصميم عذاب أليم وأما قول القائل إن عليا دأب بالقتال فقد قيل له وهم أولا ممنوعون من طاعته ومبايعته وجعلوا طاعته كالإيمان وفسادها كفر في دم عثمان وفسادها كفر في شهادة الزور ونسبوا إلى ما هو برى عنه وإذا قيل هذا وحده لا يوجب له قتاله قبل ولا كان قتاله مباحا لكونه عاجزا عن قتل قتله عثمان بل لو كان قادرا على قتل قتله عثمان وقد قرأه ترك هذا الواجب اماما أولا وأما من قبله يمكن ذلك موجب لتفرق الجماعة والامتناع عن مبايعته ولما قبله بل كانت مبايعته على كل حال أصح في الدين وأرفع للسلم وأطوع عنه ولرسوله من ترك مبايعته فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إن الله يرضي لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصوا ما يحيل الله جمعا ولا تفرقوا وأن تاحصوا من ولاة الله أمركم وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في غيره وبسرعه ومنشطه وبكره وأثره عليهم ما لم يأمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة وفي الصحيحين عن عباد بن عباد رضي الله عنه قال يا بعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في سرنا وعسرنا ومنشطنا وبكرهنا وأثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله وأن نقول أو نقيم بالحق حيث كنا لا نخاف في الله لومة لائم وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من رأى من أمر بشيء يكرهه فليصبر عليه فإنه من أرق الجماعة قد شرفا فتنة منه جاهلة وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من خلع يدا من طاعة الله فهو النعمة ولا هبة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثا لا يكلمهن الله ولا يركهن ولا ينظر إليهن ولهن عذاب أليم رجل لا يبايع اماما إلا لادنه أن أعطاه منها رضى وإن منع منعه أخذت وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حشني كان رأسه زينة وعلي رضي الله عنه كان قد بايعه أهل الكوفة بالمدينة ولم يكن في وقتها أحق منه بالخلافة فهو خليفة راشد يحس طاعته ومعلوم أن قتل القاتل إنما شرع معصية لعلها فإذا أفضى قتل الطائفة الظلمة إلى قتل أمثالهم يمكن هذا طاعة ولا مصلحة وقد ثبت في أمثالهم قتله عثمان وأيضاً يقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته تفرق ما رقت على حين فرقت من المسلمين تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق يدل على أن عليا وأصحابه أدنى إلى الحق من معاوية وأصحابه فلا يكون معاوية وأصحابه في قتالهم أدنى إلى الحق وكذلك حديث عمر رضي الله عنه البايع قد روى في صحيحه من غروجه ورواه البخاري لكن في كسبه من التسميم لم يذكره ظاهرا وأما ما قيل من تأوله أن عليا وأصحابه

فهو متناهية أيضا (قال) الأرمي
والقاتل أن يقول الجثة الناقصة
لا تنقطع من طرف البدأ وانما
يكون الشيء غيره كمولاع غيره
إذا كان أفرادا لا تشمل أفراد
الناقص كما في مراتب الاعداد من
واحد إلى ما لا يتناهى ومن العشرة
إلى ما لا يتناهى اذ أيضا احدى
الاجتهاتين على الأخرى (قلت)
المعرض لم يبين فساد الحجة بل
عارضها بغيره فبمعنى كمالا القميتين
أواحداهما فالمعرض يقول وان
قصرت كانت متناهية فنقول وانما
تكون متناهية أو كانت منقطعة
من طرف البدأ فاماع عدم
انقطاعها فلا نسلم تانها بل أن
المستقبل وتضعيف العدول لم يكن
منقطعا من جهة المنتهى لم يكن
متناهيا وان أمكن فيه مثل هذه
المقابلة وانما عرفه بحسب ثلاثة

قتلوه وأن الباغية الطالبة دم عثمان فبذل من التأويلات الظاهرة الضد الذي ينلهم
فسادها للعامة والخاصة والحديث ثابت في العيصين وقد صححه أحد بن حنبل وغيره من
الائمة وإن كان قد روى عنه أنه منعه فأخر الأمر من منه أنه صححه قال يعقوب ابن شيعة في
مسندهم في المبكين في مسند عمار بن ياسر لما ذكر أخبار عمار سمعت أحد بن حنبل سئل
عن حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في عمار تقتل الفئة الباغية فقال أجد قتله الفئة
الباغية كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال في هذا غير حديث صحيح عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم وكره أن يتكلم في هذا ما ذكر من هذا وقال البزار في صحيحه حدثنا سعد
حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا قال أخذنا هذا عن عكرمة قال قال لي ابن عباس ولا ينة انطلقا
الي أبي سعيد واسمع من حديثه فانطلقنا فاذا هو في حائط يعلمه فأخذ دراهم فاحتج ثم أنشأ
يحدثنا حتى أتى علي ذكر بناء المسجد فقال كنا جعل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين فرأى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فعمل بغض الربا عنه ويقول ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم
الي الجنة ويدعونه الي النار قال يقول عمارا عوذنا بالله من الفتنة ورواه البزار من وجه آخر عن
عكرمة عن أبي سعيد الخدري لكن في كثير من النسخ لا يذكر الحديث بتمامه بل فيها ويح عمار
يدعوهم الي الجنة ويدعونه الي النار ولكن لا يختلف أهل العلم بالحديث أن هذا الزيادة هي
في الحديث قال أبو بكر البيهقي وغيره قد رواه غير واحد عن خالد الخداز عن عكرمة عن ابن
عباس رضي الله عنهم ما وطن البيهقي وغيره أن البزار لم يذكر الزيادة واعتذر عن ذلك بأن هذه
الزيادة لم يسمعها أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن حدث بها أصحابه مثل أبي قتادة كما
رواه مسلم في صحيحه من حديث شعبة عن أبي نصر عن أبي سعيد قال أخبرني من هو خير مني أبو
قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمار تقتل الفئة الباغية وفي حديث داود بن
أبي هند عن أبي نصر عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ترقق مارقة
تقتلهم أولى الطائفتين بالله وكان عمار يحمل لبنتين لبنتين قال فلم أسمع من النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم ولكن رجعت الي أصحابي وهم يقولون إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال
ويحمل ابن مسعود تقتل الفئة الباغية وامسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما من حديث ابن عون
عن الحسن البصري عن أمه عن أم حجلة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقتل عمارا
الفئة الباغية ورواه أيضا من حديث شعبة عن خالد عن سعيد بن أبي الحسن والحسن عن أمهما
عن أم سلمة رضي الله عنها وفي بعض طرقه أنه قال ذلك في حفر الخندق وذكر البيهقي وغيره أن
هذا غلط والصحيح أنه اعتاقه له من بناء المسجد وقد قيل أنه يحمل أنه قاله مرتين وقد روى هذا
من وجوه آخرين حديث عمرو بن العاص وابنه عبد الله ومن حديث عثمان بن عفان ومن
حديث عمار نفسه وأستيد هذه مقاربة وقد روى من وجوه أخرى واهية وفي الصحيح ما ينفي
عن غيره والحديث ثابت صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند أهل العلم بالحديث
والذين قتلوه الذين باشروا قتله والحديث أطلق فيه لفظ النبي لم يقيد بمفعول كما قال تعالى
لا يفرق عنها حولا ولا كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذين هم فكم تبع لا يفرق عنها حولا ولا خلا
ولفظ النبي إذا أطلق فهو التام كما قال تعالى فإن نعت أحداها على الأخرى فقاتلوا التي تاتي
وقال من أضر غيري أو ولادي وأضاهان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكره هذا كما قالوا يتكلمون
الذين لبناء المسجد وكانوا يتكلمون لبنة لبنة وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين فقال النبي صلى الله تعالى

أجوبة أحدها قوة فان لم تنص
أحدها عن الأخرى في الطرف
الأخرى التي مع غيره كهولا
مع غيره فتقول هذا انما يابن اذا
طبقا احدي الجانبين على الأخرى
والتطبيق في المصداق يمنع كافي
تطبيق مراتب الأعداد من
الواحد الى المائتي ومن العشرة
الى المائتي ومن المائة الى مالا
ينتهي فان لم أن عدد تضعيف
الواحد أقل من عدد تضعيف
العشرة وعدد تضعيف العشرة أقل
من عدد تضعيف المائة وعدد
تضعيف المائة أقل من عدد
تضعيف الألف والجميع لا ينهي
وهذا المحقق من جنس جهة مقابلة
دورات أحد الكوكبين بدورات
الأخرى لكن هناك الدوران
وجدت وعسدت وهناك دورت
الازمنة والحركات الماضية فاختصة

عليه وسلم ومع عمار قتلته الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار وهذا ليس قديم لم يزل مدحه ولو كان القاتلون له مصدين في قتله لم يكن مدحه وليس في كونهم يطلبون دم عثمان ما يوجب مدحه وكذلك من تأول قتاله بانهم الطائفة التي قاتل معها تأول به ظاهر الفساد وإنهم ما ألزمهم بالمدعى وهو أن يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه قد قتلوا كل من قتل معهم في الغزو كعمرة وغيره وقد يقال فلان قتل فلانا إذا أمره بأمر كان فيه حقه ولكن هذا من الفريقين لا يقال عند الإطلاق بل القاتل عند الإطلاق الذي قتله دون الذي أمره ثم هذا يقال لمن أمر غيره وعامل بأمره أحد يقتل أصحابه معوية بل هو كان من أحرص الناس على قتالهم وأشد مدحاً في ذلك وكان حرصه على ذلك أعظم من حرص غيره وكان هو يحض علياً وغيره على قتالهم ولهذا المذهب أحد من أهل العلم الذين تذكروا قتالهم في هذا التأويل بل أهل العلم في هذا الحديث على ثلاثة أقوال طائفة ضمنت لما روي بأسانيد ليست ثابتة عندهم ولكن رواء أهل الصحيح رواء البخاري كما تقدم من حديث أبي سعيد ورواه مسلم من غير وجه من حديث الحسن عن أمه عن أم سلمة رضي الله عنها ومن حديث أبي سعيد عن أبي قتادة وغيره ومنهم من قال هذا دليل على أن معوية وأصحابه نفاق وأن قتالهم على أهم قتال أهل العدل لأهل البيت كقتلهم بغاة بني أمية ولا يكفرون ولا يفسقون ولكن يقال ليس في مجرد كونهم بغاة ما يوجب الأمر بقتالهم فإن الله لم يأمر بقتال كل باغ ولا أمر بقتال البغاة ابتداء ولكن قال وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ما بان بقتل أحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبيح حتى تأتي إلى أمر الله فإن قاتل فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين أمما المؤمنين أخوة فاصلحوا بآخوكم واتقوا الله لعلكم ترحون فلم يأمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر إذا اقتتل طائفتان من المؤمنين أن يصلح بينهما وهذا يشاؤنا ما إذا كانتا باغيتين أو أحدهما باغية ثم قال فإن بقتل أحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبيح حتى تأتي إلى أمر الله وقوله فإن بقتل أحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبيح قد يقال المراد البقي بعد الإصلاح ولكن هذا خلاف ظاهر القرآن فإن قوله بقتل أحداهما على الأخرى يشاؤنا طائفتين المقتلتين سواء أصح بينهما أو لم يصلح كما أن الأمر بالإصلاح ينشأ من المقتلتين مطلقاً وليس في القرآن أمر بقتال الباغي ابتداء لكن أمر إذا اقتتل طائفتان أن يصلح بينهما وأنه إن بقتل أحداهما على الأخرى بعد القتال أن تقاتل حتى تأتي وهذا يكون إذا لم يجب إلى الإصلاح بينهما وأما إذا أجاب إلى الإصلاح بينهما ثم قاتل فلوقلت ثم قامت إلى الإصلاح لم يقاتل بقتل قوله تعالى فقاتلوا التي تبيح حتى تأتي إلى أمر الله فإن قاتل فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين فامر بعد القتال إلى أن تأتي وأن يصلح بينهما بالعدل وأن يسطو وقاتل الفتنة لا يقع فيه هذا وذلك فديكتلان لأن الله لم يأمر بالقتال ابتداء ولكن أمر إذا اقتتلوا وبقتل أحداهما على الأخرى بقتل الفئة الباغية وقد تكون الآية أمراً بالإصلاح وقتل الباغية جميعاً لم يأمر بأحدهما وقد تكون الطائفة باغية ابتداء لكن لما بقتل أمر بقتالها وحينئذ لم يكن المقاتل لها قادراً لعدم الاعوان أو لغير ذلك وقد يكون عاجزاً ابتداء عن قتال الفئة الباغية أو عاجزاً عن قتال تقي فيه إلى أمر الله فليس كل من كان قادراً على القتال كان قادراً على قتال تقي فيه إلى أمر الله وإذا كان عاجزاً عن قتال تقي حتى تأتي إلى أمر الله لم يكن مأموراً بقتالها ولا أمراً استحباب ولكن قد يظن أنه قادر على

وزائدة (عما يحاسبه) عن هذه الحجة وهي أشهر حججه أن يقال لأنهم لمكان التطبيق فله إذا كان كلاهما لا بد منه وأحدهما انتهى أمس والآخر انتهى اليوم كان تطبيق الحوادث إلى اليوم على الحوادث إلى أمس مجتمعاً لانه فإن تكون احداً ما مطابقة للأخرى فلما كان التطبيق مجتمعاً جاز أن يادسه حكم مجتمع وأيضاً فيقال نحن نعلم أنها متناهية من الجانب المتناهي لكن لم قلت إذا كانت متناهية من أحد الجانبين كلام متناهية من الجانب الآخر وهذا أول المسئلة والتفاضل وقع من الجانب المتناهي إلى الجانب الذي ليس بمتناهية فليس يقع فيها لا ينهيه تفاضل (قال الرازي) السادس لو كانت الأدوار المتناهية غير متناهية كان وجود اليوم

ذلك فيمنه في آخر الامر أنه لم يكن قادرا فهذا من الاجتهاد الذي شاب صاحبه على حسن
 القصد وفعل ما أمر وان أخطأ فيكون له فيه أجر ليس من الاجتهاد الذي يكون له فيه أجر ان فان
 هذا انما يكون اذا وافق حكم الله في المباحين كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اجتهد
 الحاكم فأخطأ فله أجر واذا احتجبت فأصاب فله أجران ومن الاجتهاد أن يكون ولي الامر أو
 نائبه مختصا بين امرين فأكثر تخيير فخر لا يصلح لا تخيير شهوة كما يجيز الامام في الاسرى بين
 الاسترقاق والقتل والموت والغداة عند كثر العلماء فان قوله تعالى فاما ما بعد وما افدا ليس
 بمنسوخ وكذلك تخيير من زل العدو على حكمه كما نزل بنور قطعة على حكم النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم فانه خلفاؤهم من الاوس ان يعين عليهم كل من على بني النضير سطفا فانزرج فقال
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا ترمون أن أحكم فيهم سعد بن معاذ سيد الاوس فرضيت الاوس
 بذلك فأرسل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلفه سعد بن معاذ فبها وهو راكب وكان متريضا
 من أثر جرح به في المصد بنور قطعة شرق المدينة بينهم نصف يوم أو نحو ذلك فلما أقبل
 سعد رضي الله عنه قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الي سيدكم فقلوا وأقارب
 في الطريق يسألونه أن يعين عليهم ويذكرونه معاوتهم ونسبهم في الجاهلية فلما نادى قال
 لقد أن لسعدان لا تأخذ في الله لومة لائم فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يحكم فيهم
 فحكم بأن تقتل مقاتلتهم ونسي ذرارهم وتقتل أموالهم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات والحديث ثابت في الصحيحين وفي الحديث
 الذي رواه مسلم في صحيحه عن بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا حاصرت أهل
 حصن فساؤلو أن تنزل لهم على حكم الله فلا تنزل لهم على حكم الله فانك لا تدري ما حكم الله فيهم
 ولكن انزل لهم على حكمك وحكم أصحابك فدل هذا ان الحديثان المصنفان على أن الله
 حكمهما فيما يكون ولي الامر مختار فيه تخيير مصلحة وان كان لو حكم بغير ذلك فنتج حكمه في
 الظاهر فما كان من باب القتال هو ولي أن يكون أحد الامرين أحب الى الله ورسوله اما فضله
 واما تركه وبين ذلك بالمصلحة والمفسدة كما كان وجوده خير من عدمه لما حصل فيه من المصلحة
 الراجحة في الدين فهذا مما يأمر الله به امر ايجاب أو استحباب وما كان عدمه خيرا من وجوده
 فليس واجب ولا استحباب وان كان فاعلم بجهنم ما أجور اعلى اجتهاده والقتال انما يكون لطائفة
 مجتمة فلو ثبت ثم اجابت الى الصلح بالعدل لم تكن مجتمة فبحر قتالها ولو كانت باغية وقد أمر
 بقتال الباغية الى أن تنفي الى امر الله أي ترجع ثم قال فان قامت فاصلحوا بينهم بالعدل فأمر
 بالاصلاح بعد قتال الفتنة كما أمر بالاصلاح اذا اقتتلوا ابتداء وقد قالت عائشة رضي الله عنها
 لما وقعت الفتنة ترك الناس المصل بهذه الآية وهو كما قال فنهى المصل فقتلوا المصل بينهم ولو
 قدر أنه قوتل الباغية فلم يقاتل حتى تنفي الى امر الله ثم أصلى بينهما بالعدل والله تعالى أمر
 بالقتال الى التي ثم بالاصلاح لم يأمر بقتال مجرد بل قال فقاتلوا التي تنفي حتى تنفي الى امر الله
 وما حصل قتال حتى تنفي الى امر الله فان كان ذلك مقدورا لواقع وان كان مجهوز اعنه لم يكن
 ما مواربه وعسر المسلمين يوم أعدم القتال الذي يقتضي انتصارهم كان ترك طاعة الرسول
 ونهيههم وكذلك التولي يوم حنين كان من القنوب بين ذلك أنه لو قدر أن طائفة نبت على طائفة
 وأمكن دفع النبي بلاقته ليعبر القتال فلو اندفع النبي وعدا أو قتيلا أو امر معروف لم يجر القتال
 ولو اندفع النبي بقتل واحد مقدور عليه أو اقامه سدا أو تعزير مثل قطع سارق وقتل محارب وحده

موقوف على انقضاء ما لانهاية
 والموقوف على المحال محال (قال)
 الامروى ولقال أن يقول انقضاء
 ما لانهاية محال وأما انقضاء ما لا
 بداية فيه نزاع (قلت) هنا نزاع
 لفظي ونزاع معنوي أما اللفظي فهو
 أنه اذا قدر تسلسل الحوادث في
 الماضي وعدم انقطاعها وانها لا أول
 لها فهل يعبر عن هذا بأن يقال
 لانهاية لها أو يقال لا بداية لها ولا
 يقال لانهاية لها فالمستدل بعبرانه
 لانهاية لها والمعرض أنكرك ذلك
 وهذا نزاع لفظي وذلك أنه يقال
 هذا غير متناه بمعنى أنه ليس له
 حد محدود وقد يقال غير متناه
 بمعنى أنه لا آخره ويقال هذا نهاية
 أي لا آخر وهذا لانهاية أي لا آخر
 في الحوادث الماضية اذا قدر أنها
 لم تزل فله يقال لانهاية لها بالمعنى
 الاول وأما بالمعنى الثاني فقد انقضت

قائف لم يجر القتال وكثيرا ما توارى القشة اذ علم بعض طائفة طائفة اخرى فاذا أمكن استخفاء حق المظلوم بلا قتال لم يجر القتال وليس في الآية أن كل من امتنع من مبايعة امام عليه يجب قتاله مجرد ذلك وان حتى باختياره طاعة الامام فليس كل من ترك طاعة الامام مقاتل والصدوق قاتل ماني الزكاة لكونهم امتنعوا عن أدائها بالكسوة فقتلوا بالكذب والسنة والانفال قروا بها هو قالوا لا تؤذوا بالعلم يجر قتالهم عند اكتمال العلم او اثلث لم يدونوا كذلك ولهذا كان القول الثالث في هذا الحديث حديث عماران قاتل عمار طائفة باغية ليس لهم ان يقتلوا علما ولا يتعصوا عن مبايعة وطاعته وان لم يكن على ما موروا يقتلهم ولا كان فرضا عليه قتالهم مجرد امتناعهم عن طاعته مع كونهم ملتزمين شرائع الاسلام وان كان كل من المقتولين سائلا من مسلمين مؤمنين وكلهم يستغفر لهم وترحم عليهم على بقوه تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انزل رؤسهم

(فصل) وأما قول الرافضي وسموه كتاب الوحي ولم يكتبه ولا كلمة واحدا من الوحي فهذا قول بلاجة ولا علم فالجواب على أنه لم يكتبه ولا كلمة واحدا من الوحي وانما كان يكتبه رسائل وقوله ان كتاب الوحي كلوا بضعة عشر أخيه وأقر بهم اليه على ولا رب ان علما كان عن يكتبه أيضا كما كتب الصلح بينه وبين الشركين عام الحديبية ولكن كان يكتبه أو يكره وأيضاً يكتبه زيد بن ثابت بلارب في الصحيحين أن زيد بن ثابت لما ترك الاستوى القاعدون من المؤمنين كتبها وكسبه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعاصم بن فهيرة وعبد الله بن أروم وأبي بن كعب وثابت بن قيس وطلحة بن سعد بن العاص وحظلة بن الربيع الأسدي وزيد بن ثابت ومعوية وشرجيل بن حسن بن رضى الله تعالى عنهم (وأما قوله) ان معاوية لم يرل مشركا مدة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معونا فيقال لا ريب ان معاوية وأهله وأحبابه وغيرهم أسلوا عام فتح مكة قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنحو من ثلاث سنين فكيف يكون مشركا مدة الميث ومعوية رضى الله عنه كان حين بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صفرا كانت هند رقة ومعوية رضى الله عنه أسلم مع مسلة الفتح مثل أخيه زيدوسيل بن عمر وصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وأبي سفيان بن حرب وهؤلاء كانوا قبل إسلامهم أعظم كفرا وعجابه للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معاوية وصفوان وعكرمة وأوسيان كانوا أمقيين للكفار يوم أمد رؤس الاخراب في غزوة الخندق ومع هذا كان سبيل وصفوان وعكرمة من أحسن الناس اسلاما واستشهدوا رضى الله عنهم يوم اليرموك ومعوية لم يعرفه قبل الاسلام أدنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبد ولا يلسان فلما كان من هو أعظم معاداة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معاوية قد حسن اسلامه وصار من محب الله ورسوله ومحبه الله ورسوله فما المانع أن يكون معاوية رضى الله عنه كذلك وكان من أحسن الناس سيرة ولا يشبه وهو من حسن اسلامه ولولا محاربة النبي رضى الله عنه وتولية المثل لم يذ كر ما أحد الا بغير كمال يذ كر أمثلة الا بغير وهو لا مسلة الفتح معاوية ونحوه قد شهدوا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عدة غزوات كفرا متحين والطائف وتبولوا من الأيمان بالله ورسوله والمجاهدين سبيله ما لاشبهه فكيف يكون هؤلاء كفارا وقد صلوا ومؤمنين بمجاهدين ثمان سنين ثمان وتسع وعشر ومضى سنة إحدى عشرة فان مكة فقتل باتفاق الناس في شهر رمضان سنة ثمان من الهجرة والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق الناس

واندمر متوليها آخر هذه الحجة اعتمد عليها اكثر المتكلمين كالي المدالي ومن قبله وبعض من المعقة والاشعرية وذكروا انه اعتمد عليها يحيى النضوي وغيره من المتكلمين ونظروا أن ما لا يتناهي يمنع أن يكون منقضا منصرفا قال ما انتضى وانصرم فقد تناهى فكيف يقال انه لا يمانية وابنه عليهم لفظ التباينة لما فيه من الاجال والاشتمال فان الماضي آخر انتهى اليه فهو متناهي هذا الاعتبار بلا نزاع وهذا المعنى يقال انه انصرم وانقضى وفرغ ونفذ وأما المعنى المتنازع فيه فهو انه لا يمانية أعلم قول أحاديث متعاقبة وأما التراجع للضرورة فهو أنه هل يعقل انقضاء ما يستمر أم لا يمانية ولا يتبي من جهة مبدئه أولا المستطاع لم يذ كر دليلا على امتناع انقضاءه لكن أخذ

بالمين وأبو أسلم قبل دخول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة بمكة الظهران ليلة نزل بها وقال له العباس إن أبا سفيان يحب الشرف فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن وأبو سفيان كان عنده من دلائل النبوة ما أخبر به هرقل ملك الروم لما سافر إلى الشام في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبينهم وما كان عندهم من أمة من أمة من أهل البيت لكن الحسد منع من الأيمان حتى أدخله الله تعالى وهو كاره بخلاف معاوية فإنه لم يعرف عنه شيء من ذلك ولا عن أخيه يزيد وهذا الشعر كتب على معاوية قطعاً فإنه قال فيه

فالموت أهون من قول الوشاقنا • خلى ابن هند عن العري لقد عرفنا

ومعلوم أنه بعد فتح مكة أسلم الناس وأزيلت العري بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إليها ناد ابن الوليد فيقول ما عز كفرناك لأصحابك • انذرت الله قد أهانك

وكانت قريباً من عرفات فلم يبق هناك لأعزى ولا من يلوهم على ترك العري فعلم أن هذا من وضع بعض الكذابين على لسان معاوية وهو كذب جاهل لا يعلم كيف وقع الأمر وكيف كان أمره من حال جده أبي أمة عتبة بن ربيعة وخاله الوليد بن عتبة وعم أم شيبه بن ربيعة وأخيه حنظلة أمر يشترك فيه هو وجهود فرس فما كان منهم أحد إلا وهرب كفاً فقتلوا كفاراً وماؤا كفاراً فاهل كان في إسلامهم فضضة وقد أسلم عكرمة بن أبي جهل وصفيان بن أمة وكابن خبار

المسلمين وأبوها قتيلا بسدر وكذلك الحارث بن هشام قتل أخوه يوم بدر وفي الجملة الطعن بهذا الطعن في عامة أهل الأيمان وهل يحل لأحد أن يطعن في علي بن أبي طالب كان شديد العداء للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يطعن في العباس رضي الله عنه فإن أمة كان معادياً

لنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يعير علياً بكفر أو يطلب أو يعير بذلك العباس وهل مثل ذلك الآمن كالأمن ليس من المسلمين ثم الشعر المذموم ليس من جنس الشعر الأول بل هو شعر رديء (وأما قوله) ان الفتح كان في رمضان لثمان من مقدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

المدينة فهو صحيح (وأما قوله) ان معاوية كان مقبلاً على شركه هاربا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لانه كان قد أهدر دمه فهرب إلى مكة فلما لم يجد ما يرى سار إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مضطراً فظهر الإسلام وكان إسلامه قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة

أشهر فهذا من أظهر الكذب فان معاوية أسلم عام الفتح باتفاق الناس وقد تقدم قوله أنه من المؤلفة قلوبهم والمؤلفة قلوبهم أعطاهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام حنين من غنائم هوازن وكان معاوية ممن أعطاهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان تألف السادة المطاعين

في عتارهم فان كان معاوية هاربا لم يكن من المؤلفة قلوبهم ولم يسل الأقبيل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر لم يسطع شأناً غنائم حنين ومن كانت غايته أن يؤمن لم يهتج إلى تألف وبعض الناس يقول انه أسلم قبل ذلك فان في الصحيح عنه أنه قال فصرعت النبي صلى

الله تعالى عليه وسلم على المروة رواء البضاري وسلم وهذا قد قيل أنه كان في حجة الوداع ولكن هذا خلاف الأحاديث المتواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأنها كلها متفقة على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحل من أحراره في حجة الوداع إلى يوم النحر وأنه أمر أصحابه أن يحلوا من أحرارهم الحل كله ويصبروا امتنعين بالعمرة إلى الحج الآمن ساق الهدى فإنه بقي على أحراره إلى أن يبلغ الهدى يحله وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى ولطيفة وطائفة من أصحابه قد

رجعوا إلى أهله فإنه يمتنع زواله والمنازع فأنزع في كون السكون وجوداً ولم يأنزع في أن الوجود الأزلي يتبع زواله وقد سدر ذلك

الرازي بأن القديم اما واجب بذاته أو يمكن يكون مؤثره موجباً بذاته سواء كان تأثيره بنفسه أو بشرط

لازمه ولا يحتاج إلى هذا بل يقال القديم ان كان واجبا بنفسه امتنع عدمه وان لم يكن كذلك فالمقتضى

له سواء سمي موجبا أو مختاراً اما ان يتوقف اقتضائه على شرط محدث أولا والثاني يمتنع فان القديم لا يتوقف على شرط محدث

وقف عليه لكان القديم مع المحدث أو بعده وإذا لم يتوقف على شرط محدث لزم أن يكون قد وجد

المقتضى التام المستزاد في الازل وحينئذ فيجب دوامه بدوام

المقتضى التام ثم كون القديم

ساقوا الهدى فلم يحلوا وكانت فاطمة وأزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ممن لم يسق حلقن
والأحاديث بذلك مشروفة في الصباح والسنة والمسند تعرف أنه لم يقصر معوية عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع ولكن من اعتقد ذلك أيا ح للتعن السائق الهدى أن يقصر
من شعره وهو إحدى الروايتين عن أحد كيان عنه رواه أنه إذا قدم قبل العشر حل من أحراره
ومالك والشافعي يبيحان لكل شتمع أن يحل من أحراره وإن كان قد ساق الهدى وأما أبو حنيفة
وأحمد في المنه ور عنه وغيرهما من العلماء فيعلمون بالسنة المتواترة أن سائق الهدى لا يحل إلى
يوم النحر وتقصر معوية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على هذا كان قبل حجة الوداع أما في
عمر القضية وعلى هذا فيكون قد أسلم قبل الفتح كما زعم بعض الناس لكن لا يعرف حقيقة هذا وأما
في عمر الجعرنة كما روى أن هذا التقصير كان في عمر الجعرنة وكانت بعد فتح مكنة بوعد غزو حنين
وبعد حصار الطائف فانه صلى الله تعالى عليه وسلم رجع من ذلك قسم غنائم حنين بالجعرنة
وأعتمر منها إلى مكة فقصر عنه معوية رضي الله عنه وكان معوية قد أسلم حينئذ فانه أسلم عند
فتح مكة واستسكنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لخبرته وأمانته ولا يعرف عنه ولا عن أخيه
يزيد بن أبي سفيان أنهما أدبا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما كان يؤذيه بعض المشركين وأخوه
يزيد أفضل منه وبعض الجهال يظن أن يزيد هذا هو يزيد الذي تولى الخلافة بعد معوية وقتل
الحسين في زمنه فيظن يزيد بن معوية من الصلبة وهذا جهل ظاهر فإن يزيد بن معوية ولد في
خلافة عثمان وأما يزيد هذا أعرفه رجل صالح من خيار الصحابة واستشهد الصديق أحد أمراء
الشام ومضى في ركابه ومات في خلافة عمر فولى عمر رضي الله عنه أخاه معوية رضي الله عنه مكانه
أميرا ثم لما ولي عثمان أقرم على الأمارت وزاده وبني أمراء إلى أن قتل عثمان ووقعت الفتنة إلى أن
قتل أمير المؤمنين على رضي الله عنه وابعس أهل العراق الحسن بن علي رضي الله عنهما فأقام سنة
أشهر ثم سلم الأمر إلى معوية بتحقيق المأثبات في الصبح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
إن ابني هذا سيد وسيعطي الله بين قتلين عظيمين من المسلمين وبني معوية بعد ذلك عشر بن سنة
ومات سنة ستين (وعما بين كذب ما ذكره هذا الرافضي) أنه لم يتأخر إسلام أحد من قريش إلى
هذه الغاية وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد بعث أبابكر عام تسع بعد الفتح بأكثر من سنة
ليقيم الحج وينادي أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وفي تلك السنة تمنت
الهمود إلى المشركين وأجلا أربعة أشهر فانقضت المدقة سنة عشر فكان هذا أمانا على الكل
مشرك من سارقا قاتل العرب وغزى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزوة تبوك سنة تسع لقتال
النصارى بالشام وقد ظهر الإسلام بأرض العرب ولو كان لمعوية من الفوسما كان لكن
الإسلام يجب ما قبله فكيف ولم يعرفه نذب بهرب لاجله أو بهدمه لاجله وأهل البير
والمغازي متفقون على أنه لم يكن معوية ممن أهدر دمه عام الفتح فهذه مغازي عروة بن الزبير
والزهرى وموسى بن عقبوا بن اسحق والواقدي وسعيد بن يحيى الأموي ومحمد بن خالد بن
اسحق القراري وغيرهم وكسب التفسير والحديث كلها تنطق بخلاف ما ذكره بكر من
أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه مثل مقبر بن ضيابة وعبد الله بن خطل وهذا انقتلا
وأهدر دم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم رابعه والذين أهدر دماءهم كانوا غزاة قاتلا نحو
العشرة وأبو سفيان كان من أعظم الناس عداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو في غزوة

لا يكون مقتضيه له اختياره
كلام وزاع ليس هذا موضعه
والمقصود هنا أن منازعه فاعه في
كون السكون وجوديا وقد
احتج عليه الرازي بأن تبدل حركة
الجسم الواحد بالسكون وبالعكس
يقضى كون أحدهما وجوديا
لأن رفع العدم ثبت فيكون الآخر
وجوديا لأن الحركة هي الحصول
في حينه مسبوفا بالحصول في الآخر
والسكون هو الحصول في حينه
مسبوفا بالحصول فيه فاختلافهما
انما هو بالسبوق بالغير وانها
وصف عرضي لا يمنع اتحاد الماهية
فيلزم كونهما وجوديين (قال
الارموي) ولقائل أن يقول
الحركة والسكون متقابلان تعاقبا
الضدين أو تعاقبا للعدم والملكة
والديه ما كذا باختلاف الضدين
في غم الماهية وكذا العدم

بدر النبی أرسل إلى قريش ليستغفروهم وفي غزوة أحد هو الذي جمع الأموال التي كانت معه
لأتجاره وطلب من قريش أن يتفقوا في قتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو من أعظم
قواد الجيوش يوم أحد وهو قائد الأحزاب أيضا وقد أخذ العباس بغير عهد ولا عقد ومشي
عمره يقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا بني الله هذا أعدوا لله أو سفان قد أمكن الله
منه بغير عهد ولا عقد فأضرب عنقه فقاوله العباس في ذلك فأسلم أو سفان وأمنه النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم وقال من دخل دار أبي سفان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن ألقى
السلاح فهو آمن فكيف يهدر دم معوية وهو ثلب صغير ليس له ذنب يختص به ولا عرف عنه أنه
كان يحض على عداوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد آمن رؤس الأحزاب فهل ينظر هذا الامن
هو من أجل الناس بالسيرة وهذا الذي ذكرناه يجمع عليه بين أهل العلم مذكور في عامة الكتب
المصنفة في هذا الشأن وقد بسطنا الكلام على هذا في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى
الله تعالى عليه وسلم لما ذكرنا من أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه عام الفتح وذكرناهم
واحدا واحدا ثم كان فيهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم أن عثمان رضي الله عنه أتته النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فأسلم بعهدة وحسن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه (وأما قوله) أنه استحق أن
يوصف بذلك دون غيره ففرقة على أهل السنة فإنه ليس فيهم من يقول أن هذا من خصائص
معوية بل هو واحد من كتاب الوصي وأما عبد الله بن سعد بن أبي سرح فإنه عن الإسلام
واقترى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثمانية عادات الإسلام (وأما قوله) أنه نزل فيه ولكن
من شرح بالكفر صدرا الآية فهو باطل فإن هذه الآية نزلت بعهدة حين أكرهه عمار وبلال
على الكفر وردة هذا كانت بالمدينة بعد الهجرة ولوقدر أنه نزلت فيه هذه الآية فإني صلى الله
تعالى عليه وسلم قد قبل إسلامه وبإيائه وقد قال تعالى كيف بهدى الله قوما كفروا بعد إيمانهم
وشهدوا أن الرسول حق وجاهد بينات والله لا يهدي القوم الظالمين أولئك جزاؤهم أن
عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون إلا
الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم (وأما قوله) وقد روى عبد الله بن عمر
قال أئمت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسمعت يقول يطلع عليكم رجل جئت بموت على غير سنتي
فقطع معوية وقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخذ معوية بيدانه زيد وخرج ولم يسمع
الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله القائد والمقود أي يوم يكون للامة مع
معوية ذي الاسفة (فالجواب أن يقال أولا) نحن نطالب بعصمة الحديث فإن الاحتجاج
بالحديث لا يجوز إلا بعد ثبوتها ونحن نقول هذا في مقام المناظرة والافضال تعلم قطعنا له كتب
(ويقال ثانيا) هذا الحديث من الكتب الموضوعة باتفاق أهل المعرفة بالحديث ولا يوجد في
شي من دواوين الحديث التي يرجع إليها في معرفة الحديث ولله اسناد معروف وهذا الحديث
لم يذكره اسنادا ثم من جهله أن يروي مثل هذا عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر كان من أئمة
الناس عن ثلب الصحابة وأروى الناس لنا فيهم وقوله في مدح معوية معروف ثابت عنه بحيث
يقول ما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية قبله ولا أبو بكر وعمر
فقال كان أبو بكر وعمر خيرا منه وما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية
قال أحمد بن حنبل السيد الحلبي يعني معوية وكان معوية كرميا حلليا ثم أن خطب النبي

الملكة وأيضاً المسوقية وصف
رضي لماله الاشتراك والوصف
لرضي لماله الاشتراك لا يكون
اتصالاً للمركبة منهما (قلت)
ضمون ذلك أن الرازي احتج بأن
لشكون من جنس الحركة وأما
مختلفان في كون أحدهما مسوقاً
الغير وهذا الاختلاف في وصف
عرضي لا يمنع التماثل في الحقيقة
فمنه الأمرى بمقتضى بل بطل
الأولى بأن المتقابلين تقابل الضدين
كالسود والبياض والحلاوة
والمرارة ونحو ذلك مما يختلفان في
الحقيقة وكذا المتقابلان تقابل
العدم والملكة كالعلى والبصر
والحياة والموت والعلم والجهل
ونحو ذلك والحركة مع السكون أما
من هذا وأما من هذا فكيف يتصل
حققة أحدهما بالحققة الأخر
وأما لا يختلفان إلا بوصف عرضي

صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن واحدة بل كان بخطبتي الجمع والاعاد والجمع وغير ذلك ومعوية
 وأوه شهدان الخطب كما يشهداهما السلجون كلهم أقرأهما في كل خطبة كانا يقومان ويمكنان من
 ذلك هذا قدح في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي سائر المسلمين إذ يمكنون اثنين دائما يقومان
 ولا يحضران الخطبة ولا الجمعة وإن كانا يشهدان كل خطبة فبالحال ما يجتمعان عن سماع خطبة
 واحدة قبل أن يتكلم بها فمن المعلوم من سيرته ومعوية أنه كان من أحلم الناس وأصبرهم على
 من يؤذنه وأعظم الناس تألها من بعده فكيف ينزع عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 مع أنه أعظم الخلق مرتبة في الدين والدينا وهو محتاج إليه في كل أمور فكيف لا يصبر على سماع
 كلامه وهو بعد الملك يسبح كلام من يشتمه في وجهه فلماذا لم يسبح كلام النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم وكيف يتخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كاتبين هو في هذه الحالة وقوله أنه أخذ يدي
 ابنه يزيد فهو لم يكن له ابن اسمه يزيد وأما ابنه يزيد الذي تولى الملك وهو في خلافته ما جرى
 فأنما هو في خلافة عثمان باتفاق أهل العلم ولم يكن له معوية وأدعى عهد رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم قال الحافظ أبو الفضل بن ناصر خطب معوية رضي الله عنه في زمن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم فلم يزج لأنه كان فقيرا وانما تزوج في زمن عمر رضي الله عنه وولده يزيد في زمن
 عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة سبع وعشرين من الهجرة (ثم نقول ثالثا) هذا الحديث
 يمكن معارضته بثلاثة من جنسه بما يدل على فضل معوية رضي الله عنه قال الشيخ أبو الفرج
 ابن الجوزي في كتاب الموضوعات قد عصب قومهم يدعي السنة فوضعوها في فضل معوية رضي
 الله عنه أحاديث لم يغلطوا الرافضة وتصب قومهم الرافضة فوضعوها في ذمه أحاديث وكلا
 الفريقين على انطاط القبح (وأما قوله) أنه بالغ في محاربة علي فلا ريب أنه اقتل العسكران
 عسكر على ومعوية بصفين ولم يكن معوية بمن يختار الحرب ابتداء بل كان من أشد الناس حرصا
 على أن لا يكون قتال وكان غيره أحرص على القتال منه وقتال صفين للناس فيه أقوال فمنهم من
 يقول كلاهما كان مجتهدا مصيبا كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام والفقهاء والحديث ممن
 يقول كل مجتهد مصيب ويقول كانا مجتهدين وهذا قول كثير من الأشعرية والكرامية والفقهاء
 وغيرهم وهو قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحد وغيرهم ونقول الكرامية كلاهما
 أمام مصيب ويجوز نصب أمامين للقبيلة ومنهم من يقول بل المصيب أحدهما لا يبينه وهذا
 قول طائفة منهم ومنهم من يقول على هو المصيب وحده ومعوية مجتهد غلط كما يقول ذلك
 طوائف من أهل الكلام والفقهاء أهل المذاهب الأربعة وقد حكى هذه الأقوال الثلاثة أو عِد
 الله من حامد مع أصحاب أحد وغيرهم ومنهم من يقول كان الصواب أن لا يكون قتال وكان ترك
 القتال خيرا للطائفتين فليس في الاقتال صواب ولكن على كان أقرب إلى الحق من معوية
 والقتال قتال فتنة ليس واجب ولا محسب وكان ترك القتال خيرا للطائفتين مع أن عليا كان
 أولى بالحق وهذا هو قول أحدوا كثر أهل الحديث وأكثرا أئمة الفقهاء وهو قول أكبر
 العصابة والتابعين لهم بإحسان وهو قول عرائين حسين رضي الله عنه وكان ينهى عن بيع
 السلاح في ذلك القتال ويقول هو بيع السلاح في الفتنة وهو قول أسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة
 وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأكثرت من ينهى عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي
 الله عنهم ولهذا كان من مذهب أهل السنة الامسك عما تبهر بين العصابة فله قد ثبت

وايضاح هذا أن الحركة ليست
 من جنس الحصول المشترك فيها
 وبين السكون فان كون الشيء في
 هذا الحيز وفي هذا الحيز معقول
 مع قطع النظر عن كونه متحركا فانه
 اذا قدر أنه سكن في الحيز الثاني
 كان هذا الحصول من جنس ذلك
 الحصول وأما نفس حركته فاحر
 زائد على مطلق الحصول المشترك
 ومنع الثانية وجعل سند منه أن
 قول القائل المسبوقية وصف
 عرضي ان غنى أنها ليست ذاتية
 فلا دليل على ذلك وان غنى أنها
 عرضية لما اشتركا فيه فالعرض
 لماه الاشتراك قد يكون ذاتيا
 الحقيقة المركبة من المشترك والمميز
 كالناطقة فانها تعرض للصوانة
 ليست ذاتية فلها ثم انها ذاتية
 للانسانية المركبة من الحيوانية
 والناطقة والرازي قد يمكنه أن

فذا تلهم وحييت موالاتهم وحببتهم وما وقع منهم ما يكون لهم فيه عذر يفتي على الآلات ومنه ما تاب ملابسته ومنه ما يكون مغفورا فالحوض فيما شرب وقع في نفوس كثير من الناس بضفا وذا لو يكون في ذلك هو غفلا بل عاصيا فضر نفسه ومن خاشع معه في ذلك كاجري لا كثر من تكلم في ذلك فانهم تكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله امان ذمهم لا يستحق القم وامان مدح أمور لا تستحق المدح ولهذا كان الامسك طريقة افضل السلف وأما غيره فلا مقامهم يقول كان معوية فاسق ادون على كايقوه بعض المعتزة ومنهم من يقول بل كان كافرا كايقوه بعض الرافضة ومنهم من يقول كلاهما كافر على معوية كايقوه الخوارج ومنهم من يقول فسق أحدهما لا بسببه كايقوه بعض المعتزة ومنهم من يقول بل معوية على الحق وعلى كان ظالما كايقوه الروائية والكتاب والسنة قد يدل على أن الطائفتين سلون وأن ترك القتال كان خيرا من وجوده قال تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو ما بينهما فان نبت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبي حق تي الى امر الله فان فاعت فأصلحو بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المصلطين فمما هم مؤمنون اختلعت وجود الاقتتال والتي وفي الصحبين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال غرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهؤلاء المارقة مرقوا على قتل على أن طائفته أقرب الى الحق من طائفة معوية وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان ابني هذا سيد وان الله سيلج بين عتيق عتيق من المؤمنين فأصلح الله بهين أصحابي وأصحاب معوية قدح التي صلى الله تعالى عليه وسلم الحسن بالإصلاح بينهما وسماهما مؤمنين وهذا يدل على أن الإصلاح بينهما هو محمود ولو كان القتال واجبا أو مستحباً لم يكن تركه محمودا وقد روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ستكون فتنة القاعد فهاخبر من القائم والقائم فهاخبر من المائى والمائى فهاخبر من السائى يستشرف لها تستشرفه ومن وجد فيها لمها فليصنعه أخرجاه في الصحبين وفي الصحبين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن وفي الصحيح عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال انى لا ترى الفتن تقع خلال بيوتكم كواقع القطر والذين رويوا أحاديث القعود في الفتنة والتعذر منها كعبد بن أبى وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد لم يقاتلوا لامع على ولا معوية وقال حذيفة رضي الله عنه ما أرحم الناس بذكرة الفتنة الا أنا أحاطت عليه الامحمد بن مسلمة فاني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تترك الفتنة وعن ثعلبة بن ضبيعة قال دخلنا على حذيفة فقال انى لا عرف جلا لأضره الفتنة شأ ففرجنا فإذا فسطاط مضروب فدخلنا فإذا فيه محمد بن مسلمة فأنادى من ذلك فقال ما أريد أن يشغل على تنى من أضرارهم حتى تعجل هما الخيل ورواه

أبو داود

(فصل)

وما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع فيها أمور التأويل في دماشها وأموالها وأعراضها كالقتال واللعن والتكفير وقد ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد رضي الله عنه انه قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سرية فصصا الحرة فم من جهنة فادركت وحلاضلونه بالسيف فقال لا اله الا الله فطعته فقتله فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنبي صلى الله تعالى

بجيب عن هذا بأن لون هفا سبقا بهذا انما هو أمر اضافى اى هو متأخر عنه ومثل هذا لا يكون من الصفات الذاتية فالمرتبة المتماثلتين الساتمة مع الاولى فانها اذا كانتا متماثلتين لم يجر أن يجعل كون احدهما مسوقة للغير دون الاخرى من الصفات الذاتية المفرقة بينهما ولقاتل أن يقول الحق والاعتراض مبنى على أن الصفات اللازمة للعقبة تنقسم الى ذاتي وعرضي كايقوه من يقوه من أهل المنطق فان تقسيم الصفات اللازمة للعقبة الى ماهو ذاتي داخل في الحقيقة وما هو عرضي خارج عنها قول لا يقوم عليه دليل بل للعلل يقوم على نقيضه ولهذا لم يكن في نفس الأمر بينهما فرق (١) ليجز والمفروق بينهما احد افضل بينهما

(١) قوله لم يجر الخ كذا بأصلين بأيدنا وحرره ٨١ مصححه

عليه وسلم فقال أقتله بعد ما قال لا اله الا الله قال قلت يا رسول الله انما قالها خوفا من السلاح
قال أفلا تفتق عن قلبي حتى تعلم قالها خوفا من السلاح أم لا فقال لا يكرهها حتى غيبت أني
أسلمت يومئذ وفي المصحين عن المقداد بن الاسود رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أ رأيت
ان لقت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي قطعها ثم لاذتني بشجرة فقال أسلمت
لله فأقتله بعد أن قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله انه قطعها
ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فانك ان قتلتها فانه
يعزلك قبل أن تقتله وانك تعزلك قبل أن يقول كلمته التي قالها فقد ثبت أن هؤلاء قتلوا قوما
مسلمين لا يحل قتلهم ومع هذا فلم يقتلهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ضمن المقتول بقود
ولاديه ولا كفارة لان القتال كان متأولا وهذا قول أكثر العلماء كالشافعي وأحد غيرهما ومن
الناس من يقول بل كانوا أسلوا ولم يهاجروا فثبت في حقهم العصمة المؤمنون المصنعة بمنزلة نساء
أهل الحرب ومبانيهم كما يقوله أبو حنيفة وبعض المالكية ثم إن جاهر العلماء بكأن وأبي
حنيفة وأحد في ظاهر مذهبه والشافعي في أحد قوليه يقولون إن أهل العدل والبيعة اذا اقتتلوا
بالتأويل لم يضمن هؤلاء ما تلفوا هؤلاء من النفوس والاموال حال القتال ولم يضمن هؤلاء
ما تلفوا هؤلاء كقتال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب محمد متوافرون فأجعوا أن كل دم وأمال
أصيب بتأويل القرآن فانه هدر أو تزولهم منزلة الجاهلية يعني بذلك أن القاتل يعتقد أنه لم يفعل
محرمًا وان قيل انه محرم في نفس الامر فقد ثبت بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المتواترة
واتفاق المسلمين أن الكافر الحر اذا قتل مسلما أو أتلفه ما لم يضمنه بقود ولاديه ولا
كفارة مع أن قتله كان من أعظم الكبائر لانه كان متأولا وان كان تار به فاسد او كذلك
المرتدون المتعنتون اذا قتلوا بعض المسلمين لم يضمنوا له اذا عدوا الى الاسلام عند أكثر العلماء
كأبو حنيفة وأبي حنيفة ومالك وأحمد وان كان من متأخري أصحابه من يحكيه قولاً كما يكره
عبد الرزير حيث قد نص أحمد على أن المرتد يضمن ما تلفه بعد الرد فهذا النص في المرتد المقودور
عليه موزك في الحار بامتنع كما يفرق بين الكافر والذي والمحارب أو يكون في المسئلة روايتان
والشافعي قولان وهذا هو الصواب فان المرتدين الذين قاتلهم الصديق وسائر الصحابة لم يضمنهم
الصحابة بعد عودهم الى الاسلام بما كانوا قاتلهم من المسلمين وأتلفوه من أموالهم لانهم كانوا أولئك
فالبغاة التأويلون كذلك لم يضمنهم الصحابة رضي الله عنهم واذنا كذلك في السماء والاموال مع أن
من أتلفه خطأ ضمنه بنص القرآن فكيف بالاعراض مثل لعن بعضهم بعضا وتكفير بعضهم
بعضا وقد ثبت في المصحين من حديث الأفلح قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعدني من
رجل يفتني إذا فني أهلي والله ما علمت على أهلي الا خيرا ولقد ذكره روجلا والله ما علمت عليه
الاخرا وما كان يدخل على أهلي الا ممي قال سعد بن معاذ أنا عذرك منه ان كان من الاوس
ضربت عنقه وان كان من اخواننا الخزرج أمرتنا فضعناه فيه أمره فقال سعد بن عبادة وكان
قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتمله الجنة فقال كذبت له امر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله فقال
أسيد بن حضير فقال كذبت له امر الله لا تقتله فانك متافق تجدل عن المنافقين فأسبب الحياتن حتى
جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخففهم وكان سعد بن عبادة رضي الله عنه ريد البغ
عن عبد الله بن أبي المنافق فقال له أسيد بن حضير انك متافق وهذا كان تأويله من كذا ثبت

مثل ما ذكر ومن الصواب لم يقتض
كلهم ميسر في موضعه وإذا
كانت الصفات متلازمتين في
الوجود والعدم والنسب والانتفاء
لا يوجد هذه الامع هذه وإذا
انتفت هذه انتفت هذه كان
التفريق يجعل احدها مقومة
والاخرى عريضة تحكما ثم اذا قيل
الذات هي المركبة من الصفات
الذاتية والصفات الذاتية مالا
تصور الذات الا بها لم تعرف
الذات الا بالصفات الذاتية ولا
الصفات الذاتية الا بالذات
وايضا فان هذا سبى على أن وجود
الشي في الخارج جزاء على حقيقته
الموجودة في الخارج وهو أيضا
قول ما ملل ضعيف وأيضا فان الذات
الموجودة في الخارج القائمة بنفسها
كهذا الانسان ان قيل انه مركب
من عرضين لازم كون الجوهر مركبا

في الصبيحين أن يحرسن انطلق برضى الله تعالى عنه قال لحاطب بن أبي بلتعنة دعني يا رسول الله أضرب عتقي هذا المنافق لما كاتب المشركين بخير النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه شهد بروا ما يدري أن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما تشتم فقد غفرت لكم وثبت في الصبيحين أن طائفة من المسلمين قالوا فإلّا بن الدخشن من منافق فأنكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك ولم يكفرهم فقد ثبت أن في الصبيحة من قال عن بعض أمته أنه منافق متأولاً في ذلك ولم يكفر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واحدا منهما وقد ثبت في الصبيحين أن فهم من لعن عبد الله بن الحار الكثرة شره انجر فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلغنه فإنه يحب الله ورسوله ولم يعاقب إلا عن تأويله والمتأول المحطى مغفوره بالكتاب والسنة قال الله تعالى في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا وثبت في الصبيح أن الله عز وجل قال قد فعلت وفي سنن ابن ماجه وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان اتجاولي عن أمي الخطا والنسيان

(فصل) اذا تبين هذا فيقال قول الرافضة من أفسد الأقوال وأشدّها تناقضاً فاتهم بظنون الأمر على من قاتل علياً وعلمون من قتل عثمان مع أن الدم والأثم إن قتل عثمان أعظم من الدم والأثم إن قاتل علياً فإن عثمان كان خليفة اجمع الناس عليه ولم يقاتل مسلماً وقد قاتلوا ليضلع عن الأمر فكان عذري في أن يستعري ولايته أعظم من عذري في طلبه طاعتهم له وصبر عثمان حتى قتل مظلوماً شهدا من غير أن يدفع عن نفسه وعلى بدأ بقتال أصحاب معاوية ولم يكرهوا بقاتلونه ولكن امتنعوا من بيعته فإن حاز قتال من امتنع عن بيعته الإمام الذي يابعه نصف المسلمين أو أكثرهم أو نحو ذلك فيقال من قاتل وقتل الإمام الذي اجمع المسلمون على بيعته أولى بالحوار وإن قتل ان عثمان قتل أشياء أنكرها قبل تلك الأشياء تبع قتله ولا خلعه وإن أخلت خلعه وقتله كان ماتفوعاً على أولى أن يبيع ترك مبايعته فاتهم ادعوا على عثمان نوعاً من المحاباة لبني أمية وقد ادعوا على علي تحملاً عليهم ورأى أنه لا صفاهم وأنه يدرى بعزل معاوية ولم يكن يستحق العزل فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رأى أبا سفيان على غير ان ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبو سفيان أمر عليها وكان كثير من أمراء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الأعمال من بني أمية فله استعمل على مكة عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن سعيد بن العاص وأبان بن سعيد بن العاص وولاهم مرضى الله عنه ولايتهم لا في دينه ولا في سياسته وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال خيار أئمتكم الذين يحبونهم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون عليكم وشر أئمتكم الذين تحضونهم ويحضونكم وتلعنوتهم ويلعنونكم قالوا وهو بع كان رعيته يحبونه وهو يحبهم ويصلون عليه وهو يصل عليهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تزال سمعت هذا يقول وهم بالشام قالوا هؤلاء كانوا عكر معاوية وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يزال أهل الغرب يظهرين حتى تقوم الساعة قال أحد أهل الغرب هم أهل الشام وقد بسطنا هذا في موضع آخر وهذا النص يتناول عكر معاوية قالوا ومعاوية أيضاً كان خير لمن كبير من استنابه على فلم يكن يستحق أن يعزل ويولي من هو دونه في

من عرضين وأن يكونا باقية وهذا مجتمع في البدية وإن قيل انه مركب من جوهرين كل منهما يحمل عليه كما يقال هو حيوان ناطق لزم أن يكون في جواهر ان أحدهما حيوان والآخر ناطق وهذا مكابرة للحس والعقل اذهو حيوان واحد وصوف بأنه ناطق وإذا كان كذلك فكأن الحصول الذي هو مسبوق بمحصل آخر إذا كان ذلك لازماً له كان من الصفات اللازمة وإذا اقرق الشئان في الصفات اللازمة لم يجب أن تكون حقيقة أحدهما مثل حقيقة الآخر فإن المتأولين هما المشتركان فيما يجب ويحوزون مجتمعاً فاذوجب لأحدهما ما لا يجب للآخر لم يكن مثله ولا رموى أن يقول قد تبين بطلان المقدمتين سواء كان بطريقة المنطقيين أو بطريقة سائر أهل

السياسة فان عليا استجاب ليدان بآية وقد أشاروا على علي بتولية معاوية قالوا يا أمير المؤمنين
توليه شهر وأعرته دهر ولا ريب أن هذا كان هو المصلحة أما لا حصة فقه وأما لا ثقة واستعطاه
فقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم أفضل من علي وولي الألبان ومعاوية خير منه فولى
من هو خير من علي من هودون معاوية فلذا قيل ان عليا كان مجتهدا في ذلك قبل وعثمان كان
مجتهدا فيما فعل وأين الاجتهاد في تخصيص بعض الناس بولاية أو إمارة أو مال من الاجتهاد في
سفل المسلمين بعضهم دماء بعض حتى ذل المؤمنون وبغز واعن مقاومة الكفار حتى طمعوا
فيهم وفي الاستيلاء عليهم ولا ريب أنه لو لم يكن قتال بل كان معاوية مقيما على سياسته رعيته
وعلى مقيما على سياسته لم يكن في ذلك من الشر أكثر لمحصل بالاقتتال فله بالاقتتال لم يزل
هذه الفرقة ولم يجتمعوا على امام بل سفلت الدماء وقويت العداوة والبغضاء وضعفت
الطائفة التي كانت أقرب الى الحق وهي طائفة علي وصاروا يطلبون من الطائفة الاخرى من
المسالمة ما كانت تلك تطله ابتداء ومعلوم أن الفضل الذي تكون مصلحته واجبة على
مفدته يحصل بمن أنغير أعظم مما يحصل بعنفه وهما لم يحصل بالاقتتال مصلحة بل كان الامر
مع عدم القتال خيرا وأصلح منه بعد القتال وكان علي وعسكره أكثر وأقوى ومعاوية وأصحابه
أقرب الى الموافقة ومسالمة ومصالحته فلذا كان مثل هذا الاجتهاد مغفورا لصاحبه
طائفة اذ عثمان أن يكون مغفورا أولى وأحرى وأما معاوية وأعداؤه فيقولون انما قاتلنا عليا
قتال دفع عن أنفسنا ولا ندناؤه بدأنا بالقتال فدفعناه بالقتال ولم يندته بذلك ولا اعتد بنا عليه
فلذا قيل لهم هو الامام الذي كانت تحب طاعته عليكم ومبايعته وأن لا تنقضوا عصى المسلمين
قالوا ما نعلم أنه امام تحب طاعته لان ذلك عند الشيعة انما يعلم بالنص ولم يلفعن التي صلى الله
تعالى عليه وسلم نص بامامته ووجوب طاعته ولا ريب أن عذرهم في هذا ظاهر فله وقد ران
النص الجلي الذي يدعيه الامامة حتى قال هذا قد كن وأخي في زمن أبي بكر وعمر وعثمان
رضي الله عنهم فلم يجب أن يعلم معاوية وأصحابه مثل ذلك لو كان حقا فكيف اذا كان باطلا

النظر الذين أنكروا عليا
ما ذكره كما أنكر سائر طوائف
أهل التل من المسلمين وغيرهم
عليهم كبر اعماد كرو في الحدود
وغرها كما هو معروف في كتب
أهل الكلام من المعتزلة والاشعرية
والكرامية وطوائف الفقهاء من
الحنفية والمالكية والشافعية
والحنبلية وليس المقصود هنا بسط
ما يتعلق بهذا (قال الرازي)
وانما قلنا ان السكون لا يعتز وزاله
لان النص يسلم جواز حركة كل
جسم ولان النص يجوز خروجه من
جزء لانه ان كان بسطا كانت
طابع جوانبه متساوية فيصور
على كل منها ما يجوز على الآخر
وان كان مركبا كان هذا لازما
لبساطه وخروجه عن جزئه هو
الحركة (ولما قلنا) أن يقول لهذا
يقضى امكان كون نوع الجسم

(وأما قوله) الخلافة ثلاثون سنة ونحو ذلك فهذه الاحاديث لم تكن مشهورة شهره بعلمها مثل
أولئك انما هي من نقل الخاصة لا سيما وليست من احاديث العصيين وغيرهما واذا كان
عبد المثلث من مروان خفي عليه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها لو ان
قومك حديث عهد بمجاهلة لقتضت الكعبة ولا تقسم بالارض ولجلعت لها بابين ونحو ذلك
حتى هدم ما فعله ابن الزبير لما بلغه ذلك قال وردت في ولسته من ذلك ما تواتر مع أن حديث
عائشة رضي الله عنها ثابت صحيح متفق على صحته عند أهل العلم فلا ينبغي على معاوية وأصحابه
قوله اخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا بطريق الاولى مع أن هذا في أول خلافة علي
رضي الله عنه لا يدل على علي عينا وانما علة دلالة علي ذلك لما مات رضي الله عنه مع أنه ليس
نصافي اثبات خليفة معين ومن يجوز خليفين في وقت يقول كلاهما خلافة نبوة فان معاوية
رضي الله عنه كان في أول خلافة محمودا عندهما أكثر ما كان في آخرها وان قيل ان خلافة
علي ثبتت بمبايعة أهل الشوك كما ثبتت خلافة من كان قبله بذلك أوردوا على ذلك أن طاعة بايعه
مكرها والذين بايعوه قاتلوه فلم تنفع أهل الشوك على طاعته وأضافا انما يجب مبايعة كبايعة
من قبله اذا سار سيرة من قبله وأولئك كانوا قادرين على دفع الظلم عن بايعهم وفاعل لما يشدرون

والحسنة الماحية والمصائب المكفرة وغير ذلك فمن العجب أن الرافضة تنكسر على وهم يسون أبابكر وعمر وعثمان ويكفرونهم ومن والأهم ومعية ترضى الله عنه وأصله ما كانوا يكفرون عليا وأما يكفرونه الخواص المارقون والرافضة شريعتهم فلا تنكسر الخواص السلكين تناقضها فكيف إذا أنكرته الرافضة ولأرب أنه لا يجوز لبأس الحسن الصلوة لأعلي ولا عثمان ولا غيرها ومن سب أبابكر وعمر وعثمان فهو أعظم آثم من سب عليا وإن كان متأولا فتأويله أقسى تأويل من سب عليا وإن كان المتأول في سبهم ليس عنهم لم يكن أصحاب معوية مذمومين وإن كان مذموما كان ذم الشيعة الذين سبوا الثلاثة أعظم من سب الناصبة الذين سبوا عليا وحده فعلى كل تقدير هؤلاء أبعد عن الحق وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهب ما بلغ مد أحدهم ولا نصفه (وأما قوله) ان معوية سم الحسن فهذا مما ذكره بعض الناس ولم يثبت ذلك بينة شرعية وأقراره معتبر ولا نقل بحججه وهذا مما لا يمكن العلم به وأقول بل لا علم وقد رأينا في زماننا من يقال عنه أنه سم ومات مسموما من الأتراك وغيرهم ويختاب الناس في ذلك حتى في نفس الموضع الذي مات فيه ذلك الملك والقطعة التي مات فيها فتجد كلامهم يحدث بالشئ بخلاف ما يحدث به الآخرون يقول هذا اسمه فلان وهذا يقول بل سمه غيره لأنه جرى كذا وهي واقعة في زمانك والذين كانوا في قلعة سم الذين يحدونك والحسن رضي الله عنه فندقل أنه مات مسموما وهذا مما يمكن أن يعلم فإن موت المسوم لا ينفى لكن يقال إن امرأته سمته ولأرب أنه مات بالمدينة ومعوية بالشام ففأما ينفى الثقات أن يقال إن معوية أرسل اليها أمرها بنك وقد يقال إن امرأته سمته لغرض آخر مما فعله النساء فله كان مطلعا لا يدمعهم امرأة وقد قيل إن أباها الأشعث بن قيس أمرها بنك فله كان بينهم بالأعراف في الباطن عن علي وابنه الحسن وإذا قيل إن معوية أمر أباها كان هذا اختلافا والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث وبالجملة فقل هذا لا يحكم به في الشرع باتفاق المسلمين فلا يرتب عليه أمر ظاهر لا مدح ولا ذم والله أعلم ثم إن الأشعث بن قيس مات سنة أربعين وقل سنة إحدى وأربعين ولهذا المذهب كرفي الصلح الذي كان بين معوية والحسن بن علي في العام الذي كان يسمى عام الجماعة وهو عام أحد وأربعين وكان الأشعث حيا الحسن بن علي فلو كان شاهدا لكان يكون له ذكر في ذلك وإذا كان قد مات قبل الحسن بنحو عشرين فكيف يكون هو الذي أمر ابنه أن تسم الحسن والله صلوة وتعالى أعلم بحقيقة الحال وهو يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون فإن كان قد وقع شئ من ذلك فهو من باب قتال بعضهم بعضا كما تقدم وقتال المسلمين بعضهم بعضا تأويل وبسب بعضهم بعضا تأويل وتكفير بعضهم بعضا تأويل بل بغير عظيم ومن لم يعلم حقيقة الواجب فيه قل

(وأما قوله) وقتل ابنه يزيد مولانا الحسين ونهب نساءه (فيقال) إن يزيد لم يأمر بقتل الحسين باتفاق أهل النقل ولكن كتب إلى ابن زياد أن يسمه عن ولاية العراق والحسين رضي الله عنه كان يظن أن أهل العراق ينصرونه ويوفون به بما كتبوا إليه فأرسل إليهم ابن عمه مسلم بن عقيل فلقوا مسلما وغدروا به وأبوا أن يزيد أراذل الرجوع فأدركه السرية القاتلة فطلب أن يذهب إلى يزيد وأبى وذهب إلى التمر أو يرجع إلى بلد فلم يتمكن من شئ من ذلك حتى يستأمر لهم

للمطوب لأن المطوب كونها وجوديين ومقدمة الليل أن أحدهما وجودي ولا يمكن تقريره الاعماسي وهو يقتضي أن يكون أحدهما عديما فأنه كونهما وجوديين بعد ذلك منافي له (قلت) وهذا كلام جيد فإن الأمرين الذين تبدل أحدهما الآخر ووقعه أن زمان يكون أحدهما وجوديا والآخر عديما لم أن تكون الحركة والسكون أحدهما وجوديا والآخر عديما هو نقيض المطوب وإن جاز أن يكونا جميعا وجوديين أو عديمين بطل الدليل وهو قوله لأن تبدل أحدهما الآخر يقتضي أن يكون أحدهما وجوديا لأن المرفوع إن كان وجوديا والآخر فإرض وجودي لأن رفع العدم ثبوت فلهذا هذا التقدير يمكن رفع العدم بالعدم والوجود بالوجود

فامتنع فقالتوا حتى قتل شهيداً مظلوماً رضى الله عنه ولما بلغ ذلك زيداً أظهر التوجع على ذلك وأظهر البكاء في دار مولد بسببه حرياً أصلاً بل أكرم أهل بيته وأجازهم حتى ردهم إلى بلدهم ولوقدان زيد قتل الحسين لم يكن ذنب ابنه ذنبه فان الله تعالى يقول ولا تزوروه وذا أخرى وقد اتفق الناس على أن معاوية رضى الله عنه وصي زيد رعاة حق الحسين وتغظيم قدره وعمر بن سعد كان هو الأمر السري الذي قتل الحسين وأبو سعد كان من أبعد الناس عن الفتن ولا يمتنع هذا معه قصة معروف فلم يخضه على طلب الخلافة وامتنع سعد بن ذلك ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره فبقى جميع مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال كان سعد بن أبي وقاص في أبيه فبعده ابنه عمر فلما أراد سعد قال أعوذ بالله من شر هذا الراكب فقتل فقال له أنزلت في أبيك وغتلت وركبت الناس ينتزعون الملك بينهم فضر بسعد في صدره فقال اسكت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله يحب العبد الذي اتقى الخلق وعحمد بن أبي بكر قال أنه أعان على قتل عثمان وكان أبو بكر من أشد الناس تغليباً لعثمان فعمل روى أحسن أهل السنة قد حافى أبي بكر لاجل فعل ابنه وإذا قيل إن معاوية رضى الله عنه استخلف يزيد بسبب ولا يمتنع فعل هذا قيل استخلفه أن كان جازاً لم يشرمه ما فعل وإن لم يكن جازاً فقد أذنب مستقلاً ولولم يقتل الحسين وهو مع ذلك كان من أحرص الناس على إكرام الحسين رضى الله عنه وصليته وحرمة فضلائع دمه فلهذا القصد والاجتهاد لا يضاف إليه فعل أهل الفساد

(وأما قوله) وكسر أوه نية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكث أمه كيد حجة عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن ألبعض من حزب كان قائداً المشركين يوم أحد وكسر ذلك اليوم نية رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كسر هاهنا بعض المشركين لكن لم يقل أحد أن أبا سفيان بالشرك وإنما كسر هاهنا بن أبي وقاص وأخذت هند كيد حجة قتلا كهنا فلم تستطع أن تبطلها فلفظتها وكان هذا قبل إسلامهم ثم بعد ذلك أسلموا وحسن إسلامهم واسلم هندا وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بكرمها والاسلام يحب ما قبله وقد قال الله تعالى قل الذين كفروا أن ينتموا لغيرهم ما قد سلف وفي صحيح مسلم عن عبد الرحمن بن شماسة المهري قال حضرنا عمرو بن العاص وهو في سياق الموت فبني طويلاً وحول وجهه إلى الحدا فبعل ابنه يقول ما يبكيك يا أبا ساء أما بشرك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا أما بشرك بكذا أقال فأقبل وجهه وقال إن أفضل ما نعت شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله أن قد كنت على ألبان ثلاث لقد أنيتي وما أحد أشد بضر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مني ولا أحب إلي أن أكون قد استكنت منه فقتلته فلو لم على تلك الحال لكانت من أهل النار فلما جعل الله عز وجل الاسلام في قلبي أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت اسبغ بيك فلا يبعث فبسط يمينه قال فضضت يدي فقال مالك يا هرو قال قلت أريد أن أسترط قال فسترط عذا قلت أن يغفر لي فقال أما علمت أن الاسلام يهدم ما كان قبله وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وأن الحج يهدم ما كان قبله وذكر الحديث وفي البخاري لما أسلمت هند أم معاوية رضى الله عنها قالت والله يا رسول الله ما كان علي ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي أن ينزلوا من أهل خنائك ثم ما أصح اليوم علي ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي أن يعزوا من أهل خنائك

(فصل قال الراضي) وسعوا خالد بن الوليد سيف الله عند الأمير المؤمنين الذي هو أحق

وإن قيل بل يجب أن أويكونا أحدهما وجودياً ولا يجوز أن يكونا عديمين لأن العدم لا يرتفع بالعدم كارتفع الوجود بالوجود والعدم بالوجود أو بالعكس (قيل) بل العدمان قد يتضادان كما قد يتلازمان فكأن عدم الشرط مستلزم لعدم المشروط فعدم الامور الواجب واحد منها يتناقض معها كلها فإذا كان الجنس لا يوجد الوجود نوعه فصل امتنع وجود الجنس عدم جميع الأنواع والاقول فكان عدم بعضها يتناقض معها كلها وهذا كما يقال في التقسيم وهو الشرطي المنفصل قد يكون ما في الجنس المجمع والمفروق قول القائل العدداً ما شفع وأما وترو قد يكون ما في الجنس المجمع فقط قول القائل الجنس اما اسود وأما أبيض وقد يكون

بهذا الاسم حيث قتل بسيفه الكفار وثبت واسطته قواعد الدين وقال غيره: ولله على الله تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهم الله وقال على على النسر والسيف الله على أعدائه ورحمته لا ولأبيه وخالد بن زيد الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكذبا له وهو كان السب في قتل المسلمين يوم أحد وفي كسر ربيعة التي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي قتل جرهم ولما تطاهر بالاسلام بعثه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى بني جذع لما أخذ منهم الصدقات فغداه وخالفه على أمره وقتل المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أصحابه خطيبا بالانكار عليه رافعا يده إلى السماء حتى شوه دياض بطنه وهو يقول اللهم اني أرى البلى مما صنع خالد ثم أنفذ إليه بأمر المؤمنين ثلاثا في غارطته وأمره أن يسترضى القوم من فعله

(فقال) أما سمعتم خالد سيف الله فليس هو حجتنا بل هو سيف من سيوف الله سلمه الله على المشركين هكذا جاء في الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو أول من سماه بهذا الاسم كما ثبت في صحيح البخاري من حديث أبواب الصناعات عن جدي بن هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في زيد أوحى فصاروا بن رواحة الناس قبل أن يأتيه خبرهم فقال أخذ الراية زيد فأصيب ثم أخذ جعفر فأصيب ثم أخذ هابن رواحة فأصيب وعينه نذرتان حتى أخذ هابن من سيوف الله خالد حتى فتح الله عليهم وهذا لا يمنع أن يكون غير سيف الله تعالى بل هو يتقن أن سيوف الله متعددة وهو واحد منها ولأرب أن خالد قتل من الكفار كثر مما قتل غيره وكان سعدا في حروبه وهو أسلم قبل فتح مكة بعد الحديبية وهو عمرو بن العاص وشيبة بن عثمان وغيرهم ومن حين أسلم كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤمر في الجهاد وخرج في غزوة مؤتة التي قال فيها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمير كزبدان قتل جعفر فان قتل فبعد الله من رواحة وكانت قبل فتح مكة ولهذا لم يشهد هؤلاء فتح مكة فاما خالد هؤلاء الأماخذ الراية خالد بن الوليد من غير امرأة ففتح الله على يده وانقطع في يده يوم مؤتة تسعة أساف وما ثبت معه الاصفه عاتية وراه البخاري ومسلم ثم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر يوم فتح مكة وأرسله إلى هدم العري وأرسله إلى بني جذع وأرسله إلى غير هؤلاء وكان أحبا يفعل ما يتركه عليه كما فعل يوم بني جذع وتبرأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ذلك ثم أنه مع هذا الأبره بل يقره على أمارته وقد اختصم هو وعبد الرحمن بن عوف يوم بني جذع حتى قاله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفي أحد كمثل أحد ذهب ما بلغ مدأ أحدهم ولا نصيفه وأمره أبو بكر على قتل أهل الردة وفتح العراق والشام فكان من أعظم الناس عنه في قتال العدو وهذا أمر لا يمكن أحد النكاره فلأرب انه سيف من سيوف الله سلمه الله على المشركين (وأما قوله) على آحق بهذا الاسم فيقال أولامن الذي نازع في ذلك ومن قال ان عليا لم يكن سيف الله وقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي ثبت في الصحيح يدل على أن سيفه فامتددة ولا رب ان عليا من أعظمها وما في المسلمين بفضل خالد على علي حتى يقال انهم جعلوا هذا اختصاصا لخالد والتسمية بذلك وقعت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح فهو صلى الله تعالى عليه وسلم الذي قال ان خالد سيف من سيوف الله ثم قال ثانيا على أجل قدرا من خالد وأجل من أن تجعل فضيلته أنه سيف من سيوف الله فان عليه من العلم والبيان والدين والابحان

ما نعمان الخلو فقط فما كان مانعا من الخلو فقط أو من الجمع امتنع اجتماع العدمين فيه فكان الشبهة تنافي الوزيرة في العدد فعدم الشبهة تنافي عدم الوزيرة لا يتوهم فلا يحصل العدمان معا بل اذا ثبت أحد العدمين لم يثبت العدم الآخر فيكون العدمان معا لعدم وأيضا فطوب المستدل أن تكون الحركة والسكون وجهين فلا يقال تبطل الحركة بالسكون يقتضي كون أحدهما وجودا لا رفع العدم ثبوت كان أثبات كونهما وجودين موقوف على تقدير كون أحدهما علميا لانه قال لان رفع العدم ثبوت فان لم يكن أحدهما علميا لم يصح هذا واذا كان المرفوع علميا امتنع أن يكونا وجوديين والمطلوب كونهما وجوديين فصار المطلوب متناقضا

والسابقة ما هو به أعظم من أن تجعل فضيلة أمه سيف من سيف الله فإن السيف خاصيته القتال وعلى كان القتال أحد فضائله بخلاف خالقه كان هو فضيلته التي غلب بها من غيره لم يتقدم بسابقة ولا كثره علم ولا عظم زهد وإنما تقدم بالقتال فلهذا عزم خالقه سيف من سيف الله (وقوله) إن على قتل بيعة الكفار فلا ريب أنه لم يقتل إلا بعض الكفار وكذلك سائر المشركين بالقتال من التصلية كهم والزيور وجريرة والمقداد وأبي طلحة والبراءين مالك وغيرهم رضي الله عنهم ما منهم من أحد إلا قتل بسيفه طائفة من الكفار والبراءين مالك قتل ما قتل من مبارزة غير من شرك في دمه وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صوت أبي طلحة في الجيوش خير من فئة وقال إن لكل نبي حوارى وإن حوارى الزبير وكلا الحديثين في الصحيح وفي المغازي أنه قال لعلي يوم أحد لما قال لفاطمة عن السيف أغلبه غير نعم إن تكن أحسن فقد أحسن فلان وفلان وقال عن البراءين مالك إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره من البراءين مالك وكانوا يقولون في المغازي البراءين مالك باراء أقسم على ربك فيقسم على ربك فيهمز الكفار ثم في آخره وغزاهما قال أقسم عليك يا رب بلما مضت أكتافهم وجعلتني أول شهيد فاستشهد رضي الله عنه والقتال يكون باليد عام كما يكون باليد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون إلا بضعضاتكم بدعائهم وصلاتهم وأخلاصهم وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يستفتح بصالح المهاجرين ومع هذا فعلى أفضل من البراءين مالك وأمثلة فكيف لا يكون أفضل من خاله

وأما قوله قال في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهم الله فهذا الحديث لا يصرف في شيء من كتب الحديث ولا في استناد معروف ومعناه باطل فإن عليا ليس هو وحده سيف الله وسهمه وهذه العبارة يقتضي ظاهرها الحصر والتي في الصحيح أن أبا بكر قال يوم حنين لا والله إنني لأعبد الله أسد من أسود الله تعالى يقال عن الله عز وجل وعن رسوله فتعطي سله فان أراد بذلك أن عليا وحده سيف الله وسهمه فهذا باطل وإن أراد أنه سيف من سيف الله فعلى أحسن من ذلك وأفضل وذلك بعض فضائله وكذلك ما نقل عن علي رضي الله عنه أنه قال على المنبر أسف الله على أعدائه ورحمته لا وليه فهذا لا اسناد له ولا يعرفه جهة لكن إن كان قاله فعنه صحيح وهو قد مر مستر في بيته وبين أمثلة قال الله تعالى فيهم أشداه على الكفار رجاء بينهم وقال أنه على المؤمنين أعزته على الكافرين وكل من المهاجرين المحابدين كان سيف الله على أعدائهم رحمة لا وليه ولا يجوز أن يرد في أن أو حتى سيف الله وأنا وحده رحمة على أولياء الله فان هذا من الكذب الذي يجب تنزيهه على أن بقوله وإن أراد في ذلك أكل من غيره فالحصر لكل فهذا صحيح في زمنه والافق المعلوم أن عمر كان قهره فكفار أعظم وانتفاع المؤمنين به أعظم وهذا مما يعرفه كل من عرف السيرتين فان المؤمنين جميعهم حصل لهم ولا عمر رضي الله عنه من الرحمة في دينهم ودنياهم ما يحصل شيء منه بولاه على وحصل لجميع أعداءه من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين من القهر والقتل والقتل بولاه عمر رضي الله عنه ما لم يحصل شيء منه ولا فعلى هذا أمر معلوم للخاصة والعلموم يمكن في خلافة علي المؤمنين الرحمة التي كانت في زمن عمر وعثمان بل كانوا يقتلون ويتلغون ولم يكن لهم على الكفار سيف بل الكفار كانوا قد طعموا فيهم وأخذوا منهم أموالا وبلاداً فكيف

للقمة الدليل كذا ذكره المعترض لكنه قال فلا ولي أن يقال في تقريره إن الحركة وجودية جامعا ولأنه مبصر فوجب أن يكون السكون أيضا وجوديا بالتقرير الذي سبق ثم ذكر اعتراض الأرموي فقال وأورد بينهما أما تقابل التضاد أو العدم والملكية والبدئية حاكمة باختلاف ماهية المتضادين والمتقابلين قال وأجيب بأن التضاديين الشيئين إذا كانا طرعا لهما كائين الأسود والأبيض لم يلزم ذلك وما نحن فيه كذلك فان التضاد طرأ لهما بسبب المسبوبة بالغير وهي عديمة فلم يجر أن تكون جزأ ولا له ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة أولى من العكس فالحال أن يكونا عديمين وهو باطل وفاقا فحينئذ أن يكونا وجوديين. ولما قيل أن يقول

فلن مع هذا تقدم على في هذا الوصف على عمرو وعثمان ثم الراضة ينتفضون فانهم يصفون
عليه بأنه كان هو الناصر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي لولا هو لما قام دينه ثم يصفونه
بالهجرة والقتال المناق في ذلك (وأما قوله) خالد بن ولید عدوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكذبا
فهذا كان قبل اسلامه كما كان الصلابة كلهم مكذبين قبل الاسلام بنى هاشم وغير بنى هاشم
مثل أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وأخيه سبعة وسورة وعقيل وغيرهم (وقوله) وبعضه
التي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى بنى جذيمة ليأخذ منهم الصدقات فخاله وخالفه على أمره وقتل
المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا بالانكار عليه ورافعا يديه إلى السماء حتى شوهده
بباض أبيه وهو يقول اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد ثم أنفذه إليه بأمر المؤمنين لتلاقي فارطته
وأمره أن يسترضى القوم من فعله (فيقال) هذا التعلق فيمن الجهل والتعريف ما لا يخفى
على من يعلم السر قدان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرسله اليهم بعد فتح مكة ليلبسوا الفم بحسن وأن
يقولوا أسلمنا فقالوا أصابنا نافر بقل ذلك منهم وقال إن هذا ليس باسلام فقتلهم فأنكر ذلك
عليه من معهم أعيان الصلابة كما هو المولى أبي حذيفة وعبد الله بن عمرو وغيرهما لما بلغ ذلك
التي صلى الله تعالى عليه وسلم رفع يده إلى السماء وقال اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد لأنه
خاف أن يطلبه الله بما جرى عليهم من العدوان وقد قال تعالى فإن عسوك فقل اني براء
بما تعملون ثم أرسل عليا وأرسل معه ما لا أعطاهم نصف الديار وضمن لهم ما تلف حتى مبلغه
الكل ودفع اليهم ما بقي احتياطا لئلا يكون قد بقي شيء لم يعلم به ومع هذا قال النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم لم يزل خالد داعي امارته بل ما زال يؤمره ويؤذنه لان الامير اذا جرى منه خطأ او ذنب
أمر بالرجوع عن ذلك وأقر على ولايته ولم يكن خالفا مع الله الذي صلى الله تعالى عليه وسلم بل كان
مطيعا له ولكن لم يكن في الفقه والدين بمنزلة غيره ففني عليه حكم هذه القضية ويقال انه كان
يدينه وينهيه عن أدوة في الجاهلية وكان ذلك مما حركه على قتلهم وعلى كان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم (قوله) انه أمره أن يسترضى القوم من فعله فكلما جاهل فأنما أرسله لانصافهم وضمان ما تلف
لهم لا ليجرد الاسترضاء وكذلك قوله عن خالد انه خالفه وخالف أمره وقتل المسلمين كذب على
خالد فان خالد لم يمدح عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا عفا عنه أمره ولا قتل من هو مسلم
معصوم عنده ولكنه أخطأ كما أخطأ سامية بن زيد الذي قتله بعد أن قال لاله الا الله وقتل
السريرة لصالح الضنية الذي قال أسلم فقتلوه وأخذوا غنيمة وأرسل الله في ذلك ما بها الذين
أمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فقتلوا ولا تقولوا لمن أتى اليكم السلام سلمت ومنابتون عرض
الحياة الدنيا فقد الله ما تهم كثيرة كذلك كنتم من قبل فنزل الله عليكم فتبينوا ان الله كان بما
تعملون خبيرا وفي جميع مسلم وغيره من أسلمة بن يزيد قال بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
إلى الحرات من جهة فصبنا القوم فهن منهم قال ولحقنا أنا ورجل من الانصار رجلا منهم
فلما غلبنا قال لاله الا الله فكف عنه الانصارى وطعته برحى حتى قتله فلما قدنا المدينة
بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لي يا أسلمة أقتلته بعد أن قال لاله الا الله قال قلت
يا رسول الله انما قالتم تعوذ قال فقتلته بعد أن قال لاله الا الله قال زال يكرره حتى غيبت أي
ثم أكن أسلمة قبل ذلك اليوم

(فصل في الرافض) ولما قبض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأنفذوا بكره لقتل أهل

التضادين المهر كتم السكون من
جنس التضادين الحية والموت
والعلم والجهل والقدرة والبصر
والسواد والياض والحي والبصر
والخلاوة والخوضه ونحو ذلك من
الصفات الثبوتية أو التي بعضها
تبقى وبعضها يفسد ليس هو من
جنس تضاد القائلين بأنفسهم
كالاسود والابيض فان التضاد
اتما يكون في المتعقبين المذنبين
باعتقائهم على محمل واحد كقول
متكلمة أهل الاثبات الضدان كل
مضين يستحيل اجتماعهما في محمل
واحد لذاتهما من جهة واحدة
فقال يمكن المعين قائمين في محمل
واحد فلا تضاد والحركة والسكون
يعتبران على المحمل الواحد
أما تعاقب اللونين والطعنين وأما
تعاقب العلم والبصر والسمع
وعند ذلك فكيف يكون أحدهما
مثلا الآخر لا يفارقه الا بصفة
عرضية وفي الجملة طائفة
والسكون هما ان كانا وجوديين

الباقية قتل منهم ألفاً ومائتي نفر مع تظاهرهم بالاسلام وقتل مائة من نوربند و عومسلم
 وأعرس بامرأة وسموا بني حنيفة أهل الردة لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر لانهم لم يستقدوا
 امامته واستحل دماهم وأموالهم ونساءهم حتى أنكر عمر عليه فسما مانع الزكاة مرادوا لم يسوها
 من استحل دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مراد ما عاتهم معوا قول النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم يا علي جري حربك على سلمى ومحارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كافر بالاجماع
 (والجواب بعد أن يقال) الله أكبر على هؤلاء المرتدين المقتربين أتباع المرتدين الذين برزوا بجماعة
 الله ورسوله وكتابه ودينه وصرقوا من الاسلام ونبدوا ظهورهم وشاقوا الله ورسوله وعباده
 المؤمنين وتولوا أهل الردة والشقاق فان هذا الفصل وأمثاله من كلامهم يحقق أن هؤلاء القوم
 المتصين على الصديق رضي الله عنه وخرجه من جنس المرتدين الكفار المرتدين الذين قاتلهم
 الصديق رضي الله عنه وذلك أن أهل الباطنة هم شوخنة الذين كانوا قد آمنوا بمسيلة الكذاب
 الذي ادعى النبوة في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان قد قدم المدينة وأظهر الاسلام
 وقال ان جعل لي محمد الأمر من بعده آمنتم به ثم لما صار إلى الباطنة ادعى أنه شريك النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم في النبوة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صدق على ذلك وشهد له الديالين
 عنوة وكان قد صنف قرأنا قول فيه الطاحنات طحنا فالعاجنات جئنا فافانازات خبز اهالة
 وسمنا ان الارض يشتاويين قرش نصفين ولكن قريشاقوم لا يبعدون ومنه قوله لعنه الله
 يا منفع انت خندقين نقي كم تنقين في الماء تكثيرين ولا الشارب تمنعين راسك في الماء ونبذك
 في الطين ومنه قوله لعنه الله الفيل وما أدراك ما الفيل له زقوم طويل ان ذلك من خلق ربنا
 الحليل ونحو ذلك من الهذيان السبع الذي قال فيه الصديق رضي الله عنه لقوم لم يقرؤ عليه
 ويلكم ما ينذهب بقولكم أن هذا كلام لم يخرج من الله وكان هذا الكذاب قد كتبني
 صلى الله تعالى عليه وسلم من مسيلة رسول الله إلى محمد رسول الله أما بعد فاني قد أشركت في
 الأمر مطع فكتب اليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من محمد رسول الله إلى مسيلة الكذاب
 فلما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعث اليه أبو بكر خالد بن الوليد فقاتله عن مع من المسلمين بعد
 أن قاتل خالد بن الوليد طلحة الاسدي الذي كان أيضا قادي النبوة واتبعه طوائف من أهل نجد
 فلما نصر الله المؤمنين على هؤلاء هزمهم وقتل ذلك اليوم عكاشة بن محسن الاسدي وأسلم بعد
 ذلك طلحة الاسدي هذا ذهب بعد ذلك القتال مسيلة الكذاب بالبيعة ولقى المؤمنين في حربه
 شدة عظيمة وقتل في حربه طائفة من خيار المصلحة مثل زيد بن الخطاب واثبت بن قيس بن شماس
 وأسيد بن حضير وغيرهم وفي الجملة فامر مسيلة الكذاب وادعاه النبوة واتباعه بني حنيفة
 بالبيعة وقتل الصديق لهم على ذلك أمر متواتر مشهور قد علمه الخاص والعام كانوا أمثاله
 وليس هذا من العلم الذي تقربه الخاصة بل علم الناس بذلك أظهر من علمهم بقتال الجمل وصفين
 فقد ذكر عن بعض أهل الكلام أنه أنكر الجمل وصفين وهذا الانكار وان كان باطلا فلم يعلم أحدا
 أنكر قتال أهل البيعة وأن مسيلة الكذاب ادعى النبوة وانهم قاتلوه على ذلك لكن هؤلاء
 الرافضة يجهلون هذا وسجلهم بمنزلة انكارهم كون أبي بكر وعمر دفعا عند النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم وانكارهم إلا أبي بكر وعمر لاني صلى الله تعالى عليه وسلم ودعواهم أنه نص على علي
 بالخلافة بل منهم من ينكر أن تكون ذنب وبقية قوام كل قوم من بنات النبي صلى الله تعالى

فهم اعرسان وان كان أحدهما
 وجودا فإحدهما عرض والآخر
 عدم العرض وعلى التقديرين
 فليسا قائمين بأنفسهما فلا يجوز
 تشبيههما بالأحسام كالأسود
 والابيض والطويل والقصير والعالم
 والجاهل بل يجب تشبيههما
 بالأعراض وعدم الأعراض
 كالسود والبيض والعلم وعدم
 العلم ونحو ذلك فقول الامري
 ان الحركة والسكون متقابلان
 تقابل الضدين أو تقابل العدم
 والمثبة وعلى التقديرين يجب
 اختلاف ماهيتهما لاختلافهما
 كلام صحيح وقول المعارضه
 ان الاختلاف اذا كان لعرض كما
 بين الاسود والابيض لم يجب
 اختلاف الماهيتين فان ماهية
 الاسود من جنس ماهية الابيض
 كلام باطل لان الاسود والابيض

عليه وسلم يقولون انهم لم يجدوا من زوجها الا في كافر اقبل التي صلى الله تعالى عليهم وسلم
ومنها يقول ان عمر غصب بنت علي حتى زوجها بها وانه تزوج غصباً في الاسلام ومنها من
يقول انهم يصعبوا على فاطمة حتى اسقطت وهدموا سقف بيتها على من فيه وأشال هذه
الاكاذيب التي يصلم من له أدنى علم ومعرفة بأنها كذب فهم دائماً يحدون الى الامور المعلومه
التواتره يذكرونها والى الامور المعلومه التي لاحقة لها يثبتونها فلهذا وفر نصب من قوله
تعالى ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً وكذب بالحق فهم يعترفون بالكذب ويكذبون بالحق
وهذا حال المرتدين وهم يدعون أن أبابكر وعمر ومن اتبعهما ارتدوا عن الاسلام وقد علم الخاص
والعام أن أبابكر هو الذي قاتل المرتدين فاذا كانوا يدعون أن أهل الباطل مظلومون قتلوا غير
حق وكانوا منكروين لقتالهم ولثبوتهم كان هذا مما يحقق أن هؤلاء الخلف تبع لا وثق
السلف وأن الصديق وأتباعه يقاتلون المرتدين في كل زمان

وقوله انهم سوا بني حنيفة مرتدين لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر فهذا من أظهر الكذب
وأبينة فانه انما قاتل بني حنيفة لكونهم آمنوا بعلة الكذاب واعتقدوا نبوته وأما ما نعو
الزكاة فكانوا قوما آخرين غير بني حنيفة وهؤلاء كان قد وقع لبعض العصبية شبهة في جوارق قائلهم
وأما بني حنيفة فلم يتوقف أحد في وجوب قتالهم وأما ما نعو الزكاة فإن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه قال باخلفه رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله فإذا قالوا هذا فاعضوا
منى دماءهم وأموالهم الا بجهنم وحاجهم على الله فقال له أبو بكر لم يقل الا بجهنم ان الزكاة
من حقها والله لم ينعوني عن ذلك أوعى الا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
لقائلهم عليه وهؤلاء لم يقاتلهم لكونهم لم يؤدوها الى الصديق فاتهموا أو عطفوا بأنفسهم الى
محبته ولم يؤدوها اليه لم يقاتلهم هذا قول جمهور العلماء كابي حنيفة وأحمد وغيرهما قالوا
اذا قالوا نحن تؤدوها بأنفسنا ولا تدفعها الى الامام لم يكن قتالهم فان الصديق رضي الله عنه علم
بقاتل أحد ادعى طاعته ولا أزم أحد اعبائه ولهذا ما يختلف سعد بن مبيعة لم يكرهه
على ذلك فقول القائل سوا بني حنيفة أهل الردة لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر لانهم لم يستقدوا
امانتهم من أظهر الكذب والفرية وكلف قوله ان عمر أنكر قتال بني حنيفة

(وأما قوله) ولم يسوا من اسحل دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مرتد ما عنهم محو قول
التي صلى الله تعالى عليه وسلم اعلى حري حرياً وسلمى سلمى ومحارب رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم كافر بالاجماع (فيقال في الجواب أولاً) دعواهم انهم معوا هذا الحديث من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم أو عنه كذب عليهم فمن الذي نقل عنهم انهم معوا ذلك وهذا الحديث
ليس في شيء من كتب الحديث المعروفة ولا روى به ساند معروف ولو كان النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم قاله لم يجب أن يكونوا قد سمعوه فانه لم يسمع كل منهم كل ما قاله الرسول صلى الله تعالى
عليه وسلم فكيف اذا لم يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله ولا روى به ساند معروف بل
كيف اذا علم أنه كذب موضوع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق أهل العلم بالحديث
وعلى رضي الله عنه لم يكن قتله يوم الجمل ومضين بأمر من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانما كان
وأبارة وقال أبو داود في سننه حدثنا اسمعيل بن ابراهيم الهذلي حدثنا ابن عتبة عن بنس عن

من باب الاجسام القائمة بانفسها
لان من باب الصفات والاعراض
وايضاً فالاسود والابيض
لا يتقابلان تقابل الضدين
ولا تقابل العدم والملكية فليس من
هذا الباب المهم الا اذا أراد مراد
بنقل أن الخير الذي فيه الاسود
لا يكون فيه الابيض وحده
فكون تضاد الابيض والاسود
كضاد الاسودين والابيضين
وايضاً فيقال اختلاف الاسود
والابيض ان ارادته اختلاف
عينهم قطع النظر عن السواد
والابيض أو بشرط الاسود
والابيض فلان أريد الاول فلا
اختلاف بين ذاتيهما مع قطع النظر
عن اللونين فان الجسم الذي هو
الاسود قد يكون نفس الجسم
الذي هو الابيض فلان أريد
بالاختلاف اختلافهما بشرط

الحسن عن قيس بن عباد قال قلت لعل رضي الله عنه أخبرني عن مسلم هذا أعهد عهد النبي
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أم رأي رأته قال ساعدني رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم شيئا ولكن رأي رأته ولو كان محارب على محار بالرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرندا
لكان على يسر فهم السوفى المرتدين وقد وازعن على يوم الجمل لما قاتلهم أنه لم يبق مع مذهبهم
بمجهز على جرهم ولم يبق لهم مالا ولم يسلمهم ذرية وأمر بناديه بنادي في عسكره أن لا يتبع لهم
مذرب ولا يجهز على جرهم ولا تنقم أموالهم ولو كانوا عنده مردين لأجهز على جرهم وأتبع
مذربهم وهذا مما أنكره الخوارج عليه وقالوا ان كانوا مؤمنين فلا يحل قتالهم وان كانوا كفارا
فلم حرم أموالهم ونفاهم فأرسل اليهم ابن عباس رضي الله عنهما فأنطروهم وقال لهم كانت
عائشة فيهم فان قتلتم انهم البت أمنا كفرتم بكباب الله وان ظنم هي أمناوا اصطلمت سبعا كثرتم
بكباب الله وكذبت أصحاب الجمل كان يقول فيهم أخواننا فبوا علينا طهرهم السيف وقد نقل
عن رضي الله عنه أنه صلى على قتلى الطائفتين وسبحي ان شاء الله بعض الأثر بذلك وان كان
أولئك مردين وقد نزل الحسن عن أمر المسلمين وسلمهم الى كافر مرندا كان المعصوم عندهم قد
سم أمر المسلمين الى المرتدين وليس هذا من فعل المؤمنين فضلا عن المعصومين وأيضا فان كان
أولئك مردين والمؤمنون أصحاب على لكان الكافرون المرتدون منتصرين على المؤمنين دائما
 والله تعالى يقول في كتابه انك لن تنصرونا والذين آمنوا في الحياة الدنيا يوم يقوم الأشهاد ويقول
 في كتابه ولقد سبقت كتبنا الصلوات المرسلين انهم لهم المنصورون وان خذناهم القالبون ويقول
 في كتابه والله العزيز ذو رموه وللمؤمنين وعزلاء الرافضة الذين يدعون أنهم المؤمنون اغلهم القل
 والصغار ضرب عليهم الذلة أينما تقفوا الا يجبل من الله وحبل من الناس وأيضا فان الله تعالى
 يقول في كتابه وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فلا صلوا بينهما الا بعد فقد جعلهم مؤمنين
 اخو مع الاقتال والباقي وأيضا فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
 عرق مارقة على حسن فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وقال ان ابني هذا سيد
 ويصلح الله بين قشتين عظيمتين من المسلمين وقال لمار تقتل الفئة الباغية لم يقل الكافرة وهذه
 الاحاديث صحيحة عند أهل العلم بالحديث وهي مروية بأسانيد متنوعة لم يأخذ بعضهم عن بعض
 وهذا مما يوجب العلم بصدورها وقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الطائفتين المغزقتين
 مسلمتان ومصدق من أصل الله بينهما وقد أخبر أنه عرق مارقة وأنه يقتلهم أدنى الطائفتين
 الى الحق ثم يقال لهؤلاء الرافضة لو قالت لكم الناصبة على قد استحل مماء المسلمين وقتلهم
 بغير أمر الله ورسوله على رايته وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سباب المسلم فسوق
 وقتله كفر وقال لا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض فيكون على كفرا
 انك لم تكن بحكمكم أقوى من حجتهم لان الاحاديث التي احقوا بها صحيحة وأيضا فيقولون
 قتل النفوس فلا فن قتل النفوس على طاعته كان مرندا فالوقى الارض والفساد وهذا حال
 فرعون والله تعالى يقول تلك الدار الآخرة فصلها للذين لا يردون علوا في الارض ولا فسادا
 والعاقبة للذين فن أراد العلوق في الارض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة وليس
 هذا اقتال الصديقين المرتدين ولما نبي لكافة ان الصديق انما قاتلهم على طاعته الله ورسوله لا على
 طاعته فان الزكوة فرض عليهم فقاتلهم على الاقرار بها وعلى أدائها بخلاف من قاتل ليطاع هو

اللون المختلف فيقتل يكون
اختلافهما كاختلاف السواد
والبياض فان النبي المنروط
بالسواد بخلافه بلقي الشروط
بالبياض ولا يجوز أن يقال
ان الذين متاثلين الامع التفريد
عن الاختلاف والا فاذا
أخذت الذين مشروطين
بالاختلاف لم يكونا متاثلين
المتاثل الذي لا يشترط فيه
الاختلاف كيف والمتاثلان
يجوز على أحدهما لا يجوز على
الأخر والنبي في حال سواده
لا يجوز ان يكون ابيض وهو في
حال يبيضه لا يكون اسود فلا
يكون الاسود حال سكوته
مشروطا بالسواد يجوز عليه
ما يجوز على الأبيض حال كونه
مشروطا بالبياض وقول المتاثلين
ان الاختلاف بين الحركة

ولهذا قال الامام اجدوا حنيفة وغيره من قال اننا نرى الزكاة ولا اعطها الامام لم يكن
لامام ان يقتله وهذا فيه نزاع بين الفقهاء فمن يجوز القتال على ترك طاعة ولي الامر يجوز
قتال هؤلاء وهو قول طائفة من الفقهاء ويحكى هذا عن الشافعي رحمه الله ومن لم يجوز القتال
الا على ترك طاعة الله ورسوله لا على ترك طاعة شخص معين لم يجوز قتال هؤلاء وفي الجملة قالوا ان
قاتلهم الصديق رضي الله عنه كانوا ممنع عن طاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم
والاقرار بما جاء به فلهذا كانوا من الذين يخلاف من اقر بذلك ولكن امتنع عن طاعة شخص
معين كعوية واهل الشام فان هؤلاء كانوا ممنوعين بجميع ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم
يقومون الصلوة ويؤتون الزكاة وقالوا نحن نقوم بالواجبات من غير دخول في طاعة على رضى
الله عنه لما علمنا في ذلك من الضرر فان هؤلاء من هؤلاء

واعلم ان طائفة من الفقهاء من اصحاب ابي حنيفة والشافعي واجمعوا قاتل ماني الزكاة
وقاتل الخوارج جعلهم قاتل البغاة وجعلوا قاتل الجبل وصفين من هذا الباب وهذا القول
خطا بخلاف القول الاثمة الكبار وهو خلاف نص مالك واجدوا في حنيفة وغيرهم من ائمة السلف
وبخلاف لينة الثانية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان الخوارج امر النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم بقتالهم واتفق على ذلك الصلبة واما قاتل الجبل وصفين فهو قتال فتن ليس فيه
امر من الله ورسوله ولا اجماع من الصلبة واما قاتل ماني الزكاة اذا كانوا متنعين عن ادائها
بالكلية او عن الاقرار بها فهو اعظم من قتال الخوارج واهل صفين لم يبدوا عليها بالقتال واولو
حنيفة وغيره لا يجوزون قتال البغاة الا ان يبدوا الامام بالقتال وكذلك اجدوا وحنيفة ومالك
لا يجوزون قتال من قام بالواجب اذا كانت طائفة متمتعة وقالت لا تؤذي كاتنا في فلان فوجب
الفرق بين قتال المرتدين وقاتل الخوارج المارقين واما قاتل البغاة المذكور في القرآن فتوقع
مالك غير هذا وهذا فان الله لم يأمر بقتال البغاة ابتداء بل امر اذا اقتتل طائفتان من المؤمنين
بالاصلاح بينهما وليس هذا حكم المرتدين ولا حكم الخوارج والقتال يوم الجبل وصفين فيه
نزاع اهل هون باب قتال البغاة للمأمور به في القرآن او هو قتال فتنة القاعدة فيه خبير من القائم
فالقاعدون من الصلبة وجهه واهل الحديث والسنة وائمة الفقهاء بعدهم يقولون هو قتال فتنة
ليس هو قتال البغاة للمأمور به في القرآن فان الله لم يأمر بقتال المؤمنين البغاة ابتداء لمجرد
بضمير بل انما امر اذا اقتتل المؤمنون بالاصلاح بينهم وقوله فان بقت احداهما على الاخرى
يعود الضمير فيه الى الطائفتين المقتلتين من المؤمنين لا يعود الى طائفة مؤمنة لم تقتل فالتقدير
فان بقت احدى الطائفتين المؤمنين المقتلتين على الاخرى فقاتلوا الباغية حتى تبقى الى امر
الله فحي فانت طائفة باغية ولم تقتل لم يكن في الآية امر بقتالها نعم كان قوله فان بقت
احداها على الاخرى بعد الاصلاح فهو اوكد وان كان بعد الاقتتال حصل المقصود وحينئذ
فاحصا بمعه ان كانوا قد سبقا قبل القتال لكونهم لم يبايعوا على اقل في الآية الامر بقتال
من بقي ولم يقتل وان كان بينهم بعد الاقتتال والاصلاح وجب قتالهم لكن هذا هو وجهه فان
احد المصلحين بينهم ولهذا قال عائشة رضي الله عنها هذه الآية ترك الناس العمل بها حتى اذنا
وان كان بينهم بعد الاقتتال وقبل الاصلاح فها اذا قبل مجاوز القتال فهذا القدر اتم حصل
في ائمة القتال وحينئذ تفصل اصحاب على وتكلموا عن القتال لما رفعوا المصلح في الحال

والسكون عارض بسبب
المسبوقية بالغير ليس بحل
فانه يعقل التضاد بينهما مع عدم
خطور المسبوقية بالبال كايصل
التضاد بين العلم والجهل
والقدرة والبصر والسواد
والياض وقول القائل ليس
جعل السكون عبارة عن عدم
الحركة باولى من العكس
دعوى مجردة فلان لم انتفاء
هذه الاولوية بل هذه الدعوى بمنزلة
قول القائل ليس جعل الهوى عدم
البصر باولى من العكس وليس
جعل الصمم عدم السمع باولى
من العكس وليس جعل
الجهل البطل عدم العلم
باولى من العكس وليس جعل
أحد المتقابلين عدما والاخر
ومعلوم ان كل هذه دعوى مجردة

التي أمر بقتالهم فيها لم يقتلوه وفي الحال التي قاتلوه لم يكن قتالهم أمورا بان كان أولئك
بغاة معتدين فمؤلا مضطرون مقصرون ولهذا اذلوا وعجزوا وتفرقوا وليس الامام مأمورا بان
يقاتل على هؤلاء وفي الجملة فالبصير في هذه الدقائق من وتليف خواص أهل العلم بخلاف
الكلام في تكفيرهم فان هذا أمر يعلم فساده الخاصة العامة باللائل الكثيرة وعمايين كذب
هذا الحديث انه لو كان حرب على حرب الرسول والله تعالى قد تكفل بنصر رسوله وكافي قوته
تعالى ان انتصر رسلا والذين آمنوا في الحيلة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد وكافي قوله تعالى
ولقد سقت لكتن العبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون لوجب أن
ينبغي محارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن الامر كذلك بل انما هو رجل أمر
الذي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم وكانوا من جنس المحاربين لله ورسوله انتصر عليهم كما كان
ينتصر عليهم في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والرسول صلوات الله عليهم وان كانت تبني
في حروبها لعاقبتها فلو كانت محاربة معارضة لرسول لكان المنتصر في آخر الامر هو رسول
الامر كذلك بل كان في آخر الامر يطلب مسالمته ورضى الله عنه ومهادنته وأن يكف عنه
كما كان يطلب معونة ذلك منه أول الامر فلم أن ذلك القتال وان كان واقعا باجتهاد فليس هم
من القتال الذي يكون محارب اعصابه محارب الله ورسوله ثم انه لو قدر انه محارب لله ورسوله
فالمحاربون قطع الطريق لا يكفرون اذا كانوا مسلمين وقد تنازع الناس في قوته تعالى انما اجزاء
الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلوا اهل هي في الكفار
أوفي المسلمين ومن يقول انها في المسلمين يقول ان الله تعالى يقول انما اجزاء الذين يحاربون الله
ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلوا أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو ينفوا من الارض ولو كانوا كفارا من دين لم يحز أن يقتصر على قطع أيديهم ولا نفيهم بل
محبقتهم فان الرديح بقتله وكذلك من كان متأولا في محاربة بجهدهم لم يكن كافرا تقتل
أسامة بن زيد بذلك المسلم متأولا لم يكن به كافرا وان كان استعلا قتل المسلم المعصوم كفرا
وكذلك تكفير المؤمنين كفر كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قاتل الرجل لاسيما كافر
فقتلها أحدهما ومع هذا اذا قاتلها ساء ولا يكفر كما قال عمر بن الخطاب لما طعن في أبي بلعة
دعى أضرب عنق هذا المنافق وأسأله وكقول أسيد بن خضير لسعد بن عباد انك منافق تجادل
عن المنافقين قصة الافك والله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وقد أحسن بعض الفضلاء في قوته شر من ابليس من لم يسبقه في
سائر طاعة وجري معه في مد ان معصية ولاشك بين العلماء أن ابليس كان أعبد الملائكة وكان
يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ولما خلق الله آدم وجعله خليفة في الارض وأمره بالسجود
فاستكبر فاستحق العقوبة والطرده معونة لم يزل في الاثر والعبادة الاصلم الى أن أسلم بعد
ظهور النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند طوبى ثم استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين
عليه اماما وأبى الكمل بعد قتل عثمان وحسن مكلف فكان شر من ابليس

(فيقال) هذا الكلام فيه من الجهل والضللال وانطروا جميع دين الاسلام وكل دين بل وعن
العقل الذي يكون لمكتبرين الكفار ما لا يخفى على من تدبره (أما أول) فان ابليس أكفر من
كل كافر وكل من دخل النار في أتباعه كما قال تعالى لا ملأ جهم من قبله وعن بعضهم

بل باطلة فانما فصل بالحسن أن
الحركة أمر وجودي كنعلم
أن الحياة والعلم والقعدة
والسمع والبصر أمر وجودي
وأما كون ما يقابل ذلك هو ضد
ما ينفيها أو عديمها عن محلها
فهذا فيه نظر ولهذا تنازع
العقلاء في هذا دون الاول
وكثير من النزاع في ذلك يكون
لفظيا فانه قد يكون عدم الشيء
مستلزما لوجودي مثل
الحياة مثلا فان عدم حياة
البدن مثلا مستلزم لاعراض
وجودية والناس تنازعوا
في الموت هل هو عديمي أو وجودي
ومن قال انه وجودي اخرج بقوله
تعالى خلق الموت والحياة فأخبر
أنه خلق الموت كما خلق الحياة
ومتنازع يقول العدم الطارئ
يخلق كما يخلق الوجود أو

أجعين وهو الأمر لهم بكل قبح الزينة فكيف يكون أحد شرار من لاسيما من المسلمين
 لاسيما العصابة (وقول هذا القائل) شر من ابليس من لم يسبقه في سالف طاعة وحري
 معه في ميدان المعصية يقتضى أن كل من عصى الله فهو شر من ابليس لأنه لم يسبقه في سالف
 طاعة وحري معه في ميدان المعصية وحيث فيكون آدم وذريته شر من ابليس فإن النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم قال كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التواون ثم هل يقول من يؤمن بالله
 واليوم الآخر أن من أذنب ذنبا من المسلمين يكون شر من ابليس أو ليس هذا مما يعلم فساد
 بالاضطرار من دين الاسلام وقائل هذا كافر كفر معلوما بالضرورة من الدين وعلى هذا فالشعة
 دائما يذنبون فيكون كل منهم شر من ابليس ثم اذا قلت الخواارج ان عليا اذنب فيكون شر
 من ابليس لم يكن للرافضة حجة الادعوى عصيته وهم لا يقدر ان يقولوا حجة على الخواارج
 بأيمانه وامامته وعدالة فكيف يقيمون حجة عليهم بعصيته ولكن أهل السنة تفقد أن تقيم الحجة
 بأيمانه وامامته لان ما يتخبر به الرافضة من فوضى ومعارض عنه فيبطل الاحتجاج به ثم اذا قام
 الدليل على قول الجمهور الذي دل عليه القرآن كقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى ثم ان يكون
 آدم شر من ابليس وفي الجمل فلا نزاع بهذا القول وما فيه من الفساد يفرق الحشر والتعداد
 (وأما ثانيا) فهذا الكلام كلام بلا حجة بل هو باطل في نفسه فلم قلت ان شر من ابليس من لم
 يسبقه في سالف طاعة وحري معه في ميدان المعصية وذلك أن أحد الايجري مع ابليس في ميدان
 معصيته كما فلا يتصور أن يكون في الاثنين من يساوي ابليس في معصيته بحيث يضل
 الناس كلهم ويغويهم وأما طاعة ابليس المتقدمة فهي حاطة بكفره وردنه فان الرذيلة في العمل
 فأتقدم من طاعته ان كان طاعة فهي حاطة بكفره وردنه وما يفعله من المعاصي لاعتاقه أحد
 فيه فامتنع أن يكون أحد شرار من صراطه وهذا المرد الذي يقتل النفس ويرزى ويفعل
 عامة القبائح بعد سابق طاعته فمن جاء بعده لم يسبقه الى تلك الطاعات الحاطة وشاركه في قليل
 من معاصيه لا يكون شرار من فكيف يكون أحد شر من ابليس وهذا ينقض أصول الشيعة
 حقها وباطلها وأقل ما يلزمهم أن يكون أصحاب علي الذين قاتلوا معه وكافوا أحيانا بصونه شرار
 من الذين امتنعوا عن مبايعته من العصابة لان هؤلاء عبدوا الله قبلهم وأولئك جروا معهم في
 ميدان المعصية (ويقال ثالثا) ما الدليل على أن ابليس كان أعبد الملائكة أو كان محل العرش
 وحده ستة آلاف سنة أو أنه كان من حملة العرش في الجله أو أنه كان طاموس الملائكة أو أنه
 حازر في السماء رفعة ولاق الأرض بقعة الاولى فيها جنة وركعة ونحو ذلك مما يقوله بعض
 الناس فان هذا أمر انما يعلم بالنقل الصادق وليس في القرآن شيء من ذلك ولا في ذلك خبر صحيح
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهل يتخبر بمثل هذا في أصول الدين الامن هو من أعظم
 الجاهلين وأعجب من ذلك قوة ولائهم بين العلماء أن ابليس كان أعبد الملائكة فيقال من الذي
 قال هذا من علماء العصابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين فضلا عن أن يكون هذا متفقاً
 عليه بين العلماء وهذا شيء لم يفقه قط عالم يقبل قوله من علماء المسلمين وهو أمر لا يعرف الا بالنقل
 ولم ينقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بأس ناديه ولا ضعف فان كان قائله
 بعض الوعاظ أو المستغنيين في الرقائق أو بعض من ينقل في التفسير من الاسرائيليين ما لا أصل
 له فمثل هذا لا يصحح في حجة بل فكيف يصحح في جعل ابليس خيرا من كل من عصى الله من بني

يقول الموت المخلوق هو الامور
 الوجودية اللازمة لعدم الحاة
 وحيث فالنزاع لفظي وكذلك
 تنازعوا في الظلة هل هي
 وجودية أو عديمة وهي عدم
 النور عما من شأنه قبوله ومن قال
 انها وجودية يجهل بقوله تعالى
 وجعل الظلمات والنور والآخر
 يقول كل ما يتبع مدد محدث من
 الامور الوجودية والعصمة فأنه
 سبحانه جاعله أو يقول عدم النور
 مستلزم لامور وجودية هي الظلمة
 المحبولة وتكون السكون وجوديا
 أبعد من كون الموت والظلمة
 ونحو ذلك وجوديا والسكون
 قدراده وقوة في الجسم فنع
 حركته كالطبيعة التي في الحجر
 التي توجب استقراره في الأرض
 وهذا أمر وجودي ولكن من
 قال ان السكون عديم لم يجعل

أدم ويحصل الصلابة من هؤلاء الذين ابليس خبر منهم وما وصف الله ولا رسوله صلى الله تعالى
عليه وسلم ابليس بخير قط لا بعداً متقدمة ولا غيرهما مع أنه لو كان له عادة تكانت قد جعلت
بكفره وردته وأحبب من ذلك قوله لائت من العلماء أنه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة
فيا سبحان الله هل قال هذا أحد من علماء المسلمين المقبولين عند السلفين وهل يتكلم بذلك
الأمقرط في الجهل فإن هذا لا يعرف لو كان حقاً لا ينقل الأنبياء وليس عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم في ذلك شيء ثم حمل واحد من الملائكة العرش خلاف ما دل عليه النقل الصحيح ثم
ما باله حمل العرش وحده ستة آلاف سنة ولم يكن بحمله وحده دأباً ومن الذي نقل أن ابليس
من حملة العرش وهذا من أكذب الكذب فإن الله تعالى يقول الذين يحملون العرش ومن
حوله يسبحون بحمدهم ويؤتون عليه ويستغفرون الذين آمنوا فآخبرناه أنه جله لا واحداً
وأنتهم كلهم مؤمنون مسبحون بحمدهم يستغفرون الذين آمنوا وإذا قيل هذا الخبر عن
الجل المطلق ليس فيه أنه لم يزل له جله قبل قسحات الآلهة لم يزل له جله كحديث عبد الله
ابن صالح عن معوية بن صالح أن الله تعالى لما خلق العرش أمر الملائكة بحمله قالوا ربنا كيف
نحمل عرشك وعليه عظمتك فقال قولوا لا حول ولا قوة الا بالله فقالوا فاطمأنا فرأى جله (ويقال
رابعاً) أن ابليس كفر كما قال تعالى الا ابليس استكبر وكان من الكافرين فلو قدر أنه كان له عمل
صالح جبط بكفره كذلك غيره ما إذا كفر جبط عمله فآين تشبيه المؤمنين بهذا (ويقال خامساً)
قوله أن معوية لم يزل في الاشرار الى أن أسلمه بظهر الفرق فيما قصده اجمع فان معوية أسلم بعد
الكفر وقد قال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قبل ذلك وتاب من شركه وأقام الصلاة
وأتى الزكاة وقد قال تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتى الزكاة فاعفوا عنهم في الدين و ابليس
كفر بعد ايمانه جبط ايمانه بكفره وذلك جبط كفره بما علمه فكيف يقاس من آمن بعد كفر
بمن كفر بعد ايمان (ويقال سادساً) قد ثبت اسلام معوية رضي الله عنه والاسلام يجب
ما قبله فمن ادعى أنه ارتد بعد ذلك كان مدعياً دعوى بلا دليل ولم يعلم كذب دعواه فكيف إذا
علم كذب دعواه وأنه ما زال على الاسلام إلى أن مات كما علم بقائه غير على الاسلام والطريق الذي
يعلمه بقائه اسلاماً كما قال الناس من الصحابة وغيرهم يعلمه بقائه اسلام معوية رضي الله عنه والمدهى
لارتداد معوية وعثمان وأبي بكر وعمر ليس هو أظهرهم من المدعى لارتداد على فان كان
المدعى لارتداد على كذباً فلا بد لارتداد هؤلاء أنه ظهر كذباً لان الحجة على بقاء ايمان هؤلاء أظهر
وشبه الخواريج أظهر من شبه الروافض (ويقال سابعاً) هذه الدعوى ان كانت صحيحة ففيها
من القدر والفضاضة يعلى والحسن وغيرهما لا يخفى وذلك أنه كان مغلوباً مع المرتدين وكان
الحسن قد سلم أمر المسلمين إلى المرتدين وخالفهم الوليد قهر المرتدين فيكون نصر الله تعالى على
المرتدين أعظم من نصره على الله سبحانه وتعالى عدل لا يظلم واحداً منهم ما يكون ما استحقه
خالس من النصر أعظم مما استحقه على فيكون أفضل عند الله منه بل وكذلك يصير أبي بكر وعمر
وعثمان وثوابهم قائم كما لو تصور من على الكفر وعلى عاجز عن مقاومة المرتدين الذين هم من
الكفار أيضاً فان الله سبحانه وتعالى يقول ولا تنهوا ولا تحزبوا واتم الاعلوان ان كنتم مؤمنين
وقال تعالى فلا تنهوا وادعوا إلى السلم واتم الاعلوان والله منكم ولن يستركم أعمالكم وعلى
رضى الله عنه مدعوه إلى السلفي آخر الامر لا يخرج من حقه عن بلاد مدعوب من آمنه ان يبقى

تلك الطبيعة هي السكون بل قد
يسمون ذلك اعتماداً ويفرقون بين
السكون والاعتماد لكن قد
يقال له فالبس اذا كان ساكناً
فاما أن يكون السكون وجوداً
أو مستلزماً لوجودي وحيد
فالمقتضى لذلك الامر الوجودي اما
موجب بنفسه ويساق الدليل الى
آخر ولكن من قال ان الجسم الاول
كان ساكناً في الازل ثم تحرك
يقول في هذا ما يقوله القائلون
بحدوث الاجسام فانهم اذا قالوا
حدثت هي وحركتها من غير سبب
يقضى حدوثها قال لهم هذا
المنازع بل كان ما قدر من الاجسام
ساكناً ثم حدثت حركته من غير
سبب يقتضى تحركها وهذا يقوله
من يقول ان الاول جسم وأنه
يقتضيه الفصل بعد أن لم يكن
فاعل وقول الكلام في حدوث

كل واحد منهما على ما هو عليه وقد قال تعالى ولا تنهوا ولا تنهروا وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين فان كان أصحابه مؤمنين وأولئك مرتدين وجب أن يكونوا الاعلى وهو خلاف الواقع (و يقال ثلثا) من قال ان معوية رضى الله عنه استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين ولم يقل انه علم ان ولايته صحيحة وأن طاعته واجبة عليه فان الغلب على ثبوت ولايته وجوب طاعته من المسائل المشبهة التي لا تظهر الا بعد بحث ونظر بخلاف من أجمع الناس على طاعته وبقتدر أن يكون علم ذلك غلب كل من عصى يكون مستكبرا عن طاعة الله والمصلحة تصدق تاريخ شهوة وتارة عن كبر وهل يحكم على كل عاص بأنه مستكبر عن طاعة الله كاستكبار ابلس (و يقال ثاسعا) قوله ويا بعه الكل بعد عثمان ان لم يكن هذا حجة فلا فائدة فيه وان كان حجة فباعتهم لعثمان كان اجتماعهم عليها اعظم وأتم لارون المنع عن طاعة عثمان كقرايس مؤمناتيا (و يقال عاشرا) اجتماع الناس على مبايعة أبي بكر كانت على قولكم أو كل وأنتم وغيركم تقولون ان عليا يخلف عن مائة فليس على قولكم أن يكون على مستكبرا عن طاعة الله في نصب أبي بكر عليه اما ما فيهم حينئذ كفر على مقتضى بحثكم أو بطلانها في نفسها وكفر على باطل فليز بطلانها (و يقال حادي عشر) قولكم يا بعه الكل بعد عثمان من أظهر الكذب فان كثيرا من المسلمين اما النصف واما أقل أو أكثر لم يبايعوه لم يبايعوا سعد بن أبي وقاص ولا ابن عمر ولا غيرها (و يقال ثاني عشر) قولكم انه جلس مكانه كذب فان معوية لم يطلب الامر لنفسه ابتداء ولا ذهب الى علي ليترفع من امره ولكن امتنع هو وأصحابه من مبايعته وبقي على ما كان عليه واليا في زمن عمرو وعثمان ولما جرى حكم الحكمين انما كان متوليا على رعيته فقط فان أراد يخلو به في مكانه انه استبدل الامر بدونه في تلك البلاد فهذا صحيح لكن معوية رضى الله عنه يقول اني لم أذاعه شأ هو في يده ولم يثبت عندي ما وجب على دخولي في طاعته وهذا الكلام سواء كان حقا وباطلا لا يوجب كون صاحبه شر من ابلس ومن جعل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شر من ابلس فما بقي غايه في الافتراء على الله ورسوله والمؤمنين والعصيان على حبه القرون في مثل هذا المقام والله ينصر رسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الامهاد والهوى اذا بلغ بصاحبه الى هذا الحد فقد أخرج صاحبه عن رقة العقل فضلا عن العلم والدين فسأل الله العافية من كل بلية وان حق على الله أن يذل مثل أصحاب هذا الكلام وينتصر لعباد المؤمنين من أصحاب نبيه وغيرهم من هؤلاء المقترين الظالمين

(فصل قال الرازي) وتمايد بعضهم في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد بن معوية مع ما صدرت من الافعال القبيحة من قتل الامام الحسين ونهب أمواله وسي نساءه وودواهم في البلاد على الجمال بغير قسب ومولانا بن العادين مضايق الدين ولم يقتنعوا بقتله حتى رضوا امضاه وسدروا بالخيول وحملوا رؤسهم على القتل على أن من ألبسهم رأوا أن يوم قتل الحسين أمطرت السماء دما وقد كرز ذلك الرازي في شرح الوجيز وذكر ابن سعد في الطبقات أن الحرة ظهرت في السماء ومقتل الحسين ولم يقل ذلك وقال أيضا ما رفع حجر في الدنيا الا رقت دم عيط ولقد أمطرت السماء مطرا بقي أثره في الثياب حتى قطعت قال الزهري ما بقي أحد من قتل الحسين الا عوقب في الدنيا بالقتل واما ما في أسود اليرسة أو زوال الملك في مدة يسيرة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكما الرعية المسلمين في قوله الحسن والحسين

الفعل الغائبه كالكلام في حدوث
المفعول المنفصل عنه وذلك أن
أهل الكلام والنظر من أهل القصة
وغیرهم تنازعوا في ثبوت جسم
قديم فطاعة قالت بامتناع جسم
قديم وحدوث كل جسم وتنازعوا
في المحدث الجسم هل أحدث بعد
أن لم يكن محدثا بدون سبب حادث
أصلا لم لا بد من سبب حادث وهل
يقوم به أمور حادثه كإرادة حادثه
وتصور حادث بل وفعل حادث على
قواين لهم وطائفة قالت بثبوت جسم
قديم ثم هو لا منتهى من قال لم يزل
خاعلا متحركا ومنهم من قال بل يتحدد
للفعل والحركة فاذا اخرج الأولون
على هؤلاء بأن الجسم لو كان أزليا
لم يحصل من الحركة والسكون
والحركة لا تكون أزلية لامتناع
دوام الحوادث وتسلها
والسكون لا يكون أزليا لانه

و يقول لهم هؤلاء يدعي عندكم أنزل الله تعالى فقل لا أملك عليكم أجزالا المودق القرى
 (والجواب) أما قوله وتنادي بعضهم في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد بن معاوية فان أراد
 بذلك أنه اعتقد أنه من الخلفاء الراشدين والائمة المهتدين كما يكره وعمر وعثمان وعلى فهذا
 لم يعتقده أحد من العلماء المسلمين وان اعتقد مثل هذا بعض الجهال كما يحكي عن بعض الجهال
 من الاكراد ونحوهم أنه يعتقد أن يزيد بن معاوية وعن بعضهم أنه من الانبياء وبعضهم يعتقد
 أنه من الخلفاء الراشدين المهتدين فهو لا يليقوا من أهل العلم الذين يحكي قولهم وهم مع هذا
 الجهل خرم من جهال الشيعة وملاحقتهم الذين يعتقدون الهبة على أئمتهم أو يعتقدون أن
 باطن الشريعة يخالف مظاهرها كما تقول ملاحدة الاسماعيلية والنصيرية وغيرهم من أنه يسقط
 عن خواصهم الصوم والصلوات وكافة الحج وسكر ونحوه العباد بل غلاتهم بمحذون الصانع وهم
 يعتقدون في محمد بن اسمعيل أنه افضل من محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وأنه نسخ شريعته
 ويعتقدون في أنهم كاذبي يسعون الهدي أو لا يمتثل المعز والحاكم وأما ملهم أنهم أئمة
 معصومون فلا ريب أن من اعتقد عصمة خلفاء بني أمية وبني العباس كالمعز كان خيرا من هؤلاء
 من وجوه كثيرة فان خلفاء بني أمية وبني العباس ملهون باطنوا وظاهروا ونزبه من جنس ذنوب
 المسلمين ليسوا كفارا منافقين وهؤلاء الباطنية هم في الباطن أكفر من اليهود والنصارى فمن
 اعتقد عصمة هؤلاء كان أعظم جهلا ومثالا لمن اعتقد عصمة خلفاء بني أمية وبني العباس بل
 ولو اعتقد معتقد عصمة سائر ملوك المسلمين الذين هم ملهون باطنوا وظاهروا باطن الكان خيرا من اعتقد
 عصمة هؤلاء فقد تميز أن الجهل الذي يوجد فيهم هو من أجهل أهل الشريعة جديف الشيعة من
 الجهل ما هو أعظم منه لاسيما وجهل أولئك جهل أمسه نفاق وزندقة لا جهل بدعة وتآويل
 وهؤلاء أصل جهلهم لم يكن جهل نفاق وزندقة بل جهل بدعة وتآويل وقلة علم بالشر بقلوبها
 إذا تبين لها هو لا حقيقة ما بعث الله به محمد رسوله رجوعا عن جهلهم وبدعتهم وأما أئمة الملاحدة
 فيعلمون في الباطن أن ما يقولونه من انقض الحياجة بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يخالفونه
 لاعتقادهم أنه وضع ناموسا بعده وفضلته فيصور لنا أن نسخ ناموسا كما وضع ناموسا إذ كانت
 النبوة عندهم مكتسبة وهي عندهم من جنس فضيلة العلماء العبادو الشرائع من جنس سياسة
 الملوكة العادة فيصور أن نسخ شريعته بشرية بغيره أو أحد من أئمتهم ويقولون ان
 الشريعة انما هي العامة فأما الخاصة إذا علموا باطنها فانها تسقط عنهم الواجبات وتباح لهم
 المحظورات وهؤلاء ونحوهم أكفر من اليهود والنصارى بل إذا قدر قوم يعتقدون عصمة
 الواحد من بني أمية أو بني العباس وأنه لا ذنوب لهم وأن الله لا يؤاخذهم بذنوبهم كما يحكي عن
 بعض أتباع بني أمية أنهم كانوا يقولون ان الخليفة يتقبل الله منه الحسنات ويتجاوز عنه
 السيئات فهو لا مع ضلال لهم أقل ضلالا من يقول بأمامة المنتظر والعسكر بين ونحوهم ويقولون
 أنهم معصومون فان هؤلاء لا يعتقدوا العصمة والامامة في معدوم أو فمن ليس له سلطان يتنفعون
 به ولا يفتن من العلم والدين أكثر مما عند كثير من عامة المسلمين وأولئك اعتقدوا أن الامام
 حسنات كثيرة تعمر حياته وهذا يمكن في الجملة فله يمكن أن يكون له حسنات تعمر حياته
 وان كان ذلك لا يشهد بل عين الامام على التعيين أما كون واحد من وجهي المسلمين من
 هو أعلم منه وأدين معصوما عن الخطا فله بالبل قطعا بل دعوى العصمة فيمن سوى الرسول

وجودي فلو كان أزليا لامتنع
 زواله لان الوجودي الأزلي يتنوع
 زواله لان المتنوعي اما موجب
 بنفسه أو لازم للوجوب بنفسه ثم
 تقول والكون يجوز زواله فلا
 يكون أزليا أما هو من عن جواز
 دوام الحوادث بأجورهم المعروفة
 كما تقدم التسمية على ذلك وأجابهم
 عن السكون الأزلي بأن قالوا
 ما ذكرتموه يناقض ما ذكرتموه
 في حدوث الاحسام وذلك أنكم
 إذا قلتم بحدوثها فلا يخلو اما ان
 تقولوا يجوز تسلسل الحوادث
 وأما ان لا تقولوا يجوز تسلسل الحوادث
 قلتم يجوز تسلسل الحوادث وان
 الاحسام حدثت بشرط حوادث
 متعاقبة كما قلنا ذلك من قلة من
 القائلين بحدوث الاحسام
 كالاروي والابري وغيرهما قالوا
 لهم فلا يجوز ثم تسلسل الحوادث

صلى الله تعالى عليه وسلم دعوى بالحق قطعاً بين أن أولئك مع جهالتهم هم أقرب إلى الحق وأقل
جهلاً من هؤلاء الرافضة وأن من اعتقد أن من العصابة أو الأنبياء يمكن جهله ومثاله أعظم
من جهل ومثاله من اعتقد الألوهية والتوفيق في شيوخ الشيعة لا سيما شيوخ الاسماعيلية
والتصيرية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى وأتباعهم يعتقدون فيهم الألوهية وأما علماء
السنّة الذين لهم قول محكي فليس فيهم من يعتقد أن يزيد وأمثاله من الخلفاء الراشدين والأئمة
المهديين كانوا يكره وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم بل أهل السنّة يقولون بالحدوث الذي في
السنن خلافة بالنسبة ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً أو أود اعتقادهم امامة يزيد أنهم يعتقدون
أنه ملك جمهور المسلمين وخليفته في زمانهم صاحب السيف كما كان أمثاله من خلفاء بني أمية
وبني العباس فهذا أمر معلوم لكل أحد ومن نازع في هذا كان مكابراً فإن يزيد بيع بعد
موت أبيه معاوية وصار متولياً على أهل الشام ومصر والعراق وخراسان وغير ذلك من بلاد
المسلمين والحسين رضي الله عنه استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وهي أول سنة ملك يزيد
والحسين استشهد قبل أن يتولى على شيء من البلاد ثم إن ابن الزبير جرى ينسوي بين يزيد
وأجبر من الفتنة واتبعه من أتبعه من أهل مكة والحجاز وغيرهما وكان الظاهر طلب الأمر
لنفسه بعد موت يزيد فإنه حينئذ تسمى بأمر المؤمنين وبإمامة أهل الأمصار إلا أهل الشام
ولهذا انما تعدوا لأبيته من بعدهم يزيد وأما في حقايق يزيد فإنه امتنع عن مبايعته أولاً ثم
بذل المبايعه فلم يررض يزيد إلا بأن ياتيه أسيراً فنجرت بينهما فتنة وأرسل إليه يزيد من حاصره
بمكة فقتل يزيد وهو محصور فلما مات يزيد بايع ابن الزبير طائفة من أهل الشام والعراق وغيرهم
وفوت بعد ذلك ما سمعوه ولم تطل أيامه بل أقام أربعين يوماً ونحوها ولكن فصلح وزهد
ولم يستخلف أحد افتأمر بعده من وأن من الحكم على الشام فلم تطل مدته ثم تأخر بعده ابنه عبد
المطلب وسار إلى مصعب بن الزبير نائب أخيه على العراق فقتله حتى ملك العراق وأرسل الحجاج
إلى ابن الزبير فحاصره وقتله حتى قتل ابن الزبير واستولى الأمر لعبد الملك ثم لا واد من بعده
وقضى في أيامه بخاري وغيرهما من بلاد ما وراء النهر فقتلها بقتلته بن مسلم نائب الحجاج بن يوسف
الذي كان نائب عبد الملك بن مروان على العراق مع ما كان فيه من الظلم وقتل المسلمون ملك
الترسل حاقان وخرم وروا وأمر وأولاده وقتلوا أيضاً بلاد السند وقتلوا أيضاً بلاد الاندلس
وغزوا القسطنطينية وحاصروها مدة وكانت لهم الغزوات الشانية والصالفة ثم لما انتقل الأمر
إلى بني العباس تولوا على بلاد العراق والشام ومصر والحجاز واليمن وخراسان وغيرهما كان قد
تولى عليه بنو أمية الأبدالء العرب فان الاندلس تولى عليها بنو أمية وبلاد القسروان كانت دولة بين
هؤلاء وهؤلاء فبنى ولا يتبعوا واحداً من هؤلاء المولود المولود المسلمين المستحقين في الأرض
ولكنه مات وابن الزبير ومن يابسه بمكة فخرجون عن طاعته لم يتول على جميع بلاد المسلمين كأن
ولد العباس لم يتولوا على جميع بلاد المسلمين بخلاف عبد الملك وأولاده فقام جميع بلاد
المسلمين وكذلك الخلفاء الثلاثة ومعه يولية تولوا على جميع بلاد المسلمين وعلى رضي الله عنه لم يتول
على جميع بلاد المسلمين فكان الواحد من هؤلاء اماماً بمعنى أنه كان له سلطان ومعه السيف يولى
ويصير له يعطى ويحرم ويحكم وينفذ ويقسم الحدود ويجهل الكفار ويقسم الاموال أمر
مشهور متواتر لا يمكن نجهل هذا معنى كونه اماماً وخليفة ووطناً كما كان امام الصلاة هو الذي

بطل دليلكم على امتناع التسلسل
في الآثار وأمكن حينئذ أن يكون
الجسم القديم لم يزل متصلاً كقطعة
دليلكم على حدوث الجسم وإن
قتل لا يجوز تسلسل الحوادث
في الآثار وقلتم حدوث الأجسام
من غير سبب حادث لازم أن لا يكون
حدوث الحوادث متوقفاً على
سبب حادث بل كان الفاعل المختار
يحدث ما يشاء من غير سبب
حادث أصلاً كما يقول ذلك من
يقوله من المعتزة ومن وافقهم
وحيث يقول لهم هذا زعمهم
الهابطة والكرامة وغيرهم
فصور زعمهم أن يكون الجسم
القديم الآزلي متحولاً بعد أن كان
سائكاً من غير سبب أو جبراً
بل بعض المشقة والقدرة لأن
القدرة المختار يمكنه ترجيع أحد
طريق الممكن بسلام جبر رج

يصلي بالناس فلذا إذا تنازع جلاصلي بالناس كل القول بأنه امام أمر مشهور وعسوا لا يمكن
المكاره فيه وأما كونه رافضيا أو معتزلا أو معتزلا أمرا آخر فأهل السنة إذا اعتقدوا
إمامة الواحد من هؤلاء زنادا وعبد الملك والمنصور وغيرهم كل هذا الاعتبار ومن نازع
في هذا فهو شبيه بمن نازع في ولاية أبي بكر وعمر وعثمان وفي ذلك كسرى وقبصر والنجاشي
وغيرهم من الأول وأما كون الواحد من هؤلاء معصوما فليس هذا اعتقاد أحد من أئمة المسلمين
وكذلك كونه عادلا في كل أمورهم مطعنة في جميع أفعاله ليس هذا اعتقاد أحد من أئمة المسلمين
وكذلك وجوب طاعته في كل ما يأمربه وإن كان معصية لله ليس هو اعتقاد أحد من أئمة المسلمين
ولكن مذهب أهل السنة والجماعة أن هؤلاء بشر تكون فيما يحتاج إليهم فيه من طاعة الله
فتمسك خلفهم الجمعة والعديد وغيرهم من الصلوات التي يقبونها لهم لأنهم لو لم تصل خلفهم
أفضى إلى تعطيلها ونجاستهم الكفار ونجس معهم البيت العتيق ويستعان بهم في الأمر
المعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود فإن الإنسان لو قدر أن يخرج رفقة لهم ذنوب وقد
جاؤا بمجون لم يضره هذا شأ وكذلك الفرو وغيرهم من الأعمال الصالحة إذا فعلها البر وشاكره
في ذلك القابض لم يضر ذلك شيئا فكيف إذا لم يمكن فعلها إلا على هذا الوجه فكيف إذا كان
الوالي الذي يفضله فيه معصية ويستعان بهم بإيضاف العدل في الحكم والقسم فإنه لا يمكن فاعلا
أن ينازع في أنهم كثرا ما يعدلون في حكمهم وقسمهم وبعاونون على البر والنهي ولا يعاونون
على الأثم والعدوان ولنا نزاع في تفاصيل تتعلق بهذه الجملة ليس هذا موضعها مثل انفاذ
حكم الحاكم القاطن إذا كان الحكم عدلا ومنزل الصلاة خلف القاطن هل تعاد أم لا والصلوات
الجامعة في هذا الباب أن من حكم بعدد أو قسم بعدد فنفس حكمه وقسمه ومن أمر بعرف
أونهم عن منكر أعين على ذلك إذا لم يكن في ذلك مصدر راحة وأنه لا بد من إقامة الجمعة والجماعة
فإن أمكن تولية امام بر يجر تولية فاجر ولا يستدع يظهر بدعته فإن هؤلاء يجب الاتكاف عليهم
بحسب الامكان ولا يجوز توليتهم فإن لم يمكن الا تولية أحد رجلين كلاهما بدعة وفجور كان
تولية أصلهما ولاية هو الواجب وإذا لم يكن في الفرو والاتباع أحد رجلين كلاهما بدعة
وضمن عن الجهاد والآخر فيه منفع في الجهاد مع ذنوبه كان تولية هذا الذي ولايته أنفع
للمسلمين خيرا من توليته من ولايته أضر على المسلمين وإذا لم يكن صلاة الجمعة والجماعة وغيرهما
الاخلف القابض والمبتدع صليت خلفه ولم تعد وإن أمكن الصلاة خلف غيره وكان في ترك
الصلاة خلفه هجرة لم يردع هو وأمثلة به عن البدعة والتبوء فعل ذلك وإن لم يكن في ترك
الصلاة خلفه مصلحة دينية صلى خلفه وليس على أحد أن يصلي الصلاة من في الجملة أهل
السيعة بدون طاعة الله ورسوله بحسب الامكان كما قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال
التي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فاقوا منه ما استطعتم ويعلمون أن الله تعالى
بعث محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم صلاح الصالحين والعاش والمعاد وأنه أمر الصالحين ونهى
عن الفساد فلذا كان الفعل فيه صلاح وفلاح رجوا الرابح منها فإذا كان صلاحا كرم
فساد رجوا فساد وإن كان فسادا كرم من صلاحه رجوا راز كرم الله تعالى بعث رسوله
صلى الله تعالى عليه وسلم بتحصيل الصالح وتكميلها وتعطيل المفسد وتقليلها فلذا أولى خليفة
من الخلفاء كيزيد وعبد الملك والمنصور وغيرهم فأما أن يقال يجب منعه من الولاية وقلة حتى يولى

السكون فارة والحركة أخرى فلان
قالوا هم نحن نقول يفعل بعد أن لم
يكن فاعلا فإذا أقام السكون أمر
وجودي جمعه فاعلا في الازل
لامر وجودي والفعل في الازل
محال قالوا لهم نحن ليس لنا غرض
في أن نجعل السكون أمرا
وجوديا ولأن نجعله فاعلا في
الازل لا امر وجودي بل انتقنا
نحن وأنتم على أنه يفعل ما لم يكن
فاعلا به من غير سبب حادث لكن
نزاعنا في الفعل هل يقوم به وفي
الفاعل هل هو جسم فلذا طالبونا
بسبب فعله فحركة بعد السكون
فتلكم هذا عذرة ففعله لكل
محال بصد أن لم يكن فاعلا
والفرق انما يعود الى محال الفعل
لا الى جبهه ومقتضيه وتلكسفة
أخرى قد تكلم عليها في غير هذا
الموضع والافق جهة المطالبة

غيرة كما فعله من يرى السفه في أدب أي فسد فلن يفسده أعظم من مصلحته وقبل من خرج
 على إمام ذي سلطان إلا كان ما لا يحل في فقه من الشرايع أعظم مما لو لم يكن الخيرة الذين خرجوا على
 يزيد بلدينه وكان الأشعث الذي خرج على عبد الملك بالعراق وكان المهلب الذي خرج على
 أبيه بخراسان . وكأني مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضا . وكذا من خرجوا
 على المنصور بالمدينة والصرة وأما هؤلاء وغاية هؤلاء أمان أن يظفوا وأمان أن يظفوا ثم يزول
 ملكهم فلا يكون لهم عاقبة فان عبد الله بن علي وأسلم قتلا خلقا كثيرا وكلاهما قتله أو جعفر
 المنصور وأما أهل الحيرة وابن الأشعث وابن المهلب فهزموا وهزم أصحابهم فلا أقاموا دينا
 ولا بقوا دينا والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا وإن كان فاعل
 ذلك من عبادة الله المتقين ومن أهل الجنة فليسوا أفضل من علي وطه واليزيد وعائشة
 وغيرهم ومع هذا لم يحمدا ما فعلوا من القتال وهم أعظم قدرا عند الله وأحسن نية من غيرهم
 وذلك أهل الحيرة كان فيهم من أهل العلم والدين خلقا وكذلك أصحاب ابن الأشعث كان فيهم خلق
 من أهل العلم والدين والله يضر لهم كلهم وقد قيل الشعبي في فتنة ابن الأشعث أين كنت يا عامر
 قال كنت حيث يقول الشاعر

عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذ دعوى • وصوت إنسان فكنت الأمير

أصابنا فتنة لم تكن فيها ردة أقسام ولا فجرة أقوياء . وكان الحسن البصري يقول إن الطالح عذاب
 الله فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم ولكن عليكم بالاستسكان والتضرع فان الله تعالى يقول ولقد
 أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون . وكان طلق بن حبيب يقول اتقوا الفتنة
 يا تقوى فقبله أبجل لنا التقوى فقال أن فعل بطاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله وإن
 تركت معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله وأما أحدوا بن أبي الدنيا . وكان أخفصل
 المسلمين يهون عن الخروج والقتال في الفتنة كما كان عبد الله بن عمرو وعبد بن السيب وعلي بن
 الحسين وغيرهم يهون عن الخروج عام الحيرة عن الخروج على يزيد . وكما كان الحسن البصري ومجاهد
 وغيرهما يهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال
 في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصاروا يذكرون هذا في
 عقائدهم وأمرهم بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم وإن كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من
 أهل العلم والدين . وابتدأ قتال أهل النبي والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يشبه بالقتال في
 الفتنة وليس هذا موضع بسطه . ومن تأمل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم في هذا الباب واعتبرا أيضا اعتبارا أولى بالأصل علم أن النبي جات به النصوص النبوية
 خيرا لا مورا ولهذا لما أراد الحسين رضي الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق لم يكتبوا كتابا كثيرا
 أشار عليه أخفصل أهل العلم والدين كان عمرو بن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن
 هشام أن لا يخرج . وغلب على ظنهم أنه يقتل حتى أن بعضهم قال أسود عك الله من قتل . وقال
 بعضهم ولا تسلكوا لأمسكت ومنعتكم من الخروج وهم بذلك تعلمون نصيحة طلق بن السيب لمصلحته
 ومصلحة الدين والله ورسوله أغيا بأمر بالصلاح لا بالفساد لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ
 أخرى فحين أن الأمر على حاله أولئك أذلم يكن في الخروج مصلحة لأفدين ولا في دين بل تمكن
 أولئك الظلة الطغاة من بسط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى قتلوا مظلوما شهيدا وكان

بسبب الفعل الحادث لا فرق بيننا
 وبينكم بل قدولنا أقرب إلى
 المقول من قولكم فان احداث
 الامور المتصلة بدون حدوث
 فعل يقوم بالفعل أمر غير مقول
 بخلاف العكس فاذا قالوا لهم
 السكون أمر وجوبى فاذا كان
 أولا كان له موجب قدوم فيمتنع
 زواله قالوا لهم حدوث ما يحدث
 أمان أن يقع على سبب حادث واما
 أن لا يقع فان وقف على أمر
 حادث بطل قولكم بحدوث
 الاجسام وان لم يقع فقد يقال
 فرق بين حدوث حادث يزول أمرا
 وجوديا وحدوث حادث يزول
 أمرا عدي ميا فان لم يقع بطل
 قولكم بحدوث الاجسام وان
 وقف فلا فرق بين حدوث حادث
 يزول أمرا وجوديا وحدوث حادث
 لا يزول أمرا وجوديا وذلك أنه

في خروجه وقته من الفساد لم يكن يحصل ولقد في بلده فان ما قد من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منتهى بل زاد الشر بخروجه وقته ونقص الخير بنك وصار الشر عظم وكان قتل الحسين مما أوجب القتل كما كان قتل عثمان مما أوجب القتل (وهذا كله) مما بين أن ما أمر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والحرص على عيهم هو أصل الأمور العبادي المعاش والمعاد وأن من خالف ذلك متبعا أو مخالفا لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ولهذا أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الحسن بقوله إن ابني هذا سيد وسمي الله بين فئتين عظيمتين من المسلمين ولم ين على أحد لا قتال في قتله ولا خروج على الأئمة ولا ترع بدمن طاعة ولا معارفة الجماعة وأحدث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة في الصحيح كلها تدل على هذا كافي صحيح البخاري من حديث الحسن البصري سمعت أبا بكر رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المنبر والحسن إلى جنبه ينظر إلى الناس مرة وإلى مرة يقول إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه سيد وحق ما أشار إليه من أن الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وهذا بين أن الإصلاح بين الطائفتين كان عدوا يحبه الله ورسوله وإن ما فعله الحسن من ذلك كان من أعظم فضائله ومنالقه التي أتى بها عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كان القتال واجبا أو مستحبا لم ين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك واجب أو مستحب ولهذا لم ين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما جرى من القتال يوم الجمل وصفين فضلا عما جرى في الدين يوم الحرة وما جرى بمكة في خصار ابن الزبير وما جرى في قتله ابن الأشعث وابن المهلب وغير ذلك من الفتن ولكن وأرغنه أنه أمر بقتال الخوارج المارقين الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالهروان بعد خروجه عليه بغير ورافعه ولا استغفرت السن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالأمم بقتالهم ولما قاتلهم على رضي الله عنه فخرج بقتالهم وروى الحديث فهم وانفق العصابة على قتال هؤلاء وكذلك أئمة أهل العلم بعدهم لم يكن هذا القتال عندهم كقتال أهل الجمل وصفين وغيرهما بل بأن فيه نص ولا جاع ولا جده وأفضل الداخلين فيه بل بنمو عليه ورجعوا عنه (وهذا الحديث) من أعلام نبوة نبي الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث ذكر في الحسن ما ذكره وحدثه ما حدثه فكان ما ذكره وما حدثه مطابقة للواقع بعد أكثر من ثلاثين سنة فان إصلاح الله بالحسن بين الفئتين كان سنة إحدى وأربعين من الهجرة وكان علي رضي الله عنه استشهد في رمضان سنة أربعين والحسن حين مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان عمره نحو سبع سنين فله ولعامة ثلاثين من الهجرة وأبو بكره أسلم عام الطائف تدلي بكرة وقبلة له أبو بكره والطائف كانت بعد فتح مكة (فهذا الحديث) الذي قاله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحسن كان بعد مضي ثمان من الهجرة وكان بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثين سنة التي هي خلافة النبوة فلا بد أن يكون قد مضى له أكثر من ثلاثين سنة فله قاله قبل موته صلى الله تعالى عليه وسلم (ومما نسب هذا) ما ثبت في الصحيح من حديث سليمان التيمي عن أبي عثمان التهمدي عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يأخذه والحسن ويقول اللهم إني أحبهم فأحبهم فاني هذا الحديث جمعه بين الحسن وأسماء رضي الله عنهما وأخبار ما به يحبهما دعاؤه الله أن يحبهما ووجهه صلى الله تعالى عليه وسلم لهذا من مقتضى عنه في أحاديث

أن يجوز على الفاعل أن يحدث ما يحدث من غير محد أمر فقد تغير الأمر الذي لم يزل بلا سبب اقتضى التغير الاحتضار مشبهة الفاعل وقدرته وحسنه فيعوز أن يتغير السكون الذي لم يزل بدون سبب يقتضي التغير الاحتضار مشبهة الفاعل وقدرته وإذا كان الفاعل القادر المختار قادرا على أن يحدث ما يحدث ويجعل المدعوم موجودا بدون سبب حادث أصلا لأنه يمكن ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح كان قادرا على أن يجعل الساكن مضمرا بدون سبب حادث أصلا لأنه يمكن ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح بل أحداث الأجسام التي تكون ساكنة ومضمرية أعظم من أحداث نفس حركتها فإذا أمكنه أحداثها بدون سبب حادث

صحيفة كافي العصيين من حديث شعبة عن عدي بن ثابت قال سمعت البراء بن عازب رضي الله
 عنه يقول رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والحسن بن علي على عاتقه وهو يقول اللهم اني
 أحبه فأحبه وفي العصيين عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن غريشا أهمهم
 شأن المرأة الخرمية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا من
 يحترق عليه إلا أسامة بن زيد بسب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي صحيح البخاري عن عبد
 الله بن دينار قال نظر ابن عمر يوما وهو في المسجد إلى رجل يصحب ثيابه في ناحية من المسجد فقال
 انظر من هذا البيت هذا عندى قال له انسان أما تعرف هذا بأباعد الرحمن هذا محمد بن
 أسامة قال فعلا طأ ابن عمر رضي الله عنه رأسه ونفريه يمد على الأرض وقال لو أرسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لأحبه (وهذان اللذان) جمع بينهما في محبة ودعا الله لهما بالمحبة
 وكان يعرف جسد كل واحد منهما منفردا لم يكن رأبهما القتال في تلك الحروب بل أسامة قد قُتل
 القتال يوم صفين لم يقاتل مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وكذلك الحسن دائما كان يسير على أبيه
 وأخيه ترك القتال ولما صار الأمر إليه ترك القتال وأصلح الله بين الطائفتين المقتلتين وعلى
 رضي الله عنه في آخر الأمر تبين أن المصلحة في ترك القتال أعظم منها في فعله وكذلك الحسين
 رضي الله عنه لم يقتل إلا مظلوما شديدا تاركا لطلب الامارة طالبا للرجوع اما إلى بلده أو إلى النفر
 أو إلى المتولي على الناس يزيد (واذا قال) القتال ان عليا والحسين اعتركا القتال في آخر الأمر
 الهزيمة لم يكن لهما أنصار فكان في المعركة قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة (قوله)
 وهذا بعينه هو الحكمة التي راها الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم في النهي عن الخروج
 على الامراء وتبديل ترك القتال في الفتنة وان كان الفاعلون يفترون أن مقصودهم الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر كالذين خرجوا بالمعصية وبإدخال الجحيم على يزيد والحجاج وغيرهما لكن
 اذا لم يزل المنكر الاعاهاوا انكر منه صارت ازالة الله على هذا الوجه منكرًا واذا لم يحصل المعروف
 الاعتكروا منه فانه أعظم من مصلحة ذلك المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه
 منكرًا وهذا الوجه صارت الخوارج يحصلون السيف على أهل الضلعة حتى قاتلت عليا وغيره من
 المسلمين وكذلك من وافقهم في الخروج على الائمة بالسيف في الجبهة من المعتزلة والزيدية والفقهاء
 وغيرهم كالذين خرجوا مع محمد بن عبد الله بن حسن بن حسين وأخيه ابراهيم بن عبد الله بن
 حسن بن حسين وغير هؤلاء فان أهل الديانة من هؤلاء يقتضون تحصيل ما يريدون دينًا لكن قد
 يخطئون من وجهين (أحدهما) أن يكون ما أرادوا دينًا ليس بدين كراى الخوارج وغيرهم من
 أهل الأهواء فانهم يعتقدون رأيا هو خطأ بدعة ويقاوتون الناس عليه بل يكفرون من خالفهم
 فيصرون تحطيتي رأيه وفي قتال من خالفهم أو تكفيرهم ولعنهم وهذه حاله عامة أهل الأهواء
 كالجهمية الذين يدعون الناس إلى انكار حقيقة أسماء الله الحسنى وصفاته العلىا ويقولون انه
 ليس له كلام إلا ما خلق في غيره وانه لا يرى ويحزن ذلك واعتصموا الناس لما مال اليهم بعض هؤلاء
 الأمور فصاروا يعاقبون من خالفهم في رأيهم أما بالقتل وأما بالحبس وأما بالعزل ومنع الرزق
 وكذلك فعلت الجهمية ذلك غير موافقة لله بنصر عباده المؤمنين عليهم والرافضة شتمتهم اذا عتكو
 فانهم والذين الكفار ونصروهم وبعادون من المسلمين كل من لم يوافقهم على رأيهم وكذلك من فيه
 نوع من البدع اما من بدع الخلوقة الخلوقة الذاتية والصفات واما من بدع النفاذ والتعلق بالانبياء

فأحد ان حركاتها أمكن وأمكن
 وقال لهم لو خلق الباري تعالى
 جسمًا كنتم أرواحًا تحسركم
 بدون سبب حدث أن كان ذلك عكسًا
 أو عكسًا فان قلتم يمنع ذلك بطل
 مذهكم وديلكم وان قلتم يمكن
 ذلك قيل لكم فالقول في زوال ذلك
 السكون كالقول في زوال غيره فله
 يقال السكون امر وجودي وذلك
 السكون الوجودي لانه من سبب
 وحيث قضى مسئلة زوال الفقد
 هل هو باحداث ضد آخر أو
 باحداث عدمه أو بخلق فناء أو
 نفس الاعراض لا تبقى فيقال في
 هذا ما يقال في ذلك ومن قال
 السكون الوجودي لا يبقى زمانين
 بل ينقض شيئا فشيئا قبله فكذلك
 اذا قدر السكون قد عاقله لا يبقى
 زمانين بل يحدث شيئا فشيئا وحيث
 فكل جز من أجزاء السكون ليس

واما من يدع القدرة أو الارحام أو غير ذلك فمعه يعتقد اعتقادات فاسدة ويكفر من حاله أو بطلعه
 وانكسار المارقون أئمة هؤلاء في تكفير أهل السنة والجماعة وفي قتالهم (الوجه الثاني) من
 يقال على اعتقاد رأي يدعواله مخالفة لمسئنة الجماعة كهل الجبل وصفين والحرة والجمام
 وغيرهم لكن ظن أنه بالقتال تحصل المصلحة المطلوبة فلا يحصل بالقتال ذلك بل تعظم المفسدة
 أكثرها كانت فبيننا لهم في آخر الامر ما كان الشارع دل عليه من أول الامر وفيهم من لم تبلغه
 نصوص الشارع أو لم تثبت عنده وفيهم من ظنهم منسوخة كابن حزم وفيهم من يتأولها كما
 يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص فلهذا الوجه الثلاثة ترك من ترك من أهل
 الاستدلال العمل ببعض النصوص اما أن لا يعتقد ثبوتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 واما أن يعتقد ها غير ذلك على مورد الاستدلال واما أن يعتقد ها منسوخة (ومما ينبغي أن
 يعلم أن أسباب هذه الفتن تكون مشتركة فبدر على القلوب من الواردات مانع القلوب عن معرفة
 الحق وقصد مولها أن تكون غلبة الجاهلية والجاهلية ليس فيها معرفة الحق ولا قصد لواء الاسلام
 جاء بالعلم النافع والعمل الصالح بمعرفة الحق وقصد مفسدة فتق أن بعض الولاة يظلم باشتغالهم بقتال
 النفوس على ظلمه ولا يحكمادفع ظلمه الا بجهلوا أعظم فساداته ولكن لأجل محبة الانسان لاخذ
 حقه ودفع الظلم عنه لا ينظر في الفساد العام الذي يتولد من فعله ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم انكم ستلقون بعدي أثر ظلمير واثق تلقوني على الحوض وفي الصحيح من حديث
 أنس بن مالك وأسيد بن حنير رضي الله عنهما أن رجلا من الانصار قال يا رسول الله الاستغنى
 كما استغلت فلا قال ستلقون بعدي أثر ظلمير واثق تلقوني على الحوض وفي رواية لقضاري
 عن يحيى بن سعيد الانصاري مع أنس بن مالك حين خرج جميعه الى الوليد قال دعا النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم الانصار الى أن يقطع لهم العسرين فقالوا لا الآن نقطع لا خراشنا من
 المهاجرين مثلها فقال اما لا فاصبر واثق تلقوني على الحوض فله ستمسككم أن تهدي وكذلك
 ثبت عنه في الصحيح أنه قال على المرء المسلم السبع والطاعة في سره وعسره ومنشطه ومكرهه
 وأثره عليه وفي الصحيح عن عتبة قال يا نبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السبع
 والطاعة في سره وناو بسره ومنشطه ومكرهه وأثره علينا وأن لا ننازع الامر أهله وأن نقول
 أو نقول بالحق حينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم فقد أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 المسلمين أن يصبروا على الاستئثار عليهم وأن يطعموا اولادهم ومنهم من استأثر وأعلمهم وأن
 لا ينازعوهم الامر وكثير من خرج على ولادة الامور أو أكثرهم اغتار بخرج لينزعهم مع
 استئثارهم عليه ولم يصبروا على الاستئثار ثم انه يكون لولي الامر ذنوب أخرى فيسحق نفسه
 لا يستأثره بظلم تلك السئات ويبقى المقاتلة خافا فانه يقاتله لئلا تكون فتنة يكون الدين
 كله منه ومن أعظم ما حركه عليه طلب غرضه اما ولاية واما ما لا كما قال تعالى فان أعطوا منا رضوا
 وان لم يعطوا منا اذناهم يستظنون وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ثلاثة
 لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولا هم عذاب اليم رجل على فضل ما جمع ما بين
 السبيل يقول الله يوم القيمة اليوم أعطى فظني كل منعت فضل ما لم يعمل بذلك ورجل يبيع اماما
 لا يابسه الا لانه ان أعطاه من رضى وان منعه من رضى ورجل حلف على سعة بعد العصر كما قاله
 أعطى بها أكثر مما أعطى فاذا اتفق من هذا الوجه شبهة وشبهة ومن هذا الوجه شبهة وشبهة

هو قد عاين نفسه كما قلتم في كل جزء
 من أجزاء الحركه ليس هو قد عاين
 بنفسه فاذا كان القائلون بان
 السكون امر وجودي يقولون انه
 يصعد شيئا فشيئا كما يقولون مثل
 ذلك في الحركه قيل لهم فيكون
 دليلكم على امتناع كون الازلي
 ما كان من جنس دليلكم على
 امتناع كونه متحركا وهو تنال
 الحوادث وقد تقدم الكلام فيه
 فاذا قالوا السكون امر وجودي
 فاذا كان قد عاين امتنع زواله لان
 ما وجب فعله امتنع عليه لان
 القديم اما أن يكون واجبا بنفسه
 أو من لوازم الواجب بنفسه قيل
 لهم هذا مثل أن يقال عدم الفعل
 هو تركه وترك الفعل امر وجودي
 فاذا كان قد عاين امتنع عدمه
 لان ما وجب فعله امتنع عدمه
 فاذا قالوا عدم الفعل ليس هو تركه

قامت الفتنة والشارع أمر كل إنسان بما هو المصلحة والسلب فاحرأ ولا العدل والتصميم لهم حتى قال ما من رابع يستريحه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشر لعنة الاحرام الله عليه راحة الجنة وأمر الرعية بالطاعة والتصميم كآبئ في الصحيح الذين التصية فلا قالوا لى برسول الله قال الله ولكلهم ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم وأمر بالصبر على استئثارهم ونهى عن مقاتلتهم ومنازعتهم الامر مع ظلمهم لان الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ولا الامور فلا يزال أخف القاديين بأعظمهما ومن نذر الكتاب والسنة الثانية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واعتبر ذلك بما يجد من نفسه وفي الآفاق علم تحقيق قول الله تعالى من يرمهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنهم آياتنا فان الله تعالى يرى عباده آياته في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أن القرآن حق فبقدر صادق وأمر بعدل وغت ثالث ذلك ما وعدا لا يبدل لكلمة وهو الجميع العليم (ومما يتعلق بهذا الباب) أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصلابة والتابعين ومن يدهم إلى يوم القيامة أهل البيت وغيرهم قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرؤا بالتقوى وعن الهوى يلقى في فصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه وان كان من أولياء الله المتقين ومثل هذا اذا وقع صارت فتنة لطائفتين طائفة تنظمه قريده تصوب ذلك الفعل واتباعه عليه وطائفة تنممه ففعل ذلك فلا حاق في ولايته وتقواه بل في ربه وكونه من أهل الجنة بل في ايمانه حتى يخرجهم عن الابواب وكلا هذين الطرفين فاسد والخوارج والرافضة وغيرهم من ذوي الاوهام دخل عليهم الداخل من هذا ومن ذلك طريق الاعتدال عظم من سخط التعظيم وأحبه والاوهام على الحق حقه فعظم الحق ورحم الحق ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات فيصد ويدم وشباب يعاقب ويعجب من وجهه ويبض من وجهه هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافتهم في الفتنة ومن وافقهم وقد بسط هذا في موضعه (واذا تبين ذلك) فالقول في زياد القول في أشباهه من الخلفاء المولود من وافقهم في طاعة الله تعالى كالصلوات والحق والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود وكان مأجورا على ما فعله من طاعة الله ورسوله وكذلك كان صالحو المؤمنين كعد الله بن عمرو وأمثاله ومن صدقهم بكنههم وأعانهم على ظلمهم مسكان من المعينين على الأثم والصلوان المستحقين لذهاب العقاب ولهذا كان الصليبيون رضي الله عنهم يفرون مع زيد وغيره فله غزا القسطنطينية في حياته بسهمه معوه رضى الله عنه وكان معه في الجيش أبو أوب الانصارى رضى الله عنه وذلك الجيش أول جيش غزا القسطنطينية وفي جميع البطارى عن ابن هرو رضى الله عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال أول جيش يفرون القسطنطينية مغضوب لهم (وطائفة الخلفاء المولود) جرى في أوقاتهم قن كما جرى في زمن زيد بن معاوية قتل الحسين ووقعة الحرة وحصار ابن الزبير عكة وجرى في زمن مروان بن الحكم فتنة مرج برهاط بنتموين الثمان بن بشر وجرى في زمن عبد الملك فتنة مصعب بن الزبير وأخيه عبد الله ابن الزبير وحصار أيبانكة وجرى في زمن هشام فتنة زيد بن علي وجرى في زمن مروان بن محمد فتنة أبي مسلم حتى خرج عنهم الامر إلى دولة العباس ثم كان في زمن المنصور فتنة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بالمدينة وأخيه ابراهيم بالبرصة إلى قتل بطول ومغفل الفتنة في كل زمان بحسب عجلة فالفتنة الاولى فتنة قتل عثمان رضى الله عنه هي أول الفتنة أعظمها ولهذا

وجوبها أمكن أن يقال عدم الحركة كليس هو سكونا وجودها وقد ضعف الأولى ومدى وغيره هذه الجهة بحجة الحركة والسكون وهي فاسدة على أصول من يقول بان الاعراض لا تبقى زمانين من هذه الجهة وهي في الاصل من جميع المستزلة الذين يقولون بجواز بقائه الاعراض لكن من ينزغهم من الهامة والكرامة وغيرهم عن يقول بان جسم قديم وانه طاميه من الفصل ما لم يكن قائما سواء سوانك حركة كما يقر بعضهم بذلك أو لم يسو حركة كما ينزع بعضهم من ذلك فان المقصودة المعاني الضالة لا الاسلافات الغضبية فلذا قال من قال من معتزة الصرة فناء الاجسام بلحدث فناء لافى محل كائن احدائها يحدث ارادة لافى محل

جامع الحديث المرفوع الذي رواه الامام احمد في المسند وغيره ثلاثين نجاشين فقد نجاشي
وقتل خليفة مضطهد يصرق والرجال ولهذا في حديث عمر لما سأل عن الفتنة التي خرج
موج العصر وقاله حذيفة ان بينك وبينها باب مطلقا فقال يكسر الباب أم يفتح فقال بل
يكسر فقال لو كان يفتح لكان معاد وكان عمر هو الباب فقتل عمرو بن عثمان فحدثت أسباب
الفتنة في آخر خلافة حتى قتل وانفتح باب الفتنة الى يوم القيامة وحدثت بسبب ذلك فتنة الجمل
وصفين ولا يقاس رجالهما بأحد فانهم أفضل من كل من بعدهم وكذلك فتنة الحررة وقتة ابن
الاشعث كان فيهما من خيار التابعين من لا يقاس بهم من بعدهم وليس في وقوع هذه الفتنة
في تلك الاغصار ما وجب أن أهل ذلك العصر كانوا اسرامين غيرهم بل فتنة كل زمان بحسب رجاله
وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم وقتنا بعد ذلك الزمان بحسب أهله وقدره واهي قال لا تكثرون بولي عليكم وفي أثر آخر
يقول الله تعالى أنا الله ملك الملوك فلوب الملوك وقوامهم يدي من الملقى جعلتهم عليه رجة
ومن عصاني جعلتهم عليه نعمة فلا تشغلوا بسبب الملوك وأطعوني أعطف قلوبهم عليكم ولما
انهزم المسلمون يوم أحد هزمهم الكفار قال الله تعالى ولما أصابكم مصيبة قداميت مثلها
قلتم أن هذا أقل هومن عند أنفسكم والغروب ترفع عقربتها بالتوبة والاستغفار والحنان
المالحة والمصائب المكفرة والقتل الذي وقع في الأمة مما يكفر الله به ذنوبها كما جافى الحديث
والفتنة من جنس الجاهلية كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصاب رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم مترا فزفون فأجروا أن كل دم أومال أفرج أصيب بتأويل القرآن فله هذرا زلوه
منزلة الجاهلية وذلك أن الله تعالى بعث محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم بالهدى وبين الحق فيالهدى
يعرف الحق وبين الحق يقصد الخير ويعمل به فلا يمين علم بالحق وقصده وقدره عليه والفتنة
تصادفك فانها تنزع معرفة الحق أو قصدهم والقدرة عليه فيكون فيها من الشبهات ما يلبس الحق
بالباطل حتى لا يتبين لك شئ من الناس أو أكرهه يكون فيها من الاهواء والشهوات ما يمنع قصد
الحق واردة و يكون فيها من ظهور قوة الشر ما يضعف القدرة على الخير ولهذا ينكر الانسان
قلبه عند الفتنة فيرد على القلوب ما يمنعها من معرفة الحق وقصده ولهذا يقال فتنة عباده صماء
وقال قن قن قطع ايل الظلم ونحو ذلك من الالفاظ التي يشين ظهورها للجهل فيها وخفاء العلم فلهذا
كان أهلها بمنزلة الجاهلية ولهذا لا تضمن فيها النفوس والاموال لان الضمان يكون لمن يعرف
انه ألتف نفس غيرا وماله يغير حتى فاما من لم يعرف ذلك كاهل الجاهلية من الكفار والمردن
والبنات والمولين فلا يعرفون ذلك فلا ضمان عليهم كالا يضمن من علم انه ألتف به حتى وان كان هذا
مثلا مصيبا وذلك أن أهل الجاهلية اما ان يتوبوا من تلك الجاهلية فيغفر لهم بالتوبة جاهليتهم
وما كان فيها واما ان يكونوا ممن يستحق العذاب على الجاهلية كالكفار فهو لا محسبهم عذاب الله
في الآخرة واما ان يكون أحد همتا ولا يجتهدا معصية فلهذا اذا غفر لهم خطاهم غفر لهم
موجبات الخطايا ايضا والله تعالى أعلم

(فصل اذ اثنين هذا فنقول) الناس في بريد طرفان ووسط قوم يعتقدون أنه من العصاة
أو من الخلفاء الراشدين المهديين أو من الأتباع وهذا كله باطل وقوم يعتقدون أنه
كافر منافق في الباطن وأنه كان له قصد في أخذ كل كفارة عليه من أهل المدينة فبني هاشم

والتره واحدون عرض لا محله
وحدثت الحوادث بسبب
حدث وان من الحوادث ما يحدث
بدون ارادة وقالوا لا يزال الفساد
الا يحدث عند ما قال لهم هؤلاء
فكذلك اذا قدرنا جسيما قدما
تحرك بعد ان كان ما كنا كان
زوال ذلك السكون يحدث عند
من الحركة وحدث ذلك مما
يحدث المنفصل ومن قال العرض
يضم بحدث اعدام كل هو أحد
القولين لكلمة أهل الأتباع
من الاثنية والكريمة
غيرهم قالوا ذلك السكون بعدم
بحدث اعدام القول في سبب
حدث اعدام القول في حدث
سبب الاحداث وان قالوا ان
السكون يتنقض شيئا كما
تنقض الحركة شيئا كما قالوا
مثل ذلك في سائر الاعراض كما

وإنه أنشد لما بدت تلك الحول وأثرت * تلك الرؤى على ربي جبرون
نقى القرب فقلت فمخ أولاتي * فلقد قضيت من النبي ديني
وإنه غفل بشعر ابن الزبيري

لست أشباقي بيد شهدوا * جزع الخرز ج من وقع الاسل
قد قتلنا القرن من ساداتهم * وعدلناه بيد فاعتدل

وكلا القولين باطل يعلم بطلانه كل عاقل فان الرجل ماث من ملوك المسلمين وخليفة من الخلفاء المولود لاهذا ولا هذا وأما مقتل الحسين رضي الله عنه فلا ريب أنه قتل مظلوما شهيدا كما قتل أنسابه من الظالمين الشهداء وقتل الحسين معصية لله ورسوله ممن قتله أو أعان على قتله أو رضى بذلك وهو مصيبة أصاب بها المسلمون من أهله وغير أهله وهو حق حقه شهادة ورفض درجة وعلو منزلة فانه وأخاصقت لهم ما من الله السعادة التي لاتزال الأوسع من البلاد ولم يكن لهم من السواقي ما لاهل بيتهما فانها تروى في حجر الاسلام في عز وأمان فهذا مات مسموما وهذا ام قتلوا لئلا يذلل منازل السعداء وعيش الشهداء وليس ما وقع من ذلك بأعظم من قتل الانبياء فان الله تعالى قد أخبر ابن اسراييل كانوا يقتلون النبيين بضيق وقتل النبي أعظم ذنبا ومصيبة وكذلك قتل علي رضي الله عنه أعظم ذنبا ومصيبة وكذلك قتل عثمان رضي الله عنه أعظم ذنبا ومصيبة وإذا كان كذلك فالواجب عند المصاب الصبر والاسترجاع كما يحببه الله ورسوله قال الله تعالى ونشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون وفي مسند الامام أحمد وسنن ابن ماجه في فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ما من مسلم صاب بمصيبة فيذكر مصيبتها وإن قدمت فيحدث لها استرجاعا إلا أعطاه الله من الاجر مثل أجره يوم أصيب بها (ورواية) الحسين وابنته التي شهدت مصرعه لهذا الحديث آية فان مصيبة الحسين هي ما حذى كروان قدمت فشرع المسلم أن يحدث لها استرجاعا وأما ما بكره الله ورسوله من لعن الخدود وشق الجيوب واللعاء بدعوى الجاهلية فهذا محرم نرى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من فاعله كما في الحديث الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ليس من آمن لعن الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وترأى من الصالحة والخالقة والشاقة فالصالحة التي ترفع صوتها عند المعصية والخالقة التي تخفى شعرها والشافقة التي تشق ثيابها وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إن الناشئة إذا لم تنب قبل موتها فانها تلبس يوم القيمة بدعوى جرب وسر بالامن قطران ورفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه نائحة فأمر بضربها فقيل يا أمير المؤمنين أنه قد بد اشعرها فقال أنه لا حرمه لها أنها تاتي عن الصبر وقد أمر الله به وتأمر بالخير وقد نهى الله عنه وتفتن الحى وتؤذى الميت وتبيع عبيتها وتبكي شعبها غيرها أهمل النبي على ميتكم ما تمسكي على أخف ذراعهكم

(فصل) وصار الناس في قتل الحسين رضي الله عنه ثلاثة أصناف طرفين ووسطا أحد الطرفين يقول أنه قتل بحق فانه أراد أن يشق عصا المسلمين ويغرق الجماعة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يرفق جاعتكم فاقتلوه قالوا والحسين جاءكم على رجل واحد فأراد أن يرفق جاعتهم وقال بعض هؤلاء هو أول خارج خرج في الاسلام على ولادة الأمر والطرف الآخر قالوا بل كان هو الامام

هو أحد قولي أهل الانبياء من الاشعية وغيرهم قالوا لهم قالوا كون إذا للمسكر كذا كان الحر كمتعاقبة الاجز افكذلك السكون ولا ريب أن هذه الامور تلزم المستدين بدليل الحركة والسكون لزوما لا يتحد عنه وانما التمس مثل هذا الان الواحد من هؤلاء يبنى على المقسمة العصبية في موضع ويلزم ما يتقاضى في موضع آخر فيظهر من تناقض أقوالهم ما يبين فسادهما لكن قد يكون ما أثبتوه في أحد الموضعين محصيا متفقا عليه فلا ينازعهم الناس فيه ولا في مقدماته وقد تكون المقدمات فيها نصف لكن تكون النتيجة محصية بتساهل الناس في تسليم مقدماتها لو انما يقع تحوير المقدمات والتزاع فيها إذا كانت

التنجيس مورد نزاع والمسلون
متفقون على أن الله سبحانه
وتعالى وصفاته اللازمة لذاته
لا يجوز عليها العدم وقد اشتهر في
اصطلاح المتكلمين تسميته
بالقديم بل المعنوية ومن سلك
سبيلهم غالب ما يسمونه بالقديم
وإن كان من المعتزلة وغيرهم من
لا يسميه بالقديم وإن سجد بالزلى
وأكثرهم يميلون القدم أخص
ومنه كان الفلاسفة المتأخرين
الالهيين غالب ما يسمونه واجب
الوجود والمتفقون منهم غالب
ما يسمونه بالعلة الأولى والمبدأ
الأول فلذا قرر المقرر أن ما وجب
قدمه امتنع عنه كائن العلم
أن الرب القديم واجب الوجود
يتمتع بعلمه تعالى وليس عند
المسلمين قديم قائم بنفسه غيره حتى
يقال أنه يتمتع بعدمه والتفلسفة

الواجب طاعته التي لا ينفذ أمر من أموره إلا بإذن الله ولا تصلي جماعة ولا جمعة إلا خلف من
يؤله ولا يجاهد عدوا إلا بآذنه ونحو ذلك (وأما الوسط) فهم أهل السنة الذين لا يقولون هذا ولا هذا
بل يقولون قتل من ظلموا مشهدا ولم يكن متوليا أمر الأمة والحديث المذكور لا يتناول قاتلها بل يفتيه
ما فعله بآذن محمد بن عيسى ترك طلب الأثر وطلب أن يذهب إلى بني داود إلى الثغراء وإلى بلدته
فلم يكتفه وطلبوا منه أن يستأسر لهم وهذا لم يكن واجبا عليه

(فصل) وسار الشيطان بسبب قتل الحسين رضي الله عنه يحدث للناس بدعتين بدعة الحرزن
والتوح يوم عاشوراء من الظلم والصرار واليكساو العطش وانقاد المران وما يفتنى السبيل من
سب السلف والممنوع وادخال من لا ذنب له مع ذوى القربى بحق بسب السابقين الأولين وتقصراً
أخبار مصرعته التي كثر منها كذب وكان خصم من ذلك فنبه الغشاق والفرقة بين الأمة فإن
هذا ليس واجبا ولا استحبابا اتفاق المسلمين بل احسان الجرح والناسحة للصائب القديعة من
أعظم ما حرمة الله ورسوله وكذلك بدعة السرور والفرح وكانت الكوفة بهم تقوم من الشعة
المتصرين من الحسين وكان رأسهم المختلرون عبيد الكذاب يقومون من الناحية البغضين لمحي رضي الله
عنه وأولاده ومنهم الجاهل بن يوسف الثقي وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم أنه قال سيكون في ثقيف كذاب وميعر فكان ذلك الشيء هو الكذاب وهذا الناسي هو
المبسر فأحدث أولئك الحرزن وأحدث هؤلاء السرور ورووا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء
وسع الله عليهم سارقه قال حرب الكرماني سألت أجد بن حنبل عن هذا الحديث فقال لا أصل له
وليس له استناد ثابت إلا ما رواه مسفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه أنه قال بلغنا
أنه من وسع على أهله الحديث وإن المنذر كوفي جمعه ورواه عن لا يعرف ورواؤه أن أصل يوم
عاشوراء لم يرم بذلك العام ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يضر ذلك العام فصار يقوم بتسحبون يوم
عاشوراء الاكتمال والاغتسال والتوسعة على الصيال واتخاذ طاعة غير معتادة وهذه بدعة أصلها
من التعصين بالباطل على الحسين رضي الله عنه وذلك بدعة أصلها من التعصين بالباطل وكل
بدعة ضلالة ولم يتسحب أحد من الأئمة إلا بقتلهم لاهذا ولا هذا ولا في شيء من استعجاب
ذلك بجهت شرعية بل التسحب يوم عاشوراء الصيام عند جمهور العلماء ويتسحب أن يصام معه
التابع ومنهم من يذكره أفرادا بالصيام كالقديس في موضعه والذين نقلوا مصرع الحسين زادوا
أشيائهم الكذب كزادوا في قتل عثمان وكزادوا في إيراد تعذيبه من الحوادث وكزادوا في
الغازي والفتن وما توعد وغير ذلك والمصنفون في أخبار قتل الحسين منهم من هو من أهل العلم
كالبخري وابن أبي الدنيا وغيرهما وسع ذلك فيما روي أنه ناز من طاعة أو مورا طاعة وأما ما روي
المصنفون في المصرع بلا استناد قال كذب فيه كثير والذي ثبت في الصحيح أن الحسين لما قتل
حل رأسه إلى قدم عبيد الله بن زياد وأنه نكت بالقتيل على ثيابه وكان المجلس أنس من ما مات
رضي الله عنه وأبرزه الأسلي في جميع البضاري عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك رضي الله
عنه قال أتى عبد الله بن زياد رأس الحسين ففعل في طست ففعل بكت وقال في حبسه شأ
فقال أنس كان أشبههم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان مخضو بالولمة وفيه أضعاف
أبي نعيم قال جمعت ابن عمر وسأله رجل عن الحرم يقتل الذباب فقال يا أهل العراق تسألوني
عن قتل الذباب وقد قتلتم ابن شتر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال النبي صلى الله تعالى عليه

وسلم هماري بجانتي من الدنيا وقد روي بأسناد مجهول أن هذا كان قد دام يزيد أن الرأس حل
اليه وأنه هو الذي فككت على ثيابه وهذا مع أنه لم يبق في الحديث ما يدل على أنه كتب فإن
الذين حضروا نكته بالتضييق من العصبية لم يكونوا بالشام وإنما كانوا بالعراق والذي نقله غير
واحد أن يزيد لم يأمر بقتل الحسين ولا كان له غرض في ذلك بل كان يختار أن يكرمه ويعظمه
كالأمير بذلك معونة رضى الله عنه ولكن كان يختار أن يتتبع من الولاية والخروج عليه فلما قدم
الحسين وعلم أن أهل العراق يخذلونه ويسلمونه طلب أن يرجع إلى يزيد وأرجع إلى وطنه
أو يذهب إلى الشرف ففعل من ذلك حتى يستأسر فقاتلوه حتى قتل مطولاً ما شهد أراضى الله عنه
وأن خبر قتله لما بلغ يزيد وأهل سامه بذلك وبكوا على قتله وقال يزيد لمن الله أن مرجاة يعني
عبد الله من زياد أو أباؤه كان بينه وبين الحسين جدلاً فقتله وقال قد كنت أرى من طاعة
أهل العراق يذنبون قتل الحسين وأنه جهز أهله بأحسن الجاهز وأرسلهم إلى المدينة لكنه مع
ذلك ما انتصر الحسين ولا أمر بقتل قتله ولا أخذ ثيابه وأما ما ذكر من سي نساءه الدوران
بهم في البلدان وحملهم على الجبال بغير إقتاب فهذا كذب وباطل ماسي الملحون والله الحد
هاتمة فقط ولا استعملت أمه محمد صلى الله عليه وآله وسلم في بني هاشم قط ولكن أهل الهوى
والجهل يكذبون كثيراً كما تقول طائفة منهم أن الحاج قتل الأشراف يصفون بني هاشم وبعض
الوعاظ وقع بينه وبين بعض من كانوا يدعون أنهم علويون ونسبهم مطعون فيه فقال على منبره
أن الحاج قتل الأشراف كلهم فلم يبق لتسليم رجل فكثروا من رجاله فيقولون لا من أولاد أولئك
وهذا كله كذب فإن الحاج لم يقتل من بني هاشم أحداً قط مع كثرة قتله لغيرهم فإن عبد الملك
أرسل إليه يقول له أياك وبني هاشم أن تعرض لهم فقد رأيت بني حريش لما تعرضوا للحسين
أسبهم ما أسبهم أو كما قال ولكن قتل الحاج كثيراً من أشراف العرب أي مذات العرب ولما
سمع الجاهل أنه قتل الأشراف وفي لغة أن الأشراف الهاشميون أو بعض الهاشميين في بعض
البلدان الأشراف عندهم ولد العباس وفي بعضها الأشراف عندهم ولد علي ولفظ الأشراف
لا يتعلق به حكم شرعي وإنما الحكم يتعلق ببني هاشم كحريم الصدقة وأنهم آل محمد صلى الله
تعالى عليه وسلم وغير ذلك والحاج كان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو أمية
حتى زعموا منه أنهم معظومون لبني هاشم وفي الجلة فما يعرف في الإسلام أن المسلمين نسوا
أمر أت يعرفون أنها هاشمية ولا سي عيال الحسين بل لما دخلوا دار يزيد فقامت للنسبة في بيته
وأكرمهم وخبرهم من المقام عنده والذهب إلى المدينة فاختاروا الرجوع إلى المدينة ولا طيف
برأس الحسين وهذه الحوادث فيها من الكذب ما ليس هذا موضع بسطه وأما ما ذكر من
الأحداث والعقوبات الحاصلة بقتل الحسين فلا ريب أن قتل الحسين من أعظم القتوب وأن
فاعل ذلك والراضي به والمعين عليه مستحق لعقاب الله الذي يستحقه أمثاله لكن قتله ليس بأعظم
من قتل من هو أفضل منه من التبيين والسابقين الأولين ومن قتل في حرب سبيلة وكشدها أحد
الذين قتلوا بسيرة معروفة وقتل عثمان وقتل علي لاسيما والذين قتلوا بأهله كانوا يعتقدونه كافراً
أو مرتدوا وأن قتله من أعظم القتوب بخلاف الذين قتلوا الحسين فاتهم لم يكونوا يعتقدون كفره
وكان كثير منهم أو أكثرهم يكرهون قتله وزيادته عظيم لكن قتلوا لغيرهم كما يقتل الناس
بعضهم بعضاً على الملك وهذا وغيره يبين أن كثيراً مما روي في ذلك كذب مثل كون السماء

القائلون يقدم الانفلاذ يقولون
أنه يتبع عدمها فهذا المقدمه وان
كانت محصة في نفسها فلا يصلح
أن يستدل بها من قال بما
يناقضها أو بما يستلزم ما يناقضها
فإن نفس ما يستدل به عليها إذا
ناقض قوة أمكن معروضه أن
يطلب بجته بالاعتراض المركب
لا سيما إذا اقتضى فساده على
التقديرين فمن كان من أصل قوة
أن الغامض المختار له أن يرجع
أحد المقدورين على الآخر
بلا مرجح أصلاً مجرد كونه قادراً
أو مجرد دارادته القدسية وقد مر
ذلك جسم قديم قادر مختار قبل
الحركة والسكون كان تحريكه
بعد سكونه الدائم عن تحريكه
لغيره فإن أمكن تحريكه لغيره
بمجرد كونه قادراً أو مجرد دارادته
أمكن ذلك في هذا الموضع ولا

أسطرت ما ظن هذا ما وقع قط في قتل أحد ومثل كون الحجر ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم تظهر قبل ذلك فإن هذا من الترهات فما زالت هذه الحجر تظهر ولها سبب طبيعي من جهة النفس فهي بمنزلة الشفق وكذلك قول القائل إنه ما رفع حجر في الدنيا إلا وجد تحته دم عبيط هو أيضا كذبين وأما قول الزهري ما بقي أحد من قتله الحسين حتى عوقب في الدنيا فهذا ممكن وأسرع الذنوب عقوبة النبي والبي على الحسين من أعظم النبي (وأما قوله) وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكثر الوصية للسليمان في ولده الحسن والحسين بقول اللهم هؤلاء مديني عندكم وأزل الله فيهم قل لأسألكم عليه أجرة إلا المودة في القربى (فالجواب) أما الحسن والحسين فتحققا واجب بلارب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه خطب الناس بعد بدعي حيايين مكة والمدينة فقال اني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله فذكر كتاب الله وحض عليه ثم قال وعترتي أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي وأما قوله) أنه كان يكثر الوصية بهما يقول هؤلاء مديني عندكم فهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها والتي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم من أن يودع ولده في الخلق فان ذلك أن ربه حفظهما كالحفظ المال المودع فالرجال لا يودعون وإن كان كاستودع الرجل أطفاله لمن يحفظهم ويربهم فهم كاف في حضنة أبيهما ثم لما بلغا رفع عنهما حجر الحضنة فصار كل منهما في بدنه وان أراد بذلك أنه أراد أن الامة تحفظهما ويحرسهما فأنه خير حافظا وهو أرحم الراحمين وكيف يمكن واحد من الامة أن يدفع عنهما إلا فأت وان أراد بذلك النعم من أذاهما بالعدوان عليهما ونصرهما من بني عليهما فلا ريب أن هذا واجب لمن هودنهما فكيف لا يحبسهما وهذا من حقوق السلم على السلم وحققهما أو كدمن حتى غيرها (وأما قوله) وأزل الله فيهم قل لأسألكم عليه أجرة إلا المودة في القربى فهذا كذب فان هذه الآية في سورة الشورى وسورة الشورى مكية بل رزق قبل أن يتزوج على فاطمة رضي الله عنهما وقبل أن يولد الحسن والحسين فان عليا إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة في العام الثاني ولم يدخل بها إلا بعد دغزو بدر وكانت بدري شهر رمضان سنة اثنتين وقد تقدم الكلام على الآية الكرعة وأن المراد بها ما ينبت من عباس رضي الله عنهما من أنه لم تكن قبيلة من قرش الا وبينها وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قرابة فقال لأسألكم عليه أجرة إلا المودة في القربى إلا أن يودع في القرابة التي بيني وبينكم واد الخاضري وغيره وقد كرطائفة من المصنفين من أهل السنة والجماعة والشيعين من أصحاب أحد وغيرهم حديثان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذه الآية لما نزلت قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما وهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث وبما بين ذلك أن هذه الآية نزلت بمكة باتفاق أهل العلم فان سورة الشورى جميعها مكية بل جميع آل حليم كلهم مكنت وعلى لم يتزوج فاطمة إلا بالمدينة كما تقدم ولم يولد الحسن والحسين إلا في السنة الثالثة والارابعة من الهجرة فكيف يمكن أنهما لما نزلت بمكة قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما قال الحافظ عبد الغنى المقدسى ولد الحسن سنة ثلاث من الهجرة

ينع من ذلك إلا أن يقوم دليل على أن الجسم ينتع قبله أو أن القديم ينتع كونه يتحرك لكن هو لا ماذا لم يثبتوا حدوث الجسم أو امتناع تحرك القديم إلا بهذا الدليل لم يمكنهم أن يجعلوا من مضمت الدليل حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم بل اذا كان حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم موقوفاً على هذا الدليل كما أوقف صدوروا على المطلوب وجعلوا المطلوب حجة في اثبات نفسمكن غير وال عبارات ودار والدوريات وهم من موضعهم لم يتغيروا فلهذا كان من وافقهم وفهم كلامهم حارالم يشده علما ومن لم يفهمه ووافقهم كان جاهلا مقلدا لا قوام جهال ضلال يظهرون أنهم من أعلم الناس بأصول الدين والكلام

في النصف من شهر رمضان هذا أصح ما قيل فيه وولد الحسين لحسن خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة قال وقيل سنة ثلاث قلت ومن قال هذا يقول ان الحسن ولد سنة اثنتين وهذا ضعيف فقد ثبت في الصحيح ان عليا لم يدخل بها ليلة رضى الله عنهما الا بعد عزوه بعد والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وتوقف جماعة عن لا يقول بامامة في لعنتهم مع أنه عندهم ظالم يقتل الحسين ونهب حرمه وقد قال الله عز وجل ألا لعنة الله على الظالمين وقال أبو الفرج بن الجوزي من شيوخ الجنبالة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال أوحى الله تعالى إلى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أني قلت يحيى بن زكريا سبعين الفأولى فأتى بالبن بنت سبعين ألفا وسبعين ألفا وحكى السدي وكان من فضلائهم قال زلت بك بلاء ومعى طعام التجار فقتل على رجل فقتلنا عنده ونذا كراقتل الحسين وقتلنا مائنة أحد في قتل الحسين الامانة اقبح مائة فقال الرجل ما كذبكم أمائر كذبكم في دمه وكنتم عن قتله وما أصابني شيء قال فلما كان من آخر الليل انا أنا صباغ فلما انما الخبر قالوا قام الرجل يصلح المصباح فاحترقت اصبعه فذهب الحريق إلى جسده فاحترق قال السدي فابا والله رأيت وهو حجمة سوداء وقسمال مهنان يحيى أحد بن جبل عن يزيد فقال هو الذي فعل ما فعل قلت وما فعل قال نهب المدينة وقال له صالح ولده وما ان قوما ينسبون إلى تولي يزيد فقال يا بني وهل يتولى يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر قال لم تلغنه فقال وكف لألأمن من لعنة الله في كتابه فقلت وأين لعن الله يزيد فقال في قوله تعالى فويل عبيتهم ان أولتم ان تصدوا في الارض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم فهل يكون فساد أعظم من القتل ونهب المدينة ثلاثة أيام وسوى أهلها وقتل جعلين وجوه الناس فيهم من قريش والاضمار والمهاجرين من بلغ عندهم جهنمة وقتل من لم يعرف من عبدوحر وأمة عشرة آلاف وخاص الناس في الدماء حتى وصلت الدماء إلى قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وامتلات الروضة والمسجد ثم ضرب الكعبة بالمجنون وهدمها وأحرقها وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان قاتل الحسين في تابوت من نار عليه نصف عذاب أهل النار وقد شذبهه ورجلاه بسلاسل من نار ينكس في الخارج فيقع في قعر جهنم وله ربح شعود أهل جهنم إلى درهم من شدة تقيز وجهه ووفاء خلدوا في العذاب الايام كلما نفضت جلودهم بدل لهم الجلود حتى يذوقوا العذاب لا يفرغ عنهم ساعة ويسقون من حميم جهنم الويل لهم من عذاب الله عز وجل وقال عليه الصلاة والسلام اشتد غضب الله وغضبي على من أراق دما أحمى وأذاني في عثري

والجواب أن القول في لعنة يزيد كقول في لعنة أماله من الملوك الخلفاء وغيرهم ويزيد خير من غيره من المختار بن أبي عبيد الثقفي أمير العراق الذي أظهر الانتقام من قتله الحسين فان هذا ادعى أن جبريل يأتيه وخبر من الحاجب يوسف فله أعلم من يزيد تناق الناس ومع هذا يقال غاية يزيد أماله من الملوك أن يكونوا فاضا فلعنة الفاسق المعين ليستأمروا بها اغماجات السنة بلعن الأنواع كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله السارق يسرق البضة فقطع يده وقوله لعن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثا وقوله لعن الله كل الرايا وموكله كاتبه وشاهده وقوله لعن الله المحلل والمحلل لعن الله الخمر وعاصرها ومعصرها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وشاربها وكل نكحها وقد تنازع الناس في لعن الفاسق المعين فقيل انه جائز كما قال خلق طائفة من

والعقليات ثم ان الرازي ذكر من جهة المتنازعين بان هذه الوجوه الستة في امتناع كون الجسم أن يلبس بتمركا التي تقدمت وتقدم اعتراض الارموى عليها معارضة بأن امتناع الحركة في الازل ان كان لذاتها وجب أن لا توجد أصلا وان كان لتغيرها فذلك المانع ان كان واجبا لذاته فكذلك وان كان واجبا لتغيره عاد الكلام فيه وتسلل أو يتم إلى واجب الوجود لذاته ولم امتناع زوال المانع (فان قلت) المانع هو معنى الازل لانه يناق المسبوقية بالغير التي تقتضي الحركة وانه زائل فيما لا زال (قلت) التعديد المذكور عائد في معنى الازل أنه هل هو واجب لذاته أو لغيره وأجاب الرازي عن هذه المعارضة فقال قوله محصة

أصحاب أجد وغيرهم كآل الفر ج بن الجوزي وغيره وقيل أنه لا يجوز كآل ذلك طائفة أخرى من أصحاب أجد وغيرهم كآل بكر عبد العزيز وغيره والمعروف عن أحد كراهية لعن العيين كالحاج بن يوسف وأمثاله وأن يقول كآل الله تعالى إلا لعنة الله على الظالمين وقد ثبت في صحيح البخاري أن رجلا كان يدعي حمارا وكان يشرب الخمر وكان يؤتيه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فغضب به فأقاهه مرة فقال رجل لعنه الله ما أكثر ما يؤتيه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلغنه فإنه يحب الله ورسوله فقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن لعنة هذا العيين الذي كان يكثر شرب الخمر معلا ذلك بأنه يحب الله ورسوله مع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لعن شارب الخمر مطلقا فدل ذلك على أنه يجوز أن يلعن المطلق ولا يجوز لعنة المعين الذي يحب الله ورسوله ومن المعلوم أن كل مؤمن لا بد أن يحب الله ورسوله ولكن في الظاهر أن الإسلام من هم منافقون فأولئك ملعونون لا يحسون الله ورسوله ومن علم حال الواحد من هؤلاء لم يصل عليه إذا مات فلو له تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ومن جاوز من أهل السنة والجماعة لعنة الفاسق العيين فإنه يقول يجوز أن أسلي عليه وأن ألعنه فإنه مستحق لتواب مستحق للعقاب فالصلاة عليه لا استحقة الثواب والعنة لا استحقة العقاب واللعنة البعد عن الرحمة والصلاة عليه سبب الرحمة فيرحمهم وجهه وبعد عنهم وجهه وهذا كله على مذهب الصحابة والتابعين لهيأ حدان وسائر أهل السنة والجماعة ومن يدخل فيهم من الكرامة والمرجئة والشيعة ومذهب كثير من الشيعة الإمامية وغيرهم الذين يقولون أن الفاسق لا يتحد في النار وأما من يقول بتخليد في النار من الخواريج والمعتزلة وبعض الشيعة فهو لا بد عندهم لا يجتمع في حق الشخص الواحد ثواب وعقاب وقد استغفرت السن النبوية أنه يخرج من النار قوم بالشفاععة ويخرج منهم من كان في قلبه مثقال ذر من إيمان وعلى هذا الأصل فآل أبي جعفر زائدة يزيد وأمثاله يحتاج إلى شقين إلى نبوته أنه كان من الفاسق الظالمين الذين تابعتهم وأنه مات مصرا على ذلك والثاني أن لعنة المعين من هؤلاء زائدة والنار ع طعن في المتقدمين لأسباب الأولى فأما قول الله تعالى إلا لعنة الله على الظالمين فهي آية عامة كما ثبت الوعيد بعزله قوله أن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما أعياء يكون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيرا وهذا يقتضي أن هذا الذنب سبب لعن والعذاب لكن قدر تقع موجه لمعارضه دارج لما توبة وأما حسنات ما حبة وأما ما صاب مكفرة فمن أن يعلم الإنسان أن يزيد أو غيره من الظلمة يشم هذه أو لم تكن له حسنات ما حبة فهو ظالم ولم يشل مصائب تكفر عنه وأن الله لا يغفر له ذلك مع قوله تعالى أن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أول جيش يغفر القسطنطينية مغفور لهم أول جيش غزاها كان أميرهم يزيدوا الجيش عديمين لا مطلق وشمول المغفرة لا حاد هذا الجيش أقوى من شمول العنة لكل واحد واحد من الثقلين فإن هذا أخص والجيش معينون ويقال إن يزيدوا غزا القسطنطينية لاجل هذا الحديث ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لا بد لهم من ظلم فإن فتح هذا البلاغ أن يلعن أكثر موقى المسلمين والله تعالى أمر بالصلاة على موقى المسلمين بأمر بعلتهم ثم الكلام في لعنة الأصوات أعظم من لعنة الحى فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تسبوا الأموات

الحركة أزلية قلنا أنه لا يلزم من أزلية العنة صحة الأزلية والمقاتل أن يقول ما نهى بقوله صحة الحركة أزلية أنص به أنه وجود الحركة في الأزل أم تنفى به أنه في الأزل يصح الحكم عليها بالعنة أما الأول فهو تسليم المطلوب وأما الثاني فهو حكم على لا كلام فيه كالأحكام العقلية الذهبية فيناقضه يصح في الأزل الحكم بالامتناع على الامتناع كما يصح الحكم بالجواز على الجازات ثم يقال الحركة في الأزل إما محتمة الامكان العام الذي يدخل فيه الواجب ولما يمكنه فإن كانت محتمة فهو باطل كما تقدم وإن كانت ممكنة كان الدليل على امتناعها بالامتناع فيطلت الوجوه الدافعة على امتناع الحركة في الأزل ولم يرش أو الحسن الأمدى هذا الجواب الذي ذكره الرازي بطل

فانهم قد أقضوا الى ما قدموا حتى انه قال لاسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا كما كنتم قوم يسبون
أبائهم ويغومون الكفار الذين أسلم آثارهم فإذا سبوا ذلك أدوا قرايته وأما ما نقله عن أحد
فالمقصود الثابت عنهم رواية صالح له قال ومضى رأيت أباك يلحن أحد المفلح له الأتلحن يزيد
فقال ومضى رأيت أباك يلحن أحد أوثنت عنه أن الرجل اذا ذكر الحاج ويغومون التلحة وأراد أن
يلحن يقول أألا لعة الله على الطالبين وكره أن يلحن المعين باسمه ونقل عنه رواية في لعة
يزيد وأنه قال أألا لعة من لعنة الله واستعمل بالآية ككبروا بآية منقطعة ليست ثابتة عنه
والآية لا تدل على إيمان المعين ولو كان كل ذنب يلحن فاعله يلحن المعين الذي فعله فلحن جهور
الناس وهذا غرلة الوعد المطلق لا يستلزم ثبوته في حق المعين الا اذا وجدت شروطه وانتفت
موانعه وهكذا المعين هذا بتقدير أن يكون زيد فعل ما يقطع به الرحم ثم إن هذا يتحقق في كثير
من بني هاشم الذين تقابلوا من العباسيين والطالبين فهل يلحن هؤلاء كلهم وكذلك من ظلم قرايه
له لاسبوا بينه وبينه عدة آيات يلحنه بعينه ثم إذا لحن هؤلاء لحن كل من شمله ألفاظه وحسنه
فلحن جهور السبلن وقوله تعالى فهل عسى أن توليتم أن تصدوا في الأرض وتقطعوا
أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم وعبد علم في حق كل من فعل ذلك
وقد فعل بنو هاشم بعضهم بعضاً أعظم مما فعل يزيد فان قيل عوجب هذا لعن ما شاء الله من
بني هاشم العلويين والعباسيين وغيرهم من المؤمنين وأما أبو الفرج بن الجوزي فله كتاب في
إباحة لعنة يزيد رحمه الله على الشيخ عبد الغيث الطبري فله كان ينهى عن ذلك وقد قيل إن الخليفة
الناصر لما بعنه نهى الشيخ عبد الغيث عن ذلك فصدده وسأله عن ذلك وعرف عبد الغيث أنه
الخليفة ولم يظهر أنه بعله فقال بهذا أن تصدى كف السنة الناس عن لعن خلفاء السبلن
وولائهم والافلو فحاشا هذا الباب لكان خليفة وقتنا حتى باللعن فله يفعل أمورا منكراً أعظم
مما فعله يزيد فان هذا يفعل كذا أو يفعل كذا أو جعل بعد هذا الخليفة حتى قال به ادعى في بائع
ونهب وأما ما فعله بأهل الحرمة فانهم لما خلعوه وأخرجوا نوايه وعثره أرسل اليهم مرة بعد
مرة يطلب الطاعة فاستمعوا فأرسل اليهم مسلم بن عقبة المري وأمره إذا ظهر عليهم أن يبيع المدينة
ثلاثة أيام وهذا هو الذي عظم تكرار الناس له من فعل يزيد ولهذا قيل لأجد أن كتب الحديث
عن يزيد قال لا ولا كرامة وأليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل لكن لم يقتل جميع الأشراف
ولا بلغ عدداً القتل عشرة آلاف ولا وصلت السماء إلى قبره صلى الله تعالى عليه وسلم ولا إلى
الروض ولا كان القتل في المصعد وأما الكعبة فإن الله شرفها وعظمها وحملها بحرمه فلم يكن
أحد من إهانتها الا قبل الإسلام ولا بعد بل لما قصد أهل القبل طاقهم الله العقوبة المشهورة
كما قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب القبيل ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم
طيرا أبابيل ترجمهم بحجارة من سجيل فيعلمهم كصفعاً كقول وقال تعالى إن الذين كفروا
وصعدون عن سبيل الله المصعد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن رد
فيه الجأذ من نظم نذقم من عذاب أليم قال ابن سعد رضي الله عنه طهر رجل بعد أن أبى أن يلد
في الحرم لاذقه الله من العذاب الأليم ورواه الامام أحمد في مسنده وموقوفاً ومرفوعاً ومعلوم أن من
أعظم الناس كفراً القرامطة الباطنية الذين قتلوا الحاج وألقوه في بئر زمزم وأخذوا الحجر الأسود
وربى عندهم مدة ثم أخلوه وجرى فيه عبرة حتى أعيد مع هذا فلم يسلطوا على الكعبة بأهانة

ذكر جواب آخر فقال وجوابه
أن يقال لا يلزم من امتناع الوجود
الذي على الحرمة كذا أنها امتناع
الوجود الذي ليس يارزى فاذا ما هو
المتنع غير زائل وهو الوجود
الذي وما هو الجازم لم يكن محتجاً
ولفان أن يقول هذا يستلزم
انقلاب الشيء من الاستماع الذاتي
الى الامكان الذاتي بما لا ينضبط لا
في الوجود ولا في العقل
فان الامكان الذاتي ثابت
بالضرورة والاتفاق وامن وقت
يغدر فيه الامكان الا والامكان
ثابت قبله لا الى غاية فليس
للامكان ابتداء محدود بين ذلك
أنه قد يقال صحة الحركة أو امكان
الحركة أو جواز الحركة أمان
يكون له ابتداء واما أن لا يكون
فان لم يكن له ابتداء لم يتم الزل
جازمة محتملة فلا تكون محتجة

بل كانت معظمة مشرقة وهم كانوا من أكرم خلق الله تعالى وأما سؤلوا المسلمين بنى أمية
 وبنى العباس وفيهم فلا يزال أن أحد منهم لم يقصد اهانة الكعبة لأتباعه زيد ولا أتباعه عبد الملك
 الحاج بن يوسف ولا غيره هابل كل المسلمين كانوا معظمين للكعبة وإنما كان مقصودهم حصار ابن
 الزبير والضرب بالخصيقي كانه لا للكعبة وزيد لم يهدم الكعبة ولم يقصد إحراقها ولا هولا أو إهانة
 باتفاق المسلمين ولكن ابن الزبير هدمها لتعطيلها لقتصد أعادتها وبناؤها على الوجه الذي وصفه
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها وكانت النار قد أصابت بعض ستارها
 فتعجز بعض الحارة ثم إن عبد الملك أمر الحاج بإعادتها إلى البناء الذي كانت عليه زمن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم إلا ما زاد في طولها في السماء فأمره أن يدعه فهي على هذه الصفة إلى
 الآن وهذا مستندة أحاديثه قال ابن الزبير ومن وافقه من السلف وأعادتها إلى الصفة التي
 ذكرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال لعائشة ولأن قولك مدني شوهد بمجاهلة
 لنقص الكعبة ولمحطها على أساس إبراهيم فان غير شاحين بنت الكعبة استقصرت ولمحطت
 لها خلفا قال الجصاري يعني بابا وعنه قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول
 ولأن قولك حديثه شوهد بمجاهلة أو قال بكفر لانقصت كذا الكعبة في سبيل الله ولمحطت بها
 بالارض ولا دخلت فيها من الحجر وفي رواية في صحيح مسلم ولمحطت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا
 ولزيت فيها ستة أذرع من الحجر وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن أبي رباح قال لما احترق البيت
 زمن زيد بن معاوية حين غزا أهل الشام فكان من أمرهما كل تركه ابن الزبير حتى قدم الناس
 الموسم يريدان يجرهم على أهل الشام فلما صدرا الناس قال أيها الناس أشيروا علي في الكعبة
 أنقضها أم أنبئ بنائها أم أصلي ما وهي قال ابن عباس رضي الله عنهما فاني قد فترقي في هذا رأى
 أرى أن تصلي منها ما وهي ويدع بناء أسلم الناس عليه وأجمروا أسلم الناس عليها وبث عليها
 التي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان أحدكم أحرق بيتا ما رضى حتى يجده
 فكيف يستدرككم إلى مستغفر ربى فلا تم غزى على أمرى فلما مضت الثلاث أجمع أمره على
 أن ينقضها ففعلوا الناس أن ينزل بأول الناس بسعدية أمر من السماء حتى صعد رجل فالتقى
 منه حجارة فلما بره الناس أصابه شئ يتأهبوا فنقضوه حتى بلغوا الأرض ففعل ابن الزبير أعدة
 فتر عليها السور حتى ارتفع بناؤه قال ابن الزبير سمعت عائشة رضي الله عنها تقول إن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال ولأن قولك حديثه شوهد بكفر وليس عندى من النفقة
 ما يقوينا على بنائه لكننا أدخلت فيه من الحجر خمس أذرع ولمحطت لها بابين بابا يدخل الناس
 منه وبابا يخرجون منه قال قالنا اليوم أجمعنا أتفق ولست أخاف الناس قال فردفني خمس
 أذرع من الحجر حتى بدا أساس نظري للناس فبنى عليه البناء وكان طول الكعبة ثمانية عشر
 ذراعا فلما زاد فيه استقصره فزاد في طوله عشرة أذرع وجعل لها بابين باب يدخل منه وباب
 يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب الحاج إلى عبد الملك ينقل ويخبره أن ابن الزبير قد وضع
 البناء على أس نظريه العدول من أهل مكة فكذب إليه عبد الملك أن الناس لم تطلع ابن الزبير
 في شئ أما ما زاد في طوله فافقره وأما ما زاد فيه من الحجر فردى إلى بنائه وسد الباب الذي فيه
 فنفضه وأعيد له البناء وعن عبد الله بن عبيد قال وقد الحارث بن عبد الله على عبد الملك بن
 مروان في خلافته فقال عبد الملك ما أظن إلا خيب يعني ابن الزبير سمع من عائشة رضي الله عنها

فتمكون جائرة في الازل وإن كان
 بدوا زها ابتداء فليعلم أنه مامن
 وقت يقدره الزمن الأول والجواز
 ثابت قبله فكل ما يقدره الزمن
 فالجواز ثابت قبله لا إلى غاية فليس
 أنه ليس الجواز بداهة فيكون جواز
 ثبوت الحركة دائما لا ابتداءه
 ويدل من ثبوت الجواز عدم
 الاستناع وإذا قال القائل إن
 معنى الحركة تمتع في الازل قبل
 معنى هذا الكلام أن معنى الحركة
 تمتع أن يكون قبله حركة أخرى
 لا إلى أول وزوال الازل ليس موقفا
 على تعبد أمر من الأمور فإن
 المتعبد هو من المحدث فتكون
 الحركة تمتع ثم صارت ممكنة
 من غير تعبد أمر من الأمور
 فإن قيل المتعبد هو عدم الازل
 أو انقضاء الازل أو نحو ذلك قبل
 عدم الازل ليس شيئا كان

ما كان زعمهم معه من حال الحلو بل إلى أن مضى منها حال صحتها تقول ماذا قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إن قولكم استغفر لمن يبين اليك ولولا حادثة عهدهم بالترك لأعلنت ما تركوا منه فإن بدا لقومك من بعدى أن يبنوه فلهي لا ربك ما تركوا منه فأراها قريبا من سبعة أذرع هذا حديث عبد الله بن عبيد وعن الزيد بن عطاء عن الحلو في هذا الحديث قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولطفت لها بين موضوعين بالارض شرقا وغربا وهي تدبر لم كان قومك دفعوا بابها قلت لا قال تعزوا لا يدخلها الا من أرادوا فكان الرجل اذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقي حتى اذا كدأ أن يدخلها دفعوه فقط قال عبد الملك الهارث أنت معها تقول هذا قال نعم فتك ساعة بعصه ثم قال لو دنت أني تركته وما تحمل وذكر الضاري عن يزيد بن رومان قال شهدت ابن الزبير حين علمه وشدوا دخل فيه من الحلو وقد رأيت أساس ابراهيم كسنة الابل فذكر كرازا بدسته أذرع أو نحوها (قلت) وابن عباس وطائفة أخرى رأوا انقاراعها على الصفة التي كانت عليها من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرها كذلك ثم انه لما قتل ابن الزبير رأى عبد الملك أن تعاد كما كانت لا اعتقاد أن ما فعله ابن الزبير لا مستند فيه ولما بلغه الحديث ودأبه تركه فلما كانت خلافة الرشيد رحمه الله ما فعله ابن الزبير لما قتل أنس في أن يفعل كما فعل ابن الزبير فأشار عليه أن لا يفعل ذلك وقبل عن الشافعي أن عمر جعل ابن الزبير يول من الامراء والعلماء الذين رأوا هذا وهذا معظومون للكعبة مشرفون لها انما يقصدون منار به أسبأ إلى الله ورسوله وأفضل عند الله ورسوله ليس فيهم من يقصد اهله الكعبة ومن قال أن أحدا من خلق الله قد صدق الكعبة بمغضب أو عذرة فقد كتب فان هذا لم يكن لافي جاهلية ولا في اسلام والذين كانوا كفارا لا يحرمون الكعبة كاحباب الضل والقرامة لم يفعلوا هذا فكيف المسلمين الذين كانوا يعظمون الكعبة وأيضا فلو قدروا الصلوات لله أن أحدا يقصد اهله الكعبة وهو قادر على ذلك لم ينجح إلى ربها بالمغضب بل يمكن تخريبها بدون ذلك كما تخرب في آخر الزمان اذا أراد الله أن يقيم القبة فيصير بيتهم ويرفع كلامه من الارض فلا يبقى في المصاحف والقول قرآن ويحدث بحال منة فيقبض روح كل مؤمن ومؤمنة ولا يبقى في الارض خير بعد ذلك وتخرب بها من سلط عليها ذلك السوءتين كافي العصيين عن أبي هريرة يرضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال تخرب الكعبة والسوءتين من الحبشة وروى الضاري عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كفي به أسود أخرج فقلهم هجر اجرا وقال الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر الحرام والهدى والضلالة قال ابن عباس رضي الله عنهما لو ترك الناس الحج سنة واحدة لما فوطروا وقالوا جمع الناس على أن لا يحصوا سقطت السماء على الارض ذكره الامام أحمد في المسائل ولهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمدان الحج على علم فرض على الكفاية والمغضب انما يرى بما لا يقد عليه بدونه كإرى التي صلى الله تعالى عليه وسلم أهل الطائف بالمغضب لما دخلوا حصنها واستنوا فيه والذين حاصروا ابن الزبير لما استجاروه وأصله بالسجد الحرام وهو بالمغضب حيث لم يقدروا عليهم بدونه ولما قتل ابن الزبير دخلوا بهذا الى المسجد الحرام فطافوا بالكعبة توجع الحجاج بن يوسف ذلك العالم الناس وأمره عبد الملك بن مروان أن لا يخالف ابن عمر في أمر الحج فلو كان قصدهم بالكعبة شر الفعلوا ذلك بعد

موجودا فقدم ولا معدوما
فوجدنا معنى الازل في الماضي
كفى الابدق المستقبل فياليس
بازي فهو متجدد حادث فاذا قبل
يشترط في جواز المتجدد الحادث
تجدد المتجدد الحادث كان المعنى
أنه يشترط في امكان الشيء نبوته
ومن المعلوم أن نبوته كافي في
امكانه بوضع هذا أن القائل اذا
قال كل ما يسي متجددا حادثا اما
أن يكون ممكنا في الازل واما أن
لا يكون فان كان ممكنا بطل القول
بامتناعه في الازل وان كان ممكنا
ثم صار ممكنا من انقلاب الشيء من
كونه ممكنا الى كونه ممكنا من غير
تجدد شيء أصلا واذا كان القول
بحدوث الحوادث بلا سبب ممكنا
لاستلزامه ترجيح أحد طرفي الممكن
بلا مرجح فالقول بتجدد الامكان
والجواز أو حدوث الامكان

أن عتقوا منها كانهم لم يعتقوا من ابن الزبير قتله (وأما الحديث الذي رواه) أن قاتل الحسين في تابوت من نار عليه نصف عذاب أهل النار وقد شدت يده ورجلاه بسلاسل من نار ينكس في النار حتى يقع في قعر جهنم وله ربح يعون منه أهل النار إلى درهم من شدة تنزيعه وهو فيها ناله إلى آخره فهذا من أحاديث الكذابين الذين لا يثبتون من المجازفة في الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهل يكون على واحد نصف عذاب أهل النار وقد نصف عذاب أهل النار وأن عذاب آل فرعون وآل المائدة والمتافعين وسائر الكفار وأن قتله الأنبياء وقتله السابقين الأولين وقاتل عثمان أعظم أثمان قاتل الحسين فهذا القول الزائد يقابل بغلو النسبة الذين يزعمون أن الحسين كان خارجيا وأنه كان يجوز قتله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من أتاكم وأمركم على رجل واحد يردن بغيركم فاضربوا عنقه بالسيف كأنتم كنز ورواه مسلم وأهل السنة والجماعة يردون غلو هؤلاء وهو لا يوجبون أن الحسين قتل مظلوما بهيدوا الذين قتله كانوا طائفتين معتدين وأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي بأمر فيها بقتل المخارق للجماعة لم تنأله فله رضى الله عنه لم يشارك الجماعة ولم يقتل إلا وهو طالب الرجوع إلى بلد أو إلى الثغر أو إلى بلد داخل في الجماعة مع ضمان الثغر بين الأمة ولو كان طالب ذلك أقل الناس لوجب أجابته لذلك فكيف لا يجب أجابة الحسين إلى ذلك ولو كان الطالب لهذه الأمور من هودون الحسين لم يجز حربه ولا ماله كفضائل أسر وقتله (وكذلك قوله) اشتد غضب الله وغضبي على من أراق دم أهلي وآذاني في عتري كلام لا ينقله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ينسب إليه إلا الجاهل فان العاصم لم الحسن والحسين وغيرهم من الأعيان والتقرى أعظم من مجرد القرابة ولو كان الرجل من أهل بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأتى بما يبيع قتله أو قطعه كان ذلك حاربا جامع المسلمين ثابت في الصحيح أنه قال إنما أهل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإني ألهم أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها فقد ذكر أن أعراس الناس عليهم أهل لواتي بما يوجب الحد لأقامه عليه فلور في الهاشمي وهو محسن بجمع حق يموت باتفاق علماء المسلمين ولو قتل تضاعف أعمدوا ما مضى لجاز قتله به وإن كان المقتول من الحبشة أو الروم أو الترك أو الأهل من آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال المسلمون تتكافأ دماؤهم فدماء الهاشميين وغير الهاشميين سواء إذا كانوا أحرار المسلمين باتفاق الأئمة فلا فرق بين أرافة محمد الهاشمي وغير الهاشمي إذا كان بحق فكيف يخص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهله بأن يشتد غضب الله على من أراق دماهم فإن الله حرم قتل النفس الابحى فالمقتول بحق لم يشتد غضب الله على من قتله سواء كان المقتول هاشميا وغير هاشمي وإن قتل بغير حق فيقتل مؤثما بعد أفضاؤه جونه خالفها وغضب الله عليه ولعنوا عليه عذابا عظيما فالعاصم لدماء الجميع لها شتر في فيه بيوهاهم وغيرهم فلا يصف مثل هذا الكلام إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا منافق يتدح في شقوته أو جاهل لا يعلم العدل الذي بعثه صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله من آذاني في عتري فإنما يذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرام في عترة وأمه وسنته وغير ذلك وبالله التوفيق

(فصل قال الرازي) فليظهر المائل أي الفريقين أحق بالام الذي زاده الله مولاكم

والجواز بسلاسل حدث أول بالامتناع إذا كانت الحقيقة المحكوم عليها بالجواز والامتناع هي بالنسبة إلى كل ما يقدف كل وقت وإذا كانت نسبة الحقيقة إلى كل ما يقدف من الأوقات كسبها إلى الوقت الآخر امتنع اختصاص أحد الوقتين لجواز الحقيقة فيه دون الوقت الآخر وإذا امتنع الاختصاص بالانحصار ولا يخص لزم أما الامتناع في جميع الأوقات وهو باطل بالحس والاجماع فلزم الامتناع والجواز في جميع الأوقات وهو المطلوب وعلى هذا التقدير فيمكن أن ينظم ما ذكره من المصارفة بعبارة لا يرد عليها ما ذكر من يقال إن قبل ان الحركة لم تزل ممكنة ثبت المطلوب وإن قيل أنها كانت بمنتهى ثم صارت ممكنة فالامتناع أمالها وأما لموجب

وأما ما أوتيه وزعمه الشرح عن المسائل الرديئة ومن يبطل الصلاة بأعمال الصلاة على أنهم يريد كرامة غيرهم أم التي فعل ضد ذلك واعتقد خلافه

(والجواب) أن يقال ما ذكرتم من التنزيه إنما هو تعطيل وتنقيص لله ولا يبيته بيان ذلك أن قول الجهمية نفاد الصفات يتضمن وصف الله بلبس صفات الكمال التي يشبه فيها الجادات والمعدومات فإذا قالوا أنه لا يقوم به حياة ولا علم ولا قدر ولا كلام ولا مشيئة ولا حب ولا بغض ولا رضا ولا سخط ولا يرى ولا يفعل بنفسه فعلا ولا يقدر أن يتصرف بنفسه كلوا قد شبهوه بالجادات المنقوصات ولبسوه صفات الكمال فكان هذا تنقيصا وتعطيل لا تنزيها وإنما التنزيه أن يبرز عن النقائص المتنافسة لصفات الكمال فيبرز عن اللوث والسنة والنوم والهيجر والجهل والحاجة كما تبرز في كتبه فيصنع به بين إثبات صفات الكمال وفي النقائص المتنافسة للكمال و يبرز عن مماثلة شيء من المخلوقات في شيء من صفاته و يبرز عن النقائص مطلقا و يبرز صفات الكمال أن يكونه فيها مثل من الأمثال وأما الابتداع فأنكم سلبتموهما ما أعطاهم الله من الكمال وعلاو المبرجات بحقيقة التوبة والاستغفار والانتقال من كمال إلى ما هو أكمل منه وكنتم ما أخبر الله به من ذلك وحرقتكم الكلم عن مواضعه ولنتم أن انتقال الأدهى من الجهل إلى العلم ومن الضلال إلى الهدى ومن التي إلى الرشد تنقصا ولم تعلموا أن هذا من أعظم نعم الله وأكبر قدرته حيث ينقل العباد من النقص إلى الكمال وأنه قد يكون الذي ينوق الشر وأغير ويعرفهما يكون حبه لغيره وبفضله شر أعظم من لا يعرف إلا الخير كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إنما تنقص عري الإسلام عروة عروءة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية وأما تنزيه الأئمة عن القضاء التي يستحيان ذكرها لاسما الإمام المعلوم الذي لا يتنقصه لا في دين ولا دنيا ولا ما تنزيه الشرح عن المسائل الرديئة فقد تقدم أن أهل السنة لم يتفقوا على مسئلة رديئة بخلاف الرافضة فإن لهم من المسائل الرديئة ما لا توجد على غيرهم (وأما قوله) ومن يبطل الصلاة بأعمال الصلاة على أنهم يريد كرامة غيرهم فاما أن يكون المراد بذلك أنه يجب الصلاة على الأئمة الاثني عشر وأعلى واحدمع غير التي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم ومن غيرهم واما أن يكون المراد وجوب الصلاة على آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإن أراد الأول فهذه من أعظم ضلالتهم وخروجهم عن شريعة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فأنقض وهم يعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمر المسلمين أن يصلوا على الاثني عشر لافي الصلاة ولا في غير الصلاة ولا كان أحد من المسلمين يفعل شيئا من ذلك على عهد ولا نقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بأسد صحيح ولا ضعيف ولا كان يجب على أحد في حياته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتخذ أحدا من الاثني عشر اماما فضلا عن أن يجب الصلاة عليه في الصلاة وكانت حلات المسلمين في هذه عصية بالضرورة والاجاع فمن أوجب الصلاة على هؤلاء في الصلاة أو أطل الصلاة بأعمال الصلاة عليهم فقد غدر بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبه كابدت اليهود والنصارى ذين الانبياء وان قيل المراد أن يصلى على آل محمد وهم منهم قيل آل محمد يدخل فيهم بنو هاشم وأزواجه وكنائس بنو المطلب في أحد القولين وأكثر هؤلاء منهم الامامية فانهم يذمون ولا

واجب بذاته وعلى التقديرين
فلزم دوام الامتناع وان كان
لاذاتها ولا لوجوب بذاته فلا بد أن
يكون الامتناع لامر واجب
بغيره وحيث ذلك فالكلام في ذلك
المانع كالكلام في غيره وازم
التسلسل ثم يقال تسلسل الموانع
ان كان ممكنات جواز التسلسل
وأمكن القول بتسلسل الحوادث
وان كان تسلسل الموانع ممعنا
بطل كون الامتناع متسلسلا وقد
بطل كونه واجبا بنفسه أو بغيره

العباس لاسما خلفاؤهم وهم بن آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وبذمهم من يتولى أبابكر وعمر
وجوه وبني هاشم يتولون أبابكر وعمر ولا يتبرأ منهم جميع النسب من بني هاشم الا بقر قليل بالنسبة
الى كثره بنى هاشم وأهل الصلوة والدين منهم يتولون أبابكر وعمر رضى الله عنهما ومن العباس
هؤلاء الراضة أنهم يدعون تعظيم آل محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وهم سوا عفي النثر
الكفار الى بغداد دار الخلافة حتى قتل الكفار من المسلمين ما لا يحصى الا الله تعالى من بني
هاشم وغيرهم وقتلوا الخليفة العباسي وسوا النساء الهاشميات وصبيان الهاشميين فهذه اهل البغض
لآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بلارب وكان ذلك من فعل الكفار بمعاونة الراضة وهم الذين
سعوا في سبي الهاشميات ونحوهم الى يدوأمنه فاي يسيون على غيرهم بعب الاوهو فهم أعظم
وقد ثبت في الصحيح والمسانيد والسنن من غير وجه أن السجين سألوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
كيف يصلون عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك جدد
محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك جدد محمد وفي لفظ وعلى
أزواجه وذريته وقد ثبت في الصحيح انه قال ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وثبت في الصحيح
أن الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب طلبا منه عليه الصلاة
والسلام أن يولهما على الصدقة فقال ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد واغماهي أو ساخ الناس
فتين أن ولد العباس وولد الحرث بن عبد المطلب بن آل محمد تحرم عليهم الصدقة وثبت في الصحيح
أنه أعطى من سهم ذوى القربى لبني المطلب بن عبد مناف وقال ابنه هاشم وبني المطلب شي واحد
انهم لم يبارقوا في جاهلية ولا اسلام وهذا ما بعد من بني العباس وبني الحرث بن عبد المطلب
فهؤلاء كلهم من ذوى القربى ولهذا اتفق العلماء على أن بنى العباس وبني الحرث بن عبد المطلب
من آل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على
بنى المطلب بن عبد مناف هل تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على
قولين هما روايتان عن أحداهما أنه تحرم عليهم الصدقة كقول الشافعي والثانية لا تحرم
كقول أبي حنيفة وآل محمد عند الشافعي وأحد في المنصوص عنه وهو اختيار الشافعي أبي
جعفر بن أبي موسى وغيرهم من أصحابهم الذين تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم وبني المطلب
روايتان وكذلك أزواجهن من آل الذين تحرم عليهم الصدقة عن أحمد فيه روايتان وأما
عتى أزواجه كبرية فتصل لمن الصدقة بالجماع وان حرمت على موالى بنى هاشم وعند طائفة
أخرى من أصحاب مالك وأحد وغيرهم أنهم من الصوفية هم الاتقاء من أمته
ولم يأمر الله الصلاة على معين غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة ولو صلى على بعض أهل
بيته دون بعض كالصلاة على ولد العباس دون علي أو بالعكس لكان مخالفا للشرع فكيف إذا
صلى على قوم معينين دون غيرهم ثم ابطال الصلاة بترك الصلاة على هؤلاء من الجانب
والفهم استنزعون في وجوب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة وجوه ورواهم
لا يوجبها من أوجبها وجوب الصلاة عليه دون آل ولو أوجب الصلاة على آل عموما لم يجرأ
بجعل الواجب الصلاة على قوم معينين دون غيرهم بل قد تنازع العلماء فيما اذا عاقروا

فلا يكون الامتناع تابعا في الازل
فثبت نقضه وهو الامكان
وايضاح ذلك عبارة أخرى أن
يقال سمي الحركة اما أن يكون
ممتعا في الازل واما أن لا يكون
فان لم يكن ممتعا في الازل ثبت
امكانه فيكون مسمى الحركة ممكنا
في الازل وان كان ممتعا في الازل
فامتناعه اما نفسه واما لوجوب
واجب بنفسه أو لازما لواجب
وحيث أن الازل لا يكون
كان لحقي متسلسل لزم جواز

معين في الصلاة هل تبطل صلاته على قولين وان كان الصحيح أنها لا تبطل ولا أن يجعل مناه
 الوجوب كونهم أئمة واهذا الموجب أهل السنة الصلاة على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 لا تثمهم ولا غير تثمهم لان الجواب هذا من البدع المضلة المخالفة لشرعية الله تعالى كأن
 الشهادتين ليس فيهما الا ذكر الله ورسوله في الاذان والاقامة ولا غير ذلك فلو ذكر في
 الشهادتين غير الله ورسوله من الأئمة كان ذلك من أعظم الضلال وكذلك ابطال الصلاة بالصلاة
 على أئمة المسلمين قول باطل فانه لو دعي لعين أو عليه في الصلاة بعبادنا لم تبطل الصلاة عند جماهير
 العلماء فانه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقول في صلاته اللهم انج الوليد بن
 الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المسلمين اللهم اسندو طأنتي على مضرو واجعله اعليهم
 سني كسبي يوسف وكذلك كان يقول اللهم العن رجلا وكون وعصية فقد صدق في صلاته
 لقوم معينين باسمائهم ودعا على قبائل معينين باسمائهم فبطل الصلاة بمثل ذلك كان فساد
 قوله كفساد قوله بالحباب الصلاة على ناس معينين وأهل السنة لا يجوزون هذا ولا يحرمون
 هذا انما يجوزون ما أوجب الله تعالى ورسوله ويحرمون ما حرم الله ورسوله وأما ان أراد انه يجب
 الصلاة على آل محمد دون غيرهم فيقال أولا هذه فيه نزاع بين العلماء فذهب الأكثرون أنه لا يجب
 في الصلاة أن يصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أنه وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد
 في إحدى الروايتين عنه وادعى بعض الناس وهو الطحاوي وغيره أن هذا اجماع قديم والقول
 الثاني أنه يجب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة كقول الشافعي وأحمد في
 الرواية الثابتة عنه ثم في هذه الرواية هل هو ركن أو واجب تسقط بالسهو فيه عن أحمد وإمامان
 وهؤلاء الذين أوجبوا الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم من أوجبها بالقول المأثور وهو
 أحد الوجهين في مذهب أحمد فعلى هذا تجب الصلاة على آل محمد ومنهم من لم يوجب القفظ بل
 منهم من لا يوجب الا الصلاة عليه دون آله كما هو معروف في مذهب الشافعي وأحمد فعلى هذا
 لا تجب الصلاة على آله واذا عرف أن في هذه المسئلة نزاعا مشهورا فيقال على تقدير وجوب
 الصلاة على آل محمد فهذه الصلاة لجميع آل محمد لا تخص بسالمهم فضلا عن أن تخص بمن
 هو معصوم بل تتناول كل من دخل في آل محمد كأن النساء المؤمنات والمؤمنات والمسلمين
 والمسلمات يتناول كل من دخل في الإيمان والاسلام ولا يلزم من النماء لأئمة عموما ولا لأهل
 البيت عموما أن يكون كل منهم برات قبائل العلماء لهم طلبا للاحسان الله تعالى اليهم وتفضله عليهم
 وفضل الله سبحانه واحسانه يطلب لكن يقال ان هذا حق لا ل محمد أمر الله به ولا ريب أن
 لآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم حق على الأمة لا يشترطهم فيه غيرهم ويستحقون من زيادة
 المحبة والمواالما لا يستحقه سائر بطون قريش كأن قريشا يستحقون من المحبة والمواالما لا
 يستحقه غير قريش من القبائل كأن جنس العرب يستحق من المحبة والمواالما لا يستحقه
 سائر اجناس بني آدم وهذا على مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم وفضل قريش
 على سائر العرب وفضل بني هاشم على سائر قريش وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره وعلى
 هذا دللت النصوص كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح ان الله اصطفى قريشا

التسلسل وهو يستلزم بطلان
 الاصل الذي بني عليه امتناع
 تسلسل الحوادث وشر هذا الدليل
 أن الازل ليس هو شيئا معينا محدودا
 ولكن مامن وقت يقدر الاوقبله
 شيء آخر وهم جرو هذا التسلسل
 فيلزمه بل يحقق الازل التسلسل
 لكن قد يقال تسلسل العدميات
 ليس كتسلسل الوجوديات بل
 تسلسل العدميات يمكن بخلاف
 تسلسل الوجوديات ويكون

من كتبه واصطفي بنى هاشم من قریش واصطفي بنى هاشم وثقوله في الحديث الصحيح
الناس معدن كمدن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا
واسأل ذلك وذهب طائفة الى عدم التفضيل بين هذه الاجناس وهذا قول طائفة من أهل
الكلام كالقاضي أبي بكر بن الطيب وغيره وهو الذي ذكره القاضي أبو يعلى في المعتقد وهذا
القول يقال له مذهب الشيعية وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع كالبسط في موضعه
وبين أن تفضيل الجملة على الجملة لا يقتضي تفضيل كل فرد على كل فرد كما أن تفضيل القرن
الاول على الثاني والثاني على الثالث لا يقتضي ذلك بل في القرن الثالث خيرة من ثمرين القرن
الثاني واما تنازع العلماء هل في غير العمالة من هو خير من بعضهم على قولين ولا ريب أنه قد
ثبت اختصاص قریش بحكم شرعي وهو كون الامامة فيهم دون غيرهم وثبت اختصاص بنى
هاشم بقدرهم الصدقة عليهم وكذلك استحقاقهم من النبي عند كثر العلماء وبنو المطالب معهم
في ذلك فالسلام عليهم من هذا الباب فهم مخصوصون بأحكام لهم وعليهم وهذه الاحكام تثبت
لواحد منهم وان لم يكن رجلا صالحا بل كان عاصيا أو مانس ترتيب الثواب والعقاب على القرابة
ومدح الله عز وجل الشخص المعين وذكر امته عند الله تعالى فهذا الاثر ثريه السب واما اثر ثريه
الايمان والعمل الصالح وهو التقوى كما قال تعالى ان أكرمكم عند الله اتقاكم وقد ثبت في
الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل أي الناس أكرم فقال أتقاهم فقالوا ليس عن هذا
نسأل قال فوسف بنى الله ابن يعقوب بنى الله ابن اسحق بنى الله ابن ابراهيم خليل الله قالوا ليس
عن هذا نسأل قال أفمن معدن العرب تسألوني خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا
فقهوا وثبت عنه في الصحيح أنه قال من يطأه عمله لم يسرع به نسبه واما مسلم ولهذا اثني الله في
القرآن على السابقين الاولين المهاجرين والانصار وأخبر أنه رضى عنهم كما ثني على المؤمنين
عومافكون الرجل مؤمنا وصف استحق به المدح والثواب عند الله وكذلك كونه عن أس بالنبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وصحبه وصف يستحق به المدح والثواب ثم متفاوتون في العتبة
فاقومهم بما أمر الله به ورسوله في الجنة أفضل من هودونه كفضل السابقين الاولين على من
دوهم وهم الذين آمنوا من قبل الفتح وقتلوا ومنهم أهل بيعة الرضوان وكانوا أكثر من ألف
وأربعمائة وهؤلاء لا يدخل التلزم منهم أحد كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم وأمانس القرابة فلم يعلق بها أو بالاعقاب ولا مدح أحد أو عير ذلك وهذا
لا ينافي ما ذكرنا من أن بعض الاجناس والقبائل أفضل من بعض فان هذا التفضيل معناه كما
قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس معدن كمدن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية
خيارهم في الاسلام اذا فقهوا فالارض اذا كان فيها معدن ذهب ومعدن فضة كان معدن
الذهب خيرا لانه مظنة وجود أفضل الارض فيه فان قدر أنه تعطل ولم يخرج ذهباً كان ما يخرج
الفضة أفضل منه فالعربي في الاجناس وقریش فيها ثم هاشم في قریش مظنة أن يكون فهم
الخيار أعظم مما يوجد في غيرهم ولهذا كان في بنى هاشم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي
لا يماه أحد في قریش ففضلنا عن وجود في سائر العرب وغير العرب وكان في قریش الخلفاء

حدوث الحوادث موقفا على
تسلسل العدميات يقال ان لم يكن
تسلسل العدميات أمرا محققا فلا
حقيقة له فيكون امكان حدوث
الحوادث موقفا على مالا حقيقة
له وهذا باطل وان كان تسلسلها
أمرا محققا فقد ثبت أن تسلسل
الامور المحققة جائز وأنه أولى مع أن
كل واحد من تلك المسلسلات ليس
بأزلي وهذا ينقض ما ذكره وفي
امتناع تسلسل الحوادث فهمين

الراشدون وسائر العشرة وغيرهم عن لا يوجد له نظير في العرب وغير العرب وكان في العرب من
السابقين الأولين من لا يوجد له نظير في سائر الأجناس فلا بد أن يوجد في الصف الأول ما لا
يوجد مثله في المفضول وقد يوجد في المفضول ما يكون أفضل من كثير مما يوجد في الفاضل
كما أن الأنبياء الذين ليسوا من العرب أفضل من العرب الذين ليسوا بأنبياء المؤمنين المتقون
من غيرهم بشر أفضل من القرشيين الذين ليسوا مثلهم في الإيمان والتقوى وكذلك المؤمنون
المتقون من قرش وغيرهم أفضل من ليس مثلهم في الإيمان والتقوى من بني هاشم فهذا
هو الأصل المعترف في هذا الباب دون من أن في فضيلة الانساب مطلقا ودون من ظن أن الله تعالى
يفضل الإنسان بنسبه على من هو مثله في الإيمان والتقوى فضلا عن هو أعظم إيمانا وتقوى
فكلا القولين خطأ وهما متقابلان بل الفضيلة بالنسب فضيلة جلية وفضيلة لأجل المظنة
والسبب والفضيلة بالإيمان والتقوى فضيلة تعين وتحقق وغاية فالأول بفضل به لانه سبب
وعلامه ولان الجملة أفضل من جملة تدار بها في العدد والثاني بفضل به لانه الحقيقة والغاية
ولان كل من كان أتقى لله كان أكرم عنده الله والثواب من الله يقع على هذا لان الحقيقة قد
وجدت فلم يعلق الحكم بالظنة ولان الله تعالى يعلم الأشياء على ما هي عليه فلا يستدل بالاسباب
والعلامات ولهذا كان رضا الله عن السابقين الأولين أفضل من الصلاة على آل محمد لان ذلك
اخبار رضا الله عنهم فالرضا قد حصل وهذا طلب وسؤال ما لم يحصل ومحمد صلى الله تعالى عليه
وسلم قد أخبر الله عنه أنه يصلي عليه وهو ملائكة بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي فلم
تكن فضيلته بمجرد كون الأمة يصلون عليه بل بأن الله تعالى وملائكته يصلون عليه بخصوصه
وان كان الله وملائكته يصلون على المؤمنين عموما كما أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله هو الذي
يصلي عليكم وملائكته ليحضرنكم من الظلمات الى النور ويصلون على معلم الناس الخير كافي
الحديث ان الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم لما كان
أكل الناس فيه يستحق به الصلاة من الإيمان وتعليم الخير وغير ذلك كان من الصلاة عليه
خبرا وأمر أخاصية لا يوجد مثلها لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم فبنو هاشم لهم حق وعليهم حق
 والله تعالى إذا أمر الإنسان بما أمره غيره لم يكن أفضل من غيره بمجرد ذلك بل ان امتثل ما أمر
الله به كان أفضل من غيره بالطاعة كولاية الأمور وغيرهم من أمر بما يؤمر به غيره من أطاع منهم
كان أفضل لان طاعته أكل ومن لم يطع منهم كان من هو أفضل منه في التقوى أفضل منه ولهذا
فضل الخططاء الراشدون على سائر الناس وفضل من فضل من أمهات المؤمنين على سائر النساء لان
الله أمر الخلفاء بما أمر به غيره فقاموا من الأعمال الصالحة بما لم يتم غيرهم بتطهيره فصاروا
أفضل وكذلك أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الله لهم من يأتي منكم بضاعة مينة
بضائع لها العذاب ضعفين وكان ذلك على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يستمكن لله ورسوله وتعل صلحا
توتها أجراما تين وأعتنا لها رزقا كرمناهم عن علي بن الحسين أنه جعل هذا الحكم عاتقا آل البيت
الآخر من فصرن أفضل لطاعة الأمر لا مجرد الأمر ولوقد روي العياض بالله أن واحدة تأتي بشاحنة
لتضع لها العذاب ضعفين وقد روي عن علي بن الحسين أنه جعل هذا الحكم عاتقا آل البيت

أمرين اما أن يقولوا بالترجيح بلا
مرجح واما أن يقولوا ببحسب
التسلسل وهذا يصح هو الذي
يلزمهم في قولهم انه لا بد
من ابتداء فكأنهم في هذا يلزمهم
اما الترجيح بلا مرجح واما التسلسل
فكذلك في قولهم انه لا بد لامكانها
من ابتداء يلزمهم اما هذا واما هذا
والقول بالترجيح بلا مرجح تام ممتنع
وهم متفقون على أن الترجيح بلا
فاعل مرجح ممتنع لكن

وان عقوبه أو احدىهم تضاعف وتضاعف حسنة كما تضاعف العقوبة والثواب على من كان في المسجد الحرام وعلى من فعل ذلك في شهر رمضان ونحو ذلك وهذا كله مما ينبغي أن كرامة الله تعالى لعباده انما هي بالتقوى فقط كما في الحديث الذي في السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا فضل لعربي على عجمي ولا ليهنمي على عربي ولا لاسود على ابيض ولا لبيض على اسود الا بالتقوى الناس من آدم وادم من نواب وقال ان الله تعالى اذهب عنكم عية الجاهلية ونفورها بالا باء الناس رجال من مؤمن نقي وفاجر شقي فالصلاة على آل محمد حق لهم عند المسلمين وذلك سبب لرحمة الله تعالى لهم بهذا النسب لان ذلك يجب أن يكون كل واحد من بني هاشم لاجل الامر بالصلاة عليه تعالى للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم افضل ممن لم يصل عليه الا ترى أن الله تعالى قال لتبصلي الله تعالى عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وفي الحديث عن ابن أبي أوفى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا أتاه قوم بصدقة صلى عليهم وان أتاه بصدقة فقال اللهم صل على آل أبي أوفى فهذا فيه اثبات فضيلة لمن صلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن كان يأتيه بالصدقة ولا يلزم من هذا أن يكون كل من لم يأتيه بصدقة لفقره دون من أتاه بصدقة وصلى عليه بل قد يكون من فقرا للمهاجرين الذين ليس لهم صدقة بأنونه هاهنا هو افضل من كثير من أتاه بالصدقة وصلى عليه وقد يكون بعض من يأخذ الصدقة افضل من بعض من يعطيا وقد يكون فمين يعطيا افضل من بعض من يأخذها وان كانت اليد البايخرا من اليد السفلى والفضيلة بنوع الاستزمام أن يكون صاحبها افضل مطلقا ولهذا كان في الاغنياء من هو افضل من جمهور الفقراء وفي الفقراء من هو افضل من جمهور الاغنياء فابراهيم وداود وسليمان يوسف وامثالهم افضل من أكثر الفقراء ويحيى وعيسى ونحوهما افضل من أكثر الاغنياء فالاعتبار العام هو التقوى كما قال تعالى ان أكثركم عند الله أنفقا فكل من كان اتقى كان افضل مطلقا واذا تساوى اثنان في التقوى استوفى الفضل سواء كانا غنيين أو فقيرين أو أحدهما غنيا والآخر فقيرا وسواء كانا عربين أو عجميين أو قريشيين أو هاشميين أو كان أحدهما من صف والآخر من صف آخر وان قدر أن أحدهما من صف الفضيلة ومظنتها ليس للآخر فلا كان ذلك قد أتى بحقيقة الفضيلة كان افضل عن لم يأت بحقيقتها وان كان أقدر على الاتيان بها فالعالم خير من الجاهل وان كان الجاهل أقدر على تحصيل العلم والبر افضل من الفاجر وان كان الفاجر أقدر على البر والمؤمن الضعيف خير من الكافر القوي وإن كان ذلك بقدر على الاعيان أكثر من المؤمنين القوي وهذا نزول شبه كثيرة تعرض في مثل هذه الامور

لا يشترطون عام ما به يكون مرجحا بل يقولون يحصل المرجح التام من غير حصول الرجحان بدون المرجح التام بناء على أن القادر يرجع أحد مقدوره بلامرجح والقول بجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فثبت بطلان قولهم على التقديرين

ثم الجزء الثاني ويتلوه الجزء الثالث وأوله (قال الرازي) البرهان الثاني كل جسم متناه

ثم الجزء الثاني من منهاج السالكين الاسلام ابن تيمية ويليها الجزء الثالث وأوله (قال الرافضى ان الامامية لما رأوا فضائل أمير المؤمنين الى آخره)

